

## الجزء الثاني

من

كتاب منهاج السنة النبويه في نقض كلام الشيعة والقديره  
تصنيف الامام الهمام ومقتدى العلماء الاعلام خاتمة  
المجتهدين وسيف السنة المسلول على المبتدعين  
شيخ الاسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن  
عبد الحلیم الشهير بابن تيمية الحراني  
الدمشقي الحنبلي المتوفى  
سنة ٧٢٨ نفع  
الله به آمين

---

(وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)  
للمؤلف المذكور

---

( الطبعة الاولى )

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاقي مصر المحمية

سنة ١٣٢١ هجرية

(بالقسم الادبي)

( فهرست )

الجزء الثاني من منهاج السنة للإمام ابن تيمية

صفحة	صفحة
الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة الخ	٢ فصل قال الرافضي ومنها الخاتم الانبياء الخ والردي عليه من وجوه
٤٠ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضاه واجب الخ وجوابه من وجوه	١٢ فصل قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء الخ وجوابه من وجوه
٤٢ فصل قال ومنها أنه يلزم أن نستعيز بابليس الخ وجوابه من وجوه	١٤ فصل قال ومنها أنه لا يصح أن يوصف الله بأنه غفور رحيم الخ وجوابه من وجوه
٤٣ فصل قال ومنها أن لا يبقى ونوق بوعد الله ووعيده الخ وجوابه من وجوه	١٥ فصل قال ومنها أنه يلزم تكليف ما لا يطاق الخ وجوابه من وجوه
٤٦ فصل قال ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواج الخ وجوابه من وجوه	١٦ فصل قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الخ وجوابه
٤٨ فصل قال ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول الخ وجوابه من وجوه	٢٢ فصل قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن لنا ومن أساء لنا الخ وبطلانه من وجوه
٥٣ فصل قال الامام وأما المنقول الخ وجوابه	٢٤ فصل قال ومنها التقسيم الذي ذكره مولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم الخ
٥٦ فصل قال الامام قال الخصم الخ وجوابه من وجوه	٢٨ فصل قال ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره الخ وجوابه من وجوه
٥٩ فصل وأما قوله أي شركة هنا الخ	٣٤ فصل قال الرافضي الامام ومنها أنه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى الخ وجوابه
٧٥ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات الخ والكلام على هذا من وجوه	٣٨ فصل وفي الجملة من نفي قيام الامور
٧٨ فصل قال الرافضي وذهبت الاشاعرة أيضا الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل الخ وجوابه من وجوه	
٨٢ فصل قال الرافضي وذهب جمع ما عدا	

١٠  
جلد ١

صفحة	صفحة
١٢٩	٨٥
فصل قال الرافضى وكان ولده على الهادى ويقال له العسكرى الخ	الامامية والاسماعيلية الخ والكلام على هذا من وجوه
١٣١	٨٦
فصل قال الرافضى وولده مولانا المهدي محمد الخ	فصل وأما قوله ولم يجعلوا الائمة محصورين في عدد معين الخ
١٣٢	٨٩
فصل قال روى ابن الجوزى الخ وجواب من وجوه	فصل وأما قوله عنهم كل من بايع قرشيا الخ فجوابه من وجوه
١٣٤	٩٢
فصل قال الرافضى فهؤلاء الائمة الفضلاء المعصومون الخ وجوابه من وجوه	فصل قال الرافضى وذهبوا بسبب ذلك الى أمور شنيعة الخ وجوابه من وجوه
١٤١	٩٩
فصل قال الرافضى وما أظن أحدا من المحصلين الخ	فصل قال الرافضى الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية الخ وجوابه من وجوه
١٤٢	١٠٨
فصل قال الرافضى وكثيرا ما رأينا من يتدين في الباطن بدين الامامية الخ وجوابه	فصل قال الرافضى الوجه الثالث ان الامامية جازمون بحصول النجاة لهم وبحصول ضدها لغيرهم الخ وجوابه من وجوه
١٤٣	١١٣
فصل قال الرافضى الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية الخ والجواب من طريقين	فصل قال الرافضى الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الائمة المعصومين الخ
١٤٧	١١٦
فصل قال الرافضى مع أنهم ابتدعوا أشياء الخ وجوابه من وجوه	والجواب من وجوه
١٥١	١٢٣
فصل قال الرافضى وكسح الرجلين الخ وجوابه	فصل وأما على بن الحسين فن كبار التابعين الخ
١٥٣	١٢٤
فصل قال الرافضى وكالمتعتين اللتين ورد بهما القرآن الخ وجوابه	فصل وأما من بعد جعفر قوسى بن جعفر الخ
١٥٧	١٢٥
فصل قال الرافضى ومنع أبو بكر فاطمة ارثها الخ وجوابه من وجوه	فصل قال وكان ولده على الرضى أزهد أهل زمانه الخ
١٦٥	١٢٧
فصل قال الرافضى ولما ذكرت فاطمة أن أباه صلى الله عليه وسلم وهبها فذكا الخ وجوابه من وجوه	فصل قال الرافضى وكان محمد بن على الجواد على منهاج أبيه الخ وجوابه
١٧٤	
فصل قال الرافضى وقد روى عن الجماعة كلهم الخ وجوابه	
١٧٥	
فصل قال الرافضى وسموه خليفة	

صحيفة	صحيفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لقتال أهل اليمامة الخ وجوابه	رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وجوابه من وجوه
٢٣٣ واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة الخ	١٧٩ فصل قال الرافضى وسموا عرفاروقا ولم يسموا عليا الخ وجوابه
٢٣٤ فصل قال الرافضى وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعته الخ وجوابه	١٨٢ فصل قال الرافضى وأعظموا أمر عائشة الخ وجوابه
٢٣٧ فصل قال الرافضى وتعادى بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد الخ وجوابه	١٨٣ فصل قال الرافضى وأذاعت سر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ وجوابه
٢٤٦ فصل اذا تبين هذا فنقول الناس في يزيد طرفان ووسط الخ	١٩٨ فصل قال الرافضى وسموها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها الخ وجوابه
٢٤٧ فصل وصار الناس في قتل الحسين رضى الله عنه ثلاثة أصناف الخ	٢٠١ فصل قال الرافضى مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن معاوية الخ وجوابه
٢٤٨ فصل وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحزن والتوحيح يوم عاشوراء الخ	٢١٤ فصل وأما قول الرافضى وسموه كاتب الوحي الخ وجوابه
٢٥١ فصل قال الرافضى وتوقف جماعة من لا يقول بامامته في اعنته الخ وجوابه	٢١٥ فصل قال الرافضى وكان بالين يوم الفتح الخ وجوابه
٢٥٦ فصل قال الرافضى فليتنظر العاقل أى الفر يقين أحق بالامن الخ وجوابه	٢٢٠ فصل ومما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور بالتأويل الخ
	٢٢٢ فصل اذا تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الاقوال الخ
	٢٢٦ فصل قال الرافضى وسموا خالد بن الوليد سيف الله عنا الخ وجوابه
	٢٢٩ فصل قال الرافضى ولما قبض النبي

(تمت)

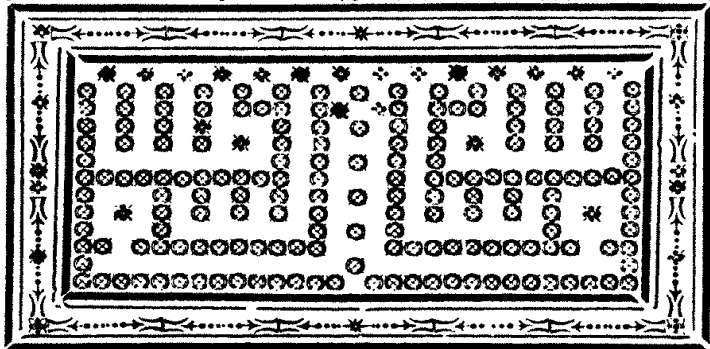
## (فهرست)

كتاب موافقة صريح المعقول لصريح المنقول الذي  
بهامش منهاج السنة لابن تيمية

صفحة	صفحة
١١٥	٢
فصل وقد استدل بعضهم على النفي بدليل آخر الخ	فصل ونحن ننسبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الخ
١١٩	٨٠
فصل وقد عارض بعضهم الرازي فيما ذكره الخ	فصل وقد ذكروا بعبادة الله الرازي والآمدى الخ
١٢٨	١٠٧
فصل وأما قول عبد العزيز	قال الرازي وعلى أن الصفة أما
١٧٩	
حجج الامام الرازي على حدود الاجسام وكلام الارموى معه	حقيقة عارضة عن الاضافة أو حقيقة يلزمها اضافة الخ

(تمت)

بسم الله الرحمن الرحيم  
(فصل) ونحن ننبه على دلالة السمع على أفعال الله تعالى الذي به تنقطع الفلاسفة الدهرية ويتبين به مطابقة العقل للشرع ولا ريب أن دلالة تظاهر السمع ليس فيها نزاع لكن الذين يخالفون دلالاته يدعون أنها دلالة ظاهرة لا قاطعة والدلالة العقلية القاطعة خالفها فأصل الدلالة متفق عليه فنقول معلوم بالسمع اتصاف الله تعالى بالأفعال الاختيارية القائمة به كالاستواء إلى السماء والاستواء على العرش والقبض والطي والاتبان والمجيء والنزول ونحو ذلك بل والخلق والاحياء والامانة فان الله تعالى وصف نفسه بالأفعال اللازمة كالاستواء وبالأفعال المتعدية كالخلق والفعل المتعدى مستلزم للفعل اللازم فان الفعل لا بد له من فاعل سواء كان متعبدا إلى مفعول أو لم يكن والفاعل لا بد له من فعل سواء كان فعلا مقتضرا عليه أو متعبدا إلى غيره والفعل المتعدى إلى غيره لا يتعدى حتى يقوم بفاعله إذ كان لا بد من الفاعل وهذا معلوم سمعا وعقلا أما السمع فان أهل اللغة العربية التي نزل بها القرآن بل وغيرها من اللغات متفقون على أن الانسان إذا قال قام فلان وقعد وقال أكل فلان الطعام وشرب الشراب فانه لا بد أن يكون في الفعل المتعدى إلى المفعول به مافي الفعل اللازم وزيادة إذ كلتا الجملتين فعلية وكلاهما فيه فعل وفاعل والثانية



(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل) قال الرافضى ومنها الخام الانبياء وانقطاع حجته لان النبي اذا قال للكافر آمن بي وصدقني يقول له قل الذي بعثك يخلق في الايمان أو القدرة المؤثرة فيه حتى أتمكن من الايمان وأؤمن بك والافكيف تكافئى الايمان ولا قدرة لى عليه بل خلق في الكفر وأنا لا أتمكن من مقاهرة الله تعالى فينقطع النبي ولا يتمكن من جوابه \* فيقال هذا مقام يكترخوض النفوس فيه فان كثيرا من الناس اذا أمر بما يجب عليه تعمل بالقدر وقال حتى يقدر الله ذلك أو يقدرنى الله على ذلك أو حتى يقضى الله ذلك وكذلك اذا نهى عن فعل ما حرم الله قال الله قضى على ذلك أى خيله لى ونحو هذا الكلام والاحتجاج بالقدر حجة باطلة داحضة بانفاق كل ذى عقل ودين من جميع العالمين والمحتج به لا يقبل من غيره مثل هذه الحججة اذا احتج بها فى ظلم ظلمه اياه وترد ما يجب عليه من حقوقه بل يطلب منه ما له عليه ويعاقبه على عدوانه عليه وانما هو من جنس شبه السوفسطائية التي تعرض فى العلوم فكما أنك تعلم فسادها بالضرورة وان كانت تعرض كثيرا لكثير من الناس حتى قد يشك فى وجود نفسه وغير ذلك من المعارض الضرورية فكذلك هذا يعرض فى الاعمال حتى يظن انها شبهة فى اسقاط الصدق والعدل الواجب وغير ذلك وابعاد الكذب والظلم وغير ذلك ولكن تعلم القلوب بالضرورة أن هذه شبهة باطلة ولهذا لا يقبلها أحد عند التحقيق ولا يحتج بها أحد الامع عدم علمه بالحجة بما فعله فاذا كان معه علم بان ما فعله هو المصلحة وهو المأمور وهو الذى ينبغى فعله لم يحتج بالقدر وكذلك اذا كان معه علم بان الذى لم يفعله ليس عليه أن يفعله أو ليس بمصلحة أو ليس هو مأمورا به لم يحتج بالقدر بل اذا كان متبعا لهواه بغير علم احتج بالقدر ولهذا الما قال المشركون لولاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من

امتازت بزيادة المفعول فكما أنه فى الفعل اللازم معناه فعل وفاعل فى الجملة المتعدية معناه أيضا فعل وفاعل وزيادة مفعول شئ به ولو قال قائل الجملة الثانية ليس فيها فعل قائم بانه فعل أو لا كان كلامه معلوم الفساد بل يقال هذا الفعل تعلق بالفاعل أو لا تعلق قام

وقعد ثم تعدى الى المفعول ففيه ما في الفعل اللازم وزيادة التعدى وهذا واضح لا يبتازع فيه اثنان من أهل اللسان فقوله تعالى هو الذي خلق السموات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش تفنن (٣٣) فعلم ان اولهما متعد الى المفعول به والثاني مقتصر

لا يتعدى فاذا كان الثاني وهو قوله تعالى ثم استوى فعلامه ملقا بالفاعل فقوله خلق كذلك بالازع بين أهل العربية ولو قال قائل خلق لم يتعلق بالفاعل بل نصب المفعول به ابتداء كان جاهلا بل في خلق ضمير يعود الى الفاعل كما في استوى وأما من جهة العقل فن جوز أن يقوم بذات الله تعالى فعل لازم كالجمي والاسواء ونحو ذلك لم يمكنه أن يمنع قيام فعل يتعلق بالخالق كالخلق والبعث والامانة والاحياء كما أن من جوز أن تقوم به صفة لا تتعلق بالغير كالحياة لم يمكنه أن يمنع قيام الصفات المتعلقة بالغير كالعلم والقدرة والسمع والبصر وله ذلك لم يقل أحد من العقلاء بانيات أحد الضربين دون الآخر بل قد ثبتت الافعال المتعدية القائمة به كالخلق من ينازع في الافعال اللازمة كالجمي والاتيان وأما العكس فما علمت به قائلًا واذا كان كذلك كان حدوث ما يحدثه الله تعالى من المخلوقات تابع لما يفعله من أفعاله الاختيارية القائمة بنفسه وهذه سبب الحدوث والله تعالى حي قيوم لم يزل موصوفاً بأنه يتكلم بما يشاء فعال لما يشاء وهذا قد قاله العلماء الاكابر من أهل السنة والحديث ونقلوه عن السلف والائمة وهو قول طوائف كثيرة من أهل الكلام والفلسفة المتقدمين والمتأخرين بسل هو قول جمهور المتقدمين من الفلاسفة وعلى هذا

شيء قال الله تعالى هل عندكم من علم فتخرجوه لنا ان تتبعون الا الظن وان أنتم الا تخرصون قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهذاكم أجعين فان هؤلاء المشركين يعملون بفطرتهم وعقواهم أن هذه الحجة واضحة وباطلة فان أحدهم لو ظلم الآخر أخرج في ماله أو فرج امرأته أو قتل ولده أو كان مصرًا على الظلم فنهأ الناس عن ذلك فقال لو شاء الله لم أفعل هـ ذالم يقبلوا منه هذه الحجة ولا هو يقبلها من غيره وانما يحتج بها المحتج دفعا للوم بلا وجه فقال الله لهم هل عندكم من علم فتخرجوه لنا بان هذا الشرك والتحرير من أمر الله وأنه مصلحة ينبغي فعله ان تتبعون الا الظن فانه لا علم عندكم بذلك ان تظنون ذلك الاظنا وان أنتم الا تخرصون وتفترون فعدتكم في نفس الامر ظنكم وخرصكم ليس في عدتكم في نفس الامر كون الله شاء ذلك وقدره فان مجرد المشيئة والقدرة لا تكون عمدة لاحد في الفعل ولا حجة لاحد على أحد ولا عذر لاحد اذا الناس كلهم مشتركون في القدر فلو كان هذا حجة وعمدة لم يحصل فرق بين العادل والظالم والصادق والكاذب والعالم والجاهل والبر والفاجر ولم يكن فرق بين ما يصلح الناس من الاعمال وما يفسدهم وما ينفعهم وما يضرهم وهؤلاء المشركون المحتجون بالقدر على ترك ما أرسل الله به رسوله من توحيدہ والايان به لو احتج به بعضهم على بعض في سقوط حقوقه ومخالفة أمره لم يقبله منه بل كان هؤلاء المشركون يذم بعضهم بعضا ويعادى بعضهم بعضا ويقاتل بعضهم بعضا على فعل من يريد ترك الحقهم أو ظلم الفلما جاءهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يدعوهم الى حق الله على عبادته وطاعة أمره احتجوا بالقدر فصاروا يحتجون بالقدر على ترك حق ربهم ومخالفة أمره بما لا يقبلونه من ترك حقهم ومخالفة أمرهم وفي الصحيحين عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معاذ بن جبل أتدري ما حق الله على عباده حقه على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً أتدري ما حق العباد على الله اذا فعلوا ذلك حقهم عليه أن لا يعذبهم فالاحتجاج بالقدر حال أهل الجاهلية الذين لا علم عندهم بما يفعله ويتكلمون ان يتبعون الا الظن وان هم الا يخرصون وهم انما يحتجون به في ترك حق ربهم ومخالفة أمره لاني ترك ما يرونه حقاً لهم ولا في مخالفة أمرهم ولهذا تجد المحتجين والمستندين اليه من النسل والصوفية والفقراء والعامية والجنود والفقهاء وغيرهم يفرون اليه عند اتباع الظن وماتهموى النفس فلو كان معهم علم وهدى لم يحتجوا بالقدر أصلاً بل يعتمدون عليه لعدم الهدى والعلم وهذا أصل شريف من اعتنى به علم منشأ الضلال والنفي لكثير من الناس ولهذا تجد المشايخ والصالحين المتبعين للأمر والنهي كثيرا موصون أتباعهم بالعلم بالشرع فان كثيرا ما يعرض لهم ارادات في أشياء ومحبة لها فيتبعون فيها أهواءهم طائنين أنها دين الله تعالى وليس معهم الا الظن والذوق والوجدان الذي يرجع الى محبة النفس و ارادتها فيحتجون تارة بالقدر وتارة بالظن والخرص وهم متبعون أهواءهم في الحقيقة فاذا اتبعوا العلم وهو ما جاء به الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم خرجوا عن الظن وماتهموى النفس واتبعوا ما جاءهم من ربهم وهو الهدى كما قال تعالى فاما يا أيها الذين آمنوا فليضل ولا يشقى وقد ذكر الله تعالى هذا المعنى عن المشركين في سورة الانعام والتخل والزخرف كما قال تعالى وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم مالهم بذلك من علم انهم الا يخرصون فبين أنه لا علم لهم بذلك انهم الا يخرصون

فيقول الاشكال ويكون اثبات خلق السموات انما يتم بما جاء به الشرع ولا يمكن القول بحدوث العالم على أصل نفاة الافعال الذين يزعمون أن العقل قد دل على نفيها ويقدمون هذا الذي هو عندهم دليل عقلي على ما جاءت به الكتب والسنة والعقل عند التحقيق

يبطل هذا القول ويوافق الشرع فإنه اذا تبين أن القول بنفسها يمنع معه القول بحدوث شيء من الحوادث لا العالم ولا غيره والحوادث مشهودة كان العقل قد دل على صحة ما جاء به الشرع (٤) في ذلك والله سبحانه موصوف بصفات الكمال منزوع عن النقائص وكل كمال

وصف به المخلوق من غير استلزامه لنقص فالخالق أحق به من كل نقص نزه عنه المخلوق فالخالق أحق بان ينزه عنه والفعل صفة كمال لاصفة نقص كالكلام والقدرة وعدم الفعل صفة نقص كعدم الكلام وعدم القدرة فدل العقل على صحة ما دل عليه الشرع وهو المطلوب وكان الناس قبل أبي محمد بن كلاب صنفين فأهل السنة والجماعة يثبتون ما يقوم بالله تعالى من الصفات والافعال التي يشاؤها ويقدر عليها والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكروها هذا هو ما ثبت ابن كلاب قيام الصفات اللازمة به ونفى أن يقوم به ما يتعلق بمشئته وقد ردت من الافعال وغيرها ووافقته على ذلك أبو العباس القلانسي وأبو الحسن الأشعري وغيرهما وأما الحارث الحماسي فكان ينتسب الى قول ابن كلاب ولهذا أمر أحد بجهجه وكان أحد يحذر عن ابن كلاب وأتباعه ثم قيل عن الحارث أنه رجح عن قوله وقد ذكر الحارث في كتاب فهم القرآن عن أهل السنة في هذه المسئلة قولين ورجح قول ابن كلاب وذكر ذلك في قول الله تعالى وقل اعلموا فسيرى الله علمكم ورسوله والمؤمنون وأمثال ذلك وأئمة السنة والحديث على اثبات النوعين وهو الذي ذكره عنهم من نقل مذهبهم كعرب الكرماني وعمان ابن سعيد الدارمي وغيرهما بل صرح هؤلاء بلفظ الحركة وان

وقال في سورة الانعام قل لله الحجة البالغة أي بارسال الرسل وانزال الكتب كما قال تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ثم أثبت القدر بقوله فلو شاء لهذا كم أجمعين فثبت الحجة الشرعية وبين المشيئة القدرية وكلاهما حق وقال في النحل وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء ونحن لا بأوثان ولا حرمنا من دونه من شيء كذلك فعل الذين من قبلهم فهل على الرسل الا البلاغ المبين فبين سبحانه وتعالى أن هذا الكلام تكذيب للرسل فيما جاؤهم به ليس حجة لهم فلو كان حجة لاحتج به على تكذيب كل صدق وفعل كل ظلم ففي فطرة بني آدم انه ليس حجة صحيحة بل من احتج به لاحتج لعدم العلم واتباع الظن كفعل الذين كذبوا الرسل بهذه المدافعة بل الحجة البالغة لله بارسال الرسل وانزال الكتب كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا أحد أحب اليه العذر من الله من أجل ذلك أرسل الرسل مبشرين ومنذرين ولا أحد أحب اليه المدح من الله من أجل ذلك مدح نفسه ولا أحد أغير من الله من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن فبين أنه سبحانه يحب المدح وأن يعذر ويغض الفواحش فيجب أن يمدح بالعدل والاحسان وأن لا يوصف بالظلم ومن المعلوم أنه من قدم الى أتباعه بان افعلوا كذا ولا تفعلوا وبين لهم وأزاح غلتهم ثم تعدوا حدوده وأفسدوا أمورهم كان له أن يعذبهم وينتقم منهم فاذا قالوا أليس الله قد رعاينا هذا لو شاء الله ما فعلنا هذا قيل لهم أتم لا حجة لكم ولا عندكم ما تعدون به بين أن ما فعلتموه كان حسناً وكنتم معذورين فيه فهذا الكلام غير مقبول منكم وقد قامت الحجة عليكم بما تقدم من البيان والاعذار ولأن ولي أمر أعطى قوما ما لا يوصلوه الى بلاد فسافروا به وتركوه في البرية ليس عنده أحد وابتوا في مكان بعيد منه وكان ولي الامر قد أرسل جندا يغزون بعض الاعداء فاجتازوا تلك الطريق فرأوا ذلك المال فظنوه لقطعة ليس له أحد فأخذوه وذهبوا الى مكان يحسن منه أن يعاقب الاولين لتفريطهم وتضييعهم حفظ ما أمرهم به ولو قالوا له أنت لم تعلمنا أنك تبعث بعدنا جندا حتى يحترز المال منهم قال هذا لا يجب علي ولو فعلته لكان زيادة عانة لكم لكن كان عليكم أن تحفظوا ذلك كما تحفظون الودائع والامانات وكانت حجة عليهم قائمة ولم يكن يدعي فيهم ظالما وان كان لم يعذبهم بالاعلام بذلك الجند لكن عمل المصلحة في ارسال الاولين والآخرين والله سبحانه وتعالى وله المثل الاعلى حكم عدل في كل ما جعله ولا يخرج شيء عن مشيئته وقدرته فاذا أمر الناس بحفظ الحدود واقامة القرائض لمصحتهم كان ذلك من احسانه اليهم وتعريفهم ما ينفعهم واذا خلق أمورا أخرى فاذا فرطوا واعتدوا بسبب خلقه الامور الاخرى كان عادلا حكيما في خلق هذا وخلق هذا والامر بهذا والامر بذا وان كان لم يعد الاولين بزيادة يحترسون بها من التفريط والعدوان لاسيما مع علمه بان تلك الزيادة لو خلفها للزم منها تفويت مصلحة أرحم فان الضدين لا يجتمعان (والمقصود هنا) أنه لا يحتاج أحد بالقدر الى حجة تليق لعدم اتباع الحق الذي بينه العلم فان الانسان حي حساس متحرك بالارادة ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أصدق الاسماء الحارث وهمام فالحارث الكاسب العامل والهمام الكثير الهمة والهمة مبدأ الارادة والقصد فكل انسان حارث همام وهو المتحرك بالارادة وذلك لا يكون الا بعد الحس والشعور فان الارادة مسبوقه بالشعور بالراد فلا يتصور ارادة

ذلك هو مذهب أئمة السنة والحديث من المتقدمين والمتأخرين وذكر حرب الكرماني أنه قول من لقيه من أئمة السنة ولا

كاحد بن حنبل وامحق بن راهويه وعبد الله بن الزبير الجدي وسعيد بن منصور وقال عثمان بن سعيد وغيره ان الحركة من لوازم الحياة



فكل حي متحرك وجعلوا في هذا من أقوال الجهمية نفاة الصفات الذين اتفق السلف والأئمة على تضليلهم وتبديد دعوتهم وطائفة أخرى من السلفية كنعيم بن حماد الخزازي والبخاري صاحب الصحيح وأبي بكر بن (٥) خزيمه وغيرهم كابي عمر بن عبد البر وأمثاله يشنون

المعنى الذي يثبت هؤولاء ويسمون ذلك فعلا ونحوه ولكن يمتنعون عن إطلاق لفظ الحركة لكونه غير مأثور وأصحاب أحد منهم من يوافق هؤولاء كابي بكر بن عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطنة وأمثاله من ومنهم من يوافق الأولين كابي عبد الله بن حامد وأمثاله ومنهم طائفة ثالثة كالتميميين وابن عقيل وابن الزاغوني وغيرهم يوافقون النفاة من أصحاب ابن كلاب وأمثاله من ولما كان الأثبات هو المعروف عند أهل السنة والحديث كالبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ومحمد بن يحيى الذهلي وغيرهم من العلماء الذين أدركهم الامام محمد بن اسحق بن خزيمه كان المستقر عنده ما تلقاه عن أئمة من أن الله تعالى لم يرل متكلماً اذا شاء وأنه يتكلم بالكلام الواحد مرة بعد مرة وكان له أصحاب كابي علي النعقي وغيره تلقوا طريقة ابن كلاب فقام بعض المعتزلة وألقى الى ابن خزيمه سر قول هؤولاء وهو أن الله لا يوصف بأنه يقدر على الكلام اذا شاء ولا تعلق ذلك بعشيتته فوقع بين ابن خزيمه وغيره وبينهم في ذلك نزاع حتى أظهر ووافقهم له فيما لاذع فيه وأمر ولاية الأجر بتأديتهم لمخالفتهم له وصار الناس خربين فالجمهور من أهل السنة وأهل الحديث معه ومن وافق ابن كلاب معه حتى صار بعده علماء ينادون بغيرهم خربين فالحاكم أبو عبد الله وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو

ولاحب ولا شوق ولا اختيار ولا طلب الا بعد الشعور وما هو من جنسه كالخس والعلم والسمع والبصر والشم والذوق واللمس ونحو هذه الامور فهذا الادراك والشعور هو مقدمة الارادة والحب والطلب والحى مفطور على حب ما ينفعه ويلائمه وبغض ما يكرهه ويفضره فاذا تصور الشئ الملائم النافع اراده وأحبه وان تصور الشئ الضار أبغضه ونفر عنه لكن ذلك التصور قد يكون علماً وقد يكون ظناً وخرصاً فاذا كان عالماً بان مراده هو النافع وهو المصلحة وهو الذي يلائمه كان على الهدى والحق واذا لم يكن معه علم بذلك كان متبعاً للظن وانتهى بنفسه فاذا جاءه العلم والبيان بان هذا ليس مصلحة أخذ ينجح بالقدر حجة لدنو تفرج لا حجة اعتماد على الحق والعلم فلا ينجح أحد في باطنه أو ظاهره بالقدر الالعدم العلم بما هو عليه الحق واذا كان كذلك كان من احتج بالقدر على الرسل مقراً بان ما هو عليه ليس معه به علم وانما تكلم بغير علم ومن تكلم بغير علم كان مبطلاً في كلامه ومن احتج بغير علم كانت حجته داحضة فاما ان يكون جاهلاً فعليه أن يتبع العلم واما أن يكون قد عرف الحق واتبع هو اه فعليه أن يتبع الحق ويدع هواه فحين أن المحتج بالقدر متبع لهواه بغير علم ومن أضل من اتبع هواه بغير هدى من الله (وحينئذ فالجواب في هذا المقام من وجوه (أحدها) أن هذا انما يكون انقطاعاً لو كان الاحتجاج بالقدر سائغاً فاما اذا كان الاحتجاج بالقدر باطلاً بلاطلاً ناضراً وبما مستقراً في جميع الفطر والعقول لم يكن هذا السؤال متوجهاً ولذلك لم يكن له أن يحتج بمثله هذا ومن طلب دينه على آخر لم يكن له أن يقول ما أعطيك حتى يخلق الله في العطاء ومن أمر عبده بشئ لم يكن له أن يقول لأفعله حتى يخلق الله في فعله ومن ابتاع شيئاً وطلب منه الثمن لم يكن له أن يقول لأفضيه حتى يخلق الله في القضاء أو القدرة على القضاء (وهذا) أمر جيل عليه الناس كلهم مسلمهم وكافرهم مقربهم بالقدر ومنكرهم له ولا يخطر ببال أحد منهم الاعتراض بمثله هذا مع اعترافهم بالقدر واذا كان هذا الاعتراض معروف الفساد في بداية العقول لم يكن لاحد أن يحتج به على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم (الثاني) أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له أنا نذيرك ان فعلت ما أمرتك به نجوت وسعدت وان لم تفعله عوقبت كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما صد على الصفا ونادى يا صباحاه فأجابوه فقال أرايتم لو أخبرتكم أن عدوا مصحبكم أكتنم مصدقاً قالوا ما جرت بنا عليك كذبا قال فاني نذير لكم بين يدي عذاب شديد وقال أنا نذير العربان ومن المعلوم أن من أنذر بعددو يقصده لم يقبل لنذيره قل لله يخلق في قدرة على الفرار حتى أفر بل يحتج في الفرار والله تعالى هو الذي يعينه على الفرار فهذا الكلام لا يقوله الا مكذب للرسل اذ ليس في الفطرة مع تصديق النذير الاعتملال بمثله هذا واذا كان هذا تكديبا حاق به ما حاق بالمكذبين (الوجه الثالث) أن يقول له أنا ليس لي أن أقول لربي هذا الكلام بل على أن أبلغ رسالته وانما على ما حلت وعليت ما حلت وليس على الا البلاغ المبين وقد تمت به (الرابع) أن يقول ليس لي ولا لغيري أن يقول له لم تجعل في هذا كذا وفي هذا كذا فان الناس على قولين منهم من يقول انه لاحكمة الا محض المشيئة يقول انه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ومنهم من يقول ان له حكمه يقول لم يفعل شيئاً الاحكامه ولم يتركه الا لانتفاء الحكمة فيه واذا كان كذلك لم يكن للعبد أن يقول مثل ذلك ولهذا قال تعالى لا يستل عمياً يفعل وهم يستلون

عثمان النيسابوري ويحيى بن عمار السجستاني وأبو عبد الله بن منده وأبو نصر السجزي وشيخ الاسلام الانصاري وسعد بن علي الزنجاني وغيرهم معه وأما أبو ذر الهروي وأبو بكر البيهقي وطائفة أخرى فهم مع ابن كلاب وهذه المسئلة كانت المعتزلة تلقبها بمسئلة حلول الخواص

وكانت المعتزلة تقول ان الله منزّه عن الاعراض والابحاض والحوادث والحدود ومقصودهم نفي الصفات ونفي الافعال ونفي مباينته للخلق وعلوه على العرش وكانوا يعبرون عن مذاهب (٦) أهل الاثبات أهل السنة بالعبارات المجملة التي تشعر الناس بفساد المذهب

فانهم اذا قالوا ان الله منزّه عن الاعراض لم يكن في ظاهر هذه العبارة ما ينكر لان الناس يفهمون من ذلك أنه منزّه عن الاستهالة والفساد كالأعراض التي تعرض لبني آدم من الامراض والاستقام ولا ريب أن الله منزّه عن ذلك ولكن مقصودهم أنه ليس له علم ولا قدرة ولا حياة ولا كلام قائمه ولا غير ذلك من الصفات التي يسمونها أعراضاً وكذلك اذا قالوا ان الله منزّه عن الحدود والاحياز والجهات أو هموا الناس أن مقصودهم بذلك أنه لا يتحصره المخلوقات ولا تحوزه المصنوعات وهذا المعنى صحيح ومقصودهم انه ليس مبايناً للخلق ولا منفصلاً عنه وأنه ليس فوق السموات رب ولا على العرش اله وان محمداً لم يرجع به اليه ولم ينزل منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا يتقرب اليه شيء ولا يتقرب الي شيء ولا ترفع اليه الايدي في الدعاء ولا غيره ونحو ذلك من معاني الجهمية واذا قالوا انه ليس بجسم أو هموا الناس أنه ليس من جنس المخلوقات ولا مثل أيدان الخلق وهذا المعنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك أنه لا يرى ولا يتكلم بنفسه ولا يقوم به صفة ولا هو مباين للخلق وأمثال ذلك واذا قالوا لا تحله الحوادث أو هموا الناس أن مرادهم أنه لا يكون محلاً للتغيرات والاستحالات ونحو ذلك من الاحداث التي تحدث للمخلوقين فتحيلهم وتفسدهم وهذا

(الوجه الخامس) أن يقول اعانتك على الفعل هو من أفعاله هو فاعله فلحكمة ومالم يفعله فلانتفاء الحكمة وأما نفس الطاعة فن أفعالك التي تعود ومصلمتها اليك فان أعانتك كان فضلاً منه وان خذلك كان عدلاً منه فتكليفك ليس لحاجته الى ذلك ليجتاح الى اعانتك كما يأمر السيد عبده بمصلحته فاذا كان العبد غير قادر أعانه حتى يحصل مراد الأمر الذي يعود اليه نفعه بل التكليف ارشاد وهدي وتعريف للعباد ما ينفعهم في المعاش والمعاد ومن عرف أن هذا الفعل ينفعه وهذا الفعل يضره وانه محتاج الى ذلك الذي ينفعه لم يمكنه أن يقول لا أفعل الذي أنا محتاج اليه وهو ينفعه حتى يخلق في الفعل بل مثل هذا يخضع ويذل لله حتى يعينه على فعل ما ينفعه كما لو قيل هذا العدو قد قصدك أو هذا السبع أو هذا السيل المخدر فانه لا يقول لا أهرب وأتخلص حتى يخلق الله في الهرب بل يحرص على الهرب ويسأل الله الاعانة على ذلك ويفترسه اذا عجز وكذلك اذا كان محتاجاً الى طعام أو شراب أو لباس فانه لا يقول لا أكل ولا أشرب ولا ألبس حتى يخلق في ذلك بل يريد ذلك ويسعى فيه ويسأل الله تيسيره عليه فالفطرة مجبولة على حب ما تحتاج اليه ودفع ما يضرها وأنها تستعين بالله على ذلك وهذا موجب الفطرة التي فطر الله عليها عباده واجابها ذلك ولهذا أمر الله العباد أن يسألوا الله أن يعينهم على فعل ما أمر (الوجه السادس) أن يقال مثل هذا الكلام اما أن يقول من يريد الطاعة ويعلم أنها تنفعه أو من لا يريد ها ولا يعلم أنها تنفعه وكلاهما يمنع منه أن يقول مثل هذا الكلام أما الاول فن أراد الطاعة وعلم أنها تنفعه أطاع قطعاً اذا لم يكن عاجزاً فان نفس الارادة الجازمة للطاعة مع القدرة توجب الطاعة فانها مع وجود القدرة والداعي التام توجب وجود المقدور فاذا كانت الطاعة بالتكلم بالشهادتين فن أراد ذلك ارادة جازمة فعلة قطعاً لوجود القدرة والداعي التام ومن لم يفعله علم أنه لا يريد فان كان لا يريد الطاعة فيمتنع أن يكون يطلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه فانه اذا طلب من الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخلقها الله فيه كان مريداً لها فلا يتصور أن يقول مثل ذلك الامر يد ولا يكون مريداً للطاعة المقدور الا ويفعلها وهذا يظهر (الوجه السابع) وهو أن يقال أنت متمكن من الايمان قادر عليه فلو أردته فعلته وانما لم تؤمن لعدم ارادته له لا لجهلك وعدم قدرتك عليه وقد بينا أن القدرة التي هي شرط في الامر تكون موجودة قبل الفعل في المطيع والعاصي وتكون موجودة مع الامر في المطيع بخلاف المختصة بالمطيع فانها لا توجد الا مع الفعل وقد بينا أن من جعل القدرة نوعاً واحداً اماماً مقارنة للفعل واما سابقاً عليه أخطأ هذا اذا عني باحد النوعين مجموع ما يستلزم الفعل كما هو اصطلاح كثير من النظار وأما اذا لم يرد بالقدرة الا المصحح فهي نوع واحد فان للناس في القدرة هل هي مع الفعل أو قبله أقوالاً أحدها أنها لا تكون الا مع الفعل وهذا بناء على أنها المستلزمة للفعل وتلك لا تكون الا معه وقد سبق أيضاً أن القدرة عرض والعرض لا يبق زمانين والثاني لا تكون الا قبله بناء على أنها المصححة فقط وأنها لا تكون مقارنة الثالث أنها تكون قبله ومعها وهذا أصح الاقوال ثم من هؤلاء من يقول القدرة نوعان مصححة ومستلزمة فالمصححة قبله والمستلزمة معه ومنهم من يقول بل القدرة هي المصححة فقط وهي تكون معه وقبله وأما الاستلزام فانه يحصل بوجود الارادة مع

معنى صحيح ولكن مقصودهم بذلك انه ليس له فعل اختياري يقوم بنفسه ولاله كلام ولا فعل يقوم به يتعلق بمشيئته القدرة وقدرته وأنه لا يقدر على استواء أو نزول أو اتيان أو مجيء وأن المخلوقات التي خلقها لم يكن منه عند خلقها فعل أصلا بل عين المخلوقات

هي الفعل ليس هناك فعل ومفعول وخلق ومخلوق بل المخلوق عين الخلق والمفعول عين الفعل ومحذوك وابن كلاب ومن اتبعه وافقوهم على هذا وخالقهم في اثبات الصفات وكان ابن كلاب والحارث المحاسبي وأبو (٧) العباس القلانسي وغيرهم يشنون مباينة الخالق للمخلوق وعلاؤه بنفسه فوق المخلوقات

وكان ابن كلاب وأتباعه يقولون ان العلو على المخلوقات صفة عقلية تعلم بالعقل وأما استواؤه على العرش فهو من الصفات السمعية الخيرية التي لا تعلم الا بالخبر وكذلك الاشعري ثبتت الصفات بالشرع تارة وبالعقل أخرى ولهذا ثبت العلو ونحوه مما تنفيه المعتزلة وثبتت الاستواء على العرش ورد على من تأوله بالاستيلاء ونحوه مما لا يختص بالعرش بخلاف أتباع صاحب الارشاد فانهم سلكوا طريقته المعتزلة فلم يثبتوا الصفات الا بالعقل وكان الاشعري وأئمة أصحابه يقولون انهم يحتجون بالعقل لما عرف ثبوته بالسمع فالشرع هو الذي يعتمد عليه في أصول الدين والعقل عاضده معاون فصار هؤلاء يسلكون ما سلكه أهل الكلام من المعتزلة ونحوهم فيقولون ان الشرع لا يعتمد عليه فيما وصف الله به وما لا يوصف وإنما يعتمد في ذلك عندهم على عقلهم ثم ما لم يثبت اما أن ينفوه واما أن يقفوا فيه ومن هنا طمع فيهم المعتزلة وطمعت الفلاسفة في الطائفتين باعراض قلوبهم عما جاء به الرسول وطلب الهدى من جهته وجعل هؤلاء يعارضون بين العقل والشرع كفعل المعتزلة والفلاسفة ولم يكن الاشعري وأئمة أصحابه على هذا بل كانوا موافقين لسائر أهل السنة في وجوب تصديق ما جاء به الشرع مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تنفي اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلاسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

القدرة لانفس ما يسمى قدرة والارادة ليست جزأ من مسمى القدرة وهو القول الموافق للغة القرآن بل ولغات سائر الامم وهو اصح الاقوال (وحيث ذفنقول) أنت قادر متمكن خلق فيك القدرة على الايمان ولكن أنت لا تريد الايمان فان قال قل له يجعلني مريدا للايمان قل له ان كنت تطلب منه ذلك فانت مريد للايمان وان لم تطلب ذلك فانت كاذب في قولك قل له يجعلني مريدا للايمان فان قال فكيف يأمرني بما يجعلني مريدا له لم يكن هذا طلبا للارادة بل كان هذا محاصرة وهذا ليس على الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا في ترك جوابه انقطاع فان القدر ليس لاحد أن يحتج به (الوجه الثامن) أن يقال كل من دعاه غيره الى فعل وأمره به فلا يخلو أن يكون مقربا بان الله خالق أفعال العباد وارانتهم وأنهم لا يفعلون الا ماشاء أو هم يجذبون ارادة أنفسهم بلا ارادته فان كان من القسم الاول فهو يقربان كل ظالم له أو لغيره قد خلقت ارادته للظلم فظلم وهو لا يهذر الظالم في ذلك فيقال له أنت مقربان مثل هذا ليس بحجة لمن خالف ما أمر به كائنا ما كان فلا يسوغ ذلك الاحتجاج وان كان منكر القدر امتنع أن يحتج بهذا فثبت أن الاحتجاج بالقدر لا يخام الرسل لا يجوز لا على قول هؤلاء ولا على قول هؤلاء فان قال قائل المدعى ليس له مذهب يعتقد به بل هو ساذج قيل له هب أن الامر كذلك ففي نفس الامر اما أن يكون قول هؤلاء واما أن يكون قول هؤلاء وعلى التقديرين فالاحتجاج بالقدر باطل فثبت بطلان الاحتجاج به باتفاق الطائفتين المثبتة والنفاة (الوجه التاسع) أن يقال مقصود الرسالة هو الاخبار بالعذاب لمن كذب وعصى كما قال موسى وهرون عليهم السلام لفرعون إن اقاد وحى الينا أن العذاب على من كذب وتولى وحيث ذفاذا قال هو خلق في الكفر ولم يخلق في ارادة الايمان قيل له هذا لا يناقض وقوع العذاب بمن كذب وتولى فان كان لم يخلق فيك الايمان فانت ممن يعاقبه وان جعلك مؤمنا فانت ممن أسعده ومحزن رسول مبلغون لك منذرون لك فقد حصل مقصود الرسالة وبلغ البلاغ المبين وانما المكاف يخاصم ربه حيث أمره بما عليه وهذا لا يتعلق بالرسول ولا يضره والله سبحانه وتعالى لا يستل عما يفعل وهم يسألون (الوجه العاشر) أن يقال هذا السؤال وارد على المصنف وعلى غيره من محققي المعتزلة والرافضة الذين اتبعوا ابا الحسين البصري حيث قال انه مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود المقتدر وذلك أن الله خلق الداعي في العبد وقول أبي الحسين ومتبعيه في القدر هو قول محقق أهل السنة الذين يقولون ان الله خلق قدرة العبد وارانته وذلك مستلزم لحقيقة فعل العبد ويقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة والله سبحانه جعله فاعلا له محذاه وهذا قول جماهير أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كابي اسحق الاسفرايني وأبي المعالي الجويني الملقب بامام الحرمين وغيرهم واذ كان هذا قول محققي المعتزلة والشيعة وهو قول جمهور أهل السنة وأئمتهم بقي الخلاف بين القدرية الذين يقولون ان الداعي يحصل في قلب العبد بلا مشيئة من الله ولا قدرة وبين الجهمية المجبرة الذين يقولون ان قدرة العبد لا تأثر لها في فعله بوجه من الوجوه وان العبد ليس فاعلا لفعله كما يقول ذلك الجهم بن صفوان امام المجبرة ومن اتبعه وان أثبت أحدهم كسبلا بعقل كما أثبت الاشعري ومن وافقه وان كان هذا النزاع في هذا الاصل بين القدرية النفاة لكون الله يعين المؤمنين

مطلقا والقدح فيما يعارضه ولم يكونوا يقولون انه لا يرجع الى السمع في الصفات ولا يقولون الادلة السمعية لا تنفي اليقين بل كل هذا ما أحدثه المتأخرون الذين مالوا الى الاعتزال والفلاسفة من أتباعهم وذلك لان الاشعري صرح بان تصديق الرسول صلى الله عليه وسلم

ليس موقفاً على دليل الاعراض وان الاستدلال به على حدوث العالم من البدع المحرمة في دين الرسل وكذلك غيره ممن وافقه على نفي الافعال القائمة به فديقول ان هذا الدليل دليل الاعراض (٨) صحيح لكن الاستدلال به بدعة ولا حاجة اليه فهو لا يقولون ان دلالة

السمع موقوفة عليه لكن المعتزلة القائلون بان دلالة السمع موقوفة على صحته صرحوا بأنه لا يستدل بأقوال الرسول على ما يجب ويمتنع من الصفات بل ولا الافعال وصرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج على ذلك بالكتاب والسنة وان وافق العقل فكيف اذا خالفه وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك كما صاحب الارشاد وأتباعه وهو لا يردون دلالة الكتاب والسنة تارة يصرحون بانها وان علمنا مراد الرسول فليس قوله مما يجوز ان يحتج به في مسائل الصفات لان قوله انما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات وتارة يقولون انما يدل لاننا نعلم مراده بطرق الاحتمالات الى الادلة السمعية وتارة يطعنون في الاخبار فهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المتدعة أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم وحرمة الصحابة والتابعين لهم باحسان حتى يقولوا انهم لم يثبتوا أصول الدين كما حققناها ورعنا اعتذرنا عنهم بانهم كانوا مشتهرين بالجهد اولههم من جنس هذا الكلام الذي يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع ويخالفون به الكتاب والسنة والاجماع مما ليس هذام وضع بسطه وانما نبتنا على أصول دينهم وحقائق اقوالهم وغايتهم وانهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة المعقول والكلام

على الطاعة ويجعل فيهم داعيا اليها ويخصمهم بذلك دون الكافر بن وبين المجبرة الغلاة الذين يقولون ان العباد لا يفعلون شيئاً ولا قدرة لهم على شيء اولهم قدرة لا يفعلون بها شيئاً ولا تأثير لها في شيء فكلما القوا بين باطل مع أن كثير من الشيعة يقولون بقول المجبرة وأما السلف والأئمة القائلون بامامة الخلفاء الثلاثة فلا يقولون لاجل هذا ولا بهذا فتبين أن قول أهل السنة القائلين بخلافة الثلاثة هو الصواب وأن من أخطأ من أتباعهم في شيء فخطأ الشيعة أعظم من خطئهم (وهذا السؤال) انما يتوجه على من يسوغ الاحتجاج بالقدر ويقيم عذر نفسه أو غيره اذا عصى بأن هذا مقدر على ويرى أن شهود هذا هو شهود الحقيقة أي الحقيقة الكونية وهو لا يرى كثيرون في الناس وفيهم من يدعي أنه من الخاصة العارفين أهل التوحيد الذين فموا في توحيد الربوبية ويقولون ان العارفين في شهود توحيد الربوبية لم يستحسن حسنة ولم يستفح سيئة ويقول بعضهم من شهد الارادة سقط عنه الامر ويقول بعضهم الخضر عليه السلام انما سقط عنه التكليف لانه شهد الارادة وهذا الضرب كثير في متأخرى الشيوخ النساك والصوفية والفقراء بل في النجباء والامراء والعامّة ولا ريب أن هؤلاء شرم من المعتزلة والشيعة الذين يقرون بالامر والنهي وينكرون القدر ويمثل هؤلاء طال اسان المعتزلة والشيعة في المنتسبين الى السنة فان من أقرب بالامر والنهي والوعد والوعيد وفعل الواجبات وترك المحرمات ولم يقل ان الله خلق أفعال العباد ولا يقدر على ذلك ولا شاء المعاصي هو قد قصد تعظيم الامر وتنزيه الله تعالى عن الظلم واقامة حجة الله على نفسه لكن ضاق عطنه فلم يحسن الجمع بين قدرة الله التامة وبين مشيئته العامة وخلق الشامل وبين عذله وحكمته وأمره ونهيته ووعدته ووعدته فجعل الله الحدول يجعل له تمام الملك والذين أنبتوا قدرته ومشيئته وخلقته وعارضوا بذلك أمره ونهيته ووعدته ووعدته شرم من اليهود والنصارى كما قال هذا المصنف فان قولهم يقتضى إقام الرسل ونحن انما نرد من أقوال هذا وغيره ما كان باطلاً وأما الحق فعلمنا أن نقبله من كل قائل وليس لاحد أن يرد بدعة بدعة ولا يقابل باطلاً باطلاً والمتكرون للقدر وان كانوا في بدعة فالمحتجون به على الامر أعظم بدعة وان كان أولئك يشبهون المجوس فهو لا يشبهون المشركين المكذبين للرسول الذين قالوا الوشاء الله ما أشركنا ولا آباءنا ولا أحرمانا من دونه من شيء وقد كان في أواخر عصر الصحابة رضى الله عنهم أجمعين جماعة من هؤلاء القدرية وأما المحتجون بالقدر على الامر فلا يعرف لهم طائفة من طوائف المسلمين معروفة وانما أكثر وافى المتأخرين وسموا هذا حقيقة وجعلوا الحقيقة تعارض الشريعة ولم يميزوا بين الحقيقة الدينية الشرعية التي تتضمن تحقيق أحوال القلوب كالإخلاص والصبر والشكر والتوكل والمحبة لله وبين الحقيقة الكونية القدرية التي يؤمن بها ولا يحتج بها على المعاصي لكن يسلم اليها عند المصائب فالعارف يشهد القدر في المصائب فيرضى ويسلم ويستغفر ويتوب من الذنوب والمعاصي كما قال تعالى فاصبر ان وعد الله حق واستغفر لذنبك فالعبد ما مور بان يصبر على المصائب ويستغفر من المعاصي ومن هذا الباب حديث احتجاج آدم وموسى عليهما السلام قد أخرجاه في الصحاح وغيرهما عن أبي هريرة رضى الله عنه وروى باسناد جيد عن عررضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال احتج آدم وموسى وفي لفظ ان موسى قال يارب أرني الذي أخرجنا من الجنة بخطيئته فقال

وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما ضار عوايه أهل الاحاد فهم من جنس الرافضة لا عقل صريح ولا نقل صحيح موسى بل منتهاهم السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئاً من الكتاب والسنة حتى في المسائل العملية

والغضايا الفقهية ومع ذلك فهم لا يحتاجون من العقليات في أصول الدين الى ما يحتاج اليه المعتزلة فان المعتزلة يزعمون أن النبوة لا تتم الا بقوله في التوحيد والعدل فيجعلون التكذيب بالقدرة من أصولهم العقلية (٩) وكذلك نفي الصفات وأما هؤلاء فالمشهور عندهم

أنه اذا رويت المجيزة المعتبرة علم بالضرورة أنها تصديق للرسول واثبات الصانع أيضا معلوم بالضرورة أو بمقدمات ضرورية فالعقليات التي يعلمها صحة السمع مقدمات قليلة ضرورية بخلاف المعتزلة فاتهم طوقوا المقدمات وجعلوها نظرية فهم خير من المعتزلة في أصول الدين من وجوه كثيرة وان كان المعتزلة خيرا منهم من بعض الوجوه وأبو الحسن الأشعري لما رجع عن مذهب المعتزلة سلك طريقته ابن كلاب ومال الى أهل السنة والحديث وانتسب الى الامام أحمد كما قد ذكر ذلك في كتبه كلها كالابانة والموجز والمقالات وغيرها وكان مختلطا بأهل السنة والحديث كما اختلط المتكلم بهم عنزة ابن عقيل عند متأخريهم لكن الأشعري وأئمة أصحابه أتبع لاصول الامام أحمد وأمثاله من أئمة السنة من مثل ابن عقيل في كثير من أحواله وعن ابن عقيل ابن عقال كابي الفرج ابن الحوزي في كثير من كتبه وكان القديما من أصحاب أحمد كابي بكر عبد العزيز وأبي الحسن التميمي وأمثاله ما يذكره في كتبهم على طريق ذكر الموافق للسنة في الجملة ويذكرون ما ذكره من تناقض المعتزلة وكان بين التميمي وبين القاضي أبي بكر وأمثاله من الائتلاف والتواصل ما هو معروف وكان القاضي أبو بكر يكتب أحيانا في أجوبته في المسائل

موسى أنت أبو البشر خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجدك ملائكة لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة فقال له أنت موسى الذي اصطفاك الله بكلامه وكتبك التوراة بيده (١) فكم تجد فيهما مكتوبا فعسى آدم ربه فعوى قال قبل أن يخلقك بأربعين سنة قال ففج آدم موسى فج آدم موسى فهذا الحديث ظن طوائف أن آدم احتج بالقدر على الذنب وأنه حج موسى بذلك فطائفة من هؤلاء يدعون التحقيق والعرفان يحتجون بالقدر على الذنوب مستدلين بهذا الحديث وطائفة يقولون الاستدلال به سائغ في الآخرة لاني الدنيا وطائفة يقولون هو حجة للخاصة المشاهدين للقدر دون العامة وطائفة كذبت هذا الحديث كالجاني وغيره وطائفة تأولته تأويلا فاسدا مثل قول بعضهم انها حجة لانه كان قد تاب والقول الآخر انه كان أباه والابن لا يلوم أباه وقال الآخرون الذنب كان في شريعة واللوم في أخرى وهذا كله تعريج عن مقصود الحديث فان الحديث انما تضمن التسليم للقدر عند المصائب فان موسى لم يلوم آدم لحق الله الذي في الذنب وانما لامه لاجل ما لحق الذرية من المصيبة ولهذا قال أربنا آدم الذي أخرجنا ونفسك من الجنة وقال لماذا أخرجتنا ونفسك من الجنة هكذا روي في بعض طرق الحديث وان لم يكن في جميعها وهو حق فان آدم كان قد تاب من الذنب وموسى أعلم بالله من أن يلوم تابيا وهو أيضا قد تاب حيث قال رب اني ظلمت نفسي فاغفر لي وقال سبحانه انبأ اليك وأنا أول المؤمنين وقال فاغفر لنا وارحمنا وأنت خير الغافرين واكتب لنا في هذه الدنيا حسنة وفي الآخرة انا هدانا اليك وأيضا فان المذنبين من الآدميين كثير فخصيص آدم باللوم دون الناس لا وجه له وأيضا فآدم وموسى أعلم بالله من أن يحتج أحدهما على الذنب بالقدر ويقبله الآخر فان هذا لو كان مقبولا لكان لابليس الحجة بذلك وأيضا لقوم نوح وعاد وفرعون وفرعون وان كان من احتج على موسى بالقدر لركوب الذنب قد حجه ففرعون أيضا يحجه وان كان آدم انما حج موسى لانه دفع اللوم عن الذنب لاجل القدر فيحج بذلك عليه ابليس من امتناعه من السجود لآدم وفي الحقيقة انما احتج على الله هؤلاءهم خصماء الله القدرية الذين يحضرون يوم القيامة الى النار يحتمهم داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد والآثار المرورية في ذم القدرة تتناول هؤلاء أعظم من تناولها المنكرين للقدر تعظيما للامر وتنزيها عن الظلم ولهذا يقربون القدرة بالمرجئة بضعف أمر الايمان والوعيد وكذلك هؤلاء القدرة تضعف أمر الله بالايمان والتقوى ووعيده ومن فعل هذا كان ملعونا في كل شريعة كما روي لعنت القدرة والمرجئة على لسان سبعين نبيا وانما الضون في القدر بالباطل ثلاثة أصناف المكذبون به والدافعون للامر والنهي والطاعنون على الرب عز وجل بجمعه بين الامر والقدر وهؤلاء الطوائف وحكي في ذلك مناظرة عن ابليس والدافعون للامر به

(١) قوله فكم تجد فيها الخ الذي في مسلم فيكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق قال موسى بأربعين عاما قال آدم فهل وجدت فيها وعسى آدم ربه فعوى قال نعم قال أفأولم يني على أن عملت عملا كتبه الله على أن عمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فج آدم موسى اه كتبه مصححه

(٣ - منهاج ناني) محمد بن الطيب الحنبلي ويكتب أيضا الأشعري ولهذا توجد أقوال التميميين مقارنة لا قواله وأقوال أمثاله المتبعين لطريقة ابن كلاب وعلى العقيدة التي صنفها أبو الفضل التميمي اعتمد أبو بكر البيهقي في الكتاب الذي صنفه في مناقب الامام

أحمد لما أراد أن يذكر عقيدته وهذا بخلاف أبي بكر عبد العزيز وأبي عبد الله بن بطه وأبي عبد الله بن حامد وأمثالهم فانهم مخالفون لأصل قول الكلابية والاشعري وأئمة أصحابه كابي (١٠) الحسن الطبري وأبي عبد الله بن مجاهد الباهلي والقاضي أبي بكر متفقون

بعدهم في الشر والمكذبون به بعدهم ولا و أنت اذا رأيت تغليظ السلف على المكذبين بالقدر فانما ذلك لان الدافعين للامر لم يكونوا يتظاهرون بذلك ولم يكونوا موجودين كثيرين والافهم شرمهم كما أن الروافض شرم الخوارج في الاعتقاد لكن الخوارج أجزأ على السيف والقتال منهم فلاظهار القول ومقاتلة المسلمين جاء فيهم ما لم يجي فبين هو من جنس المنافقين الذين يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فبين أن آدم احتج على موسى بالقدر من جهة المصيبة التي لحقت به ولحقت الذرية والمصيبة تورث نوعا من الجزع يقتضي لوم من كان سببها فتبين له أن هذه المصيبة وسببها كان مقدورا مكتوبا والعبد ما مور أن يصبر على قدر الله ويسلم لامر الله فان هـ ذم من جلة ما أمره الله به كما قال تعالى ما أصاب من مصيبة الا باذن الله ومن يؤمن بالله يهد قلبه قالت طائفة من السلف كان مسعود هو الرجل تصيبه المصيبة فيعلم أنها من عند الله فيرضى ويسلم فهذا الكلام الذي قاله هذا المصنف وأمثال هذا الكلام يقال لمن احتج بالقدر على المعاصي ثم يعلم أن هذه الحجة باطلة بصرح العقل عند كل أحد مع الايمان بالقدر وبطلان هذه الحجة لا يقتضي التكذيب بالقدر وذلك أن بنى آدم مغطورون على احتياجهم الى جلب المنفعة و دفع المضره ولا يعيشون ولا يصلح لهم دين ولا دنيا الا بذلك فلا بد أن يتأمر و اعما فيه محصل منافعهم و دفع مضارهم سواء بعث اليهم رسول أو لم يبعث لكن علمهم بالمنافع والمضار بحسب عقولهم وقصورهم فالرسل صلوات الله تعالى عليهم بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فاتباع الرسل أكمل الناس في ذلك والمكذبون للرسل انعكس الامر في حقهم فصاروا يتبعون المفاسد ويعطون المصالح فهم شر الناس ولا بد لهم مع ذلك من أمور يجتلبونها وأمر يحنثونها وأن يتدافعوا جميعا ما يضرمهم من الظلم والقواش ونحو ذلك فلو ظلم بعضهم بعضا في دمه أو ماله أو حرمة فطلب المظلوم الاقتصار والعقوبة لم يقبل أحد من ذوي العقول احتج بحه بالقدر ولو قال اعذر وني فان هذا كان مقدرا على لقاوا وأنت لو فعل بذلك فاحتج عليك ظالمك بالقدر لم تقبل منه وقبول هذه الحجة يوجب الفساد الذي لاصلاح معه واذا كان الاحتجاج بالقدر مردودا في فطر جميع الناس وعقولهم مع أن جاهير الناس مقرون بالقدر علم أن الاقرار بالقدر لا ينافي دفع الاحتجاج به بل لا بد من الايمان به ولا بد من رد الاحتجاج به ولما كان الجدل ينقسم الى حق وباطل والكلام ينقسم الى حق وباطل وكان من لغة العرب أن الجنس اذا انقسم الى نوعين احدهما أشرف من الآخر خصوصا الأشرف بالاسم الخاص وعبروا عن الآخر بالاسم العام كافي لفظ الجائر العام والخاص والمباح العام والخاص وذوي الارحام العام والخاص ولفظ الجواز العام والخاص و يطلقون لفظ الحيوان على غير الناطق لاختصاص الناطق باسم الانسان غلبوا في لفظ الكلام والجدل فلذلك يقولون فلان صاحب كلام ومتكلم اذا كان قديمتكم بلا علم ولهذا ذم السلف أهل الكلام والجدل فاذا لم يكن الكلام بحجة صحيحة لم يكن الاجدل محضا والاحتجاج بالقدر من هـ هذا الباب كافي الصحيح عن علي رضي الله عنه قال طرقتني رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة فقال ألا تقومان تصليان فقلت يا رسول الله انما أنفسنا بيد الله ان شاء أن يعثنا بعثنا قال فولى وهو يقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا فانه لما أمرهم بقيام الليل فاعتل

على اثبات الصفات الخبرية التي ذكرت في القرآن كالاستواء والوجه والسد واطال تأويلها ليس له في ذلك قولان أصلا ولم يذكر أحد عن الاشعري في ذلك قولين أصلا بل جميع من يحكي المقالات من أتباعه وغيرهم يذكر أن ذلك قوله ولكن لا يتبعه في ذلك قولان وأول من اشتهر عنه نفيها أبو المعالي الجويني فانه نفي الصفات الخبرية وله في تأويلها قولان في الارشاد أولها ثم انه في الرسالة النظامية رجع عن ذلك وحرم التأويل وبين اجماع السلف على تحريم التأويل واستدل بذلك على أن التأويل محرم ليس واجب ولا جائز فصار من سلك طريقته ينسب في الصفات الخبرية وله في التأويل قولان وأما الاشعري وأئمة أصحابه فانهم مثبتون لها ردون على من ينفيها أو يقف فيها فنزاعا عن يتأولها وأمامسألة قيام الافعال الاختيارية بته فان ابن كلاب والاشعري وغيرهما ينفونها وعلى ذلك بنوا قولهم في مسألة القرآن وبسبب ذلك وغيره تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم ونسبوهم الى البدعة وبقايا بعض الاعتزال فيهم وشاع النزاع في ذلك بين عامة المنتسبين الى السنة من أصحاب أجد وغيرهم وقد ذكر أبو بكر عبد العزيز في كتاب الشافعي عن أصحاب أجد في معنى ان القرآن غير مخلوق قولين مبينين

على هذا الاصل أحدهما أنه قديم لا يتعلق بعشيتة وقدرته والثاني انه لم يزل متكاما اذا شاء وكذلك ذكر أبو عبد الله بن حامد قولين وعن كان يوافق على نفي ما يقوم به من الامور المتعلقة بعشيتة وقدرته كقول ابن كلاب القاضي أبو يعلى وأتباعه كان عقيل

وأبي الحسن بن الزاغوني وأمثالهم وإن كان في كلام القاضي ما وافق هذا تارة وهذا تارة وعن كان يخالفهم في ذلك أبو عبد الله بن حامد وأبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن بطة وأبو عبد الله بن منده وأبونصر ( ١١ ) السجزي ويحيى بن عمار السبستاني وأبو اسمعيل

الانصاري وأبو عمر بن عبد البر وأمثالهم والنزاع في هذا الاصل بين أصحاب مالك وبين أصحاب الشافعي وبين أصحاب أبي حنيفة وبين أهل الظاهر أيضا فداود بن علي صاحب المذهب وأئمتهم على اثبات ذلك وأبو محمد بن حزم على المبالغ في انكار ذلك وكذلك أهل الكلام فالهشامية والكرامية على اثبات ذلك والمعتزلة على نفي ذلك وقد ذكر الأشعري في المقالات عن أبي معاذ التومني وزهير الأبري وغيرهما اثبات ذلك وكذلك المتفلسفة فحكوا عن أساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو أنهم كانوا يثبتون ذلك وهو قول أبي البركات صاحب المعتزلة وغيره من متأخريهم وأما ارسطو وأتباعه كالفارابي وابن سينا فينفون ذلك وقد ذكر أبو عبد الله الرازي عن بعضهم أن اثبات ذلك يلزم جميع الطوائف وإن أنكروه وقرر ذلك وكلام السلف والأئمة ومن نقل مذهبهم في هذا الاصل كثير يوجد في كتب التفسير والاصول قال اسحق بن راهويه حدثنا بشر بن عمر سمعت غير واحد من المفسرين يقول الرحمن على العرش استوى أي ارتفع وقال البخاري في صحيحه قال أبو العالمة استوى الى السماء ارتفع قال وقال مجاهد استوى علا على العرش وقال الحسين بن مسعود البغوي في تفسيره المشهور قال ابن عباس وأكبر مفسري السلف

على رضى الله عنه بالقدر وأنه لو شاء الله لا يقطن علم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذا ليس فيه الا مجرد الجدل الذي ليس بحق فقال وكان الانسان أكثر شيء جدلا (فصل) قال ومنها تجوز أن يعذب الله سيد المرسلين على طاعته ويثيب ابليس على معصيته لانه يفعل لا لغرض فيكون فاعل الطاعة سفها لانه يتجمل بالتعب في الاجتهاد في العبادة واخراج ماله في عمارة المساجد والربط والصدقات من غير نفع يحصل له لانه قد يعاقبه على ذلك ولو فعل عوض ذلك ما يثيبه ويشتمه من أنواع المعاصي قد يشبهه فاختيار الأول يكون سفها عند كل عاقل والمصير الى هذا المذهب يؤدي الى خراب العالم واضطراب الامور الشرعية المحمدية وغيرها (والجواب) أن هذا الذي قاله باطل باتفاق المسلمين فلم يقل أحد منهم الله يعذب نبيا ولا انه قد يقع منه عذاب أنبيائه بل هم متفقون على أن الله يشبههم لاجل حاله لا يقع منه غير ذلك لانه وعد بذلك وأخبر به وهو صادق الميعاد وعلم ذلك بالضرورة اذ من متكلمة أهل السنة المثبتين للقدر من يقول انما علم ذلك بمجرد خبره الصادق وهي الدلالة السمعية المجردة ومنهم من يقول بل قد يعلم ذلك بغير الخبر ويعلم بادلة عقلية وإن كان الشارع قد نبه عليهم وأرشد اليها كما اذا علمت حكمته ورجته وعده علم أن ذلك يستلزم اكرام من هو متصف بالصفات المناسبة لذلك كما قالت خديجة رضى الله عنها قبل أن تعلم أنه نبي والله لا يخزيك الله انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم وتقري الضيف وتعين على نوائب الحق وقد قال تعالى أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وهذا استفهام انكاري يقتضى الانكار على من يحسب ذلك ويظنه وانما ينكر على من ظن وحسب ما هو خطأ باطل يعلم بطلانه لا من ظن ظن ليس بخطا ولا باطل فعلم أن التسوية بين أهل الطاعة وبين أهل المعصية مما يعلم بطلانه وأن ذلك من أظلم الشيء الذي ينزه الله عنه ومثله قوله تعالى أم نجعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الارض أم نجعل المتقين كالفجار وقوله تعالى أم نجعل المسلمين كالمجرمين مالكم كيف تحكمون وفي الجملة التسوية بين الأبرار والفجار والحسينين والظالمين وأهل الطاعة وأهل المعصية حكم باطل يجب تنزيه الله عنه فإنه يناقض عدله وحكمته وهو سبحانه كما ينكر التسوية بين المخلوقات فهو يسوي بين التماثلات كقوله سبحانه أ كفاركم خير من أولئكم أم لكم براءة في الزبر وقوله كذاب آل فرعون والذين من قبلهم الآية وقوله لقد كان في قصصهم عبرة لاولي الالباب وقوله فاعتبروا يا اولي الابصار وقوله ولقد أنزلنا آيات مبينات ومثلا من الذين خلوا من قبلكم الآية وقوله وتلك الامثال نضربها للناس (الوجه الثاني) ان قوله ومنها تجوز تعذيب الانبياء وامابة الشياطين ان أراد به أنهم يقولون ان الله قادر على ذلك فهو لا ينازع في القدرة وان أراد اننا نشهد هل يفعله أولا يفعله فعلم اننا لا نشك في ذلك بل نعمل انتفاءه وعلنا انتفاءه مستلزم لانتهائه وانه لو فعل ذلك لم يكن ظالما وان أراد أن من قال انه يفعل للحكمة يلزمه تجوز وقوع ذلك منه وأنه لو فعل ذلك لم يكن ظالما فلا ريب أن هذا قول هؤلاء وهم لا يصرحون بذلك لكن أكثر أهل السنة لا يقولون بذلك بل عندهم أن الله منزعه عن ذلك ومقدس عنه ولكن على هذا يلزم أن تكون الطاعة سفها فانها انما تكون سفها اذا كان وجودها

استوى الى السماء ارتفع الى السماء وكذلك قال الخليل بن أحمد وروى البيهقي في كتاب الصفات قال الفراء ثم استوى أي صعد قاله ابن عباس وهو كقولك للرجل كان قاعدا فاستوى قائما وروى الشافعي في مسنده عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال

عن يوم الجمعة وهو اليوم الذي استوى فيه ربكم على العرش والتفاسير المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين مثل تفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير عبد الرحمن (١٢) بن ابراهيم المعروف بدحيم وتفسير عبد الرحمن بن أبي حاتم وتفسير ابن المنذر

كعدمها والمسلمون متفقون على أن وجودها نافع وعدمها مضر وان كانوا متنازعين هل يجوز أن يفعل الرب خلاف ذلك فان نزاعهم في الجواز لاقى الوقوع (الوجه الثالث) أن يقال لو قدر أن ذلك جائز الوقوع لم تكن الطاعة سفها فان هؤلاء الامامية مع أهل السنة يجوزون الغفران لاهل الكبار والمعتزلة مع أهل السنة يجوزون تكفير الصغار باحتجاب الكبار ومع هذا فلم يكن اجتناب الكبار والصغار سفها بل هذا الاحتجاب واجب بالاتفاق (الوجه الرابع) أن يقال فعمل النوافل ليس سفها بالاتفاق وان جاز أن يثيب الله العبد بدون ذلك لاسباب أخر فالشيء الذي علم نفعه يكون فعلة حكمة محمودة وان جاز أن يحصل النفع بدون ذلك كاستناب الاموال وغيرهما من المطالب بالاسباب المقتضية لذلك في العادة فانه ليس سفها وان جاز أن يحصل المال بغير سعي كالبراث (الوجه الخامس) قوله لانه يفعل لالغرض قد تقدم جوابه وبين أن أكثر أهل السنة أنهم يقولون انه يفعل لحكمة وهو مراد هذا بالغرض ومن قال من المثبتين للقدرة انه يفعل للحكمة فانه يقول وان كان يفعل ما يشاء فقد يعلم ما يشاء مما لا يشاءه اما بطراد العادة واما باخبار الصادق واما بعلم ضروري يجعله في قلوبنا واما بغير ذلك

(فصل) قال ومنها أنه لا يمكن أحد من تصديق أحد من الانبياء لان التوصل الى ذلك والدليل عليه انما يتم بمقدمتين احدهما أن الله فعل المعجزة على يد النبي لاجل التصديق والثانية أن كل من صدقه الله فهو صادق وكلا المقدمتين لا تتم على قولهم لانه اذا استحتم أن يفعل لغرض استحتم أن يظهر المعجزة لاجل التصديق واذا كان فاعلا للقيح ولا نوع الضلال والمعاصي والكذب وغير ذلك جاز أن يصدق الكذاب فلا يصح الاستدلال على صدق أحد من الانبياء ولا المنذر ينشئ من الشرائع والاديان (الجواب من وجوه) أحدها أن يقال انه تقدم أن أكثر القائلين بخلافة الخلفاء الثلاثة يقولون ان الله يفعل لحكمة بل أكثر أهل السنة المثبتين للقدرة يقولون بذلك أيضا وحينئذ فان كان هذا القول هو الصواب فهو من أقوال أهل السنة وان كان نفيه هو الصواب كان من أقوال أهل السنة أيضا فعلى التقديرين لا يخرج الحق عن قولهم بل قد يوجد في كل مذهب من المذاهب الاربعة النزاع بين أصحابه في هذا الاصل مع اتفاقهم على اثبات خلافة الخلفاء الثلاثة وعلى اثبات القدر وأن الله خالق أفعال العباد ونزاع أصحاب أحد في هذا الاصل معروف وغير واحد من أصحاب أحد وغيرهم كابن عقيل والقاضي أبي حازم وغيرهما يشتمون المعجزات بان الرب حكيم لا يجوز في حكمه اظهار المعجزات على يد الكذاب وكذلك قال أبو الخطاب وغيره وكذلك أصحاب مالك والشافعي وعل أكثر أصحاب أبي حنيفة يقولون باثبات الحكمة في أفعاله أيضا (الوجه الثاني أن يقال) لان سلم أن تصديق الرسول لا يمكن الا بطريق الاستدلال بالمعجزات بل طريق الدلالة على صدقه متعددة غير طريق المعجزات كما قد بسط في غير هذا الموضوع ومن قال انه لا طريق الا ذلك كان عليه الدليل وهو لم يذ كر دليلا على النفي (الوجه الثالث أن يقال) لان سلم أن دلالة المعجزة على الصدق موقوفة على أنه لا يجوز أن يفعل ما ذكر بل دلالة المعجزة على الصدق دلالة ضرورية لا تحتاج الى نظرفان اقتصران المعجزة بدعوى النبوة يوجب علما

وتفسير أبي بكر عبد العزيز وتفسير أبي الشيخ الاصبهاني وتفسير أبي بكر بن مردويه وما قبل هؤلاء من التفاسير مثل تفسير أحمد بن حنبل واسحق بن ابراهيم وبقي بن مخلد وغيرهم ومن قبلهم مثل تفسير عبد بن حميد وتفسير عبد الرزاق ووكيع بن الجراح فيها من هذا الباب الموافق لقول المثبتين ما لا يكاد يحصى وكذلك الكتب المصنفة في السنة التي فيها آثار النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وقال أبو محمد حرب بن اسمعيل الكرمانى في مسائله المعروفة التي نقلها عن أحمد واسحق وغيرهما وذكر معهما من الآثار عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة وغيرهم ما ذكر وهو كتاب كبير صنفه على طريقة الموطأ ونحوه من المصنفات قال في آخره في الجامع باب القبول في المذهب هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الاثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها وأدركت من أدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فن خالف شيئا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق وهو مذهب أحمد واسحق بن ابراهيم بن مخلد وعبد الله بن الزبير الحميدى وسعيد بن منصور وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم وذكر الكلام في الايمان والقدرة

والوعيد والامامة وما أخبره الرسول من أشراف الساعة وأمر البرزخ والقيامة وغير ذلك الى أن قال وهو سبحانه بائن من ضروريا خلقه لا يخول من علمه مكان ولله عرش والعرش حلة يحملونه وله حد الله أعلم بحده والله على عرشه عزز كره وتعالى جده ولا اله غيره والله



تعالى سميع لا يشك بصير لا يرتاب عليم لا يجهل جواد لا يبخل حلیم لا يجمل حفيظ لا ينسى يقظان لا يسهر قريب لا يفغل يتكلم ويتحرك  
وسمع ويبصر وينظر ويقبض ويبسط ويفرح ويحب ويكره ( ١٣ ) ويبغض ويرضى ويسخط ويغضب ويرحم ويعفو

ويغفر ويعطي ويمنع وينزل كل  
ليلة الى السماء الدنيا كيف شاء  
وكما شاء ليس كمثل شئ وهو السميع  
الصير الى أن قال ولم ينزل الله  
متكامل ما فتبارك الله أحسن  
الخالقين وقال الفقيه الحافظ أبو  
بكر الأثرم في كتاب السنة وقد نقله  
عنه الخلال في السنة ثنا ابراهيم  
ابن الحارث يعني العبادي حدثني  
الليث بن يحيى سمعت ابراهيم بن  
الاشعث قال أبو بكر هو صاحب  
الفنيل سمعت الفضيل بن عياض  
يقول ليس لنا أن نتوهم في الله  
كيف وكيف لان الله وصف نفسه  
فأبلغ فقال قل هو الله أحد الله  
الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا  
أحد فلا صفة أبلغ مما وصف به  
نفسه وكل هذا النزول والضحك  
وهذه المباحة وهذا الاطلاع كما شاء  
أن ينزل وكما شاء أن يباهي وكما شاء  
أن يطلع وكما شاء أن يضحك فليس  
لنا أن نتوهم فيه كيف وكيف واذا  
قال لك الجهمي أنا كافر برب يزول  
عن مكانه فقل أنت أنا أو من برب  
يفعل ما يشاء وقد ذكر هذا الكلام  
الاخير عن الفضيل بن عياض  
الجاري في كتاب خلق الأفعال هو  
وغيره من أئمة السنة وتلقوه  
بالقبول قال البخاري وقال الفضيل  
ابن عياض اذا قال لك الجهمي أنا  
كافر برب يزول عن مكانه فقل أنا  
أو من برب يفعل ما يشاء قال  
البخاري وحدث يزيد بن هارون عن  
الجهمية فقال من زعم أن الرحمن  
على العرش استرى على خلاف

ضرور يابان الله أظهرها صدقه كما أن من قال الملك من الملوك ان كنت أرسلتني الى هؤلاء  
فانقض عادتكم وقم واقعد ثلاث مرات ففعل ذلك الملك علم بالضرورة أنه فعل ذلك لاجل تصديقه  
(الوجه الرابع) قول من يقول لولم تدل المعجزة على الصدق لزم عجز الباري عن تصديق رسوله  
والعجز ممنوع عليه لأنه لا طريق الى التصديق الا بالمعجزة وهذه طريقة كثير من أصحاب الأشعري  
ومن وافقهم وهي طريقة القاضي أبي بكر والقاضي أبي يعلى وغيرهما والاولى طريقة كثير  
منهم أيضا وهي طريقة أبي المعالي ومن اتبعه وكلاهما طريقة للأشعري وعلى هذا فإظهار المعجز  
على يد الكذاب المدعى بالنبوته هل هو ممكن مقدور أم لا على القولين (الوجه الخامس أن  
يقال) قوله انها موقوفة على أن كل من صدقه الله فهو صادق انما يصح لو كانت المعجزة بمنزلة  
التصديق بالقول وهذا فيه نزاع فمن الناس من يقول بل هي بمنزلة انشاء الرسالة والانسان  
لا يجهل التصديق والتكذيب فقول القائل لعيره أرسلتكم أو وكأنتم أو نحو ذلك انشاء واذا  
كانت دلالة المعجزة على الانشاء للرسالة لم يكن ذلك موقوفا على أنه لا يفعل الا لغرض ولا على أنه  
لا يفعل القبائح كالانشاء بالامر والنهي ونحو ذلك (الوجه السادس أن يقال) قوله  
لأنه اذا استحتم أن يفعل لغرض استحتم أن يظهر المعجزة لاجل التصديق يجيب عنه من  
يقول أنه لا يفعل شيا لاجل شئ بأنه قد يفعل المتلازمين كما يفعل سائر الأدلة المستلزمة لدلولها  
ففعل الخلق الدالة على وجوده وقدرته وعلمه ومشيئته وهو قد أراد خلقها وأراد أن تكون  
مستلزما لدلولها دالة عليه لمن نظر فيها كذلك هنا خلق المعجزة وأراد خلقها وأراد أن تكون  
مستلزما لدلولها الذي هو صدق الرسول دالة على ذلك لمن نظر واذا أراد خلقها وأراد هذا  
التلازم حصل المقصود من دلاتها على الصدق وان لم يجعل أحد المرادين لاجل الآخر  
المقصود يحصل بارادتهما جميعا فان قيل المعجز لا يدل بنفسه وانما يدل العلم بان فاعله أراد به  
التصديق قيل هذا موضع النزاع ونحن ليس مقصودنا انصر قول من يقول انه يفعل للحكمة  
بل هذا القول مرجوح عنه دنا والمقصود أن نبين حجة القائلين بالقول الآخر وأرباب هذا  
القول خير من المعتزلة والشيعة وأما قوله اذا كان فاعلا للقبح جاز أن يصدق الكذاب هذه  
الحجة ثانية (وجواب ذلك أن يقال) ليس في المسلمين من يقول ان الله تعالى يفعل ما هو  
قيح منه ومن قال انه خالق أفعال العباد يقول ان ذلك الفعل القبيح منهم لانه كما أنه صار لهم  
لاله ثم منهم من يقول انه فاعل ذلك الفعل والاكترون يقولون ان ذلك الفعل مفعول له وهو فعل  
للعباد وأما نفس حرق العادة فليست فعلا للعباد حتى يقال انها قبيحة منهم فلو فعل ذلك كان  
قيحاً منه لامن العبد والرب منزوع عن فعل القبيح فن قال اذا خلق الله ما هو صار للعباد جاز أن  
يفعل ما هو صار كان قوله باطلا كذلك اذا جاز أن يخلق فعل العبد الذي هو قبيح من العبد ليس  
خلق قبيحاً منه لم يستلزم أن يخلق ما هو قبيح منه لافعل للعبد فيه وتصديق الكذاب انما يكون  
باخبار أنه صادق سواء كان ذلك بقول أو فعل مجرى مجرى القول وذلك ممنوع منه لانه صفة نقص  
وانه منزوع عن النقائص بالنقل وباتفاق العقلاء ومن قال انه لا يتصور منه فعل قبيح بل كل ما يمكن  
فعله فهو حسن اذا فعله يقول ان ما يستلزم سلب صفات الكمال وانبات النقص له فهو ممنوع  
عليه كالعجز والجهل ونحو ذلك والكذب صفة نقص بالضرورة والصدق صفة كمال وتصديق

ما تقرر في قلوب العامة فهو جهمي وقال الخلال في كتاب السنة أخبرني جعفر بن محمد الفريابي حدثنا أحمد بن محمد المقدمي حدثنا سليمان  
ابن حرب قال سأل بشر بن السري حماد بن زيد فقال يا أبا اسمعيل الحديث الذي جاء ينزل الله الى السماء الدنيا يتحول من مكان الى

أهل السنة وأهل الحديث فقال ويصدقون بالأحاديث (١٤) التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ينزل إلى السماء الدنيا

فيقول هل من مستغفر كما جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول ويؤدون اتباع من سلف من أئمة الدين وأن لا يحدثوا في دينهم ما لم يأذن به الله ويقرون بأن الله يحيي يوم القيامة كما قال وجاء ربك والملك صفا صفا وإن الله يقرب من خلقه كيف يشاء كما قال ونحن أقرب إليه من حسيل الوريد قال الأشعري وبكل ما ذكرنا من أقوالهم نقول والله نذهب وقال أبو عثمان اسمعيل الصاوي الملقب شيخ الإسلام في رسالته المشهورة في السنة وقد ذكر ذلك أبو القاسم التميمي في كتاب الحجة في بيان المحجة له قال ويثبت أصحاب الحديث نزول الرب سبحانه وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا من غير تشبيهه بنزول المخاوفين ولا تمثيل ولا تكيف بل يشبهون له ما أثبتته رسول الله صلى الله عليه وسلم ويتهون فيه إليه ويجرون الخبر الصحيح الوارد بنذره على ظاهره ويكون علمه إلى الله تعالى وكذلك يشبهون ما أنزل الله في كتابه من ذكر المجيء والأتيان في نطل من الغمام والملائكة وقوله عز وجل وجاء ربك والملك صفا صفا وقال سمعت الحاكم أباعبد الله الحافظ يقول سمعت أبا راهيم بن أبي طالب يقول سمعت أحمد بن سعيد بن أراهيم أباعبد الله الرباطي يقول حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر ذات

الكاذب نوع من الكذب كما أن تكذيب الصادق نوع من الكذب وإذا كان الكذب صفة نقص امتنع من الله ما هو نقص (وهذا المقام) له بسط مذكور في غير هذا الموضوع ونحن لانقص تصويب قول كل من انتسب إلى السنة بل نبين الحق والحق أن أهل السنة لم يتفقوا على خطأ ولم تنفرد الشيعة عنهم قط بصواب بل كل ما خالف فيه الشيعة جميع أهل السنة فالشيعة فيه مخطئون كما أن ما خالف فيه اليهود والنصارى لجميع المسلمين فهم فيه ضالون وإن كان كثير من المسلمين قد يخطئ ويمن وأفقهم جهنم من الضمير من المثبتين للقدر على أن الله لا يفعل شياً لحكمة ولا لسبب وأنه لا فرق بالنسبة إلى الله بين المأمور والمحظور ولا يجب بعض الأفعال وينبغي بعضها فبقوله فاسد مخالف الكتاب والسنة واتفاق السلف وهو لأقرب قد يجهزون عن بيان امتناع كثير من النقائص عليه لاسيما إذا قال من قال منهم من أن تزيمه عن النقص لم يعلم بالعقل بل بالسمع فإذا قيل لهم لم قلتم أن الكذب تمتع عليه قالوا لأنه نقص والنقص عليه محال فيقال لهم عندكم أن تزيمه عن النقص لم يعلم إلا بالاجماع ومعلوم أن الاجماع منعقد على تزيمه عن الكذب فإن صح الاحتجاج على هذا بالاجماع فلا حاجة إلى هذا التطويل وأيضا فالكلام انما هو في العبارة الدالة على المعنى وهذا كما قاله بعضهم انه لا يجوز أن يتكلم بكلام ولا يعنى به شياً وقال خلافاً للمخشوية ومعلوم أن هذا القول لم يقوله أحد من المسلمين وانما النزاع في هل يجوز أن ينزل كلاماً لا يعلم العباد معناه لأنه هو في نفسه لا يعنى به شياً ثم بتقدير أن يكون في هذا نزاع فانه احتج على ذلك بأن هذا عيب والعيب على الله تمتع وهذا المنهج يجوز على الله فعل كل شئ لا يترهه عن فعل هذا وأمثاله من تناقض الموافقين لقول الجهمية الجبرية في القدر كثير لكن ليس هذا قول أئمة السنة ولا جمهورهم

(فصل) قال ومنها انه لا يسبح أن يوصف الله أنه غفور رحيم عقولان الوصف بهذه انما يثبت لو كان الله مستحقاً للعقاب في حق النفساق بحيث اذا أسقط عنهم كان غفورا عفوآ رحيماً وانما يستحق العقاب لو كان العصيان من العبد لا من الله (فيقال الجواب من وجوه أحدها) ان كثيرا من أهل السنة يقولون لأن سلم أن الوصف بهذا انما يثبت لو كان مستحقاً للوصف بهذا يثبت اذا كان قادراً على العقاب مع قطع النظر عن الاستحقاق فان تخصيص الاستحقاق بهذه الامور يقتضي أنه يستحق شيئاً دون شئ وهذا ممنوع عند هؤلاء بل له أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد فاذا كان قادراً على أن يعذب العصاة وهو يفعل ما يشاء صح منه مغفرته وحلمه وعفوه (الثاني أن يقال) ان قول القائل يستحق العقاب يعني به أن عقابه للعصاة عدل منه أو يعني أنه محتاج إلى ذلك أما الاول فهو متفق عليه فان عقوبته للعصاة عدل منه باتفاق المسلمين واذا كان كذلك كان عفوه ومغفرته احساناً منه وفضلاً وهذا يقول به من يقول انه خالق أفعالهم فالقائلون بانها أفعال الله مخلوقة والقائلون بانها أفعال له كسب لهم متفقون على أن العقاب عدل منه (الثالث أن يقال) المغفرة والرحمة والعفو اما أن يوصف بها وان كان العقاب قبيحاً على قول القائلين بذلك واما أن لا يوصف بها الا اذا كان العقاب سائغاً غير قبيح فان كان الاول لزم أن لا يكون غفارا لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى لان عقاب هؤلاء قبيح والمغفرة لهم واجبة عند أهل هذا القول ويلزم أن لا يكون رحيماً لمن يستحق الرحمة من

يوم وخصه اسحق بن اراهيم يعني ابن راهويه فسئل عن حديث النزول صحیح هو قال نعم فقال له بعض قواد عبد الله الانبياء يا أبا يعقوب أترغم أن الله ينزل كل ليلة قال نعم قال كيف ينزل قال اسحق أثبتته فوق حتى أمص لك النزول فقال الرجل أثبتته فوق

فقال اسحق قال الله عز وجل وجاء ربك والملك صفا صفا فقال له الامير عبد الله يا ابا يعقوب هذا يوم القيامة فقال اسحق اعز الله الامير ومن يحيى يوم القيامة من يمنعه اليوم وروى باسناده عن اسحق بن ابراهيم قال (١٥) قال لي الامير عبد الله بن طاهر يا ابا يعقوب هذا

الحديث الذي ترويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل ربنا كل ليلة الى السماء الدنيا كيف ينزل قال قلت اعز الله الامير لا يقال لامر الرب كيف انما ينزل بلا كيف وباسناده عن عبد الله بن المبارك انه سأل سائل عن النزول ليلة النصف من شعبان فقال عبد الله يا ضعيف ليلة النصف ينزل في كل ليلة فقال الرجل يا ابا عبد الرحمن كيف ينزل اليس يخلو ذلك المكان فقال عبد الله بن المبارك ينزل كيف شاء وقال ابو عثمان الصابوني فلما صح خبر النزول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقر به أهل السنة وقلوا الخبر واثبتوا النزول على ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعتقدوا تشبيهه بالنزول خلقه وعلما وعرفوا وتحققوا واعتقدوا ان صفات الرب تبارك وتعالى لا تشبه صفات الخلق كما ان ذاته لا تشبه ذوات الخلق تعالى الله عما يقول المشبه والمعطلة علوا كبيرا ولعنهم لعنا كثيرا وروى الحافظ ابو بكر البيهقي في كتاب الاسماء والصفات حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا زكريا العنبري سمعت ابا العباس يعنى السراج سمعت اسحق بن ابراهيم يقول دخلت يوما على طاهر بن عبد الله بن طاهر وعنده منصور بن طهمة فقال لي يا ابا يعقوب ان الله ينزل كل ليلة فقلت له تؤمن به فقال له طاهر ألم أنهم

الانبياء والمؤمنين ويلزم ان لا يكون غفورا رحيم المظلم ثم يبدل حسنا بعد سوء ولما كان القرآن قد اثبت انه غفار لتائبين رحيم بالمؤمنين علم انه موصوف بالمغفرة والرحمة وان كان العقاب منه ممنوعا بقرينة ان يكون مستحقا للعقاب فلا يمنع ان يوصف بالمغفرة والرحمة كما في مغفرته ورحمته لمن لا يحسن عقابه عندهم (الرابع) ان العيصان من العبد يعني انه فاعله عند الجمهور ويعني انه كاسبه لافاعله عندهم بعضهم وبهذا القدر يستحق الانسان ان يعاقب الظالم فاستحقاق الله عقاب الظالم أولى بذلك وأما كونه خالفا لذلك فذلك أمر يعود اليه وله في ذلك حكمة عند الجمهور القائلين بالحكمة وذلك لا يصدر الا لمحض المشيئة عندهم من لا يعقل بالحكمة

(فصل) قال ومنها انه يلزم تكليف ما لا يطاق لانه كلف الكافر بالايمان ولا قدرة له عليه وهو قبيح عقابا والسمع قد منع منه قال الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها (والجواب) من وجوه (أحدها) ان المثبتين للقدر لهم في قدرة العبد قولان أحدهما ان قدرته لا تكون الامع الفعل وعلى هذا فالكافر الذي سبق في علم الله انه لا يؤمن لا يقدر على الايمان أبدا وما ذكره وارد على هؤلاء والثاني ان القدرة نوعان فالقدرة المشروطة في التكليف تكون قبل الفعل وبدون الفعل وقد تبقى الى حين الفعل والقدرة المستزمنة للفعل لا بد ان تكون موجودة عند وجوده وأصل قولهم ان الله خص المؤمنين بنعمة يمتدون بها لم يعطها للكافر وان العبد لا بد ان يكون قادرا حين الفعل خلافا لمن زعم انه لا يكون قادرا الا قبل الفعل وأن النعمة على الكافر والمؤمن سواء واذا كان لا بد من قدرة حال الفعل فاذا كان قادرا قبل الفعل وبقيت القدرة الى حين الفعل لم ينقض هذا أصلهم لكن مجرد القدرة الصالحة للضدين يشترك فيها المؤمن والكافر فلا بد للمؤمن ما يخصه الله به من الاسباب التي بها يكون مؤمنا وهذا يدخل فيه ارادة الايمان وهذه الارادة يدخلونها في جملة القدرة المقارنة للفعل وهو نزاع لفظي وقد سبق هذا في غير هذا الموضوع كما تقدم وحينئذ فعلى قول الجمهور من أهل السنة الذين يقولون ان الكافر يقدر على الايمان يبطل هذا الاراد وعلى قول الآخرين فانهم يمتزموه وأي القولين كان هو الصواب فهو غير خارج عن أقوال أهل السنة والله الحمد (الوجه الثاني) ان يقال تكليف ما لا يطاق على وجهين الاول ما لا يطاق لله عز وجل كتكليف الزمن المشي وتكليف الانسان الطيران ونحو ذلك فهذا غير واقع في الشرع عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر وليس فيما ذكره ما يقتضي لزوم وقوع هذا والثاني ما لا يطاق للاشتغال بضده كاشتغال الكافر بالكفر فانه هو الذي صدره عن الايمان وكالتعاقد في حال قعوده فان اشتغاله بالقيود يمنع ان يكون قائما والارادة الجازمة لاحد الضدين تنافي ارادة الضد الآخر وتكليف الكافر الايمان من هذا الباب ومثل هذا ليس ببيع عقلا عند أحد من العقلاء بل العقلاء متفقون على أمر الانسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الامر والنهي لاشتغاله بضده اذا أمكن ان يترك ذلك الضد ويفعل الضد المأمور به وانما النزاع هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفا عما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل فن المثبتين للقدر من يدخل هذا في تكليف ما لا يطاق كما يقوله القاضي ابو بكر والقاضي ابو يعلى وغيرهما

عن هذا الشيخ مادعاك الى أن تسأله عن مثل هذا قال اسحق فقلت له اذا أنت لم تؤمن أن لك ربيا ففعل ما يشاء ليس يحتاج أن تسألني قال البيهقي حدثنا ابو عبد الله الحافظ سمعت ابا جعفر محمد بن صالح بن هانئ سمعت أجد بن سلمة يقول سمعت اسحق بن ابراهيم الحنظلي

يقول جعنى وهذا المتبدع يعنى ابراهيم بن ابي صالح مجلس الامير عبد الله بن طاهر فسألنى الامير عن اخبار النزول فسردها فقال ابراهيم  
كفرت برب ينزل من سماء الى سماء فقلت آمنت (١٦) برب يفعل ما يشاء فرضى عبد الله كلاه وانكر على ابراهيم قال هذا معنى

الحكاية \* وروى أبو اسمعيل  
الانصارى بأسناده عن حرب  
الكرمانى قال اسحق بن ابراهيم  
لا يجوز الخوض فى أمر الله تعالى  
كما يجوز الخوض فى فعل المخلوقين  
لقوله تعالى لا يستل عميا فعل وهم  
يسألون ولا يجوز لاحد أن يتوهم  
على الله تعالى بصفاته وأفعاله  
يعنى كما تتوهم فىهم وانما يجوز  
النظر والتفكر فى أمر المخلوقين  
وذكر أنه يمكن أن يكون الله  
موصوفاً بالنزول كل ليلة اذا مضى  
ثلثها الى السماء الدنيا كما يشاء  
ولا يستل كيف نزوله لان الخالق  
يصنع ما يشاء كما يشاء \* وعن حرب  
قال قال اسحق بن ابراهيم ليس  
فى النزول وصف وقال أبو بكر  
الخليل فى كتاب السنة أخبرنى  
يوسف بن موسى ان أباعبد الله  
يعنى أحمد بن حنبل قيل له أهل  
الجنة ينظرون الى ربهم عز وجل  
ويكلمونه ويكلمهم قال نعم ينظر  
اليهم وينظرون اليه ويكلمهم  
ويكلمونه كيف شاء واذا شاء قال  
وأخبرنى عبد الله بن حنبل قال  
أخبرنى أبو حنبل بن اسحق قال  
قال عيسى بن نوح من يؤمن بان الله على  
العرش كيف شاء وكما شاء بلا حدود ولا  
صفة يبلغها واصف أو يحده أحد  
فصفاته الله له ومنه وهو كما وصف  
نفسه لا تدركه الابصار محد ولا غاية  
وهو يدرك الابصار وهو عالم  
الغيب والشهادة وعلام الغيوب  
ولا يدركه وصف واصف وهو كما  
وصف نفسه وليس من الله شئ

ويقولون ما لا يطاق على وجهين منه ما لا يطاق للمعجز عنه وما لا يطاق للاشتغال بضده ومنهم من  
يقول هذا لا يدخل فيما لا يطاق وهذا هو الاشبه بما فى الكتاب والسنة وكلام السلف فانه لا يقال  
للمستطيع المأمور بالتحج اذ الم حج انه كلف ما لا يطيق ولا يقال لمن أمر بالطهارة والصلاة قرك  
ذلك كسلانه كلف ما لا يطيق وقوله تعالى وكانوا لا يستطيعون سمعاً برديه هذا فان جميع  
الناس قبل الفعل ليس معهم القدرة الموجبة للفعل فلا يختص بذلك العصاة بل المراد أنهم  
يكرهون سماع الحق كراهة شديدة لا يستطيعون أنفسهم سماعه بل غرضهم عنه كما أن  
الحاسد لا يستطيع الاحسان الى المحسود بل بغضه لا يجوز عنه وعدم هذه الاستطاعة لا تمنع الامر  
والنهى فان الله يأمر الانسان بما يكرهه وينهى عما يحببه كما قال تعالى كتب عليكم القتال  
وهو كره لكم وقال وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى وهو قادر على فعل ذلك اذا  
أراد وعلى ترك ما نهى عنه وليس من شرط المؤمن أن يكون العبد مريداً ولا من شرط  
المنهى عنه أن يكون العبد كارهاً له فان الفعل يتوقف على القدرة والارادة والمشروط فى  
التكليف أن يكون العبد قادراً على الفعل لأن يكون مريداً ولكنه لا يوجد الا اذا كان مريداً  
له والارادة شرط فى وجوده لا فى وجوبه (الوجه الثالث) ان تكليف ما لا يطاق اذا فسره بانه  
الفعل الذى ليس له قدرة عليه تقارن مقدورها كان معنى امتناعه بهذا التفسير مورد  
التزاع فيحتاج نفيه الى دليل (الوجه الرابع) أن من أهل الانبياء للقدرة من يجوز تكليف  
ما لا يطاق للمعجز عنه بل من غايتهم من يجوز تكليف الممتنع لذاته وبعضهم يدعى أن ذلك  
واقف فى الشريعة كتكليف أبى لهب الايمان مع تكليف تصديق خبر الله أنه لا يؤمن وهذا  
القول وان كان مرجوحاً لكن هذا القدرى لم يذكر دليلاً على ابطال ذلك ولا على جواب  
معارضته بل اكتفى بمجرد قوله وهو قبيح عقلاً وهؤلاء يقولون لا مجال للعقل فى تحسين ولا  
تقبيح فان لم يكمل البحث فى هذه الاوزام لم يكن ما ذكره حجة عليهم فضلاً عن أن يكون حجة على  
غيرهم من أهل الانبياء للقدرة وعلى المثبتين لخلافه أبى بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما

(فصل) قال ومنها أنه يلزم أن تكون أفعالنا الاختيارية الواقعة بحسب قسودنا ودواعينا  
مثل حركة تاخذنا وسيرة وحركة البطش باليد والرجل فى الصنائع المطلوبة لنا كالأفعال  
الاضطرارية مثل حركة النبض والوقوع من شاطئ بياض غيره لكن الضرورة قاضية بالفرق  
بينهما فان كل عاقل يحكم باننا قادر ون على الحركة الاختيارية وغير قادرين على الحركة الى السماء  
من الطيران وغير ذلك قال أبو الهذيل العلاف جار بشر أعقل من بشر لان جار بشر لو أتيت به  
الى جدول صغير وضربت له عبوره فانه يظفره ولو أتيت به الى جدول كبير لم يظفره لانه يفرق بين  
ما يقدر على ظفره وما لا يقدر عليه وبشر لا يفرق بين المقدور عليه وغير المقدور (والجواب)  
ان هذا انما يلزم من يقول ان العبد لا قدرة له على أفعاله الاختيارية وليس هذا قول امام  
معروف ولا طائفة معروفة من الطوائف من أهل السنة بل ولا من طوائف المثبتين للقدرة الا  
ما يحكى عن الجهل بن صفوان وغلاة المثبتة أنهم سلموا العبد قدرته وقالوا ان حركته كحركة  
الاشجار بالرياح ان صح النقل وأشد الطوائف قرا من هؤلاء هو الاشعري ومن وافقه  
من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وغيرهم وهو مع هذا اثبت للعبد قدرة محدثة واختياراً

محدد ولا يبلغ علم قدرته أحد غلب الاشياء كلها بعلمه وقدرته وسلطانه ليس كمثل شئ وهو السميع البصير وكان الله قبل ويقول  
أن يكون شئ والله هو الاول وهو الآخر ولا يبلغ أحد صفاته \* قال وأخبرنى على بن عيسى أن حنبل أحدتهم قال سألت أباعبد الله

عن الاحاديث التي تروى ان الله تبارك وتعالى ينزل الى السماء الدنيا وان الله يرى وان الله يضع قدمه وما أشبه هذه الاحاديث فقال أبو عبد الله  
الله تؤمن بها ونصدق بها ولا كيف ولا معنى أي لا تكيفها ولا تحرفها (١٧) بالتأويل فنقول معناها كذا ولا نرد منها شيئاً ونعلم أن

ويقول ان الفعل كسب للعبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد في إيجاد المقدور فلهذا  
قال من قال ان هذا الكسب الذي أثبتته الأشعري غير معقول وجهور أهل الأثبات على  
أن العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وقدرة مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى  
الطبايع وغير ذلك من الشروط والاسباب فما ذكره لا يلزم جهور أهل السنة وقد قلنا غير  
مرة نحن لا ننكر أن يكون في بعض أهل السنة من يقول ان خطأ لكن لا يتفقون على خطأ كما  
تتفق الامامية على خطأ بل كل مسألة خالفت فيها الامامية أهل السنة فالصواب فيها مع  
أهل السنة وأماما تنازع فيه أهل السنة وتنازعت فيه الامامية فذلك لا اختصاص له بأهل  
السنة ولا بالامامية وبالجملة فجهور أهل السنة من السلف والخلف يقولون ان العبد له قدرة  
وارادة وفعل وهو فاعل حقيقة والله خالق ذلك كله كما هو خالق كل شيء كما دل على ذلك الكتاب  
والسنة قال تعالى عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرئتنا أمة مسلمة لك وقال تعالى  
عن ابراهيم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلناهم أمة يهدون بامرنا لما  
صبروا وقال تعالى وجعلناهم أمة يهدون بامرنا وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة  
وايتاء الزكاة وقال ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الأذى جزوعا واذا مسه الخير منوعا فاخبر  
أن الله يجعل المسلم مسلما والمقيم للصلاة مقيم الصلاة والامام الهادي اماما هاديا وقال عن  
المسيح صلى الله تعالى عليه وسلم وجعلني مباركا أينما كنت الى قوله وبرا بوالدتي ولم يجعلني جبارا  
شقياً فيبين أن الله هو الذي جعله براء بوالدته ولم يجعله جبارا شقيا وهذا صريح قول أهل السنة  
في أن الله خالق أفعال العباد وقال تعالى عن فرعون وقومه وجعلناهم أمة يدعون الى النار  
وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون الا أن يشاء الله رب العالمين وقال تعالى ان  
هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وما تشاؤون الا أن يشاء الله ان الله كان عليما حكيم  
وقال ان هذه تذكرة فمن شاء ذكره فأثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون الا بمشيئة الرب  
تعالى وقد أخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعملون ويؤمنون ويكفرون ويتقون ويفسقون  
ويصدقون ويكذبون ونحو ذلك في مواضع وأخبر أن لهم استطاعة وقوة في غير موضع وأمة  
أهل السنة وجهورهم يقولون ان الله خلق هذا كله والخلق عندهم ليس هو الخلق فيمفروقون  
بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب وبين أن تكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل  
يفعل فعلا فانها فعل للعبد بمعنى المصدر وليست فعلا للرب تعالى بهذا الاعتبار بل هي  
مفعولة له والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته ولكن هذه الشاعات لزمت من لا يفرق بين فعل  
الرب ومفعولة ويقول مع ذلك ان أفعال العباد فعل الله كما يقول ذلك الجهل من صفوان  
وموافقوه والأشعري وأتباعه ومن وافقهم من أتباع الأئمة ولهذا ضاق لهمؤلاء البحث في  
هذا الموضوع كما قد بسط في موضعه وكذلك أيضا لزمت من لا يثبت في الخلق أسبابا وقوى  
وطبايع ويقولون ان الله يفعل عندهم الا انها فيلزم أن لا يكون فرقا بين القادر والعاجز وان  
أثبت قدرة وقال انها مقترنة بالكسب قيل له لم تثبت فرقا معقولا بين ما تثبته من الكسب  
وتثبته من الفعل ولا بين القادر والعاجز إذ كان مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة فان  
فعل العبد يقارن حياته وعلمه واراادته وغير ذلك من صفاته فاذا لم يكن للقدرة تأثير الا مجرد

ما جاء به الرسول حتى اذا كان بأسانيد صحاح ولا نرد على الله قوله ولا يوصف الله بما كثر ما يوصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثل شيء وقال حنبل في موضع آخر عن أحمد قال ليس كمثل شيء في ذاته كما يوصف به نفسه قد أجل تبارك وتعالى بالصفة انفسه فقد أنفسه صفة ليس يشبهه شيء فعباد الله بصفاته غير محدودة ولا معلومة الا بما يوصف به نفسه قال فهو سميع بصير بلا حد ولا تقدير ولا يبلغ الواصفون صفته وصفاته منه وله ولا تتعدى القرآن والحديث فنقول كما قال ونصنه كما يوصف نفسه ولا تبلغه صفة الواصفين تؤمن بالقرآن كله محكمه ومتشابهه ولا نزيل عنه صفة من صفاته اشاعة شاعت وما يوصف به نفسه من كلام وزول وخلوه بعبده يوم القيامة ووضع كفته عليه هذا كله يدل على أن الله تبارك وتعالى يرى في الآخرة والتهديد في هذا كله بدعة والتسليم لله بأمره بغير صفة ولا حد الاما يوصف به نفسه سميع بصير لم ينزل متكلما عما غفورا عالم الغيب والشهادة علام الغيوب فهذه صفات وصف بها نفسه لا تدفع ولا ترد وهو على العرش بلا حد كما قال تعالى ثم استوى على العرش كيف شاء المشيئة اليه عز وجل والاستطاعة له ليس كمثل شيء وهو خالق كل شيء وهو كما يوصف نفسه سميع بصير بلا حد ولا تقدير قال ابراهيم لا يبيد يا أبت لم تعبد

(٣ - منهاج ثاني) ما لا يسمع ولا يبصر فنثبت ان الله سميع بصير بصفاته منه لا تتعدى القرآن والحديث والخبر بفعله الله ولا نعلم كيف ذلك الا بتصدق الرسول صلى الله عليه وسلم وتثبت القرآن لا يصفه الواصفون ولا يحده أحد تعالى الله عما نقول

الجهمية والمشبهة قامت له والمشبهة ما يقولون قال من قال بصر كبرى ويد كيدى وقدم كقدمى فقد شبه الله بخلقه وهذا يحده وهذا  
كلام سوء وهذا محدود والكلام في هذا الأحب (١٨) وقال محمد بن مخلد قال أجد نصف الله بما وصف به نفسه وبما

وصفه به رسوله وقال يوسف بن موسى ان أبا عبد الله قيل له ولا يشبه بناتين من خلقه ولا يشبه شئ من خلقه قال نعم ليس كذلك شئ فقول أجد انه ينظر اليهم ويكلمهم كيف شاء واذا شاء وقوله هو على العرش كيف شاء وكما شاء وقوله هو على العرش بلا حد كما قال ثم استوى على العرش كيف شاء المشيئة اله والاستطاعة له ليس كذلك شئ يبين أن نظره وتكليمه وعالوه على العرش واستواءه على العرش مما يتعلق بمشيئته واستطاعته وقوله بلا حد ولا صفة يبلغها واصف أو يحده أحد في به احاطة علم الخلق به وأن يحده أو يصفوه على ما هو عليه إلا بما أخبر عن نفسه لتبين أن عقول الخلق لا تحيط بصفاته كما قال الشافعي في خطبة الرسالة الحمد لله الذي هو كما وصف به نفسه وفوق ما يصف به خلقه ولهذا قال أجد لا تدركه الابصار محدود لا غاية فنحن أن يدرك له حد أو غاية فهذا أصح القولين في تفسير الادراك وقد بسط الكلام على شرح هذا الكلام في غير هذا الموضوع وما في هذا الكلام من نفي تحديد الخلق وتقديرهم لهم وبلوغهم صفته لا ينافي ما نفي علمه أجد وغيره من الآفة كما ذكره الخلال أيضا قال حدثنا أبو بكر المروزي قال سمعت أبا عبد الله لما قيل له روى عن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك أنه قيل له كيف تعرف الله عز وجل

الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها وكذلك قول من قال القدرة مؤثرة في صفة الفعل لاني أصله كما يقول القاضي أبو بكر ومن وافقه فانه أثبت تأثيرا بدون خلق الرب فلزم أن يكون بعض الحوادث لم يخلق الله تعالى وان جعل ذلك معلقا بخلق الرب فلا فرق بين الاصل والصفة وأما أئمة السنة وجهورهم فيقولون ما دل عليه الشرع والعقل قال تعالى فسقناه الى بلد ميت فانزلنا به الماء فاخرجنا من كل الثمرات وقال وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وقال تعالى بهم يدعى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام وقال تعالى يضل به كثيرا ويهدى به كثيرا ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بالاسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على اثبات القوى والطبائع التي جعلها الله في الحيوان وغيره كما قال تعالى فانقوا الله ما استطعتم وقال تعالى أولم ير وأن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة وقال تعالى الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة يخلق ما يشاء وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأشجع عبد القيس ان فيك خصلتين يحبهما الله الحلم والاناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله ومثل هذا كثير ليس هذا موضع بسطه وهو لا يثبتون للعبد قدرة ويقولون ان تأثيرها في مقدورها كتابا ليس اثر الاشياء في مسياتها والسبب ليس مستقلا بالسبب بل يفتقر الى ما يعاونه فكذلك قدرة العبد ليست مستقلة بالمقدور وأيضا فالسبب له ما يعينه ويعوقه وكذلك قدرة العبد وحينئذ فما ذكره هذا الامامي من الفرق الضرورية بين الافعال الاختيارية الواقعة بحسب تصورنا ودواعينا وبين الافعال الاضطرارية مثل حركة النبض وحركة الواقع من شاطئ بايقاع غيره حتى يقوله جميع أهل السنة وجماعة أتباعهم لم يناع في ذلك أحد من أئمة المسلمين الذين لهم في الامة اسان صدق من الصحابة والتابعين لهم باحسان والفقهاء المشهورين كمالك وأبي حنيفة والثوري والاوزاعي والليث بن سعد والشافعي وأحمد واسحق ومثل هؤلاء الذين لهم اجتهاد في الدين وخلف للرسولين واذا كان في المثبتين للقدور من يلزمه بطلان الفرق كان قوله باطلا ومع هذا قول نفاة القدر ابطال منه فهذا القدرى رد باطلا بما هو ابطال منه وأهل الشيعة لا يوافقونه لاعلى هذا ولا على هذا ولكن يقولون الحق ويعلمون أن قوله باطل وذلك أن أفعال العباد حادثة كائنة بعد أن لم تكن في حكمها حكم سائر الحوادث وهي ممكنة من الممكنات في حكمها حكم سائر الممكنات فما من دليل يستدل به على أن بعض الحوادث والممكنات مخلوقة لله الا وهو يدل على أن أفعال العباد مخلوقة لله فانه قد علم أن المحدث لا بد له من محدث وهذه المقدمة ضرورية عند جماهير العقلاء وكذلك الممكن لا بد له من مرجع تام فاذا كان فعل العباد حادنا بعد أن لم يكن فاذا قيل المحدث هو العبد فيكون العبد صار محذاه بعد أن لم يكن فهو أيضا امر حادث فلا بد له من محدث اذ لو كان العبد لم يزل محذاه لزم دوام ذلك الفعل الحادث واذا كان اعادته له حادثا فلا بد له من محدث واذا قيل المحدث ارادة العبد قيل فارادته أيضا حادثه فلا بد لها من محدث وان قيل حدثت بارادة من العبد قيل تلك الارادة أيضا لا بد لها من محدث فأي

قال على العرش بعد قال قد بلغني ذلك عنه وأعجبه ثم قال أبو عبد الله هل ينظرون الا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام يحدث ثم قال وجاء ربك والملائكة صفا صفا \* قال الخلال وابنا محمد بن علي الوراق ثنا أبو بكر الاثرم حدثني محمد بن ابراهيم القيسي قال قلت

لاحد بن حنبل يحكى عن ابن المبارك وقيل له كيف تعرف ربنا قال في السماء السابعة على عرشه محمد فقال أجد هكذا هو عندنا \* وأخبرني حرب بن اسمعيل قال قلت لاسحق يعني ابن راهويه هو على (١٩) العرش بمحمد قال نعم بمحمد وذكر عن ابن المبارك

قال هو على عرشه بائن من خلقه محمد قال وأخبرنا المروزي قال قال اسحق بن ابراهيم بن راهويه قال الله تبارك وتعالى الرحمن على العرش استوى اجماع أهل العلم أنه فوق العرش استوى ويعلم كل شئ في أسفل الارض السابعة وفي قعر البحار ورؤس الاكام وبطن الودية وفي كل موضع كما يعلم علم مافي السموات السبع وما فوق العرش أحاط بكل شئ علما فلا تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات البر والبحر الا قد عرف ذلك كله وأحصاه فلا تعجزه معرفة شئ عن معرفة غيره فهذا وأمثاله مما نقل عن الأئمة كما قد بسط في غير هذا الموضع بينوا أن ما أنبتوه له من الحد لا يعلمه غيره كما قال مالك وربيعة وغيرهما الاستواء معلوم والكيف مجهول فبين أن كيفية استوائه مجهولة للعباد فلم ينفوا ثبوت ذلك في نفس الامر ولكن نفوا علم الخلق به وكذلك مثل هذا في كلام عبدالعزيز بن عبد الله بن الماجشون وغير واحد من السلف والأئمة ينفون علم الخلق بقدره وكيفيته ونحو ذلك قال عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون في كلامه المعروف وقد ذكره ابن بطه في الابانة وأبو عمرو الطائفي في كتابه في الاصول ورواه أبو بكر الاثرم قال حدثنا عبد الله بن صالح عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة أنه قال أما بعد فقد فهمت ما سألت عنه فيما

محدث فرضته في العبدان كان حادثا فالقول فيه كالقول في الحادث الاول وان جعلته قديما أزليا كان هذا متمنا لان ما يقوم بالعبد لا يكون قديما أزليا وان قلت هو وصف العبد وهي قدرته المخلوقة فيه مثلا لم يتعقل هذا لوجوه (أحدها) أن يقال اذا كانت القدرة المخلوقة فيه موجودة قبل حدوث الفعل وحده فلا بد له من سبب آخر حادث ينضم اليها والزم ترجيح أحد المتين بلا مرجح وحدوث الحوادث بلا سبب حادث فانه اذا كان حال العبد قبل أن يفعل وحاله حين الفعل سواء لامرزية لاحد الحالين على الآخر كان تخصيص هذه الحال بكونه فاعلا فيها دون الاخرى ترجيحا لاحد المتين بدون مرجح وهكذا اذا قيل فعله يمكن أن يكون وأن لا يكون والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح تام والمرجح اذا كان من العبد فالقول فيه كالقول في الفعل فلا بد أن يكون المرجح التام من الله تعالى وأن يستلزم وجوده وجود الفعل والا لم يكن تاما ولا جلا هذا اتفق أهل السنة المشتهون للقدرة على أن الله خص المؤمنين بنعمة دون الكافرين بأن هداهم للإيمان ولو كانت نعمته على المؤمنين مثل نعمته على الكافرين لم يكن المؤمن مؤمنا كما قال تعالى ولكن الله يحب اليكم الايمان وزيند في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون وقال تعالى عمنون عليك أن أسلموا قل لا تنوعوا على إسلامكم بل الله عن عليكم أن هذا كم للإيمان ان كنتم صادقين وقال تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم وقال تعالى أولئك كتب في قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه وقال تعالى فن ير الله أن يهديه بشرح صدره للإسلام ومن ير أن يضله يجعل صدره ضيقا حرا كما يصعد في السماء والقدرة جعلوا نعمته على الصنفين سواء وقالوا ان العبد يعطى قدرة تصلح للإيمان والكفر ثم انه يصدر عنه أحدهما بدون سبب حادث يصلح للترجيح وزعموا أن القادر المختار يرجح أحدهم مقدوريا على الآخر بلا مرجح وادعوا هذافي قدرة الرب تعالى وقدرة العبد وقد وافقهم على هذافي قدرة الرب كثير من المثبتين للقدرة القائلين بان الرب لا يقوم به ما يتعلق بعشيته وقدرته بل ووافقهم فيها كثير من المثبتين للقدرة وصار الرفض وأمثاله ممن يحتج على القدرة بتلك الحجية يتناقضون فاذا ناظرهم في مسألة خلق الافعال احتجوا عليهم بتلك وقالوا ان الممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا بمرجح تام سواء صدر عن قادر مختار أو غيره واذ انكم ما في مسألة حدوث العالم وقيل لهم الحادث لا بد له من سبب حادث أجابوا جواب القدرة فقالوا القادر المختار يرجح أحدهم مقدوريا بلا مرجح وفرقوا بين القادر وغيره كما قالت القدرة وفرقوا بين فعل الرب وفعل العبد بان الرب تعالى يرجح بعشيته القديمة التي هي من لوازم ذاته بخلاف العبد فان ارادته حادثه من غيره ولكن قال أكثر الناس هؤلاء الذين يقولون ان الارادة القديمة الازلية هي المرجحة من غير تجدد شئ قولهم من جنس قولهم فان الارادة نسبتها الى جميع ما يقدر وقتنا للحوادث نسبة واحدة ونسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فترجح أحد المتين على الآخر ترجيح بلا مرجح واذ قدر حال الفاعل قبل الفعل وحين الفعل سواء ثم قدر اختصاص أحد الحالين بالفعل لزم الترجيح بلا مرجح وهذا متمنى نظر هؤلاء الطوائف ولهذا كان من لم يعرف الا كلام الرازي وأمثاله مترددا بين علة الدهرية وقادر القدرة ومريد الكلاية

تناهت فيه الجهمية ومن خالفها في صفة الرب العظيم الذي قامت عظمته الوصف والتقدير وكلت اللسان عن تفسير صفته وانحسرت العقول عن معرفة قدره الى أن قال فانه لا يعلم كيف هو الا هو وكيف يعرف قدره من لا يعوت ولا يبلى وكيف يكون لصفة شئ منه حد

أومنتهى يعرفه عارف أو يحمد قدره واصف الدليل على عجز العتول عن تحقيق صفته بعجزها عن تحقيق صفته أصغر خلقه إلى أن قال اعرف رجل الله غناك عن تكلف صفة (٣٠) مالم يصف الرب من نفسه بهزلك عن معرفة قدر ما وصف منها الذالم

لا يجعلون الرب قادرا في الازل على الفعل والكلام عشيته وقدرته ولما كانت الجهمية والقدرية بهذه الحال جعلت الفلاسفة الدهرية كابن سينا وأمثاله هذه عمدتهم في امتناع حدوث العالم ووجوب قدمه ولكن لاجحة لهم على ذلك على مذهمهم فان غاية هذا أن يستلزم دوام فاعلية الرب ولا يدل على قدم الفلك ولا غيره من أعيان العالم ولكن هؤلاء قالوا هذا يستلزم التسلسل والتسلسل محال ومرادهم التسلسل في تمام التأثير كما تقدم وأما التسلسل في الآثار فهو قولهم وقد ذكرنا أن التسلسل يمتنع فانه اذا قيل لا يفعل هذا الحادث حتى يحدث ما يصير فاعلاله ويكون ذلك حادثا مع حدوثه وكذلك الثاني صار هذا تسلسلا في تمام التأثير واذا قيل لا يحدث شيئا حتى يحدث شيئا كان هذا دورا يمتنع وهو تسلسل اذا أطلق الكلام في الحوادث ودور اذا عيّن الحادث وهي حجة الزامية لا واثك المتكلمين من الجهمية والقدرية ومن تبعهم من الأشعرية والمعتزلة والكرامية ومن وافقهم من الفقهاء وغيرهم ودوامها عند من جعل انه لم يكن يمكنه من أن يتكلم ولا يفعل عشيته وقدرته ثم صار ذلك ممكالا يستلزم الترجيح بلا مرجح أو التسلسل المتفق على امتناعه والدور الممتنع وكل ذلك يمتنع والتسلسل المتفق على امتناعه هو التسلسل في المؤثرات وفي تمام التأثير فاما التسلسل في الآثار فهو مورد النزاع وأوثلك يطولون القسمين بناء على أن ما لا يتناهي يمتنع فيه التفاوت وجاهير الفلاسفة مع أئمة أهل الملل فانهم لا ينكرون القسم الثاني وحينئذ يقال لهؤلاء المتفلسفة ان كان التسلسل يمتنع باطل قولكم واذا بطل القول بطلت حجته بالضرورة لان القول الباطل لا تقوم عليه حجة صحيحة وان كان ممكنا بطلت حجته فالحجة باطلة على التقديرين فانه اذا كان تسلسل الآثار ممكنا أمكن حدوث الافلاك باسباب قبلها حادثه والرسول صلوات الله تعالى عليهم أجمعين أخبرت أن الله تعالى خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام وأن عرشه كان على الماء قبل ذلك وهذا ما علم بالاضطرار والنقل المتواتر من دين الاسلام وأدلتكم ليس فيها ما يوجب قدم السموات فقولكم يقدمها ليس فيه حجة عقلية فهو تكذيب للرسول بلا سبب وأيضا فالعقل الصريح يبطل قولكم فان الافلاك وغيرها من العالم مستلزما للحوادث فلو كان قديما للزم أن يكون صادرا عن موجب له قديم فحينئذ يكون الموجب مستلزما لوجهه ومقتضاه لا يتأخر عنه اذ لو جاز تأخره لكان موجب له قديم فحينئذ يكون الموجب مستلزما لوجهه واذا لم يكن علة تامة امتنع أن يقارنه موجب له لا يمتنع قدم المعول بدون علة تامة وأيضا فلو جاز تأخر موجب له مع جواز مقارنته له في الازل لاقتصر تخصيصه لا مكان أن تكون كلماته لانهاية لها وأنه لم يزل متكاما بعشيته أو فاعلا بعشيته فعلا بعد فعل (٧) من غير قدم في تعيينه من الافعال والمفعولات باحدهما إلى مرجح غير الواجب بذاته وليس هناك مرجح غيره فامتنع وجود الافلاك وغيرها وهذا باطل فانها موجودة مشهودة عيانا وهم يسألون هذا ويقولون انها معول علة قديمة وهو موجب بالذات لا يتأخر عنه موجب واذا كان هذا معلوما بالعقل الصريح وهم يوافقون عليه بل هو أصل قولهم قيل لهم فباستلزام الحوادث يمتنع أن يصدر عن موجب بالذات لان الحوادث تحدث شيئا بعد شيء وما يحدث شيئا فشيئا لا تكون أجزاؤه قديمة أزلية فلا تكون صادرة عن موجب بالذات فامتنع أن تكون الحوادث صادرة عن موجب بالذات

تعرف قدر ما وصف فإنا كلفك علم مالم يصف هل تستدل بذلك على شيء من طاعته أو تنزجر به عن شيء من معصيته وذكر كلاما طويلا إلى أن قال فاما الذي يحمد ما وصف الرب من نفسه تعقبا وتكفا فاداستهوته الشياطين في الارض حيران فصار يستدل بزعمه على حمد ما وصف الرب وسمى من نفسه بأن قال لا بد أن كان له كذا من أن يكون له كذا فهمي عن البين بالخفي يحمد ما سمي الرب من نفسه ويصف الرب بما لم يسم فلم يزل على له الشيطان حتى يحمد قول الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة فقال لا يراه أحد يوم القيامة بخد والله أفضل كرامة الله التي أكرم بها أوليائه يوم القيامة من النظر في وجهه في مقعد صدق عند مليك مقتدر قد قضى أنهم لا يموتون فهم بالنظر إليه ينضرون وذكر كلاما طويلا كتب في غيره هذا الموضوع وقال الخلال في السنة الأخيرة على ابن عيسى أن حنبلًا حدثهم قال سمعت أبا عبد الله يقول من زعم أن الله لم يكلم موسى فقد كفر بالله وكذب القرآن ورد على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره يستتاب من هذه المقالة فان تاب والا ضربت عنقه قال وسمعت أبا عبد الله قال وكلام الله موسى فأثبت الكلام لموسى كرامة منه لموسى ثم قال تعالى يؤكده كلامه تكليما قلت لأبي عبد الله الله عز وجل يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضى بين الخلائق الا الله عز وجل يكلم عبده ويسأله الله مستكلم لم يزل الله يأمر بها وامتنع يشاء ويحكم وائس له عدل ولا مثل

يكلم عبده يوم القيامة قال نعم فمن يقضى بين الخلائق الا الله عز وجل يكلم عبده ويسأله الله مستكلم لم يزل الله يأمر بها وامتنع يشاء ويحكم وائس له عدل ولا مثل



سئل عن زعم أن الله لم يتكلم بصوت وهذه الأحاديث كما جاءت نزويها السلك حديث وجهه يريدون أن يموتوا على الناس  
من زعم أن الله لم يتكلم موسى فهو كافر \* حدثنا عبد الرحمن (٢١) بن محمد الهاربي عن الأعشى عن مسلم عن

مسروق عن عبد الله يعني ابن مسعود قال إذا تكلم الله بالوحي سمع صوته أهل السماء فيخرون سجدا حتى إذا فرغ عن قلوبهم قال سكن عن قلوبهم نادى أهل السماء ماذا قال ربكم قالوا الحق قال كذا وكذا \* قال الخليل وأنا أنا أبو بكر المرودي قال سمعت أبا عبد الله وقيل له إن عبد الوهاب قد تكلم وقال من زعم أن الله كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله وعدو الإسلام فتبسم أبو عبد الله وقال ما أحسن ما قال عافاه الله وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي عن قوم يقولون لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت فقال أبي بلى تكلم تبارك وتعالى بصوت وهذه الأحاديث نزويها كما جاءت وحديث ابن مسعود إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كبحر السلسلة على الصفوان قال أبي والجهمية تنكره قال أبي وهؤلاء كفار يريدون أن يموتوا على الناس من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر انما روى هذه الأحاديث كما جاءت قلت وهذا الصوت الذي تكلم الله به ليس هو الصوت المسموع من العبد بل ذلك صوته كما هو معلوم لعامة الناس وقد نص على ذلك الأئمة أحمد وغيره قال الكلام المسموع منه هو كلام الله لا كلام غيره كما قال تعالى وإن أحد من المشركين استشارك فأجره حتى يسمع كلام الله وقال النبي صلى الله عليه وسلم الأرجل يحملني إلى قومه لا يبلغ كلام

وامتنع صدور شئ من العالم بدون الحوادث اللازمة له لان وجود المزموم بدون اللازم ممتنع فتبين أنه يمتنع أن يكون الفلك قديما أزليا ولا يمكن أن يقال كان خالدا عن الحوادث في الأزل ثم حدثت فيه لانه يقال حينئذ فلا بد لتلك الحوادث من سبب فالقول فيها كالتقول في غيرها فان جاز أن يحدث بدون سبب حدث أمكن ذلك في الفلك وبطلت حجتهم ولزم من ذلك ترجيح أحد المتماثلين بلا مرجح وان كان لا بد لها من سبب لزم التسلسل ودوام الحوادث وأن الفلك وكل ما سوى الله لم يزل مقارنا للحوادث وكل ممكن قارن الحوادث امتنع أن يكون صادرا عن موجب بالذات فامتنع أن يكون قديما (والناس) قد تنازعوا فيما يستلزم الحوادث وهو ما لا يخلو عن الحوادث وما لا بد أن يقارنه الحوادث هل يجب أن يكون حادثا أولا يجب حدوثه بل يجوز قدمه سواء كان هو الواجب الغنى عما سواه أو كان ممكنا أو يترق بين الواجب بنفسه الغنى عما سواه وبين الممكن الفقير إلى غيره على ثلاثة أقوال فالاول قول من يقول من طوائف النظار وأهل الكلام بامتناع دوامها عليه وامتناع فعل الرب وتكلمه بمشيئته وقدرته في الأزل وان ذلك غير ممكن وهؤلاء امتنازعون في إمكان دوام فاعليته في المستقبل على قولين والقول الثاني قول الفلاسفة الذين يقولون بقدم ما سوى الله اما الافلاك واما العقول واما غير ذلك ويجهلون الرب سبحانه موجبا بذاته لا يمكنه أحداث شئ ولا تغيير شئ من العالم بل حقيقة قولهم ان الحوادث لم تصد عنه بل صدرت وحدثت بلا محدث والقول الثالث قول أئمة أهل الملل الذين يقولون ان الله خالق كل شئ وكل ما سوى الله كائن بعد أن لم يكن مع دوام قادية الله والله لم يزل متكاما اذا شاء بل لم يزل فاعلا أفعالا تقوم بنفسه وأقوال أئمة أهل الفلاسفة وأساطينهم الذين كانوا قبل ارسطو يوافقون قول هؤلاء بخلاف ارسطو وأتباعه الذين قالوا بقدم الافلاك فان قول هؤلاء معلوم الفساد بصريح المنقول وصريح المعقول وأيضا فان كون المفعول المعين لازما للفاعل قديما بقدمه كائنا بدوامه ممتنع لذاته وان قدر أن الفاعل غير مختار فكيف اذا ثبت أنه يفعل بمشيئته وقدرته وما يذكرونه من تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان لا يوجد الا فيما يكون شرطا فان الشرط قد يقارن المشروط أما العلة التي هي فعل فاعل المعلول فهي لا يعقل فيها مقارنتها للمعلول في الزمان وهم يمثلون تقدم العلة على المعلول بالذات دون الزمان بتقدم حركة اليد على حركة الخاتم وتقدم حركة الصوت وغير ذلك وجميع ما يمثلونه اما أن يكون شرطا لافعالها واما أن يكون متقدما بالزمان واما فاعل غير متقدم فلا يعقل قط وليس هذا موضع بسط هذه الامور فانها أصول مقالات أهل الارض والمقصود هنا التنبيه على أصل القدرية فان حقيقة قولهم ان أفعال الحيوان تحدث بلا فاعل كما أن أصل قول الدهرية الفلاسفة ان حركة الفلك وجميع الحوادث محدثة بلا سبب حادث وكذلك قول من وافق القدرية من أهل الانبيات على أن الرب تعالى لا تقوم به الافعال وقال ان الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق كما يقوله الأشعري ومن وافقه فانه يلزمه في فعل الذم ما لزم القدرية ولهذا عمته شتاغات هذا القدرى الرافضى هي على هؤلاء وهؤلاء اعطائهم من المثبتين لخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وقد وافقهم في ذلك كثير من الشيعة الزيدية والامامية وغيرهم وقولهم على كل حال أقل خطأ من قول القدرية بل أصل خطئهم موافقتهم

ربي فان قريشاً منعتني أن أبلغ كلام ربي رواه أبو داود وغيره وقال صلى الله عليه وسلم زينوا القرآن بأصواتكم وقال ليس منا من لم يتغن بالقرآن \* ذكر الخليل عن اسحق بن ابراهيم قال قال لي أبو عبد الله يوما وكنت سألته عنه تدرى ما معنى من لم يتغن بالقرآن قلت لا قال

هو الرجل يرفع صوته فهذا معناه اذا رفع صوته فقط تغنى به وعن صالح بن احمد انه قال لا يهزبنوا القرآن بأصواتكم فقال التزيين ان يحسنه وعن الفضل بن زياد قال سألت (٢٢) أبا عبد الله عن القراءة فقال يحسنه بصوته من غير تكلف وقال

للقدري في بعض خطبهم وأئمة أهل السنة لا يقولون بشئ من هذا الخطأ وكذلك جواهر أهل السنة من أهل الحديث والفقه والتفسير والتصوف لا يقولون بهذه الأقوال المتضمنة للخطأ بل هم متفقون على أن الله خالق أفعال العباد وعلى أن العبد قادر مختار يفعل بعيشته وقدرته والله خالق ذلك كله وعلى الفرق بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية وعلى أن الرب تعالى يفعل بعيشته وقدرته وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وأنه لم ينزل قادرا على الأفعال موصوفا بصفات الكمال متكاهما إذا شاء وأنه موصوف بما وصف به نفسه وبما وصف به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكيف ولا تمثيل فيثبتون علمه المحيط ومشيتته النافذة وقدرته الكاملة وخلق له كل شئ ومن هداه الله إلى فهم قولهم علم أنهم جمعوا محاسن الأقوال وأنهم موصوفوا الله بغاية الكمال وأنهم هم المستمسكون بصحيح المذوق وصرح المعقول وان قولهم هو القول السيد السليم من التناقض الذي أرسل الله به رسله وأنزل به كتبه

(فصل) قال الامام القدرى ومنها أنه يلزم أنه لا يبقى عندنا فرق بين من أحسن الشاغية الاحسان طول عمره ومن أساء الشاغية الاساءة طول عمره ولم يحسن مناشكرا الاول وذم الثاني لان الفعلين صادران من الله عندهم فيقال هذا باطل فان اشتراك الفعلين في كون الرب خلقهما لا يستلزم اشتراكهما في سائر الاحكام فانه من المعلوم يسر مع العقل أن الامور المختلفة يشترك فيها أمور كثيرة لا سيما في مثل هذا المقام فان جميع ما سوى الله مشترك في أن الله خلقه وأنه ربه ومليكه ثم من المعلوم أن المخلوقات بينهما من الاقتراق ما لا يحصى الا الخلاق فانه تعالى جعل الظلمات والنور وقال وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور والله خالق الجنة والنار ولا تستوى الجنة والنار والله خالق الظل والحرور ولا يستوى الظل ولا الحرور والله خالق الاعمى والبصير ولا يستوى الاعمى والبصير والله خالق الحى والميت والقادر والعاجز والعالم والجاهل ولا يستوى هذا وهذا والله خالق ما ينفع وما يضر وما يوجب الازه وما يوجب الالم ولا يستوى هذا وهذا فاذا كان الله خالق اطعمة الطبيعة والحبيثة ثم ان الطيب يحب ويشتهى ويمدح ويتغنى والحبيث يذم ويبغض ويحجنب والله خالق هذا وهذا والله خالق الملائكة والانباء وخالق الشياطين والحيات والعقارب وغيرها من الفواسق فهذا محمود ومعظم وهذا فاسق يقتل في الحل والحرم وهو سبحانه وتعالى خالق في هذا طبيعة كريمة تقتضى الخير والاحسان وفي هذا طبيعة خبيثة توجب الشر والعدوان مع ما بينهما من الفرق في الحب والبغض والمدح والذم فاذا كان الشرع والعقل متطابقين على أن ما جعل الله فيه منفعة للناس ومصلحة لهم يجب ومدح ويطلب وان كان حارا أو حيوانا بهما فكيف لا يكون من جعله محسنا للناس يحصل لهم به منافع ومصالح أحق بان يحب ومدح ويتغنى عليه وكذلك في جانب الشر والقدري يقول لا يكون العبد محمودا ومشكورا على احسانه ومدح ما على اسائه الا بشرط أن لا يكون الله جعله محسنا بنا ولا من به علينا اذا فعل الخير ولا ابتلانا به اذا فعل الشر (وهذا حقيقة ما قاله هذا الراضى القدرى) ومعلوم فساد هذا القول شرعا وعقلا فان حقيقة انه حيث يشكر العبد لا يشكر الرب وحيث

الاثرم سألت أبا عبد الله عن القراءة بالالحان فقال كل شئ محدث فانه لا يعجبني الا أن يكون صوت الرجل لا يتكلفه وقال القاضى أبو يعلى هذا يدل من كلامه على أن صوت القارئ ليس هو الصوت الذى تكلم الله به لانه أضافه الى القارئ الذى هو طبعه من غير أن يتكلم بالالحان وقال أبو عبد الله البخارى صاحب الصحيح فى كتاب خلق الأفعال يذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله ينادى بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب وليس هذا غير الله عز وجل قال أبو عبد الله البخارى وفى هذا دليل على أن صوت الله لا يشبه أصوات الخلق لان صوت الله يسمع من بعد كما يسمع من قرب وأن الملائكة يصهقون من صوته فاذا ينادى الملائكة ثم يصهقون قال ولا تجعلوا لله أندادا فليس لصفة الله تد ولا مثل ولا يوجد شئ من صفاته فى المخلوقين ثم روى باسناده حديث عبد الله بن أنيس الذى استشهد به فى غير موضع من الصحيح تارة يجزم به وتارة يقول ويذكر عن عبد الله بن أنيس قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملائكة أنا اللذان لا ينبغي لاحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بظلمة وذكر الحديث الذى رواه فى صحيحه

عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الله يوم القيامة يا آدم فيقول ليسك وسعديك فينادى يشكر بصوت ان الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعث النار قال من كل ألف أراه قال تسعمائة وتسعة وتسعين

فحينئذ تضع الحمل عليها وتري الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد وذلك حديث ابن مسعود الذي استشهد به أحمد  
وذكر الحديث الذي رواه في صحيحه عن عكرمة سمعت أبا هريرة (٢٣) يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا

قضى الله الامر في السماء ضربت  
الملائكة باجنحتها خضعانا لقوله  
كانه سلسلة على صفوان فاذا فرغ  
عن قلوبهم قالوا ما اذا قال ربكم قالوا  
الحق وهو العلي الكبير \* وذكر  
حديث ابن عباس المعروف من  
حديث الزهري عن علي بن الحسين  
عن ابن عباس عن نقر من الانصار  
وقد رواه أحمد ومسلم في صحيحه  
وغيرهما واساقه البخاري من طريق  
ابن اسحق عنه ان رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لهم ما تقولون في  
هذا النجم الذي يري به قالوا كنا  
يا رسول الله نقول حين رأينا هاري  
بهامات ملك ولد مولود مات مولود  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ليس ذلك كذلك ولكن الله اذا قضى  
في خلقه أمرا يسمعه أهل العرش  
فيسبحون فيسبح من تحتهم يتسبحهم  
فيسبح من تحت ذلك فلم يزل التسبيح  
يهبط حتى ينتهي الى السماء الدنيا  
حتى يقول بعضهم لبعض لم سبحتم  
فيقولون سبح من فوقنا فسبحنا  
بتسبيحهم فيقولون فلا تسألون من  
فوقكم ثم سبحوا فيسألونهم  
فيقولون قضى الله في خلقه كذا  
وكذا الامر الذي كان فيهبط الخبر  
من سماء الى سماء حتى ينتهي  
الى السماء الدنيا فيصدون به  
فتسبترقه الشياطين بالسمع على  
توهم منهم واختلاف ثم يأتون به  
الكهان من أهل الارض  
فيصدونهم فيخطون ويصيبون  
فتحدث به الكهان ثم ان الله حجب  
الشياطين عن السماء بهذه النجوم

يشكر الرب لا يشكر العبد وحقيقته أنه لا يكون لله علينا منة في تعليم الرسول وتبليغه البنا  
رسالة تزيه وقد قال تعالى لقد من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته  
وزكاهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وعلى قول القدرى يكون ارسال الله له من جنس ارسال  
مخلوق الى مخلوق فذلك تفضل بنفس الارسال لابان جعل الرسل تتلوا وتعلم وتركي بل هذه  
الافعال منتسبة عندهم فيها الرسل الذي خلقها عندهم دون المرسل الذي لم يحدث شيئا منها  
والقدرى يقول الرسول نطق بنفسه لم ينطقه الله ولا أنطق الله شيئا بل جعل فيه قدرة على أن  
ينطق وأن لا ينطق وهو يحدث أحدهما مع استواء الحال قبل الاحداث وبعده بدون معونة  
الله له على احداث النطق وتيسيره وعلى قول القدرى لا يكون لله نعمة على عباده باستغفار  
الملائكة لهم وتعليم العلماء لهم وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر وعدل ولاة الامور عليهم  
ولا يكون الله مبتليهم اذ اظلمهم ولاة الامور وفي الاثر يقول الله عز وجل أنا الله مالئ الملوكة  
قلوب الملوكة وفواصيهم يدي من أطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نعمة فلا  
تشتغلوا بسبب الملوكة وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم وعند القدرى لا يقدر الله أن يجعل  
الملوكة عادلين ولا جائرين ولا محسنين ولا مسيئين ولا يقدر أن يجعل أحدا محسنا الى أحد ولا  
مسيئا الى أحد ولا يقدر أن ينعم على أحد من يحسن اليه ويكرمه ولا يقدر على أن ينتليه عن  
بعذبه ويهينه وقد قال بعضهم انه على قول القدرى لا يستحق الله أن يشكر بحال فان  
الشكر انما يكون على النعم والتمام دينية وامادنيوية واما آخروية فالتنعم الدينوية هي عنده  
واجبة على الله وكذلك ما يقدر عليه من الدينية كالارسال وخلق القدرة وأمانفس الايمان  
والعمل الصالح فهو عنده لا يقدر أن يجعل أحدا مؤمنا ولا مهتديا ولا صالحا ولا برا ولا تقيافلا  
يستحق أن يشكر على شيء من هذه الامور التي لم يفعلها ولم يقدر عليها عبيده واما النعم  
الاخروية فالجزء واجب عليه عنده كما يجب على المستأجر أن يوفي الاجر جزءه فالجزء واجب عليه  
ومعلوم عنده أن هذا من باب العدل المستحق لامن باب الفضل والاحسان بمنزلة من قضى ديننا  
كان عليه فلا يستحق الشكر على فضل ولا احسان ومن هذا حقيقة قوله يعيب أهل الايمان  
الذين يشكرون الله على كل حال ونعمة ويشكرون من أجرى الله الخير على يديه فان من  
لا يشكر الناس لم يشكر الله ومن أساء اليهم يعتقدون جواز مقابله بالعدل وأن العفو عنه  
أفضل اذ لم يكن في عقوبته حق لله ويرى أحدهم أن الله أنعم عليه باحسان الاول ليشكره  
عليه وانه ابتلاه باساءة هذا اليه كما ينتليه بأنواع البلاء ليصبر ويستغفر من ذنوبه ويرضى بقضائه  
كأثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لا يقضى الله لمؤمن قضاء الا كان خيرا  
له ان أصابه خير فشكره كان خيرا له وأن أصابه شر فصبر كان خيرا له وليس ذلك لاحد الا للمؤمنين  
وقد قال تعالى انا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا وقال تعالى فاذا جاء وعد  
أولاهم ابعدنا عنكم عبادنا لئلا يكونوا من الجاهل وكان وعدا مفعولا فارساله  
الشياطين وبعثه لئلا يعبدوا المعتدين على بني اسرائيل أهوا مشرعى أمرهم به كما أمر ربه بالبينات  
والهدى وكأبعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته أم هو تقدير وتسلط وان كان المسلط  
ظالماعدا عاصيا الدين الله وشرعه ثم من المعلوم أن عامة أهل الارض مقرون بالقدر ومع

فانقطعت الكهانة اليوم فلا كهانة \* وقال البخاري أيضا ولقد بين نعيم بن حماد أن كلام الرب ليس بخلق وأن العرب لا تعرف الحي من  
الميت الا بالفعل فن كان له فعل فهو حي ومن لم يكن له فعل فهو ميت وان أفعال العباد مخلوقة فضيق عليه حتى مضى لسبيله وتوجع

أهل العلم لما زل به قال وفي اتفاق المسلمين دليل على أن نعيما ومن نجانحوه ليس بمارق ولا مبتدع والترويس بالجهل لغيرهم أولى إذ يفتنون بالأراء المختلفة مما لم يأذن به الله وقال (٣٤) الحارث بن أسد الهاشمي في كتاب فهم القرآن لما تكلم على ما يدخل فيه

هذا يدعون الحسن ويذمون المسيء مع اتفاقهم على أن الله خالق الفعلين فقولهم أنه يلزمهم أن لا يفرقوا بين هذا وهذا الزوم لا يلزم وغاية الأمر أن الله جعل هذا مستحقا للمدح والثواب وهذا مستحقا للذم والعقاب فإذا كان قد جعل هذا مستحقا وهذا مستحقا لم يمنع أن يدح هذا ويذم هذا لكن خلقه لهذين الزوجين كخلفه لغير ذلك وهذا يتعلق بالحكمة الكلية في حق المخلوقات كما قد ذكر في غير هذا الموضع وعلى رأى القدرى لا يستحق المدح والثناء والشكر إلا من لم يجعله الله محسنا ولا يستحق الذم إلا من لم يجعله مسيئا بل من لا يقدر الله أن يجعله محسنا ولا مسيئا فعندهم لا مدح ولا ذم إلا بشرط عجز الله تعالى وقصور مشيئته وخلقته وحدث الحوادث بدون محدث

(فصل) قال ومنها التقسيم الذي ذكره سيدنا ومولانا الامام موسى بن جعفر الكاظم وقد سأله أبو حنيفة وهو صبي فقال المعصية ممن فقال الكاظم المعصية اما من العبد أو من الله أو منهما فان كانت من الله فهو أعدل وأنصف من أن ينظم عبده ويؤاخذ به بما يفعله وان كانت المعصية منهما فهو شرير كما والقوى أولى بانصاف عبده الضعيف وان كانت المعصية من العبد وحده فعليه وقع الامر واليه يتوجه المدح والذم وهو أحق بالثواب والعقاب ووجبت له الجنة أو النار فقال أبو حنيفة ذرية بعضهم من بعض \* فيقال أولا هذه الحكاية لم يذكرها اسنادا فلا تعرف صحتها فالمنقولات انما تعرف صحتها بالاسانيد الثابتة لاسماع كثرة الكذب في هذا الباب كيف والكذب عليها طاهر فان أبا حنيفة من المقرين بالقدر باتفاق أهل المعرفة وبمذهبه وكلامه في الرد على القدرية معروف في الفقه الاكبر وبسط الحجج في الرد عليهم بما لم يبسطه على غيرهم في هذا الكتاب وأتباعه متفقون على أن هذا مذهبه وهو مذهب الحنفية المتبعين له ومن انتسب اليه في الفروع وخرج بهذا من المعتزلة ونحوهم فلا يمكن أن يحكى هذا القول عنه بل هم عند أئمة الحنفية الذين بقى بقولهم مذمومون معدودون من أهل البدع والضلال فكيف يحكى عن أبي حنيفة أنه استصوب قول من يقول ان الله لم يخلق أفعال العباد وأيضا موسى بن جعفر وسائر علماء أهل البيت متفقون على انبات القدر والنقل عنهم بذلك ظاهر معروف وقدماء الشيعة كانوا متفقين على انبات القدر والصفات وانما شاع فيهم مرد القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة في دولة بني بويه (وأياضا) فهذا الكلام المحكى عن موسى بن جعفر بقوله أصاغر القدرية وصبيانهم وهو معروف من حين حدثت القدرية قبل أن يولد موسى بن جعفر فان موسى بن جعفر ولد بالمدينة سنة ثمان أو تسع وعشرين ومائة قبل الدولة العباسية بنحو ثلاث سنين وتوفي ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة قال أبو حاتم ثقة صدوق امام من أئمة المسلمين والقدرية حدثوا قبل هذا التاريخ بل حدثوا في أثناء المائة الاولى من زمن الزبير وعبد الملك (وهذا) مما يبين أن هذه الحكاية كذب فان أبا حنيفة انما اجتمع بجعفر بن محمد وأما موسى بن جعفر فلم يكن ممن سأله أبو حنيفة ولا اجتمع به وجعفر بن محمد هو من أقران أبي حنيفة ولم يكن أبو حنيفة يأخذ عنه مع شهرته بالعلم فكيف يتعلم من موسى بن جعفر انتهى وما ذكره في هذه الحكاية من قول القائل هو أعـدل من أن ينظم عبده ويؤاخذ به بما يفعله هو أصل كلام القدرية الذي يعرفه عامتهم وخاصتهم وهو أساس مذهبهم

النسخ وما لا يدخل فيه النسخ وما يظن انه متعارض من الآيات وذكر عن أهل السنة في الإرادة والسمع والبصر قولين في مثل قوله لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله واذا أردنا أن نهلك قسرية وقوله انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وكذلك قوله انما معكم مستمعون وقوله وقول اعلموا فيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ونحو ذلك فقال قد ذهب قوم من أهل السنة الى أن الله استماعا حادثا في ذاته وذكر أن هؤلاء وبعض أهل البدع تأولوا ذلك في الإرادة على الحوادث قال فأما من ادعى السنة فأراد انبات القدر فقال ارادة الله تحدث من تقدير سابق الإرادة وأما بعض أهل البدع فزعموا أن الإرادة انما هي خلق حادث وليست مخلوقة وليكن بها كون الله المخلوقين قال وزعموا أن الخلق غير المخلوق وان الخلق هو الإرادة وانهم ليست صفة لله من نفسه قال ولذلك قال بعضهم ان رؤيته تحدث واختار المحاسبي القول الآخر وتأول النصوص على أن الحادث هو وقت المراد لانفس الإرادة قال وكذلك قوله انما معكم مستمعون وقوله فيرى الله عملكم تأوله على أن المراد حدوث السمع والبصر كما تأول قوله تعالى حتى نعلم حتى يكون المعلوم تغير حادث في علم الله ولا بصر ولا سمع ولا معنى حدث في ذات الله تعالى عن الحوادث في

نفسه وقال محمد بن الهيثم في كتاب جل الكلام له لما ذكر جل الكلام في القرآن وأنه مبني على خمسة فصول وشعارهم أحدها أن القرآن كلام الله فقد حكى عن جهنم بن صفوان أن القرآن ليس كلام الله على الحقيقة انما هو كلام خلقه الله فنسب اليه

قبل سماء الله وأرض الله وكما قيل بيت الله وشهر الله وأما المعتزلة فانهم أطلقوا القول بأنه كلام الله على الحقيقة ثم وافقوا جهما في المعنى حيث قالوا كلام خلقه باثنامته وقال عامة المسلمين ان القرآن (٢٥) كلام الله على الحقيقة وأنه تكلم به والفصل

الثاني في أن القرآن غير قديم فان الكلاية وأصحاب الاشعري زعموا أن الله لم ينزل يتكلم بالقرآن وقال أهل الجماعة بل انما تكلم بالقرآن حيث خاطب به جبريل وكذلك سائر الكتب والفصل الثالث ان القرآن غير مخلوق فان الجهمية والتخارية والمعتزلة زعموا أنه مخلوق وقال أهل الجماعة غير مخلوق والفصل الرابع انه غير بائن من الله فان الجهمية وأشباعهم من المعتزلة قالوا ان القرآن بائن من الله وكذلك سائر كلامه وزعموا أن الله خلق كلاما في الشجرة فسمعه موسى وخلق كلاما في الهواء فسمعه جبريل ولا يصح عندهم أن يوجد من الله كلام يقوم به في الحقيقة وقال أهل الجماعة بل القرآن غير بائن من الله وانما هو موجود منه وقام به وذكر محمد بن الهيثم في مسألة الارادة والخلق والمخلوق وغير ذلك ما يوافق ما ذكره هانم اثبات الصفات الفعلية القائمة بالله التي ليست قديمة ولا مخلوقة \* وقال عثمان بن سعيد الدارمي في كتابه المعروف بنقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما اقترى على الله في التوحيد قال وادعي المعارض أيضا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله ينزل الى السماء الدنيا حين ينزل الليل فيقول هل من مستغفر هل من تائب هل من داع قال فادعي أن الله لا ينزل بنفسه انما ينزل أمره

وشعارهم ولهذا سمو أنفسهم العدلية فاضافة هذا الى موسى بن جعفر لو كان حقا ليس فيه فضيلة له ولا مدح اذ كان صبيان القدرية يعرفونه فكيف اذا كان كذبا محتلقا عليه (و يقال نانيا الجواب عن هذا التقسيم أن يقال) هذا التقسيم ليس بمتخصص وذلك أن قول القائل المعصية ممن لفظ مجمل فان المعصية والطاعة عمل وعرض قائم بغير فلا بد له من محل يقوم به وهي قاعة بالعدلا بحالة وليست قائمة بالله تبارك وتعالى بل الارب ومعلوم أن كل مخلوق يقال هو من الله بمعنى أنه خلقه باثنامته لا بمعنى أنه قام به واتصف به كما في قوله تعالى وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه وقوله تعالى وما بكم من نعمة من الله والله تعالى وان كان خالقا لكل شئ فإنه خلق الخير والشر لما له في ذلك من الحكمة التي باعتبارها كان فعله حسنا متقنا كما قال تعالى الذي أحسن كل شئ خلقه وبدأ خلق الانسان من طين وقال صنع الله الذي أتقن كل شئ فلهذا لا يضاف اليه الشر مفردا بل اما أن يدخل في العموم واما أن يضاف الى السبب واما أن يحذف فاعله فالاول كقول الله تعالى الله خالق كل شئ والثاني كقوله قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق والثالث كقوله فيما حكاها عن الجن وأنا لاندري أشرا يريد عن في الارض أم أراد بهم ربهم رشدا وقد قال في أم القرآن اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فذكر أنه فاعل النعمة وحذف فاعل الغضب وأضاف الضلال اليهم وقال الخليل واذا مرضت فهو يشفين ولهذا كان الله الاسماء الحسنى فسمى نفسه بالاسماء الحسنى المقتضية للخير وانما يذكر الشرف في المفعولات كقوله تعالى اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم وقوله في آخر الانعام ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم وقوله تعالى نبي عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الاليم وقوله حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب وهذا لأن ما يخلق من الامور التي فيها شر بالنسبة الى بعض الناس له فيها حكمة هو يخلقها لها جيد محيد له الملك وله الحمد فليست بالاضافة اليه شرا ولا مذمومة فلا يضاف اليه ما يشعر بنقيض ذلك كما أنه سبحانه خالق الامراض والايوجاع والروائح الكريهة والصور المستعصمة والاجسام الخبيثة كالحيات والعذرات لما له في ذلك من الحكمة البالغة فاذا قيل هذه العذرة وهذه الروائح الخبيثة من الله أو هم ذلك أنها خرجت منه والله منزه عن ذلك وكذلك اذا قيل القبائح من الله أو المعاصي من الله قد يوهوم ذلك أنها خارجة من ذاته كما يخرج من ذات العبد وكما يخرج الكلام من المتكلم والله منزه عن ذلك أو يوهوم ذلك أنها منه قبيحة وسيئة والله منزه عن ذلك بل جميع خلقه خلقه له حسن على قولي التفويض والتعليل وكذلك اذا قيل للطعوم والالوان والروائح ونحوها من الاعراض هذا الطعم الحلو والمر من الله أو من هذا النبات وهذه الروائح الطيبة أو الخبيثة من الله أو من هذه العين وأمثال ذلك وقد يوهوم اذا قيل انها من الله أنه أمر بها والله لا يأمر بالفحشاء ولا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وهذا مثل قول ابن مسعود لما سئل عن الفريضة أقول فيها رأبي فان يكن صوابا فمن الله وان يكن خطا فني ومن الشيطان والله ورسوله بريتان منه وكذلك قال أبو بكر في الكلالة وقال عمر فهو ذلك ومرادهم أن الصواب قد أمر الله به وشرعه وأوجبه ورضيه والخطأ لم يأمر به ولم يحبه ولم يشرعه بل هو مما زينه

(٤ - منهاج ثاني) ورجته وهو على العرش وبكل مكان من غير زوال لانه الحي القيوم والقيوم بزعمه من لا يزول قال فيقال لهذا المعارض وهذا ايضا من حجج النساء والبيدات من ليس عنده بيان ولا لله به برهان لان امر الله ورجته ينزل في كل

ساعة ووقت وأوان فما بال النبي صلى الله عليه وسلم يحد لنزوله الليل دون النهار ويؤقت من الليل شطره والأسحار فأمره ورجته يدعو العباد إلى الاستغفار أو يقدر الأمر (٣٦) والرجة أن يتكلمادونه فيقول لاهل من داع فأجيبه هل من مستغفر

الشیطان لنفسی ففعلته بأمر الشیطان فهو منی ومن الشیطان (وحيث أن الجواب من وجوه أحدها) أن يقال الأعمال والأقوال والطاعات والمعاصي من العبد بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بعينته وقدرته وهو المتصف بها المتحرك بها الذي يعود حكمها عليه فإنه قد يقال لما اتصف به المحل وخرج هذا منه وان لم يكن له اختيار كما يقال هذا الريح من هذا الموضع وهذه الثمرة من هذه الشجرة وهذا الزرع من هذه الأرض فلأن يقال لما صدر من حي باختياره هذا منه بطريق الأولى وهي من الله بمعنى أنه خلقها قائمة بغيره وجعلها عماله وكسبا وهو خلقها بعينته نفسه وقدرته نفسه بواسطة خلقه بعينته العبد وقدرته كما يخلق المسبات بأسبابها فيخلق السحاب بالريح والمطر بالسحاب والنبات بالمطر والحوادث تضاف إلى خالقها باعتبارها وأسبابها باعتبار فهي من الله سبحانه لوقته في غيره كما أن جميع حركات الخلق وصفاتها منه وهي من العبد صفة قائمة به كما أن الحركة من المتحرك المتصف بها وان كان جادا فكيف إذا كان حيوانا وحيث فلا شركة بين العبد وبين الرب لاختلاف جهة الاضافة كما أنا إذا قلنا هذا الولد من المرأة بمعنى أنها ولدتها ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وإذا قلنا هذه الثمرة من الشجرة وهذا الزرع من الأرض بمعنى أنه حدث فيها ومن الله بمعنى أنه خلقه لم يكن بينهما تناقض وقد قال تعالى أم خلقوا من غير شيء أم هم الخالقون فالمنه ورأم خلقوا من غير رب وقيل أم خلقوا من غير عنصر وكذلك قال موسى لما قتل القبطي هذا من عمل الشيطان وقال تعالى ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك مع قوله فيما تقدم كل من عند الله فالحسنات والسيئات المراد بها النعم والمصائب ولهذا قال ما أصابك ولم يقبل ما أصبت كما في قوله ان تمسككم حسنة تسوهم وان تصيبكم سيئة يفرحوا بها وقوله ان تصيبك حسنة تسوهم وان تصيبك مصيبة يقولوا قد أخذنا أمرا منا من قبل ويتولوا وهم فرحون فبين أن النعم والمصائب من عند الله فالنعم من الله ابتداء والمصيبة بسبب من نفس الانسان وهي معاقبة كما قال في الآية أول ما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثلها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وهذا لان الله محسن عدل كل نعمة منه فضل وكل نقمة منه عدل فهو محسن إلى العبد بلا سبب منه تفضلا واحسانا ولا يعاقبه الا بذنبه وان كان قد دخل في الافعال كلها الحكمة له في ذلك فإنه حكيم عادل يضع الاشياء مواضعها ولا يظلم بركا أحدا وإذا كان غير الله يعاقب عبده على ظلمه وان كان مقرا بأن الله خالق أفعال العباد وليس ذلك ظلما منه فأنه سبحانه أولى أن لا يكون ذلك ظلما منه وإذا كان الانسان يفعل مصلحة اقتضت حكمته ولا تحصل الا بتعذيب حيوان ولا يكون ذلك ظلما فأنه تعالى أولى أن لا يكون ذلك ظلما منه (الوجه الثاني أن يقال) هي من الله خلقا لها في غيره وجعلها عماله لغيره وهي من العبد فعلا له قائم به وكسبا يجز به منفعة اليه أو يدفع عنه به مضرة وكون العبد هو الذي قام به الفعل واليه يعود حكمه الخاص انتفاعا به أو تضرا جهة لا تصلح لله فان الله لا تقوم به أفعال العباد ولا يتصف بها ولا تعود اليه أحكامها التي تعود إلى موصوفاتها وكون الرب تبارك وتعالى هو الذي خلقها وجعلها عماله لغيره بخلق قدرة العبد ومشيئته وفعله جهة لا تصلح للعبد ولا يقدر على ذلك الا الله تعالى ولهذا قال أكثر المثبتين للقدران أفعال العباد مخلوقة لله تعالى وهي فعل العبد وإذا قيل هي فعل الله فالمراد

فأغفر له هل من سائل فأعطيه فان قررت مذهبا لزمك أن تدعى أن الرجة والأمر هما اللذان يدعوان إلى الاجابة والاستغفار بكلامهما دون الله وهذا محال عند الفقهاء فكيف عند الفقهاء قد علمتم ذلك ولكن تكابرون وما بال رجته وأمره ينزلان من عنده شطر الليل ثم لا يمكن الا إلى الطلوع الفجر ثم يرفعان لان رفاعة راويه يقول في حديثه حتى ينفجر الفجر قد علمتم ان شاء الله أن هذا التأويل أبطل باطل ولا يقبله الا كل جاهل وأما دعواك أن تفسير القيوم الذي لا يزول عن مكانه ولا يتحرك فلا يقبل منك هذا التفسير الا باثر صحيح ما نورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن بعض أصحابه أو التابعين لان الحى القيوم يفعل ما يشاء ويتحرك اذا شاء ويهبط ويرتفع اذا شاء ويقبض ويبسط ويقوم ويجلس اذا شاء لان أمارة ما بين الحى والميت التحرك كل حى متحرك لا محالة وكل ميت غير متحرك لا محالة ومن يلتفت إلى تفسيرك وتفسير صاحبك مع تفسير نبى الرحمة ورسول رب العزة اذفسر نزوله مشروحا منصوصا ووقت لنزوله وقتا مخصوصا لم يدع لك ولا لأصحابك فيه لسا ولا عو بصا قال ثم أجعل المعارض جميع ما تنكره الجهمية من صفات الله تعالى وذواته المسماة في كتابه وفي آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فعد منها بضعا وثلاثين صفة نسقا

واحد ا يحكم عليها ويسمى احكام المربى وفسرها وتأولها حارفا بخلاف ما عني الله وخلاف ما تأولها أنها الفقهاء الصالحون لا يعتمد في أكثرها الا على المربى فبدأ منها بالوجه ثم بالسمع والبصر والغضب والرضا والحب والبغض والفرح

والكره والضحك والعجب والسخط والارادة والمشيئة والاصابع والكف والقدمين وقوله كل شيء هالك الا وجهه وأينما تولوا فثم وجه الله وهو السميع البصير وخلقت بيدي وقالت اليهود يد الله مغلولة (٢٧) ويد الله فوق أيديهم والسموات مطويات بيمينه

وقوله فانك بأعيننا وهل ينظرون الا ان يأتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وجاء ربك والملائكة صفا ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية والرحن على العرش استوى والذين يحملون العرش ومن حوله وقوله ويحذركم الله نفسه ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم وكتب ربك على نفسه الرحمة وتعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك والله ينجب التوابين ويحب المتطهرين قال عبد المعارض الى هذه الصفات والآيات فنسقتها ونظم بعضها الى بعض كأنه هاشيا بعد شيء ثم فرقها أبوابا في كتابه وتلطف بردها بالتأويل كتلطف الجهمية معتمدا فيها على تفسير الزائغ الجهمي بشرح غيات المرسي دون من سواه تستر عند الجهال بالتشجيع بها على قوم يؤمنون بها ويصدقون الله ورسوله فيها بغير تكليف ولا تمثيل فزعم أن هؤلاء المؤمنيين بها يكفونها ويشبهونها بذوات أنفسهم وأن العلماء زعموا قالوا ليس في شيء منها اجتهاد أرى ليدرك كيفية ذلك أو يشبه شيء منها بشيء مما هو في الخلق موجود قال وهذا خطأ لما أن الله ليس كمثل شيء فكذلك ليس بكيفيته شيء قال أبو سعيد فقلنا لهذا المعارض المدلس بالتشجيع أما قولك ان كيفية هذه الصفات وتشبهها بما هو في الخلق خطأ فانا لا نقول انه خطأ كما قلت بل هو عندنا كفر ونحن لكيفيةها وتشبهها بما هو في الخلق

أنها مفعولة لا أنها هي الفعل الذي هو مسمى المصدر وهو لأهم الذين يفرقون بين الخلق والخلق وهم أكثر الأئمة وهو آخر قول القاذي أبي يعلى وقول أكثر أصحاب أجد وهو قول القاضي أبي حازم والقاضي أبي الحسين وغيرهما (الوجه الثالث) ان قول القائل الله أعدل من أن يظلم عبده ويؤاخذ به بما لم يفعل فحسن نقول بوجبه فان الله لم يظلم عبده ولم يؤاخذ به الا بما فعله العبد باختياره وقوته لا بفعل غيره من المخلوقين وأما كون الرب خالق كل شيء فذلك لا يمنع كون العبد هو المعلوم على ذلك كما أن غيره من المخلوقين يلوهم على ظلمه وعدوانه مع اقراره بان الله خالق أفعال العباد وجاهير الامم مقرة بالقدر وأن الله خالق كل شيء وهم مع هذا يذمون الظلمة ويعاقبونهم لدفع ظلمهم وعدوانهم كما يعتقدون أن الله خلق الحيوانات المضمرة والنباتات المضمرة وهم مع هذا يسعون في دفع ضررها وشرها وهم أيضا متفقون على أن الكاذب والظالم مذموم بكذبه وظلمه وأن ذلك وصف مسيء فيه وأن نفسه المتصفة بذلك خبيثة ظالمة لا تستحق الاحكام الذي يناسب أهل الصدق والعدل وان كانوا مقرين بأن كل ذلك مخلوق وليس في فطر الناس أن يجعلوا مقابلة الظالم على ظلمه ظلما له وان كانوا مقرين بالقدر والله تعالى أولى أن لا ينسب الى الظلم لذلك وهذا على طريقة أهل الحكمة والتعليل من أهل السنة وأما على طريقة أهل المشيئة والتفويض فالظلم ممنوع منه لذاته لانه تصرف في ملك الغير وأتمدى ما حدثه وهم ما تمتعان في حق الله بكل حال فالرب تعالى لا يشعل بالخلق لاني ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله بل له المثل الاعلى فثبت لغيره من الكمال فهو أحق به وما تنزه عنه من النقص فهو أحق بتزييمه وما كان سائغا للقادر الغني فهو أولى أن يكون سائغاه وليس كل ما يقع ممن يتضرر منه يكون قبيحا منه (١) فان العباد لن يبلغوا ضره فيضروه ولن يبلغوا نفعه فيمنعوه (الوجه الرابع) أن يقال لانزاع بين المسلمين أن الله عادل ليس ظلما لکن ليس كل ما كان ظلما من العبد يكون ظلما من الرب ولما كان قبيحا من العبد يكون قبيحا من الرب فان الله ليس كمثل شيء لاني ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله تحسني ذلك انه لو كان الامر كذلك كما يقوله من يقوله من القدرية لزم أن يقع منه أمور فعلها فان الواحد من العباد اذا أمر غيره بأمر لا ينتفع به الأمر وتوعد عليه بالعقاب وهو يعلم أن المأمور لا يفعله بل يعصيه وانه يستحق العقاب كان ذلك منه عبثا وقبيحا لعدم الفائدة في ذلك للأمر والمأمور وكذلك لو قال مرادى مصلحة المأمور وهو يعلم أنه لا يترتب عليه مصلحة بل مفسدة لكان ذلك قبيحا وكذلك اذا فعل فعلا المراد وهو يعلم أن ذلك المراد لا يحصل كان ذلك قبيحا منه والقدرية يقولون ان الله خالق الكفار لينفعهم ويكرمهم وأراد ذلك بخلفهم وأمرهم مع علمه بانهم يتضررون لا ينتفعون وكذلك الواحد من العباد لو رأى عبيده أو اماء يزنون ويظلمون وهو قادر على منعهم ولم يمنعهم لكان مذموما مسيئا والله تعالى منزه عن أن يكون مذموما مسيئا والقدرية يقولون هو أراد بخلفه لهم أن يطيعوه ويشبههم فخافهم للنفع مع علمه أنهم لا ينتفعون ومعلوم أن مثل هذا قبيح من الخلق ولا يقع من الخالق ومن المعلوم ان المخلوق اذا كان قادرا على منع عبيده من القبايح فذمه لهم

(١) قوله فان العباد الخ هذا التعليل غير مطابق لما قبله ففعل هنا سقط آخره اه مصححه

موجود أشد اتقاء منكم غير أنا كالأدوية لانها لا تكفر بها ولا تكذبها ولا تبطلها بتأويل الضلال كما بطلها امامك المرسي في أما كن من كتابك سنينها من غفل عنها من حواليك من الاعمار وأما ما ذكرت من اجتهاد الرأي في تكليف صفات الله فانا لا نحيز اجتهاد

الرأى في كثير من الفرائض والاحكام التي تراها باعيننا ونسمعها باذاننا فكيف في صفات الله التي لم ترها العيون وقصرت عنها الظنون غير اننا لانقول فيها كما قال امامنا المرسى (٢٨) ان هذه الصفات كلها كشيء واحد وليس السمع منه غير البصر ولا الوجه منه غير

اليد ولا اليد منه غير النفس وأن الرحمن ليس يعرف بزعمكم لنفسه سمعان بصر ولا بصرا من سمع ولا وجهها من يدين ولا يدين من وجهه هو كله بزعمكم سمع وبصر ووجه وأعلى وأسفل ويد ونفس وعلم ومشئمة وارادة مثل خلق الارضين والسماء والجبال والتلال والهواء التي لا يعرف لشيء منها شيء من هذه الصفات والذوات ولا يوقف لها منها على شيء فانه تعالى عندنا أن يكون كذلك فقد ميز الله في كتابه السمع من البصر فقال اني معكم أسمع وأرى وانا معكم مستمعون وقال لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ففرق بين الكلام والنظر وبين السمع فقال عند السماع والصوت قد سمع الله قول التي تجادل في زوجها وقال في موضع الرؤية انه يرأى حين تقوم وتقبل في الساجدين وقال تعالى وقل اعلموا فسيري الله علمكم ورسوله ولم يقل يسمع الله تغلبك ويسمع الله علمكم فلم يذكر الرؤية فيما يسمع ولا السماع فيما يرى لما أنهم اعند خلاف ما عندكم وكذلك قال الله تعالى ودر تجرى باعيننا واصبر لحكم ربك فانك باعيننا ولتصنع على عيني ولم يقل لشيء من ذلك على سمعي فكما نحن لا تكيف هذه الصفات لا تكذب بها كتكذيبكم ولا نفسرها كباطل تفسيركم \* ثم قال باب الحدو والعرش قال أبو سعيد وادعى المعارض أيضا انه ليس لله حد ولا

خير من أن يعرضهم للثواب مع علمه أنه لا يحصل لهم الا العقاب كالرجل الذي يعطى ولده أو غلامه مالا ير بح فيه وهو يعلم أنه يشتري شيئا يأكله ففعله من المال خير من أن يعطيه اياه مع علمه أنه يتضرر به وكذلك اذا أعطى غيره سيفا ليقاتل به الكفار وهو يعلم أنه لا يقاتل به الا الانبياء والمؤمنين لكان ذلك قبجحاً منه وان قال قصدت تعريض هذا للثواب والله لا يتبجح منه ذلك وهذا حال قدرة العبد عند القدرية والقدرية مشبهة الافعال قاسوا أفعال الله على أفعال خلقه وعده على عدلهم وهو من أفسد القياس (الخامس أن يقال) المعصية من العبد كما أن الطاعة من العبد ومعلوم أنه اذا كانت الطاعة منه بمعنى أنه فعلها بقدرته ومشئته لم يمنع أن يكون الله هو الذي جعله فاعلا لها بقدرته ومشئته بل هذا هو الذي يدل عليه الشرع والعقل كما قال الخليل واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال تعالى وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا ولان كونه فاعلا به عدل أن لم يكن أمر حادث فلا بد له من محدث والعبد يمنع أن يكون هو الفاعل لكونه فاعلا لان كونه فاعلا ان كان حدث بنفس كونه فاعلا لزم أن يكون الشيء حدث بنفسه من غير احداث وهو ممنوع وان كان يفاعلية أخرى فان كانت هذه حدثت بالاولى لزم الدور القبلي وان كانت حدثت بغيرها لزم التسلسل في الامور المتناهية وكلاهما باطل فعلم أن كون الطاعة والمعصية من العبد يستحق عليها المدح والذم والثواب والعقاب لا يمنع أن يكون العبد فقيرا الى الله في كل شيء لا يستغنى عن الله في شيء قط وأن يكون الله خالق جميع أموره وأن يكون نفس فعله من الحوادث والممكات المستندة الى قدرة الله ومشئته

(فصل قال) ومنها أنه يلزم أن يكون الكافر مطيعا بكفره لانه قد فعل ما هو مراد الله تعالى لانه أراد منه الكفر وقد فعله ولم يفعل الايمان الذي كرهه الله تعالى منه فيكون قد اطاعه لانه فعل مراده ولم يفعل ما كرهه ويكون النبي عاصيا لانه يأمره بالايمان الذي يكرهه الله منه وينهاه عن الكفر الذي يريده الله منه (الجواب من وجوه الاول) ان هذا مبني على أن الطاعة هل هي موافقة الامر أو موافقة الارادة وهي مبنية على أن الامر هل يستلزم الارادة أم لا وأن نفس الطلب والاستدعاء هل هو الارادة أو مستلزم للارادة وليس واحدا منهما ومن المعلوم أن كثيرا من نظائر الاثبات للقدر يطلقون القول بان الطاعة موافقة الامر لا موافقة الارادة وأن الامر لا يستلزم الارادة والكلام في ذلك مشهور واذ كان كذلك فهذا القدرى لم يبين صحة قوله ولا فساد قول منازعيه بل أخذ ذلك دعوى مجردة بناء على أن الطاعة موافقة الارادة فاذا قال له منازعوه لانسلم ذلك كفي في هذا المقام لعدم الدليل (الثاني) أنهم يستدلون على أن الامر لا يستلزم الارادة بما قدم من أن الله خالق أفعال العباد وانما يخلقها بارادته وهو لم يأمر بالكفر والفسوق والعصيان فعلم بأنه يخلق بارادته ما لم يأمر به وأيضا فقد ثبت بالكتاب والسنة واجماع العلماء لو حلف أنه ليقضينه حقه في غدا ان شاء الله فخرج الغد ولم يقضه مع قدرته على القضاء من غير عذر وطالبه المستحق لم يحث ولو كانت المشئمة بمعنى الامر يحث لانه مأمور بذلك وكذلك الحلف على فعل مأمور اذا علقه بالمشئمة وأيضا فانه قد قال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا مع أنه قد أمرهم بالايمان فعلم أنه قد أمرهم بالايمان

غاية ولا نهاية قال وهذا هو الاصل الذي بنى عليه جهنم جميع ضلالاته واشتق منها جميع اغلوطاته وهي كلمة ولم يبلغنا انه سبق جهنم اليها احد من العالمين فقال له قائل من يحاوره قد علمت مرادك أيها الاجمى تعني أن الله لاشي لان الخلق كلهم قد



علموا أنه ليس شيء يقع عليه اسم الشيء الا وله حد وغاية وصفة وأن لاشئ ليس له حد ولا غاية ولا صفة فالشيء أبدام ووصف لا محالة ولا شيء  
يوصف بلا حد ولا غاية وقولك لا حده تعني انه لاشئ قال أبو سعيد والله (٢٩) تعالى له حد لا يعلم أحد غيره ولا يجوز

لا أحد أن يتوهم لحده غاية في نفسه ولكن يؤمن بالحد ويكمل علم

### (مطلب الارادة نوعان)

ذلك الى الله ولكانه أيضا حد وهو على عرشه فوق سمواته فهذان حدان اثنان وسئل عبد الله بن المبارك بم نعرف ربنا قال بانه على عرشه بائن من خلقه قيل بحد قال بحد حدثناه الحسن بن الصباح البزار عن علي بن الحسن بن شقيق عن ابن المبارك فن ادعى انه ليس لله حد فقد رد القرآن وادعى انه لاشئ لان الله وصف حد مكاها فقال الرحمن على العرش استوى أأنتم من في السماء يخافون ربهم من فوقهم اني متوفيت ورافعت الى الله يصعد الكام الطيب فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد ومن لم يعترف به فقد كفر بتزويل الله وحجج آيات الله وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله فوق عرشه فوق سمواته وقال للامة السوداء ان الله قالت في السماء قال أعتقها فانها مؤمنة فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم انها مؤمنة دليل على أنها لو لم تؤمن بان الله في السماء كما قال الله ورسوله لم تكن مؤمنة حدثنا أحمد بن منيع حدثنا أبو معوية عن شيب عن الحسن بن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لابييه يا حصين كم تعبد اليوم الها قال سبعة ستة في الارض وواحد في السماء قال فأبهم تعذر غبتك ورهبتك قال الذي في السماء فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم على الكافر إذ عرف أن اله العالمين في السماء كما قاله

ولم يشأ وكذلك قوله تعالى ومن يرء أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا دليل على أنه أراد ضلاله وهو لم يأمر بالضللال (الوجه الثالث) طريقة الائمة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الارادة في كتاب الله نوعان ١ ارادة تتعلق بالامر وارادة تتعلق بالخلق فالارادة المتعلقة بالامر أن يريد من العبد فعل ما أمره وأما ارادة الخلق فان يريد ما يفعله هو فارادة الامر هي المتضمنة للعبه والرضا وهي الارادة الدينية والارادة المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الارادة الكونية القدرية فالاولى كقوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم الى قوله يريد الله أن يخفف عنكم وقوله ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته عليكم وقوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا والثانية كقوله تعالى فن يرء الله أن يهديه بشرح صدره للاسلام ومن يرء أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقول نوح ولا ينفعكم نصحي ان أردت أن أنصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم ومن هذا النوع قول المسلمين ماشاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ومن النوع الاول قولهم لمن يفعل القبائح هذا يفعل ما لا يريد الله فاذا كان كذلك فالكفر والفسوق والعصيان ليس مراد الرب عز وجل بالاعتبار الاول والطاعة موافقة لتلك الارادة أو موافقة للامر المستلزم لتلك الارادة فاما موافقة مجرد النوع الثاني فلا يكون به مطيعا وحينئذ فالنبي يقول له ان الله يغضب الكفر ولا يحب ولا يرضاه لك أن تفعله ولا يريد به هذا الاعتبار والنبي يأمره بالايمن الذي يحبه الله ويرضاه له ويريد به هذا الاعتبار (الوجه الرابع) أن يقال هذه المسئلة مبنية على أصل هو أن الحب والرضا هو الارادة وهو صفة مغايرة للارادة فكثير من أهل النظر من المعتزلة والاشعرية ومن اتبعهم من الفقهاء أصحاب أحمد والشافعي وغيرهما يجعلونها جنسا واحدا ثم القدرية يقولون هو لا يجب الكفر والفسوق والعصيان فلا يريد المشيئة يقولون بل هو يريد ذلك فيكون قد أحبه ورضيه وأولئك يتأولون الآيات المثبتة للارادة هذه الحوادث كقوله تعالى ومن يرء أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقوله ان كان الله يريد أن يغويكم وهؤلاء يتأولون الآيات النافية لمحبة الله ورضاه لها كقوله تعالى والله لا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وأما جاهير الناس من أهل الكلام والفقهاء والحديث والتصوف فيفترقون بين النوعين وهو قول الائمة الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو قول المشيئة للقدر مثل الاشعري كما ذكره أبو المعالي الجويني فالنصوص قد صرحت بان الله لا يرضى الكفر والفسوق والعصيان ولا يجب ذلك مع كون الحوادث كلها بمشيئة الله تعالى وتأويل ذلك لا يرضاه من المؤمنين أو لا يرضاه ولا يجبها دينيا يعني لا يريد بها يقتضى أن يقال يرضى الايمان أي من الكافة أو لا يريد غيره دين والله تعالى قد أخبر أنه يكره المعاصي بقوله تعالى كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا قبل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال والامة متفقسمة على أن الله يكره المنهيات دون المأمورات ويجب المأمورات دون المنهيات وانه يجب المتقين والمحسنين والصابرين ويجب التوابين ويجب المتطهرين ويرضى عن الذين آمنوا

النبي صلى الله عليه وسلم حصين الخزاعي في كفره يومئذ كان أعلم بالله الجليل الاجل من المريسي وأصحابه مع ما يتحلون من الاسلام اذ ميزين الاله الخالق الذي في السماء وبين الالهة والاصنام المحلولة التي في الارض وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في

السما والحدوه بذلك الامريسي الضال وأصحابه حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الخنش قد عرفوا ذلك اذا حزن الصبي شئ يرفع يده الى ربه يدعوه في السماء دون ماسواها وكل أحد بالله (٣٠) وبكأنه أعلم من الجهمية ثم انتدب المعارض لتلك الصفات

وعملوا الصالحات وانه عقت الكافرين وبغضب عليهم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما أحد أحب اليه المدح من الله وما أحد أحب اليه العذر من الله وقال ما أحد أغبر من الله أن يرى عبده يرضى بأمته وقال ان الله وتر يحب الوتر ان الله جميل يحب الجمال وقال ان الله يحب أن توفى رخصه كما توفى عزائمه وقال ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم وقال الله أشد فرحا بتوبة عبده المؤمن من رجل أضل راحلته بارض دوية مهلكة عليها طعامه وشرا به فطابها فلم يجد لها فاضطجع ينتظر الموت فلما أفاق فاذا بابتة عليها طعامه وشرا به فأنه أشد فرحا بتوبة عبده من هذا الرجل راحلته وهذا الحديث في الصحاح من وجوه متعددة وهو مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم متفق على صحته وثبوته وكذلك أمثاله واذا كان كذلك فالطاعات يريدان العباد الارادة المتضمنة لمحبتة لها ورضاه بها اذا وقعت وان لم يفعلها والمعاصي يبغضها ويعتقها ويكرهها من العباد من يفعلها وان شاء أن يخلفها هو لحكمة اقتضت ذلك ولا يلزم اذا كرهها العبد لكونها تضر العبدو يبغضها أيضا أن يكره أن يخلفها هو لماله فيه من الحكمة فان الفعل قد يحسن من أحد الخلقين ويقبح من الآخر لاختلاف حال الفاعلين فكيف يلزم أن ما يقبح من العبد يقبح من الرب مع أنه لانسبة للخلق مع الخالق واذا كان الخلق يريد ما لا يحبه كإرادة المر يض ليشرب الدواء الذي يبغضه ويحب ما لا يريد كعجة المر يض الطعام الذي يضره ومحبة الصائم الطعام والشراب الذي لا يريد أن يأكله ومحبة الانسان الشهوات التي يكرهها بعقله ودينه فقد عقل ثبوت أحد همدون الآخر وان أحد همدون ليس بمسئلم لاخر فكيف لا يمكن ثبوت أحد همدون الآخر في حق الخالق تعالى وقد يقال كل هذه الامور مرادة لكن فيها ما يراد لنفسه فهو مراد بالذات محبوب لله مرضى له وفيها ما يراد لغيره وهو مراد بالعرض لكونه وسيلة الى المراد المحبوب لذاته فالانسان يريد العافية لنفسها ويريد شرب الدواء لكونه وسيلة اليها فهو يريد ذلك من هذه الجهة وان لم يكن محبوبا في نفسه واذا كان المراد ينقسم الى مراد لنفسه وهو المحبوب لنفسه والى مراد لغيره لكونه وسيلة الى غيره وهذا قد لا يجب لنفسه أمكن أن يجعل الفرق بين المحبة والمشيئة من هذا الباب والارادة نوعان فما كان محبوا فهو مراد لنفسه وما كان في نفسه غير محبوب فهو مراد لغيره وعلى هذا ينبنى مسئلة محبة الرب عز وجل نفسه ومحبة لعباده فان الذين جعلوا المحبة والرضا هو المشيئة العامة قالوا ان الرب لا يحب في الحقيقة ولا يحب وتأولوا محبته تعالى لعباده بارادة نوابهم ومحبتهم له بارادة طاعتهم له والتقرب اليه ومنهم طائفة كثيرة قالوا هو محبوب يستحق أن يحب ولكن محبته لغيره بمعنى مشيئته وأما السلف والائمة وأئمة الحديث وأئمة التصوف وكثير من أهل الكلام والنظر فافروا بأنه محبوب لذاته بل لا يستحق أن يحب لذاته الا هو وهذا حقيقة الالهية وهو حقيقة ملة ابراهيم ومن لم يقرب بذلك لم يفرق بين الربوبية والالهية ولم يجعل الله معبودا لذاته ولا أثبت التلذذ بالنظر اليه ولأنه أحب الى أهل الجنة من كل شئ وهذا القول في الحقيقة هو من أقوال الخارجين عن ملة ابراهيم المنكرين لكون الله هو المعبود دون ماسواها ولهذا الماظهر هذا القول في أوائل الاسلام قتل من أظهره وهو

التي ألفها وعددها في كتابه من الوجه والسمع والبصر وغير ذلك يتأولها ويحكم على الله وعلى رسوله فيها حرفا بعد حرف وشيئا بعد شئ كما بشر بن غياث المريسي لا يعتمد فيها على امام أقدم منه ولا أرشد منه عنده فاغتمنا ذلك كله منه اذ صرح باسمه وسلم فيها لحكمه لما أن الكلمة قد اجتمعت من عامة الفقهاء في كسره وهتك ستره وافتضاحه في مصره وفي سائر الامصار الذين سمعوا يذكره ثم ذكر الكلام على ابطال تأويلات الجهمية للصفات الواردة في الكتاب والسنة وقال عثمان بن سعيد في كتاب الرد على الجهمية له \* باب الايمان بكلام الله تعالى قال أبو سعيد فأنه المتكلم أولا وآخرا لم يزل له الكلام اذ لا متكلم غيره ولا يزال له الكلام اذ لا يسبق متكلم غيره فيقول لمن الملك اليوم انا الملك أنا الذي انزل الله عز وجل كيف يعجز عن الكلام من علم العباد الكلام وأنطق الانام قال الله تعالى في كتابه وكلام الله موسى تكليما فهذا لا يحتمل تأويل غير نفس الكلام وقال لموسى اني اصطفيتك على الناس برسالاتي وبكلامي وقال الله تعالى وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوهم وهم يعلمون وقال يريدون أن يبدلوا كلام الله وقال لا تبديل لكلمات الله وقال وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وذكر آيات أخرى الى أن قال وقال تعالى ليقوم موسى حين اتخذوا العجل فقال

أفلا يرون أن لا يرجع اليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا وقال عجل جسداله خوارا ولم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلا اتخذوه

وكانوا ظالمين قال أبو سعيد في كل ما ذكرناه تحقيق كلام الله وتثبيت نصابلائه وأبيل فبقيا عاب تعالى به العجل في عجزه عن القول والكلام بيان بين أن الله غير عاجز عنه وأنه متكلم وقائل لأنه لم يكن ليغيب ( ٣١ ) العجل بشئ هو موجود فيه وقال إبراهيم عليه السلام بلى

فعله كبيرهم هذا فاسألوهم ان كانوا ينطقون الى قوله أفلا تعقلون فلم يعب إبراهيم أصنامهم وألهتهم التي يعبدون بالعجز عن الكلام الا وأن الهه متكلم قائل وبسط الكلام في ذلك الى أن قال أرايتم قولكم انه مخلوق فما بدء خلقه أقال الله له كن فكان كلاما قائما بنفسه بلا متكلم به فقد علم الناس الا ما شاء الله منهم أن الله لم يخلق كلاما ماري ويسمع بلا متكلم به فلا بد من أن تقولوا في دعواكم الله المتكلم بالقرآن فاضفتموه الى الله فهذا أجور الجوروا كذب الكذب أن تضيفوا كلام المخلوق الى الخالق ولولم يكن كفر الكافر كذبا بلا شك فيه فكيف وهو كفر لاشك فيه لا يجوز لخلق يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدعي الربوبية ويدعو الخلق الى عبادته فيقول اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني واني أنا ربك وأنا اخترتك واصطنعتك لنفسى اذهب أنت وأخوك يا باني ولا تنافي ذكرى اني معكم أسمع وأرى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ألم أعهد اليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان انه ليكم عدو مبين وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم قد علم الخلق الامن أضله الله أنه لا يجوز لاحد أن يقول هذا وما أشبهه ويدعيه غير الخالق بل القائل به والداعى الى عبادة غير الله كافر كفرعون الذي قال أنا ربكم الاعلى والمجيب له والمؤمن بدعواه كذبا وان قاتم تكلم به مخلوق فاضننا الى الله لان الخلق كلهم بصفتهم وكلامهم لله فهذا المحال الذي ليس وراءه محال فضلا عن أن يكون كفرا لان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله الى نفسه انه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسوله فان تم

الجعد بن درهم يوم الاضحى قتله خالد بن عبد الله القسري برضا علماء الاسلام وقال ضحوا أيها الناس تقبل الله ضحيا كما ضحوا بكم فاني مضج بالجعد بن درهم انه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلا ولم يكلم موسى تكليما تعالى الله عما يقول الجعد علوا كبيرا ثم نزل فذبحه وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد يا أهل الجنة ان لكم عند الله موعدا يريد أن يتجز كوه فيقولون ما هو ألم بيض وجوهنا ويثقل موازيننا ويدخلنا الجنة ويجرنا من النار قال فيكشف الحجاب فينظرون اليه فاعطاهم شيئا أحب اليهم من النظر اليه وهو الزيادة وقد روى في السنن من غير وجه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في دعائه وأسألك لذة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك وروى الامام أحمد والنسائي وغيرهما عن عمار بن ياسر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في دعائه وأسألك لذة النظر الى وجهك والشوق الى لقائك من غير ضراء مضمرة ولا فتنة مضلة وأما الذين أثبتوا أنه محبوب وأن محبته لغيره بمعنى مشيئته فهو لا غنى له وأن كل ما خلقه فقد أحبه وهو لا يفرحون الى مذاهب الاباحية فيقولون انه يجب الكفر والفسوق والعصيان ويرضى ذلك وأن العارف اذا شهد هذا المقام لم يستحسن حسنة ولم يستفح سيئة لشهوده القيومية العامة وخلق الرب لكل شئ وقد وقع في هذا طائفة من الشيوخ الغالطين من شيوخ الصوفية والنظار وهو غلط عظيم والكتاب والسنة وسلف الامة يبين أن الله يحب أنبياءه وأوليائه ويجب ما أمر به ولا يجب الشياطين ولا ما نهى عنه وان كان كل ذلك بمشيئته وهذه المسئلة وقع النزاع فيها بين الجنيد بن محمد وطائفة من أصحابه فدعاهم الى الفرق الثاني وهو أن يفرقوا في المخلوقات بين ما يحبه وما لا يحبه فاشكل هذا عليهم لما رأوا أن كل مخلوق فهو مخلوق بمشيئته ولم يعرفوا أنه قد يكون فيما خلقه بمشيئته ما لا يحبه ولا يرضاه وكان ما قاله الجنيد وأمثاله هو الصواب (الوجه الخامس أن يقال) الارادة نوعان أحدهما بمعنى المشيئة وهو أن يريد الفاعل أن يفعل فعلا فهذه الارادة المتعلقة بفعله والثاني أن يريد من غيره أن يفعل فهذه الارادة لفعل الغير وكلا النوعين مفعول في الناس لكن الذين قالوا ان الامر يتضمن الارادة لم يثبتوا الا النوع الاول من الارادة والذين قالوا ان الله لم يخلق أفعال العباد لم يثبتوا الا النوع الثاني فهو لا القدرية يمنع عندهم أن يريد الله خلق أفعال العباد بالمعنى الاول لانه لا يخلقها عندهم وأولئك القائلون لهم يمنع عندهم الارادة من الله الاعمى ارادة أن يخلق فيالم يرد أن يخلقها لا يوصف بأنه مريد له فعندهم هو مريد لكل ما خلق وان كان كفرا ولم يرد ما لم يخلق وان كان ايمانا وهو لا وان كانوا أقرب الى الحق لكن التحقيق اثبات النوعين كما أثبت ذلك السلف والائمة ولهذا قال جعفر أراد بهم وأراد منهم فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريدا لنفسه ويأمره بما ينفعه وان كان مع ذلك لا يريد أن يعينه على ذلك الفاعل اذ ليس كل ما يكون مصلحتي في أن أمر به غيري وأنه يحبه يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه بل قد تكون مصلحتي ارادة ما يضاده كالرجل الذي يستشير غيره في خطبة امرأة يأمره أن يتزوجها لانه ذلك مصلحة المأمور والا فهو يرى أن مصلحته في أن يتزوجها هو دونه فبجهة أمره لغيره نعم ما غير جهة فعله لنفسه واذا أمكن الفرق في حق المخلوقين فهو في حق الله اوله بالامكان فهو سبحانه أمر الخلق على السن

بدعواه كذبا وان قاتم تكلم به مخلوق فاضننا الى الله لان الخلق كلهم بصفتهم وكلامهم لله فهذا المحال الذي ليس وراءه محال فضلا عن أن يكون كفرا لان الله عز وجل لم ينسب شيئا من الكلام كله الى نفسه انه كلامه غير القرآن وما أنزل على رسوله فان تم

كلامكم ولزمتهم ولزمتكم أن تسموا الشجر وجميع الغناء والنوح وكلام السباع والبهائم والطير كلام الله فهذا مما يختلف المصلون في بطوله واستحاله فافضل القرآن اذا عندكم (٣٣) على الغناء والنوح والشعر اذا كان كله في دعواكم كلام الله فكيف

رسله بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ولكن منهم من اراد ان يخلق فعله فأراد هو سبحانه أن يخلق ذلك الفعل ويجعله فاعل له ومنهم من لم يرد أن يخلق فعله فجعله خلقه سبحانه لافعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه بيان ظاهر مصلحة للعبد أو مفسدة وهو سبحانه اذا أمر فرعون وأباليه وغيرهما بالايان كان قد تبين لهم ما ينفعهم ويصلحهم اذا فعلوه ولا يلزمه اذا أمرهم أن يعينهم بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل واعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعمله فانه يخلق ما يخلق لحكمة ولا يلزم اذا كان الفعل المأمور به مصلحة للأمور اذا فعله أن يكون مصلحة لا أمر اذا فعله هو أوجعل الأمور فاعلا فأين جهة الخلق من جهة الأمر والقدرية تضرب مثلا فبين أمر غيره بأمر فلا بد أن يفعل ما يكون المأمور أقرب الى فعله كالشرب والطلاقة وتمهيشة المقاعد والمساند ونحو ذلك فيقال لهم هذا يكون على وجهين أحدهما أن يكون الأمر غير مصلحة تعود اليه كما امر الملك جنده بما يؤيد ملكه وأمر السيد عبده بما يصلح ماله وأمر الانسان شريكه بما يصلح الامر المشترك بينهما ونحو ذلك والثاني أن يكون الأمر يرى الاعانة للأمور مصلحة كالأمر بالمعروف اذا أعان المأمور على البر والتقوى فانه قد علم أن الله يشبهه على اعانته على الطاعة وان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فاذا كان الأمر انما أمر المأمور لمصلحة المأمور لا لنفع يعود عليه من فعله كالنصح للمستشير وقد رآه أعانه لم يكن ذلك مصلحة له لان في حصول مصلحة المأمور مضرة على الأمر كمن يأمر مظلوما أن يهرب من ظالمه وهو لو أعانه حصل بذلك ضرر لهما أو لأحدهما مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى قال لموسى ان الملا يا عرون بك ليقتولوا فأخرج اني لك من الناصحين فهذا مصلحة في أن يأمر موسى بالخروج لاني أن يعينه على ذلك اذ لو أعانه لضره قومه ومثل هذا كثير كالذي يأمر غيره بتزويج امرأته يريد أن يتزوجها أو شرع سلعة يريد شراءها أو استئجار مكان يريد استئجاره أو مصلحة قوم ينتفع بهم وهم أعداء الأمر يتقوون بمصالحته ونحو ذلك فانه في مثل هذه الامور لا يفعل ما يعين المأمور وان كان ناصحا بالأمر يريد ذلك في الجملة أمر المأمور بالفعل لكون الفعل مصلحة له غير كون الأمر يعينه عليه ان كان من أهل الاعانة له فاذا قيل ان الله أمر العباد بما يصلحهم بالأمر لم يلزم من ذلك أن يعينهم هو على ما أمرهم به لاسيما وعند القدرية لا يقدر أن يعين أحدا على ما به يصير فاعلا فانه ان لم يعط أفعاله بالحكمة فانه يفعل ما يشاء من غير تميز مراد عن مراد ويمتنع على هذا أن يكون لفعله لمية فضلا عن أن يطلب الفرق وان علت أفعاله بالحكمة وقيل ان الية ثابتة في نفس الامر وان كنا نحن لانعلمها فلا يلزم اذا كان في نفس الامر له حكمة في الامر أن يكون في الاعانة على المأمور حكمة بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يعينه على ذلك فانه اذا أمكن في المخلوق أن تكون الحكمة والمصلحة أن يأمر غيره بأمر لمصلحة المأمور وأن تكون الحكمة والمصلحة للأمر أن لا يعينه على ذلك فامكان ذلك في حق الرب أولى وأحرى فانه تعالى أمر الكفار بما هو مصلحة لهم لو فعلوه وهو لم يعينهم على ذلك ولم يخلق ذلك كالم يخلق غيره من الامور التي يكون من تمام الحكمة والمصلحة أن لا يخلقها والمخلوق اذا رأى أن مصلحة بعض رعيته أن يتعلم الرمي وأسباب الملك لينال الملك ورأى هو أن مصلحة ولده أن لا يتقوى ذلك الشخص لثلاثا يأخذ الملك

خص القرآن بأنه كلام الله ونسب كل كلام الى قائله فكيف يقوم ضلالا أن يدعو قولا لا يشك الموحدون في بطوله واستحاله وبما يزيد دعواكم تكذيبا واستحالة ويزيد المؤمنين بكلام الله ايماننا وتصديقنا ان الله قدميزين من كلم من رسله في الدنيا وبين من لم يكلم ومن يكلم من خلقه في الآخرة ومن لا يكلم فقال تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات فميز بين من اختصه الله بكلامه وبين من لم يكلمه ثم سمي عن كلم الله موسى فقال وكلم الله موسى تكليما فولم يكلمه بنفسه الاعلى تأويل ما ادعتم فافضل من ذكر الله في تكليمه اياه على غيره ممن لم يكلمه اذ كل الرسل في تكليم الله اياهم مثل موسى وكل عندكم كلام الله وقد قال تعالى أو لئن لا اخلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله فبني هذا بيان أنه يعاقب قوما يوم القيامة بصرف كلامه عنهم وأنه يشيب بتكليمه قوما آخرين وقال أيضا في بيان كفر الجهمية أخبر الله أن القرآن كلامه وادعت الجهمية أنه خلقه وأخبر الله تبارك وتعالى أنه كلم موسى تكليما وقال هؤلاء لم يكلمه الله بنفسه ولم يسمع موسى نفس كلام الله وانما سمع كلاما خرج اليه من مخلوق ففي دعواهم دعا مخلوق موسى الى ربو بيته فقال له اني أنا ربك فأخلع نعليك فقال له موسى في دعواهم صدقت ثم

أتى فرعون يدعو الى ربو بيته مخلوق كما أجاب موسى في دعواهم فافرق بين موسى وفرعون في الكفر اذا فأى من كفر أو ضح من هذا وقال تبارك وتعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون وقال هؤلاء ما قال لشيء قط قولا وكلاما كن

فكان لا يقوله أبدا ولم يخرج منه كلام قط ولا يخرج ولا هو يقدر على الكلام في دعواهم فالصنم في دعواهم والرحن بمنزلة واحدة في الكلام وقال أيضا في كتاب النقض على المربسي وأدعت أبها (٣٣) المربسي في قول الله عز وجل هل ينظرون إلا أن

يأتهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وفي قوله هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك فادعت أن هذا ليس منه باتيان لما أنه غير متحرك عندك ولكن يأتي بالقيامة بزعمك وقوله يأتهم الله في ظلل من الغمام يأتي الله بأمره في ظلل من الغمام ولا يأتي هو بنفسه ثم زعمت أن معناه كعنى قوله فأني الله بنبيانهم من القواعد وأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا فيقال لهذا المربسي قاتلك الله ما أجزأك على الله وعلى كذبه بلا علم ولا بصير أنباءك الله أنه اتيان وتقول ليس باتيان انما هو كقوله فأني الله بنبيانهم من القواعد لقد ميزت بين ما جمع الله وجمعت بين ما ميز الله ولا يجمع بين هذين التأويلين إلا كل جاهل بالكتاب والسنة لان تأويل كل واحد منهما مقرون به في سياق القراءة لا يجمله الامثلك وقد اتفقت الكلمة من المسلمين أن الله فوق عرشه فوق سمواته وأنه لا ينزل قبل يوم القيامة ليفصل بين عباده ويحاسبهم وينبئهم وتشقق السموات يومئذ لنزوله وتنزل الملائكة تنزيلا ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانينة كما قال الله ورسوله فلما لم يشك المسلمون أن الله لا ينزل الى الارض قبل يوم القيامة لشي من أمور الدنيا علموا يقينا أن ما يأتي الناس من العقوبات انما هو من أمره وعذابه فقوله فأني الله بنبيانهم من القواعد يعني مكره من قبل قواعد بنبيانهم

من ولده أو بعد وعليه أمر ذلك الشخص بما هو مصلحة ويفعل هو ما هو مصلحة ولده ورعيته والمصالح والمفاسد بحسب ما يلائم النفوس وينافها فاللائم للأمر وما أمره به الناصح له والملائم للأمر أن لا يحصل لذلك مراده لما في ذلك من تفويت مصالح الأمر ومراداته (وهذا نظر شريف) وانما يحققه من علم جهة حكمة الله في خلقه وأمره واتصافه سبحانه بالهبة والفرح ببعض الأمور دون بعض وأنه قد لا يحصل الا بدفع ضده ووجود لازمه لامتناع اجتماع الضدين وامتناع وجود الملزوم بدون اللازم ولهذا كان الله سبحانه محمودا على كل حال له الملك وله الحد في الدنيا والآخرة وله الحكم واليه ترجعون في كل ما في الوجود فهو محمود عليه له الحمد على خلقه وأمره فكل ما خلقه فهو محمود عليه وان كان في ذلك نوع ضرر لبعض الناس لماله في ذلك من الحكمة وكل ما أمر به فله الحمد عليه لماله في ذلك من الهداية والبيان ولهذا كان له الحد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شاء من شيء بعد فان هذا كله مخلوق له وله الحمد على كل ما خلقه والامثلة التي تذكر في الخلق وان لم يمكن ذكر نظيرها في حق الرب فالمقصود هنا أنه يمكن في حق الخلق الحكيم أن يأمر غيره بأمر ولا يعينه عليه فان الخالق أولى لامكان ذلك في حقه مع حكمته فن أمره وأمره على فعل الأمور كان ذلك الأمر به تعلق به خلقه وأمره فشاءه خلقا ومحبة فكان مرادا لجهة الخلق ومرادا لجهة الأمر ومن لم يعنه على فعل الأمور كان ذلك الأمر قد تعلق به أمره دون خلقه لعدم الحكمة المقتضية لتعلق الخلق به ولحصول الحكمة المتعلقة بخلق ضده وخلق أحد الضدين ينافي خلق الضد الآخر فان خلق المرض الذي يحصل به ذل العبد لربه ودعاؤه لربه وتوبته من ذنوبه وتكفير خطاياها ويرق به قلبه ويذهب عنه الكبرياء والعظمة والعدوان يضاد خلق الصحة التي لا يحصل بها هذه المصالح وكذلك خلق ظلم الظالم الذي يحصل به للظالم من جنس ما يحصل بالمرض يضاد خلق عدله الذي لا يحصل به هذه المصالح وان كانت مصلحة هو في أن يعدل وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يعجز عن معرفتها عقول البشر (والقدرية) دخلا في التعليل على طريقة فاسدة مثاوا الله فيها بخلقها ولم يشبوا حكمة تعود اليه فسلبوه قدرته وحكمته ومحبته وغير ذلك من صفات كماله فقابلهم خصومهم الجهمية المجبرة ببطلان التعليل في نفس الأمر كما تنازعوا في مسألة الحسن والقبح فأولئك أثبتوه على طريقة ستوا فيها بين الله وخلقها وأثبتوا حسنا وقبلا يتفهم محبوبا ولا مكرها وهذا لاحقيقة له كما أثبتوا تعليلا يعود الى الفاعل حكمه وخصومهم ستوا بين جميع الافعال ولم يشبوا الله محبوبا ولا مكرها وزعموا أن الحسن لو كان صفة ذاتية للفعل لم يختلف حاله وغلطوا فان الصفة الذاتية للموصوف قد راد بها اللازم والمنطوقون يقسمون اللازم الى ذاتي وعرضي وان كان هذا التقسيم خطأ وقد راد بالصفة الذاتية ما تكون ثبوتية قائمة بالموصوف احترازاً عن الأمور النسبية الاضافية ومن هذا الباب اضطربوا في الاحكام الشرعية وزعم نفاة الحسن والقبح العقليين انها ليست صفة ثبوتية للافعال ولا مستلزمة صفة ثبوتية للافعال بل هي من الصفات النسبية الاضافية فالحسن هو المقول فيه افعاله وأولاً بأس بفعله والقبح هو المقول فيه لاتفعله قالوا وليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية وذكروا عن منازعهم أنهم قالوا الاحكام صفات اربية للافعال

(٥ - منهاج ثاني) نخر عليهم السقف من فوقهم فتفسير هذا الايتان خور السقف عليهم من فوقهم وقوله فأتاهم الله من حيث لم يحتسبوا مكرهم فقد في قلوبهم الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وهم بنوا الضيف فتفسير الايتان مقرون

بهما نخرور السقف والرعب ونفسيرا تيان الله يوم القيامة منصوص في الكتاب مفسر قال الله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة وحلت الارض والجبال فدكا ذكة واحدة (٣٤) فيومئذ وقعت الواقعة وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والملك على أرجائها

ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافة الى قوله تعالى هلك عنى سلطانه فقد فسر الله المعنيين نفسياً لاليس فيه ولا تشبيه على ذى عقل فقال فيما يصيب به من العقوبات في الدنيا آتاهم بالسلامة ونهاراً فجعلناهم حصداً كأن لم نغن بالامس فحين قال آتاهم امرنا علم أهل العلم أن أمره ينزل من عنده من السماء وهو على العرش فلما قال فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة الآيات التي ذكرناها وقال أيضاً يوم تنشق السماء بالعمام ونزل الملائكة تزيلاً وبأنتهم الله في ظلل من العمام والملائكة وقضى الامر والى الله ترجع الامور ودكت الارض دكادكا وجاء ربك والملك صفا صفا علم بما قص الله من الدليل وبما حدث نزول الملائكة حينئذ أن هذا اتيان الله بنفسه يوم القيامة ليلي محاسبة خلقه بنفسه لا يلى ذلك أحد غيره وأن معناه مخالف المعنى اتيان القواعد لاختلاف القضيتين الى أن قال وقد نفا نار رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه تفسير هذا الاتيان حتى لا يحتاج مثله الى تفسير وذ كر حديث أبي هريرة الذي في الصحيحين في تجليته يوم القيامة عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه قال فيقول المؤمنون هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فاذا جاء ربنا عرفناه فيأتهم الله فيقول أنا ربكم فيقولون أنت ربنا

ونقضوا ذلك بجواز تبدل أحكام الفعل مع كون الجنس واحداً وتحقق الامر أن الاحكام للافعال ليست من الصفات اللازمة بل هي من العارضة للافعال بحسب ملاءمتها ومنافرتها فالحسن والقبح بمعنى كون الشيء محبوباً ومكروهاً ونافعاً وضراراً وملاءماً ومنافراً وهذه صفة ثبوتية للوصوف لكنها تتنوع بتنوع أحواله فليست لازمة له ومن قال ان الافعال ليس فيها صفات تقتضى الحسن والقبح فهو بمنزلة قوله ليس في الاجسام صفات تقتضى التسخين والتبريد والاشباع والارواء فسلب صفات الاعيان المقتضية للاثار كسلب صفات الافعال المقتضية للاثار وأما جمهور المسلمين الذين يثبتون طبائع الاعيان وصفاتها فانهم يثبتون ما في الافعال من حسن وقبح باعتبار ملائمتها ومنافرتها كما قال تعالى يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث فدل ذلك على أن الفعل في نفسه معروف ومنكر والمطعم طيب وخبث ولو كان لاصفة للاعيان والافعال الابعة لكان النهى لكان التقدير يأمرهم بما أمرهم وينهاهم عما ينهاهم ويحل لهم ما يحل لهم ويحرم عليهم ما يحرم عليهم والله منزه عن مثل هذا الكلام وكذلك قوله تعالى ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة ومقتوا سبيلاً وقال ان الله لا يأمر بالفحشاء ونظائر هذا كثير

(فصل قال الرافضى الامامى) ومنها أنه يلزم نسبة السفه الى الله تعالى لانه يأمر الكافر بالاعيان ولا يريد منه وينها عن المعصية وقد أرادها منه وكل عاقل ينسب من يأمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى السفه تعالى الله عن ذلك (فيقال له) قد تقدم أن المحققين من أهل السنة يقولون ان الارادة نوعان ارادة الخلق و ارادة الامر فارادة الامر ان يريد من المأمور فعل ما أمر به و ارادة الخلق أن يريد هو خلق ما يحدثه من أفعال العباد وغيرها والامر مستلزم للارادة الاولى دون الثانية والله تعالى أمر الكافر بما أراد منه بهذا الاعتبار وهو ما يحبه ويرضاه ونهاه عن المعصية التي لم يرد لها منه أى لم يحبها ولم يرضها بهذا الاعتبار فانه لا يرضى لعباده الكفر ولا يحب الفساد وقد قال تعالى اذ يبيتون ما لا يرضى من القول و ارادة الخلق هي المشيئة المستلزمة لوقوع المراد فهذه الارادة لا تتعلق بالوجود فإشياء الله كان وما لم يشأ لم يكن و فرق بين أن يريد هو أن يفعل فان هذا يكون لا محالة لانه قادر على ما يريد واذا اجتمعت الارادة والقدرة وجب وجود المراد وبين أن يريد من غيره أن يفعل ذلك الغير فعلا لنفسه فهذا يلزم أن يعينه عليه وأما طائفة من المثبتين للقدر فظنوا أن الارادة نوع واحد وانما هي المشيئة فقالوا يأمر بما لا يريد ثم هو لا على قسمين فقسّم قالوا يأمر بما يحبه ويرضاه وان لم يرد أى لم يشأ وجوده وهذا مذهب جمهور القائلين بهذا القول من الفقهاء وغيرهم وقسم قالوا بل المحبة والرضاهى الارادة وهى المشيئة فهو يأمر بما لم يرد ولم يحبه ولم يرضه وما وقع من الكفر والفسوق عنده هو لا يحبه ويرضاه كما أراد وشاء ولكن يقولون لا يحبه ولا يرضاه ديناً كما لا يريد ديناً ولا يشأه ديناً ولا يحبه ولا يرضاه من لم يقع منه كالم يرد من لم يقع منه ولم يشأه من لم يقع منه وهذا قول الاشعري وأكثر أصحابه وحكاة هو عن طائفة من أهل الاثبات وحكى عنه كالقول الاول وأصحاب هذا القول والقدريه من المعتزلة والشيعة وغيرهم يجعلون الرضا والمحبة بمعنى الارادة ثم قالت القدريه النفاة والكفر والفسوق والمعاصى لا يحبها ولا يرضاه

فيتبعونه وذ كر حديث ابن عباس من وجهين موقوفاً ومر فوعالى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ثم يأتى الرب بالنص

تعالى في الكرويين وهم أكثر من أهل السموات والارض ورواه الخاكم في صحيحه وذ كر عن أنس بن مالك أنه قال وتلاه هذه

الآية يوم تبدل الارض غير الارض والسماوات قال يبذلها الله يوم القيامة بأرض من فضة لم تعمل عليها الخطايا ينزل عليها الجبار ثم قال ومن بلتفت أيها المرسي الى تفسيرك المحال في آيات الله يوم القيامة (٣٥) ويدع تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم

وأصحابه الاكل جاهل مجنون خاسر مغنون لما أنك مفتون في الدين مأفون وعلى تفسير كتاب الله غير مأمون وبلت آياتي الله بالقيامة ويتغيب هو بنفسه فن يحاسب الناس يومئذ لقد خشيت على من ذهب مذهبك هذا أنه لا يؤمن بسوم الحساب وادعت أيها المرسي في قول الله لا اله الا هو الحي القيوم أن تفسير القيوم عندك الذي لا يزول تعني الذي لا ينزل ولا يتحرك ولا يقبض ولا يبسط وأسندت ذلك عن بعض أصحابك غير مسمى عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس أنه قال القيوم الذي لا يزول ومع روايتك هذه عن ابن عباس دلالة وشواهد أنها باطلة أحدها أنك رويتها وأنت المتهم في توحيد الله والثانية أنك رويتها عن بعض أصحابك غير مسمى وأصحابك مثلك في الظنة والنهمة والثالثة أنه عن الكلبي وقد أجمع أهل العلم بالانزع على أن لا يتحركوا بالكلبي في حلال ولا حرام فكيف في تفسير توحيد الله وتفسير كتابه وكذلك أبو صالح ولو صحت روايتك عن ابن عباس أنه قال القيوم الذي لا يزول لم تستنكره وكان معناه مفهوما واضحا عند العلماء وعند أهل البصرة العربية ان معنى لا يزول لا يفتني ولا يبدي لأنه لا يتحرك ولا يزول من مكان الى مكان اذا شاء كما كان يقال في الشيء الغاني هو زائل كما قال البيه

الاكل شيء ما خلا الله باطل

وكل زعيم لا محالة زائل

بالنص واجماع الفقهاء فلا يريد هار ولا يشاؤها وقال هؤلاء المثبتة هوشاء ذلك بالنص واجماع السلف فيكون قد أحبه ورضيه وأراده وأما جمهور الناس فيفترقون بين المشيئة وبين المحبة والرضا كما يوجد الفرق بينهما في الناس فان الانسان قد يشرب الدواء ونحوه من الاشياء الكريهة التي يبغضها ولا يحبها ويجب أكل الاشياء التي يشتهيها كاشتياؤه المريض الماء اذا حتى عنه واشتياؤه الصائم الماء البارد مع عطشه ولا يريد فعله فقد تبين أنه يجب ما لا يريد ويريد ما لا يحب وذلك أن المراد قد يراد لغيره فيريد الاشياء المكروهة لما في عاقبتها من الاشياء المحبوبة ويكرهه فعل بعض ما يحبه لأنه يبغضه الى ما يبغضه والله تعالى له الحكمة فيما يخلقته وهو سبحانه يحب المتقين والمحسنين والتوابين ويرضى عن الذين آمنوا وعملوا الصالحات ويفرح بتوبة التائب أعظم من فرح الفاجر لرحلته التي عليها طعامه وشرابه في مهلكة اذا وجدها بعد الاياس منها كما استفاضت بذلك الاحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيحين وغيرهما من غير وجه كقوله الله أشد فرحا بتوبة أحدكم من رجل أضل راحلته بأرض مهاككة عليها طعامه وشرابه فطلبه فلم يجدها فنام ينتظر الموت فلما استيقظ اذا بدابته عليها طعامه وشرابه فأنه أشد فرحا بتوبة عبده من هذاب راحلته والمتفلسفة يعبرون بلفظ اللذة والعشق ونحو ذلك عن الفرح والمحبة وما يتبع ذلك واذا كان كذلك فهو سبحانه يريد وجود بعض الاشياء لافضائها الى ما يحبه ورضاه وهو سبحانه قد لا يفعل بعض ما يحبه لكونه يستلزم وجود ما يكرهه ويبغضه فهو سبحانه قادر على أن يخلق من كل نطفة رجلا يجعله مؤمنا يحبه ويجب ايمانه لكنه لم يفعل ذلك لما له فيه من الحكمة وقد يعلم أن ذلك يبغضه الى ما يبغضه ويكرهه واذا قيل فهلا يفعل هذا ويمنع ما يبغضه قيل من الاشياء ما يكون ممتنع لذاته ومنها ما يكون ممتنع لغيره فاللذة الحاصلة بالاكل لا تحصل هي وأنواعها بالشرب والسمع والشم وانما تحصل لذة أخرى ووجود لذة الاكل في الفم تنافي حصول لذة الشرب في تلك الحال وتلذذ العبد بسمع بعض الاصوات يمنع تلذذه بسمع صوت آخر في تلك الحال فليس كل ما هو محبوب للعبد ولذيلته يمكن اجتماعه في آن واحد بل لا يمكن أحد الضدين الابتغويت الآخر ومما من مخلوق الا له لوازم وأضداد فلا يوجد الوجود لوازمه ومع عدم أضداده والرب سبحانه وتعالى اذا كان يجب من عبده أن يسافر للحج ويسافر للجهاد فأبهما فعل كان محبوبا له لكن لا يمكن في آن واحد أن يسافر العبد الى الشرق والى الغرب بل لا يمكن حصول هذين المحبوبين جميعا في وقت واحد فلا يحصل أحدهما الابتغويت الآخر فان كان الحج فرضا معينا والجهاد تطوعا كان الحج أحب اليه تعالى وان كان كلاهما تطوعا وفرضا فالجهاد أحب اليه فهو سبحانه يحب هذا المحبوب المتضمن تفتوت ذلك المحبوب وذلك أنه لو قدر وجوده بدون تفتوت هذا المحبوب لكان أيضا محبوبا ولو قدر وجوده بتفتوت ما هو أحب اليه منه لكان محبوبا من وجهه مكروها من وجه أعلى منه وهو سبحانه اذا لم يقدر طاعة بعض الناس كان له في ذلك حكمة كما أنه اذا لم يأمر هذا بأحد المحبوبين كان له في ذلك حكمة والله تعالى على كل شيء قدير لكن اجتماع الضدين لا يدخل في عموم الاشياء فانه محال لذاته وهذا بمنزلة أن يقال هلا أقدر هذا العبد على أن يسافر في هذه الساعة الى الغرب للحج والى الشرق للجهاد فيقال كون الجسم الواحد

يعني فان لا أنه متحرك فان أمارتا بين الحي والميت التحرك وما لا يتحرك فهو ميت لا يوصف بحياة كما لا توصف الاعنات الميتة قال الله تعالى ان الذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئا وهم يخلقون أموات غير أحياء وما يشعرون أيا ن يعثون فأنه الحي القيوم القابض

الباسط يتحرك اذا شاء وينزل اذا شاء ويفعل ما يشاء بخلاف الاصنام الميتة التي لا تزول حتى تزال واحتجبت أيها المرسي في نقي  
التحرك عن الله والزوال بحجج الصبيان (٣٦) وزعت أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين رأى كوكبا وشما وقرآقال

هذاري فلما أفل قال لأحب  
الآفلين ثم قلت فنتي ابراهيم الهبة  
عن كل اله زائل يعني أن الله اذا  
نزل من السماء الى السماء أو نزل يوم  
القيامة لمحاسنة العباد فقد أفل  
وزال كما أفل الشمس والقمر فتصل  
من ربوبيتهما ابراهيم فلو قاس هذا  
القياس تركي طمطماني أو رومي  
بجهمي ما زاده على ماقت فصا  
وسماجة ويك من قال من خلق  
الله ان الله اذا نزل أو تحرك أو نزل  
ليوم الحساب أفل في نبي كما نفل  
الشمس في عين جنة ان الله لا يأفل  
في شئ سواه اذا نزل أو ارتفع كما  
تأفل الشمس والقمر والكواكب  
بل هو العالى على كل شئ المحيطة  
بكل شئ في جميع أحواله من نزوله  
وارتفاعه وهو الفاعل لما يريد  
لا يأفل في شئ بل الاشياء كلها  
تخضع له وتتواضع والشمس  
والقمر والكواكب خلائق مخلوقة  
اذا أفلت أفلت في مخلوق في عين  
جنة كما قال تعالى والله أعلى وأجل  
لا يحيط به شئ ولا يحتوى عليه شئ  
(وقال أبو بكر) عبد العزيز بن جعفر  
صاحب الخلال في أول كتابه  
الكبير المسمى بالمقنع وقد ذكر ذلك  
عنه القاضي أبو يعلى في كتاب  
ايضاح البيان في مسألة القرآن قال  
أبو بكر لما سأله انكم اذا قلتم لم يزل  
متكلم ما كان ذلك عينا فقل  
لاصحابنا قولان أحدهما أنه لم  
يزل متكلم كالعالم لان ضد الكلام  
الخرس كما أن ضد العلم الجهل قال  
ومن أصحابنا من قال قد أثبت

في مكانين محال لذاته بل هذا الحقيقة له وليس بشئ فلا يمكن هذان في آن واحد وليس هذا  
بشئ حتى يقال انه مقدر بل هذا الحقيقة له وليس بشئ بل هو أمر يقدره الذهن لتصوره  
انظيره في الخارج فيحكم عليه بالامتناع في الخارج والافعال يمكن الذهن أن يتصوره هذان في  
الخارج ولكن الذهن يتصور اجتماع اللون والطعم في محل واحد كالحلاوة البيضاء والبياض  
ثم يقدر الذهن في نفسه هل يمكن أن يجتمع السواد والبياض في محل كاجتماع اللون والطعم  
فيعلم أن هذا الاجتماع ممتنع في الخارج ويعلم أنه يمكن أن يزيد في الشرق وعراقي الغرب  
ويقدر في ذهنه هل يمكن أن يكون زيد نفسه في هذين المكانين كما كان هو وعمرو فيعلم أن هذا  
ممتنع فهذا ونحوه كلام من يجعل الارادة نوعين ويفرق بين أحد نوعيها وبين المحبة والرضا وأما  
من يجعل الجميع نوعا واحدا فهو بين أمرين ان جعل الحب والرضا من هذا النوع لزمه تلك  
المحاذير الشنيعة وان جعل الحب والرضا نوعا لا يستلزم الارادة وقال انه قد يجب ويرضى  
ملا يريد به محال وحينئذ فيكون مقصوده بقوله ملا يريد به أي لا يريد كونه ووجوده والافهو  
عنده محبة ورضاه فهذا يجعل الارادة هي المشيئة لأن مخلوق وهذا وان كان اصطلاح  
طائفة من المنتسبين الى السنة من الفقهاء من أصحاب مالك والشافعي وأحمد فهو خلاف  
استعمال الكتاب والسنة وحينئذ فيكون النزاع معه لفظيا وأحق الناس بالصواب في  
المنازعات اللفظية من كان لفظه موافقا لفظ القرآن وقد تبين أن لفظ القرآن جعل هذا  
النوع مرادا فلا حاجة لاطلاق القول بان الله يأمر بما لا يريد بل يبين أن الارادة نوعان  
وأنه يأمر بما يشاء فيما لا يريد أن يخلفه هو ولا يأمر إلا بما يحبه لعيده ورضاه لهم أن  
يفعلوه ولو قال رجل والله لا فعلن ما أوجب الله علي أو ما يحبه لي ان شاء الله ولم يفعل لم  
يحت بائساق الفقهاء ولو قال والله لا فعلن ما أوجب الله علي ان كان الله يحبه ورضاه حث  
أن لم يفعله بل لنزاع نعلمه وعلى هذا فقد ظهر بطلان حجة المكذبين بالقدر فانه اذا قال كل  
عافل ينسب من أمر بما لا يريد وينهى عما يريد الى السفه قيل له اذا أمر غيره بأمر ولم يرد  
أن يفعله هل يكون سفيها أم لا ومن المعلوم اتفاق العقلاء أن من أمر غيره بأمر ولم يرد أن يفعل  
ذلك الأمر ولا يعينه عليه لم يكن سفيها بل أوامر الحكاء والعقلاء كلها من هذا الباب  
والطبيب اذا أمر المريض بشرب الدواء لم يكن عليه أن يعاونه على شربه والمفتي اذا أمر  
المستفتي بما يجب عليه لم يكن عليه أن يعاونه والمشير اذا أمر المستشير بخيار أو فلاح أو  
نكاح لم يكن عليه هو أن يفعل ذلك ومن كان يجب من غيره أن يفعل أمر افامره به والأمر  
لا يساعده عليه لما في ذلك من المفسدة لم يكن سفيها فظهر بطلان ما ذكره هذا وأمثلة من  
القدريه وكذلك من نهى غيره عما يريد أن يفعله هو لم يلزم أن يكون سفيها فانه قد يكون  
مفسدة ذلك مصلحة للنهائي فالمرضى الذي يشرب المسهلات اذا نهى الصغير عن شربها  
لم يكن سفيها والحق الذي يريد ما سالك الحمية اذا نهى ابنه عن امساكها لم يكن سفيها والساج  
في البحر اذا نهى العاجز عن السباحة لم يكن سفيها والملك الذي خرج لقتال عدوه اذا نهى نساءه  
عن الخروج معه لم يكن سفيها وتطائر هذا الانحصى ولنهي النهي غيره عن فعل ما يضره  
فعله نصحاله اذا كان مصلحة للنهائي أن يفعله هو به جد على فعله وجد على نصحه كما يوجد

لنفسه أنه خالق ولا يجب أن يكون خالق في كل حال بل قلنا انه خالق في وقت ارادته أن يخلق وان لم يكن خالق في كل  
كل حال ولم يبطل أن يكون خالقا كذلك ان لم يكن متكلما في حال لم يبطل أن يكون متكلما بل هو متكلم خالق وان لم يكن خالق في كل



حال ولا متكاما في كل حال \* وذكر القاضي أبو يعلى في كتابه المسمى بإيضاح البيان هذا السؤال فقال نقول انه لم يزل متكلاما وليس  
بكم ولا مخاطب ولا أمر ولا ناه نص عليه أحد في رواية حنبل فقال لم يزل الله (٣٧) متكلاما عما غفورا \* قال وقال في رواية عبد

الله لم يزل متكلاما اذا شاء وقال  
حنبل في موضع آخر سمعت أبا  
عبد الله يقول لم يزل الله متكلاما  
والقرآن كلام الله غير مخلوق قال  
القاضي أبو يعلى وقال أحد في  
الجزء الذي فيه الرد على الجهمية  
والزنادقة وكذلك الله يتكلم كيف  
شاء من غير أن نقول جوف ولا فم  
ولا شفتان وقال بعد ذلك بل نقول  
ان الله لم يزل متكلاما اذا شاء  
ولا نقول انه كان ولا يتكلم حتى  
خلق \* وقال أبو عبد الله بن حامد في  
كتابه في أصول الدين وبما يجب  
الايمان به والتصديق أن الله متكلم  
وان كلامه قديم غير محدث كالعالم  
والقدرة قال وقد يجيء على  
المذهب أن يكون الكلام صفة  
المتكلم لم يزل موصوفا بذلك  
ومتكلاما كإشياء واذا شاء ولا نقول  
انه ساكت في حال أو متكلم في  
حال من حيث حدوث الكلام قال  
ولا خلاف عن أبي عبد الله أن الله  
كان متكلاما قبل أن يخلق الخلق وقبل  
كل الكائنات وان الله كان في عالم  
يزل متكلاما كيف شاء وكإشياء واذا  
شاء أنزل كلامه واذا شاء لم ينزله  
(قلت) قول ابن حامد ولا نقول انه  
ساكت في حال أو متكلم في حال  
من حيث حدوث الكلام يريد  
به أن لا نقول ان جنس كلامه  
حدث في ذاته كما تقول الكرامية  
من أنه كان ولا يتكلم ثم صار يتكلم  
به بعد أن لم يكن متكلاما في الازل  
ولا كان تكلامه ممكنا \* وقال أبو  
اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري

كثير من الناس ينهون من ينصونه عن فعل أشياء وقد يطلبون فعلها منهم لمصلحتهم لكن  
المثل المطابق لفعل الرب من كل وجه لا يمكن في حق الخلق فان الله ليس كمثل شيء لافي ذاته  
ولا في صفاته ولا في أفعاله وقد سئل بعض الشيوخ عن مثل هذه المسائل فأشدد

ويقبح من سواد الفعل عندي \* فتفعله فيحسن منك اذا كا

لكن المقصود أنه يمكن في الخلق أمر الانسان بما لا يريد وأن يعين عليه الأمور ونهيه عما يريد  
الناهي أن يفعله هو لمصلحته فتبين أن هذا القدرى وأمثاله متكلاما بلفظ مجمل فاذا قالوا من  
أمر بما لا يريد كان سفيها أو وهو الناس أنه أمر بما لا يريد للأمر أن يفعله والله لم يأمر العباد  
بما لم يرض لهم أن يفعلوه ولم يرد لهم أن يفعلوه بهذا المعنى وانما أمر بعضهم بما لم يرد هو أن  
يخلقهم لهم عشيئته ولم يجعلهم فاعلين له ومن المعلوم أن الأمر ليس عليه أن يجعل الأمور  
فاعلا للأمر به بل هو مجتمع عند القدرة وعند غيرهم هو قادر عليه لكن له أن يفعله وله  
أن لا يفعله فعلى قول من ثبت المشيئة دون الحكمة الغائية يقول هذا كسائر الممكنات  
ان شاء فعله وان شاء لم يفعله ومن أثبت الحكمة قال له في أن لا يحدث هذا حكمة كإله في سائر  
ما لم يحدثه وقد يكون في احداث هذا مفسدة لغير هذا الأمور أعظم من المصلحة الحاصلة له  
وقد يكون في فعل هذا الأمور تفويت مصلحة أعظم من المصلحة الحاصلة له والحكيم هو  
الذي يقدم أعلى المصلحتين ويدفع أعظم المفسدتين وليس على العباد أن يعلموا تفصيل  
حكمة الله تعالى بل يكفهم العلم العام والايمان التام ومن جعل الارادة نوعا واحدا وان  
كان قوله مرجوحا فهو خير من قول نفاة القدر الذين يجعلون الارادة والمشيئة والمحبة شيئا  
واحدا وزعموا أنه يكون مالا يشاءه ويشاء ما لا يكون وذلك لانه يقول الله انما يجوز على  
من يجوز عليه الاغراض والاغراض مستلزمة للحاجة الى الغير ولانقص بدونهما وذلك على  
الله ممتنع وهي في حق الله مستلزمة للتسلسل وقيام الحوادث به وهو ممتنع عنده هذا الخضم  
فاذا كانت المعتزلة والشيعية الموافقون لهم يسلمون هذه الاصول انقطعوا وذلك أنهم اذا  
قالوا يفعل لغرض قيل لهم نسبة وجود الغرض وعدمه اليه على السواء أو وجود الغرض  
أولى به فان قالوا هما على السواء امتنع مع هذا أن يفعل لما وجوده وعدمه بالنسبة اليه سواء  
وهذا معدود من السفهاء فينا وهذا هو العيب فينا فان قالوا يفعل لنفع العباد قيل  
الواحد من الناس انما ينفع غيره لما له في ذلك من المصلحة في الدين أو الدنيا اما التذاه بالاحسان  
كما يوجد في النفوس التي انما تلذ وتبتهج بالاحسان الى غير هذا وهذا مصلحة ومنفعة لها واما  
دفع ألم الرقة عن نفسه فان الواحد اذا رأى جائعا بردان تألمه فيعطيه فيزول الألم عن نفسه  
وزوال الألم منفعة له ومصلحة دع ما سوى هذا من رضاء المدح والشناء والمكافأة أو الاجر من  
الله تعالى فتلك مطالب منفصلة ولكن هذا ان أمران موجودان في نفس الفاعل فمن نفع  
غيره وكان وجود النفع وعدمه بالنسبة اليه سواء من كل وجه كان هذا من أسفه الناس اذا وجد  
فكيف اذا كان متمتعاً فانه مجتمع أن يفعل المختار شيئا حتى يرجع عنده فيكون أن يفعله أحب  
اليه من أن لا يفعله وترجع الاحب لذة ومنفعة فهو لاء القدرة الذين يعلمون بالغرض  
الذين يذكرون ما مجتمع أن يكون غرضاً ولا يكون الامتعة أو سفها انما يتوابع رضا قائم به

الملقب شيخ الاسلام في اعتقاد أهل السنة وما وقع عليه اجماع أهل الحق من الامة اعلم أن الله متكلم قائل مادح نفسه وهو متكلم كلما  
شاء ويتكلم بكلام لا مانع له ولا مكره والقرآن كلامه هو متكلم به \* وقال أيضا في كتاب مناقب أحمد بن حنبل في باب الاشارة الى طريقته

في الاصول لما ذكر كلامه في مسائل القرآن وتزييف البدع التي ظهرت فيه وانهم قالوا اولاهو مخلوق وجرت المحنة المشهورة ثم مسألة اللغظية بسبب حسين الكرابيسي الى ان قال (٣٨) وجاءت طائفة فقالت لا يتكلم بعدما تكلم فيكون كلاما حادنا

قال وهذه سخافة اخرى تقضى في الدين غير عين واحدة فانتبه لها ابو بكر بن خزيمة وكانت حينئذ بنيسابور دار الاثر عند اليها الدانات وتشد اليها الركايب ويحب منها العلم وما ظنك بما جالس يحبس عنها الثقبى والضبيعي مع ما جعامن الحديث والفقهاء والصدق والورع واللسان (١) والسب والقدر لا يستر لوث بالكلام واستمام لاهله) فابن خزيمة في بيت ومحمد بن اسحق في بيت وابو حامد بن (٧) العرشقي في بيت قال فطار لتلك الفتنة ذلك الامام ابو بكر فلم يزل يصيح بتسويها ويصنف في ردها كاه منذ رجيش حتى دون في الدفاتر وعكس في السرائر ولقسن في الكتابيب ونقش في المحاريبان الله متكلم ان شاء الله تكلم وان شاء سكت فيهم رزى الله ذلك الامام وأرائك انظر العز عن نصره دينه وتوقير نبويه خيرا قلت هذه القصة التي أشار اليها عن ابن خزيمة مشهورة ذكرها غير واحد من المصنفين كالخا كم أبي عبد الله في تاريخ نيسابور وغيره ذرأته رفع الى الامام أنه قد نبغ طائفة من أصحابه يخالفونه وهو لا يدري وأنهم على مذهب الكلابية وأبو بكر الامام شديد على الكلابية قال محمد بنى أبو بكر أحمد بن يحيى المتكلم قال اجتمعنا ليلة عند بعض أهل العلم وجرى ذكر كلام الله أقدم لم يزل أو يثبت عند اختياره تعالى أن يتكلم به فوقع بيننا في

لزم أن يكون محلا للحوادث وهم يحلون ذلك ثم الغرض ان كان لغرض آخر لزم التسلسل وهم يحلون في الماضي ولهم في المستقبل قولان وان لم يكن لغرض آخر جاز أن يحدث لا لغرض فهذه الاصول التي اتفقوا عليها والمثبتون للقدر هي حجة لأوائلك عليهم والله أعلم (فصل) وفي الجملة من نفي قيام الامور الاختيارية بذات الرب تعالى لا بد أن يقول أقوالا متناقضة فاسدة ولذا كانت الجهمية المجبرة والقدرية المعتزلة قد اشترى كوا في أنه لا يقوم بذاته شئ من ذلك ثم تنازعا بعد ذلك في تعليل أفعاله وآخر امره كان كل واحد من القولين يستلزم ما بين فساد وتناقضه فثبتة التعليل تقول من فعل لغير حكمة كان سفيا وهذا انما يعلم من فعل لغير حكمة تعود اليه وهم يزعمون أن البارئ فعل لا لحكمة تعود اليه فان كان منه فعل لا لحكمة لزم اثبات السفه وان لم يكن سفيا تناقضوا فان ما ابتوه من فعله لحكمة لا تعود اليه لا يعقل فضلا عن أن يكون حكما وهذا نظير قولهم في صفاته وكلامه فانهم قالوا لا يتكلم الا بعشيتة وقدرته ويمتنع أن يكون القرآن قديما لما فيه من الامور المنافية لتقدمه وقالوا لا يعقل متكلم الامن تكلم بعشيتة وقدرته دون من يكون الكلام لازما لذاته لا يحصل بقدرته ومشيئته فيقال لهم وكذلك لا يعقل متكلم الامن يقوم به الكلام أمامه تكلم لا يقوم به الكلام أو مرى لا تقوم به الارادة أو عالم لا يقوم به العلم فهذا لا يعقل بل هو خلاف المعقول بل قولهم في الكلام يتضمن أن من قام به الكلام لا يكون متكلما والمتكلم هو الذي أحدث في غيره الكلام وهذا خلاف المعقول وكذلك قولهم في رضاه وغضبه ومحبه وارادته وغير ذلك انها لا تقوم بذاته وانما هي أمور منفصلة عنه فعملوه موصوفا بأمر لا تقوم به بل هي منفصلة وهذا خلاف المعقول ثم هو تناقض وأنه يلزمهم أن يوصف بكل ما يحدثه من الخلق حتى يوصف بكل كلام خلقه فيكون ذلك كلامه فاذا نطق ما ينطقه من مخلوقاته كان ذلك كلامه لا كلام من ينطق وهذا مبسوط في موضعه والمقصود هنا أن كلامهم أنه يفعل لحكمة يستلزم أن يكون وجود الحكمة أرجح عنده من عدها وانها تقوم به وغير ذلك من اللوازم التي لا يعقل من يفعل لحكمة الامن يتصف بها والافاذا قدر أن نسبة جميع الحوادث اليه سواء امتنع أن يكون بعضها أرجح عنده من بعض وامتنع أن يفعل بعضها الاجل بعض ثم الجهمية المجبرة لما رأوا فساد قول هؤلاء القدرية وقد شاركوهم في ذلك الاصل قالوا امتنع أن يفعل شيئا لاجل شئ أصلا ويمتنع أن يكون بعض الاشياء أحب اليه من بعض ويمتنع أن يحب شيئا من مخلوقاته دون بعض أو يريد منها شيئا دون شئ بل كل ما حدث فهو مراده محبوب مرضى سواء كان كفرة أو ايمانا أو حسنة أو سيئة أو نبيا أو شيطانا وكل ما لم يحدث فهو ليس محبوبا له ولا مرضيا ولا مرادا كما أنه لم يشأ فعندهم ما شاء الله كان وأجبه ورضيه وأراده وما لم يشأ لم يكن ولا يجبه ولا يرضاه ولا يريد وأوائلك القدرية يقولون كل ما أمر به فهو يشأه ويريد كما أنه يجبه ورضاه وما لم يأمر به لا يشأه ولا يريد كما لا يجبه ولا يرضاه بل يكون في ملكه ما لا يشأه ويشأه ما لا يكون ثم ان الجهمية المجبرة اذا اتى عليهم قوله تعالى والله لا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر قالوا معناه لا يجبه ولا يريد ولا يشأه ممن لم يوجد منه أو لا يجبه ولا يشأه ولا يريد ديننا بمعنى أنه لا يشأه أن يئيب صاحبه وأما ما وقع من الكفر والفسوق والعصيان فعندهم أنه

(١) قوله في الهامش والسب والقدر الى آخره هكذا في الاصل وفيها كلمات غير منقوطة ولا تخلو من تحريف فارجع بحبه الى أصل صحيح وحررها فان الاصل الذي بيدنا سقيم كتبه مصححه

ذلك خوض قال جماعة منا ان كلام الباري قديم لم يزل وقال جماعة ان كلامه قديم غير انه لا يثبت الا باختياره لكلامه فبكرت أنا الى أبي علي الثقفى وأخبرته بما جرى فقال من أنكراه لم يزل فقد اعتقد (٣٩) أنه محدث وانتشرت هذه المسئلة في البلد

وذهب منصور الطوسي في جماعة معه الى أبي بكر محمد بن اسحق وأخبروه بذلك حتى قال منصور ألم أقل للشيخ ان هؤلاء يعتقدون مذهب الكلابية وهذا مذهبهم فجمع أبو بكر أصحابه وقال ألم أنهم كم غير مرة عن الخوض في الكلام ولم يزد هم على هذا في ذلك اليوم وذكر أنه بعد ذلك خرج على أصحابه وأنه صنف في الرد عليهم وأنهم ناقضوه ونسبوه الى القول بقول جهنم في أن القرآن محدث وجهلهم هو كلابية قال الحاكم سمعت أبا عبد الرحمن ابن أحمد المقرئ يقول سمعت أبا

(مطلب حكاية الاشعري مع الجبائي)

بكر محمد بن اسحق يقول الذي أقول به أن القرآن كلام الله ووجهه وتزييله غير مخلوق ومن قال ان القرآن أو شيئاً منه ومن وحيه وتزييله مخلوق أو يقول ان الله لا يتكلم بعدما كان تكلم به في الازل أو يقول ان أفعال الله مخلوقة أو يقول ان القرآن محدث أو يقول ان شيئاً من صفات الله صفات الذات أو اسماء الله مخلوق فهو عندي جهمي يستتاب فان تاب والاضربت عنقه هذا مذهبي ومذهب من رأيت من أهل الشرق والغرب من أهل العلم ومن حكى عني خلاف هذا فهو كاذب باهت ومن تطرف في كسبي المصنفة ظهر له وبان أن الكلابية كذبها فيما يحكون عني مما هو

يحبسه ويرضاه كما يشاؤه لكن لا يجب أن يثيب صاحبه كما لا يشاء أن يثيبه عندهم بل ينعم أقواما ويعذب آخرين لا بسبب ولا بحكمة وليس في بعض المخلوقات قوى ولا طبائع كان بها الحادث ولا فيها حكمة لاجلها كان الحادث ولا أمر بشئ لمعنى ولا نهى عنه لمعنى ولا اصطفى أحدا من الملائكة والنبين لمعنى ولا أباح الطيبات وحرم الخبائث لمعنى أو جب كون هذا طيبا وهذا خبيثا ولا أمر بقطع يد السارق لحفظ أموال الناس ولا أمر بعقوبة قطاع الطريق المعتدين لدفع ظلم العباد بعضهم عن بعض ولا أنزل المطر لشرب الحيوان وانبثت النبات وهكذا يقولون في سائر ما خلقه لكن يقولون انه اذا وجد مع شئ منفعه أو ضره فانه خلق هذا مع هذا الا لاجله ولا به وكذلك وجد المأمور مقارنا لهذا لاجله والاقتران أجرى به العادة من غير حكمة ولا سبب ولهذا لم تكن الاعمال عندهم الا مجرد علامات محضة وأمارات لاجل ما جرت به العادة من الاقتران لا بحكمة ولا سبب وفي كل من القولين من التناقض ما لا يكاد يحصى ولكن هذا الاما هي القدرى لما أخذوا كرتناقض أقوال أهل السنة مطلقا تبين له أن القدرية كلهم يمجزون عن اقامة الحجة على مقابليهم من المجرة كما يمجز الرافضى عن اقامة الحجة على مقابليهم من الخوارج والنواصب فضلا عن أن يقيموا الحجة على أهل الاستقامة والاعتدال المتبعين للكتاب والسنة ولهذا نهىنا على بعض ما في أقوالهم من الفساد الذي لا يكاد يضبط والاشعري وغيره من متكامة الاثبات انتدبوا البيان تناقضهم في أصلهم وأوعبوا في بيان تناقض الاقوال وحكاية الاشعري مع الجبائي في الاخوة الثلاثة مشهورة فانهم يوجبون على الله أن يفعل بكل عبده ما هو الاصلح في دينه وأما في الدنيا فالبعثاد يوجبون من المعتزلة يوجبونه أيضا والبصريون لا يوجبونه فقال له اذا خلق الله ثلاثة اخوة فمات أحدهم صغيرا وبلغ الآخران أحدهما آمن والاخر كفر فأدخل المؤمن الجنة ورفع درجته وأدخل الصغير الجنة وجعل منزلته تحته قال له الصغير يارب ارفعني الى درجة أخى قال انك لست مثله انه آمن وعمل صالحا وانت صغير لم تعمل عمله قال يارب أنت امتى فلو كنت أبقيتنى كنت أعمل مثله فقال علمت مصححتك لاني علمت أنك لو بلغت لك كفرت فلهذا اخترت منك فصاح الثالث من أطباق النار وقال يارب لم اخترت مني قبل البلوغ كما اخترت أخى الصغير فان هذا كان مصححتك في حق أيضا يقال انه لما أورد عليه هذا انقطع وذلك أنهم يوجبون عليه العدل بين المتماثلين وأن يفعل لكل منهما الاصلح وهنا قد فعل بأحدهما ما هو الاصلح عندهم دون الآخر وليس هذا موضع بسط ذلك واذا كان الامر بذلك بطل تشبيههم الله بخلقه وقال لهم هؤلاء نحن وأنتم قد اتفقنا على أن فعل الله لا ينقاس بفعل خلقه وانا واياكم نثبت فاعلا يفعله شيئا من فصلا عن نفسه بدون شئ حدث في نفسه وهذا غير معقول في المشاهدة وأنتم تثبتون من الغرض ما ثبت فاعلا لم يزل غير فاعل حتى فعل من غير تجدد شئ وهذا غير معقول في المشاهدة وأنتم تثبتون من الغرض ما لا يعقل في المشاهدة وتدعون بذلك أنكم تنفون السفة المعقول في المشاهدة المخالف للحكمة واذا كان كذلك وقلتم ان كل عاقل ينسب من يأمر بالايديده وينهى عما يريده الى السفة تعالى الله عن ذلك قيل لكم ان كان هذا الفاعل من المخلوقين فلم قلتم ان الخالق كذلك مع ما اتفقنا عليه من الفرق بينهما والمخلوق محتاج الى جلب المنفعة ودفع المضرة والله تعالى منزّه عن

خلاف أصلى وديانتى وذكر عن ابن خزيمة انه قال زعم بهض جهلة هؤلاء الذين نبغوا في سنتنا هذه أن الله لا يكرّر الكلام فهم لا يفهمون كتاب الله فان الله قد أخبر في نص الكتاب في مواضع أنه خلق آدم وأنه أمر الملائكة بالسجود له فكرر هذا الذكرفي غير مواضع

وكرر ذكر كلامه مع موسى مرة بعد مرة أخرى وكرر ذكر عيسى بن مريم في مواضع وحمد نفسه في مواضع فقال الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب والحمد لله الذي خلق السموات (٤٠) والارض والحمد لله الذي له ما في السموات وما في الارض وكرر زيادة

على ثلاثين مرة فبأى الاعراب كما تكذبان ولم اتوهم أن مسلماتي توهم أن الله لا يتكلم بشئ مرتين قال الحاكم سمعت أبا بكر محمد بن اسحق يعني الضبي يقول للمراجع ووجد بعض المخالفين يعني المعتزلة الفرصة في تقرير مذاهبهم بحضرتنا قال أبو علي الثقفى للإمام ما الذى أنكرت من مذهبنا أيها الامام حتى يرجع عنه قال سيدكم الى مذهب الكلابية فقد كان أحد ابن حنبل من أشد الناس على عبد الله بن سعيد وعلى أصحابه مثل الحارث المحاسبى وغيره حتى طال الخطاب بينه وبين أبي علي في هذا الباب فقلت قد جعت أنا أصول مذهبنا في صدق فأخرجته اليه فقلت هذا ما جعلته بخطي وبينته في هذه المسائل فان كان فيها شئ تنكره فبين لنا وجهه فذكر أنه تأمله ولم يتنكر منه شيئا وذكروا شيخه الخط وفيه ان الله بجميع صفات ذاته واحد لم يزل ولا يزال وما أضيف الى الله من صفات فعله مما هو غير بائن عن الله

### ( مطلب في الرضا )

فغير مخلوق وكل شئ أضيف الى الله بائن عنه دونه مخلوق وذكروا أن أبا العباس القلانسي وغيره وافقوا من خالف أبا بكر وأنه كتب الى جماعة من العلماء بتلك المسائل وانهم كانوا يرفعون من خالف أبا بكر الى السلطان وان أمير نيسابور أمر أن يمثل أمر أبي بكر فيهم من النبي والضرب والحبس وأن عبد

ذلك والعبداً مأمور مني والله منزعه عن ذلك فهذه القضية ان أخذتموها كلمة يدخل فيها الخالق منعها بالاجماع الهكي عن العقلاء وان أخذتموها في المخلوق لتقيسوا به الخالق كان هذا قياساً فاسداً فلا يصح معكم هذا القياس لاعلى أنه قياس شمول ولا على أنه قياس تمثيل (وقد أجابهم الأشعري بجواب فقال) لا نسلم أن أمر الانسان بما لا يريد سدقها مطلقاً بل قد يكون حكمة اذا كان مقصوده امتحان المأمورين عند الناس في عقابه مثل من يكون له عبد يعصيه فيعاقبه فيلام على عقوبته فيعتذر بان هذا يعصيني فيطلب منه تحقيق ذلك فيما أمره أمر امتحان وهو هنا لا يريد أن يفعل المأمور به بل يريد أن يعصيه ليظهر عذره في عقابه وأثبت به أيضاً كلام النفس الذي يثبت به وأن الطلب القائم بالنفس ليس هو الارادة ولا مستلزم لها كما أثبت معنى الخبر انه ليس هو العلم باخبار الكاذب فاعتمد على أمر المتحن وخبر الكاذب لكن جمهور أهل السنة لم يرضوا بهذا الجواب فان هذا في الحقيقة ليس هو أمر وانما هو اظهار أمر وكذلك خبر الكاذب هو قال يثبت انه ما ليس في قلبه خبر الكاذب ليس خبر اعماق في نفسه بل هو اظهار الخبر عما في نفسه وصار أمر المتحن كأمير الهازل ونظائر ذلك ولهذا اذا عرف المأمور حقيقة أمر المتحن وانه ليس مراده إلا أن يعصيه فانه يطعمه في هذه الحال والمتحن نوعان نوع قصده أن يعصيه المأمور ليعاقبه مثل هذا المثال ونوع مراده طاعة المأمور وانفاذه لا مره لانفس الفعل المأمور به كما مره سبحانه وتعالى للخليل صلى الله تعالى عليه وسلم بذبح ابنه وكان المراد طاعة ابراهيم وبذل ذبح ابنه في محبة الله تعالى وأن تكون طاعة الله محبوبة مرادة أحب اليه من الابن فلما حصل هذا المراد فداه الله بالذبح العظيم كما قال تعالى وتله للجبين وناديناه أن يا ابراهيم قد صدقت رؤيانا كذلك نجزي المحسنين ان هذا هو البلاء للمؤمنين وفي ديننا بذبح عظيم وتصور هذه المعاني نافع جداً في هذا الباب الذي كثرت فيه الاضطراب والله أعلم

(فصل قال الامام القدرى) ومنها أنه يلزم عدم الرضا بقضاء الله تعالى والرضا بقضائه وقدره واجب فلو كان الكفر بقضاء الله واجب عليه الرضا لكن لا يجوز الرضا بالكفر (والجواب) عن هذا من وجوه (أحدها) جواب كثير من أهل الاثبات بأننا لا نسلم بأن الرضا واجب لكل المقضيات ولادليل على وجوب ذلك وقد تنازع الناس في الرضا بالفقر والمرض والذل ونحوها هل هو مستحب أو واجب على قولين في مذهب أحد وغيره وأكثر العلماء على أن الرضا بذلك مستحب وليس بواجب لان الله أنى على أهله الرضا بقوله تعالى رضى الله عنهم ورضوا عنه وانما أوجب الصبر فانه أمر به في غير آية ولم يأمر بالرضا بالمقدور ولكن أمر بالرضا بالمشروع فالأمر به يجب الرضا به كما في قوله تعالى ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انا الى الله راغبون والقول الثاني انه واجب لان ذلك من تمام رضاء بالله ربنا وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا ولما روى من لم يؤمن بقضائى ولم يصبر على بلوائى فليخذربا سواى لكن هذا لا تقوم به الحجج لان هذا لا يعرف بثبوته عن الله عز وجل وأما الرضا بالله ربنا وبالاسلام ديننا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبينا فهو واجب وهذا هو الرضا الذى دل عليه الكتاب والسنة وأما الرضا بكل ما يخافه الله تعالى

الله بن حماد قال طوبى له - من كان ما يقال عنهم مكذباً عليهم وان عبد الله بن حماد من غد ذلك اليوم قال رأيت ويقدره البارحة في المنام كان أحمد بن السرى الزاهد المرودى الكمنى برجله ثم قال كائنك في شك من أمور هؤلاء الكلابية قال ثم نظر الى محمد بن

اسحق فقال هذا بلاغ للناس ولينذروا به وليعلموا أعماهواله واحد وليذ كر أولو الاباب وهذه القصة مبسوطه في موضع آخر وأكتر أهل العلم والدين كانوا مع ابن خزيمة على الكلابية (٤١) ذكر أبو اسمعيل الانصارى المعروف بشيخ الاسلام في كتاب

ذم الكلام سمعت أبا نصر بن أبي سعيد الرداد سمعت ابراهيم بن اسمعيل الخلال يقول انى ذهبت بكتاب ابن خزيمة فى الضبي والنقي الى أمير المؤمنين فكتب بصلبهما فقال ابن خزيمة لا قد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم النفاق من أقوام فلم يصلبهم قال أبو اسمعيل سمعت اسمعيل بن عبد الرحمن الصائفي يقول استتب الضبي والثقي على قبر ابن خزيمة وقال سمعت أحمد بن أبي نصر يقول رأيتنا محمد بن الحسين السلمى يعنى أبا عبد الرحمن صاحب التصانيف المعروفة فى طريقة الصوفية يلعن الكلابية قال وسمعت محمد بن العباس بن محمد يقول كان أبو علي الدقاق يقول لعن الله الكلابية ومن الموافقين لابن خزيمة أبو حامد التاركي وأبو سعيد الزاهد ويحيى ابن عمار وأبو عثمان النيسابورى الملقب بشيخ الاسلام قال وسمعت عبد الواحد بن ياسين يقول رأيت بايين قلعا من مدرسة أبي الطيب يعنى الصعلوكى بأمره من يتي شاب من حضرة أبي بكر بن فورك وسمعت الطيب بن محمد سمعت أبا عبد الرحمن السلمى يقول وجدت أبا حامد الاسفراينى وأبا الطيب الصعلوكى وأبا بكر القفال المروذى وأبا منصور الخاكم على الانكار على الكلام وأهله وقال الحافظ أبو نصر السجزي فى رسالته المعروفة الى أهل زبيد فى الواجب من القول فى القرآن اعلموا أرشدنا

ويقدّره فلم يدل عليه كتاب ولا سنة ولا قاله أحد من السلف بل قد أخبر الله تعالى أنه لا يرضى بأمور مع أنها مخلوقة كقوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر وقوله اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وقد بسطنا الكلام على هذا فى مصنف مفرد فى الرضا بالقضاء وكيف تحزب الناس فيه أحزابا وزعموا أنهم يرضون بما حرم الله لأنه من القضاء وحزب ينكرون قضاء الله وقد رده لثلاثين منهم الرضا به وكلا الطائفتين بنت ذلك على أن الرضا بكل ما خلقه الله مأموره وليس الأمر كذلك بل هو سبحانه بكرهه ويغضه ويعت كثير من الحوادث وقد أمرنا الله أن نكرها ونبغضها (الوجه الثانى أن يقال) الرضا يشرع بما يرضى الله به والله قد أخبر أنه لا يجب الفساد ولا يرضى لعباده الكفر وقد قال اذ يبيتون ما لا يرضى من القول وهذا أمر موجود من أقوال العباد وقد أخبر الله أنه لا يرضاه فاذا لم يرضه كيف يأمر العبد أن يرضاه بل الواجب أن العبد يسخط ما يسخطه الله ويبغض ما يبغضه الله ويرضى بما يرضاه الله قال تعالى ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم وقد ذم من اتبع مسأخطه وكره مرضيه ولم يذم من كره مسأخطه واتبع مرضيه فاذا قال كيف يكون الله مسأخطا لما قد رده وقضاء قيل نعم على ما تقدم أما على طريقة الاقلين فانهم يقولون مسأخطه له وبغضه هو الارادة لعقوبة فاعله فقد أراد أن يكون سببا لعقوبة فاعله وأما نحن فأمرورون بان نكره ما نهى عنه لكن الجواب على هذا القول يعود الى الجواب الاول فان نفس ما أراد الله وأحبه ورضيه عند هؤلاء قد أمر الله أن نكرهه ونبغضه ونسخطه فهؤلاء يقولون ليس كل مقدور مقضى رضاه (الوجه الثالث) أن يقال قد تقدم أن الله يفعل ما يفعل له الماله فى ذلك من الحكمة والانسان قد يفعل ما يكرهه كشربه الدواء الكريه لما فيه من الحكمة التى يحبها كالصحة والعافية فشرب الدواء مكرهه من وجهه محبوب من وجهه فالعبد يوافق ربه في كرهه الذنوب ويعتقها ويبغضها لان الله يبغضها ويعتقها ويرضى بالحكمة التى خلقها الله لاجلها فهى من جهة فعل العبد لها مكرهه مسخطه ومن جهة خلق الرب لها محبوبة مرضية لان الله خلقها له الماله فى ذلك من الحكمة والعبد يفعلها وهى ضارة له موجبة له العذاب فمن نكرها ونكرها ونكرها ونهى عنها كما أمرنا الله بذلك اذ كان هو سبحانه يسخطها ويبغضها ونعلم أن الله أحدثها له الماله فى ذلك من الحكمة فترضى بقضائه وقدره فتى لظننا أن الله قضاها وقدرها رضينا عن الله وسلمنا لحكمته وأما من جهة كون العبد يفعلها فلا بد أن نكره ذلك ونهى عنه ونجتهد فى ذلك بحسب امكاننا فان هذا هو الذى يحبه الله منا والله تعالى اذا أرسل الكافرين على المسلمين فعلمنا أن نرضى بقضاء الله فى ارسالهم وعلينا أن نجتهد فى دفعهم وقتالهم وأحد الامر من لا ينافى الآخر وهو سبحانه خالق الفأرة والحية والكلب العقور وأمرنا بقتل ذلك فنحن نرضى عن الله اذ خلق ذلك ونعلم أن له فى ذلك حكمة ونقتلها كما أمرنا فان الله يحب ذلك ويرضاه وقد أجاب بعضهم بجواب آخر وهو أن نرضى بالقضاء بالمقضى وقد أجاب بعضهم بجواب آخر فانرضى بها من جهة كونها خاذا ونسخطها من جهة كونها كسبا وهذا يرجع الى الجواب الثالث لكن اثبات الكسب اذا لم يجعل العبد فاعلا فيه كلام قد ذكر فى غير هذا الموضوع فالذين جعلوا العبد كاسبا غير

(٦ - منهاج ثانى) الله واياكم انه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف محلهم من أول الزمان الى الوقت الذى ظهر فيه ابن كلاب والقلاسى والاشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حال منهم فى الباطن من أن الكلام

لا يكون الاحرفاوصوتا ذاتا تائيف واتساق وان اختلفت به اللغات وعبر عن هذا المعنى الاوائل الذين تكلموا في العقليات وقالوا الكلام حروف منسقة وأصوات مقطعة وقالت بعض علماء (٤٣) العربية الكلام اسم وفعل وحرف جاء المعنى فالاسم مثل زيد

وعمر و والفعل مثل جاء وذهب والحرف الذي يجيء المعنى مثل هل وبل وقد وما شاكل ذلك فلا جماع منه قديين العقل على كون الكلام حرفا وصوتا فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق العقل وهم لا يخبرون أصول السنة ولا ما كان عليه السلف ولا يحتججون بالاخبار الواردة في ذلك زعم منهم أنها اخبار آحاد وهي لا توجب علما وألزمهم المعتزلة بالاتفاق على أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت ويدخله التعاقب والتأليف وذلك لا يوجد في الشاهد الا بحركة وسكون ولا بدله من أن يكون ذا أجزاء وأبغاض وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات الله تعالى لان ذات الحق لا توصف بالاجتماع والافتراق والكل والبعض والحركة والسكون وحكم الصفة الذاتية حكم الذات قالوا فعلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف الى الله تعالى خلق له أحده و وأضافه الى نفسه كما نقول خلق الله وعبد الله وفعل الله قال ففناق بان كلاب وأضرابه النفس عند هذا الالتزام لقله معرفتهم بالسنة وتركهم قبولها وتسليمهم العنان الى مجرد العقل فالتزموا ما قاله المعتزلة وركبوا مكابرة العيان وخرقوا الاجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر وقالوا للمعتزلة الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام وانما سمي ذلك كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه وحققيقة الكلام معني قائم بذات المتكلم ففهم من اقتصر على هذا القدر أن

فاعلم من أتباع الجهل من صفوان وحسين النجار كابي الحسن وغيره كلامهم متناقض ولهذا لم يمكنهم أن يذكروا في بيان هذا الكسب والفرق بينه وبين الفعل كلاما معقولا بل تارة يقولون هو المقدور بالقدرة الحادثة وتارة يقولون ما قام بعمل القدرة الحادثة واذا قيل لهم ما القدرة الحادثة قالوا ما قامت بعمل الكسب ونحو ذلك من العبارات التي تستلزم الدور ثم يقولون معلوم بالا اضطرار الفرق بين حركة المختار وحركة المترعش وهذا كلام صحيح لكنه حجة عليهم لانه فان هذا الفرق يتبع أن يعود الى كون أحدهما مرادا دون الآخر اذ يمكن الانسان أن يريد فعل غيره فراجع الفرق الى أن لا يعد على أحدهما قدرة يحصل بها الفعل دون الآخر والفعل هو الكسب ولا يعقل شيان في المحل أحدهما فعل والآخر كسب

(فصل قال) ومنها أنه يلزمه أن نستعبد بابليس من الله ولا يحسن قوله تعالى فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم لانهم زعموا ابليس والكافر من المعاصي وأضافوها الى الله تعالى فيكون الله تعالى على المكلفين شرما من ابليس عليهم تعالى الله عن ذلك (فيقال) هذا كلام متناقض وذلك من وجوه (أحدها) اما أن يكون لابليس فعل واما أن لا يكون لابليس فعل فان لم يكن له فعل امتنع أن يستعذ به فانه حينئذ لا يعيد أحدا ولا يفعل شيئا وان كان له فعل بطل تنزيهه عن المعاصي فعلم أن هذا الاعتراض ساقط على قول مشبهة القدر ونفاته وهو اراد من غفل عن حقيقة المولين وذلك بتقدير أن لا يكون لابليس فعل فلا يكون له شر حتى يقال غيره شر منه فضلا عن أن يقال ان الله تعالى شر منه فدعوى هؤلاء أن يكون الله شر عليهم من ابليس دعوى باطلة اذ غاية ما يقوله القائل هو الجبر المحض كما يحكي عن الجهل وشيعته وغاية ذلك أن لا يكون لابليس ولا غيره قدرة ولا مشيئة ولا فعل بل تكون حركته كحركة الهوى وعلى هذا التقدير أن بعض مخلوقاته شر منه (الثاني) أن يقال انما تحسن الاستعاذة بابليس لو كان يمكنه أن يعيدهم من الله سواء كان الله خالقها لافعال العباد أو لم يكن وهؤلاء القدرية كالمنصف وأمثاله مع قولهم ان ابليس يفعل ما لا يقدره الله ويفعل بدون مشيئة الله ويكون في ملك الله ما لا يشاؤه وان الله لا يقدر على أن يحرك ابليس ولا غيره من الاحياء ولا ينقلهم من عمل الى عمل لان خير الى شر ولا من شر الى خير فهم مسلمون مع هذا القول والفعل والتسليط الذي أثبتوه لابليس من دون الله أن ابليس لا يقدر أن يجير على الله ولا يعيد أحدا منه فامتنع على هذا أن يستعذ به ولو قدر والعباد بالله ما ألزموه من كون غير ابليس شرما على الخلق لكنه مع هذا عاجز عن رفع قضاء الله وقدره فكان المستعذ به بل بسائر المخلوقين محذولا كما قال تعالى لا تدع مع الله الها آخر فتعده مذموما محذولا وقال تعالى قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم تعلمون سيقولون لله قل فأنى تسكرون وقال تعالى مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كما مثل العنكبوت اتخذت بيتا وان أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون (الوجه الثالث) أنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقول في سجوده اللهم انى أعوذ برضائك من سطوتك وبعافاتك من عقوبتك وبتك منك لا أخصى نساء عليك أنت كما أثبت على نفسك وروى أنه كان يقول هذا في الوتر أيضا فاذا كان صلى الله تعالى عليه وسلم قد استعذ ببعض صفاته وأفعاله من بعض حتى استعذ به منه فأى امتناع أن يستعذ به من بعض مخلوقاته (الوجه الرابع)

وعمر و والفعل مثل جاء وذهب والحرف الذي يجيء المعنى مثل هل وبل وقد وما شاكل ذلك فلا جماع منه قديين العقل على كون الكلام حرفا وصوتا فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق العقل وهم لا يخبرون أصول السنة ولا ما كان عليه السلف ولا يحتججون بالاخبار الواردة في ذلك زعم منهم أنها اخبار آحاد وهي لا توجب علما وألزمهم المعتزلة بالاتفاق على أن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت ويدخله التعاقب والتأليف وذلك لا يوجد في الشاهد الا بحركة وسكون ولا بدله من أن يكون ذا أجزاء وأبغاض وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات الله تعالى لان ذات الحق لا توصف بالاجتماع والافتراق والكل والبعض والحركة والسكون وحكم الصفة الذاتية حكم الذات قالوا فعلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف الى الله تعالى خلق له أحده و وأضافه الى نفسه كما نقول خلق الله وعبد الله وفعل الله قال ففناق بان كلاب وأضرابه النفس عند هذا الالتزام لقله معرفتهم بالسنة وتركهم قبولها وتسليمهم العنان الى مجرد العقل فالتزموا ما قاله المعتزلة وركبوا مكابرة العيان وخرقوا الاجماع المنعقد بين الكافة المسلم والكافر وقالوا للمعتزلة الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام وانما سمي ذلك كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه وحققيقة الكلام معني قائم بذات المتكلم ففهم من اقتصر على هذا القدر أن

كلاما على المجاز لكونه حكاية أو عبارة عنه وحققيقة الكلام معني قائم بذات المتكلم ففهم من اقتصر على هذا القدر أن منهم من احتزر عما علم دخوله على هذا الحد فزاد فيه تنافي السكوت والحرس والافات المانعة فيه من الكلام ثم خرجوا من هذا الى

أن اثبات الحرف والصوت في كلام الله تجسيم واثبات اللغة فيه تشبيه وتعلق وابشبه منها قول الاخطل

ان البيان من الفؤاد وانما \* جعل اللسان على الفؤاد دليلا (٤٣) فغيره وقالوا ان الكلام من الفؤاد وزعموا

أن لهم حجة على مقالهم في قول الله تعالى ويقولون في أنفسهم - لم يولأ يعذبنا الله عما نقول وفي قول الله عز وجل فأسرها يوسف في نفسه ولم يبدها لهم واحتجوا بقول العرب أرى في نفسي كلاما وفي وجهك كلاما فألحاهم الضيق مما دخل عليهم في مقالاتهم إلى أن قالوا الآخرس متكلم وكذلك الساكت والنائم ولهم في حال الخرس والسكوت والنوم كلام هم متكلمون به ثم أفسحوا بأن الخرس والسكوت والآفات المانعة من النطق ليست باضداد الكلام وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه ومن علم منه خرق اجماع الكافة ومخالفة كل عقلي وسعي قبله لم ينسأ طربل يجانب ويقمع \* وقال أبو نصر السجزي في كتابه المسمى بالابانة في مسألة القرآن لما قيل ان القرآن عمل والعمل لا يكون صفة لله والدليل على أنه عمل أنك تقول قرأ فلان يقرأ وما حسن فيه ذكر المستقبل فهو عند العرب عمل فقال هذا لا يلزم لأنك تقول قال الله عز وجل ويقول الله عز وجل والله تعالى قال وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وقال تعالى يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول عمل من مزيد فقد حسن في القول ذكر المستقبل فان ارتكبوا اعظمى وقالوا كلام الله شيء واحد على أصلنا لا يتجزأ وليس بلغته والله سبحانه من الازل الى

أن يقال أهل السنة لا ينكرون أن يكون دعاء العبد له واستعاذته به سبب التليل المطلوب ودفع المرهوب كالاعمال الصالحة التي أمر واجها فهم اذا استعاذوا بالله من الشيطان كان نفس استعاذتهم لأن يعيذهم من الشيطان وقد يوجد في المخلوقين من الظلمة الغادرين من يأمر بضمر غيره ظلما وعدوانا فاذا استجار به مستجير وذل له دفع عنه ذلك الظالم الذي أمره هو بظلمه والله المثل الاعلى وهو المنزه عن الظلم وهو أرحم الراحمين وهو أرحم بعباده من الوالدة بولدها فكيف يمتنع أن يستعاذ به من شر أسباب الشر التي قضاهما بحكمته (الوجه الخامس) أن يقال هذا الاعتراض باطل على طريقة الطائفتين أما من لا يقول بالحكمة والعلية فانه يقول ان الله خلق ابليس الضار لعباده وجعل استعاذته العائذ به منه طريقالى دفع ضرره كما جعل اطفاء النار طريقالى دفع حريقها وكما جعل الترياق طريقالى دفع ضرر السم وهو سبحانه خلق النافع والنار وأمر العباد أن يستعملوا ما ينفعهم ويدفعوا به ما يضرهم ثم ان أعانهم على فعل ما أمرهم به كان محسنا اليهم والافله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد اذا لا مالك فوقه ولا أمر له ولم يتصرف في ملك غيره ولم يعص أمر اطاعا وأما على الطريقة الثانية المثبتة للحكمة فانهم يقولون خلق الله ابليس كما خلق الحيات والعقارب والنار وغير ذلك لما في خلقه ذلك من الحكمة وقد أمرنا أن ندفع الضرر عنا بكل ما نقدر عليه ومن أعظم الأسباب استعاذتنا به منه فهو والحكيم في خلق ابليس وغيره وهو الحكيم في أمرنا بالاستعاذته منه وهو الحكيم اذ جعلنا استعاذته وهو الحكيم في اعادتنا منه وهو الرحيم بنا في ذلك كله المحسن لنا المتفضل علينا اذ هو أرحم بنا من الوالدة بولدها وهو الخالق لتلك الرحمة فخالق الرحمة أولى بالرحمة من الرجاء (الوجه السادس) قوله لانهم زهوا ابليس والكفار من المعاصي وأضافوها الى الله الى آخره فريه عليهم فانهم متفقون على أن العاصي هو المتصف بالمعصية المذموم عليها المعاقب عليها والافعال يتصف بها من قامت به لا من خلقها واذا كان لا يتعلق بالارادة كالطعوم والالوان يوصف بها محالها الا خلقها في محالها فكيف تكون الافعال الاختيارية والله تعالى اذا خلق الفواسق كالحية والعقرب والكلب العقور وجعل هذه الفواسق فواسق هل يكون هو سبحانه وتعالى موصوفا بذلك واذا خلق الخبائث كالعذرة والدم والحجر وجعل الخبيث خبيثا عمل يكون متصفا بذلك وأين اضافة الصفة الى الموصوف بها التي قامت به من اضافة المخلوق الى خالقه فن لم يفهم هذين الفرقين فقد سلب خاصية الانسان (الوجه السابع) أن الله تعالى قد أمرنا أن نستعيذ من عذاب جهنم وعذاب القبر وغير ذلك من مخلوقاته باتفاق المسلمين فلم يمنع ذلك أن نستعيذ مما خلقه من البشر كما قال تعالى قل أعوذ برب الفلق من شر ما خلق ولا فرق في ذلك بين ابليس وغيره

(فصل قال) ومنها أن لا يبقى وثوق بوعد الله ووعدته لانهم اذا جوزوا الاستناد الكذب في العالم اليه جاز أن يكذب في اخباراته كما هافتنتي فائدة البعثة للانبيا وجاز منه ارسال الكذاب فلا يبقى لنا طريق التمييز الصادق من الانبياء والكاذب (والجواب عن هذا) من وجوه (الاول) أنه قد تقدم غير مرة أنه فرق بين ما خلقه صفة لغيره وبين ما اتصف هو به في نفسه وفرق بين اضافة المخلوق الى خالقه واطافة الصفة الى الموصوف بها وهذا الفرق معلوم باتفاق العقلاء فانه اذا خلق غيره حركة لم يكن هو المتحرك واذا خلق الرعد صوتا لم يكن هو المتصف بذلك الصوت واذا

الابد متكلم بكلام واحد لا أول له ولا آخر فقال ويرتول انما يرجع الى العبارة لا الى المعبر عنه قيل لهم قد بينا امرارا كثيرة أن قواكم في هذا الباب فاسد وان مخالف للعقلين والشرعيين جميعا وان نص الكتاب والثابت من الاثر قد نطقا بفساده قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا

أردناه أن نقول له كن فيكون فبين سبحانه أنه يقول كن إذا أراد كونه فعلم بذلك أنه لم يقل للقيامه بعد كوني وقال أيضا في موضع آخر النبي صلى الله عليه وسلم قال نبدأ بما بدأ الله به (٤٤) ثم قرأ أن الصفا والمروة من شدة عائر الله والله تعالى قال ان

مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون وقال انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون فيبين جل جلاله أنه قال لا دم بعد أن خلقه من تراب كن وأنه اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون ولم يقتض ذلك حدوثا ولا خلقا بعد نفي حدوث نوع الكلام لما قام من الدليل على انتفاء الخلق عن كلام الله تعالى وقال أبو نصر السجزي أيضا فاما الله تعالى فانه يتكلم فيما لم يزل ولا يزال متكلما بما شاء من الكلام يسمع من يشاء من خلقه ما شاء من كلامه اذا شاء ذلك ويكلم من شاء يكلمه بما يعرفه لا يجهله وهو سبحانه حتى علم متكلم لا يشبه شيئا ولا يشبهه شيء لا يوصف الاعماء وصف به نفسه وبما وصفه برسوله ليس بحسب ولا في معنى جسم ولا يوصف بأداة ولا جارحة وآلة وكلامه أحسن الكلام وفيه سور وآي وكلمات وكل ذلك حروف وهو مسموع منه على الحقيقة سمعا يعقله الخلق ولا كيفية لتكلمه وتكليمه وجائز وجود أعداد من المكلمين يكلمهم سبحانه في حال واحدة بما يريد من كل واحد منهم من غير أن يشغله تكليم هذا عن تكليم هذا ومنع كثير من أهل العلم اطلاق السكوت عليه ومن أهل الاثر من يجوز اطلاق السكوت عليه لو روده في الحديث وقال معناه تركه التوبيخ والتقدير والمخاسبة

خلق الالوان في النباتات والحيوانات والجمادات لم يكن هو المتصف بتلك الالوان واذا خلق في غيره علما وقدرة وحياء لم تكن تلك المخلوقات في غيره صفاته واذا خلق في غيره عي وصما وبكالم يكن هو الموصوف بالعي والبكم والصمم واذا خلق في غيره خبثا أو فسوقا لم يكن هو المتصف بذلك الخبث والفسوق واذا خلق في غيره كذبا وكفرا لم يكن هو المتصف بذلك الكذب وبذلك الكفر كما أنه اذا خلق فيه طواغافا وسعيا ورمي جارا وصيا ما ورر كوعا وسجودا لم يكن هو الطائف الساعي الراكع الساجد الراعي بتلك الحجارة وقوله تعالى وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى معناه ما أصبت اذ حذفت ولكن الله هو الذي أصاب فالمضاف اليه الحذف باليد والمضاف الى الله تعالى الايصال الى العدو واصابتهم به وليس المراد بذلك ما يظنه بعض الناس أنه لما خلق الراعي والرامي كان هو الراعي في الحقيقة فان ذلك لو كان صحيحا لكونه خالقا لرميه لا طرد ذلك في سائر الافعال فكان يقول وما مشيت ولكن الله مشى وما لطمت ولكن الله لطم وما طعنت ولكن الله طعن وما ضربت بالسيف ولكن الله ضرب وما ركبت الفرس ولكن الله ركب وما صميت وما صليت وما حجبت ولكن الله صام وصلى وحج ومن المعلوم بطلان هذا كله من غلوا المثبتين للقدر ولهذا يروى عن عثمان بن عفان رضي الله عنه كانوا يرمونه بالحجارة لما حصر فقال لهم لماذا ترمونني وتخطونني فقالوا ما رميناك ولكن الله رماك فقال لو أن الله رماني لاصابني ولكن أنتم ترمونني وتخطونني وهذا مما احتج به القدرية النفاة على أن الصهاية لم يكونوا يقولون ان الله خالق أفعال العباد كما احتج المثبتة بقوله تعالى ولكن الله رمى وكلاهما خطأ فان الله اذا خلق في عبده فعلا لم يجب أن يكون ذلك المخلوق صوابا من العبد كما أنه اذا خلق في الجسم طمعا أو ريحا لم يجب أن يكون ذلك طيبا واذا خلق للعبد عينين ولسان لم يجب أن يكون بصيرا ناطقا فاستناد الكذب الذي في الناس كاستناد جميع ما يكون في المخلوقات من الصفات القبيحة والاحوال المذمومة وذلك لا يقتضي أنه في نفسه مذموم ولا أنه موصوف بتلك الصفات ولكن لفظ الاستناد لفظ مجمل آراءه أنه اذا استند اليه العجز المخلوق في الناس لكونه خالقه يكون هو عاجزا فهذا مما يبين فساد هذه الحجة والله أعلم (الوجه الثاني) أنهم يجوزون أنه يخلق القدرة على الكذب مع علمه أن صاحبها يكذب ويخلق القدرة على الظلم والفواحش مع علمه أن صاحبها يظلم ويفحش ومعلوم أن الواحد يجري تمكينه من القبائح واعانة عليه ما يجري فعله لها فمن أعان غيره على الكذب باعطاء أمور يستعين بها على الكذب كان بمنزلة الكذب في القبح فلا يجوز لنا أن نعين على اثم ولا عدوان كما نهى الله عن ذلك فان كان ما قبح منه قبيح منا فيلزم أن يجوزوا عليه اذا أعان على الكذب أن يكذب ويلزمهم المحذور فان قالوا انما أعطاه القدرة لطبيع لا يعصى قيل اذا كان عالما بأنه يعصى كان بمنزلة من يعطى الرجل سيفا يقاتل به الكفار مع علمه بأنه يقتل به نيبا وهذا لا يجوز في حقا فان من فعل فعلا لغرض لا يحصل به كان سفيا فينا والله تعالى منزه عن ذلك فعلم أن حكمه في أفعاله مخالف لأفعال عباده وان علوا ذلك بعله يمكن استقامتها قيل لهم وكذلك ما يخلق في غيره له حكمه كالاعانة عليه بالقدرة حكمة (الوجه الثالث) أن يقال ليس كل ما كان قادرا عليه وهو ممكن نشك في وقوعه بل نحن نعلم بالضرورة أنه لا يفعل أشياء مع أنه قادر عليها وهي ممكنة فعلم أنه لا يقبل الجوارح والالوان والالوان ولا يعجز

اليوم وسيأتي يوم يقر فيه ويحاسب ويوبخ بذلك الترتل معنى السكوت قال والاصل الذي يجب أن يعلم أن اتفاق جميع التسميات لا يوجب اتفاق التسمين بها فحين اذا قلنا ان الله موجود رؤف واحد حى عليم سميع بصير متكلم وقلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم



كان موجودا حيا عالما به ما يصير امتكلاما يكن ذلك تشبيها ولا خالفنا به أحد من السلف والائمة بل الله موجود لم يرل واحمد حتى قديم  
عالم سمع بصير متكم فيما لم يرل ولا يجوز أن يوصف باضداد هذه (٤٥) الصفات والموجود من الخا وجد عن عدم وحي بمعنى

ثم يصير متنازوا ل ذلك المعنى  
وعلم بعد أن لم يعلم وقد نسي ما علم  
وسمع وأبصر وتكلم بجوارح قد  
تلحقها الآفات فلم يكن فيما أطلق  
للخلق تشبيهه بما أطلق للخالق  
سبحانه وتعالى وان اتفقت  
مسميات هذه الصفات وقال أبو  
نصر خاطبني بعض الاشعرية يوما  
في هذا الفصل وقال التجزؤ على  
القديم غير جائز فقلت له أنقر بان  
الله أسمع موسى كلامه على  
الحقيقة بلا ترجان فقال نعم وهم  
يطلقون ذلك ويموهون على من  
لا يجزم مذهبهم وحقية قمتهم  
كلام الله من ذاته على أصل  
الاشعري محال لان سماع الخلق  
على ما جعلوا عليه من البنية  
وأجروا عليه من العادة لا يكون  
البينة الا لما هو صوت أو في معنى  
الصوت واذا لم يكن كذلك كان  
الواصل الى معرفته من العلم  
والفهم وهما يقومان في وقت  
مقام السماع لحصول العلم بهما كما  
يحصل بالسمع وورعما سمى ذلك  
سماعا على التجوز لقربه من معناه  
فاما حقيقة السماع لما يخالف  
الصوت فلا يتأتى للخلق في العرف  
الجاري قال فقلت لخاطبي  
الاشعري قد علمنا جميعا أن حقيقة  
السمع لكلام الله منه على أصلكم  
محال وليس ههنا من تنقيه وتخشي  
تشنيعه وانما مذهبك أن الله يفهم  
من شاء كلامه بلطفه منه حتى  
يصير عالما متيقنا بان الذي فهمه

جميع العالمين تعال ولا يجعل الشمس والقمر عودى ريحان وأمثال هذه الامور التي  
لا تخصي وعلما أن الله تعالى منزوع عن الكذب وأنه يمتنع عليه أعظم من علمنا بهذا (الوجه  
الرابع اننا نقول) نحن نعلم أن الله يوصف بصفات الكمال وأن كل كمال ثبت لموجود فهو أحق  
به وكل نقص ينزه عنه موجود فهو أحق بالترزية عنه ونحن نعلم أن الحياة والعلم والقدرة  
صفات كمال فالرب تعالى أحق أن يتصف بهما من العباد وكذلك الصدق هو صفة كمال فهو  
أحق بالاتصاف به من كل من اتصف به كما قال تعالى الله لا اله الا هو ليجمع عنكم الى يوم القيامة  
لا ريب فيه ومن أصدق من الله حديثا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول في خطبته  
ان أصدق الكلام كلام الله (الوجه الخامس أن يقال) قد اتفق السلف وأتباعهم على أن  
كلام الله غير مخلوق بل قائم به ثم تنازعوا هل يتكلم بعشيتته وقدرته على قولين معروفين فالاول  
قول السلف والجمهور والثاني قول ابن كلاب ومن تبعه ثم تنازع أتباع ابن كلاب هل الكلام القديم  
الذي لا يتعلق بعشيتته وقدرته معنى قائم بذاته أو حروف وأصوات أزلية على قولين كما قد بسط في  
موضعه واذا كان كذلك فن قال انه لا يتعلق بعشيتته امتنع أن يقوم به غير ما اتصف به والصدق  
عندهم هو العلم أو معنى يستلزمه ومعلوم أن علمه من لوازم ذاته فيمتنع اتصافه بنقيضه فان لازم  
الذات القديمة الواجبة بنفسها امتنع عدمه كما يمتنع عدمها فان عدم اللازم يقتضي عدم الملزوم  
وأياضا فالصدق والكذب حينئذ مثل البصر والعمى والسمع والصمم والكلام والخرس  
فوجب أن يتصف بالصدق دون الكذب وأما من قال الكلام يتعلق بعشيتته وقدرته فهو هؤلاء  
عامتهم يقولون انه يتكلم لحكمة ويفعل لحكمة وأنه سبحانه منزوع عن فعل القبيح وأدلة هؤلاء  
على تزيمه عن القبيح أعظم من أدلة المعتزلة وأقوى فان كل دليل يدل على تزيمه عن فعل  
قبيح منفصل عنه فانه يدل على تزيمه عن فعل قبيح يقوم به بطريق الاولى والاحرى فان كون  
ما يقوم به من القبيح نقصا هو أظهر من كون فعل المستقبحة المنفصلة تقصا فاذا امتنع  
هذا فذاك أولى بالامتناع (الوجه السادس أن يقال) الادلة العقلية دلت على امتناع  
اتصافه سبحانه بالنقائص والقبيح وانما يتصف بما يقوم به منها والكلام قائم بالتكلم فيمتنع أن  
يتكلم بكذب لان كلامه قائم به فيمتنع أن يقوم به القبيح الذي اختاره وهذا طريق يختص به  
أهل الاثبات لتزيمه عن الكذب والمعتزلة لا يمكنهم ذلك لان كلامه منفصل عنه عندهم  
فاذا قال لهم هؤلاء المثبتة الدليل انما يدل على تزيمه عن الاتصاف في نفسه بالقبيح وعن فعله  
لها والفعل ما قام بالفاعل وأما المنفصل فهو مفعول له لا فعل له وأنتم لم تذكروا دليلا على  
امتناع وقوع ذلك في مفعولاته وهو محال النزاع كان حجة هؤلاء حجة ظاهرة على القدرة (الوجه  
السابع) ان كلامه القائم بذاته غير مخلوق عند أهل السنة فان الكلام صفة كمال فلا بد أن  
يتصف بهما سواء قال انه لا يتعلق بعشيتته وقدرته وهو معنى قائم بالنفس أو هو حروف  
وأصوات قديمة أو قال انه يتعلق بعشيتته وقدرته أو انه تكلم بعد أن لم يكن متكلما أو أنه لم  
يرل متكلما اذا شاء فعلى الاقوال كلها هو قائم بذاته والكذب صفة نقص كالصمم والعمى والله  
منزه عن قيام النقائص به مع أنه يخلق خلقه متصفين بالنقائص فيخلق العمى والصمم والبكم والله  
ولا يقوم به ذلك فلذلك يخلق الكذب في الكاذب ولا يقوم به الكذب (الوجه الثامن أن يقال)

كلام الله والذي أريد أن أزيدك وورد على الفهم وورده على السماع فدع التموه ودع المصانعة ما تقول في موسى عليه السلام حيث كلمه الله  
أهم كلام الله مطلقا أم مقيدا فتلكا قليلا ثم قال ما تريد بهذا فقلت دع ارادتي وأجب بما عندك فابى وقال ما تريد بهذا فقلت أريد أنك

ان قلت انه عليه السلام فهم كلام الله مطلقا فتسنى أن لا يكون لله كلام من الازل الى الابد الا وقد فهمه موسى وهذا يؤل الى الكفر فان الله تعالى يقول ولا يحيطون بشئ من علمه الا بما شاء (٤٦) ولو جاز ذلك لصار من فهم كلام الله عالما بالغيب وبما في نفس

الله تعالى وقد نفي الله تعالى ذلك بما أخبر به عن عيسى عليه السلام انه يقول تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك انك أنت علام الغيوب واذا لم يجز اطلاقه وألجئت الى أن تقول أفهمه الله ما شاء الله من كلامه دخلت في التبعض الذي هربت منه وكفرت من قال به ويكون مخالفك أسعد منك لانه قال بما اقتضاه النص الوارد من قبل الله عز وجل ومن قبل رسول الله وأنت آيت أن تقبل ذلك وادعت أن الواجب المصير الى حكم العقل في هذا الباب وقد ردك العقل الى موافقة النص حاسما فقال هذا يحتاج الى تأمل وقطع الكلام \* وقال أبو نصر لم يزل الله متكلاما لان الكلام من صفات المدح للعي الفاعل وضده من النقائص والله منزعه عنها وذكر كلاما كثيرا الى أن قال وقد ثبت بما ذكرناه كون القرآن مفصلا مفضلا مفضلا اذا أجزاء وأبعض وآى وكلمات وحروف وان ما كان بخلاف ذلك لم يكن القرآن المنزل الذي آمن به المسلمون وبجده الكفار وأن المقرء وسور وآى وكلمات وحروف وكذلك المحفوظ والمكتوب والمتلو وأنه عربي مبين نازل بلسان العرب ولسان قريش والمراد باللسان في هذا الباب اللغة لا اللسان الذي هو لحم ودم وعروق تعالى الله عن ذلك وجل عن أن يوصف الالما وصف به

هذا السؤال واراد عليهم فانهم يقولون ان الله يخلق في غيره كلاما ما يكون هو كلامه مع كونه قائما بغيره وهو محدث مخلوق والكلام الذي يتكلم به العباد هو عندهم ليس مخلوقا ولا هو كلامه فاذا كان هذا صادقا وهذا صدقا فلا بد أن يعرفوا أن هذا كلامه وليس هذا بكلامه \* وأما قوله وجاز منه ارسال الكذاب فجوابه من وجوه (أحدها) انه لا ريب أن الله يرسل الكذاب كارسال الشياطين في قوله ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا ويبعثهم كما في قوله تعالى بعثنا عليكم عبادنا أولي بأس شديد ولكن هذا لا يكون الا مقرونا بما يبين كذبهم كما في مسئلة الكذاب والاسود العنسي وليس في مجرد ارسال الكذاب ما يمنع التمييز بينه وبين الصادق كما أنه يرسل الظالم وليس في ارساله ما يمنع التمييز بينه وبين العادل ويرسل العاجز والاعمى والاصم وليس في ارسال هؤلاء ما يمنع التمييز بينهم وبين غيرهم ولفظ ارسال يتناول ارسال الرياح وارسال الشياطين وغير ذلك (الثاني أن يقال) هم يجوزون أن يخلق من يعلم أنه كاذب واعطاه القدرة على الكذب كما خلق مسئلة الكذاب والعنسي فان كان خلقه لهذا جازما مع أنه ممييز بينه وبين الصادق كذلك خلق الكذب به (الثالث) أنه اذا خلق من يدعي النبوة وهو كاذب فان قالوا يجوزوا اظهار اعلام الصدق عليه كان هذا ممنوعا وهو باطل بالاتفاق وان قالوا لم يجوز ذلك لم يكن مجرد دعوى النبوة بلا علم على الصدق ضارا فان الشخص لو ادعى أنه طيب أو صانع بلا دليل يدل على صدقه لم يلتفت اليه فكيف يدعي النبوة واذا قيل اذا جوزتم عليه أن يخلق الكذب في الكذاب فجوزوا عليه أن يظهر على يديه اعلام الصدق قيل هذا ممنوع لان أدلة الصدق تستلزم الصدق لان الدليل مستلزم للدلول فاطهار اعلام الصدق على يد الكذاب ممنوع لذاته فلا يمكن بحال وان قالوا يجوزوا أن يظهر على يديه خارق قلنا نعم فحق نجوز أن يظهر الخارق على يدي من يدعي الالهية كالرجال فان ذلك لا يدل على صدقه مع ظهور كذبه في دعوى الالهية والممنوع ظهور دليل الصدق على الكذاب فان قالوا فجوزوا ظهور الخوارق على يدي مدعي النبوة مع كذبه قلنا نعم ويجوز ذلك على وجه لا يدل على صدقه مثل ما تظهر السحرة والكهان من الخوارق المقرونة بما يمنع صدقهم والكلام على هذا مبسوط في مواضعه والله أعلم (الوجه الرابع) ان دليل النبوة وأعلامها وما يعرف صدق النبي ليست محصورة في الخوارق بل طرق معرفة الصدق متنوعة كما أن طرق معرفة الكذب متنوعة كما قبسط في موضعه والله أعلم

(فصل قال) ومنها أنه يلزم تعطيل الحدود والزواجر عن المعاصي فان الزنا اذا كان واقعا بارادة الله تعالى والسرقه اذا صدرت عن الله وارادته هي المؤثرة لم يجز للسلطان المؤاخذه عليها لانه يصد السارق عن امر الله وبعثه على ما يكرهه الله ولو صد الواحد منا غيره عن امره ووجهه على ما يكرهه استحق منه اللوم ويلزم أن يكون الله مريدا للتقيض لان المعصية مرادة الله والزجر عنها مرادله أيضا (فيقال) فيما قدمناه ما يبين الجواب عن هذا لكن نوضح جواب هذا ان شاء الله تعالى من وجوه (أحدها) ان الذي قدره وقضاه من ذلك هو ما وقع دون ما لم يكن بعد وما وقع لا يقدر أحد أن يردّه وانما يرد بالحدود والزواجر ما يقع بعد فإشياء الله كان وما لم يشأ لم يكن فقولنا لانه يصد السارق عن امر الله كذب منه لانه انما يصد عما يقع بعد وما لم يقع لم يردّه

نفسه وتزعه عن الاشباه قال ونحن نذكر عقب هذا الفصل فصلا في ذكر حروف القرآن وفصلا بعد ذلك في الصوت الله وما ورد فيه من القرآن والحديث وكل ذي لب صحح يعرف بالحس والمشاهدة قبل الاستدلال أن القرآن العربي حروف ولا فرق بين منكر

ذلك ومنكر الحواس وأنها من مبادئ العلم وأسباب المدارك قال وقد بين الله في كتابه ما لا اشكال بعده في هذا الفصل لما قال واذ نادى ربك موسى والعرب لا تعرف نداء الاصوتا وقد جاء عن موسى (٤٧) تحقيق ذلك فان أنكروا الظاهر كفر واوان

قالوا ان النداء غير صوت خافوا لغات العرب وان قالوا نادى الامير اذا امر غيره بالنداء دفعوا فضيلة موسى عليه السلام المختصة به من تكليم الله اياه بذاته من غير واسطة ولا ترجمان وليس في وجود الصوت من الله تعالى تشبيهه عن بوجود الصوت منه من الخلق كالم يكن في اثبات الكلام له تشبيهه عن له كلام من خلقه وكيف وكلامه وكلام خلقه معاندا الاشعري معنى قائم بذات المتكلم لا يختلف فهو المشبه لا محالة قال وأما نحن فنقول كلام الله حرف وصوت بحكم النص قال وليس ذلك عن جارحة ولا آلة وكلامنا حروف وأصوات لا يوجد ذلك منا الا بالآلة والله تعالى يتكلم بما شاء لا يشغله شيء عن شيء والمتكلم منا لا يتأتى منه أداء حرفين الا بان يفرغ من أحدهما ويتبدى في الآخر والقرآن لما كان كلام الله كان معجزا وكلام الخلق غير معجز وفي كلام الله بيان ما كان وما سيكون وما لا يكون أبدا لو كان كيف كان يكون والخلق لا يصلون الى هذه الاشياء الا بتعريف \* وقال أبو القاسم اسمعيل بن محمد بن الفضل التيمي الاصبهاني الشافعي في كتابه المعروف بالحجة على تارك الحججة أجمع المسأون على أن القرآن كلام الله واذا صح أنه كلام الله صح أنه صفة الله تعالى وأنه موصوف به وهذه الصفة لازمة لذاته تقول

الله ولهذا وحلف ليسرقن هذا المال ان شاء الله ولم يسرقه لم يحدث باتفاق المسلمين لان الله لم يسأرقه ولكن القدرية الارادة عندهم لاتكون الا بمعنى الامر فيزعمون أن السرقة اذا كانت مرادة كانت ما مورأ بها وقد أجمع المسلمون وعلم بالاضطرار من دينهم أن الله لم يأمر بالسرقة ومن قال ان ما وقع منها امر اذ يقول انه امر اذ غير ما موربه فلا يقول انه ما موربه الا كافر لكن هذا يقال للباحثة للمحتجين بالقدر على المعاصي فان منهم من لا يرى أن يعارض الانسان فيما يظنه مقدر اعليه من المعاصي ومنهم من يرى أن يعاونه على ذلك معاونة لما ظن أنه يريد هذا الفعل وان كان محرما ومعصية فهم لم يصدوا عن مراد الله فبين أن الصدع من مراد الله ليس واقعا على كل تقدير (الوجه الثاني أن يقال) قد تقدم أن تنهاى الناس عن المعاصي والقبائح والنظم ودفع الظالم وأخذ حق المظلوم منه وردا احتجاج من احتج على ذلك بالقدر أمر مستقر في فطر جميع الناس وعقولهم مع اقرار جميعهم بالقدر وأنه لا يمكن صلاح حالهم ولا بقاؤهم في الدنيا اذامكنوا كل أحد أن يفعل ما يشاء من مفسادهم ويحجج بالقدر وقد بينا أن المحتجين بالقدر على المعاصي اذا طردوا قولهم كانوا كفرة من اليهود والنصارى وهم شمر من المكذبين بالقدر والله أعلم (الوجه الثالث) ان الامور المقدورة بالاتفاق اذا كان فيها فساد يحسن رده وازالته بعد وقوعه كالمرض ونحوه فانه من فعل الله بالاتفاق مراد الله ومع هذا يحسن من الانسان أن يمنع وجوده بالاحتماء واجتناب أسبابه ويحسن منه السعي في ازالته بعد حصوله وفي هذه ازالة مراد الله وان قيل ان قطع السارق يمنع مراد الله كان شرب الدواء لزوال المرض مانعا لمراد الله وكذلك دفع السيل الآتي من صلب والبار التي تريد أن تحرق الدور واقامة الجدار الذي يريد أن ينقض كما أقام الخضر ذلك الجدار وكذلك ازالة الجوع الحاصل بالاكل وازالة البرد الحاصل بالاستدفاء وازالة الحرب بالظلم وقد قيل للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يارسول الله أرأيت أدوية تشد اوى بها ورقى نسترقى بها وتقاة تنقيها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من قدر الله فبين صلى الله تعالى عليه وسلم أنه برقد الله بقدر الله امدافعا واما رفعاما دفعا لما انعقد سبب لوجوده واما رفعالما وجد كرفع المرض ودفعه ومن هذا قوله تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله وقيل يحفظونه من أمر الله الذي ورد ولم يحصل يحفظونه أن يصل اليه وحفظهم بأمر الله (الوجه الرابع) قوله ويلزم أن يكون الله مريدا للنقيضين لان المعصية مرادة لله والزجر عنها مراد الله كلام ساقط فان النقيضين ما لا يجتمعان ولا يرتفعان أو ما لا يجتمعان وهما المتضادان والزجر ليس عما وقع وأريد بل هو عقوبة على الماضي وزجر عن المستقبل والزجر الواقع بارادته ان حصل مقصوده لم يحصل المرزجور عنه فلم يرده فيكون المراد الزجر فقط وان لم يحصل مقصوده لم يكن زجرا تاما بل يكون المراد فعل هذا الزجر وفعل ذلك كما يراد ضرب هذا لهذا بهذا السيف وحياة هذا وكما يراد المرض المخوف الذي قد يكون سببا للموت ويراد معه الحياة واردة السبب ليست موجبة لارادة السبب الا اذا كان السبب تاما موجودا والزجر سبب للزجر والامتناع كسائر الاسباب كما أن المرض المخوف سبب للموت وكما أن الامر بالفعل والترغيب فيه سبب لوقوعه ثم قد يقع السبب وقد لا يقع فان وقع كانا مرادين والا كان المراد ما وقع خاصة (الوجه الخامس) انه قد تقدم أن

العرب زيد متكلم فالكلام صفة له لانعرف الآن حقيقة هذه الصفة الكلام واذا كان كذلك كان القرآن كلام الله وكانت هذه الصفة لازمة له أولية والدليل على أن الكلام لا يفارق المتكلم أنه لو كان مفارقا لم يكن للتكلم الا كلمة واحدة فاذا تكلم بها لم يتبق له كلام فلما كان المتكلم

قادرا على كلمات كثيرة كلمة بعد كلمة دل على أن تلك الكلمات فروغ لكلامه الذي هو صفة له ملازمة قال والدليل على أن القرآن غير مخلوق أنه كلام الله وكلام الله سبب إلى خلق الأشياء قال (٤٨) الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون

الارادة نوعان نوع بمعنى المشيئة لما خلق فهذا امتناول لكل حادث دون ما لا يحدث ونوع بمعنى المحبة لما أمر به فهذا انما يتعلق بالطاعات واذا كان كذلك فمواقع من المعاصي فهو مراد بالمعنى الاول فانه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فكل ما وقع فقد شاء كونه والزجر عنها مراد بالمعنى الثاني فانه يجب النهي عن المنكر ورضاه ويشب فاعله بخلاف المنكر نفسه فانه لا يجب ولا يرضاه ولا يشب فاعله ثم الزجر انما يكون عمال يقنع والعقوبة تكون على ما وقع فاذا وقعت سرقة بالقضاء والقدر وقد أمر الله سبحانه وتعالى باقامة الحد فيها فاقامة الحد ما أمر به محبه ورضاه ويريد ارادة أمر لا ارادة خلق فان أعان عليه كان قد أراد خلقا وكان حينئذ اقامة الحد مرادة شرعا وقد أرادها خلقا وأمرها وقد شاءها وأوجبها وان لم يقع كان ما وقع من المعصية قد شاءه خلقا ولم يرد ولم يجب شرعا ويذكر أن رجلا سرق فقال له سرقت بقضاء الله وقدره فقال له وأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره وهكذا يقال لمن تعدى حدود الله وأعان العباد على عقوبته الشرعية كما يعين المسلمين على جهاد الكفار مع أن الجميع واقع بقضاء الله وقدره لكن ما أمر به يحبه ويرضاه ويريد شرعا ودنيا كما شاءه خلقا وكونا بخلاف ما نهى عنه

(فصل قال) ومنها أنه يلزم مخالفة المعقول والمنقول أما المعقول فلما تقدم من العلم الضروري باستناد أفعالنا الضرورية الاختيارية اليها ووقوعها بحسب ارادتنا فاذا أردنا الحركة عينة لم تقع بسرة وبالعكس والشك في ذلك عين السفسطة (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أن جمهور أهل السنة قائلون بهذا وان أفعال الانسان الاختيارية مستندة اليه وانه فاعل لها ومحدث لها وانما تنازع في هذا من يقول انهم ليست فعلا للعبد ولا لقدرته تأثير فيها ولا أحدثها العبد وهو لاه طائفة من متكلمي أهل الانبيات والجمهور من أهل السنة يقولون بذلك كما جاءت به النصوص بأن الله ورسوله وصف العبد بانه يعمل ويفعل (الوجه الثاني أن يقال) بل النفاة خالفوا العلم الضروري فان كون العبد مرادا فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا أمر حادث بعد أن لم يكن فاما أن يكون له محدث واما أن لا يكون له محدث فان لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث وان كان له محدث فاما أن يكون هو العبد أو الرب تعالى أو غيرهما فان كان العبد فالقول في احداثه لتلك الفاعلية كالقول في احداث احدائها يلزم التسلسل وهو هنا باطل بالاتفاق لان العبد كائن بعد أن لم يكن فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها وان كان غير الله فالقول فيه كالقول في العبد فمتعين أن يكون الله هو الخالق لكون العبد مرادا فاعلا وهو المطلوب وأهل السنة يقولون بهذا العلم الضروري فيقولون ان العبد فاعل والله خالق فعله والعبد مراد مختار والله جعله مرادا مختارا قال الله تعالى ان هذه تذكرة فمن شاء اتخذ الى ربه سبيلا وما اتشاءون الا أن يشاء الله وقال تعالى لمن شاء منكم أن يستقيم وما اتشاءون الا أن يشاء الله رب العالمين فثبت مشيئة العبد وجعلها لا تحصل الا بمشيئة الله تعالى وقال الخليل صلى الله عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي وقال واجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وقال هو واسمعيل صلى الله تعالى عليهم وسلم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وقال وجعلناهم أئمة يدعونهم انما يدعون الى النار وأمثال ذلك في الكتاب والسنة فليلهم اقتضى مشيئة العبد وأنه فاعل بالاختيار وهذا

أى أردنا خلقه وابتجاده واظهاره فقوله كن كلام الله وصفته والصفة التي منها يتفرع الخلق والفعل وبها يتكون المخلوق لا تكون مخلوقة ولا يكون مثلها للمخلوق والدليل على أن كلام لا يشبه كلام المخلوقين أنه كلام معجز وكلام المخلوقين غير معجز لواجتمع الخلق على أن يأثروا بمنزل سورة من سورة أو آية من آياته عجزوا عن ذلك ولم يقدر واعليه وقال الشيخ أبو الحسن محمد بن عبد الملك الكرخي الشافعي في كتابه الذي سماه الفصول في الاصول عن الأئمة الفحول وذكرياني عشر اماما الشافعي ومالك والنوري وأحمد وابن عينة وابن المبارك والاوزاعي والليث بن سعد واسحق ابن راهويه والبخاري وأبو زرعة وأبو حاتم قال فيه سمعت الامام أبا منصور محمد بن أحمد يقول سمعت الامام أبا بكر عبد الله بن أحمد يقول سمعت الشيخ أبا حامد الاسفرايني يقول مذهبي ومذهب الشافعي وفقهاء الامصار أن القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر والقرآن جملة جبريل مسموعا من الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم سمعه من جبريل والصحابة سمعوه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي نتلوه نحن بالسنة وفيما بين الدفتين وما في صدورنا مسموعا ومكتوبا ومحفوظا ومنقوشا وكل

حرف منه كالباء والتاء كله كلام الله غير مخلوق ومن قال مخلوق فهو كافر عليه لعائن الله والملائكة والناس أجمعين الدليل قال الشيخ أبو الحسن وكان الشيخ أبو حامد شديدا لانكاره على الباقلاني وأصحاب الكلام قال ولم تزل الأئمة الشافعية بأنفون ويستنكفون

أن ينسبوا إلى الأشعري ويبتزؤون مما بنى الأشعري مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حوالبه على ما سمعت عدة من المشايخ والأئمة منهم الحافظ المؤمن بن أحمد بن علي الساجي يقول (٤٩) سمعنا جماعة من المشايخ الثقات قالوا كان

الشيخ أبو حامد أحمد بن أبي طاهر الأسفرايني امام الأئمة الذي طبق الأرض علما وأصحابا إذا سعى إلى الجمعة من قطيعته إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوري المحاذي للجامع ويقبل على من حضروا يقول أشهدوا على بأن القرآن كلام الله غير مخلوق كما قال ابن خنبل لا كما يقوله الباقلاني وتكرر ذلك منه جمعا فقبيل له في ذلك فقال حتى ينتشر في الناس وفي أهل الصلاح ويشيع الخبر في أهل البلاد أني برى مما هم عليه يعني الأشعري وبرى من مذهب أبي بكر الباقلاني فان جماعة من المتفهمة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية ويقرؤون عليه فيفتنون بذهبه فاذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لاجمالة فيظن ظان أنهم مني تعلموه وأنا ما قلت وأنا برى من مذهب الباقلاني وعقيدته قال الشيخ أبو الحسن وسمعت شيخنا الامام أبا منصور الفقيه الأصمعي يقول سمعت شيخنا الامام أبا بكر الزاذقاني يقول كنت في درس الشيخ أبي حامد الأسفرايني وكان ينهي أصحابه عن الكلام وعن الدخول على الباقلاني فبلغه أن نفر من أصحابه يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام فظن أني معهم ومنهم من ذكر قصة قال في آخرها ان الشيخ أبا حامد قال لي يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا

الدليل اقتضى أن هذه المشيئة والاختيار حصلت بمشيئة الرب وكلا الأمرين حتى فن قال ان العبد لا مشيئة له ولا اختيار أو قال انه لا قدرة له أو أنه لم يفعل ذلك الفعل أولا أثر لقدرته فيه ولم تحدث تصرفا به فقد أنكر موجب الضرورة الاولى ومن قال ان ارادته وفعله حدثت بغير سبب اقتضى حدوث ذلك وأن العبد أحدث ذلك وحاله عند احداثه كما كان قبل احداثه بل خص أحد الزمانين بالاحداث من غير سبب اقتضى تخصيصه وأنه صار مريدا فاعلا محدثا بعد أن لم يكن من غير شيء جعله كذلك فقد قال بحدوث الحوادث بلا فاعل وإذا قالوا الإرادة لا تعمل كان هذا كلاما لا حقيقة له فان الإرادة أمر حادث فلا بد له من محدث وهذا كما قالوا ان البارئ يحدث ارادة لا في محل بلا سبب اقتضى حدوثها ولا ارادة فارتكبوها ثلاث محالات حدوث حوادث بلا ارادة من الله وحدوث حادث بلا سبب حادث وقيام الصفة بنفسها لا في محل وان شئت قلت كونه مريدا أمر ممكن لا يترجح وجوده على عدمه ولا يترجح أحد طرفيه على الآخر الإبرج تام وهذا مما يخبر به الرازي عليهم وهو صحيح في نفسه يناقض مسألة حدوث العالم والحجة التي ذكرها هذا الامام في مذكورة عن أبي الحسين البصري وهي صحيحة كما أن الأخرى صحيحة فيجب القول بهما جميعا مع أن جمهور القدرية يقولون العلم بكون العبد محدثا لا فاعله نظري لا ضروري وهو لا يخالفون أبا الحسن وأبو الحسين يقول مع ذلك ان الفعل يتوقف على الداعي والقدرة وعندهما يجب الفعل وهو حقيقة قول أهل الأنايت ولهذا يعبر غير واحد منهم بخونك كآبي المعالي والرازي وغيرهما لكن اذا قيل مع ذلك ان الله خالق أفعال العباد أمكن الجمع بينهما عند من يقول ان الله خلق الأشياء بالاسباب ومن لم يقل ذلك يقول خلق الفعل عنده هذه الامور لا بها وهو قول من لم يجعل للقدرة أثرا في مقدورها كالأشعري وغيره (فان قيل) كيف يكون الله محدثا لها والعبد محدثا لها (قيل) احداث الله لها بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بالعبد فعمل العبد فاعلا لها بقدرته ومشيئته التي خلقها الله تعالى واحداث العبد لها بمعنى أنه حدث منه هذا الفعل القائم به بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه وكل من الاحداثين مستلزم للآخر وجهة الاضافة مختلفة فمأحدثه الرب فهو مبين له قائم بالمخلوق وفعل العبد الذي أحدثه قائم به فلا يكون العبد فاعلا للفعل بمشيئته وقدرته حتى يجعله الله كذلك فيحدث قدرته ومشيئته والفعل الذي كان بذلك واذا جعله الفاعل وجب وجود ذلك فخلق الرب الفاعل العبد يستلزم وجود الفعل وكون العبد فاعلا له بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقها بل جميع الحوادث باسبابها هي من هذا الباب (فان قيل) هذا قول من يقول هي فعل للرب وفعل للعبد (قيل) من قال هي فعل لهما بمعنى الشرك فقد أخطأ ومن قال ان فعل الرب هو ما انفصل عنه وقال انها فعل لهما كما قاله أبو اسحق الأسفرايني فلا بد أن يفسر كلامه بشيء يعقل وأما على قول جمهور أهل السنة الذين يقولون انها مفعولة للرب لا فاعل له اذ فعله ما قام به والفعل عندهم غير المفعول فيقولون انها مفعولة للرب لا فاعل له وانها فاعل للعبد كما يقولون في قدرة العبد انها قدرة للعبد وقدرة للرب لا أنها نفس قدرة الرب وكذلك ارادة العبد هي ارادة للعبد مرادة للرب وكذلك سائر صفات العبد هي صفات له وهي مفعولة للرب مخلوقة له ليست بصفات له ومما بين ذلك أن الله سبحانه وتعالى قد أضاف

(٧ - منهاج ثاني) الرجل يعني الباقلاني فإياك وإياه فإنه مبتدع يدعو الناس إلى الضلالة والافلاح تحضر مجلسي فقلت أنا عائذ بالله مما قيل ونائب اليه واشهدوا على أني لأدخل اليه قال أبو الحسن وسمعت الفقيه الامام أبا منصور سعد بن علي العجلي يقول

سمعت عدة من المشايخ والأئمة ببغداد أطن الشيخ أبو اسحق الشيرازي أحدهم قالوا كان أبو بكر الباقلافي يخرج الى الحمام متبرقا خوفا  
من الشيخ أبي حامد الاسفرايني \* قال أبو (٥٠) الحسن ومعرفة شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام حتى ميز

كثيرا من الحوادث اليه وأضافه الى بعض مخلوقاته اما أن يضيف عينه أو نظيره كقوله تعالى  
الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل  
الآخري الى أجل مسمى وقال تعالى وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار مع قوله  
تعالى قبل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وقوله توفته رسلنا وهم لا يفرطون وكذلك  
قوله تعالى في الريح تدمر كل شيء بأمر ربها وقال ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا  
يعرشون وقال تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم وقال يهدي به الله من اتبع  
رضوانه سبل السلام وقال نحن نقص عليك أحسن القصص بما أوحينا اليك هذا القرآن  
وقال ان هذا القرآن يقص على بني اسرائيل أكثر الذي هم فيه يختلفون وقال ويستفتونك  
في النساء قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب أي ما يتلى عليكم في الكتاب يفتيكم فيهن  
وقال فاذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج فأضاف الانبات اليها وقال  
تعالى والارض مددناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج وقال تعالى هو  
الذي أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسميون ينبت لكم به الزرع والزيتون  
والنخيل والاعناب ومن كل الثمرات وقال تعالى حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازينت وظن  
أهلها أنهم قادرون عليها وقال انا جعلنا ماء على الارض زينة لها وقال تعالى انا زينا السماء  
الديما بزينة الكواكب وقال تعالى يعلم ما يلج في الارض وما يخرج منها وما ينزل من  
السماء وما يعرج فيها وقال تعالى ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء وقال نزل به  
الروح الامين وقال وبالحق أنزلناه وبالحق نزل وقال وأنزلنا من السماء ماء وقال تعالى  
وقالوا الجلود هم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء وقال سليمان عليه الصلاة  
والسلام يا أيها الناس علمنا منطق الطير وأوتينا من كل شيء وقال تعالى فورب السماء  
والارض انه لحق مثل ما أنكم تنطقون فهم نطقوا وهو أنطقهم وهو الذي أنطق كل شيء  
فاذا كان تبارك وتعالى قد جعل في الجمادات قوى تفعل وقد أضاف الفعل اليها ولم يمنع ذلك  
أن يكون خالقا لفعالها فلا يمنع اضافة الفعل الى الحيوان وان كان الله خالقه بطريق  
الاولى فان القدرية لا تنزع في أن الله خالق ما في الجمادات من القوى والحركات وقد  
أخبر الله أن الارض تثبت وأن السحاب يحمل الماء كما قال تعالى فالحاملات وقرأ والريح  
تنقل السحاب كما قال تعالى وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته حتى اذا قلت سحابا  
ثقلا إسقناهم لمدميت وأخبر أن الريح تدمر كل شيء وأخبر أن الماء طغي بقوله تعالى انا لما  
طغي الماء جعلناكم في الجارية بل قد أخبر بما هو أبلغ من ذلك من سجد هذه الاشياء وتسبيحها  
كما في قوله تعالى ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم  
والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وهذا التفصيل يمنع حمل  
ذلك على أن المراد كونها مخلوقة دالة على الخالق وأن المراد شهادتها بلسان الحال فان هذا عام  
لجميع الناس وقد قال تعالى يا جبال أوبي معه والطير وأنا له الحديد وقال انا نخسرنا الجبال  
معه يسبحن بالاشي والاشراق والطير محشورة كل له أبواب فأخبر أن الجبال تؤوب معه  
والطير وأخبر أنه سخرها تسبح وقال ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والارض والطير

أصول فقه الشافعي من أصول  
فقه الاشعري وعلقه عنه أبو  
بكر الرادقاني وهو عندي وبه  
اقتدى الشيخ أبو اسحق في كتابه  
اللع والتبصرة حتى لو وافق قول  
الاشعري وجهها لأصحابنا مزية  
وقال هو قول بعض أصحابنا وبه  
قالت الاشعرية ولم يهدم من  
أصحاب الشافعي استنكفوا منهم  
ومن مذهبهم في أصول الفقه فضلا  
عن أصول الدين قلت هذا  
المنقول عن الشيخ أبي حامد  
وأمثاله من أئمة أصحاب الشافعي  
أصحاب الوجوه معروف في كتبهم  
المصنفة في أصول الفقه وغيرها  
وقد ذكر ذلك الشيخ أبو حامد  
والقاضي أبو الطيب وأبو اسحق  
الشيرازي وغير واحد بينوا مخالفة  
الشافعي وغيره من الأئمة لقول ابن  
كلاب والاشعري في مسألة  
الكلام التي امتاز بها ابن كلاب  
والاشعري عن غيرهما والافسائر  
المسائل ليس لابن كلاب والاشعري  
بها اختصاص بل ما قاله قاله  
غيرهما ما من أهل السنة واما من  
غيرهم بخلاف ما قاله ابن كلاب في  
مسئلة الكلام واتبعه عليه  
الاشعري فانه لم يسبق ابن كلاب  
الى ذلك أحد ولا وافقه عليه أحد  
من رؤس الطوائف وأصله في ذلك  
هي مسألة الصفات الاختيارية  
ونحوها من الامور المتعلقة بعشيتة  
وقدرته هل تقوم بذاته أم لا وكان  
السلف والأئمة يشبثون ما يقوم  
بذاته من الصفات والافعال مطلقا

والجهمية من المعتزلة وغيرهم تنكر ذلك مطلقا فوافق ابن كلاب السلف والأئمة في اثبات الصفات ووافق الجهمية في صفات  
نفي قيام الافعال به وما يتعلق بعشيتة وقدرته ولهذا وغيره تكلم الناس فيمن اتبعه كالقلانس والاشعري ونحوهما بان في أقوالهم

بقايا من الاعتزال وهذه البقايا أصلها هو الاستدلال على حدوث العالم بطريقة الحركات فان هذا الاصل هو الذي أوقع المعتزلة في نقي الصفات والافعال وقد ذكر الأشعري في رسالته الى أهل الثغريب (٥١) الابواب أنه طريق مبتدع في دين الرسل محرم

عندهم وكذلك غير الأشعري كالخطابي وأمثاله يذكرون ذلك لكن مع هذا قد وافق ابن كلاب فيما يضاهاه وهذا الذي نقلوه من انكار أبي حامد وغيره على القاضي أبي بكر بن الباقلاني هو بسبب هذا الاصل وجرى له بسبب ذلك أمور أخرى وقام عليه الشيخ أبو حامد والشيخ أبو عبد الله بن حامد وغيرهما من العلماء من أهل العراق وخراسان والشام وأهل الحجاز ومصر مع ما كان فيه من الفضائل العظيمة والحاسن الكثرية والرد على الزنادقة والمحدثين وأهل البدع حتى أنه لم يكن في المنتسبين الى ابن كلاب والأشعري أجل منه ولا أحسن تصنيفا وبسببه انتشر هذا القول وكان منتسبا الى الامام أحمد وأهل السنة حتى كان يكتب في بعض أجوبته محمد بن الطيب الخنيلي وكان بينه وبين أبي الحسن التيمي وأهل بيته من التميميين من الموالاة والمصافاة ما هو معروف كما تقدم ذكر ذلك ولهذا غلب على التميميين موافقته في أصوله ولما صنف أبو بكر البيهقي كتابه في مناقب الامام أحمد وأبو بكر البيهقي موافق لابن الباقلاني في أصوله ذكر أبو بكر اعتقاد أحمد الذي صنفه أبو الفضل عبد الواحد ابن أبي الحسن التيمي وهو مشابه لأصول القاضي أبي بكر وقد حكي عنه أنه كان اذا درس مسألة الكلام على أصول ابن كلاب والأشعري

صافات كل قد علم صلاته وتسبيحه وقال تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم وقال والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وقال ثم قسمت قلوبكم من بعد ذلك فهي كالحجارة أو أشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله وبسط الكلام على وجود هذه الاشياء وتسبيحها مذكور في غير هذا الموضع والمقصود هنا أن هذا كله مخالف لله بالاتفاق مع جعل ذلك فعلا لهذه الاعيان في القرآن فعلم أن ذلك لا ينافي كون الرب تعالى خالق كل شيء (فان قيل) قولكم اذا جعلنا الله فاعلا ووجب وجود ذلك الفعل وخلق الفعل يستلزم وجوده ونحو ذلك من الاقوال يقتضى الجبر وهو قول باطل (قيل) لفظ الجبر لم يرد في كتاب ولا سنة لابن كلاب ولا اثبات واللفظ انما يكون له حرمة اذا ثبت عن المعصوم وهي ألفاظ النصوص فلكل علمنا أن تتبع معانيها وأما الالفاظ المحدثة مثل لفظ الجبر فهو مثل لفظ الجهة والحيز ونحو ذلك ولهذا كان المنصوص عن أئمة الاسلام مثل الاوزاعي والثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وغيرهم أن هذا اللفظ لا يثبت ولا يبنى مطلقا فلا يقال مطلقا جبر ولا يقال لم يجبر فانه لفظ مجمل ومن علماء السلف من أطلق نفيه كالزبيدي صاحب الزهري وهذا انظر الى المعنى المشهور من معناه في اللغة فان المشهور اطلاق لفظ الجبر والاجبار على ما يفعل بدون ارادة الجبور بل مع كراهته كما يجبر الاب ابنته على النكاح وهذا المعنى منتف في حق الله تعالى فانه سبحانه لا يخلق فعل العبد الاختياري بدون اختياره بل هو الذي جعله مريدا مختارا وهذا لا يقدر عليه أحد الا الله ولهذا قال من قال من السلف الله أعظم وأجل من أن يجبر انما يجبر غيره من لا يقدر على جعله مختارا والله تعالى يجعل العبد مختارا فلا يحتاج الى اجباره ولهذا قال الاوزاعي والزيدي وغيرهما نقول جبل ولا نقول جبل لان الجبل جاءت به السنة كافي الحديث الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا شئ عبد القيس ان فيمك خلقين يجبهما الله الحلم والاناة فقال أخلقين تخلقت بهما أم خلقين جبلت عليهما فقال بل خلقين جبلت عليهما فقال الحمد لله الذي جبلني على خلقين يحبهما الله فقد براد بلفظ الجبر نفس فعل ما يشاؤه وان خلق اختيار العبد كما قال محمد بن كعب القرظي الجبار هو الذي جبر العباد على ما أراد وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الدعاء المأثور عنه اللهم داحي المدحوات وسامك السهوات جبار القلوب على فطرتها شقيها وسعيها فاذا أريد بالجبر هذا فالجبر حق وان أريد به الاول فهو باطل ولكن الاطلاق يفهم منه الاول فلا يجوز اطلاقه فاذا قال السائل أنا أريد بالجبر المعنى الثاني وهو أن نفس جعل الله العبد فاعلا قادرا يستلزم الجبر ونفس كون الداعي والقدرة يستلزم وجود الفعل جبر قيل هذا المعنى حق ولا دليل لك على ابطاله وحذاق المعتزلة كأبي الحسين البصري وأمثاله يسلون هذا فيسلون أن مع وجود الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وصاحب هذا الكتاب قد سلك هذه الطريقة فلا يمكنه مع هذا انكار الجبر بهذا التفسير وبهذا نسب أبو الحسين الى التناقض في هذه المسئلة فانه وأمثاله من حذاق المعتزلة اداسلوا أنه مع الداعي والقدرة يجب وجود الفعل وسلوا أن الله خلق الداعي والقدرة لزم أن الله خالق أفعال العباد فحذاق المعتزلة سلوا المقدمتين ومنعوا النتيجة والطوسى الذى

يقول هذا الذى ذكره أبو الحسن أشرحه لكم وأيام تبيين لي هذه المسئلة فكان يحكى عنه الوقف فيها اذله في عدة من المسائل قولان وأكثر كما تنطق بذلك كتبه ومع هذا تكلم فيه أهل العلم وفي طريقته التى أصلها هذه المسئلة بما يطول وصفه كما تكلم من قبله هؤلاء فى

ابن كلاب ومن وافقه حتى ذرأوا بسعيد الانصاري قال سمعت أجد بن أبي رافع وخلقاً يذرون شدة أبي حامد يعني الاسفراييني على ابن الباقلاني قال وأنا بلغت رسالة أبي سعدالي (٥٣) ابنه سالم ببغداد ان كنت تريد أن ترجع الى هراة فلا تقرب الباقلاني

قد عظمه هذا الامامي ذكرفي تلخيص المحصل لما ذكر احتجاج الرازي بان الفعل يجب عند وجود المرح التام ويمتنع عنده فقد بطل قول المعتزلة بالكلية يعني الذين يقولون انه يفعل على وجه الجواز وهو المشهور من مذهبهم اعترض عليه الطوسي فقال انه ذكرفي ما مر أن المختار يمكن من ترجيح أحد طرفي الممكن بلامرجه وهنا حكم بان ذلك محال ثم على تقدير الاحتياج الى المرجع وامتناع عدم حصول الاثر قال فقد بطل قول المعتزلة بالكلية قال وذلك غير وارد لانه قد ذكر أن أبا الحسين من المعتزلة وقال في موضع آخر انه رجل المعتزلة وقال هنا انه قد ذهب الى أن القدرة والارادة يوجبان وجود المقدر وكيف بطل قولهم بالكلية وببياه أنهم يقولون ان معنى الاختيار هو استواء الطرفين بالنسبة الى القدرة وحدها ووجوب وقوع أحدهما بحسب الارادة فتي حصل المرحج التام وهو الارادة وجب الفعل ومتى لم يحصل امتنع ذلك وذلك غير منافي لاستواء الطرفين بالقياس الى القدرة وحدها فاذا اللزوم الذي ذكره غير قاطع في ابطال قولهم (قلت) القول الذي قطع ببطلانه الرازي هو المشهور عنهم وهو أن الفعل لا يتوقف على الداعي بل القادر يرجح أحد مقدوريه على الآخر بلامرجه فيحدث الداعي له الفعل كالارادة بمجرد كونه قادراً مع استواء القدرة بالنسبة الى وجود ذلك وعدمه والداعي قد يفسر بالعلم أو الاعتقاد أو الظن وقد يفسر بالارادة وقد يفسر بالمجموع وقد يفسر بما اشتمل عليه المراد مما يقتضي ارادته والرازي يقول ان أبا الحسين متناقض فان الرازي ذكر من الاقوال قول الذين يقولون ان الفعل موقوف على الداعي فاذا حصلت القدرة وانضم اليها الداعي صار مجموعهما علة لوجوب الفعل قال وهذا قول جمهور الفلاسفة واختياراً لأبي الحسين البصري من المعتزلة وهو وان كان يدعي الغلو في الاعتزال حتى ادعى أن العلم بان العبد موجود لأفعاله ضروري الا انه كان من مذهبه أن الفعل موقوف على الداعي فاذا كان عند الاستواء يمتنع وقوعه فحال المرجوحية أولى بالامتناع واذا امتنع المرجوح وجب الرجح لانه لا خروج عن التقيضين وهذا عين القول بالجبر لان المراد واجب الوقوع عند حصول المرحج ويمتنع الوقوع عند عدم المرحج ثبت أن أبا الحسين كان عظيم الغلو في القول بالجبر وان كان يدعي في ظاهر الامر أنه عظيم الغلو في الاعتزال (قلت) هذا القول قول جاهل أهل السنة وأنتهم ويقرب منه قول أبي المعالي الجويني والقاضي أبي حازم بن القاسمي أبي يعلى وقول الكرامية وهو حقيقة القول بان الله خالق فعل العبد وهو ظاهر قول جمهور أهل السنة المشتهين للأسباب الذين يقولون لقدرة العبد تأثير في الفعل وأما من قال لا تأثير لها كالأشعرى فاذا فسر الوجود بالوجوب العادي لم يمتنع ذلك وان فسره بالعقلي امتنع وأما لفظ الجبر فالنزاع فيه لفظي كما تقدم وليس هو في اللغة ظاهر في هذا المعنى ولهذا أنكر السلف اطلاقه فاذا قالت القدرية هذا ينافي كونه مختاراً لانه لا معنى للختار الا كونه قادراً على الفعل والترك وانه اذا شاء فعل هذا اذا شاء فعل هذا قيل لهم هذا مسلم ولكن يقال هو قادر على الفعل والترك على سبيل البدل أو على سبيل الجمع والثاني باطل فانه في حال كونه فاعلاً لا يقدر أن يكون تاركاً مع كونه فاعلاً وكذلك حال كونه تاركاً لا يقدر على كونه فاعلاً مع كونه تاركاً فان الفعل والترك ضدان واجتماعهما ممتنع والقدرة لا تكون على ممتنع فعلم أن قولنا قادر على الفعل والترك أي يقدر أن يفعل في

قال وسمعت الحسين بن أبي أمامة المالكي يقول سمعت أبي يقول لعن الله أبان زرقان أول من جعل الكلام الى الحرم وأول من بنه في المغاربة (قلت) أبوزر فيه من العلم والدين والمعرفة بالحديث والسنة واتصاه لرواية البخاري عن شيوخه الثلاثة وغير ذلك من المحاسن والفضائل ما هو معروف به وكان قد قدم الى بغداد من هراة فأخذ طريقة ابن الباقلاني وحملها الى الحرم فنسبكم فيه وفي طريقته من تكلم كابي نصر السجزي وأبي القاسم سعد بن علي الزنجاني وأمثالهما من أكابر أهل العلم والدين بما ليس هذا موضعه وهو ممن يرجع طريقة الشافعي والضبي على طريقة ابن خزيمة وأمثاله من أهل الحديث وأهل المغرب كانوا يحجون فيجتمعون به ويأخذون عنه الحديث وهذه الطريقة ويدلهم على أصلها فيرجل منهم من يرحل الى المشرق كما رحل أبو الوليد الباجي فأخذ طريقة أبي جعفر السمناني الحنفي صاحب القاسمي أبي بكر ورحل بعده القاضي أبو بكر بن العربي فأخذ طريقة أبي المعالي في الارشاد ثم انه ما من هؤلاء الا من له في الاسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة وله في الرد على كثير من أهل الالحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ما لا يخفى على من عرف أحوالهم وتكلم فيهم بصدق

وعدل وانصاف لكن لما التبس عليهم هذا الاصل المأخوذ ابتداء عن المعتزلة وهم فضلاء عقلاء احتاجوا الى طرده حال التزامه فلزمهم بسبب ذلك من الاقوال ما أنكرها المسلمون من أهل العلم والدين وصار الناس بسبب ذلك منهم من يعظّمهم لما لهم



من المحاسن والفضائل ومنهم من يذمهم لما وقع في كلامهم من البدع والباطل وخيار الامور اوسطها وهذا ليس محضه وصاحبها لا يبل مثل هذا وقع لطوائف من أهل العلم والدين والله تعالى يتقبل من (٥٣) جميع عباد المؤمنين الحسنات ويتجاوز لهم

عن السيئات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ولا يرب أن من اجتهد في طلب الحق والدين من جهة الرسول صلى الله عليه وسلم وأخطأ في بعض ذلك فآلته يغفر له خطأه تحقيقا للدعاء الذي استجاب به الله لنبيةه وللمؤمنين حيث قالوا ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ومن اتبع ظنه وهو اه فآخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صوابا بعد اجتهاده وهي من البدع المخالفة للسنة فانه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فبين بعظمه هو من أصحابه قتل من يسلم من مثل ذلك في التأخرين لكثرة الاشتباه والاضطراب وبعد الناس عن نور النبوة وشمس الرسالة الذي به يحصل الهدى والصواب ويزول عن القلوب الشك والارتباب ولهذا تجد كثيرا من التأخرين من علماء الطوائف يتناقضون في مثل هذه الاصول ولوازمها فيقولون القول الموافق للسنة وينفون ما هو من لوازمه غير ظانين أنه يتناقضه ويقولون بما زعمت القول المتناقض الذي يناقض ما أثبتوه من السنة وربما كفروا من خالفهم في القول المتناقض وما زعمته فيكون مضمون قولهم أن يقولوا قولا ويكفروا من يقوله وهذا يوجد لكثير منهم في الحال الواحد لعدم تفرقة لتناقض القولين ويوجد في

حال عدم الترك ويقدر أن يترك في حال عدم الفعل وكذلك قول القائل ان شاء فعل وان شاء ترك هو على سبيل البديل لا يقدر أن يشاء الفعل والترك معا بل حال مشيئته للفعل لا يكون من يد الترك وإذا كان كذلك فالقادر الذي ان شاء فعل وان شاء ترك حال كونه شاء الفعل مع القدرة التامة يجب وجود الفعل وحال وجود الفعل يمتنع أن يكون من يد الترك مع الفعل وأن يكون قادرا على وجود الترك مع الفعل بل قدرته على الترك بمعنى أنه يكون بعد الفعل تاركا له فيكون قادرا على الترك في الزمن الثاني من وجود الفعل لا حال وجود الفعل وإذا قال قائل هذا يقتضي أن يكون الفعل واجبا لا يمكن أن يراد أنه يصير واجبا بغيره بعد كونه ممكنا في نفسه فهذا حق كما أنه يصير موجودا بعد أن كان معدوما وفي حال وجوده يمتنع أن يكون معدوما وكل ما خلقه الله تعالى فهو بهذه المثابة فانه ما شاء الله كان فوجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وما لم يشأ لم يكن فيمتنع وجوده لعدم مشيئة الله له مع أن ما شاء مخلوق يحدث مفعول له وكان قبل أن يخلقه يمكن أن يوجد ويمكن أن لا يوجد فاما بعد أن صار موجودا بمشيئة الله وقدرته فلا يمكن أن يكون معدوما مع كونه موجودا فانه اذا أريد أنه في حال وجوده يمكن عدمه مع وجوده فهذا باطل فانه جمع بين النقيضين وان أريد أنه يمكن عدمه بعد هذا الوجود فهو صحيح ولكن هذا لا يناقض وجوب وجوده بغيره مادام موجودا وهذا وجوده بالقادر لا بنفسه فهو ممكن في هذه الحال بمعنى أنه يحدث مخلوق مفتقرا الى الله تعالى لا بمعنى كونه يمكن أن يكون معدوما حال وجوده ومن فهم هذا انحلت عنه اشكال كثيرة أشكلت على كثير من الناس في مسائل القدر بل وفي اثبات كون الرب قادرا مختارا ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن والقدر يتعلق بقدرة الله تعالى ولهذا قال الامام أحمد القدر قدرة الله تعالى يشير الى أن من أنكر القدر فقد أنكر قدرة الله تعالى وأنه يتضمن اثبات قدرة الله تعالى على كل شيء ولهذا جعل الأشعري وغيره أخص وصف الرب تبارك وتعالى قدرته على الاختراع وأيضا فقول القائل القادر هو الذي ان شاء فعل وان شاء ترك بمعنى أنه قبل الفعل والترك ان شاء وجود الفعل في الزمن الثاني وان شاء الترك فيه وهذا التخيير بينهما انما يكون عند عدمهما جميعا فاما حال الفعل فيمتنع الترك وحال الترك فيمتنع الفعل وحينئذ فالفعل واجب حال وجوده لافي الحال التي يكون مخيرا فيها بين الفعل والترك في حال التخيير لم يكن واجبا وحال وجوده لم يكن مخيرا نعم قد يكون حال الفعل شائبا للترك بعد الفعل وهذا الترك ليس هو ترك ذلك الفعل في حال وجوده فالقادر قط لا يكون مخيرا بين الشئيين في حال وجود أحدهما فلا يكون مخيرا بين وجوده وعدمه مع وجوده وحالما يكون الفاعل فاعلا يمتنع أن يكون تاركا فيمتنع أن يكون هذا الترك مقدورا له لان المتنع لا يكون مقدورا والقدرة على الضدين قدرة على كل واحد منهما على سبيل البديل وليست قدرة على وجههما وهذا كما يقال انه قادر على تسويد الثوب وتبييضه ويسافر الى الشرق والغرب ويذهب عينا وشمالا وقادر على أن يتزوج هذه الاخت وهذه الاخت (فصل قال الامام حنيفة) وأما المنقول فالقرآن مملوء من اسناد أفعال لبشر اليهم كقوله تعالى و ابراهيم الذي وفى الآية فويل للذين كفروا ولا تزروا زرة وزر أخرى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون اليوم تجزى كل نفس بما كسبت اليوم تجزون ما كنتم تعملون لتجزى كل

الحالين لا اختلاف نظره واجتهاده وسبب ذلك ما وقع من أهل الاحاد والضلال من الالفاظ الجملة التي يظن الظان أنه لا يدخل فيها الا الحق وقد دخل فيها الحق والباطل فمن لم ينقب عنها أو يستفصل المتكلم بها كما كان السلف والائمة يفعلونه صار متناقضا ومتبذرا عاصيا لمن

حيث لا يشعر وكثير من تكلم بالالفاظ المجملة المبتدعة كلفظ الجسم والجوهر والعرض وحلول الحوادث ونحو ذلك كانوا ينظنون أنهم ينصرون الاسلام بهذه الطريقة وأنهم (٥٤) بذلك يثبتون معرفة الله وتصديق رسله فوقع من الخطا والضلال

ما أوجب ذلك وهذه حال أهل البدع كالخوارج وأمثالهم فإن البدعة لا تكون حقا محضاموافقا للسنة اذ لو كانت كذلك لم تكن باطلا ولا تكون باطلا محضالا حق فيه اذ لو كانت كذلك لم تخف على الناس ولكن تشتمل على حق وباطل فيكون صاحبها قد لبس الحق بالباطل اما مخططا غالطا واما متمم النفاق فيه والحاد كما قال تعالى ولا وضعوا خلا لکم يبغونكم الفتنة وفيكم سماعون لهم فأخبر أن المنافقين لو خرجوا في جيش المسلمين ما زادوهم الا خبالا وكانوا يسعون بينهم مسرعين يطلبون لهم الفتنة وفي المؤمنين من يقبل منهم ويستجيب لهم اما الظن مخطئ أو لنوع من الهوى أو لجموعهما فان المؤمن انما يدخل عليه الشيطان بنوع من الظن واتباع هواه ولهذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ان الله يحب البصر الناقد عند ورود الشبهات ويحب العقل الكامل عند حلول الشهوات وقد أمر المؤمنين أن يقولوا في صلاتهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فالمغضوب عليهم عرفوا الحق ولم يعملوا به والضالون عبدوا الله بلا علم ولهذا انزه الله نبيه عن الامر بن بقوله والنجم اذا هوى ماضل صاحبكم وما غوى وقال تعالى واذكرا عبدنا ابراهيم واسحق

نفس بما تسعى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الامثلا ليوفيهم أجورهم لهم اما كسبت وعليهم اما اكتسبت فيظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات الاية كل امرئ بما كسب رهين من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعلها ذلك بما قدمت يداك وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم الخ (فيقال) الجواب أن يقال كل هذا حق وجهور أهل السنة قائلون بذلك وهم قائلون ان العبد فاعل لفعله حقيقة لا مجازا وانما نازع في ذلك طائفة من متكلمة أهل الاثبات كالاشعري ومن اتبعه والقرآن عمودا على أن أفعال العباد حادثة بعيشة الله وقدرته وخلقها فيجب الايمان بكل ما في القرآن ولا يجوز أن تؤمن ببعض الكتاب وتكفر ببعض قال الله تعالى ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد وقال تعالى فمن يراد الله أن يهديه يشرح صدره للاسلام ومن يراد أن يضله يجعل صدره ضيقا حرجا وقال تعالى ولو شاء ربك لآذننهم وما يفترون وقال تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله وأجمع علماء المسلمين على أن الرجل لو قال لأصلي الظهر غدا ان شاء الله تعالى أو لأقضي الدين الذي علي وصاحبه مطالبه أو لأردن الوديعة ونحو ذلك ثم لم يفعله انه لا يحنث في عيونه ولو كانت المشيئة بمعنى الامر يحنث وقال عن ابراهيم ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذرينا أمة مسلمة لك وأرنا منادكنا وقال يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا وقال تعالى واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وقال تعالى انما جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي الى الاذقان فهم مقمحون وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا فأغشىناهم فهم لا يبصرون وقال تعالى وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا وبر ابوالدني ولم يجعلني جبارا شقيا وقال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا وقال عن بنى اسرائيل وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون وقال عن آل فرعون وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ويوم القيمة لا ينصرون وقال عن الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء وقال ربنا اني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم ربنا ليقيموا الصلاة فاجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وقال تعالى وآية لهم انما جعلنا ذريتهم في الفلك المشهون وخلقناهم من مثله ما ركبون والفلك من مصنوعات بنى آدم وهذا مثل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون فان طائفة من المشيئة لا تقدر قالوا ان ما ههنا مصدرية وأن المراد خلقكم وخلق أعمالكم وهذا ضعيف جدا والصواب أن ما ههنا بمعنى الذي وأن المراد خلقكم والاصنام التي تعملونها كافي حديث حذيفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله خلق كل صانع وصنعه فانه قال أتعبدون ما تعبدون والله خلقكم وما تعملون فذمهم وأنكر عليهم عبادة ما يتخذونه من الاصنام ثم ذكر أن الله خالق العابد والمعبود المنصوت وهو سبحانه الذي يستحق أن يعبد ولو أريدوا الله خلقكم وأعمالكم كلها لم يكن هذا مناسبا فانه قد ذمهم على العبادة وهي من أعمالهم فلم يكن في ذلك كونه خالقا لأعمالهم ما يناسب الذم بل هو الى العذر أقرب ولكن هذه الآية تدل على أنه خالق لأعمال العباد من وجه آخر وهو أنه اذا خلق المعبود الذي عملوه وهو الصنم المنصوت فقد خلق الساليف القائم به وذلك مسبب من عمل ابن آدم وخالق المسبب خالق السبب بطريق

ويعقب أولى الايدي والابصار وهذا الذي تقدم ذكره من انكار أئمة العراقيين من أصحاب الشافعي قول ابن كلاب ومتبعيه في القرآن هو معروف في كتبهم ومعالمهم أنه ليس بعد الشافعي وابن سريج مثل الشيخ أبي حامد الاسفرايني حتى ذكر أبو اسحق

في طبقات الفقهاء عن أبي الحسين القدوري انه كان يقول في الشيخ أبي حامد انه أنظر من الشافعي وهذا الكلام وان لم يكن مطابقا  
لمعناه لجلالة قدر الشافعي وعلو مرتبته فلولا براعة أبي حامد ما قال فيه (٥٥) الشيخ أبو الحسين القدوري مثل هذا وقد قال

أبو حامد في كتاب التعليق في أصول  
الفقه مسألة في أن الأمر لصيغته  
أول قرينة تقترب به اختلف الناس  
في الأمر هل له صيغة تدل على كونه  
أمرا أم ليس له ذلك على ثلاثة  
مذاهب فذهب أئمة الفقهاء الى  
أن الأمر له صيغة تدل بمجرد ما  
على كونه أمرا اذا عريت عن  
القرائن وذلك مثل قول القائل  
افعل كذا وكذا واذا وجد ذلك  
عاريا عن القرائن كان أمرا ولا  
يحتاج في كونه أمرا الى قرينة هذا  
مذهب الشافعي رحمه الله ومالك  
وأبي حنيفة والاوزاعي وجماعة  
أهل العلم وهو قول البخني من  
المعتزلة وذهب المعتزلة بأسرها  
غير البخني الى أن الأمر لا صيغته  
ولا يدل اللفظ بمجرد كونه  
أمرا وانما يكون أمرا بقرينة  
تقترب به وهي الإرادة ثم اختلفوا  
في تلك الإرادة فمنهم من قال هي  
إرادة المأمور به فاذا قال افعل  
وأراد بذلك إيجاد الأمر به صار  
أمرا واذا عرى عن ذلك لم يكن  
أمرا ومنهم من قال يحتاج الى  
إرادة شديتين إرادة المأمور به  
وإرادة كون اللفظ أمرا ومنهم  
من اعتبر إرادة ثلاثة أشياء ولنا  
تسليم معهم في هذا الفصل فانه  
يتفرع على مذاهبهم وانما الخلاف  
بيننا وبينهم في الاصل وهو أن اللفظ  
هل يكون أمرا بصيغته أو بقرينة  
تقترب به وذهب الأشعري ومن  
تابعه الى أن الأمر هو معنى قائم  
بنفس الأمر لا يفارق الذات ولا

بطريق الأولى وصار هذا كقوله تعالى وخذنا لهم من مثله ما ركبون ومعلوم أن السفن  
انما يتجر خشبها ويركبانها وادم فالفلك معمولة لهم كما أن الاصنام معمولة لهم وكذلك سائر  
ما يصنعونه من الثياب والاطعمة والابنية فاذا كان الله قد أخبر أنه خلق الفلك المشعرون وجعل  
ذلك من آياته ومما أتم الله به على عباده علم أنه خالق أفعالهم وعلى قول القدري لم يخلق  
الاخشاب الذي يصلح أن يكون سفنا وغير سفن ومعلوم أن مجرد خلق المادة لا يوجب خلق  
الصورة التي حصلت بأفعال بني آدم ان لم يكن خالقا للصورة ومثل هذا قوله تعالى والله جعل  
لكم من بيوتكم سكنا وجعل لكم من جلود الانعام بيوتا تستخفونها يوم ظعنكم ويوم اقامتكم  
الى قوله والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سراويل تقيكم  
الحز وسراويل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون ومعلوم أن خلق البيوت  
المبنية والسراويل المصنوعة هو خلق السفن المنجورة وقد أخبر أن الفلك صنعة بني آدم مع  
إخباره أنه خلقها كما قال تعالى عن نوح عليه السلام ويضع الفلك وأيضا في القرآن من تفصيل  
أفعال العباد التي بقولهم وجوارحهم وأنه هو تبارك وتعالى يحدث من ذلك ما يطول وصفه  
كقوله تعالى فريقاهدى و فريقا حق عليهم الضلالة وقوله تعالى فهدى الله الذين آمنوا لما  
اختلفوا فيه من الحق باذنه وقوله ولكن الله يحب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره  
اليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون ومعلوم أنه لم يرد بذلك الهداية المشتركة  
بين المؤمن والكافر مثل ارسال الرسل والتمكين من الفعل وازاحة العليل بل أراد ما يختص به  
المؤمن كإدله عليه القرآن في مثل قوله تعالى واجتنبناهم وهديناهم الى صراط مستقيم  
وقوله وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناها الصراط المستقيم ومنه قولنا في الصلاة اهدنا  
الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان الهداية  
المشتركة حاصلة دون أن تسأل وانما تسأل الهداية التي خص بها المهتدين ومن تأول ذلك  
بمعنى زيادة الهدى والتبث وقال كان ذلك جزءا كان متناقضا فانه يقال هذا المطلوب ان لم يكن  
خالفا باختيار العبد لم يثب عليه فانه انما يثاب على ما فعله باختياره فقد ثبت أن الله يحدث  
الفعل الذي يختاره العبد وهذا مذهب أهل السنة وكذلك ما أخبر الله في القرآن من اضلال  
وهدى ونحو ذلك فانهم قديما أولون ذلك بأنه جزء على ما تقدم وعامة تأويلاتهم مما يعلم  
بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه مع أن هذا الجزء مما يثاب الفاعل عليه وان جوزوا أن  
الله يثيب العبد على ما ينعم الله به على العبد من فعله الاختياري جاز أن ينعم عليه ابتداء باختياره  
الطاعة وان لم يجز عندهم الثواب والعقاب على ما يجعل العبد فاعلا بطل أن يريد هدى أو  
ضلالة يثاب عليها أو يعاقب عليها وامتنع أن يكون ما أخبر أنه فعله من جعل الأغلال في  
أعناقهم وجعله من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ونحو ذلك مما يعاقبون عليه وقد قال  
تعالى ان تحرص على هدايتهم فان الله لا يهدي من يضل فاخبر أن من أضله الله لا يهتدي وفي  
الجملة في القرآن من الآيات المينة أن الله خالق أفعال العباد وأنه هو الذي يقرب القلوب  
والابصار فيهدى من يشاء ويضل من يشاء وأنه هو المنعم بالهدى على من أنعم عليه ما يتعذر  
استقصاؤه في هذه المواضع وكذلك فيه ما يبين عموم خلقه لكل شيء كقوله الله خالق كل شيء

يرايها وكذلك عنده سائر أقسام الكلام من النهي والخبر والاستخبار وغير ذلك كل هذه المعاني قائمة بالذات لا ترايها كالقدرة والعلم وغير  
ذلك وسواء في هذا أمر الله تعالى وأمر الادميين الا أن أمر الله تعالى مختص بكونه قديما وأمر الادميين محدث وهذه الالفاظ

والاصوات ليست عندهم أمرا ولا نهيا وانما هي عبارة عنه قال وكان ابن كلاب عبدا لله بن سعيد القطان يقول هي حكاية عن الامر وخالفه أبو الحسن الأشعري في ذلك فقال (٥٦) لا يجوز أن يقال انها حكاية لان الحكاية تحتاج الى أن تكون مثل

وغير ذلك وفيه ما يبين أنه فعال لما يريد وفيه ما يبين أنه لو شاء لهدى الناس جميعا وأمثال ذلك مما يطول وصفه \* واذا قيل هذه متأولة عند القدرية لانها من المتشابه عندهم كان الجواب من وجهين (أحدهما) أن هذا مقابل بتأويلات الجبرية لما احتجوا به ويقولون هذا متشابه وهذا لم يذكر الا مجرد النصوص فذكرنا النصوص من الطرفين (الثاني) أن نسين فساد تأويلاتهم واحدا واحدا كما بسط في موضع آخر وفي تأويلاتهم من تحريف الكلام عن مواضعه ومخالفة اللغة وتناقض المعاني ومخالفة اجماع سلف الامة وأنها ما يبين بعضه بطلان تحريفاتهم ويبين أنه ليس في القرآن محكم يناقض هذا حتى يقال ان هذا متشابه وذلك محكم بل القرآن يصدق بعضه بعضا ومن فتح هذا الباب من أهل البدع لم يكن له ثبات فان خصمه يفعل كما يفعل فلا يبقى في يده حجة سليمة عن المعارضة بمثلها كيف وعامة تأويلاتهم مما يعلم بالاضطرار أن الله ورسوله لم يردها بكلامه

(فصل قال الامام) قال الخصم القادر يمنع أن يرجح أحد مقدوريه من غير مرجع ومع الترجيح يجب الفعل فلا قدرة ولانه يلزم أن يكون الانسان شريكا لله ولقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون قال والجواب عن الاول المعارضة بالله تعالى فانه تعالى قادر فان افتقرت القدرة الى المرجح وكان المرجح موجبا لا لزوم أن يكون الله موجبا للاختيار فيلزم الكفر والجواب عن الثاني أي شركة هنا والله هو القادر على قهر العبد وادعائه ومثل هذا ان السلطان اذا ولي شخصا بعض البلاد فذهب وظلم وقهر فان السلطان متمكن من قتله والانتقام منه واستعادة ما أخذته وليس يكون شريكا للسلطان والجواب عن الثالث انه اشارة الى الاصنام التي كانوا ينحتونها ويعبدونها فانكر عليهم وقال أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون (فيقال) هولم يذكروا من أدلة أهل الانبياء الاشياء يسيرا ولم يذكروا تقرير أدلتهم على وجهها ومع هذا فالادلة الثلاثة التي ذكرها عنهم ليس عنها جواب صحيح أما الاول فان المستدل بذلك الدليل لا يقول انه اذا وجب الفعل فلا قدرة فان أهل الانبياء يقولون ان العبد له قدرة وهذا مذهب عامة أهل السنة حتى غلاة المثبتين للقدرة كالاشعرية فانهم متفقون على أن العبد له قدرة وهذا الدليل المذكور قد احتج به أبو عبد الله الرازي وغيره وهو يصرح بأنه يقول بالجبر ومع هذا فانه يقول ان للعبد قدرة وان كانوا متنازعين هل هي مؤثرة في مقدورها أو في بعض صفاتها أو لا تأثر لها قال أبو الحسن البصري وغيره من المعتزلة ان الفعل لا يكفي فيه مجرد القدرة بل يتوقف على الداعي فيقولون ان القادر المختار لا يرجح مجرد القدرة بل بداع يقرون مع القدرة كما يقول ذلك أكثر المثبتين للقدرة فانهم يقولون ان الرب تعالى لا يرجح مجرد القدرة بل بارادة مع القدرة وكذلك يقول كثير منهم في حق العبد لا يرجح مجرد القدرة وقد قال هذا كثير من أصحاب الأئمة الاربعة وقاله من أصحاب أحمد القاضي أبو حازم بن القاضي أبي يعلى وقد تقدم أن القول الوسط في ذلك أن لها تأثيرا مثل تأثير الاسباب في مسبباتها ليس لها تأثيرا خلق والابداع ولا وجودها كعدمها ويوجب هذا الدليل أن القادر يمنع أن يرجح أحد مقدوريه الا يرجح وذلك أنه اذا كان الفعل والتركة نسبتها الى القادر سواء كان ترجيح أحدهما على الآخر ترجيح الاحد المتماثلين على الآخر بلا مرجح وهذا يمنع في بدائه العقول وهذا مبسوط في موضع آخر وتبين

المعنى ولكن هو عبارة عن الامر القائم بالنفس وتقرر مذهبهم على هذا فاذا كان هذا حقيقة مذهبهم فليس يتصور بيننا وبينهم خلاف في أن الامر هل له صيغة أم لا فانه اذا كان الامر عندهم هو المعنى القائم بالنفس فذلك المعنى لا يقال ان له صيغة أو ليست له صيغة وانما يقال ذلك في الالفاظ ولكن يقع الخلاف في اللفظ الذي هو عندهم عبارة عن الامر وعندنا ان هذا هو امر وتدل صيغته على ذلك من غير قرينة وعندهم أنه لا يكون عبارة عن الامر ولا الاعلى ذلك مجرد صيغته ولكنه يمكن موقوفا على ما يبينه الدليل فان دل الدليل على أنه أر يديه العبارة عن الامر جعل عليه وان دل الدليل على أنه أر يديه العبارة عن غيره من التهديد والتعذيب والتعذيب وغير ذلك حل عليه الا أنسانتكم معهم في الجملة ان هذا اللفظ هل يدل على الامر من غير قرينة أم لا وبسط كلامه في هذه المسئلة الى آخرها وهذا أيضا معروف عن أئمة الطريقة الخراسانية ومن متأخريهم أبو محمد الجويني والد أبي المعالي وقد ذكر أبو القاسم بن عساكر في مناقبه ما ذكره عبد الغافر الفارسي في ترجمة أبي محمد الجويني قال سمعت خالي أباسعد يعنى عبد الواحد بن أبي القاسم القشيري يقول كان أئمتنا في عصره والمحققون من أصحابنا يعقدون فيه من الكمال والفضل

والخصال الحميدة أنه لو جاز أن يبعث الله نبيا في عصره لما كان الا هو من حسن طريقته وورعه وزهده وديانته في كمال فضله قال أبو محمد في آخر كتاب صنفه سماه عقيدة أصحاب الامام المطلب الشافعي وكاتبه أهل السنة والجماعة وقد نقل هذا عنه أبو

القاسم بن عساكر في كتابه الذي سماه تبين كذب المعتري قال أبو محمد ونعتقد أن المصيب من المجتهدين في الأصول والفروع واحد ويجب التعيين في الأصول فأما الفروع فرعا يتأتى التعيين (٥٧) ورعا لا يتأتى ومذهب الشيخ أبي الحسن تصويب

المجتهدين في الفروع وليس ذلك مذهب الشافعي وأبو الحسن أحد أصحاب الشافعي فأدخاله في شيء أعرضنا عنه فيه ومن هذا القبيل قوله لاصيغة الالفاظ أي الكلام وتقل وتعز مخالفته أصول الشافعي ونصوصه ورعا مناسب المتدعون اليه ما هو برى عنه كما نسبوا اليه أنه يقول ليس في المصحف قرآن ولا في القبرني وكذلك الاستثناء في الايمان ونفي القدرة على الخلق في الازل وتكفير العوام والنجاب علم الدليل عليهم قال وقد تمتعت ما تصفحت من كتبه فوجدتها كلها خلاف ما نسب اليه (قلت) هذه المسائل فيها كلام ليس هذا موضعه ولكن المقصود هنا انه جعل من القبيل الذي خالف فيه الشافعي وأعرض عنه فيه أصحابه مسألة صيغ الالفاظ رده على مسألة الكلام وقوله فيها هو قول ابن كلاب ان كلام الله معنى واحد قائم بنفس الله تعالى ان عبر عنه بالعربية كان قرآنا وان عبر عنه بالعبرية كان تورا وان عبر عنه بالسيرانية كان انجيلا وأن القرآن العربي لم يتكلم الله به بل وليس هو كلام الله واعمال خلقه في بعض الاجسام وجهه والناس من أهل السنة وأهل البدعة يقولون ان فساد هذا القول معلوم بالاضطرار وان معاني القرآن ليست هي معاني التوراة وليست معاني التوراة المعربة هي

فيه خطأ من زعم أن القادر يرجح أحد المقدورين المتماثلين بلا مرجح وذلك المرجح لا يكون من العبد لان القول فيه كالقول في فعل العبد فان كان المرجح له قدرة العبد القادر لا يرجح الا بمرجح فلا بد أن يكون المرجح من الله وعند وجود المرجح يجب وجود الفعل والالام يكن مرجحا تاما فانه اذا كان بعد وجود المرجح يجوز وجود الفعل وعدمه كما كان قبل المرجح كما يمكن ولا يرجح وجوده على عدمه ان يرجح فلا بد من مرجح تام يجب عنده وجود الفعل واذا كان العبد لا يحصل فعله الا بمرجح من الله تعالى وعند وجود ذلك المرجح يجب وجود الفعل كان فعله كسائر الحوادث التي تحدث باسباب يخلقها الله تعالى يجب وجود الحادث عندها وهذا معنى كون الرب تبارك وتعالى خالق الفعل العبد ومعنى ذلك أن الله تعالى يخلق في العبد القدرة التامة والقدرة التامة عند وجودها يجب الفعل لان هذا سبب تام للفعل فاذا وجد السبب التام وجب وجود المسبب والله هو الخالق للسبب أيضا كما أنه اذا خلق النار في الثوب فانه لا بد من وجود الحريق عقب ذلك والكل مخلوق لله تعالى وأمام معارضته بفعل الله تعالى فالجواب عن ذلك من وجوه (أحدها) أن هذا برهان عقلي يقيني واليقينيات لا يمكن أن يكون لها معارض يبطلها وقد رآن المنججهم هذا من يقول بالذات فهذا لا ينقطع بما ذكرته لاسيما وعندهم هذه المسئلة من العقليات التي تعلم بدون السمع فلا بد فيها من جواب عقلي (الثاني) أن يقال قدرة الرب لا يفعله الا مع وجود مشيئته فانه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن وليس كل ما كان قادرا عليه ففعله قال تعالى بلي قادرين على أن نسوي بنانه وقال تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم أو من تحت أرجلكم أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض وقد ثبت في الصحيحين عن جابر رضي الله عنه أنه لما نزلت هذه الآية قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعود بوجهك أو من تحت أرجلكم قال أعود بوجهك أو يلبسكم شيئا ويذيق بعضكم بأس بعض قال هاتان أهون وقال تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا وقد قال تعالى ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة وقال ولو شاء الله ما اقتتلوا ومثل هذه آمة معدة في القرآن واذا كان لو شاء لفعله لعل على أنه قادر عليه فانه لا يمكن فعل غير المقدور واذا كان كذلك علم أن الفعل لو وجد بمجرد كونه قادر الوقوع كل مقدور بل لا بد مع القدرة من الارادة وحينئذ قول القائل فقدرة الرب تنفقر الى مرجح لكن المرجح هو ارادة الله تعالى و ارادة الله تعالى لا يجوز أن تكون من غيره بخلاف ارادة العبد واذا كان المرجح ارادة الله تعالى كان فاعلا واختياره لا موجبا بذاته بدون اختياره وحينئذ فلا يلزم الكفر (الثالث) أن يقال ما تعني بقولك يلزم أن يكون الله موجبا بذاته أتعني به أن يكون موجبا للآثار بلا قدرة و ارادة أو تعني به أن يكون الآثر واجبا عند وجود المرجح الذي هو الارادة مثلا مع القدرة فاذا عنت الاول لم نسلم التزامه فان الفرض أنه قادر وأنه مرجح بمرجح فهنا شيان قدرة وأمر آخر وقد فسرنا ذلك بالارادة فكيف يقال انه مرجح بلا قدرة ولا ارادة وان أردت أنه يجب وجود الآثر اذا حصلت الارادة مع القدرة فهذا حق وهذا مذهب المسلمين وان سمي مسم هذا موجبا بالذات كان نزاعا لفظيا والمسلمون يقولون ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فما شاء الله وجوده وجب وجوده عشيئته

(٨ - منهاج ثاني) القرآن ولا القرآن اذا ترجم بالعبرية هو التوراة ولا حقيقة الامر هي حقيقة الخبر وانما اضطراب ابن كلاب والاشعري ونحوهما الى هذا الاصل أنهم لما اعتقدوا أن الله لا يقوم به ما يتعلق عشيئته وقدرة له لافعل ولا تكلم ولا غير ذلك وقد تمتن

لهم فساد قول من يقول القرآن مخلوق ولا يجعل الله تعالى كلاماً قائماً بنفسه بل يجعل كلامه ما خلقه في غيره وعرفوا أن الكلام لا يكون مفعولاً منفصلاً عن المتكلم ولا يتصف (٥٨) الموصوف بما هو منفصل بل إذا خلق الله شيئاً من الصفات

وقدرته وما لم يشأ وجوده امتنع وجوده لعدم مشيئته فالاول واجب بالمشيئة والثاني ممتنع لعدم المشيئة وأما ما يقوله القدرية من أن الله يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء فهذا الذي أنكروه أهل السنة والجماعة (والرابع) أن يقال أنه هو سبحانه قادر فإذا أراد حدوث مقدور فاما أن يجب وجوده واما أن لا يجب فان وجب حصل المطلوب وتبين وجوب الاثر عند المرجح سواء سميت هذا موجبا بالذات أو لم تسم وان لم يجب وجوده كان وجوده ممكناً قابلاً لوجوده والعدم فلا بد له من مرجح وهم جرح كل ما قدر قابلاً لوجوده ولم يجب وجوده كان وجوده ممكناً محتملاً للوجود والعدم فلا يوجد حتى يحصل المرجح التام الموجب لوجوده فتبين أن كل ما وجد فقد وجب وجوده بمشيئة الله وقدرته وهو المطلوب وهذا قول طائفة من المعتزلة كابي الحسين البصري وغيره وطائفة من القدرية في هذا الباب يقولون عند وجود المرجح صار الفعل أولى به ولا تنتهي الالوهية الى حد الوجوب كما يقول ذلك محمود الخوارزمي والزنجشيري ونحوه وهو باطل فإنه اذا لم ينته الى حد الوجوب كان ممكناً فيحتاج الى مرجح فإثم الا واجب أو ممكن والممكن قبل الوجود والعدم وطائفة ثالثة من القدرية والجهمية ومن اتبعهم من أصحاب أبي الحسين وغيرهم من المتكلمين وطوائف من أصحاب الأئمة الاربعة والشيعية وغيرهم يقولون القادر يرجح بلا مرجح فيجعلون الارادة حادثة بلا مرجح لحدوثها ويجعلون ارادة الله حادثة لافي محل ويجعلون الفعل معها كئلا واجبا وهذا من أصولهم التي اضطربوا فيها في مسألة فعل الله وحدوث العالم وفي حدوث فعل العبد والقدر (الوجه الخامس) أن يقال لفظ الموجب بالذات لفظ فيه اجمال فان عني به ما عني به الفلاسفة من أنه علة تامة مستلزم للعالم فهذا باطل لان العلة التامة تستلزم معلولها ولو كان العالم معلولاً لازماً لعله أزلية لم يكن فيه حوادث فان الحوادث لا تحدث عن علة تامة أزلية وهذا خلاف المحسوس وسواء قيل ان تلك العلة التامة ذات مجردة عن الصفات كما يقوله نفاة الصفات من المتفلسفة كابن سينا وأمثلة أو قيل انه ذات موصوفة بالصفات لكنها مستلزمة لمعلولها لكنه باطل أيضا فان فسر الموجب بالذات بأنه موجب بمشيئته وقدرته كل واحد من الحوادث في الوقت الذي أحدثه فهذا دين المسلمين وغيرهم من أهل الملل ومذهب أهل السنة فإذا قالوا انه بمشيئته وقدرته يوجب أفعال العباد وغيرها من الحوادث فهو موافق لهذا المعنى إلا لعني الذي قالته الدهرية (الوجه السادس) أن يقال ما ذكرته أنت من العلة العقلية وهو استناد أفعالنا الاختيارية لنا ووقوعها بحسب اختيارنا معارض بما ليس من أفعالنا مثل الألوان فان الانسان يحصل اللون الذي يريد حصوله في الثوب بحسب اختياره وهو مستند الى طبيعته وصنعه ومع هذا ليس اللون مفعولاً له وأيضا فانبت من الزرع والشجر قد يحصل بحسب اختياره وهو مستند الى ازدراعه وليس الانبات من فعله فليس كل ما استند الى العبد ووقع بحسب اختياره كان مفعولاً له وهذه المعارضات أصح من تلك فانها معارضة عقلية بنفس ألفاظ الدليل وتلك ليست معارضة عقلية ولا هي بنفس ألفاظ الدليل (الوجه السابع) أن يقال هذا الامامي وأمثلة متناقضون فانه قد ذكر في غير هذا الموضوع أنه مع الداعي والقدرة

والافعال يجعل كان ذلك صفة لذلك المحل لا لله فاذا خلق في محل الحركة كان ذلك المحل هو المتحرك بها وكذلك اذا خلق فيه حياة كان ذلك المحل هو الحي بها وكذلك اذا خلق علما وقدره وكلاما كان ذلك المحل هو المتكلم به وهذا التقرير مما اتفق عليه القائلون بأن القرآن غير مخلوق من جميع الطوائف أهل الحديث والسنة ومثل الكرامية والكلاية وغيرهم ولازم هذا أن من قال ان القرآن العري مخلوق أن لا يكون الكلام العربي كلام الله بل يكون كلاما للمحل الذي خلق فيه ومن قال ان لفظ الكلام يقع بالاشتراك على هذا وهذا تبطل حجته على المعتزلة فان أصل الحجة انه اذا خلق كلاما في محل كان الكلام صفة لذلك المحل فاذا كان القرآن العري كلاما مخلوقا في محل كان ذلك المحل هو المتكلم ولم يكن كلام الله ولهذا قال من قال لا يسمى كلاما الا بما زاد فرارا من أن يشبهوا كلاما حقيقيا قائما بغير المتكلم به فلما عظمت شناعة الناس على هذا القول وكان تسمية هذا كلاما حقيقيا معلوما بالاضطرار من اللغة أراد أن يجعل لفظ الكلام مشترا كافسدا الاصل الذي بنوا عليه قولهم وبانكار هذا الاصل استطال عليهم من يقول بخلق القرآن من المعتزلة والشيعية والخواارج

ونحوهم فان هؤلاء علما ناظرهم من سلاط طريفة ابن كلاب ومضمونها ان الله لا يقدر على الكلام ولا يشاء كما لا يجب ولا هو متكلم باختياره ومشيئته طمع فيهم أو لئلا لان جمهور الخلق يعلمون أن المتكلم بشكك بمشيئته واختياره وهو قادر على الكلام

وهو يتكلم بما يشاء ولكن منشأ اضطراب الفريقيين اشتراكهما في انه لا يقوم به ما يكون بادارته وقدرته فلزم هؤلاء اذا جعلوه يتكلم بقدرته واختياره أن يكون كلامه مخلوقا منفصلا عنه ولزم هؤلاء (٥٩) اذا جعلوه غير مخلوق أن لا يكون قادرا على

الكلام ولا يتكلم عشيته وقدرته ولا يتكلم بما يشاء والمقصود هنا ان عبد الله بن سعيد بن كلاب وأتباعه لما وافقوا سلف الأمة وسائر العقلاء في أن كلام المتكلم لا بد أن يقوم به فلا يكون الا باثنا عنه لا يكون كلامه كما قال الأئمة كلام الله من الله ليس ببيان منه وقالوا ان القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ واليه يعود فقوالوا منه بداد على الجهمية الذين يقولون بدامن غيره ومقصودهم أنه هو المتكلم به كما قال تعالى تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم وقال تعالى ولكن حق القول مني وأمثال ذلك ثم انهم مع موافقتهم للسلف والأئمة والجمهور على هذا اعتقدوا هذا الاصل وهو أنه لا يقوم به ما يكون مقدره له متعلقا بعشيته بناء على هذا الاصل الذي وافقوا فيه المعتزلة فاحتاجوا حينئذ أن يثبتوا ما لا يكون مقدره امرادا قالوا والحروف المنظومة والاصوات لا تكون الا مقدره مرادة فانبتوا معنى واحد لم يمكنهم اثبات معان متعددة خوفا من اثبات ما لا نهاية له فاحتاجوا أن يقولوا معنى واحد اقلوا القول الذي لزمته تلك اللوازم الى عظيم فيها تكبير جمهور المسلمين بل جمهور العقلاء عليهم وأنكر الناس عليهم أمورا اثبات معنى واحد هو الامر والخبر وجعل القرآن العربي ليس من كلام الله الذي يتكلم به وان الكلام المنزل ليس هو كلام الله وأن التوراة والابجيل والقرآن انما تختلف عباراتها فاذا عبر عن التوراة بالعربية كان هو الفسرآن وأن الله لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم عشيته واختياره وتكليمه ان كلمه من خلقه كوسى وآدم ليس

لا يجب الفعل فعلم أن القوم يتكلمون بغيره ونه ناصر القولهم لا يعتمدون على حق يعلمونه ولا يعرفون حقا بقصدون نصره

(فصل) وأما قوله أي شركة هنا الى آخره (فيقال) اذا كانت الحوادث حادثة بغير فعل الله وقدرته فهذه مشاركة لله صريحة ولهذا شبه هؤلاء بالجهوس الذين يجعلون فاعل الشر غير فاعل الخير فيجعلون لله شريكا آخر وما ذكره من التمثيل بالسلطان يقرر المشاركة فان نواب السلطان شركاه وهو محتاج اليهم ليس هو خالقهم ولا ربهم بل ولا خالق قدرتهم بل هم معا ونون له على تدبير الملك بامور خارجة عن قدرته ولولا ذلك لكان عاجزا عن الملك فن جعل أفعال العباد مع الله بمنزلة نواب السلطان معه فهذا صريح الشرك الذي لم يكن يرتضيه عباد الاصنام لانه شرك في الربوبية لاني الالهية فان عباد الاصنام كانوا يعرفون أنهم ملوك لله فيقولون لبيك لا شريك لك الا شريكها هو ملكك ومملكك وهؤلاء لا يجعلون مملكة العبد من أفعاله ملكا لله تعالى ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما الايمان بالقدر نظام التوحيد فن وحد الله وآمن بالقدر تم توحيد من وحد الله وكذب بالقدر ترضى توحيد تكذيبه وقول القدرية يتضمن الاشرار والتعطيل فانه يتضمن اخراج بعض الحوادث عن أن يكون لها فاعل ويتضمن اثبات فاعل مستقل غير الله وهاتان شعبتان من شعب الكفر فان أصل كل كفر التعطيل والشرك وبيان ذلك أنهم يقولون ان الانسان صار مريدا فاعلا بارادته بعد أن لم يكن كذلك بدون محدث ذلك فانه لم يكن مريدا للفعل ولا فاعلا له وهذا الامر حادث بعد أن لم يكن وهو عندهم حادث بلا احداث أحد وهذا أصل التعطيل فن جوز أن يحدث حادث بلا احداث أحد وأن يترجح وجود الممكن على عدمه بلا مرجح وأن يتخصص أحد التماثلين بلا تخصص كان هذا تعطيل الجنس الحوادث والممكنات أن يكون لها فاعل والله فاعلها بلا شك فهو تعطيل لله أن يكون خالق المخلوقات وأما الشرك فلانهم يقولون العبد مستقل باحداث هذا الفعل من غير أن يكون الله جعله محدثا له كعوان الملوك الذين يفعلون أفعالهم بدون أن تكون المالك جعلتهم واعين لها وهذا اثبات شركاء مع الله يخلقون به بعض مخلوقاته وهذا الهذوران التعطيل والاشراك في الربوبية لازم لكل من أثبت فاعلا مستقلا غير الله كالفلاسفة الذين يقولون ان الفلك يتحرك بحركة اختيارية بسببها تحدث الحوادث من غير أن يكون قد حدثت من جهة الله ما يوجب حركته ولا كان فوقه محددي يقتضي حركته وذلك لان حركة الفلك حينئذ باختياره تكون كحركة الانسان باختياره فيقال مصير الفلك متحرك باختياره وقدرته أمر ممكن لا واجب بنفسه فلا بد له من مرجح تام وما من وقت الا وهو يتحرك فيه باختياره وقدرته فلا بد لكونه متحركا من أمر أو واجب ذلك والا لزم حدوث حوادث بلا محدث فان قيل الموجب بذاته هو المرجح أو الفاعل سواء كان بواسطة أو بلا واسطة وهي ما صدر عنه من الفعل أو المفعول قيل هذا باطل لان الموجب بذاته على حال واحدة عندهم من الازل الى الابد فيمتنع أن يصدر عنه حادث بعد أن لم يكن ذلك الحادث صادرا عنه وكل جزء من أجزاء الحركة صارت بعد أن لم تكن فيمتنع أن يكون ذلك الحادث ثابتا في الازل فامتنع أن يكون فاعله علة تامة في الازل وأيضا فرجع الحوادث ان كان مرجحا ثابتا في الازل لزمه المفعول ولم يحدث عنه بعد ذلك شيء وان لم يكن مرجحا ثابتا في الازل فقد صار

تسكلم به وان الكلام المنزل ليس هو كلام الله وأن التوراة والابجيل والقرآن انما تختلف عباراتها فاذا عبر عن التوراة بالعربية كان هو الفسرآن وأن الله لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم عشيته واختياره وتكليمه ان كلمه من خلقه كوسى وآدم ليس

الاخلاق ادراك ذلك المعنى لهم فالتكلم هو خلق الادراك فقط ثم منهم من يقول السمع يتعلق بذلك المعنى وبكل موجود فكل موجود يمكن أن يرى ويسمع كما يقوله أو الحسن ومنهم من (٦٠) يقول بل كلام الله لا يسمع بحال لامنه ولا من غيره اذ هو معنى والمعنى يفهم لا يسمع كما يقوله أبو بكر ونحوه ومنهم من يقول انه يسمع ذلك المعنى من القارئ مع صوته المسموع منه كما يقول ذلك طائفة أخرى وجهور العقلاء يقولون ان هذه الاقوال معلومة الفساد بالضرورة وانما الجأ إليها القائلين بهما تقدم من الاصول التي استلزمت هذه المحاذير واذا اتقى اللزوم اتقى الملزوم وكذلك من قال لا يتكلم الا بصوت قديمة أزلية ليست متعاقبة وهو لا يقدر على التكلم بها ولا له في ذلك مشيئة ولا فعل من أجل الحديث والفقهاء والكلام المنتسبين الى السنة في جمهور العقلاء يقولون ان قول هؤلاء

مرحبا بعد ان لم يكن ويمتنع أن يكون غيره جعله مرجحا فيكون المرجح له ما يقوم به من ارادته وبحوزة ذلك فتلك الامور لم تكن مرجحاتا ما في الازل والابطال الحوادث فامتنع أن يكون صدر عن المرجح في الازل شي مقارنة له فامتنع قدم الفلك (وايضا) صار مرجحا لما يرجح به بعد أن لم يكن كذلك فوجب اضافة الحوادث اليه لوجوب اضافة الحوادث الى المرجح التام فثبت أن فوق الافلاك مؤثرا يتجدد تأثيره وهو المطلوب وهؤلاء اذا لم يشبهوا ذلك كانوا معطين لحركة الفلك وللحوادث أن يكون لها فاعل وهذا التعطيل أعظم من تعطيل أفعال العباد أن يكون لها محدث (وايضا) فقد جعلوا الفلك يفعل بطريق الاستقلال كما جعلت القدرية الحيوان يفعل بطريق الاستقلال من غير أن يخلق الله له عند ذلك حركة وقدرة مقارنة للحركة لان الفلك عندهم محدث عنه الثانية بعد الاولى فشرط الثانية انقضاء الاولى كالذي يقطع مسافة شيا بعد شئ ولكن ذلك الذي يقطع المسافة انما يقع الثانية بقدرته و ارادة قامت به وحركات قطع بها الثانية فالفاعل يجده له من الارادة والقوة ما قطع به المسافة الثانية فكان يجب أن يتجدد للفلك في كل وقت من الارادة والقوة ما يتحول به لكن المجده له ذلك لا بد أن يكون غيره لانه لا يمكن لا واجب والحوادث فيه لا يجوز أن تكون منه لانه اذا حدث الثاني بعد الاول لزم أن يكون المؤثر التام موجودا عند الثاني وان كان حصل له كمال التأثير في الثاني بعد انقضاء الاول فلا بد لذلك الكمال من فاعل وهو لا يجوز أن يكون فاعله ما تقدم فوجب أن يكون له في كل حال من الاحوال فاعل يحدث ما به يتحرك وهذا بخلاف الواجب بنفسه فان ما يقوم به من الاعمال لا يجوز أن يصدر عن غيره وشرك هؤلاء المنسلفة وتعطيلهم أعظم بكثير من شرك القدرية وتعطيلهم فان هؤلاء يجعلون الفلك هو المحدث للحوادث التي في الارض كلها فلم يجعلوا الله شيا بخلاف القدرية فانهم أخرجوا عن احدائه أفعال الحيوان وما تولد عنها فقد لزمهم التعطيل من اثبات حوادث بلا محدث وتعطيل الرب عن احداث شئ من الحوادث واثبات شريك فعل جميع الحوادث ومن العجب أنهم ينكرون على القدرية وغيرهم أن الرب ما زال عا طلاع عن الفعل حتى أحدث العالم وهم يقولون ما زال ولا يزال معطلا عن الاحداث بل عن الفعل فان ما لزم ذاته كالعقل والفلك ليس هو في الحقيقة فعلا له اذ الفعل لا يفعل الا شيا بعد شئ فاما ما لزم الذات فهو من باب الصفات بمنزلة لون الانسان وطوله فانه يمتنع أن يكون فعلا له بخلاف حركته فانها فعل له وان قدر أنه لم يزل متحركا كما يقال في نفس الانسان انه لم يزل يتحرك من حال الى حال وان القلب أشد قلبا من القدر اذا استجمعت غلبا ما يكون الفاعل الذي هو في نفسه يقوم به فعل يحدث شيا بعد شئ مفعولا بخلاف ما لزمه لازم يقارنه في الازل فهذا لا يعقل أن يكون مفعولا له فثبت أنهم في الحقيقة لا يثبتون للرب فعلا أصلا فهم معطلة حقا وارسطوا واتباعه انما يثبتون العلة الاولى من جهة انما علة غائية كحركة الفلك فان حركة الفلك عندهم بالاختيار كحركة الانسان والحركة الاختيارية لا بد لها من مراد فيكون هو مطلوبها ومعنى ذلك عندهم أن الفلك يتحرك بالتشبيه بالعلة الاولى كحركة المؤمن بآلامه والجندي بقدرته وهذا معنى تشبيهه بحركة المعشوق للعاشق ليس المعنى أن ذات الله محركة للفلك انما مرادهم أن مراد الفلك أن يكون

أيضا معلوم الفساد بالضرورة وانما الجأهم الى ذلك اعتقادهم أن الكلام لا يتعلق بعشيئة المتكلم وقدرته مع علمهم بأن الكلام يتضمن حروفا منظومة وصوتا مسموعا من المتكلم وأما من قال ان الصوت المسموع من القارئ قديم أو يسمع منه صوت قديم ومحدث فهذا أظهر فسادا من أن يحتاج الى الكلام عليه وكلام السلف والامة والعلماء في هذا الاصل كثير منتشر ليس هذا موضع استقصائه وأما دلالة الكتاب والسنة على هذا الاصل فأكثر من أن تحصر وقد ذكر منها الامام أحمد وغيره من العلماء في الرد على الجهمية ما جمعه كذا ذكر الخلال في كتاب السنة قال أخبرنا

المرودى قال هذا ما احتج به أبو عبد الله على الجهمية من القرآن ونسبه بخطه وكتبته من كتابه فذكر المرودى آيات كثيرة. ومن مثله ما ذكره الخضر بن أحمد بن عبد الله بن أحمد وقال فيه سمعت أبا عبد الله يقول في القرآن عليهم من الحج في غير موضع يعني الجهمية قال



الجلال وأبنا الخضر بن أحمد المثنى الكندي سمعت عبد الله بن أحمد بن حنبل قال وجدت هذا الكتاب بخط أبي فيما خرج به على  
الجهمية وقد ألف الآيات إلى الآيات في السور فذكر آيات كثيرة تدل (٦١) على هذا الأصل مثل قوله تعالى وإذا سألك عبادي

عني فاني قريب أجيب دعوة  
لداع إذا دعان فليستجيبوا لي  
وليؤمنوا بي لعلمهم يرشدون وقوله  
تعالى يدع السموات والأرض  
وإذا قضى أمرا فاعما يقول له كن  
فيكون وقوله ما يابا تكون في بطونهم  
الألئار ولا يكلمهم الله يوم القيامة  
وقوله تعالى لقد سمع الله قول  
الذين قاروا الله فقير ونحن أغنياء  
وقوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة  
منه اسمه المسيح عيسى بن مريم  
إلى قوله تعالى كذلك الله يخلق  
ما يشاء إذا قضى أمرا فاعما يقول  
له كن فيكون وقوله تعالى ان مثل  
عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من  
تراب ثم قال له كن فيكون وقوله  
تعالى ان الذين يشركون بالله انهم  
وأيمانهم غشا قليلا وأولئك لا خلاق  
لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا  
ينظر إليهم يوم القيامة وقوله تعالى  
وهو الذي خلق السموات والأرض  
بالحسق ويوم يقول كن فيكون  
قوله الحق وله الملك وكلم الله موسى  
تكليما ولما جاء موسى ليقاتنا وكلمه  
ربه ولولا كلمة سبقت من ربك  
لقضى بينهم فيما فيه يختلفون  
ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى  
بينهم وانهم اني شك منه مريب  
وقت كلمة ربك لا ملائكة منهم من  
الجنة والناس أجمعين نحن نقص  
عليك أحسن القصص بما أوحينا  
إليك هذا القرآن وان كنت من  
قبله لمن الغافلين وقوله قل لو كان  
الجرمدادا لكلمات ربي لنفد

منه بحسب الامكان (وهذا) باطل من وجوه بسطها موضع آخر فقالوا ان العلة الاولى  
وهي التي يتحرك الفلك لاجلها علة له محركة كما يحرك المشوق العاشق بمنزلة الرجل الذي اشتى  
طعاما فذبده اليه أو رأى من يحبه فسي اليه فذلك المحبوب هو المحرك ليكون المتحرك أحبه  
لا لكونه أيدع الحركة ولا فعلها فحينئذ لم يكونوا قد أثبتوا الحركة الفلك محمداً أحدتها غير  
الفلك كما ثبت القدرية لأفعال الحيوان محمداً غير الحيوان ولهذا كان الفلك عندهم حيوانا  
كبيرا بل يقولون ان الفلك يتحرك للتشبيه بالعلة الاولى لان العلة الاولى معبودة له محبوبة له  
ولهذا قالوا ان الفلاسفة هي المثبتة لله على حسب الطاقة في الحقيقة ليس عندهم الرب  
لأله العالم ولا بالعالين غاية ما يشتهونه أن يكون شرطاني وجود العالم وأن كمال المخلوق في أن  
يكون متشبهه وهذا هو الاله عندهم وذلك هو الربوبية ولهذا كان قولهم شر من قول  
اليهود والنصارى وهم أبعد عن المعقول والمنقول منهم كإسقاط في غير هذا الموضوع والله أعلم  
فتبين أن هؤلاء المتفلسفة قدرية في جميع حوادث العالم وأنهم من أصل بني آدم ولهذا  
يضيفون الحوادث إلى الطبائع التي في الأجسام فانها إنزلة القوى التي في الحيوان فيجعلون  
كل محدث فاعلام مستقلا كحيوان عند القدرية ولا يشبهون محدث بالحوادث وحقيقة قولهم  
المحدود لكون الله رب العالمين بل غايتهم أن يجعلوه شرطاني وجود العالم وفي التحقيق هم  
معطلة لكون الله رب العالمين كقول من قال ان الفلك واجب الوجود بنفسه منهم لكن هؤلاء  
يثبتون العلة اما غائية عند قدمائهم واما فاعلية عند متأخرهم وعند التحقيق لا حقيقة لما  
يشتهونه ولهذا أنكروا ذلك الطبائع من غيرهم وإذا قدر أن الفلك يتحرك باختياره من غير أن  
يكون الله خالق الحركة فلا دليل أن المحرك له معشوقه يتشبه به بل يجوز أن يكون المتحرك هو  
المحرك كما قد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضوع وتبين الكلام على بطلان ما ذكره  
أرسطو في العلم الالهي من وجوه متعددة وأن هؤلاء من أجهل الناس بالله عز وجل ومن دخل  
في أهر الملل منهم كالمتنبيين إلى الاسلام كالفارابي وابن سينا وأمثالهم من ملاحدة المسلمين  
وموسى بن ميمون ونحوه من ملاحدة اليهود ومتى ويجي بن عددي ونحوهما من ملاحدة  
النصارى فهم مع كونهم من ملاحدة أهل الملل أقم عقلا ونظرا في العلم الالهي من المشائين  
كأرسطو وأتباعه وان كان لا أولئك من تفصيل الأمور الطبيعية والرياضية أمور كثيرة سبقوا  
بها هؤلاء فالقصد هنا أن الأمور الالهية أولئك أجهل بها وأضل فان هؤلاء حصل لهم  
نوع تمام نور أهل الملل وعقولهم وهداهم فصاروا به أقل ظلمة من أولئك ولهذا عدل ابن سينا  
عن طريقة سلفه في اثبات العلة الاولى وسلك الطريقة المعروفة له في تقسيم الوجود إلى واجب  
وممكن وان الممكن مستلزم للواجب وهذه الطريقة هي المعروفة له ولمن أتبعه كالمسهروردي  
المفتول ونحوه من الفلاسفة وأبي حامد الرازي والأمدى وغيرهم من متأخري أهل  
الكلام الذين خلطوا الفلسفة بالكلام وهؤلاء المتكلمون المتأخرون الذين خلطوا الفلسفة  
بالكلام أكثر اضطرابهم وشكوكهم وحيرتهم بحسب ما ازدادوا به ظلمة من هؤلاء المتفلسفة  
الذين خلطوا الفلسفة بالكلام فأولئك قلت ظلمتهم بما دخلوا فيه من كلام أهل الملل وهؤلاء  
كثرت ظلمتهم بما دخلوا فيه من كلام أولئك المتفلسفة هذا مع أن في المتكلمين من أهل

البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي وقال تعالى فلما أتاهم نودي بموسى اني أنا ربك فاخضع نعليك انك بالواد المقدس طوى وأنا اخترتك  
فاستمع لما يوحى اني أنا الله لا اله الا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري إلى قوله اني معكم أسمع وأرى وألقيت عليك محبة مني ولتصنع على

عني ولولا كلمة سبقت من ربك لكان لراما وأجل مسمى وأيوب اذ نادى ربه أني مسنى الضر وأنت أرحم الراحمين فاستجيبنا له فكشفنا ما به من ضر وآتيناه أهله ومثلهم معهم وقوله (٦٢) وذا النون اذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه فنادى في

الظلمات أن لا اله الا أنت سبحانك اى كنت من الظالمين فاستجيبنا له ونجيناها من الغم وكذلك نتجى المؤمنون وقوله وزكريا اذ نادى ربه رب لا تدركنى فردا وانت خير الوارثين فاستجيبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه وقوله الذى خلق السموات والارض وما بينهما فى ستة ايام ثم استوى على العرش الرحمن فأسئل به خبيراً وقوله فلما جاءها نودى أن بورئ من فى النار ومن حولها وقوله فلما أتاه نودى من شاطئ الوادى الايمن فى البقعة المباركة من الشجرة أن يا موسى انا الله رب العالمين وقوله تعالى انا امره اذا اراد شيئاً ان يقول له كن فيكون وقوله تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جنودنا لهم الغالبون وقوله تعالى وما قدرنا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون وقوله تعالى وهو الذى يحيى ويميت فاذا قضى امر افاغما يقول له كن فيكون وقال ربكم ادعوني استجب لكم ولولا كلمة سبقت من ربك الى اجل مسمى لقضى بينهم وان الذين اورتوا الكتاب من بعدهم لفي شك منه مريب وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحياً او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء وقوله تعالى فلما آسفونا انتقمنا منهم وقوله قد سمع الله قول الذى تجادلنا فى زوجته وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفى القرآن مواضع كثيرة ابعث

الملل من الاضطراب والشك فى اشياء والخروج عن الحق فى مواضع واتباع الهوى فى مواضع والتقصير فى الحق فى مواضع ما ذمهم لاجله علماء الملة والدين فانهم قصر واعن معرفة الادلة العقلية التى ذكرها الله فى كتابه فعادوا عنها الى طرق اخرى مبتدعة فيها من الباطل ما لاجله خرجوا عن بعض الحق المشترك بينهم وبين غيرهم ودخلوا فى بعض الباطل المبدع واخرجوا من التوحيد ما هو منه كتوحيد الالهية واثبات حقائق اسماء الله وصفاته ولم يعرفوا من التوحيد الا توحيد الربوبية وهو الاقرار بأن الله خالق كل شئ وهذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين قال الله عنهم ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله وقال تعالى قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم سيقولون الله الايات وقال عنهم وما يؤمن أكثرهم بالله الا وهم مشركون فالطائفة من السلف تقول لهم من خلق السموات والارض فيقولون الله وهم مع ذلك يعبدون غيره وانما التوحيد الذى أمر الله به العباد هو توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية بان يعبدوا الله ولا يشركوا به شيئاً فيكون الدين كله لله ولا يخاف الا الله ولا يدعو الا الله ويكون الله أحب الى العبد من كل شئ فيحبون الله ويبغضون الله ويعبدون الله ويتوكلون عليه والعبادة تجمع غاية الحب وما به الذل فيحبون الله بأكل محبة ويدلون أكل ذل ولا يعدلون به ولا يجعلون له أندادا ولا يتخذون من دونه أولياء ولاشفعاء كما قد بين القرآن هذا التوحيد فى غير موضع وهو قطب رضى القرآن الذى يدور عليه القرآن وهو يتضمن التوحيد فى العلم والقول والتوحيد فى الارادة والعمل فالاول كما فى قوله تعالى قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد ولهذا كانت هذه السورة تعدل ثلث القرآن لانها صفة الرحمن والقرآن ثلثه توحيد وثلثه قصص وثلثه أمر ونهى لانه كلام الله والكلام اما انشاء واما اخبار والاخبار اما عن الخالق واما عن المخلوق فصارت لثلاثة أجزاء جزء أمر ونهى وابعادة وهو الانشاء وجزء اخبار عن المخلوقين وجزء اخبار عن الخالق فقل هو الله أحد صفة الرحمن محضاً وقد بسطنا الكلام على تحقيق قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انها تعدل ثلث القرآن فى مجلد وفى تفسيرها فى مجلد آخر وأما التوحيد فى العبادة والارادة والعمل فكما فى سورة قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ولا أنتم عابدون ما أعبد ولا أنا عابد ما عبدتم ولا أنتم عابدون ما أعبد لكم دينكم ولى دين فالتوحيد الاول يتضمن اثبات نعوت الكمال لله باثبات أسمائه الحسنى وما تتضمنه من صفاته والثانى يتضمن اخلاص الدين له كما قال وما أمر والى اعبدوا الله مخلصين له الدين فالاول براءة من التعطيل والثانى براءة من الشرك وأصل الشرك اما تعطيل مثل تعطيل فرعون موسى والذى حاج ابراهيم فى ربه والدجال مسيح الضلال خصم مسيح الهدى عيسى بن مريم صلى الله تعالى عليه وسلم وأما الاشراك وهو كثير فى الامم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جمهور الانبياء وفى خصوم ابراهيم ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم معطلة ومشركة لكن التعطيل المحض للذات قليل وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال وهو مستلزم لتعطيل الذات فانهم يصفون واجب الوجود بما يجب أن يكون متمتع الوجود ثم ان كل من كان الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه والتابعين لهم باحسان أقرب كان أقرب الى كمال التوحيد والايمان والعقل والعرفان وكل من كان عنهم أبعد كان عن ذلك

وقوله قد سمع الله قول الذى تجادلنا فى زوجته وتشتكى الى الله والله يسمع تحاوركما (قلت) وفى القرآن مواضع كثيرة ابعث تدل على هذا الاصل كقوله تعالى هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعاً ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شئ

عليه وقوله أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين وتجعلونه أنداد ذلك رب العالمين إلى قوله ثم استوى إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً وكرها قالتا أتينا طائعين (٦٣) وقوله هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام

وقوله هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة أو يأتي ربك أو يأتي بعض آيات ربك وقوله وجاء ربك والملك صفاصفاً وقوله تعالى وقل اعلموا فسيري الله لكم رسوله وقوله تعالى وقل اعلموا فسيري الله لكم رسوله والمؤمنون وقوله ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقوله تعالى إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش في غير موضع في القرآن وقوله تعالى انما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون وقوله تعالى وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها وقوله تعالى وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له وما لهم من دونه من وال وقوله تعالى كل يوم هو في شأن وقوله تعالى ويوم يناديهم فيقول أين شركائي الذين كنتم تزعمون وإذا نادى ربك موسى أن اتق القوم الظالمين وطفقنا نخسفان عليهما من ورق الجنة وناداهما ربهما ألم أنهلكما عن تلك الشجرة وقوله تعالى كلا فاذهبا ياتنا إنا معكم مستمعون وقوله سلام قولاً من رب رحيم وقوله تعالى إن الله نزل أحسن الحديث فبأى حديث بعد الله وآياته يؤمنون ومن أصدق من الله حديثاً وأمثال ذلك كثير في كتاب الله تعالى بل يدخل في ذلك عامة ما أخبر الله

أبعد فتأخروا وكلامه الإنبات الذي خاطوا الكلام بالفلسفة كالرازي والآمدى ونحوهما هم دون أبي المعالي الجويني وأمثاله في تقرير التوحيد وإثبات صفات الكمال وأبو المعالي وأمثاله دون القاضي أبي بكر بن الطيب وأمثاله في ذلك وهو لادون أبي الحسن الأشعري في ذلك والأشعري في ذلك دون أبي محمد بن كلاب وابن كلاب دون السلف والأئمة في ذلك ومكلمة أهل الإنبات الذين يقرون بالقدرهم خيراً في التوحيد وإثبات صفات الكمال من القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم لأن أهل الإنبات يثبتون لله كمال القدرة كمال المشيئة وكمال الخلق وأنه منفرد بذلك فيقولون إنه وحده خالق كل شيء من الأعيان والأعراض ولهذا جعلوا أخص صفة الرب تعالى القدرة على الاختراع والتحقيق أن القدرة على الاختراع من جملة خصائصه ليس هي وحدها أخص صفاته وأولئك يخرجون أحوال الحيوان عن أن تكون مخلوقة له وحقيقة قولهم تعطيل هذه الحوادث عن خالق لها وإثبات شركاء لله يفعلونهم أو كثيرين متأخرة القدرية يقولون إن العباد خالقون لها ولكن سلفهم يجتزؤون عن ذلك وأيضا فتكلمة أهل الإنبات يثبتون لله صفات الكمال الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر وهو لا ينفون ذلك لكن قصر وافي بعض صفات الكمال وقصر وافي التوحيد فظنوا أن كمال التوحيد هو توحيد الربوبية ولم يصعدوا إلى توحيد الإلهية الذي جاءت به الرسل ونزلت به الكتب وذلك أن كثيرا من كلامهم أخذوه من كلام المعتزلة والمعتزلة مقصرون في هذا الباب فانهم لم يوفوا بتوحيد الربوبية حقه فكيف بتوحيد الإلهية ومع هذا فأتت المعتزلة وشيوخهم وأئمة الأشعرية والكرامية ونحوهم خيري في تقرير توحيد الربوبية من متفلسفة الأشعرية كالرازي والآمدى وأمثال هؤلاء فان هؤلاء خلطوا ذلك بتوحيد الفلاسفة كابن سينا وأمثاله وهو أبعد الكلام عن التحقيق في التوحيد وان كان خيرا من كلام قدمائهم ارسطو وأدونيّه وذلك أن غايتهم أنهم يثبتون واجب الوجود وهذا حق لم ينازع فيه لا معطل ولا مشرك بل الناس متفقون على إثبات وجود واجب اللهم إلا ما يحكى عن بعض الناس قال إن هذا العالم حدث بنفسه وكثير من الناس يقولون إن هذا لم تقل طائفة معروفة وإنما يقدر تقديرا كما تقدر الشبه السوفسطائية فيبحث عنها وهذا ما خطر في قلوب بعض الناس كما يخطر أمثاله من السفسطة لأنه قول معروف لطائفة معروفة يذنون عنه فان ظهور فسادهم أبين من أن يحتاج إلى دليل إذ حدوث الحوادث بلا محدث من أظهر الأمور امتناعا والعلم بذلك من أبين العلوم الضرورية ثم انهم لما قرروا واجبا بذاته أرادوا أن يجعلوه واحدا وحده لا يوجد إلا في الأذهان لافي الأعيان وهو وجود مطلق بشرط الإطلاق ليس له حقيقة في الخارج لان الوجود المطلق بشرط الإطلاق لا يوجد إلا في الأذهان لافي الأعيان أو مقيد بالسلوب والاضافات كما يقوله ابن سينا وأتباعه وهذا أدخل في التعطيل من الأول وزعموا أن هذا محض التوحيد مضاهاة للمعتزلة الذين شاركوهم في نفي الصفات وسموا ذلك توحيداً فصاروا يتباهون في التعطيل الذي سموه توحيداً أهم فيه أحذق حتى فروغهم تباهوا في ذلك كتباهم كابن سبعين وأمثاله من أتباع الفلاسفة وابن التومرت وأمثاله من أتباع الجهمية فهذا يقول بالوجود المطلق وهذا يقول بالوجود المطلق وأتباع كل منهما تباهى أتباع الآخر في الحدق في هذا التعطيل كما قد جمعت في طوائف من هؤلاء وخاطبتهم في ذلك

به من أفعاله لاسيما المرتبة كقوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله فسيسره اليسرى وقوله فسيسره اليسرى وقوله ان ينالها بهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان علينا جمعه وقرآنه فاذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم ان علينا بيانه وقوله فسوف يحاسب حسابا

يسيرا وقوله أنا صببنا الماء صباحا ثم شققنا الأرض شقا وقوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه وقوله ألم نهلك الأولين ثم  
تبعهم الآخريين ونحو ذلك لكن الاستدلال (٦٤) بمثل هذا مبني على أن الفعل ليس هو المفعول والخلق ليس هو

المخلوق وهو قول جمهور الناس على اختلاف أصنافهم وقد قرر هذا في غير هذا الموضوع ثم هؤلاء على قولين منهم من يقول ان الفعل قديم لازم للذات لا يتعلق بشيئته وقدرته ومنهم من يقول يتعلق بشيئته وقدرته وان قيل ان نوعه قديم فهو لا يحتاجون بما هو الظاهر المفهوم المنصوص واذا تأول من ينازعهم أن المتجدد انما هو المفعول المخلوق فقط من غير تجديد فعل كان هذا بمنزلة من يتأول نصوص الارادة والحب والبغض والرضا والسخط على أن المتجدد ليس أيضا الا المخلوقات التي تزد وتب وتسهط وكذلك نصوص القول والكلام والحديث ونحو ذلك على أن المتجدد ليس الادراك الخلق والايان والنجي وليس الا مخلوقا من المخلوقات فهذه التأويلات كلها من غلط واحد ولا نزاع بين الناس أنها خلاف المفهوم الظاهر الذي دل عليه القرآن والحديث ثم ملاحظة الباطنية يقولون ان الرسل أرادوا افهام الناس ما يتخيلونه وان لم يكن مطابقا للخارج ويجعلون ذلك بمنزلة ما يراه الناسم فتفسير القرآن عندهم يشبه تعبير الرؤيا التي لا يفهم تعبيرها من ظاهرها كروى يابوسف والملك بخلاف الرؤيا التي يكون ظاهرها مطابقا لباطنها وأما المسلمون من أهل الكلام فهم وان كانوا يكفرون من يقول بهذا فاما أن يتأولوا تأويلات يعلم بالضرورة أن الرسول لم يردّها واما أن يقولوا ما ندري ما أراد فهم اما في جهل الا

بسيط أو من لب ومدا رهؤلاء كلهم على أن العقل عارض ما دلت عليه النصوص وقديين أهل الاثبات أن العقل مطابق موافق لما

أخبرت به النصوص لا معارض له لكن المقصود هنا أن نبين أن القرآن والسنة فيهما من الدلالة على هذا الأصل ما لا يكاد يحصر فن له فهم في كتاب الله يستدل بما ذكر من النصوص على ما ركع ومن عرف (٦٥) حقيقة قول النفاة علم أن القرآن مناقض

لذلك مناقضة لاحيلة لهم فيها وان القرآن يثبت ما يقدر الله عليه ويشأؤه من أفعاله التي ليست هي نفس المخلوقات وغير أفعاله ولولا ما وقع في كلام الناس من الالتباس والاجال لما كان يحتاج أن يقال الأفعال التي ليست هي نفس المخلوقات فان المعقول عند جميع الناس أن الفعل المتعدى الى مفعول ليس هو نفس المفعول لكن النفاة عندهم أن المخلوقات هي نفس فعل الله ليس له فعل عندهم الانفس المخلوقات فلهذا احتج الى البيان وما يدل على هذا الأصل ما علق بشرط كقوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب وقوله ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقوله ان تتقوا الله يجعل لكم فرقا ما وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وقوله تعالى ولا تقولن لشيء انى فاعسل ذلك غدا الا ان يشاء الله وقوله تعالى ذلك ما نهم اتبعوا ما أمحط الله وفي الجملة هذا في كتاب الله أكثر من أن يحصر وكذلك الأحاديث الصحيحة المتلقاة بالقبول كقوله صلى الله عليه وسلم فيما روى عن ربه ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه وقوله أندرون ماذا قال ربكم الليلة وقوله في حديث الشفاعة ان ربي قد غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله وقوله اذا تكلم الله

الاحصا لا اشتراك فيه فافيه الاشتراك لا امتياز فيه وما فيه الامتياز لا اشتراك فيه فلم يبق في الخارج شيء واحد مشترك فيه ومميز لكن فيه وصف يشابه الاخر ووصف لا يشابهه فيه وغط هؤلاء في هذه الالهيات من جنس غلطهم في المنطق في الكليات الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام حيث توهموا أنه يكون في الخارج كل مشترك فيه وقد قدمنا التنبيه على هذا وبيننا أن الكلي المشترك فيه لا يوجد في الخارج الا بحدته لا اشتراك فيه والاشتراك والمعموم والكليات انما تعرض له اذا كان ذهنيا لا خارجيا وهم قسموا الكلي ثلاثة أقسام طبيعي ومنطقي وعقلي فالطبيعي هو المطلق لا بشرط كالانسان من حيث هو ومع قطع النظر عن جميع قيوده والمنطقي كونه عاما وخصوصا وكليا وجزئيا فنفس وصفه بذلك منطقي لان المنطقي يبحث في القضايا من جهة كونها كلية وجزئية والعقلي هو مجموع الامرين وهو الانسان الموصوف بكونه عاما ومطلقا وهذا لا يوجد الا في الذهن عندهم الا ما يحكي عن شيعة أفلاطون من اثبات المثل الافلاطونية ولا ريب في بطلان هذا فان الخارج لا يوجد فيه عام وأما المنطقي فهو كذلك في الذهن وأما الطبيعي فقد يقولون انه ثابت في الخارج فاذا قلنا هذا الانسان ففيه الانسان من حيث هو هو لكن يقال هو ثابت في الخارج بحدته التعمين والتخصيص لا بقيد الاطلاق ولا مطلقا لا بشرط فليس في الخارج مطلق لا بشرط ولا مطلق بشرط الاطلاق بل انما فيه العين المخصص فالذي يقدره الذهن مطلقا لا بشرط التقييد يوجد في الخارج بشرط التقييد وهؤلاء اشتبه عليهم ما في الاذهان بما في الاعيان وقد بسطنا الكلام على هذا في غير هذا الموضوع وبيننا من غلط المنطقيين ما هو سبب الضلال في الامور الالهية والطبيعية كاعتقاد الامور العقلية التي لا تكون في العقل أمورا موجودة في الخارج وغير ذلك مما ليس هذا موضع بسطه وهؤلاء المنطقيون الالهيون منهم وغيرهم يقولون ايضا ان الكليات لا تكون الا في الاذهان لا في الاعيان فيوجد من كلامهم في مواضع ما يظهر به خطأ كلامهم في مواضع فان الله فطر عباده على الصحة والسلامة وفساد الفطرة عارض فقل من يوجد منه كلام فاسد الا وفي كلامه ما بين فساد كلامه الا في مواضع يظهر به تناقضه (والمقصود هنا التنبيه) على توحيد هؤلاء الفلاسفة وهؤلاء اصابهم في لفظ الواجب ما اصاب المعتزلة في لفظ القديم فقالوا الواجب لا يكون الا وحده فلا يكون له صفة ثبوتية كما قال أولئك لا يكون القديم الا واحدا فلا يكون له صفة ثبوتية وبهذا وغيره ظهر الزلل في كلام متأخري المتكلمين الذين خلطوا الكلام بالفلسفة كما ظهر أيضا الغلط في كلام من خلط التصوف بالفلسفة كصاحب مشكاة الانوار والكتب المضمون بها على غير أهلها وغير ذلك مما قد بسط الكلام عليه في غير هذا الموضوع حتى ان هؤلاء المتأخرين لم يهتدوا الى تقرير متقدمهم بل ليل التوحيد وهو دليل التمانع واستشككوه وأولئك ظنوا أن هذا الدليل هو الدليل المذكور في القرآن في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا وليس الامر كذلك بل أولئك قصروا في معرفة ما في القرآن وهؤلاء قصروا في معرفة ما في المقصرين كما قصروا في معرفة ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وعدلوا الى ما أورثهم الشك والحيرة والضلال وهذا مبسوط في غير هذا الموضوع لكن ننبه عليه هنا وذلك أن دليل التمانع المشهور عند المتكلمين انه لو كان للعالم صانعان أراد أحدهما أمرا

(٩ - منهاج ثاني) بالوحي سمع أهل السموات كبر السلسلة على الصفا وقوله ان الله يحدث من أمره ما شاء وان مما أحدث أن لا تكلموا في الصلاة وقوله في حديث التجملي فيقولون هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فاذا جاء ربنا عرفناه في صورته

التي يعرفون وقوله الله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل أضل راحلته بأرض دوية مهلكة عليها طعامه وشرابه فطلبها فلم يجدها فنام تحت شجرة ينتظر الموت فلما استيقظ أذاهو بدابته (٦٦) عليها طعامه وشرابه قاله أشد فرحاً بتوبة عبده من هذا راحلته

وهذا الحديث مستفيض عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابين من غير وجه من حديث ابن مسعود وأبي هريرة وقوله يضحك الله لي رجلين يقتل أحدهما صاحبه كلاهما يدخل الجنة وفي حديث آخر من يدخل الجنة قال فيضحك الله منه وقوله ما منكم أحد الا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان وفي حديث قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله جدي عبدى فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدني عبدى وقوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تعالى من تقرب الى شبر تقربت اليه ذراعاً ومن تقرب الى ذراعاً تقربت اليه باعاً وقوله صلى الله عليه وسلم ينزل الله تعالى الى السماء الدنيا شطر الليل أو ثلث الليل الآخر فيقول من يدعوني فاستجب له من بسألتني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث الانصارى الذي أضاف رجلاً وأثره على نفسه وأهله فلما أصبح غداً على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لقد ضحك الله الليلة أو عجب من فعالكم كما أنزل الله تبارك وتعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وهذه الاحاديث كلها في الصحابين وفي السنن من حديث علي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث الركوب على الدابة قال فتلت

وأراد الاخر خلافه مثل أن يريد أحدهما طلوع الشمس من مشرقها ويريد الاخر اطلاعها من مغربها ومن جهة أخرى امتنع أن يحصل مرادها لان ذلك جمع بين الضدين فيلزم أن لا يحصل مراد واحد منهما فلا يكون واحداً منهما ما فيكون الذي حصل مراده هو الرب دون الآخر وقد يقرر ذلك بأن يقال اذا أراد اما لا يتخلو المحل عنهما مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الاخر تسكينه امتنع حصول مرادها وامتنع عدم مرادها جميعاً لان الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون فتعين أن يحصل مراد أحدهما دون الاخر فيكون هو الرب وعلى هذا سؤال مشهور وهو أنه يجوز أن تتفق الارادتان فلا يفضى الى الاختلاف وقد أجاب كثير من المتأخرين عن ذلك بوجوه عارضهم فيها غيرهم كإسقاط موضع ولم يهتد هؤلاء الى تقرير القدماء كالاشعري والقاضي أبي بكر وأبي الحسين البصري والقاضي أبي يعلى وغيرهم فان هؤلاء علموا أن وجوب اتفاقهما في الارادة يستلزم محرز كل منهما كما أن تعاقبهما يستلزم محرز كل منهما فاذا من أعرض عن ذكر هذا التقدير لان مقصوده أن يبين أن فرض اثنين يقتضى محرز كل منهما فاذا قيل ان أحدهما لا يمكنه مخالفة الآخر كان ذلك أظهر في محزبه ومنهم من بين ذلك كما بينوا أيضاً امتناع استقلال كل منهما وذلك أنه يقال اذا فرض ربان فاما أن يكون كل منهما قادراً بنفسه أو لا يكون قادراً الا بالآخر فان لم يكن قادراً الا بالآخر كان هذا امتنعاً لذاته مقتضياً للدور في العلل والفاعلين فانه يستلزم أن يكون كل منهما جعل الآخر با لان الرب لا بد أن يكون قادراً فيكون هذا جعل هذا قادراً فاعلاربا وكذلك الاخر وهذا امتنع في الربين الواجبين بانفسهما القديمين لان هنا لا يكون رباً فاعلاربا حتى يجعله الاخر كذلك وكذلك الاخر فهو بمنزلة أن يقال لا يكون هذا موجوداً حتى يجعله الاخر موجوداً وهذا امتنع بالضرورة كما تقدم فيما قبل بالاشارة الى ذلك وهو أن الدور القبلي ممتنع لذاته باتفاق العقلاء كالدور في الفاعلين والعلل فيمتنع أن يكون كل من الشقيين علة للاخر وفاعله أو جزءاً من العلة والفاعل فاذا كان كل منهما لا يكون قادراً أو فاعلاً الا بالآخر لزم أن يكون كل منهما علة فاعلة أو علة لتمام ما به يصير الاخر قادراً فاعلاً وذلك ممتنع بالضرورة واتفاق العقلاء فلزم أن الرب لا بد أن يكون قادراً بنفسه واذا كان قادراً بنفسه فان أمكنه ارادة غير مراد الاخر أمكن اختلافهما وان لم يمكنه الا ما يريد الاخر لزم لعجزه فاذا فرض أن هذا لا يمكنه أن يريد ويفعل الا ما يريد الاخر ويفعل لزم لعجز كل منهما بل هذا أيضاً ممتنع لنفسه كما أنه اذا كان هذا لا يقدر حتى يقدر هذا كان ذلك ممتنعاً لذاته فاذا كان هذا لا يكون ممكناً الا بتكبير الاخر فهو بمنزلة أن يقال لا يكون قادراً الا باقذار الاخر وأيضاً فانه في هذا التقدير يكون المانع لكل منهما من الانفراد هو الاخر فيكون كل منهما مانعاً ممنوعاً وهذا لا يكون مانعاً الا اذا كان قادراً على المنع ومن كان قادراً على منع غيره من الفعل فقد رتبته على أن يكون فاعلاً اولي فصار كل منهما لا يكون فاعلاً حتى يكون قادراً على الفعل فاذا كان قادراً على الفعل امتنع أن يكون ممنوعاً منه فامتنع كون كل واحد منهما مانعاً ممنوعاً وذلك لازم لوجوب اتفاقهما على الفعل فعلم امتناع وجوب اتفاقهما على الفعل وثبت إمكان اختلافهما فتي فرض لزوم اتفاقهما كان ذلك ممتنعاً لذاته وانما يكون هذا في المخلوقين لان القدرة لهما مستفادة من غيرهما فاذا قيل لا يقدر هذا حتى يقدر

يا رسول الله من أي شيء تضحك قال ربك يضحك الى عبده اذا قال رب اغفر لي ذنوبي انه لا يغفر الذنوب الا انت هذا قال علم عبدى أنه لا يغفر الذنوب غيري وفي حديث أبي رزين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ضحك ربنا من قنوط عباده وقرب غيره بنظر

اليكم اذلين قنطين فينظف بضحك يعلم ان فرجكم قريب فقال له ابورزين اوي بضحك الرب قال نعم فقال لن نعدم من رب يضحك خيرا وفي الصححين وغيرهما في حديث النجلى الطويل المشهور الذي روى عن (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه متعدده

هذا كان يمكن ان يكون ثالث يجعلهما قادرين ومن هنا يمكن المخلوق ان يعاون المخلوق وامتنعت المعاونة على الخالقين لان المخلوقين المتعاونين لكل منهما قدرة من غير الاخر اعانه بها وجعله بها قادرا لان كلا منهما كان قبل اعانه الاخر له قدرة وعند اجتماعهما زادت قوة كل منهما بقوة الاخر عنزلة السيدين اللتين نمت احدهما الى الاخرى فان كلا منهما كان له قوة وبالاتحاد اجتماع زادت قوتهما لان هذا زاد ذلك بقوته وذلك زاد هذا بقوته فصارت كل منهما معطيا للاخر واخذت منه فزادت القوة بالاتحاد وهذا امتنع في الخالقين فان قدرة الخالق القديم الواجب بنفسه من لوازم ذاته لا يجوز ان تكون مستفاد من غيره لان كلا منهما ان كان قادرا عند الانفراد أمكنه ان يفعل عند الانفراد ما يقدر عليه ولم يشترط في فعله معاونة الاخر وحينئذ فيمكن أحدهما ان يفعل ما يريد الاخر او ما يريد خلافه وان لم يكن قادرا عند الانفراد امتنع ان يحصل عند الاجتماع له ما قوة لما في ذلك من الدور لان هذا لا يقدر حتى يقدر ذلك ولا يقدر ذلك حتى يقدر هذا وليس هنا ثالث غيرهما يجعلهما قادرين فلا يقدر أحدهما والمخلوقان اللذان لا قدرة لهما عند الانفراد لا يحصل لهما قدرة عند الاجتماع الا من غيرهما والخالقان لا يمكن ان يكون لهما ثالث يعطيهم قدرة فلا بد ان يكونا قادرين عند الانفراد فاذا قيل يقدر على ما لا يخالفه الاخر فيه كان كل منهما مانعا للاخر من مقدوره فلا يكون واحد منهما قادرا وايضا فان منع هذا ذلك لا يكون الا بقدرته ومنع ذلك لهذا لا يكون الا بقدرته فيلزم ان يكون كل منهما قادرا حال التمازج وهو حال المخالفة فيكونان قادرين عند الاتفاق وعند الاختلاف وايضا فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع الاخر وبالعكس فلا يكون أحدهما ممنوعا الا منع الاخر وايضا فيكون هذا مانعا لذلك وذلك مانعا لهذا فيكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا جامع بين النقيضين (وهذه الوجوه وغيرها) تبين امتناع ربي كل منهما معاونة للاخر او كل منهما مانع للاخر فلم يبق الا ان يكون كل منهما قادرا مستقلا وحينئذ فيمكن اختلافهما واذا اختلفا لزم ان لا يفعل واحد منهما شيئا ولزم عجزهما ولزم كون كل واحد منهما مانعا ممنوعا فبين امتناع ربي سواء فرضنا متفقين او مختلفين وأما اذا فرضنا مستقلين وفرض كل منهما مستقلا لمخلوق العالم فهذا أطهر امتناعا لان استقلال أحدهما يمنع ان يكون له فيه شريك فكيف اذا كان الاخر مستقلا به فتقدير استقلال كل منهما يقتضي ان يكون كل منهما فاعله كانه وان لا يكون واحد منهما فاعل منه شيئا فيلزم اجتماع النقيضين مرتين ولهذا امتنع ان يكون مؤثرا تاما مستقلا يجتمعان على اثر واحد فان مثال ذلك ان نقول هذا خاطئ الثوب وحده وهذا خاطئ ذلك الثوب بعينه وحده وان نقول هذا كل جيع الطعام ونقول هذا كل جيع ذلك الطعام بعينه (وهذا) كله مما يعرف امتناعه ببديهية العقل بعد تصوره ولكن بعض الناس لا يتصور هذا تصورا جيدا بل يسبق الى ذهنه المشترك كان من الناس في فعل من الافعال والمشارك كان لا يفعل أحدهما جميع ذلك الفعل ولا كانت قدرته حاصله بالاشتراك بل بالاشتراك زادت قدرته وكان لكل منهما حال الانفراد ان يفعل شيئا من الاشياء ويريد خلاف ما يريد الاخر واذا اراد خلافه فان تقاومت قدرتهما تمازجا فلم يفعل شيئا وان قوى أحدهما قهر الاخر وان لم يكن لاحدهما قدرة حال الانفراد لم

فهو في الصححين من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وفي مسلم من حديث جابر ورواه أحمد من حديث ابن مسعود وغيره قال في حديث أبي هريرة قال أولست قد أعطيت اليهود والموانيق أن لا تسأل غير الذي أعطيت فيقول يا رب لا تجعلني أشقى خلقك فيضحك الله تبارك وتعالى منه ثم يأذن له في دخول الجنة وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فيقول الله يا ابن آدم أترضى أن أعطيك الدنيا وما ملها معها فيقول أرى رب أستهزئ بي وأنت رب العالمين فيضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الاتسألوني ثم ضحك فقالوا ثم ضحك يا رسول الله فقال من ضحك رب العالمين حين قال أستهزئ بي وأنت رب العالمين فيقول اني لأستهزئ بك ولكني على ما أشاء قادر وفي الصححين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يضحك الله الى رجلين يقتل أحدهما الاخر كلاهما يدخل الجنة قال يقتل هذا في الجنة ثم يتوب الله على الاخر فيهديه الى الاسلام ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد وفي الصحيح ايضا عنه صلى الله عليه وسلم قال يحب الله من قوم يقادون الى الجنة بالسلاسل وفي حديث معروف لا يتوضأ أحدكم فيحس وضوءه ويسبغه ثم أتى المسجد لا يريد الا الصلاة فيه الا تبشش الله كما

يتبشش أهل الغائب بطلعته وفي الصحيح عنه ايضا صلى الله عليه وسلم انه قال الدنيا حلوة خضرة وان الله مستخلفكم فيها فانظر كيف تعملون وفي لفظ مستخلفكم فيها لينظر كيف تعملون فانقوا الدنيا واتقوا النساء وفي الصحيح ايضا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ان

الله لا ينظر الى صوركم وأموالكم ولكن ينظر الى قلوبكم وأعمالكم وفي الصحيحين عن أبي واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قائما في أصحابه اذ جاء ثلاثة نفر فأمر رجل (٦٨) فوجد فرجة في الحلقة فجلس وأما رجل فجلس على خلفهم وأما

رجل فانطلق فقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن هؤلاء المفر أما الرجل الذي جلس في الحلقة فرجل أوى الى الله فأواه الله وأما الرجل الذي جلس خلف الحلقة فاستحيما فاستحيما الله منه وأما الرجل الذي انطلق فأعرض فأعرض الله عنه وعن سلمان الفارسي موقوفا ومر فوعا قال ان الله يستحي أن يبسط العبد يديه اليه يسأله فيهما ما خير أفردهما صفرا خائبين وفي الصحيح عنه فيما يروي عن ربه تبارك وتعالى لا يزال عبدي يتقرب الي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويديه التي يبسط بها ويصر التي يعشى بها فبي يسمع وبني يبصر ولا أعطينه ولن استعاذني لا عيذنه وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ولا بد له منه وفي الصحيح عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ومن كره لقاء الله كره لقاء الله فقالت عائشة أنا لنكره الموت قال ليس ذلك ولكن المؤمن اذا حضره الموت بشر برضوان الله وكرامته واذا بشر بذلك أحب لقاء الله وأحب الله لقاءه وان الكافر اذا حضره الموت بشر بعذاب الله وسخطه فكره لقاءه الله وكره الله لقاءه وفي الصحيحين

يحصل له حال الاجتماع الامن غيرهما مع أن هذا لا يعرف له وجود بل المعروف أن يكون لكل منهما حال الانفرد قدرة فتكمل عند الاجتماع وأيضا والمشتري كان حال الفعل في المفعول لا بد أن يتميز فعل كل منهما عن الآخر لا يكون الشيء الواحد بعينه مشتركا فيه بحيث يكون هذا فعله والآخر فعله فان هذا امتنع كما تقدم فلو كان ربان لكان مخلوق كل منهما مميزات خلق الآخر كما قال تعالى اذ ذهب كل اليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض فذ كر سبحانه وجوب امتياز المفعولين ووجوب قهر أحدهما للآخر كما تقدم تقريره وكلاهما امتنع فهذه الطرق وأمثلة الماهياتين بها أئمة النظر توحيد الربوبية وهي طرق صحيحة عقلية لم يهتد هؤلاء المتأخرون الي معرفة توجيهها وتقريرها ثم ان أولئك المتقدمين من المتكلمين ظنوا أنها طرق القرآن وليس الامر كذلك بل القرآن قرر فيه توحيد الالهية المتضمن توحيد الربوبية وقرره أكمل من ذلك واعتبر ذلك بقوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الاله اذ ذهب كل اليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض فهذه الآية ذكر فيها برهانين يقينيين على امتناع أن يكون مع الله آخر بقوله اذ ذهب كل اليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض وقد عرف انه لم يذهب كل اليه بما خلق ولا على بعضهم على بعض وترك هذا العلم المخاطبين به فكان ذكره تطويا بلا فائدة

\* وهذه طريقة القرآن وطريقة الكلام الفصيح البليغ بل طريقة عامة الناس في الخطاب يذكرون المقدمة التي تحتاج الي بيان ويتركون ما لا يحتاج الي بيان مثل أن يقال لم قلت ان كل مسكر حرام فيقال لانه صرح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقد علم أن قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حجة يجب اتباعها ولا يحتاج أن يذكر هذا ومثل هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا أي وما فسدنا فليس فيهما الاله الا الله وهذا بين لا يحتاج الي أن يبين بالخطاب فان المقصود من الخطاب البيان وبيان الدين قد يكون من نوع العبي وبيان الدليل قد يكون محتاجا الي مقدمة وقد يكون محتاجا الي مقدمتين والى ثلاث وأكثر فيذكر المستدل ما يحتاج الي بيان وأما ما يقوله المنطقيون من أن كل دليل نظري فلا بد فيه من مقدمتين لا يحتاج الي أكثر ولا يجزئ قل واذا اكتفي بواحدة قالوا حذف الاخرى و يسمونه قياس الضمير وان ذكر ثلاثا أو أربعاً قالوا هذه قياسات لا قياس واحد فهذا مجرد وضع ودعوى لا يستند الي أصل عقلي ولا عادة عامة وقد بسطنا الكلام في هذا في موضع الكلام على المنطق وغيره والله أعلم فقال سبحانه اذ ذهب كل اليه بما خلق ولعل بعضهم على بعض وهذا اللازم منتف فانتهى المذموم وهو ثبوت الاله مع الله وبيان التلازم انه اذا كان معه الاله امتنع أن يكون مستقلا بخلق العالم مع أن الله تعالى مستقل بخلق العالم كما تقدم وان فساد هذا معلوم بالضرورة لكل عاقل وان هذا جاع بين النقيضين وامتنع ايضا أن يكون مشاركا للاحترام عارنا له لان ذلك يستلزم محز كل منهما والعاجز لا يفعل شيئا فلا يكون ربا ولا اله الا ان أحدهما اذا لم يكن قادرا الا باعانة الآخر لم يحز حال الانفرد وامتنع أن يكون قادرا حال الاجتماع لان ذلك دور قبلي فان هذا لا يكون قادرا حتى يجعله الآخر قادرا أو حتى يعينه الآخر وذلك لا يجعله قادرا ولا يعينه حتى يكون هو قادرا وهو لا يكون قادرا حتى يجعله ذلك أو يعينه فامتنع اذا كان كل منهما محتاجا الي اعانة الآخر حتى الفعل أن يكون أحدهما قادرا فامتنع أن يكون لكل واحد منهما

عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الانصار لا يحبهم الا المؤمن ولا يبغضهم الا منافق من أحبهم أحب الله حال ومن أبغضهم أبغضه الله وفي الصحيحين عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى يقول لا اهل الجنة يا اهل



الجنة فيقولون ليسك وسعدك فيقول هل رضيتم فيقولون وما لنا لا نرضى وقد أعطينا ما لم نعط أحدا من خلقك فيقول عز وجل أنا  
 أعطيتكم أفضل من ذلك قالوا يا رب وأي شيء أفضل من ذلك قال (٦٩) أحل عليكم رضواني فلا أسخط عليكم بعده أبدا

وفي الصحيحين عن أنس قال أنزل  
 علينا ثم كان من المنسوخ أبغوا  
 قومنا أنا فدلقينار بنا نرضى عما  
 وأرضانا وفي حديث عمرو بن مالك  
 الرواسي قال أتيت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقلت يا رسول الله أرض  
 عني فأعرض عني ثلثا قال قلت  
 يا رسول الله إن الرب لا يرضى  
 فيرضى فأرض عني فرضى عني وفي  
 الصحيحين عن ابن مسعود قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من حلف على عيني صبر ليقطع بها  
 مال امرئ مسلم وهو فيها جازق  
 الله وهو عليه غضبان وفي الصحيح  
 عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال اشتد غضب الله على  
 قوم فعلموا رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وهو حينئذ يشير إلى ربايته  
 وقال اشتد غضب الله على رجل  
 يقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في سبيل الله وفي صحيح مسلم عن  
 حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال إذا امر بالنطفة ثنتان  
 وأربعون ليلته بعث الله ملكا  
 فصورها وخلق الله سمعها وبصرها  
 وجلدها ولحمها وعظامها ثم قال  
 يا رب ذكرا أو أنثى فيقضي ربك  
 ما شاء ويكتب الملك ثم يقول يا رب  
 أجله فيقول ربك ما شاء ويكتب  
 الملك فيقول يا رب رزقه فيقضي  
 ربك ما شاء ويكتب الملك ثم يخرج  
 الملك الصحيفة في يده فلا يزيد على  
 أمر ولا ينقص وفي الصحيح عن  
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم

حال الانفراد وحال الاجتماع فعل فتعين أن يكون كل واحد منهما قادرا عند الانفراد فلا بد إذا  
 فرض معه أنه أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده وإذا كان كذلك ففعل أحدهما إن كان  
 مستلزما لفعل الآخر كأن لا يفعل شيئا حتى يفعل الآخر فيه شيئا لزم أن لا يكون أحدهما قادرا  
 على الانفراد وعاد احتياجهما في أصل الفعل إلى التعاون وذلك تمتع بالضرورة فلا بد أن يمكن  
 أحدهما أن يفعل فعلا لا يشاركه الآخر فيه وحينئذ فيكون مفعول هذا متميزا عن مفعول هذا  
 ومفعول هذا متميزا عن مفعول هذا فيذهب كل الله بما خلق هذا بمخلوقاته وهذا بمخلوقاته فتبين  
 أنه لو كان معه الله لذهب كل الله بمخلوقاته وهذا ليس بواقع فإنه ليس في العالم شيء إلا وهو مرتبط  
 بغيره من أجزاء العالم كما تقدم التنبيه عليه ولهذا إذا فعل المتعاونان شيئا كان فعل كل منهما الذي  
 يقوم به متميزا عن فعل الآخر وأما ما يحدث عنه في الخارج فلا يمكن أحدا أن يستقل بشيء  
 منفصل عنه بل لا بد له فيه من معاون عند من يقول إن فعل العبد ينقسم إلى مباشر وغير مباشر  
 وأما من يقول إن فعله لا يخرج عن محل قدرته فليس له مفعول منفصل ثم إذا اختلط مفعول  
 هذا بمفعول هذا كان كل منهما مفتقرا إلى الآخر حال الاجتماع ولعل كل منهما قدرة تختص به حال  
 الانفراد وحال الاجتماع يمكنه أن يفعل بهما فعلا منفردا به عن الآخر ويمتاز به عن الآخر فلا بد  
 أن يكون لكل منهما فعل يختص به متميز عن فعل الآخر فلا يتصور الهان حتى يكون مفعول هذا  
 متميزا عن مفعول ذلك فيذهب كل الله بما خلق واللازم منتف فانتهى الملزوم (وأما البرهان  
 الثاني) وهو قوله ولعل بعضهم على بعض فأنهما يمتنع أن يكونا متساويين في القدرة لأنهما إذا كانا  
 متساويين في القدرة كان مفعول كل منهما متميزا عن مفعول الآخر وهو باطل لأنهما إذا كانا  
 متكافئين في القدرة لم يفعله شيئا لآمال الاتفاق ولا حال الاختلاف سواء كان الاتفاق لازما لهما  
 أو كان الاختلاف هو اللازم أو جازا الاتفاق وجاز الاختلاف لأنه إذا قدر أن الاتفاق لازم لهما  
 فلأن أحدهما لا يريد ولا يفعل حتى يريد الآخر ويفعل وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر  
 لتساويهما يلزم أن لا يفعل واحد منهما وإذا قدر أن ارادته هذا وفعله مقارن لارادة الآخر  
 وفعله والتقدير أنه لا يلائمه أن يريد ويفعل إلا مع الآخر فتكون ارادته وفعله مشروطة بآرادة  
 الآخر وفعله فيكون بدون ذلك عاجزا عن الإرادة والفعل فيكون كل منهما عاجزا حال الانفراد  
 ويمتنع مع ذلك أن يصيرا قادرين حال الاجتماع كما تقدم وإذا كان الاختلاف لازما لهما  
 امتنع مع تساويهما أن يفعله شيئا لأن هذا يمنع هذا وهذا يمنع هذا لتكافؤ القدرتين فلا يفعلان  
 شيئا وأيضا فان امتناع أحدهما مشروط بمنع الآخر فلا يكون هذا ممنوعا حتى يمنع ذلك  
 ولا يكون ذلك ممنوعا حتى يمنع هذا فيلزم أن يكون كل منهما مانعا ممنوعا وهذا ممنوع ولأن زوال  
 قدرة كل منهما حال التمانع انما هي بقدرة الآخر فإذا كانت قدرة هذا لا تزول حتى تزول قدرة  
 ذلك وقدرة ذلك لا تزول حتى تزول قدرة هذا فلا تزول واحدة من القدرتين فيكونان قادرين  
 وكونهما قادرين على الفعل مطبقين في حال كون كل منهما ممنوعا بالآخر عن الفعل عاجزا  
 عنه فقع الآخر له محال لأن ذلك كله جمع بين النقيضين وأما إذا قدر إمكان اتفاقهما وإمكان  
 اختلافهما فان تخصيص الاتفاق بدون الاختلاف وتخصيص الاختلاف بدون الاتفاق  
 محتاج إلى من يرجع أحدهما على الآخر ولا مرجع الا هما وترجع أحدهما بدون الآخر محال

كان يقول في سجوده أعوذ برضاك من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك  
 وفي حديث آخر أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه وشر عباده وفي الصحيحين عن أنس في حديث الشفاعة عن النبي صلى الله

عليه وسلم قال فاذا رايت ربى وقعت له ساجدا فبى عنى ماشاء الله أن يدعى ثم يقول يا محمد ارفع رأسك سل تعطه واشفع تشفع وذ كرمثل هذه ثلاث مرات وفى الصحيحين عن أبى هريرة (٧٠) قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

وترجع أحدهما مع الآخر هو اتفاق فيفقتر تخصيصه الى مرجح آخر فيلزم التسلسل فى العمل وهو ممنوع باتفاق العقلاء وأيضا فانفاقهما فى نفسه ممنوع واختلافهما فى نفسه ممنوع سواء قدر لازما أو لم يقدر لانهما اذا انفقا لم يمكن أحدهما حال الاتفاق أن يفعل الا بفعل الآخر فيكون كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شئ مستقل به واذا كان كل منهما عند الاتفاق عاجزا عن فعل شئ مستقل به كان عاجزا عند الانفراد ومن كان عاجزا عند الانفراد عن كل شئ كان عاجزا أيضا عند الاجتماع والناس المتشاركون كل منهم لا بد أن يفرد عن الآخر بفعل حال الاشتراك فان الحركة التى يفعلها أحدهما مستقل بهادون الآخر حال تمكنه حال الانفراد أن يؤثر أثرادون الآخر فيمتنع اتفاق اثنين كل منهما عاجزا عند الانفراد فى مخلوق أو خالق سواء كان الاتفاق لازما وممكنا وان قدر فى المخلوقين أنهما لا يكونان قادرين الاعند الاجتماع فذلك لان هناك فالتاغيرهما يجعل لهما قوة عند الاجتماع وهما يمتنع أن يكون الخالق القديم الواجب بنفسه فوقه من يجعله قادرا فيمتنع أن يكون فوقهما من يجعل لهما قوة عند الاجتماع دون الانفراد وان كل ما سواهما مخلوق فيمتنع أن يجعل الخالق قادرا وأما امتناع اختلافهما وان لم يكن لازما فهو أظهر فانه عند الاختلاف يحصل التمانع وهذه المعانى كيفما عبرت عنها بتجدها معانى صحيحة يمتنع وجود اثنين متفقين أو مختلفين إلا أن يكون كل منهما قادرا عند انفراده واذا كان كل منهما قادرا عند انفراده وكان كل منهما فاعل ومفعول يختص به منفردا عن الآخر فلا يكونان متفقين فى كل فعل وكل مفعول ولا يمكن أن يتفق فى شئ واحد أصلا لان ذلك الفعل الحادث لا يكون ما يقوم بأحدهما نفس ما يقوم بالآخر فان هذا يمتنع لذاته والمخلوق المنفصل لا يكون نفس أثر هذا فيه هو نفس أثر الآخر فيه بل لا بد من أثرين فان كان أحدهما شرطا فى الآخر كان كل منهما مفتقرا الى الآخر فلا يكون قادرا عند الانفراد وان لم يكن كذلك كان مفعول هذا ليس هو مفعول الآخر ولا ملازمه فلا يكون هناك اتفاق فى مفعول واحد أصلا وهذا من جنس ما تقدم من ذهب كل اله بما خلق لكن الذى يختص به هذا أن الشيتين اللذين يشترط فى كل واحد منهما أن يكون مع الآخر لا بد أن يكون لهما ثالث غيرهما كما فى الاجيرين لمعلم واحد والمفتيين الراجعين الى النصوص والمشاورين الراجعين الى أمر يوجب اجتماعهما فلا بد أن يكون بين المتشاركين ثالث يجمعهما وأما الخالقان فلا شئ فوقهما ولو قيل انهما يفعلان ما هو المصلحة أو غير ذلك فكل هذه المحدثات تابعة لهما وعنهما ولا يكون شئ الا بهما وقدرتهما (١) بخلاف المخلوق الذى يحدث أمورا بدونه فيعاونه على ما هو المصلحة واذا قيل العلم ما سميكون فالعلم بالحادث تابع للعلوم الحادث والارادة تابع لهما وأما الخالقان فانه لا بد أن تكون ارادة كل منهما من لوازم نفسه أو تكون نفسه مستقلة بارادته وحينئذ لا تكون ارادته موقوفة على شرط ارادة غيره فانها اذا توقفت على ذلك لم يكن مستقلا بالارادة ولا كانت من لوازم نفسه لانه اذا كان هذا لا يريد ويفعل الامع

(١) قوله بخلاف المخلوق الذى يحدث الى قوله وأما الخالقان هذه العبارة هكذا بالاصل ولا تخلو من تحريف وسقط حررها من أصل صحيح اه مصححه

وملائكة بالنهار ويحتمعون فى صلاة الفجر وصلاة العصر ثم يرجع اليه الذين باؤا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف تركتم عبادى قالوا تركناهم وهم يصلون وأتيناهم وهم يصلون وفى الصحيحين أيضا عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان لله ملائكة فضلا عن كتاب الناس ساجدين فى الارض فاذا وجدوا قومًا يذكرون الله تنادوا هلوا الى حاجتكم قال فيجيئون حتى يحفون بهم الى السماء الدنيا قال فيقول الله عز وجل أى شئ تركتم عبادى يصنعون قال فيقولون تركناهم بحمدونك ويسبحونك ويعبدونك قال فيقول هل رأونى فيقولون لا قال فيقول كيف لورأونى قال فيقولون لورأوا لكأنا أشد تعجيدا وأشد ذكرا قال فيقول فأى شئ يطلبون قال يطلبون الجنة قال فيقول وهل رأوها فيقولون لا قال فيقول كيف لورأوها قال فيقولون لورأوها كأنوا أشد عليها حرصا وأشد لها طلبا قال فيقول من أى شئ يتعدون قال فيقولون يتعدون من النار قال فيقول وهل رأوها قال فيقولون لا قال فيقول فكيف لورأوها قال فيقولون لو رأوها كأنوا أشد منها تعودا وأشد منها هربا قال فيقول انى أشهدكم انى قد غفرت لهم قال فيقولون ان فيهم فلانا الخطاء لم يردهم انما جاء فى حاجته قال فيقول هم القوم لا يشقى بهم جليسهم وفى الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله اذا أحب عبدا نادى جبريل انى

قد أحببت فلانا فأحببه قال فيحبه جبريل ثم ينادى فى السماء ان الله يحب فلانا فأحبوه فيحبه أهل السماء ثم يوضع له القبول فى الارض

وقال في الغرض مثل ذلك وفي الصحيحين عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه حين يذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي وان ذكرني في ملاذكرته في (٧١) ملاخير منهم وان اقترب الي شبرا اقتربت

اليه ذراعا وان اقترب الي ذراعا اقتربت اليه باعا وان اتاني عشي آتيته هرولة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة وأبي سعيد أنهم راوا علي رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ما جلس قوم يذكرون الله الا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكروهم الله فبين عنده وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن رجلا أصاب ذنبا فقال رب اني قد أصبت ذنبا فاغفر لي فقال رب علم عبدى أن له يا بغض الذنب ويأخذ به قد غفرت لعبدى ثم مكث ما شاء الله ثم أذنب ذنبا آخر فقال أي رب اني قد أذبت ذنبا فاغفر لي فقال رب علم عبدى أن له رب يا بغض الذنب ويأخذ بالذنب ويأخذ بالذنب قد غفرت لعبدى فليفعل ما يشاء وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقبض الله الارض ويطوى السماء بيمينه ثم يقول أنا الملك أين ملوك الارض وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ما منكم أحد الا سيكاهه ربه ليس بينه وبينه حجاب ولا برجان فينظر أين منه فلا يرى الا شيئا قدمه وينظر أشأم منه فلا يرى الا شيئا قدمه وينظر أمامه فاستقبله النار فمن استماع منكم أن يتقى النار ولو بشق تمرة فليفعل فان لم يجد فبكمامة طيبة وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث الرؤية

ارادة الآخر وفعله كانت ارادة كل منهما وفعله جزءا من المقتضى لكون الآخر مريدا فاعلا وهذا دور في جزء العلة والدور في جزء المقتضى ممتنع كالدور في نفس المقتضى وانما يجوز في المتضامين كالأبوة والبنوة وكل متلازمين لان المقتضى التام لهما غيرهما فلو كانت الارادتان والفعلا متلازمين لكان المقتضى التام لهما غير هذا وغيره وذلك ممتنع اذا لشي فوقهما يجعلهما كذلك فيلزم أن لا يكون كل واحد منهما مريدا ولا فاعلا وهذه كلها أمور معقولة محققة مبرهنة كلما تصورهما المتصور تصورهما معهما وهي مبسطة في غير هذا الموضوع فتبين أنه لو قدر الهان وكانا متكافئين في القدرة لم يفعلا شيئا لآمال الاتفاق ولا حال الاختلاف فلا بد حينئذ اذا قدر الهان أن يكون أحدهما أقدر من الآخر والأقدر عال على من دونه في القدرة بالضرورة فلو كان ثم آلهة لوجب علو بعضهم على بعض ولم يكن المستقل بالفعل الا العالى وحده فان الثاني المقهور ان كان محتاجا في فعله الى اعانة الاول كان عاجزا بدون الاعانة وكانت قدرته من غيره وما كان هكذا لم يكن الهان بنفسه والله تعالى لم يجعل الهان مخلوقاته فامتنع أن يكون المقهور الهان وان كان المقهور مستقلا يفعل بدون الاعانة من العالى لم يكن العالى اذا أن يعنه مما هو مستقل به فيكون العالى عاجزا عن منع المقهور فلا يكون عاليا وقد فرض أنه عال هذا خلف وهذا جمع بين النقيضين فتبين أنه مع علو بعضهم على بعض لا يكون المغلوب الهان بل يمتنع أن يكون الهان مع اعانة الآخر ويمتنع أن يكون الهان منفردا غنيا عن الآخر الغنى عن غيره لا يقدر أن يعلو غيره عليه ومتى قدر عليه كان فقيرا اليه محتاجا الى امتناعه من علوه عليه وانكفاهه عن ذلك العلو ومن غلبه غيره لا يكون عزيزا منيعا يدفع عن نفسه فكيف يدفع عن غيره والعرب تقول عزيز عزم بالفتح اذا قوى وصلب وعز يعز بالكسر اذا امتنع وعز يعز بالضم اذا غلب فاذا قويت الحركة قوى المعنى والضم أقوى من الكسر والكسر أقوى من الفتح فاذا كان مغلوبا لم يكن منيعا واذا لم يكن منيعا لم يكن قويا بطريق الاول ومن لا يكون قويا لم يكن ربا فاعلا فتبين أنه لو كان معه الهان لعلوا بعضهم على بعض كما تبين أنه كان يذهب كل اله بما خلق وهذا بعض تقرير البرهاتين اللذين في القرآن ومما يوضح ذلك أنك لا تجد في الوجود شريكين متكافئين ان لم يكن فوقهما ثالث يرجعان اليه فاذا قدر ملكان متكافئان في الملأ لم يرجع أحدهما الى الآخر ولا ثالث لهما يرجعان اليه كان ذلك ممتنعا بل اذا قدر صانعان لقدرة واحدة متكافئان في العمل لا يرجع أحدهما الى الآخر ولا فوقهما ثالث يرجعان اليه لم يكن ذلك وكذلك الباتيان لدار واحدة وكذلك الغارسان لشجرة واحدة وكذلك كل أمرين للمأمور واحد كالطبيين والمفتيين وكذلك الخياطان لشوب واحد فلا يتصور في جميع هذه المشاركات اتفاق اثنين الا أن يكون أحدهما فوق الآخر أو يكون لهما ثالث فوقهما وذلك لان فعل كل واحد منهما اذا كان مشروطا بفعل الآخر لم يرد هذا ولم يأمر ولم يفعل حتى يرد هذا ويأمر ويفعل والآخر كذلك فلا يريد واحد منهما ولا يأمر ولا يفعل فلا يفعل شيئا فاشتركا اثنين متكافئين ليس فوقهما ثالث ممتنع واذا اشترك شريكان شركة عنان كان ما يفعلانه من الافعال راجعا الى الشارع الذي فوقهما أو راجعا الى قول أهل الخبرة بالتجارة التي اشتركا فيها فليهما أن يديرا ذلك فان تنازع افاضل بينهما الشارع أو أهل الخبرة الذين عليهما أن يرجعا اليهم وعلى ذلك تشاركا وتشارطا وأما ان لم يرجعا الى ثالث أو لم يكن

قال فيه فيلقى العبد فيقول أي فل ألم اكرمك وأسودك وأزوجهك وأسخرلك الخيل والابل وأذرك رأسا ويربع فيقول بل يارب قال فيقول أفظننت أنك ملاقي فيقول لا فيقول اني أنسالك كما نسيتني ثم يلقى الثاني فيقول أي فل فسد كرم مثل ما قال الاول ويلقى الثالث

فيقول آمنتم بك وبكتابك وبرسولك وصلت وصمت وتصدقت وبنيتي بخير ما استطاع قال فيقول فهنا اذن قال ثم يقال الان بعث شاهدا  
عليك فيفكر في نفسه من الذي يشهد عليه (٧٢) فيحتم على فيه ويقال لفضله انطق فتنتطق فخذ وجهه وعظامه تعلمه

أحدهما تابعا للآخر فمبتنع اشترا كهما لكن قد يرجع هذا الى هذا اتارة وهذا الى هذا اتارة  
كالمعارضين وحينئذ في كل واحد منهما حال رجوع الآخر اليه هو الاصل والآخر فرع له ولهذا  
وجب نصب الامارة في أقصر مدة وأقل اجتماع كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحل  
لثلاثة أن يكونوا في سفر حتى يؤمروا أحدهم رواه الامام أحمد فان الرأس ضروري في  
الاجتماع فلا بد للناس من رأس واذ لم يكن لهم رأس امتنع الاجتماع فاذا كان لهم رأس  
متكافئان يشتركان في رياسة جماعة بطل الاجتماع وهذا ما هو مستقر في فطر الناس كلهم  
فاذا كان ولاية الامران اثنين فلا بد أن يتناوبا في الامر بحيث يطيع هذا لهذا اتارة وهذا لهذا اتارة  
كما يوجد في أعوان الملوك ووزرائهم اذ ابدأ هذا بأمر أعاه الآخر عليه فان لم يتفقار جمع الامر  
الى من فوقهما والافال امر الواحد لا يصدر عن اثنين معا الا أن يكونا تابعين فيه لثالث فالتمانع  
حاصل بين الاصلين المتكافئين سواء اتفقا فيهما أو اختلفا فيهما ولكن التمانع مع الاختلاف أظهر  
وكذلك هما متمانعان مع الاتفاق فان أحدهما لا يمكن أن يفعل حتى يفعل الآخر وليس لهما  
فالت يجر كهما الى الفعل وليس تقدم أحدهما أولى من تقدم الآخر ووقوع الفعل منهما مع  
كون فعل كل منهما لا بد له من قدرة وهو لا يقدر الا بالآخر ممتنع فان هذا لا يقدر حتى يعينه  
الآخر وهذا لا يقدر حتى يعينه الآخر فتكون اعانة كل منهما سابقة مسبوقه اذ كان لا اعانة  
لهذا لا يقدرته ولا قدرته الا باعانة ذلك ولا اعانة ذلك الا بقدرته ولا قدرته الا باعانة هذا  
فتكون اعانة هذا موقوفة على قدرته الموقوفة على اعانة ذلك الموقوفة على قدرته هذا فيكون الشيء  
قبل قبل نفسه وعلية عليه نفسه فبتين امتناع اجتماع بين متوافقين أو متخالفين وأنه اذا  
فرض مع الله الازم أن يذهب كل اله بما خلق وأن يعلو بعضهم على بعض وأحد البرهانين ليس  
مبني على الآخر بل كل منهما مستقل وكل منهما الازم على تقدير اله الآخر ليس الازم أحدهما فانه  
لما امتنع الاشتراك في فعل واحد ومفعول واحد على سبيل الاستقلال وعلى سبيل التعاون لزم  
أن يذهب كل اله بما خلق ولما امتنع اجتماع بين متكافئين لزم علو بعضهم على بعض وكل  
منهما منتف لان المخلوقات مرتبط بعضها ببعض ولان المقهور ليست قدرته من نفسه بل من  
غيره فيكون مربوبا بالاربا والمشركون كانوا يقرون بهذا التوحيد الذي نفي خالقين لم يكن مشركو  
العرب تتنازع فيه ولهذا قال الله لهم أفن يخلق كمن لا يخلق أفلا تذكرون فكانوا يعرفون أن  
آلهتهم لا تخلق ولهذا ذكر الله تعالى هذا التقرير بربعد قوله قل لمن الارض ومن فيها ان كنتم  
تعلمون سيقولون لله قل أفلا تذكرون قل من رب السموات السبع ورب العرش العظيم  
سيقولون لله قل أفلا تتقون قل من بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه ان كنتم  
تعلمون سيقولون لله قل فأتى تستحرون بل أتيناهم بالحق وانهم لكاذبون ما اتخذ الله من ولد  
وما كان معه من اله اذ ذهب كل اله بما خلق ولعل بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون عالم  
الغيب والشهادة فتعالى عما يشركون ولم يكن اشرا كهم أنهم جعلوهم خالقين بل أن جعلوهم  
وسائط في العبادة فاتخذوهم شفعاء وقالوا انما عبدوهم ليقرئونا الى الله زلفى كما قال تعالى ويعبدون  
من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم  
في السموات ولا في الارض سبحانه وتعالى عما يشركون فالذين أثبتوا فاعلا مستقلا غير الله

ما كان ذلك له مدمر من نفسه وذلك  
المنافق وذكر الحديث وفي صحيح  
مسلم عن أنس قال كما مع رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فضحك قال  
هل تدرون مم أضحك قال قلنا الله  
ورسوله أعلم قال من مخاطبة العبد  
ربه يقول يارب ألم تجرني من الظلم  
قل يقول بلى قال فيقول فاني  
لا أجيز على نفسي الا شاءت مني  
قال فيقول كفى بنفسك عليك  
شهدا وبالكرام الكتابين شهودا  
قال فيحتم على فيه ويقال لاركانه  
انطق فتنتطق باعماله قال ثم يخجل  
بينه وبين الكلام قال فيقول بعدا  
لكن وسحقا فعنتك كنت أناضل  
وفي الصحيحين عن أنس أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال يقول الله  
لأهون أهل النار عذابا يوم القيامة  
لو كان لك ما على الارض من شيء  
أكنت تقتدي به فيقول نعم فيقول  
له قد أردت منك ما هو أهون من  
هذا وأنت في صلب آدم أن  
لا تشرك بي فأبيت الا أن تشرك  
وفي الصحيحين عن ابن عمر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال يدنو  
أحدكم من ربه حتى يضع كنفه  
عليه فيقول علمت كذا وكذا فيقول  
نعم يارب فيقرره ثم يقول قد استترتها  
عليك في الدنيا وأنا أغضرها لك  
اليوم قال ثم يعطى كتاب حسناته  
وهو قوله هاؤم اقرأ كتابيه وأما  
الكفار والمافقون فينادون هؤلاء  
الذين كذبوا على ربهم ألا لعنة الله  
على الظالمين وفي صحيح مسلم وغيره

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول الله يوم القيامة يا ابن آدم مرضت فلم تعدني فيقول يارب كافللك  
كيف أعودك وأنت رب العالمين فيقول أما علمت أن عبادي فلان مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده ويقول يا ابن آدم

استسقى فم تسقى فيقول أي رب وكيف أسقىك وأنت رب العالمين فيقول تبارك وتعالى أما علمت أن عبدى فلانا استسقا فلم تسقه  
أما علمت أنك لو سقىته لوجدت ذلك عندي قال ويقول يا ابن (٧٣) آدم استطعمتك فلم تطعمني فيقول أي رب وكيف

أطعمك وأنت رب العالمين فيقول  
أما علمت أن عبدى فلانا استطعمك  
فلم تطعمه أما أنك لو أطعمته لوجدت  
ذلك عندي وفي الصحيحين عن أبي  
سعيد الخدري رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
ان الله يقول يا أهل الجنة فيقولون  
ليكن ربنا وسعديك والخير في يديك  
فيقول هل رضيتم فيقولون ربنا وما  
لنا لنزدي وقد أعطيتنا ما لم تعط  
أحدنا من خلقك فيقول ألا  
أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون  
يا رب وأي شيء أفضل من ذلك قال  
أحل عليكم رضواني فلا يخط  
عليكم بعده أبدا وهذا فيه ذكر  
المخاطبة والرضوان جميعا وفي  
الصحيحين عن عبد الله بن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
آخر أهل الجنة دخولا الجنة وآخر  
أهل النار خروجا من النار رجل  
يخرج جبوا فيقول له ربه ادخل  
الجنة فيقول ان الجنة ملائمة  
فيقول له ذلك ثلاث مرات كل ذلك  
بعيد الجنة ملائمة فيقول انك  
مثل الدنيا عشر مرات وفي  
الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة  
لا يكاهم الله ولا ينظر إليهم يوم  
القيامة ولهم عذاب أليم رجل  
حلف على عين علي مال امرء مسلم  
فاقتطعه ورجل حلف على عين بعد  
العصر أنه أعطى بسلته أكثر مما  
أعطى وهو كاذب ورجل منع فضل  
ماء يقول الله اليوم أمنعتك من فضلي

كالغلاك أو الأدميين وجعلوا هذه الحركات الخفية ليست مخلوقة لله فيهم من الشرك والتعطيل  
مالي في مشركي العرب فان مشركي العرب كانوا يقرون بالقدر وأن الله وحده خالق كل شيء  
ولهذا قال في الآية الأخرى قل لو كان مع آلهة كما يقولون إذا ابتغوا إلى ذي العرش سبيلا كما  
قال في الآية الأخرى قل ادعوا الذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلا  
أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمة ويخافون عذابه ان  
عذاب ربك كان محذورا فتبين أن ما يدعى من دونه من الملائكة والأنبياء وغيرهم يبتغى به  
الوسيلة إلى الله والتقرب إليه وذلك لأنه هو الاله المعبود الحق الذي كل ما سواه مفتقر إليه من  
جهة أنه ربه ليس له شيء إلا منه ومن جهته وأن الهه لا ينتهي لإرادته دونه فلو لم يكن هو المعبود  
لفسد العالم إذ لو كانت الإرادات ليست له مراد لذاته والمراد ما لنفسه واما غيره لا بد أن يكون  
ذلك الغير مراد حتى ينتهي الأمر إلى مراد نفسه فكما أنه يمنع التسلسل في العلة الفاعلية  
يتمنع التسلسل في العلة الغائية وقد يظن أنه بهذا الطريق أثبت قدماء الفلاسفة ارسطو  
وأرسطو الفلاسفة أنبتوه لكونه علة غائية فقط لكن أوائل جعلوه علة غائية بمعنى التشبيه  
به كما يقول الفلاسفة هو التشبيه بالاله على قدر الطاقة لم يجعلوه معبودا محبوبا لذاته كما جاءت  
الرسائل بذلك ولهذا كان من تعبد وتصوف على طريقته من المتأخرين يقعون في دعوى الربوبية  
والالهية وهم في نوع من الفرعونية بل قد يعظم بعضهم فرعون ويفضلونه على موسى كما يوجد  
ذلك في كلام طائفة منهم والواجب اثبات الأمرين أنه سبحانه رب كل شيء والاله كل شيء فإذا كانت  
الحركات الإرادية لا تقوم إلا بذاته وبذلك يقصد ولا يجوز أن يكون مراد ذاته إلا الله تعالى  
كما لا يكون موجودا بذاته إلا الله تعالى فعلم أنه لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا وهذه الآية فيها  
بيان أن لا اله إلا الله وأنه لو كان فيهما آلهة غير لفسدنا وتلك قال فيها اذهب كل اله بما خلق  
ووجه بيان لزوم الفساد فيما إذا قدم مدبران ما تقدم من أنه يتمنع أن يكونا غير متكافئين لكون  
المقهور مرربا لاربا وإذا كانا متكافئين امتنع التدبير منهما لاعلى سبيل الاتفاق ولا على سبيل  
الاختلاف فيفسد العالم بعدم التدبير لاعلى سبيل الاستقلال ولا على سبيل الاشتراك كما تقدم  
وهذا من جهة امتناع الربوبية لغير الله ويلزم من امتناعها امتناع الالهية فان ما لا يفعل شيئا  
لا يصلح أن يكون ربا يعبد ولم يأمر الله أن يعبد ولهذا بين الله امتناع الالهية لغيره تارة ببيان أنه  
ليس بخالق وتارة بانه لم يأمر بذلك لنا كقوله تعالى قل أرأيتم ما تدعون من دون الله أرى في ماذا  
خلقوا من الارض أم لهم شرك في السموات ائتوني بكتاب من قبل هذا أو آتاه من علم ان كنتم  
صادقين وذلك بان عبادة ما سوى الله تعالى قد يقال ان الله أذن فيه لما فيه من المنفعة فيبين سبحانه  
انه لم يشرعه كما قال تعالى واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة  
يعبدون وهذا مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا في هذه الآية بيان امتناع الالهية من  
جهة الفساد الناتج عن عبادة ما سوى الله تعالى لانه لا صلاح للخلق إلا بالمعبود المراد لذاته من  
جهة غاية أفعالهم ونهاية حركاتهم وما سوى الله لا يصلح فلو كان فيهما معبود غير لفسدنا من  
هذه الجهة فانه سبحانه هو المعبود المحبوب لذاته كما أنه هو الرب الخالق بمشيئته وهذا معنى قول  
النبي صلى الله عليه وسلم أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد

( ١٠ - منهاج نافي ) كما منعت فضل ما لم تعمل بدالك وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم  
القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم قال فقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات فقال أبو ذر خابوا وخسر وامن هم

يارسول الله قال المسبب والمنان والمنفق سلعته بالخلف الكاذب وهذا الحديثان فيهما نفي التكليم والنظر عن بعض الناس كما في القرآن مثل ذلك وأمانتي التكليم وحده (٧٤) ففي غير حديث وهذا الباب في الاحاديث كثير جدا

يتعدراستقصاؤه ولكن نهبنا بعضه على فوعه والاحاديث جاءت في هذا الباب كما جاءت الايات مع زيادة تفسير في الحديث كما أن احاديث الاحكام تحكي موافقة لكتاب الله مع تفسيرها الجملة ومع ما فيها من الزيادات التي لا تعارض القرآن فان الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيه الكتاب والحكمة وأمر أزواج نبيه أن يذرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله والحكمة وامتن على المؤمنين بأن بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وقال النبي صلى الله عليه وسلم ألا واني أوتيت الكتاب ومثله معه وفي رواية ألا اياه مثل القرآن أو أكثر فالحكمة التي أنزلها الله عليه مع القرآن وعلما لأمته تتناول ما تكلم به في الدين من غير القرآن من أنواع الخبر والامر بخبره موافق لخبر الله وأمره موافق لامر الله فكأنه يأمر بما في الكتاب وما هو تفسير ما في الكتاب وما لم يذكر بعينه في الكتاب فهو أيضا يخبر بما في الكتاب وما لم يذكر بعينه في الكتاب وبما هو تفسير ما في الكتاب فجاءت أخباره في هذا الباب يذكرونها فيها أفعال الرب كخلقهم ورزقه وعده واحسانه وانابته ومعاقبته ويذكر فيها أنواع كلامه وتكليمه للملائكة وأنبيائه وغيرهم من عباده ويذكر فيها ما يذكرونه رضاه وسخطه وحببه وبغضه وفرحه

الأكل شيء ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لاحالة زائل ولهذا قال الله تعالى في فاتحة الكتاب اياك نعبد واياك نستعين وقدم اسم الله على اسم الرب في أولها حيث قال الحمد لله رب العالمين فالمعبود هو المقصود المطلوب المحبوب لذاته وهو الغاية والمعنى وهو البارئ المبدع الخالق ومنه ابتداء كل شيء والغايات تحصل بالبدايات يطلب الغايات فالله الغاية وهي الغاية وبها تتعلق حكمته وهو الذي يستحق لذاته أن يعبد ويحمد ويعبد وهو سبحانه يحمد نفسه وبشيء على نفسه ويعبد نفسه ولا أحد أحق بذلك منه حامدا ومحمدا وهذه الامور مبسوطه في غير هذا الموضوع وقد تبين بما ذكرناه أن من جعل عبادة الله كاعوان الملك فهو من أعظم المشركين بالله (وأما الجواب) عن احتجاجهم بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون بان المراد بذلك الاصنام فلاننازعه في أن المراد بذلك الاصنام فان هذا هو أصح القولين وما بعني الذي ومن قال انها مصدرية والمراد والله خلقكم وعلمكم فهو ضعيف فان سياق الكلام انما يدل على الاول لانه قال أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وما تعملون فأنكر عليهم عبادة المنحوت فلما نسب أن يذكروا ما يتعلق بالمنحوت وأنه مخلوق لله والتقدير والله خلق العابد والمعبود ولانه لو قال والله خلقكم وعلمكم لم يكن في هذا ما يقتضى ذمهم على الشرك بل قد يقال انه اقامة عذر لهم وذلك لان الواو في قوله والله خلقكم وما تعملون والحوال والحال هنا شبه الظرف وكلاهما يتضمن معنى التعليل كما يقال أي ذم فلان وهو رجل صالح وتسمى اليه وهو محسن اليك فتقرر بذلك ما يوجب ذمه ونهيه عما أنكرته عليه وهو سبحانه ينكر عليهم عبادة ما ينحتون وذكر قوله والله خلقكم وما تعملون متضمنا ما يوجب ذمهم على ذلك ونهيه عن ذلك كون الله تعالى خلقهم ولو أريد والله خلقكم وعلمكم الذي هو الكفر وغيره لم يكن في ذلك ما يناسب ذمهم ولم يكن في بيان خلق الله تعالى لافعال عباده ما يوجب ذمهم على الشرك لكن يقال هذه الآية تدل على أن أعمال العباد مخلوقة لانه قال والله خلقكم والذي تعملونه من الاصنام والاصنام كانوا ينحتونها فلا يخلوها ما أن يكون المراد خلقها قبل النحت والعمل أو قبل ذلك ويعده فان كان المراد ذمهم لكونها مخلوقة قبل ذلك لم يكن فيها حجة على أن المخلوق هو المعبود المنحوت لكن المخلوق ما لم يعمل ولم ينحت وان كان المراد خلقها بهذا العمل والنحت فن العباد ان النحت هو أثرهم وعملهم وعند القدرة ان المتولد عن فعل العبد فلهذا لا فعل الله فيكون هذا النحت والتصوير فعلهم لا فعل الله فاذا ثبت أن الله خلقها بما فيها من التصوير والنحت ثبت أنه خالق ما تولد من فعلهم والمتولد لازم لفعل المباشروملزومه وخلق أحد المتلازمين يستلزم خلق الآخر فدللت الآية أنه خالق أفعالهم القائمة بهم وخالق ما تولد عنها وخالق الايمان التي قام بها التولد ولا يمكن أن يكون أحد المتلازمين عن الرب والآخر عن غيره فانه يلزم افتقاره الى غيره وأيضا فنفس حركاتهم تدخل في قوله تعالى والله خلقكم فان أعراضهم داخله في مسمى أسمائهم فانه تعالى خلق الانسان بجميع أعراضه وحركاته من أعراضه فقد تبين أنه خالق أعمالهم بقوله والله خلقكم وما تولد عنها من النحت والتصوير بقوله وما تعملون فثبت أنها الدالة على أنه خالق هذا وهذا وهو المطلوب مع أن الآيات الدالة على خلق أعمال العباد كثيرة كما تقدم التنبيه عليها لكن خلقه المصنوعات

وضحكه وغير ذلك من الامور التي تدخل في هذا الباب والناس في هذا الباب ثلاثة أقسام الجهمية المحضه من المعتزلة ومن وافقهم يجعلون هذا كله مخلوقا منفصلا عن الله تعالى والكلاية ومن وافقهم يشبثون ما يشبثون من ذلك اما قسديا بعينه مثل

لازم الذات الله واما مخلوقا منفصلا عنه وجهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام يقولون بل هنا قسم ثالث قام بذات الله متعلق  
بعشيتته وقدرته كما دلت عليه النصوص الكثيرة ثم بعض (٧٥) هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثا كما تقول الكرامية

وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فانهم لا يجعلون النوع حادثا بل قديما ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفرادها كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه فان نعيم أهل الجنة يدوم نوعه ولا يدوم كل واحد واحد من الأعيان الغائية ومن الأعيان الحادثة مالا يفنى بعد حدوثه كالأرواح الأدمية فانها مبدئية كانت بعد أن لم تكن ومع هذا فهي باقية دائمة والفلاسفة تجوز مثل ذلك في دوام النوع دون اشتغاضه لكن الدهرية منهم ظنوا أن حركات الافلاك من هذا الباب وأنها قديمة النوع فاعتقدوا قدمها وليس لهم على ذلك دليل أصلا وعامة ما يحتاجون به إبطال قول من لا يفرق بين حدوث النوع وحدوث الشخص ويقول انه يلزم من حدوث الأعيان حدوث نوعها ويقول ان ذلك كله حدث من غير تحدد أمر حادث وهذا القول اذا بطل كان بطلانه أقوى في الحجة على الدهرية في افساد قواهم وفي صحة ما جاء به الكتاب والسنة كما تقدم بيانه وان لم يبطل بطل قواهم فالمعقول الصريح موافق للشرع متابع له كيف ما أدر الأمر وليس في صريح المعقول ما يناقض صريح المنقول وهو المطلوب ومن المعلوم أن أصل الإيمان تصديق الرسول

مثل الفلك والابنية واللباس هو نظير خلق المخلوقات كقوله تعالى وآية لهم أنا جعلنا ذريرتهم في الفلك المشحون وخلقنا لهم من مثله ما يركبون وقوله تعالى والله جعل لكم مما خلق ظلالا وجعل لكم من الجبال أكنانا وجعل لكم سرابيل تقيكم الحر وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتم نعمته عليكم لعلكم تسلمون (فصل قال الراضى) وذهبت الأشاعرة الى أن الله يرى بالعين مع أنه مجرد عن الجهات وقد قال الله تعالى لا تدركه الأبصار وخالفوا الضرورة لأن المدرك بالعين يكون مقابلا وفي حكمه وخالفوا جميع العقلاء في ذلك وذهبوا الى تجويز أن يكون بين أيدينا جبال شاهقة من الأرض الى السماء مختلفة الألوان ولا نشاهد هاهنا وأصوات هائلة لان سمعها وعساكر مختلفة متحاربة بأنواع الاسلحة بحيث تفس أجسامنا أجسادهم ولا نشاهد صورهم ولا حركاتهم ولا نسمع أصواتهم الهائلة وأن نشاهد جسمها أصغرا الأجسام كالذرة في المشرق ونحس في المغرب مع كثرة الحائل بيننا وبينها وهذا هو السفسطة (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (أحدها أن يقال) أما اثبات رؤية الله تعالى بالأبصار في الآخرة فهو قول سلف الأمة وأئمتها وجاهير المسلمين من أهل المذاهب الأربعة وغيرها وقد تواترت فيه الأحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند علماء الحديث وجهور القائلين بالرؤية يقولون يرى عيانا مواجهة كما هو المعروف بالعقل كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون ربكم عز وجل يوم القيامة كما ترون الشمس لا تضامون في رؤيته وفي لفظ كما ترون الشمس والقمر وهو وفي لفظ هل تضارون في رؤية الشمس وهو ليس دونها سبحانه قالوا الا قال فهل تضارون في رؤية القمر وهو ليس دونه سبحانه قالوا الا قال فانكم ترون ربكم كما ترون الشمس والقمر واذا كان كذلك فتقدير أن يكون بعض أهل السنة المبتدئين أخطوا في بعض أحكامها لم يكن ذلك قدما في مذهب أهل السنة والجماعة فاننا لا ندعى العصمة لكل صنف منهم وانما ندعى أنهم لا يتفقون على ضلالة وأن كل مسألة اختلف فيها أهل السنة والجماعة والرافضة فالصواب فيها مع أهل السنة وحيث تصيب الرافضة فلا بد أن يوافقهم على الصواب بعض أهل السنة وليس للرافضة قول لا يوافقهم أحد عليه من أهل السنة الا وهم مخطئون فيه كامامة اثني عشر وعصمتهم (والجواب الثاني) ان الذين قالوا ان الله يرى بلامقابلة هم الذين قالوا ان الله ليس فوق العالم فلما كانوا مبتدئين للرؤية نافين للعلاوا احتاجوا الى الجمع بين هاتين المسئلتين وهذا قول طائفة من الكلابية والأشعرية ليس هو قول كلهم بل ولا قول أئمتهم بل أئمة القوم يقولون ان الله بذاته فوق العرش ومن نفي ذلك منهم فانما نفيهم الموافقة المعتزلة في نفي ذلك ونفي ملزوماته فانهم لما وافقوهم على صحة الدليل الذي استدلوا به المعتزلة على حدوث العالم وهو أن الجسم لا يتخلو عن الحركة والسكون وما لا يتخلو عنهما فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها قالوا فيلزم حدوث كل جسم فيمتنع أن يكون البارئ جسمالا انه قديم ويمتنع أن يكون في جهة لانه لا يكون في الجهة الا الجسم فيمتنع أن يكون مقابلا للرائ لان المقابلة لا تكون الا بين جسمين ولا ريب أن جمهور العقلاء من مبتدئ الرؤية ونفاتها يقولون ان هذا القول معلوم الفساد بالضرورة ولهذا يذكر الرازي أن جميع فرق الأمة تخالفهم في ذلك لكن هم يقولون لهذا المشنع عليهم نحن أثبتنا

فيما أخبر وطاعته فيما أمر وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أنه لا يجوز أن يكون ثم دليل لا عقلي ولا غير عقلي يناقض ذلك وهذا هو المطلوب ولكن أقوام ادعوا معارضة طائفة من أخباره للمعقول وأصل وقوع ذلك في المنتسبين للاسلام والايمان أن أقواما من

أهل النظر والكلام أرادوا نصر ما اعتقدوا أنه قوله بما اعتقدوه أنه حجة ورأوا أن تلك الحجج لها الوازم يجب التزمها وتلك الوازم تناقض كثير من أخباره وهؤلاء غلطوا في المنقول والمعقول (٧٦) جميعا كما اعتقدت المعتزلة وغيرهم من الجهمية نفاة الصفات

الرؤية ونفيها الجهة فلزم ما ذكرته فان أمكن رؤية الرائي لا في جهة من الرائي صح قولنا وان لم يمكن لزوم خطئنا في إحدى المسئلتين اما في نفي الرؤية واما في نفي مباينة الله خلقه وعلوه عليهم واذا لزم الخطأ في احدهما لم يتعين الخطأ في نفي الرؤية بل يحسبون أن يكون الخطأ في نفي العلو والمباينة وليست موافقتنا لك هناك حجة لك فليس تناقضنا دليلا على صواب قولك في نفي علو الله على خلقه بل الرؤية ثابتة بالنصوص المستفيضة واجماع السلف مع دلالة العقل عليها وحينئذ فلا زلزال الحق حق ونحن اذا اثبتنا هذا الحق ونفينا بعض لوازمه كان هذا التناقض أهون من نفي الحق ولوازمه وانتم نفيتم الرؤية ونفيتم العلو والمباينة فكان قولكم أبعد عن المعقول والمنقول من قولنا وقولنا أقرب من قولكم وان كان في قولنا تناقض فالتناقض في قولكم أكثر مع مخالفتكم لنصوص الكتاب والسنة واجماع سلف الامة من اثبات الصفات والرؤية وعلو الله على العرش متواتر مستفيض والنفاة لا يستندون لا الى كتاب ولا الى سنة ولا الى اجماع بل عارضوا برويتهم الفاسدة ما تراعى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأتباعه من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان وأما التناقض فان هؤلاء النفاة لرؤية يقولون انه موجود لادخل العالم ولا مباين له ولا يقرب من شئ ولا يقرب اليه شئ ولا يراه أحد ولا يحجب عن رؤيته شئ دون شئ ولا يصعد اليه شئ ولا ينزل من عنده شئ الى أمثال ذلك واذا قيل هذا مخالف للعقل وهذا صفة المعدوم المتمنع وجوده قالوا هذا النفي من حكم الوهم (فيقال) لهم اذا عرض على العقل موجود ليس بجسم قائم بنفسه يمكن رؤيته كان العقل قابلا لهذا لا يكره فاذا قيل مع ذلك انه يرى بلا مواجهة فان قيل هذا يمكن بطل قولهم وان قيل هذا مما يمنع العقل قيل منع العقل لما جعلتموه موجودا واجبا أعظم وان قلتم انكار ذلك من حكم الوهم قيل لكم وانكار هذا حينئذ أولى أن يكون من حكم الوهم وان قلتم هذا الانكار من حكم العقل قيل لكم وذلك الانكار من حكم العقل بطريق الاولى فانكم تقولون حكم الوهم الباطل أن يحكم فيما ليس بحسوس بحكم المحسوس وحينئذ اذا قلتم ان الباري تعالى غير محسوس لم يمكن أن يقبل فيه الحكم الذي في المحسوس وهو امتناع الرؤية بدون المقابلة وان قلتم انه محسوس لم يمكن الاحساس ثم يبطل فيه حكم الوهم فامتنع أن يكون لادخل العالم ولا خارجه حينئذ تجوز رؤيته واذا قلتم اذا كان غير محسوس فهو غير مرئي قيل ان أردتم بالمحسوس الحس المعتاد فالرؤية التي يشتمها مثبتة الرؤية بلا مقابلة ليست هي الرؤية المعتادة بل هي رؤية لانعلم صفتها كما أثبتتم وجود موجود لانعلم صفتها فتلك ما تلزمونهم به من الشاعات والمناقضات يلزمكم أكثر منه (الجواب الثالث) أن يقال أهل الحديث والسنة المحضة متفقون على اثبات العلو والمباينة واثبات الرؤية وحينئذ فن أثبت أحدهما ونفي الآخر أقرب الى الشرع والعقل من نفيهما جميعا فالاشعرية الذين أثبتوا الرؤية ونفوا الجهة أقرب الى الشرع والعقل من المعتزلة والشيعة الذين نفواهما أما كونهم أقرب الى الشرع فان الآيات والاحاديث والآثار المنقولة عن الصحابة في دلالتها على العلو والرؤية أعظم من أن تحصر وليس مع نفاة الرؤية والعلو ما يصلح أن يذكر من الادلة الشرعية وانما يزعمون أن علمهم العقل فنقول قول الاشعرية المتناقضين خير من قول هؤلاء وذلك أنا اذا عرضنا على العقل وجود

والافعال أنه أخبر أن كل ماسوى الذات القديمة المجردة عن الصفات محدث الشخص والنوع جميعا وظنوا أن هذا من التوحيد الذي جاء به واحتجوا على ذلك بما يستلزم حدوث كل ما قامت به صفة وفعل وجعلوا هذا هو الطريق الى اثبات وجوده ووحدة دانيته وتصديق رساله فقالوا ان كلامه مخلوق خلقه في غيره لم يقم به كلام وانه لا يرى في الآخرة ولا يكون مباينا للخلق ولا يقوم به علم ولا قدرة ولا غيرهما من الصفات ولا فعل من الافعال لا خلق للعالم ولا استواء ولا غير ذلك فانه لو قام به فعل أو صفة لكان موصوفا محلا للاعراض ولو قام به فعل يتعلق بمشيئته للزم تعاقب الافعال ودوام الحوادث واذا جاز ودوام النوع الحادث أو قدمه بطل ما به احتجوا على ما ظنوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم أخبر به وهم مخطئون في المنقول والمعقول أما المنقول فان الرسول لم يجز قط بقدم ذات مجردة عن الصفات والافعال بل النصوص الالهية متظاهرة بانصاف الرب بالصفات والافعال وهذا معلوم بالضرورة لمن سمع الكتاب والسنة وهم يسلمون أن هذا هو الذي يظهر من النصوص ولكن أخبر عن الله باسمائه الحسنى وآياته المثبتة لصفاته وأفعاله وأنه خلق السموات والارض وما بينهما في ستة أيام

ثم استوى على العرش فن قال الافلاك قديمة أزلية فقوله مناقض لقول الرسول صلى الله عليه وسلم بل لا ريب كما أن من موجود قال ان الرب تعالى لا علمه ولا قدرة ولا كلام ولا فعل فقوله مناقض لقول الرسول فليس لواحد منهم ما عقل صريح يدل على قوله بل



العقل الصريح مناقض لقوله كما قد بين في موضعه من وجوه كثيرة مثل ما يقال ان العقل الصريح يعلم أن اثبات عالم بلا علم وقادر بلا قدرة ممنوع كاثبات علم بلا عالم وقدرة بلا قادر وأعظم امتناعا (٧٧) من ذلك أن يكون العلم هو العالم والعلم هو القدرة

فهذا قول نفاة الصفات وأما القائلون بقدم العالم فتقولهم يستلزم امتناع حدوث حادث فان القديم اما واجب بنفسه أو لازم للواجب بنفسه ولوازم الواجب لا تكون محدثة ولا مستلزمة لمحدث فالحوادث ليست من لوازمه وما لا يكون من لوازمه يتوقف وجوده على حدوث سبب حادث فاذا كان القديم الواجب بنفسه أو اللازم للواجب لا يصدر عنه حادث امتنع حدوث الحوادث وهذا حقيقة قولهم فانهم يزعمون أن العالم له علة قديمة موجبة له وهو لازم لعلمته وعلته عندهم مستلزمة لمعلولها ومعلول معلولها فيمتنع أن يحدث شيء في الوجود اذا الحادث المعين يكون لازما للقديم بالضرورة واتفاق العقلاء واذا قالوا يجوز أن يحدث عن الواجب بنفسه حادث بواسطة قيل الكلام في تلك الوساطة كالكلام في الاول فانها ان كانت قديمة لازمة له لازم قدم المعلولات كلها وان كانت حادثة فلا بد لها من سبب حادث واذا قالوا كل حادث مشروط بحادث قبله لا الى أول قيل لهم فايست أعين الحوادث من لوازم الواجب بنفسه واذا كان النوع من لوازم الواجب امتنع وجود الواجب بنفسه بدون النوع ونوع الحوادث ممكن بنفسه ليس فيه واجب بنفسه فيكون نوع الحوادث صادرا عن الواجب بنفسه فلا يجب قدم شيء

موجود لا يشار اليه ولا يقرب منه شيء ولا يصعد اليه شيء ولا ينزل منه شيء ولا هو داخل العالم ولا خارجه ولا ترفع اليه الايدي ونحو ذلك كانت الفطرة منكرة لذلك والعقلاء جميعهم الذين لم تتغير فطرتهم ينكرون ذلك ولا يقرون الا (١) الاقوال النفاة وحجتهم والافطر السليمة متفقة على انكار ذلك أعظم من انكار خرق العادات لان العادات يجوز انخرافها باتفاق أهل الملل وموافقة عقلاء الفلاسفة لهم على ذلك فنقول ان كان قول النفاة حقا مقبولا فاثبات وجود الرب على العرش من غير أن يكون جسمًا أقرب الى العقل وأولى بالقبول واذا ثبت أنه فوق العرش فرؤية ما هو فوق الانسان وان لم يكن جسمًا أقرب الى العقل وأولى بالقبول من اثبات قول النفاة فتبين أن الرؤية على قول هؤلاء أقرب الى العقل من أقوال النفاة فان قول النفاة ممنوع في فطر العقلاء لا يمكن جوازه وأما انخراف العادات بخائز (الجواب الرابع) ان الاشعرية تقول ان الله قادر على أن يخلق محضرتنا مالا نراه ولا نسمعه من الاجسام والاصوات وأن يرى ما بعد منا لا يقولون ان هذا واقع بل يقولون ان الله قادر عليه وليس كل ما كان قادرا عليه يشكون في وقوعه بل يعلمون أن هذا ليس بواقع الآن وتجويز الوقوع غير الشك في الوقوع وعبارة هذا الناقل تقتضي أنهم يجوزون أن يكون هذا الآن موجودا ونحن لا نراه وهذا لا يقوله عاقل ولكن هذا قيل لهم بطريق الالزام قيل لهم اذا جوزتم الرؤية في غير جهة تجوزوا هذا افتقاروا تم تجوز كما أنهم يقولون رؤية الله حادثة في الدنيا أي هو قادر على أن يرى نفسه وهم يعلمون مع هذا أن أحدا من الناس لا يرى الله في الدنيا الا ما تنوزع فيه من رؤيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ربه ومن شك منهم في وقوع الرؤية في الدنيا فجلجلهم بالدالة النافية لذلك وقد ذكر الاشعرية في وقوع الرؤية بالابصار في الدنيا الغير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قولين لكن الذي عليه أهل السنة فاطبة أن الله لم يره أحد بعينه في الدنيا وقد ذكر الامام أحمد وغيره اتفاق السلف على هذا النبي وأنهم لم يتنازعوا الا في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خاصة وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال واعلموا أن أحدا منكم لم يره حتى يموت وقد سأله موسى عليه السلام الرؤية فنعها فلا يكون أحاد الناس أفضل من موسى وفي الجملة ليس كل ما قال قائل انه ممكن مقدور يشك في وقوعه الاشعرية ومن وافقهم من أتباع الشافعي ومالك وأحمد وان كانوا يقولون بجواز أمور ممنوعة في العادة في الرؤية فيقولون انه لا حجاب بين الله وبين العبد الا عدم خلق الرؤية بالعين وكذلك يقولون في سائر المرئيات فكانوا ينفون أن يكون في العين قوة امتازت بها فحصلت بها الرؤية ويعنون أن يكون بين الاسباب ومسبباتها ملازمة وأن يكون بين الموانع ومنوعاتها ممانعة ويجعلون ذلك كله عادة محضة استندت الى محض المشيئة ويجوزون خرقها بمحض المشيئة فهم يقولون اننا علم انتفاء كثير ما يعلم امكانه كما يعلم أن البحر لم يتقلب دما ولا الجبال ياقوتا ولا الحيوانات أشجارا بل يجعلون العلم يمثل هذا من العقل الذي يميزه العاقل عن المجنون وان كانوا يتناقضون في قولهم ما هو باطل عقلا ونقلا فأقول المهم في القدر والصفات

(١) كذا بياض بالاصل فليجزم من نسخة صحيحة

معين من أجزاء العالم لا الفلك ولا غيره وهو نقيض قولهم واد اقالوا نوع الحوادث لازم لجرم الفلك والنفس وهذا لازم للعقل وهو لازم للواجب بنفسه قيل لهم فذاته مستلزمة لنوع الحوادث سواء كان بوسط أو بغير وسط والذات القديمة المستلزمة لمعلولها لا يحدث

عنهائى لا بوسط ولا بغير وسط سواء كان الحادث نوعاً وشخصاً لان النوع الحادث تمتنع مقارنته لها كما تمتنع مقارنة الشخص الحادث لها لان النوع الحادث انما يوجد شيئاً فشيئاً والمقارن لها (٧٨) قديم معها لا يوجد شيئاً فشيئاً فبطل أن تكون

والرؤية خير من أقوال المعتزلة وموافقهم من الشيعة وان كان الصواب هو ما عليه السلف وأئمة السنة وهو قول الأئمة الاربعة وجهور الا كبار من الصحابة والنصوص المأثورة في ذلك عن ائمة المذكورين في غير هذا الموضوع والبيان التام ما بينه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فانه أعلم الخلق بالحق وأنصح الخلق وأفصح الخلق في بيان الحق فايئنه من أسماء الله وصفاته وعلوه ورؤيته هو الغاية في هذا الباب والله الموفق للصواب

(فصل قال الرافضى) وذهبت الاشاعرة أيضاً الى أن الله أمرنا ونهانا في الازل ولا مخلوق عنده قائل يا أيها الناس اتقوا ربكم يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ولو جلس شخص في مكان خال ولا غلام عنده فقال يا سالم قم يا غانم كل يا نجاح ادخل قبة لمن تنادى قال لعبيد اشترهم بعد عشرين سنة نسبة كل عاقل الى السفة والحق فكيف يحسن منهم أن ينسبوا الى الله ذلك في الازل \* (الجواب) عن هذا من وجوه (أحدها أن يقال) هذا قول الكلابية وهم طائفة من الذين يقولون القرآن مخلوق كالمعتزلة لان يقول هو كلام الله غير مخلوق كالكرامية والسلمية والسلف وأهل الحديث من أهل المذاهب الاربعة وغيرهم فليس في ذكر مثل هؤلاء حصول مقصود الرافضى (الوجه الثاني) أن يقال أكثر أئمة الشيعة يقولون القرآن غير مخلوق وهو الثابت عن أئمة أهل البيت وحينئذ فهذا قول من أقوال هؤلاء فان لم يكن حقا يمكن أن يقال بغيره من أقوالهم (الوجه الثالث) أن يقال الكلابية والاشعرية انما قالوا هذا الموافقة للمعتزلة في الاصل الذي اضطرهم الى ذلك فانهم وافقوهم كما تقدم على صحة دليل حدوث الاجسام فلزمهم أن يقولوا بحدوث ما لا يخلو عن الحوادث ثم قالوا وما يقوم به الحوادث لا يخلو منها فاذا قبل الجسم لم يخل عن الحركة والسكون فان الجسم اما أن يكون متحركا واما أن يكون ساكنا قالوا والسكون الازلي يمتنع زواله لانه موجود أزلي وكل موجود أزلي يمتنع زواله وكل جسم يجوز عليه الحركة فاذا جاز عليه الحركة وهو أزلي وجب أن تكون حركته أزلية لا تمتنع زوال السكون الاقوال ولوجاز عليه الحركة لزم حوادث لا أول لها وذلك يمتنع فلزم من ذلك أن الباري لا تقوم به الحوادث لكونه لو قامت به لم يخل منها لان القابل للشيء لا يخلو عنه وعن ضده وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث لا تمتنع حوادث لا أول لها وقد علموا بالدلة اليقينية أن الكلام يقوم بالتكلم كما يقوم العلم بالعالم والقدرة بالقادر والحركة بالمتحرك وان الكلام الذي يخلقه الله في غيره ليس كلاما بل لذلك المحل الذي خلقه فيه فان الصفة اذا قامت بمحل عاد حكها على ذلك المحل ولم تعد على غيره واشتق لذلك المحل منه اسم ولم يشتق لغيره ولو كان الكلام الخلق في غيره كلاما لزم أربعة أمور باطلة ثبوت حكم الصفة والاسم المشتق منها لغير الله وانتفاء الحكم والاسم عن الله لازمان عقليان ولا زمان سمعيان يلزمان كون الكلام صفة لذلك المحل لانه فيكون هو المنادى بما يقوم به فتكون الشجرة التي خلق فيها نداء موسى هي القائلة أنا الله لا يكون الله هو المنادى بذلك ويلزم أن تسمى هي متكلمة منادية لموسى ويلزم أن لا يكون الله متكلما ولا مناديا ولا مناجيا (وهذا) خلاف ما علم بالاضطرار من دين المسلمين وهذا قد بسط في غير هذا الموضوع وقالوا أيضا لو لم يكن متكلما في الازل لزم اتصافه بنقيض الكلام من السكوت أو انحرس وقالوا أيضا لو كان كلامه مخلوقا لكان ان

الحوادث صادرة عن علة تامة مستلزمة لمقتدر بعضه ببعض أو شخص منها فبطل أن يكون العالم صادرا عن علة موجبه له كما بطل وجوبه بنفسه وهو المطلوب وبما يبين ذلك أن القديم يستلزم قدم موجبه أو وجوبه بنفسه فان القديم اما واجب بنفسه واما واجب بغيره اذ الممكن الذي لا موجب له لا يكون موجودا

مطلب في القرآن وكلام الرب سبحانه

فضلا عن أن يكون قديما بالضرورة وانفاق العقلاء و اذا كان واجبا بغيره فلا بد أن يكون الموجب له قديما ولا يكون موجبا له حتى تكون شروط الاحجاب قديمة أيضا فيمتنع أن يكون موجب القديم أو شرط من شروط الاحجاب حادثا لان الموجب المتقضي للفاعل المؤثر يمتنع أن يتأخر عن موجبه الذي هو مقتضاه وأثره وهذا معلوم بالضرورة و متفق عليه بين العقلاء و اذا كان كذلك فمتنع أن يكون جميع العالم واجبا بنفسه اذ لو كان كذلك لم يكن في الموجودات ما هو حادث لان الحادث كان معدوما وهو مفتقر الى محدث يحدته فضلا عن أن يكون واجبا بنفسه فثبت أن في العالم ما ليس بواجب والواجب بغيره لا بد له من موجود تام مستلزم لموجبه والموجب التام لا يتأخر عنه شيء من موجبه ومقتضاه فيمتنع صدور الحوادث عن موجب تام كما يمتنع أن تكون

هي واجبة بنفسها واذ لم تكن واجبة ولا صادرة عن علة موجبة فلا بد لها من فاعل ليس موجبا بذاته و اذا كان خلقه غاية ما يقولون أن العالم صادر عن علة موجبة بنفسها من غير واسطة أو بوسائط لازمة لتلك العلة فعلى هذا التقدير يمتنع حدوث الحوادث

عنه فان لم يكن للحوادث فاعل غيره لم يحدوثها بلا محدث وهذا معلوم الفساد بالضرورة فتبين ان للحوادث محدثا ليس هو مستلزما  
لموجبه ومقتضاه فامتنع ان يكون محدث الحوادث علة (٧٩) مستلزما لمعلولها وكل ما سواها معلول لها وهذا مما تبين

بطء لانه بالضرورة ومن قال ان  
مجموع أجزاء العالم واجبة أو  
قديمة فقولاه معلوم الفساد سواء  
جعل ذلك الجزء الافلاك أو بعضها  
لوجهين (أحدهما) أن ذلك الجزء  
الذي هو واجب بغيره اذا كان علة  
تامة لغيره لم يأتى مقدم معلوله معه  
فيلزم أن لا يحدث شئ وان كان  
ذلك الجزء الواجب ليس هو علة  
تامة امتنع صدور شئ عن غير علة  
تامة ولو قدر إمكان الحدوث عن  
غير علة تامة أمكن حدوث كل ما  
سوى الله فعلى كل تقدير قولهم  
باطل (الوجه الثاني) من المعلوم انه  
ليس شئ من أجزاء العالم مستقلا  
بالابداع لغيره من أجزائه وان قيل  
ان بعض أجزائه سبب لبعض  
فتأثيره متوقف على سبب آخر وعلى  
انتفاء موانع فلا يمكن أن يجعل  
شئ من أجزاء العالم ربا واجبا  
بنفسه قد يمتد بالغير والحوادث  
لا بد لها من رب واجب بنفسه قديم  
مبدع لغيره وليس شئ من أجزاء  
العالم مما يمكن ذلك فيه فعلم أن الرب  
تعالى خارج عن العالم وأجزائه  
وصفاته وهذا كله مبسوط في  
موضع آخر والمقصود هنا بيان  
أنه ليس في المعقول ما يناقض  
ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم  
وقد علم أن المدعين لمعقول يناقضه  
صنفان صنف يجوزون عليه وعلى  
غيره من الرسل فيما أخبروا به عن  
الله تعالى وبلغوه الى الامم عن الله  
تعالى الكذب عدا وخطأ أو ان

خلقه في محل كان كلاما لذلك المحل وان خلقه قائما بنفسه لم أن تقوم الصفة والعرض بنفسها  
وان خلقه في نفسه لم أن يكون نفسه محلا للحوادث وهذه اللوازم الثلاثة باطلة تبطل كونه  
مخلوقا كما هو مبسوط في غير هذا الموضوع فلما ثبت عندهم أن الكلام لا بد أن يقوم بالكلام  
وقد وافقوا المعتزلة على أن الحوادث لا تقوم بالتقديم لزم من هذين الاصلين أن يكون الكلام  
قديما قالوا وقدم الاصوات ممتنع لان الصوت لا يبقى زمانين فتعين أن يكون القديم معنى  
ليس بحرف ولا صوت واذا كان كذلك كان معنى واحدا لانه لو زاد على واحد لم يكن له حد محدود  
ويعتنع وجود معان لانهاية لها فهذا أصل قولهم فهم يقولون نحن وافقناكم على امتناع أن  
يقوم بالرب ما هو مراد له مقدور وخالقناكم في كون كلامه مخلوقا منفصلا عنه فلزم ما ذكرناه  
من تناقضا فان كان الجمع بين هذين ممكنا لم تكن متناقضين وان تعذر ذلك لزم خطأنا في  
احدى المسئلتين ولم يتعين الخطأ فيما خالفناكم فيه بل قد نكون محظين فيما وافقناكم فيه  
من كون الرب لا يتكلم بمشيئته وقدرته بكلام يقوم به مع ثبوت هذا القول عن جهورا أهل  
الحديث وطوائف من أهل الكلام من المرجئة والكرامية والشيعة وغيرهم بل لعله قول  
أكثر أهل الطوائف وان لزم خطأنا في احدى المسئلتين لا يعين الا يلزم صوابكم أنتم بل  
نحن اذا اضطررنا الى موافقة احدى الطائفتين كانت موافقتنا لمن يقول ان الرب يتكلم بكلام  
يقوم بمشيئته وقدرته خيرا من موافقتنا لمن يقول ان كلامه انما هو ما خلقه في غيره فان فساد  
هذا القول في الشرع والعقل أظهر من فساد القول بكونه يتكلم بكلام يقوم به يتعلق بمشيئته  
وقدرته ثم القائلون بأنه يتكلم بمشيئته وقدرته بكلام بعد أن لم يكن الكلام موجودا فيه كما  
تقوله الكرامية وموافقهم ومنهم من قال لم يزل متكلما اذا شاء وكيف شاء كما تقوله أئمة أهل  
السنة والحديث كعبد الله بن المبارك وأحمد بن حنبل وغيرهما من أئمة السنة والكلائية  
يقولون لو اضطررنا الى موافقة من يقول كلامه مخلوق ومن يقول كلامه قائم بذاته وجنس  
الكلام قائم بذاته بعد أن لم يكن كان كلام هؤلاء أخفى فسادا من قول المعتزلة وقول المعتزلة  
أظهر فسادا فان الجملة النافية لهذا وهو أن القابل للشئ لا يخلو منه أو من ضده حجة ضعيفة اعترف  
بضعفها حذاق الطوائف واعترف متصوفهم أنه لا يقوم لهم دليل عقلي بل ولا سمعي على نفي قيام  
الحوادث به الا ما ينفي الصفات مطلقا وذلك في غاية الفساد فكيف يمكن أن يصير الى القول  
الآخر قول السلف وأهل الحديث وبالجملة فكون الرب لم يزل متكلما اذا شاء كما هو قول أهل  
الحديث مبنى على مقدمتين على أنه يقوم به الامور الاختيارية وأن كلامه لانهاية له قال الله  
تعالى قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفذ كلمات ربي ولو جئنا بمثله  
مددا وقال ولو ان ما في الارض من شجرة أقلام والبحر عده من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات  
الله ان الله عزير حكيم وقد قال غير واحد من العلماء ان مثل هذا من كلام الله يراد به الدلالة  
على أن كلام الله لا ينقضي ولا ينفد بل لانهاية له ومن قال انه لا يتكلم بمشيئته وقدرته بكلام  
يقوم بذاته يقولون انه لانهاية له في المستقبل وأما في الماضي فلهم قولان منهم من يقول لانهاية  
له بذاته وأئمتهم يقولون لانهاية له في الماضي كما لانهاية له في المستقبل وهذا يستلزم وجود ما لا  
نهاية له أزلا وأبدا من الكلمات والكلام صفة كمال والتكلم بمشيئته وقدرته أكمل من لا يتكلم

يظهر نقيض ما يبطن كما يقول ذلك من يقوله من الكفار بالرسل ومن المظهرين لتصديقهم المناقضين من المتفلسفة والفرامطة  
والباطنية وكحومهم ممن يقول بشئ من ذلك وصنف لا يجوزون عليهم ذلك وهذا هو الذي يقوله المتكلمون المنتسبون الى الاسلام على

اختلاف أصنافهم والابتدعة من هؤلاء مخطئون في السمع وفي العقل في السمع حيث يقولون على الرسول صلى الله عليه وسلم ما لم يقل  
 عهداً أو خطأ وفي العقل حيث يقررون ذلك (٨٠) بما يظنونه براهين وإذا كانت الدعوى خطأ لم تكن حجتها الباطلة فان

الدليل لازم لسدوله ولازم الحق لا يكون الاحقاو أما الدليل الباطل فقد يلزمه الحق فلهذا يحتاج على الحق بالحق تارة وبالباطل تارة وأما الباطل فلا يحتاج عليه الايباطل فان حجه لو كانت حقا لكان الباطل لازما للحق وهذا لا يجوز لانه يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت اللازم فلو كان الباطل مستلزما للعق لكان الباطل حقا فان الحجة الصحيحة لا تستلزم الاحقا وأما الدعوى الصحيحة فقد تكون حجتها صحيحة وقد تكون باطلة ومن أعظم ما يبني عليه المتكلمة النافية للافعال وبعض الصفات أو جمعها أصولهم التي عارضوا بها الكتاب والسنة هي هذه المسئلة وهي نفي قيام ما يشاؤه ويقدر عليه بذاته من أفعاله وغيرها

(فصل) وقد ذكر أبو عبد الله الرازي هو وأبو الحسن الآمدي ومن اتبعهما ما أدلة نفاة ذلك وأبطلوها كلها ولم يستدلوا على نفي ذلك الا بان ما يقوم به ان كان صفة كمال كان عدمه قبل حدوثها نقصا وان كان نقصا لم يتصفه بالنقص والله تعالى منزوع عن ذلك وهذه الحجة ضعيفة ولعلها أضعف مما ضعفوه ونحن نذكر ما ذكره أبو عبد الله ابن الخطيب في ذلك في أجل كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في دراية الاصول وذكر انه أورده في من الحقائق والدقائق ما لا يكاد يوجد في شيء من كتب

عشيته وقدرته بل لا يعقل متكلم الا كذلك ولا يكون الكلام صفة كمال الا اذا قام بالمتكلم وأما الامور المنفصلة عن الذات فلا يتصف بها البتة فضلا عن أن تكون صفة كمال أو نقص قالوا ولم نعرف عن أحد من السلف لا من الصحابة ولا من التابعين لهم باحسان ولا غيرهم من أئمة المسلمين من أنكروا هذا الاصل ولا قال انه يمتنع وجود كلمات لانهاية لها في الماضي ولا في المستقبل ولا قالوا ما يستلزم امتناع هذا وانما قال ذلك أهل الكلام المحدث المبتدع المذموم عند السلف والأئمة الذين أحدثوا في الاسلام نفي صفات الله وعلوه على خلقه ورؤيته في الآخرة وقالوا انه لا يتكلم ثم قالوا انه يتكلم بكلام مخلوق منفصل عن الله وقال انما قلنا ذلك لانا انما استدللنا على حدوث العالم بحدوث الاجسام وانما استدللنا على حدوثها بقيام الحوادث بها وان ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث لا متناع حوادث لا أول لها فلو قلنا انه تقوم به الصفات والكلام لزم قيام الحوادث به لان هذه الاعراض حادثة فقال لهم أهل السنة أحدتم مقالة تزعمون أنكم تنصرون بها الاسلام فلا الاسلام بها نصرتم ولا عدوه كسرتم بل سلطتم عليكم أهل الشرع والعقل فالقائلون بنصوص المرسلين يقولون أنكم خالفتموها وأنكم أهل بدعة وضلالة والعالمون بالمعاني المعقولة يقولون أنكم قلتم ما يخالف المعقول وانكم أهل خطأ وجهالة والفلاسفة الذين زعمتم أنكم تحتجون عليهم بهذه الطريق سلطوا عليكم بها أو أنكم تخالفون صريح العقل والفلاسفة أجهل منكم بالشرع والعقل في الالهيات لكن لما ظنوا أن ما حجتهم به هو الشرع وقد رأوه يخالف العقل صاروا أبعد عن الشرع والعقل منكم ولكن عارضوكم بأدلة عقلية بل وشرعية ظهر بها عجزكم في هذا الباب عن بيان حقيقة الصواب وكان ذلك مما زادهم ضلالا في أنفسهم وتسلطوا عليكم ولوسلحكم معهم طريقة العارفين بحقيقة المعقول والمنقول لكان ذلك أنصر لكم وأتبع لما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولكنكم كنتم بمنزلة من جاهد الكفار بنوع من الكذب والعدوان وأوهتم أن هذا يدخل في حقيقة الايمان فصار ما عرفه أو ائلك من كذب هؤلاء وعدوانهم مما يوجب القدرح فيما ادعوه من ايمانهم ولما رأى أو ائلك في الملك والرياسة والمال من جنس هذه المخادعة والمحال سلكوا طريقا بلغ في المخادعة والمحال من طرق أو ائلك المبتدعين الظالمين فسلطوا عليهم عقوبة لهم على خروجهم عن الدين قال الله تعالى أو لمنا أصابكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم وقال الله تعالى ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمع انما استزاهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفى الله عنهم ان الله غفور حلیم وقال وما أصابكم يوم التقي الجمع فباذن الله وليعلم المؤمنون فما جاء به الرسول حق محض يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول والاقوال المخالفة لذلك وان كان كثير من أصحابها مجتهدين مغفورا لهم خطأهم فلا يمكن ان نصرها بالادلة العلمية ولا الجواب عما يقدرح فيها بالاجوبة العلمية فان الادلة الصحيحة لا تدل الاعلى القول الحق والاجوبة الصحيحة المفسدة لحجة الخصم لا تفسدها الا اذا كانت باطلة فان ما بطل لا يقوم عليه دليل صحيح وما هو حق لا يمكن دفعه بمحجة صحيحة والمقصود هنا أن من قال قولاً أصاب فيه من وجهه وأخطأ فيه من وجهه آخر حتى تناقض في ذلك القول بحيث جمع فيه بين أمرين متناقضين يقول لمن يناقضه بقدمة جديدة سلمها له سأقضى أن ما يدل على خطئي في أحد القولين اما القول الذي سلمته لك

الاولين والآخرين والسابقين واللاحقين من الموافقين والمخالفين ووصفه بصفات تطول قال وهذا كله لا يعلمه الا من  
 تقدم تخصصه لاكثر كلام العلماء وتحقق وقوفه على مجامع بحث العقلاء من المحققين والمبطلين والموافقين والمخالفين قال فانني قلنا

تكلمت فيه في المبادئ والمقدمات بل أكثر العناية كان مصر وفا الى تلخيص النهايات والغايات وقال في هذا الكتاب الاصل الثاني عشر وهو ما يستحيل على الله قال المسئلة الرابعة في أنه يستحيل (٨١) أن يكون محلا للحوادث وانفتقت الكرامة على تجوز

ذلك وأما تجدد الاحوال فالمعتزلة اختلفوا في تجوزهم مثل المدركية والسامعية والبصرية والمريضية والكارهية وأما أبو الحسن البصري فإنه أثبت تجدد العالمات في ذاته قال وأما الفلاسفة فمع أنهم في المنهور أبعد الناس عن هذا المذهب ولكنهم يقولون بذلك من حيث لا يعرفونه فانهم يجوزون تجدد الاضاهات على ذاته مع أن الاضافة عندهم عرض وجودي وذلك يقتضي كون ذاته موصوفة بالحوادث وأما أبو البركات البغدادي فقد صرح بانصاف ذاته بالصفات الحديثة (قلت) أبو عبد الله الرازي غالب مادته في كلام المعتزلة ما يجده في كتب أبي الحسين البصري وصاحبه محمود الخوارزمي وشيخه عبد الجبار الهمداني ونحوهم وفي كلام الفلاسفة ما يجده في كتب ابن سينا وأبي البركات ونحوهما وفي مذهب

(مطلب في خطاب المعدوم)

الاشعري على كتب أبي المعالي كالثمامة ونحوه وبعض كتب القاضي أبي بكر وأمثاله وهو ينتقل أيضا من كلام الشهرستاني وأمثاله وأما كتب القدماء كابي الحسن الاشعري وأبي محمد بن كلاب وأمثالهما وكتب قدماء المعتزلة والخاربية والضرارية ونحوهم فكشبه تدل على أنه لم يكن يعرف ما فيها وكذلك مذهب طوائف الفلاسفة المتقدمين والافهذ القبول الذي حكاه عن أبي البركات

وأما القول الذي أزمتمى التزامه وهذا لا يدل على صحة قولك بل يمكن أن يكون القول الآخر هو الصواب فالاشعرية العارفون بأن كلام الله غير مخلوق وبأن هذا قول السلف والأئمة وبما دل على ذلك من الأدلة الشرعية والعقلية اذا قيل لهم القول بقدم القرآن ممتنع أمكنهم أن يقولوا هنا قولان آخران لمن يقول أنه غير مخلوق كما تقدم ولا يلزم واحد من القولين لآزم الا ولازم قول من يقول أنه مخلوق أعظم فسادا فالعاقل لا يكون مستحيرا من الرضاء بالنار بل اذا انتقل ينتقل من قول مرجوح الى راجح والذين قالوا بآيتكم بعيشته وقدرته بعد أن لم يكن متكلاما لا حجة للمعتزلة ونحوهم عليهم الا حجة نفي الصفات وهي حجة واضحة ولا حجة للكلاية عليهم الا أن ذلك يستلزم دوام الحوادث لان القابل للشي لا يتخلو عنه أو عن ضده ولان القابلية للحوادث تكون من لوازم ذاته وهذه الحجة بما قد التزم هؤلاء ما هو أضعف منها كما قد بسط في مواضعه واعترف هذا قههم بضعف جميع الحجج العقلية في هذا الباب وأما السبعيات فهي مع المثبتة لا مع النفاة والقول بدوام كونه متكلاما اذا شاء وأن الكلام لازم لذات الرب معه من الحجج ما يضيح هذا الموضوع عن استقصائها وأي القولين صح أمكن الانتقال اليه والرازي وغيره يقولون ان جميع الطوائف العقلية يلزمهم القول بقيام الحوادث به فان صح هذا أمكن القول بأنه يتكلم بعيشته وقدرته وقد بسطنا الكلام على نهايات عقول العقلاء في هذه المسائل وما دل عليه الكتاب والسنة وأقوال سلف الامة في كتاب رد تعارض العقل والنقل وغير ذلك

وبالجملة فإذ كرم من الحجة مبنى على كون السكوت أمرا وجوديا وأن الله تعالى يقوم به ما يكون بعيشته بعد أن لم يكن كذلك فتكون كلماته اذا كانت بعيشته غير دائمة ومن المعلوم أن نقيض هذين القولين ليس ظاهرا الاسما وعند التحقيق يظهر صحتها وأوصها أحدهما وأيهما يصح أمكن معه القول بأن الله يتكلم بكلام يقوم به بعيشته وقدرته قال الاشعرية واذا كان هذا هو الحق فحقن اذا قلنا ان كلامه يقوم به فليس متعلقا بعيشته وقدرته قلنا ببعض الحق وتناقضا وكان هذا خيرا ممن يقول انه ليس لله كلام الا ما خلقه في غير ما في هذا القول من مخالفة الشرع والعقل (الوجه الرابع) أن يقال الخطاب للمعدوم لم يوجد بعد بشرط وجوده أقرب الى العقل من متكلم لا يقوم به كلامه ومن كون الرب مسلوب صفات الكمال لا يتكلم ومن أين يخلق كلاما في غيره فيكون ذلك ليس كلاما لمن خلق فيه بل خالقه وهو اذا خلق في غيره حركة كانت الحركة حركة للجمل المخلوقة فيه لا للعالم لها وكذلك سائر الاعراض فما خلق الله من عرض في جسم الا كان صفة لذلك الجسم لا لله تعالى وأما خطاب من لم يره بشرط وجوده فان الموصى قد يوصى بأشياء ويقول أنا أمر الوصى بعدموتى أن يعمل كذا ويعمل كذا اذا بلغ ولدى فلان يكون هو الوصى وأنا أمره بكذا وكذا بل يقف وقفا يتيق سنين وبأمر الناظر الذي يخلقه بعد بأشياء وأما القائل ياسالم ياغانم فان قصديه خطاب حاضر ليس بموجود فهذا نسخ بالاعيان وأما ان قصديه خطاب من سيكون مثل أن يقول قد أخبرني الصادق أن أمي تلد غلاما ويسمى غانما فاذا ولده فهو حر وقد جعلته وصيا على أولادى وأنا أمرك ياغانم بكذا لم يكن هذا ممتنعا وذلك أن الخطاب هنا هو لحاضر في العلم وان كان مفقودا في العين والانسان يخاطب من يستحضره في نفسه ويتذكر اشخاصا قد أمرهم بأشياء فيقول يا فلان أما قلت لك نذا والشعبة

(١١ - منهاج ثاني) هو قول أكثر قدماء الفلاسفة الذين كانوا قبل ارسطو وقول كثير منهم كما نقل ذلك أرباب المقالات عنهم فنقل أرباب المقالات الناقلون لاختلاف الفلاسفة في الباري ما هو قوالا وقال سقراط وأقلاطون وارسطوان الباري لا يعبر عنه الاجه

فقط وهو الهوية المحضة غير المتكثرة وهي الحكمة المحضة والحق المحض وليست لله صورة مثل الصورة التي تكثرت في العنصر وهو  
المقدس الذي لا يحيط به الذهن ولا العقل ولا تجوز عليه (٨٢) العين ولا الصفة ولا العدد ولا الاضافة ولا الوقت ولا

المكان ولا الحدود ولا يدرك  
بالحواس ولا بالعقول من جهة غاية  
الكنه لكن بانه واحد أزلي ليس  
بائنين لانا ان أوقفنا عليه العدد  
لزمه التثنية وان أوقفنا عليه  
الاضافة لزمه الزمان والمكان  
والقبل والبعد وان أوقفنا عليه  
المكان لزمه الحدود وجعلناه  
متناهيا الى غيره وقال باليس  
وبلاطون حسن ولوتسوس  
وبشعائس وانبيد فليس جميعا ان  
الباري واحد ساكن غير ان انبيد  
فليس قال انه متحرك بنوع سكون  
كالعقل المتحرك بنوع سكون  
فذلك جائز لان العقل اذا كان  
مبدعا فهو متحرك بنوع سكون  
فلا محالة ان المبدع متحرك بسكون  
لانه علة قالوا وشايعه على هذا  
القول فيثاغورس ومن بعده الى  
زمن أفلاطون وقال رسون  
وبيقراط وساعوربون ان الباري  
متحرك في الحقيقة وان حركته  
فوق الذهن فليست زولا قالوا وقال  
باليس وهو أحد أساطين الحكمة  
ان صفة الباري لا تدرکها العقول  
الامن جهة آثاره فأما من جهة  
هو يته فغير مدرك له صفة من نحو  
ذاته بل من نحو ذاتنا وكان يقول  
أبدع الله العالم للحاجة اليه بل  
لفضله ولولا ظهور أفاعيل الفضيلة  
لم يكن ههنا وجود وكان يقول ان  
فوق السماء عوالم مبدعة أبدعها  
من لا تدرک العقول كنهه وقال  
فيثاغورس نحو قول باليس لا يدرك  
من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدرك من نحو هو يته بل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفسوق

والسنية يروون عن علي رضي الله عنه انه لما مر بكر بلاء قال صبيرا أبا عبد الله صبيرا أبا عبد الله  
يخاطب الحسين لعلمه بانه سيقتل وهذا قبل أن يحضر الحسين بكر بلاء ويطلب قتله والنبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم ذكر الدجال وخروجه وأنه قال يا عباد الله اثبتوا وبعدم لم يوجد عباد الله  
أولئك والمسلمون يقولون في صلاتهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وليس هو حاضرا  
عندهم ولكنه حاضر في قلوبهم وقد قال تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون  
(وهذا) عند أكثر العلماء هو خطاب يكون لمن يعلمه الرب تعالى في نفسه وان لم يوجد بعد  
ومن قال انه عبارة عن شرعه التكويني فقد خالف مفهوم الخطاب وحمل الآية على ذلك  
يستدعي استعمال الخطاب في مثل هذا المعنى وأن هذا من اللغة التي نزل بها القرآن والافليس  
لاحد أن يحمل خطاب الله ورسوله على ما يخطر له بل القرآن نزل بلغة العرب بل بلغة قريش  
وقد علمت العادة المعروفة في خطاب الله ورسوله فليس لاحد أن يخرج عنها وبالجملة فمخبر ليس  
مقصودنا هنا نصر قول من يقول القرآن قديم فان هذا القول أول من عرف أنه قاله في الاسلام  
أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب واتبعه على ذلك طوائف فصاروا خريبا يقول القديم  
هو معنى قائم بالذات خريبا يقول هو حروف وأحرف وأصوات وقد صار الى كل من القولين  
طوائف من المنتسبين الى السنة من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم وليس هذا القول  
ولا هذا القول قول أحد من الأئمة الاربعة بل الأئمة الاربعة وسائر الأئمة متفقون على أن كلام  
الله منزل غير مخلوق وقد صرح غير واحد منهم أن الله تعالى متكلم بعيشته وقدرته وصرحوا بانه  
لم يزل متكلما اذا شاء كيف شاء وغير ذلك من الاقوال المنقولة عنهم وهذه المسئلة قد تكلم فيها  
لكن اشتهر النزاع فيها في المحنة المشهورة لما امتحن أئمة الاسلام وكان الذي ثبته الله في المحنة  
وأقامه لنصر السنة هو الامام أحمد وكلامه وكلام غيره موجود في كتب كثيرة وان كانت  
طائفة من أصحابه وافقوا ابن كلاب على قوله ان القرآن قديم فأئمة أصحابه على نفي ذلك وأن  
كلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلم بعيشته وقدرته ولهم قولان هل يوصف الله بالسكوت عن  
كل كلام ذكرهما أبو بكر عبد العزيز وأبو عبد الله بن حامد وغيرهما وأكثر أئمتهم وجهورهم على  
أنه لم يزل متكلما انما يوصف بالسكوت عن بعض الاشياء كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
الحلال ما أحله الله في كتابه والحرام ما حرمه الله في كتابه وما سكت عنه فهو مما عفا عنه  
وأحمد وغيره من السلف يقولون ان الله تعالى يتكلم بصوت لكن لم يقل أحد منهم ان ذلك  
الصوت المعين قديم

(فصل قال الرافضي) وذهب جمع ما عدا الامامية والاسماعيلية الى أن الانبياء والأئمة  
غير معصومين فخوروا بعبته من يجوز عليه الكذب والسهو والخطأ والسرقة فأى وثوق يبقى  
للعامية في أقوالهم وكيف يحصل الانقياد لهم وكيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون  
ما يأمرون به خطأ ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدم معين بل كل من بايع قرشيا انعقدت امامته  
عندهم ووجبت طاعته على جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الكفر

من جهة النفس هو فوق الصفات العلوية الروحية غير مدرك من نحو هو يته بل من قبل آثاره في كل عالم فيوصف والفسوق  
وينعت بقدر ظهور تلك الآثار في ذلك العالم وهو الواحد الذي اذا رامت العقول ادراكه معرفته عرفت أن ذواتها مبدعة مسبوقة مخلوقة

قالوا وقال ابلسمايس محومقالة هذين غير أنه يجوز لقائل أن يقول ان البارئ يهزلك بحركة فوق هذه الحركات (قلت) وكذلك أبو البركات في المعتبر حكي المقاتلين عن غيره بل عن القائلين (٨٣) بقدم العالم فقال قال القائلون بالحدوث للقدمين فاذا

(مبحث عصمة الانبياء)

كان الله لم يزل جوادا خالقا قديما في الازل فالحوادث في العالم كيف وجدت عن القديم أم عن غيره فان قلت هو خالقها وعنه صدر وجودها فقد قلت بأن القديم خلق المحدث وأراد خلقه بعد أن لم يرد وان قلت ان غيره فعلى الحوادث فقد أشركتم بعد ما بالفتن في التوحيد لو اوجب الوجود بذاته قال فقال القدميون بل الخالق الازلي الواحد القديم هو خالق المخلوقات بأسرها قديم وحديث وحده لا شريك له في وجوده وخلقه ومملكه وأمره ونسبهم رأبهم في ذلك الى مذهبين فذهب من قال انه خلق الاشياء القديمة دائما الوجود بدوام وجوده والحوادث شيئا بعد شيئا أراد خلقه وخلقه فأراد أوجب خالقه ارادته وأوجب ارادته خلقه مثال ذلك انه أراد خلق آدم الذي هو الابل خلقه وأوجده وأراد بوجود الابل وجود الابن أراد إيجاد جاد فأراد ارادة بعد ارادة لموجود بعده موجود فاذا قلت لم أوجد قيل لانه أراد إيجاد ولم أوجد قيل لانه أوجد موجود الحوادث يقتضي بعضها بعضا من وجوده السابق واللاحق فان قالوا كيف تحدث له الارادة بعد الارادة وكيف يكون له حال منتظرة تكون بعد أن لم تكن وكيف يكون محمل الحوادث قيل وكيف يكون محملا لغير الحوادث أعني للارادة القديمة

والفسوق والنفاق (فيقال) الكلام على هذا من وجوه (١) (أحدها) أن يقال ما ذكرته عن الجمهور من نفي العصمة عن الانبياء وتجوز السرقة والكذب والامر بالخطا عليهم فهذا كذب على الجمهور فانهم متفقون على أن الانبياء معصومون في تبليغ الرسالة ولا يجوز أن يستقر في شئ من الشريعة خطأ باتفاق المسلمين وكل ما يبلغونه عن الله عز وجل من الامر والنهي فهم مطاعون فيه باتفاق المسلمين وما أخبروا به ووجب تصديقهم فيه باجتماع المسلمين وما أمرهم به ونهواهم عنه فهم مطاعون فيه عند جميع فرق الامة الا عند طائفة من الخوارج يقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم معصوم فيما يبلغه عن الله لا فيما يأمره به وينهى عنه وهو لاء ضلال باتفاق المسلمين أهل السنة والجماعة وقد ذكرنا غير مرة أنه اذا كان في بعض المسلمين من قال قولا خطأ لم يكن ذلك قد حاق بالمسلمين ولو كان كذلك لكان خطأ الرافضة عيبا في دين المسلمين فلا يعرف في الطوائف أكثر خطأ وكذباً منهم وذلك لا يضر المسلمين شيئا من ذلك فلا يضرهم وجود مخطئ غير الرافضة وأكثر الناس أو كثير منهم لا يجوزون عليهم الكبائر والجمهور الذي يجوزون الصغارهم ومن يجوز الكبائر يقولون انهم لا يقرون عليها بل يحصل لهم بالتوبة منها من المنزلة أعظم مما كان قبل ذلك كما تقدم التنبيه عليه وبالجملة فليس في المسلمين من يقول انه يجب طاعة الرسول مع جواز أن يكون أمره خطأ بل هم متفقون على أن الامر الذي يجب طاعته لا يكون الا صوابا فقله كيف يجب اتباعهم مع تجوز أن يكون ما يأمرون به خطأ قول لا يلزم أحد من الأئمة والناس في تجوز الخطا عليهم في الاحتماد قولان معروفان وهم متفقون على أنهم لا يقرون عليه واغما يطاعون فيما أقرواعليه لا فيما عيره الله ونهى عنه ولم يأمر بالطاعة فيه وأما عصمة الأئمة فلم يقل بها الا كما قال الامامية والاسماعيلية بقول لم يوافقهم عليه الا الملاحدة المنافقون الذين شيوخهم الكبار كفر من اليهود والنصارى والمشركين وهذا باب الرافضة دائما يتجاوزون عن جماعة المسلمين الى اليهود والنصارى والمشركين في الاقوال والمواالات والمعاونة والقتال وغير ذلك ومن أضل من قوم يعادون السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويوالون المنافقين والكفار وقد قال الله تعالى ألم ترالى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم يخلفون على الكذب وهم يعلمون أعد الله لهم عذابا شديدا انهم ساء ما كانوا يعملون اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلهم عذاب مهين لن نقضى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يوم يبعثهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شئ إلا أنهم هم الكاذبون استحوذ عليهم الشيطان فأنسأهم ذكرا لله أولئك حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون ان الذين يحادون الله ورسوله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم أولئك كتب في قلوبهم اليمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجري من تحتها الانهار

(١) قوله من وجوه أحدها الخ لم يذكر هنا غير وجه واحد ندم ذكر في الفصل الآتي قريبا وجوها وعدة هاتدبر اه مصصه

فان قيل لانها له منه قيل والارادات له منه فان قيل الارادة القديمة له في قدمه قيل والحديث له في قدمه لان السابق من وجوده بالارادة السابقة أوجب عنه ارادة لاحقة فاحدث خلقا بعد خلقه بارادة بعد ارادة وجبت في حكمته من خلقه بعد خلقه فاللاحق من ارادته

وجب عن سابق ارادته بتوسط مرادته وهلم جرا قال والتزیه عن الارادة الحادثة كالتزیه عن الارادة القديمة في كونه محملا لكنه لا وجه لهذا التزیه كما نستكلم عليه في فصل العلم اذا قلنا (٨٤) في علمه لم يعلم وكيف يعلم قال فهذا أحد المذهبين وأما المذهب الآخر

فان أهله يقولون: بحجده بعد عدمه  
فله سبب يوجب حدوثه وذلك  
السبب حادث أيضا حتى ترتق أسباب  
الحوادث الى الحركة الدائمة في  
المتمركات الدائمة وساق تمام قول  
هؤلاء وهو قول ارسطو وأتباعه  
وقد نقل غير واحد أن أول من قال  
بقدم العالم من الفلاسفة هو  
ارسطو وأما أساطين الفلاسفة  
قبله فلم يكونوا يقولون بقدم صورة  
الفلك وان كان لهم في المادة أقوال  
أخر وقد بسط الكلام على هذا  
الاصل في مسألة العلم وغيره لما رد  
على من زعم أنه لا يعلم الجزئيات  
حذرا من التغيير والتكفر في ذاته  
وذ كرجة ارسطو وابن سينا  
ونقضها وقال فأما القول بإيجاب  
الغيرية فيه بادرالك الأغيار  
والكثرة بكثرة المدركات فجوابه  
المحقق أنه لا يتكرر بذلك تكثرا في  
ذاته بل في اضافته ومناسباته  
وتلك مما لا يعيد الكثرة على هويته  
وذاته ولا الوحدة التي أوجبت  
وجوب وجوده بذاته ومبدئيته  
الأولى التي بها عرفناه وبموجبها  
أوجبناله ما أوجبنا وسلبنا عنه  
ما سلبناه وحده مدركاته ونسبه  
(مبحث الكلام على عصمة الأئمة)

خالد بن فيها رضي الله عنهم ورضوا عنه أو لئلك خرب الله إلا ان خربهم المغفلون فهذه الآيات  
نزلت في المنافقين وليس المنافقون في طائفة أكثر منهم في الرافضة حتى انه ليس في الروافض  
الامن فيه شعبة من شعب النفاق كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربع من كن فيه كان  
منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه خصلة من النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب  
واذا أؤتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر أخرجاه في الصحيحين وكثير منهم يتولون الذين  
كفروا بالبس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ولو كانوا يؤمنون  
بالله والنبي وما أنزل اليه ما اتخذوه هم أولياء ولكن كثير منهم فاسقون وقال تعالى لعن الذين  
كفروا ومن بنى اسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا  
لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون ترى كثيرا منهم يتولون الذين كفروا وهم  
غالب لا يتناهون عن منكر فعلوه بل ديارهم أكثر البلاد منكر من الظلم والفواحش وغير ذلك  
وهم يتولون الكفار الذين غضب الله عليهم فليسوا مع المؤمنين ولا مع الكفار كما قال تعالى ألم تر  
الى الذين تولوا قوما غضب الله عليهم ما هم منكم ولا منهم ولهذا هم عند جماعة المسلمين نوع آخر  
حتى ان المسلمين لما قاتلوهم بالجبل الذي كانوا عاصين فيه بساحل الشام يسفكون دماء المسلمين  
ويأخذون أموالهم ويقطعون الطريق استحلالا لذلك وتدينابه فقاتلهم صنف من الترك  
فصاروا يقولون نحن مسلمون فيقولون لا أنتم صنف آخر فهم بسلامة قلوبهم علوا أنهم جنس  
آخر خارجون عن المسلمين لا يمتازهم عنهم وقد قال الله تعالى ويحلفون على الكذب وهم يعلمون  
وهذه حالة الرافضة ولذلك اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله الى قوله لا تجد قوما  
يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله الآية وكثير منهم يواد الكفار من  
وسط قلبه أكثر من موادته للمسلمين ولهذا لما أخرج الترك الكفار من جهة المشرق وقتلوا  
المسلمين وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها كانت الرافضة معاونة  
لهم على المسلمين وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس  
معاونة لهم على قتال المسلمين وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من  
أعظم المعاوين لهم وكذلك اذا صار اليهود ودولة بالعراق وغيره تكون الرافضة من أعظم أعوانهم  
فهم داعيوا لول الكفار من المشركين واليهود والنصارى ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم  
ثم ان هذا الذي عصمة الأئمة دعوى لم يقم عليها حجة الا ما تقدم من أن الله لم يخل العالم من أئمة  
معصومين لما في ذلك من المصلحة واللفظ ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود  
لم يحصل به شيء من المصلحة واللفظ سواء كان ميتا كما يقوله الجمهور أو كان حيا كما تظنه  
الامامية وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم شيء من المصلحة واللفظ الحاصلة من امام  
معصوم ذي سلطان كما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالدينونة بعد الهجرة فانه كان  
امام المؤمنين الذي يجب عليهم طاعته ويحصل بذلك سعادتهم ولم يحصل بعده أحد له سلطان  
تدعى له العصمة الاعلى رضي الله عنه زمن خلافته ومن المعلوم أن المصلحة واللفظ الذي كان  
المؤمنون فيها زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللفظ الذي كان في خلافة علي زمن القتال  
والفتنة والافتراق فاذا لم يوجد من تدعى الامامية فيه أنه معصوم وحصل له سلطان بما يعتدى

حقيقته وذاته لا في مدركاته واضافاته فاما أن تتغير بادرالك المتغيرات فذلك أمر اضافي لا معنى في نفس الذات وذلك الشوكة  
مما لم تظله الحجة ولم عنعه البرهان ونفسه من طريق التزیه والاحلال لا وجه له بل التزیه من هذا الاحلال من هذا الاحلال



أولى ونكلم على قول ارسطو اذ قال من المحال أن يكون كماله بعقل غيره اذ كان جبرها في الغاية من الالهة والكرامة والعقل فلا يتغير والتغير فيه انتقال الى الانقاص وهذا هو حركة تما فيكون هذا العقل ليس (٨٥) عقلا بالفعل لكن بالقوة فقال أبو البركات ما قيل في

منع التغير مطلقا حتى يمنع التغير في المعارف والعلوم فهو غير لازم في التغير مطلقا بل هو غير لازم البتة وان لم يكن لازم في بعض تغيرات الاجسام مثل الحرارة والبرودة وفي بعض الاوقات لافي كل حال ووقت ولا يلزم مثل ذلك في النفوس التي تخصها المعرفة والعلم دون الاجسام فانه يقول ان كل تغير وانفعال فانه يلزم أن يتحرك قبل ذلك التغير حركة مكانية قال وهذا محال فان النفوس تتجدد لها المعارف والعلوم من غير أن تتحرك على المكان على رأيه فانه لا يعتقد فيها أنها ما يكون في مكان البتة فكيف أن تتحرك فيه وانما ذلك للاجسام في بعض التغيرات والاحوال كالتسخن والتبريد ولا يلزم فيها أبدا وانما ذلك فيما يتصعد بالبخار من الماء ويتدخن من الارض من الاجزاء التي هي كالهباء دون غيرها من الاجزاء الكبار الصلبة التي تخمي حتى تصير بحيث تحرق وهي في مكانها لا تتحرك والماء يسخن سخونة كثيرة وهو في مكانه لا يتضر منه بعض الاجزاء ثم تكون الحركة المكانية بعد الايتمالة لاقبالها كما قال ان جميع هذه هي حركات توجد باخرة بعد الحركة المكانية وفيما عدا ذلك فقد يسود الجسم ويبيض وهو في مكانه لم يتحرك ولا يتحرك قبل الاستحالة ولا بعدها فالزم هذا في كل جسم بل في بعض الاجسام ولا في كل حال ووقت بل في

الشوكة الاعلى وحده وصكان مصلحة المكلفين والاطف الذي حصل لهم في دينهم ودينهم في ذلك الزمان اقل منه في زمن الخلفاء الثلاثة فعلم بالضرورة أن ما يدعونه من اللطف والمصلحة الحاصلة بالائمة المعصومين باطلة قطعاً وهو من جنس الهدى والايان الذي يدعي رجال الغيب بجبل لبنان وغيره من الجبال مثل جبل قاسيون بدمشق ومغارة الدم وجبل الفتح بمصر ونحو ذلك من الجبال والغيران فان هذه المواضع يسكنها الجن ويكون بها الشياطين ويتراءون أحيانا لبعض الناس ويعييون عن الابصار في أكثر الاوقات فيظن الجهال أنهم رجال من الانس وانما هم رجال من الجن كما قال تعالى وانه كان رجال من الانس يعوذون رجال من الجن فزادوهم رهقا وهؤلاء يؤمن بهم وعن يتصلهم من المشايخ طوائف ضالون لكن المشايخ الذين ينتحلون رجال الغيب لا يحصل بهم من الفساد ما يحصل بالذين يدعون الامام المعصوم بل المفسدة والشر الحاصل في هؤلاء أكثر فانهم يدعون الدعوة الى امام معصوم ولا يوجد لهم أئمة ذوو سيف يستعينون بهم الا كافر أو فاسق أو منافق أو جاهل لا يخرج رؤسهم عن هذه الاقسام والاسماعيلية شرمهم فانهم يدعون الى الامام المعصوم ومتهمي دعوتهم الى رجال ملاحدة منافقين فساق ومنهم من هو شر في الباطن من اليهود والنصارى فالداعون الى المعصوم لا يدعون الى سلطان معصوم بل الى سلطان كفور وظالم وهذا أمر مشهور يعرفه كل من له خبرة باحوالهم وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا فأمر الله المؤمنين عند التنازع بالرد الى الله والرسول ولو كان للناس معصوم غير الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا أمرهم بالرد اليه فدل القرآن أنه لا معصوم الا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم

(فصل) وأما قوله ولم يجعلوا الأئمة محصورين في عدد معين فهذا حق وذلك أن الله تعالى قال يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ولم يوقتهم بعدد معين وكذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الاحاديث الثابتة عنه المستفيضة لم يوقت ولاية الامور في عدد معين ففي الصحيحين عن أبي ذر قال ان خليلي أو صاني أن أسمع وأطيع وان كان عبدا حبشيا يجتمع الاطراف وفي صحيح مسلم عن أم الحصين أنها سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يبيح ما جرت في حجة الوداع يقول ولو استعمل عليكم أسود مجتذع بقودكم بكتاب الله فاسمعو وأطيعوا وروى البخاري عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي من الناس اثنان وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم تبع لمسلمهم وكافرهم تبع لكافرهم وعن جابر بن عبد الله قال قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس تبع لقريش في الخير والشر وفي البخاري عن معاوية رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه

بعض الاحوال والاقوات ولا كان ذلك على طريق التقدم كما قال بل على طريق التبعية ولولزم في التغيرات الجسمانية لما يلزم في التغيرات النفسانية ولولزم في التغيرات النفسانية أيضا لما يلزم انتقال الحكم فيه الى التغيرات في المعارف والعلوم والعرازم والارادات فالحكم الجزئي

لا يلزم كليا ولا يتعدى من البعض الى البعض والالكانت الاشياء على حالة واحدة وبسط الكلام في مسألة العلم وقال لما ذكر القولين المتقدمين والقائلون بالحدوث قالوا انه لا يحتاج (٨٦) الى هذا العمل وسموه على طريق المجادلة باسم العمل للتشديد والتسفيه

وسلم يقول ان هذا الامر في قريش لا يعاديه من أحد الا كبه الله على وجهه ما أقاموا الدين  
 خرج في باب الامراء من قريش  
 (فصل) وأما قوله عنهم كل من بايع قريشا انعقدت امامته ووجبت طاعته على  
 جميع الخلق اذا كان مستورا الحال وان كان على غاية من الفسق والكفر والنفاق \* بخوابه  
 من وجوه (أحدها) ان هذا ليس قول أهل السنة والجماعة وليس مذهبهم أنه بمجرد مبايعة  
 واحد قريشي تنعقد بيعته ويجب على الناس طاعته وهذا وان كان فدقاله بعض أهل الكلام  
 فليس هو قول أئمة أهل السنة والجماعة بل قد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بايع  
 رجلا بغير مشورة من المسلمين فلا يبايع هو ولا الذي يبايعه تغرّة أن يقتلا الحديث رواه البخاري  
 وسيأتي بكلامه ان شاء الله تعالى (الوجه الثاني) انهم لا يجوزون طاعة الامام في كل ما يأمر  
 به بل لا يوجبون طاعته الا فيما تسوغ طاعته فيه في الشريعة فلا يجوزون طاعته في معصية  
 الله وان كان اماما عادلا فاذا أمرهم بطاعة الله أطاعوه مثل أن يأمرهم بأقام الصلاة وإيتاء  
 الزكاة والصدق والعدل والحج والجهاد في سبيل الله فهم في الحقيقة انما أطاعوا الله والكافر  
 والفاسق اذا أمر بما هو طاعة الله لم تحرم طاعة الله ولا يسقط وجوبها لاجل أمر ذلك الفاسق  
 بها كما انه اذا تكلم بحق لم يجز تكذيبه ولا يسقط وجوب اتباع الحق لكونه قد قاله فاسق فاهل  
 السنة لا يطيعون ولاة الامور مطلقا انما يطيعونهم في ضمن طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه  
 وسلم كما قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم فأمر بطاعة الله مطلقا  
 وأمر بطاعة الرسول لأنه لا يأمر الا بطاعة الله فن يطع الرسول فقد أطاع الله وجعل طاعة  
 أولى الامر داخله في ذلك ولم يذكر لهم طاعة فالتة لان ولى الامر لا يطاع طاعة مطلقة وانما  
 يطاع في المعروف كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف وقال لا طاعة  
 في المعصية ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وقال من أمركم بمعصية الله فلا تطيعوه وقول  
 هؤلاء الرافضة المنسوبين الى شيعة على رضي الله عنه انه يجب طاعة غير الرسول صلى الله تعالى  
 عليه وسلم مطابقا في كل ما أمر به أفسد من قول من كان منسوبا الى شيعة عثمان رضي الله عنه  
 من أهل الشام انه يجب طاعة ولى الامر مطلقا فان أولئك كانوا يطيعون ذا السلطان وهو  
 موجود وهو لا يوجبون طاعة معصوم مفقود وأيضا فلو لم يكونوا يدعون في أنفسهم العصمة  
 التي تدعيها الرافضة بل كانوا يجعلونهم كالحلفاء الراشدين وأئمة العدل الذين يقتلدون فيها  
 ممن لم تعرف حقيقة أمره أو يقولون ان الله يقبل منهم الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات  
 وهذا أهون ممن يقول انهم معصومون لا يخطون فتبين أن هؤلاء المنسوبين الى النصب من  
 شيعة عثمان وان كان فيهم خروج عن بعض الحق والعدل فنروج الامامية عن الحق والعدل  
 أكثر وأشد فكيف يقول أئمة السنة الموافقين للكتاب والسنة وهو الامر بطاعة ولى الامر فيما  
 يأمر به من طاعة الله دون ما يأمر به من معصية الله (الوجه الثالث) أن يقال ان الناس  
 قد تنازعوا في ولى الامر الفاسق والجاهل هل يطاع فيما أمر به من طاعة الله وينفذ حكمه  
 وقسمه اذا وافق العدل أو لا يطاع في شئ ولا ينفذ شئ من حكمه وقسمه أو يفرق في ذلك بين  
 الامام الاعظم وبين القاضي ونحوه من الفروع على ثلاثة أقوال أضعفها عند أهل السنة هو

بل نقول بأن المبدئ المعيد خلق  
 العالم وأحدثه بارادة قديمة أزلية  
 أراد بها في القدم احداث العالم حتى  
 أحدثه قال وقيل في جوابهم ان  
 ذلك المبدأ لا يتغير ويتخصص في  
 القدم الا بمعقول يجعله مقصودا  
 في العلم القديم عند الارادة القديمة  
 حيث أرادته في مدة العدم السابق  
 لحدوث العالم التي هي مدة غير  
 متناهية البداية وما لا يعقل ولا  
 يتصور لا يعلم وما لا يمكن أن يعلم  
 لا يعلمه عالم الا لأن الله لا يقدر على  
 علمه لكن لانه في نفسه غير مقدور  
 عليه ثم ما الذي يقوله في حوادث  
 العالم من مشيئة الله وارانته التي  
 بها يقبل الدعاء من الداعي ويحسن  
 الى المحسن ويسئ الى المسمى ويقبل  
 توبة التائب ويغفر للمستغفر  
 هل يكون ذلك عنه أو لا يكون فان  
 قالوا بانه لا يكون أبطلوا ذلك  
 الشرع الذي قصدهم نصرته  
 وأبطلوا حكم أو امره ونواهيته وكل  
 ما جاء لاجله من الحث على الطاعة  
 والنهي عن المعصية وان قالوا  
 يكون ذلك بأسره فهل هو بارادة أم  
 بغير ارادة وكونه بغير ارادة أشنع  
 وان كان بارادة فهل هي ارادة قديمة  
 أو محدثة فان كانت قديمة  
 فالارادات القديمة غير واحدة وما  
 أظنهم يقولون ان المرادات  
 المتكثرة صدرت عن ارادة واحدة  
 قال وان قالوا ان ذلك يصدر عنه  
 بارادات حادثة فقد قالوا بما هو  
 منه أولا (قلت) فأبو البركات

لاستبعاد عقله أن تصدر المرادات المتكثرة عن ارادة واحدة ظن أن هؤلاء لا يقولون به وهم يقولون به فان هذا قول ابن

رد الحاجب والاشعري ومن وافقهما من أهل الكلام والفقهاء والحديث والتصوف يقولون انه يعلم المعلومات كلها بعلم واحد بالعين ويريد

المرادات كلها بارادة واحدة بالعين وان كلامه الذي تكلم به من الامر بكل ما مور والخبر عن كل مخبر عنه هو أيضا واحد بالعين ثم تنازع القائلون بهذا الاصل هل كلامه معنى فقط والقرآن (٨٧) العربي ليس هو كلامه أو كلامه الحروف أو الحروف

والاصوات التي نزل بها القرآن وغيره وهي قدسية العين على قولين ومن القائلين بقدم أعيان الحروف والاصوات من لا يقول هي واحدة بل يقول هي متعددة وان كانت لانهاية لها ويقول ينبت حروف أو حروف ومعان لانهاية لها في آن واحد وانها لم تنزل ولا تزال وهذا مما أوجب قول القائلين بأن كلام الله مخلوق وأنه ليس له كلام قائم بذاته لما رأوا أن ما ليس بمخلوق فهو قديم العين والثاني ممنوع عندهم فتعين الأول وأولئك الصنفان قالوا والأول ممنوع فتعين الثاني وهؤلاء انما قالوا هذه الاقوال لظنهم انه ممنوع أن تقوم به الامور الاختيارية لا كلام باختياره ولا غير كلام كقائدين في موضعه وهذا القول بقيام الحوادث هو قول هشام بن الحكم وهشام الجواليقي وابن مالك الحضرمي وعلى بن سهم وأتباعهم وطوائف من متقدمي أهل الكلام والفقهاء كابي معاذ التومني وزهير الاثرى وداود الاصمباني وغيرهم كما ذكره الاشعري عنهم في المقالات وقال وكل القائلين بأن القرآن ليس بمخلوق كمنوع عباد الله بن سعيد بن كلاب ومن قال انه محدث كمنوع غير الاثرى يعني وداود الاصمباني ومن قال انه حادث كمنوع أبي معاذ التومني يقولون ان القرآن ليس بحسب ولا عرض وأما أقوال أئمة الفقه

رد جميع أمره وحكمه وقسمه وأصعبها عند أهل الحديث وأئمة الفقهاء هو القول الأول وهو أن بطاع في طاعة الله مطلقا وقسمته بالعدل على هذا القول كما هو قول أكثر الفقهاء والقول الثالث هو الفرق بين الامام الاعظم وغيره لان ذلك لا يمكن عزله اذا فسق الا بقتال وقتنة بخلاف الحاكم ونحوه فانه يمكن عزله بدون ذلك وهو فرق ضعيف فان الحاكم اذا ولاءه ذو الشوكة لم يمكن عزله الا بقتنة ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقاءه لم يجز الا تيان بأعظم الفسادين لدفع أذناهما وكذلك الامام الاعظم ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف وان كان فيهم ظلم كما دلت على ذلك الاحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لان الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام الأدنى واعمله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان الا وكان في خروجها من الفساد أعظم من الفساد الذي أزالته والله تعالى لم يأمر بقتال كل ظالم وكل باغ كيفما كان ولا أمر بقتال الباغين ابتداء بل قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فأصلحو بينهما بالعدل فلم يأمر بقتال الباغية ابتداء فكيف يأمر بقتال ولاة الامور ابتداء وفي صحيح مسلم عن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال سيكون أمراء فترعون وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكروا سلم ولكن من رضي وتابع قالوا أفلا نقاتلهم قال لا ماصلا فقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قتالهم مع اخباره أنهم يأتون أمورا منكرا فدل على أنه لا يجوز الانكار عليهم بالسيف كما يراه من يقاتل ولاة الامور من الخوارج والزيدية والمعتزلة وطائفة من الفقهاء وغيرهم وفي الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انكم سترون بعدى أثره وأمورا تنكرونها قالوا فأتاها من يا رسول الله قال تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الامراء يظلمون ويفعلون أمورا منكرا ومع هذا أمرنا أن نؤتيهم الحق الذي لهم ونسال الله الحق الذي لنا ولم يأذن في أخذ الحق بالقتال ولم يخصص في ترك الحق الذي لهم وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من رأى من أميره شيئا ينكره فليصبر عليه فانه من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج من السلطان شبرا فمات ميتة جاهلية واللفظ للبخاري وقد تقدم قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكر أنهم لا يهتدون بهديه ولا يستنون بسنته قال حذيفة كيف أصنع يا رسول الله ان أدركت ذلك قال تسمع وتطيع الامير وان ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع فهذا أمر بالطاعة مع ظلم الامير وتقدم قوله صلى الله عليه وسلم من ولي عليه وال فرأى شيئا من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله ولا يترعن يداعن طاعة وهذا نهى عن الخروج عن السلطان وان عصي وتقدم حديث عبادة بايعنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في منسطينا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا وأن لا ننازع الامر أهله قال الا أن تروا كفرا بواحد عندكم من الله فيه برهان وفي رواية وأن نقول أو نقوم بالحق حيث ما كنا لانخاف في

والحديث والتصوف والتفسير وغيرهم من علماء المسلمين فكلام الرازي يدل على أنه لم يكن مطلعا على ذلك وكذلك كلام الصحابة والتابعين لهم باحسان والمقصود هنا أن نبين غاية حجة النفاة فانه بعد أن ذكر الخلاف قال والمعمد أن نقول كل ما صح قيامه بالباري

تعالى فاما أن يكون صفة كمال أو لا يكون فان كان صفة كمال استحتمال أن يكون مادنا والا كانت ذاته قبل اتصافه بتلك الصفة خالية عن صفة الكمال والخالي عن الكمال الذي هو ممكن (٨٨) الاتصاف به ناقص والنقص على الله محال باجماع الامة

الله لومة لائم فهذا أمر بالطاعة مع استشارولي الامر وذلك نظم منه ونهى عن منازعة الامر أهله وذلك نهى عن الخروج عليه لان أهله هم أولو الامر الذين أمر بطاعتهم وهم الذين لهم سلطان يأمرون به وليس المراد من يستحق أن يولى ولا سلطان له ولا المتولى العادل فانه قد ذكر أنهم يستأثرون فدل على أنه نهى عن منازعة ولى الامر وان كان مستأثرا وهذا باب واسع (الوجه الرابع) انا اذا قدرنا أنه يشترط العدل في كل متولى فلا يطاع الا من كان ذاعدا لامن كان ظالما فمعلوم أن اشتراط العدل في الولاية ليس أعظم من اشتراطه في الشهود فان الشاهد قد يخبر بما لا يعلم فان لم يكن ذاعدا لم يعرف صدقه فيما أخبر به وأما ولى الامر فهو يأمر بما يعلم حكمه من غيره فيعلم هل هو طاعة لله أو معصية ولهذا قال تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا فأمر بالتبين اذا جاء الفاسق بنبأ ومعلوم أن الظلم لا يمنع من فعل الطاعة ولا من الامر بها (وهذا) مما يوافق عليه الامامية فانهم لا يقولون بتخليد أهل الكبراء في النار فالفسق عندهم لا يحبط الحسنات كلها بخلاف من خالف في ذلك من الزيدية والمعتزلة والخوارج الذين يقولون ان الفسق يحبط الحسنات كلها ولو حبطت حسناته كلها لحبط ايمانه ولو حبط ايمانه كان كافرا مرتدا فيجب قتله ونصوص الكتاب والسنة والاجماع تدل على أن الزاني والسارق والقاذف لا يقتل بل يقام عليه الحد فدل على أنه ليس بمرتد وكذلك قوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما الآية يدل على وجود الايمان والاخوة مع الاقتتال والبنى وقد ثبت في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من كانت عنده لآخيه مظلمة من عرض أو شئ فليتحلل منه اليوم قبل أن لا يكون درهم ولا دينار ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فطرحت عليه ثم أتى في النار أخرجه في الصحيحين فثبت أن الظالم يكون له حسنات ليستوفي المظلوم منها حقه وكذلك ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ما تعدون المفلس فيكم قالوا المفلس فينا من لآدرهم له ولا دينار قال المفلس من يأتي يوم القيامة وله حسنات مثل الجبال وقد شتم هذا وأخذ مال هذا وسفل دم هذا وقذف هذا وضرب هذا فقبض هذا من حسناته وهذا من حسناته فاذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار رواه مسلم وقد قال تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات فدل ذلك على أنه في حال اساءته يفعل الحسنات ثمحوسب سيئاته والاولو كانت السيئات قد زالت قبل ذلك بتوبة أو نحوها لم تكن الحسنات قد أذهبتها وليس هذا موضع بسط ذلك (والمقصود هنا) أن الله جعل الفسق مانعا من قبول النبا والفسق ليس مانعا من فعل كل حسنة واذا كان كذلك وقد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع أنه لا يستشهد الا ذوو العدل ثم يكفي في ذلك الظاهر فاذا اشتراط العدل في الولاية فلا أن يكفي في ذلك الظاهر أولى فعمل أنه لا يشترط في الولاية من العلم والعدالة أكثر مما يشترط في الشهادة يوضح ذلك أن الامامية وجيع الناس يجوزون أن يكون نواب الامام غير معصومين وأن لا يكون الامام عالما بعصمتهم بدليل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد ولى الوليد بن عتبة ابن أبي معيط ثم أخبره بمعاربة الذين أرسل اليهم فانزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين وعلى رضى الله عنه

وان لم يكن صفة كمال استحتمال اتصاف البارى بها لان اجماع الامة على أن صفت الله بأسرها صفات كمال فائبات صفة لامن صفات الكمال خرق للاجماع وأنه غير جائز قال وهذا مانعول عليه وأنه مركب من السمع والعقل قال والذي عقول عليه أصحابنا أنه لو صح اتصافه بالحوادث لوجب اتصافه بالحوادث أو باضدادها في الازل وذلك يوجب اتصافه بالحوادث في الازل وأنه محال قال وهذه الدلالة مبينة على أن القابل للضدين يستحيل خلوها عنهما وقد عرفت فسادة قال ومن أصحابنا من أورد هذه الدلالة على وجه لا يحتاج في تقريرها الى البناء على ذلك الاصل وهو أنه لو كان قابلا للحوادث لكان قابلا لها في الازل وكون الشئ قابلا للشئ فرع عن امكان وجود المقبول فيلزم صحة حدوث الحوادث في الازل وهو محال قال الا أن ذلك معارض بأن الله قادر في الازل ولا يلزم من أزلية قدريته صحة أزلية المقدور فكذلك ههنا قال ومنهم من قال لو كانت الحوادث قائمة به لتغير وهو محال قال وهذا ضعيف لانه ان فسرتغير بقيام الحوادث به اتحد اللازم والملزوم وان فسرتغيره امتنع اثبات الشرطية قال وأما المعتزلة فجلهم تمسكوا بان المفهوم من قيام الصفة بالموصوف حصولها في الحيز تبعاً لحصول ذلك

الموصوف فيه والبارى تعالى ليس في الجهة فامتنع قيام الصفة به قال وقد عرفت ضعف هذه الطريقة قال كان ومشايجهم استدلو بان الجوهر انما يصح قيام المعاني الحادثة به لكونه مخصرا بدليل أن العرض لما لم يكن متميزا لم يصح قيام هذه

المعاني به قال وأنه باطل لاحتمال أن يقال ان الجوهر انما يصح قيام الحوادث به لالكونه متغيرا بل لامر آخر مشترك بينه وبين  
الباري تعالى وغير مشترك بينه وبين العرض سلما لذلك (٨٩) الا أنه من المحتمل أن يكون الجوهر يقبل الحوادث لكونه

متغيرا والله تعالى يقبلها الوصف  
آخر صحة تعليل الاحكام المتساوية  
بالعلل المختلفة (قال) واستدلوا أيضا  
بأنه لو صح قيام حادث به لصح قيام  
كل حادث به قال وهذه دعوى  
لا يمكن إقامة البرهان عليها قال  
فهذه عميون ما تمسك به أهل السنة في  
هذه المسئلة (قلت) أبو عبد الله  
الرازي من أعظم الناس منازعة  
للكرامية حتى يذكريه وبينهم  
أنواع من ذلك وميله الى المعتزلة  
والتفلسفة أكثر من ميله اليهم  
واختلف كلامه في كفرهم وان  
كان هو قد استقر أمره على أنه  
لا يكفر أحدا من أهل القبلة لآلهم  
ولا للمعتزلة ولا لامثالهم وهذه  
المسئلة من أشهر المسائل التي  
ينازعهم فيها ومع هذا قد ذكر أن  
قولهم يلزم أكثر الطوائف وذكر  
انه ليس لمخالفهم عليهم حجة صحيحة  
الا الحجة التي احتج بها وهي من  
أضعف الحجج كما سنبين ان شاء الله  
تعالى وأما الحجج التي يحتج بها  
الكلاية والمعتزلة فقديين هو  
فسادها مع أنه قد استوعب حجج  
النفاهة والذي ذكره هو مجموع  
ما يوجد في كتب الناس مفرقا  
ونحن نوضح ذلك فأما الحجة الاولى  
وهو أن القابل للشي لا يخلو عنه  
وعن ضده فلوجاز اتصافه به لم يخل  
من الحوادث فهو حادث فهذه الحجة  
مبنية على مقدمتين وفي كل من  
المقدمتين نزاع معروف بين طوائف  
من المسلمين أما الاولى وهي أن

كان كثير من نوابه يخونه وفهم من هرب عنه وله مع نوابه سير معلومة فعلم أنه ليس في كون  
الامام معصوما ما يمنع اعتبار الظاهر ووجود مثل هذه المفسد وأن اشتراط العصمة في الائمة  
شرط ليس بمقدور ولا مأمور ولم يحصل منفعة لافي الدين ولا في الدنيا مثل كثير من الناسك  
الذين يشترطون في الشيخ أن يعلم أمور الايكاد يعلمها أحد من البشر فيصفون الشيخ بصفات  
من جنس صفات المعصوم عند الامامية فنتهى هؤلاء اتباع شيخ ظالم أو جاهل واتباع هؤلاء  
لمتول ظالم جاهل مثل الذي جاع وقال لا آكل من طعام البلاد حتى يحصل له مثل طعام أهل  
الجنة فخرج الى البرية فصار لا يحصل له الا علف البهائم فيبناها ويدعو الى مثل طعام الجنة  
انتهى أمره الى علف الدواب كالكلال النبات في المباحات وهكذا من غلاف الزهد والورع حتى  
خرج عن حد العدل الشرعي ينتهي أمره الى الرغبة الفاسدة وانتهاك المحارم كما قدر في  
ذلك وجرب

(فصل قال الرافضي) وذهب الجميع منهم الى القول بالقياس والاخذ بالرأي فادخلوا في دين  
الله ما ليس منه وحرفوا أحكام الشريعة واتخذوا مذاهب أربعة لم تكن في زمن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولا زمن الصحابة وأهلها وتأويل الصحابة مع أنهم نصوا على ترك القياس وقالوا  
أول من قاس ابيدس (فيقال) الجواب عن هذا من وجوه (أحدها) أن دعواه على جميع  
أهل السنة المثبتين لامامة الخلفاء الثلاثة أنهم يقولون بالقياس دعوى باطلة فقد عرف فيهم  
طوائف لا يقولون بالقياس كالمعتزلة والبغداديين وكالظاهرية كرادوان خرم وغيرهما وطائفة  
من أهل الحديث والصوفية وأيضاً في الشيعة من يقول بالقياس كالزيدية فصار النزاع فيه بين  
الشيعة كاهويين أهل السنة والجماعة (الثاني) أن يقال القياس ولو أنه ضعيف هو خير من  
تقليد من لم يبلغ في العلم مبلغ المجتهدين فان كل من له علم وانصاف يعلم أن مثل مالك والليث بن  
سعد والاوزاعي وأبي حنيفة والنوري وابن أبي ليلى ومثل الشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وأبي  
ثور أعلم وأفقه من العسكريين وأمثالهم وأيضاً هؤلاء خير من المنتظر الذي لا يعلم ما يقول فان  
الواحد من هؤلاء ان كان عنده نص منقول عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن النص  
الثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مقدم عن القياس بلا ريب وان لم يكن عنده نص ولم يقل  
بالقياس كان جاهلاً والقياس الذي يفيد الظن خير من الجهل الذي لا علم معه ولا ظن (١)  
فان قال هؤلاء كما يقولونه ثابت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان هذا أضعف من قول  
من قال كما يقوله المجتهد فانه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا يقوله طائفة من  
أهل الرأي وقولهم أقرب من قول الرافضة فان قول أولئك كذب صريح وأيضاً فهذا كقول  
من قال عمل أهل المدينة متلقى عن الصحابة وقول الصحابة متلقى عن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم وقول من يقول ما قاله الصحابة في غير مجاري القياس فانه لا يقوله الا توقيفا عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وقول من يقول ما قاله المجتهد أو الشيخ العارف هو الهام من الله ووحى

(١) قوله فان قال هؤلاء الى قوله ووحى يجب اتباعه كذلك بالنسخة التي بيدنا ولا يخفى سقمها  
فليحرم من أصل صحيح كتبه مصححه

(١٢ - منهاج ثاني) القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فأكثر العقلاء على خلافها والنزاع فيها بين طوائف الفقهاء  
والنظار ومن الفقهاء من أتباع الائمة الاربعة كما صاحب أحمد ومالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ومن قال ذلك التزم أن يكون لكل

جسم طم ولون ورمح وغير ذلك من أنواع الاعراض ولادليل لاصحابها واول المعالي في كتابه المشهور الذي سماه الارشاد الى فواطع الادلة لم يذكر على ذلك حجة بل هذه المقدمة احتاج اليها (٩٠) في مسألة حدوث العالم لما أراد أن يبين أن الجسم لا يتخلو من كل

جنس من أجناس الاعراض عن عرض منه فأحال على كلامه مع الكرامية ولما تكلم مع الكرامية في المسئلة أحال على كلامه في مسألة حدوث العالم مع الفلاسفة ولم يذ كر دليلا عقليا لامع هؤلاء ولا مع هؤلاء وإنما اخج على الكرامية بتناقضهم ومضمون ما اعتمد عليه من قال ان القابل للشئ لا يتخلو منه ومن ضده أن الجسم لا يتخلو عن الاكوان الاربعة الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فتقاس بقية الاعراض عليها واحتجوا بأن القابل لها لا يتخلو عنها وعن ضدها بعد الاتصاف كما سلمته الكرامية فكذلك قبل الاتصاف فأجابهم من خالفهم كالرازي وغيره بأن الاولى قياس محض بغير جامع فاذا قدر أن الجسم يستلزم نوعا من أنواع الاعراض فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع وأيضا فان الذي يسلمونه لهم الحركة والسكون والسكون هل هو وجودي أو عددي فيه قولان معروفان وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على مسألة الجوهر الفريد. ومن قال ان الاجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة وهم أكثر الطوائف لم يقل بأن الجسم لا يتخلو من الاجتماع والافتراق بل الجسم البسيط عنده واحد سواء قبل الافتراق أو لم يقبله وكذلك اذا قدر أن فيه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن

يجب اتباعه فان قال هؤلاء تنازعا قائل وأولئك تنازعا فلا يمكن أن يدعى دعوى باطله الا يمكن معارضتهم بمثلهما أو بخير منها ولا يقول حق الا كان في أهل السنة والجماعة من يقول مثل ذلك الحق أو ما هو خير منه فان البدعة مع السنة كالكفر مع الايمان وقد قال تعالى لا يأتونك بمثل الا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا (الثالث أن يقال) الذين أدخلوا في دين الله ما ليس منه وحرفوا أحكام الشريعة ليسوا في طائفة أكثر منهم في الرافضة فانهم أدخلوا في دين الله من الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يكذب غيرهم وردوا من الصدق ما لم يرد غيرهم وحرفوا القرآن تحريفهم بحرفه غيرهم مثل قولهم ان قوله تعالى انما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقومون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون نزلت في علي لما تصدق بختامه في الصلاة وقوله تعالى مرج البحرين على وفاطمة يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين وكل شئ أحصيناه في امام مبين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين آل أبي طالب واسم أبي طالب عمران فقاتلوا أئمة الكفر طلحة والزبير والشجرة الملعونة في القرآن هم بنو أمية ان الله يأمركم أن تدبحوا بقرة عائشة وان أشركت ليعطن عمالك أي ان أشركت بين أبي بكر وعلي في الولاية وكل هذا وأمثاله وجدته في كتبهم ثم من هذا دخلت الاسماعيلية والنصيرية في تأويل الواجبات والمحرمات فهم أئمة التأويل الذي هو تحريف الكلم عن مواضعه ومن تدبر ما عندهم وجد فيه من الكفر في المنقول والتكذيب بالحق منها والتعريف لعنايتهم بالوجود في صنف من المسلمين فهم قطعاً أدخلوا في الدين ما ليس منه أكثر من كل أحد وحرفوا كتابه تحريفهم بما يصل غيرهم الى قريب منه (الوجه الرابع) قوله وأحدنوا مذاهبا أربعة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا من صحابته وأهلها أو أقاويل الصحابة (فيقال لهم) متى كان مخالفة الصحابة والعدول عن أقاويلهم منكر عند الامامية فلا هم متفقون على محبة الصحابة وموالاةهم وتفضيلهم على سائر القرون ولا على أن اجماعهم حجة ولا على أنه ليس لهم الخروج عن اجماعهم بل عامة الأئمة المجتهدين يصرحون بأنه ليس لنا أن نخرج عن أقاويل الصحابة فكيف يطعن عليهم بخالفة الصحابة من يقول ان اجماع الصحابة ليس بحجة وينسبهم الى الكفر والظلم فان كان اجماع الصحابة حجة فهو حجة على الطائفتين وان لم يكن حجة فلا يخرج به عليهم وان قال أهل السنة يجعلونه حجة وقد خالفوه قبل أهل السنة لا يتصور أن يتفقوا على مخالفة اجماع الصحابة وأما الامامية فلا ريب أنهم متفقون على مخالفة اجماع العترة النبوية مع مخالفة اجماع الصحابة فانه لم يكن في العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم من يقول بأمامة اثني عشر ولا بعصمة أحد بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بكفر الخلفاء الثلاثة بل ولا من يطعن في امامتهم بل ولا من ينكر الصفات ولا من يكذب بالقدر فالامامية بلا ريب متفقون على مخالفة العترة النبوية مع مخالفتهم لاجماع الصحابة فكيف ينكرون على من لا يخالف اجماع الصحابة ولا اجماع العترة (الوجه الخامس) ان قوله أحدنوا مذاهبا أربعة لم تكن على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان أراد بذلك أنهم اتفقوا على أن يحدثوا هذه المذاهب مع مخالفة الصحابة

فهذا

يقبل الاجتماع والافتراق وأما كونه لا يتخلو عنها بعد الاتصاف فأجابوا عنه بجمع ذلك في الاعراض التي لا تقبل

البقاء كالحر كالت والاصوات وأما ما يقبل البقاء فهو مبني على أن الباقي هل يفترق زواله الى ضد أم لا فن قال ان الباقي لا يفترق زواله

الى هذا يمكنه أن يقول بجواز الخلو عن الانصاف بالحدوث بعد قيامه بدون ضد زياله ومن قال لا يزول الا بضد قال ان الحادث لا يزول  
الا بضد حادث فان الحادث بعد الحدوث لا يتخلو المحل منه ومن ضده (٩١) بناء على هذا الاصل فان كان الاصل صحيحا ثبت

الفرق وان كان باطلا منع الفرق  
وتناقضهم يدل على فساد أحد  
قولهم ثم القائلون بموجب هذا  
الاصل كثيرون بل أكثر الناس  
على هذا فلا يلزم من تناقض  
الكرامية تناقض غيرهم وأما  
المقدمة الثانية وهي أن لا يتخلو  
من الحدوث فهو حادث فهذه قد  
نازع فيها طوائف من أهل الكلام  
والفلسفة والفقه والحديث  
والتصوف وغيرهم وقالوا التسلسل  
المتنع هو التسلسل في العمل فأما  
التسلسل في الآثار المتعاقبة  
والشروط المتعاقبة فلا دليل على  
بطلانه بل لا يمكن حدوث شيء من  
الحوادث لا العالم ولا شيء من أجزاء  
العالم الا بئى على هذا الاصل فمن لم  
يجوز ذلك لزمه حدوث الحدوث  
بلا سبب حادث وذلك يستلزم ترجيح  
أحد طرفي الممكن بلا مرجح كما قد  
بسط هذا في مسألة حدوث العالم  
وبين أنه لا بد من تسلسل الحدوث  
أو الترجيح بلا مرجح وأن القائلين  
بالحدوث بلا سبب حادث يلزمهم  
الترجح بلا مرجح ويلزمهم حدوث  
الحدوث بلا محدث أصلا وهذا  
أفسد من حدوثها بلا سبب حادث  
والطوائف أيضا متنازعة في هذا  
الاصل وجهور الفلاسفة وجهور  
أهل الحديث لا يمنعون ذلك وأما  
أهل الكلام فلامعتزلة فيه قولان  
وللاشعرية فيه قولان وأما الحجة  
الثانية وهو أنه لو كان قابلا لها  
لكان قابلا لها في الازل وذلك فرغ

فهذا كذب عليهم فان هؤلاء الأئمة لم يكونوا على عهد واحد بل أبو حنيفة توفي سنة تسعين ومائة  
ومالك سنة تسع وسبعين ومائة والشافعي سنة أربع ومائتين وأحمد بن حنبل سنة إحدى وأربعين  
ومائتين وليس في هؤلاء من يقلد الآخر ولا من يأمر باتباع الناس له بل كل منهم يدعو الى  
متابعة الكتاب والسنة واداء غيره قول لا يخالف الكتاب والسنة عنده رده ولا يوجب على  
الناس تقليده وان قلت ان أصحاب هذه المذاهب اتبعهم الناس فهذا لم يحصل بطاعة بل  
اتفق أن قوما اتبعوا هذا وقوما اتبعوا هذا كالحجاج الذين طلبوا من يدلهم على الطريق فرأى  
قوم هذا ليل اخيرا فاتبعوه وكذلك آخرون واذا كان كذلك لم يكن في ذلك اتفاق أهل السنة على  
باطل بل كل قوم منهم ينكرون ما عند غيرهم من الخطا فلم يتفقوا على أن الشخص المعين عليه أن  
يقبل من كل من هؤلاء ما قاله بل جهورههم لا يأمررون العامي بتقليد شخص معين غير النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم في كل ما يقوله والله تعالى قد ضمن العصمة للأمة فمن تمام العصمة أن  
يجعل عددا من العلماء اذا أخطأ الواحد في شيء كان الآخر قد أصاب فيه حتى لا يضيع الحق  
ولهذا لما كان في قول بعضهم من الخطا مسائل كـ بعض المسائل التي أوردها كان الصواب في  
قول الآخر فتمتفق أهل السنة على ضلالة أصلا وأما خطأ بعضهم في بعض الدين فقد قدمنا  
غير مرة أن هذا لا يضر كخطأ بعض المسلمين وأما الشبهة فكل ما خالفوا فيه أهل السنة  
كلهم فهم مخطئون فيه كما أخطأ اليهود والنصارى في كل ما خالفوا فيه المسلمين (الوجه السادس)  
أن يقال قوله ان هذه المذاهب لم تكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الصحابة ان  
أراد أن الاقوال لم تنقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو عن الصحابة بان تركوا قول  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصحابة وابتدعوا خلاف ذلك فهذا كذب عليهم فانهم لم  
يتفقوا على مخالفة الصحابة بل هم وسائر أهل السنة متبعون للصحابة في أقوالهم وان قدر أن  
بعض أهل السنة خالف الصحابة لعدم علمه بأقوالهم فالباقون يوافقونهم ويثبتون خطأ من  
يخالفهم وان أراد أن نفس أصحابها لم يكونوا في ذلك الزمان فهو لا محذور فيه فمن المعلوم  
أن كل قرن يأتي يكون بعد القرن الاول (الوجه السابع) قوله وأهلها أو أهلها بل الصحابة  
كذب منه بل كتب أرباب المذاهب مشهورة بنقل أقوال الصحابة والاستدلال بها  
وان كان عند كل طائفة منها ما ليس عند الأخرى فان أردت بذلك أنهم لا يقولون مذهب أبي  
بكر وعمر ونحو ذلك فسبب ذلك أن الواحد من هؤلاء جمع الآثار وما استنبطه منها فاضيف ذلك  
اليه كما نضاف كتب الحديث الى من جمعها كالبخاري ومسلم وأبي داود وكما نضاف القرآت  
الى من اختارها كنافع وابن كثير وغالب ما يقوله هؤلاء منقول عن قلوبهم وفي قول بعضهم  
ما ليس منقولاً عن قلوبهم لكن استنبطه من تلك الاصول ثم قد جاء بعدهم من تعقب قولهم فيين  
منها ما كان خطأ عندهم كل ذلك حفظه هذا الدين حتى يكون أهله كما وصفهم الله به يأمررون  
بالمعروف وينهون عن المنكر ففي وقع من أحدهم منكر خطأ أو عدا أنكره عليه غيره وليس  
العلماء أكثر من الانبياء وقد قال تعالى وداود وسليمان اذ يحكان في الحرث اذ نفثت فيه  
غشم القوم وكنالحكمهم شاهدين ففهمنا هاسليمان وكلا آتيناهما حكما وعلما وثبت في الصحيحين  
عن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لاصحابه عام الخندق لا يصلين أحد

امكان وجودها في الازل فقد اجاب عنها بالمعارضة بأنه قادر على الحدوث ولا يلزم من كون القدرة أزلية أن يكون امكان  
المقدور أزليا قلت ويمكن أن يجاب عنها بوجه آخرى أحدها أنه لا يسلم أنه اذا كان قابلا لحدوث الحدوث ان يكون قابلا في

الازل الا اذا أمكن وجود ذلك في الازل فانه اذا قيل هو قابل لما يمنع أن يكون أزليا فن اعتقد امتناع حدوث حادث في الازل وقال مع ذلك بأنه قادر على الحوادث وقابل لهم بلزمه القول (٩٢) بإمكان وجود المقدور المقبول في الازل لكن هذا هو

العصر الا في بنى قر نطة فادركهم الصلاة في الطريق فقال بعضهم لم يرد من اتفويت الصلاة فصلوا في الطريق وقال بعضهم لانه صلى الا في بنى قر نطة فصلاوا العصر بعد ما غربت الشمس فاعنف واحدة من الطائفتين فهذا دليل على أن المجتهدين يتنازعون في فهم كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (الوجه الثامن) ان أهل السنة لم يقل أحد منهم ان اجماع الفقهاء الاربعة حجة معصومة ولا قال ان الحق منحصر فيها وان ما خرج عنها باطل بل اذا قال من ليس من أتباع الأئمة كسفيان الثوري والاوزاعي والليث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولنا يخالف قول الأئمة الاربعة ردنا تنازعا عوافيه الى الله تعالى ورسوله وكان القول الرابع هو الذي قام عليه الدليل (الوجه التاسع) قوله الصحابة نصوا على ترك القياس يقال له الجمهور الذين يثبتون القياس قالوا قد ثبتت عن الصحابة انهم قالوا بالرأى واجتهاد الرأى وقاسوا كما ثبت عنهم مذم ما ذموا من القياس قالوا وكلا القولين صحيح فالمدعوم القياس المعارض للنص كقياس الذين قالوا انما البيع مثل الربا وقياس ابلدس الذي عارض به أمر الله بالسجود لآدم وقياس المشركين الذين قالوا انا نكون ما قتلتهم ولا انا نكون ما قتله الله قال الله تعالى وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم وان أطعموهم انكم لم تركون وكذلك القياس الذي لا يكون الفرع فيه مشاركا للاصل في مناط الحكم فالقياس يذم اما لقوات شرطه وهو عدم المساواة في مناط الحكم واما لوجود مانعه وهو النص الذي يجب تقديمه عليه وان كانا متلازمين في نفس الامر فلا يفوت الشرط الا والمنازع موجود ولا يوجد المانع الا والشرط مفقود واما القياس الذي يستوى فيه الاصل والفرع في مناط الحكم ولم يعارضه ما هو أرح منه فهذا هو القياس الذي لا يمنع ولا يرب أن القياس فيه فاسد وكثير من الفقهاء قاسوا آفة فاسدة بعضها باطل بالنص وبعضها مما اتفق السلف على بطلانه لكن بطلان كثير من القياس لا يقتضى بطلان جميعه كما أن وجود الكذب في كثير من الحديث لا يوجب كذب جميعه ومدار القياس على أن صورتين يستويان في موجب الحكم ومقتضاه ففي كان كذلك كان القياس صحيحا بلا شك ولكن قد يظن القائل ما ليس مناط الحكم مناطا فيغلط ولهذا كان عمدة القياس عند القائلين على بيان تأثير المشترك الذي يسمونه جواب سؤال المطالبة وهو أن يقال لان سلم أن علة الحكم في الاصل هو الوصف المشترك بين الاصل والفرع حتى يلحق هذا الفرع به فان القياس لا تثبت صحته حتى تكون صورتان مشتركتين في المشترك المستلزم للحكم اما في العلة نفسها واما في دليل العلة تارة بابداء الجماع وتارة بالغاء الفارق فاذا عرف أنه ليس بين الصورتين فرق يؤثر على استواءهما في الحكم وان لم يعلم عين الجماع وهم يثبتون قياس الطرد وهو اثبات مثل حكم الاصل في الفرع لا اشتراكهما في مناط الحكم وقياس العكس وهو نفي حكم الاصل عن الفرع لا اشتراكهما في مناط الحكم هذا يفرق بينهما لان العلة المثبتة للحكم في الاصل متتفية في الفرع وذلك يجمع بينهما لوجود العلة المثبتة في الفرع وهذه الامور مبسوطه في غير هذا الموضوع والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وذهبوا بسبب ذلك الى أمور شنيعة كاباحة البنت المخلوقة من الزنا وسقوط الحد عن نكح أمه أو أخته أو بنته مع علمه بالتحريم والنسب بواسطة عقد يعقده

مقام الذين يقولون يمنع حدوث الحوادث بلا سبب حادث والكلام في هذا مشترك بين كونه قادرا وقابلا فن جوز حدوث الحوادث بلا سبب حادث كالكلابية وأمثالهم من المعتزلة والكرامية كان كلامه في هذا بمنزلة كلامه في هذا ومن قال ان حدوث الحوادث لا بد له من سبب حادث كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة وأهل الحديث وغيرهم الذين يقولون انه تقوم به الامور المتعلقة بقدرته ومشيئته ولم يزل كذلك أو يقولون بتعاقب ذلك في غيره كما يشترك في هذا الاصل من يقوله من الهنائة والمعتزلة والمرجئة وأهل الحديث والسلفية والفلسفة ومن وافق هؤلاء من أتباع الاشعري وغيرهم فقوله في هذا كقولهم في هذا (الوجه الثاني) أن يلتزم قائل ذلك امكان وجود المقبول في الازل كما يلتزم من يلتزم امكان وجود المقدور في الازل وقد عرف أن لطوائف المسلمين في هذا الاصل قولين معروفين فان ما لا يتناهى من الحوادث هل يمكن وجوده في المستقبل فقط أو في الماضي فقط أو فيهما جميعا على ثلاثة أقوال معروفة قال بكل قول طوائف من نظار المسلمين وغيرهم (الوجه الثالث) أن يجاب بجواب مركب فيقال هو قابل لما هو قادر عليه فان كان ثبوت جنسها في الازل يمكننا كان قابلا لذلك في

الازل وان لم يكن ثبوت هذا الجنس يمكننا في الازل كان قابلا للممكن من ذلك كما هو قادر على الممكن من ذلك (الوجه وهو الرابع) أن يقال كونه قابلا وليس يقابل هو نظري في محل هذه الامور وليس نظرا في امكان تسلسلها أو امتناع ذلك كما أن النظر في كونه



يقبل الاتصاف بالصفات كالعلم والقدرة هو نظري في امكان اتصافه بذلك فاما وجوب تناهي ماضى من الحوادث أو مابقي وامكان وجود جنس الحوادث في الازل فذلك لا اختصاص له بمحل دون (٩٣) محل فان قدرا امتناع قيام ذلك به فلا فرق بين التسلسل

والتناهي وان قدرا امكان ذلك كان بمنزلة امكان حدوث الحوادث المنفصلة والكلام في امكان تسلسلها وعدم امكان ذلك مسألة أخرى (الوجه الخامس) أن يقال هذه الامور المقبولة من الحوادث المقدورة بخلاف الصفات اللازمة له فانها ليست مقدورة فالمقبولات تنقسم الى مقدور وغير مقدور كما أن المقدورات تنقسم الى مقبول وغير مقبول وما يقوم بالذات من الحوادث هو مقبول مقدور وحينئذ فاذا كان وجود المقدور في الازل محالا كان وجود هذا المقبول في الازل محالا لان هذا المقبول مقدور من المقدورات واذا كان وجود هذه الحوادث المقدورة المقبولة محالا في الازل لم يلزم من ذلك امتناع وجودها فيما لا يزال كسائر الحوادث ولم يلزم من كون الذات قابلة لها امكان وجودها في الازل (الوجه السادس) أن يقال أنتم تقولون انه قادر في الازل مع (مطلب للرافضة مسائل ليست من الدين)

امتناع وجود المقدور في الازل وتقولون انه قادر في الازل على ما لم يزل فان كان هذا الكلام صحيحا أمكن أن يقال في القبول كذلك ويقال هو قابل في الازل مع امتناع وجود المقبول في الازل وهو قابل في الازل لما لا يزال وان كان هذا الكلام باطلا لزم اما امكان وجود المقدور في الازل واما امتناع كونه قادرا في الازل وعلى التقديرين

وهو يعلم بطلانه وعن لف على ذكره خرقة وزني بامه أو بنته وعن اللائط مع أنه أخش من الزنا وأقبح والحق نسب المشرقية بالمغربى فاذا تزوج الرجل ابنته وهي في المشرق برجل هو أبوها في المغرب ولم يفترق ابلا ولا نهرا حتى مضت ستة أشهر فولدت البنت بالمشرق التحق الولد بالرجل وهو أبوها في المغرب مع أنه لا يمكنه الوصول اليها الا بعد سنين متعددة بل لو حبسه السلطان من حين العقد وقيدته وجعل عليه حفظة مدة خمسين سنة ثم وصل الى بلاد المرأة فرأى جماعة كثيرة من ولدها وأولادها الى عدة بطون التحقوا كلهم بالرجل الذي لم يقرب هذه المرأة ولا غيرها البتة واباحة الذبيذ مع مشاركة الحرفى الاسكار والوضوء به والصلاة في جلد الكلب وعلى العذرة اليابسة وحكى بعض الفقهاء لبعض الملوك وعنده بعض الفقهاء الحنفية صفة صلاة الحنفية فدخل دارا معصوبة وتوضأ بالنيذ وكبر وقرأ بالفارسية من غيرنية وقرأ مدهامتان لا غير بالفارسية ثم طأ رأسه من غير طمأنينة وسجد كذلك ورفع رأسه بقدر حد السيف ثم سجد وقام ففعل كذلك ثانية ثم أحدث في مقام التسليم فتبرأ الملك وكان حنفيًا من هذا المذهب وأباحوا المصوب لغير غاصبه لغير الغاصب الصفة فقالوا وأن سارقا دخل مدار شخص له فيه دواب وورحى وطعام فطعن السارق الطعام بالدواب والارحية ملك ذلك الطعين بذلك فلو جاء الملك ونازعه كان المالك ظالمًا والسارق مظلوما فلو تنازعا فقتل المالك كان هدرا وان قتل السارق كان شهيدا وأرجبوا الحد على الزاني اذا كذب الشهود وأسقطه اذا صدقهم فاسقط الحد مع اجتماع الاقرار والبينة وهذا ذريعة الى اسقاط حدود الله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد واباحة كل الكلب والواط بالعبيد واباحة الملاهي كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التي لا يجتمها هذا المختصر (الجواب) من وجوه (أحدها) أنه في هذه المسائل ما هو كذب على جميع أهل السنة وأما سائرهما فليس في هذه المسائل مسألة الا وجهها خلافها وان كان قد قالها بعضهم فان كان قوله خطأ فالصواب مع غيره من أهل السنة وان كان صوابا فالصواب مع أهل السنة أيضا ففعل التقديرين لا يخرج الصواب عن أهل السنة (الثاني أن يقال) الرافضة يوجد فيهم من المسائل ما لا يقوله مسلم يعرف دين الاسلام منها ما يتفقون عليه ومنها ما يقوله بعضهم مثل ترك الجمعة والجماعة فيعطون المساجد التي أمر الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه عن الجمعة والجماعات ويعمرون المشاهد التي حرم الله ورسوله بناءها ويحفلون بها بمنزلة دور الاوثان ومنهم من يجعل زيارتها كاللحج كما صنف المفيد كما باسمه مناسك الحج المشاهد وفيه من الكذب والشرك ما هو من جنس شرك النصارى وكذبهم ومنها تأخير صلاة المغرب مضاهاة لليهود ومنها تحريم ذبائح أهل الكلاب وتحريم نوع من السمك وتحريم بعضهم لحم الحمل واشتراط بعضهم في الطلاق الشهود على الطلاق وإيجابهم أخذ جنس مكاسب المسلمين وجعلهم الميراث كله للبنات دون العم وغيره من العصبية والجمع الدائم بين الصلاتين ومثل صوم بعضهم بالعدد لا بالهلال يصومون قبل الهلال ويفطرون قبله ومثل ذلك من الاحكام التي يعلم علماء يقينيا أنها خلاف دين المسلمين الذي بهت الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم وأزل به كتابه وقد قدمنا ذكره في أمورهم التي هي من أظهر الامور انكارا في الشرع والعقل ولهم مقالات باطلة

يبطل ما ذكرتموه من الفرق بين القادر وبين القابل بقولكم تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول (الوجه السابع) أن يقال أنتم اعتمدتم في هذا على أن تلك القابلية يجب أن تكون من لوازم الذات ويلزم من ذلك امكان وجود المقبول في الازل

لان قابلية الشيء لغيره نسبة بين القابل والمقبول والنسبة بين الشئيين موقوفة عليهما فيقال لكم ان كانت النسبة بين الشئيين موقوفة عليهما أي على تحققهما معا في زمن واحد كما اقتضاه (٩٤) كلامكم بطل فرقكم وهو قولكم بأن تقدم القدرة على المقدور

واحب فان القدرة نسبة بين القادر والمقدور مع وجوب تقدم القدرة على المقدور وهكذا تقولون الارادة قديمة مع امتناع وجود المراد في الازل وتقولون الخطاب قديم مع امتناع وجود المخاطب في الازل فاذا كنتم تقولون بأن هذه الامور التي تتضمن النسبة بين شئيين تتحقق في الازل مع وجود أحد المنتسبين في الازل دون الآخر أمكن أن يقال القابلية تتحقق في الازل مع امتناع تحقق المقبول في الازل كما قال كثير من الناس ان التكون ثابت في الازل مع امتناع وجود المكون في الازل \* وأما الحجة الثالثة وهو أن قيام الحوادث بغيره والله منزعه عن التغير فهذه هي التي اعتمد عليها الشهرستاني في نهاية الاقدام ولم يحتاج بغيرها وقد أجاب الرازي وغيره عن ذلك بأن لفظ التغير مجمل فان الشمس والقمر اذا تحركت أو تحركت الرياح أو تحركت الاشجار والدواب من الاناسي وغيرهم فهل يسمى هذا تغيرا أولا يسمى تغيرا فان سمي تغيرا كان المعنى أنه اذا تحرك المتحرك فقد تحرك واذا تغير به هذا التغير فقد تغير واذا قامت به الحوادث كالحركة ونحوها فقد قامت به الحوادث فهذا معنى قوله ان فسر بذلك فقد اتحد اللازم والملازم فيقال وما الدليل على امتناع هذا المعنى وان سماه المسمى تغيرا وان كان هذا لا يسمى تغيرا بل المراد

وان وافقهم عليها بعض المتقدمين مثل احلال المتعة وان الطلاق المعلق بالشرط لا يقع وان قصد ايقاعه عند الشرط وان الطلاق لا يقع بالكنايات وأنه يشترط فيه الاشهاد (الثالث أن يقال) هذه المسائل لها ما أخذ عند من قالها من الفقهاء وان كانت خطأ عند جمهورهم فأهل السنة أنفسهم يثبتون خطأها فلا يخرج بيان الصواب عنهم كما لا يخرج الصواب عنهم فالمخلوقة من ماء الزنا يخرجها جمهورهم كأبي حنيفة وأحمد ومالك في أظهر الروايتين وحكي ذلك قول الشافعي وأحمد لم يكن يظن أن في هذه المسائل نزاعا حتى أفتى بقتل من فعل ذلك والذين قالوها كالشافعي وابن الماجشون رأوا النسب منتفيا لعدم الارث فانفتت أحكامه كلها والتحرير من أحكامه والذين أنكروها قالوا أحكام الانساب تختلف فيثبت لبعض الانساب من الاحكام ما لا يثبت لبعض فباب التحريم يتناول ما شمله اللفظ ولو مجازا حتى تحرم بنت البنت بل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالمخلوقة من مائه أولى بالتحريم بخلاف الارث فإنه يختص بنسب الى الميت من ولده فيثبت لولد البنين دون ولد البنات وأما عقده على ذوات المحارم فأبو حنيفة جعل ذلك شبهة تدرك الحد لوجود صورة العدة وأما جمهور الفقهاء فلم يجعلوا ذلك شبهة بل قالوا هذا مما يوجب تغليظ الحد عقوبة لكونه فعل محرما بين العقد والوطء وكذلك الواطء أكثر السلف يوجبون قتل فاعله مطلقا وان لم يكن محصنا وقيل ان ذلك اجماع الصحابة وهو مذهب أهل المدينة كمالك وغيره ومذهب أحمد في أصح الروايتين عنه والشافعي في أحد أقواله وعلى هذا القول يقتل المفعول به مطلقا اذا كان بالغا والقول الثاني ان حده حد الزنا وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد في أحد قوليهما واذا قيل الفاعل كالزاني فقيل يقتل المفعول به مطلقا وقيل لا يقتل وقيل بالفرق كالفاعل وسقوط الحد من مفردات أبي حنيفة وأما الحاق النسب في تزويج المشرقية بالمغربى فهذا أيضا من مفردات أبي حنيفة وأصله في هذا الباب أن النسب عنده يقصد به المال فهو يقيم المقصود به فاذا ادعت امرأتان أن الحق بهما معني أنهما يفتسمان ميراثه لابعني أنه خلق منهما وكذلك فيما اذا طلق المرأة قبل التمكن من وطئها جعل الولد له يعني أنهم ما يتوارثان لابعني أنه خلق من مائه وحقيقة مذهبه أنه لا يشترط في الحكم بالنسب ثبوت الولادة الحقيقية بل الولد عنده للزوج الذي هو فراشه مع قطعه أنه لم يجبلها وهذا كما أنه اذا طلق احدي امرأته ومات ولم تعرف المطلقة فإنه يقسم الميراث بينهما والشافعي يوقف الامر فلا يحكم بشئ حتى يتبين الامر أو يصطلحها وجمهور العلماء يخالفونه ويقولون اذا علم انتفاء الولادة لم يجز انبات النسب ولا حكم من أحكامه وهو يقول قد ثبت بعض الاحكام مع انتفاء الولادة كما يقول فيما اذا قال لم لو كذا الذي هو أكبر منه أنت ابني يجعل ذلك كناية في عتقه لا اقرارا بنسبه وجمهور العلماء يقولون هو اقرار علم كذبه فيه فلا يثبت به شئ فالشاعرة التي شنع بها على أبي حنيفة ان كانت حقا فجمهور أهل السنة يوافقون عليها وان كانت باطلا لم يضرهم شئ مع أنه يشنع تشنيع من يظن أن أباه حنيفة يقول ان هذا الولد مخلوق من ماء هذا الرجل الذي لم يجتمع بامرأته وهذا لا يقوله أقل الناس عقلا فكيف يعمل أبي حنيفة ولكنه يثبت حكم النسب بدون الولادة وهو أصل انفرد به وخالفه الجمهور وخطوا من قال به ثم منهم من يثبت النسب اذا أمكن وطؤ الزوج لها كما يقوله

بالتغير غير مجرد قيام الحوادث مثل أن يعنى بالتغير الاستحالة في الصفات كما يقال تغير المريض وتغيرت البلاد وتغير الشافعي الناس ونحو ذلك فلا دليل على أنه يلزم من الحركة ونحوها من الحوادث مثل هذا التغير ولا ريب أن التغير المعروف في اللغة هو المعنى

الثاني فان الناس لا يقولون للشمس والقمر والكواكب اذا كانت جارية في السماء ان هذا تغيراً وانها تغيرت ولا يقولون للانسان اذا كان يقرأ القرآن ويصلي الخس أنه كلما قرأ وصلى قد تغير وانما (٩٥) يقولون ذلك لمن لم تكن عادته هذه الافعال اذا

تغيرت صفته وعادته أنه قد تغير وحششذ فن قال انه سبحانه لم يزل متكلماً اذا شاء فعلاً لما يشاء لم يسم أفعاله تغيراً ومن قال انه تكلم بعد أن لم يكن متكلماً وفعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم به ما يلزم من قال ان الكلام والفعل يقوم بغيره والقول في أحد النوعين كالقول في الآخر واذا قدر أن النزاع لفظي فلا بد من دليل سمعي أو عقلي يجوز أحدهما وينبغي الآخر أو الاقلا يجوز التفريق بين المتماثلين بمجرد الدعوى أو بمجرد اطلاق لفظي من غير أن يكون ذلك اللفظ مما يدل على ذلك المعنى في كلام المعصوم فأما اذا كان اللفظ في كلام المعصوم وهو كلام الله وكلام رسوله وكلام أهل الاجماع وعلم مراده بذلك اللفظ فإنه يجب مراعاة مدلول ذلك اللفظ ولا يجوز مخالفة قول المعصوم واطلاق التغير على الافعال كاطلاق لفظ الغير على الصفات واطلاق لفظ الجسم على الذات وكل هذه الالفاظ فيها اجمال واشتباه واجهام ومذهب السلف والأئمة أنهم لا يطلقون لفظ الغير على الصفات لانفيها ولا اثباتاً فلا يطلقون القول بانها غيره ولا بانها ليست غيره اذا اللفظ مجمل فان أراد المطلق بالغير المبين فليست غيراً وان أراد بالغير ما قد يعلم أحدهما دون الآخر فهي غير وهكذا ما كان من هذا الباب واذا كان هذا

الشافعي وكثير من أصحاب أحد ومنهم من يقول لا يثبت النسب الا اذا دخل بها وهذا هو القول الاخر في مذهب أحد وقول مالك وغيره وكذلك مسألة حل الانبذة قد علم أن جمهور أهل السنة يحرمون ذلك ويبالغون فيه حتى يتحدثون الشارب المتأول ولهم في فسقه قولان فذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين يفسق ومذهب الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى لا يفسق ومحمد بن الحسن يقول بالتحريم وهذا هو المختار عند أهل الانصاف من أصحاب أبي حنيفة كأبي الليث السمرقندي ونحوه وقول هذا الرافضي واباحة النبي ذم مع مشاركتة المخرف في الاسكارا احتجاج منه على أبي حنيفة بالقياس فان كان القياس حقا بطل انكاره وان كان باطلا بطلت هذه الحججة ولو اخرج عليه بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام لكان أجود وأما الوضوء بالنبيذ فجمهور العلماء ينكرونه وعن أبي حنيفة فيه روايتان أيضا وانما أخذ ذلك الحديث روى في هذا الباب حديث ابن مسعود وفيه ثمره طيبة وماء طهور والجمهور منهم يضعف هذا الحديث ويقولون ان كان صحيحاً فهو منسوخ بأية الوضوء وآية تحريم الخمر مع أنه قد يكون لم يصير نبذا وانما كان باقياً لم يتغير أو تغير تغيراً يسيراً أو تغيراً كثيراً كونه ماء على قول من يجوز الوضوء بالماء المضاف كماء الباقلاء وماء الخمر ونحوهما وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وكثير الروايات عنه وهو أقوى في الحججة من القول الاخر فان تعالى فان لم تجد ماء نكرك في سياق النبي فيم ما تغير بالقاء هذه فيه كما يعم ما تغير بأصل خلقته أو بما لا يمكن صونه عنه اذ شمول اللفظ لهما سواء كما يجوز التوضوء بماء البحر وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما قيل له أنتوضأ من ماء البحر فانازك البحر ونحوه ومعنى القليل من الماء فان توضأ به عطشنا فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته قال الترمذي حديث صحيح فماء البحر طهور مع كونه في غاية الملوحة والمرارة والزهومة فالتغير بالطهارات أحسن حالا منه لكن ذلك تغير أصلي وهذا طارئ وهذا الفرق لا يعود الى اسم الماء ومن اعتبره جعل مقتضى القياس أنه لا يتوضأ بماء البحر ونحوه ولكن أبيع لانه لا يمكن صونه عن المغيرات والاصل ثبوت الاحكام على وفق القياس لا على خلافه فان كان هذا دخلاً في اللفظ دخل الآخر والا فلا وهذه دلالة لفظية لاقياسية حتى يمتد فيها المشقة وعدمها وأما الصلاة في جلد الكلب فانما يجوز ذلك أبو حنيفة اذا كان مدفوعاً وهذا قول طائفة من العلماء ليس هو من مفاريدته وحجته قوله صلى الله تعالى عليه وسلم أيماءه اب دبع فقد طهر وهذه مسألة اجتهاد وليست هذه من مسائل الشناعات ولو قيل لهذا المنكرهات دليلاً لاقاطعاً على تحريم ذلك لم يجده بل لو طوب بدليل على تحريم الكلب ليرد به على مالك في إحدى الروايتين عنه فإنه يكرهه ولا يحرمه لم يكن هذا الرد من صناعته مع أن الصحيح الذي عليه جمهور العلماء أن جلد الكلب بل وسائر السباع لا يطهر بالذباغ لما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من وجوه متعددة أنه نهى عن جلود السباع وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم أيماءه اب دبع فقد طهر ضعفه أحد وغيره من الأئمة المحدثين وقد رواه مسلم وكذلك تحريم الكلب دللت عليه أدلة شرعية لكن لا يعرفها هذا الامامي وأما الصلاة على العذرة اليابسة بلا حائل فليس هذا مذهب أبي حنيفة ولا أحد من الأئمة الاربعة ولكن اذا أصابت الارض نجاسة فذهب بالشمس أو الريح أو الاستحالة فذهب

كلامهم في لفظ الغير لفظ التغير مشتق منه ومن تأمل كلام هؤلاء النظر في هذه المسئلة علم أن الرازي قد استوعب ما ذكره وأن النفاة ليست معهم حجة عقلية بينة على السر وانما غايتهم الزام التناقض ان يفهم من المعتزلة والكرامية والفلاسفة ومن المعلوم أن

تناقض المنازع يستلزم فساد أحد قوليها لا يستلزم فساد قوله بعينه الذي هو مورد النزاع ولهذا كان من ذم أهل الكلام المحدث من أهل العلم لانهم يصفونهم بهذا ويقولون يقابلون (٩٦) فاسدا بغايدا وأكثر كلامهم في ابداء مناقضات الخصوم وأيضا

الاكثر طهارة الارض وجواز الصلاة عليها هذا مذهب أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب مالك وأحد وهو القول القديم للشافعي وهذا القول أظهر من قول من لا يطهرها بذلك وأما ما ذكره من الصلاة التي يجيزها أبو حنيفة وفعلا عند بعض المولك حتى رجع عن مذهبه فليس بحجة على فساد مذهب أهل السنة لان أهل السنة يقولون ان الحق لا يخرج عنهم لا يقولون انه لا يخطئ أحد منهم وهذه الصلاة ينكرها جمهور أهل السنة كمالك والشافعي وأحد والملك الذي ذكره هو محمود بن سبكتكين وانما رجع الى ما ظهر عنده أنه سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان من خيار المولك وأعدلهم وكان من أشد الناس قياما على أهل البدع لاسيما الرفضة وكان قد أمر بلعنه ولعن أمثالهم في بلاده وكان الحاكم العبيدي بصركت اليه يدعو فاحرق كتابه على رأس رسوله ونصر أهل السنة نصرامعروفائه (قوله) وأباحوا المغمس ولو غير الغاصب الصفة فقالوا لو أن سارقا دخل مدار الشخص له فيه دواب ورحى وطعام فطحن السارق طعام صاحب المدار بدوابه وأرحيته ملك الطعين بذلك فلو جاء المالك ونازعه كان المالك ظالما والسارق مظلوما فلو تقاتلا فان قتل المالك كان هدرا وان قتل السارق كان شهيدا فيقال أولاهذه المسئلة ليست قول جمهور العلماء أهل السنة وانما قالها من ينازعه فيها جمهورهم ويردون قوله بالادلة الشرعية ولكن الفقهاء متنازعون في الغاصب اذا غير المغمسوب عما أزال اسمه كطمن فقيل هذا بمنزلة اتلافه فيجب للمالك القيمة وهذا قول أبي حنيفة وقيل بل هو باق على ملك صاحبه والزيادة والنقص على الغاصب وهو قول الشافعي وقيل بل يجزى المالك بين أخذ العين والمطالبة بالنقص ان نقص وبين المطالبة بالبدل وترك العين للغاصب وهذا هو المشهور من مذهب مالك واذا أخذ العين فقد يكون الغاصب شريكا بما أحدثه فيه من الصنعة وقيل لاشيئه وهذه الاقوال في مذهب أحمد وغيره وحينئذ فالقول الذي أنكره خلاف قول جمهور أهل السنة ثم انه كذب في نقله لقوله لو تقاتلا كان المالك ظالما فان المالك ان كان متأولا لا يعتد غير هذا القول لم يكن ظالما ولم يجز مقتلاته بل اذا تنازعا فعلا الى من يفصل بينهما اذا كان اعتقاد هذا أن هذه العين ملكه واعتقاد الآخر أنها ملكه وأضاف فقد يفرق بين من غصب الحب ثم اتفق أنه طعنه وبين من قصد بطعنه تملكه يعامل بنقيض قصده من باب سد الذرائع وبالجملة فهذه المسائل التي أنكرها كلها من مذهب أبي حنيفة ليس فيها غيره الا مسئلة الخلوقة من ماء الزنا للشافعي فيقال له الشيعة تقول ان مذهب أبي حنيفة أصح من بقية المذاهب الثلاثة ويقولون انه اذا اضطر الانسان الى استفتاء بعض المذاهب الاربعة استفتى الحنفية ويرجعون محمد بن الحسن على أبي يوسف فانهم لنفورهم عن الحديث والسنة ينفرون عن كان أكثر تمسكا بالحديث والسنة فاذا كان كذلك فهذه الشناعات في مذهب أبي حنيفة فان كان قوله هو الراجح من مذاهب الأئمة الاربعة كان تكثير التشنيع عليه دون غيره تناقضا منهم وكانوا قد رجحوا مذهبها وفضلوه على غيره ثم نسبوا اليه من الضعف والنقص ما يقتضي أن يكون أنقص من غيره وهذا التناقض غير بعيد منهم فانهم افرط جهلهم وظلمهم بمسحون ويندمون بلا علم ولا عدل فان كان مذهب أبي حنيفة هو الراجح كان ما ذكره من اختصاصه بالمسائل الضعيفة التي لا يوجد مثلها لغيره تناقضا وان لم يكن الراجح كان ترجيحه

فغير ذلك الخصم لا يلتزم مقالته التي ناقض بها مورد النزاع كما في هذه المسئلة فانه وان كانت الكرامة قد تناقضوا فيها فلم يتناقض فيها غيرهم من الأئمة والسلف وأهل الحديث وغيرهم من طوائف أهل النظر والكلام وقد قال أبو القاسم الانصاري شيخ الشهرستاني وتلميذ أبي المعالي في شرح الارشاد أجود ما يتسلك به في هذه المسئلة تناقض الخصوم وهو كما قال فانه لم يجز لمن تقدمه في ذلك مسلكا سديدا لا عقليا ولا سمعيا واعتبر ذلك بما ذكره أبو المعالي في كتابه الذي سماه الارشاد الى قواطع الادلة وقد ضمنه عيون الادلة الكلامية التي يسلكها موافقوه وقد تكلم على هذا الاصل في موضعين من كتابه أحدهما في مسئلة حدود العالم فانه استدل بدليل الاعراض المشهور وهو أن الجسم لا يخلو عن الاعراض وما لا يخلو عنها فهو حادث وهو الدليل الذي اعتمدت عليه المعتزلة قبله وهو الذي ذمه الاشعري في رسالته الى أهل الثغر وبين أنه ليس من طرق الانبياء وأتباعهم والدليل هو مبنى على اثبات أربع مقدمات الاعراض واثبات حدودها وأن الجسم لا يخلو منها وابطال حوادث لأول لها فلما صار الى المقدمة الثالثة قال وأما الاصل الثالث وهو تبين استحالة تعدى الجوهر عن الاعراض فالذي صار اليه

أهل الحق أن الجوهر لا يخلو عن كل جنس من الاعراض ومن جميع أضداده ان كان له أضداد وان كان ضد واحد على لم يخل الجوهر عن أحد الضدين وان قدر عرض لا ضده لم يخل الجوهر عن قبول واحد من جنسه قال وجوزت المحدثه خلوا الجوهر عن

جميع الاعراض والجواهر في اصطلاحهم تسمى الهيولى والمادة والاعراض تسمى الصورة (قال) وجوز الصالحى العروق عن جلة الاعراض ابتداء ومنع البصريون من المعتزلة من العرو (٩٧) عن جميع الاكوان وجوزوا الخلو عما عداها وقال

الكعبي ومتبعوه يجوز الخلو عن الاكوان ويمتنع العروق عن الاعراض قال وكل مخالف لنسبوا افتقاراً على امتناع العروق عن الاعراض بعد قبول الجواهر لها فنفس رض الكلام على التحدد في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فانها بدية العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة ومما يوضح ذلك أنها اذا اجتمعت فيما لا يزال فلا يتقرر اجتماعها الا عن افتراق سابق اذا قدر لها الوجود قبل الاجتماع وكذلك اذا طرأ الافتراق عليها اضطررنا الى العلم بأن الافتراق مسبق باجتماع وغرضنا في دوام اثبات حدوث العالم فيصح بالاكوان (قلت) اثبات الاكوان بقبول الحركة والسكون هو الذى لا يمكن دفعه فان الجسم الباقى لا بد له من الحركة أو السكون وأما الاجتماع والافتراق فهو مبنى على اثبات الجوهر الفرد والتزاع فيه كثير مشهور فان من ينفيه لا يقول ان الجسم مركب منه ولا أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت والذين يشبثونه أيضاً لا يمكنهم اثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت فانه لا دليل على أن السموات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها ولهذا قال في الدليل فانها بدية العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق

على بقية المذاهب باطلا فلزم بالضرورة أن الشيعة على الباطل على كل تقدير ولا ريب أنهم أصحاب جهل وهوى في تكامون في كل موضع بما يناسب أغراضهم سواء كان حقاً أو باطلاً وقصد هم في هذا المقام ذم جميع طوائف أهل السنة فيذكرون في كل موضع ما يظنون منه مذموماً فيه سواء صدقوا في النقل أو كذبوا وسواء كان ما ذكره من الذم حقاً أو باطلاً وان كان في مذهبهم من المعايب أعظم وأكثر من معايب غيرهم (وأما قوله) وأوجب الحد على الزانى اذا كذب الشهود وأسقطه اذا صدقهم فأسقط الحد مع اجتماع الاقرار والبينة وهذا ذريعة الى اسقاط حدود الله تعالى فان كل من شهد عليه بالزنا فصدق الشهود يسقط عنه الحد (فيقال) وهذا أيضاً من أقوال أبي حنيفة وخالفه فيها الجمهور كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وما أخذ أبي حنيفة أنه اذا أقر سقط حكم الشهادة ولا يؤخذ بالاقرار الا اذا كان أربع مرات وأما الجمهور فيقولون الاقرار يؤكدهم الشهود ولا يبطلها لانه موافق لها لا يخالفها وان لم يحتج اليه كزيادة عدد الشهود على الأربعة وكأقرا مأكثر من أربع مرات وبالجملة فهذا قول جمهور أهل السنة فان كان صواباً فهو قولهم وان كان الآخر هو الصواب فهو قولهم ثم يقال له من المعلوم أن جمهور أهل السنة يتكرون هذه المسائل ويردون على من قالها بحجج وأدلة لا تعرفها الامامية (وأما قوله) واباحة كل الكلب والواط بالعبيد واباحة الملاهي كالشطرنج والغناء وغير ذلك من المسائل التي لا يحتملها هذا المختصر (فيقال) نقل هذا عن جميع أهل السنة كذب وكذلك نقله عن جمهورهم بل فيه ما قاله بعض المقرين بخلافه الخلفاء الثلاثة وفيه ما هو كذب عليهم لم يقله أحد منهم وذلك الذى قاله بعض هؤلاء أنكروا عليهم جمهورهم فلم يتفقوا على ضلالة ثم ان الموجود في الشيعة من الامور المخالفة للكتاب والسنة والاجماع أعظم وأشنع مما يوجد في قولنا ما هو ضعيف الا يوجد ما هو أضعف منه وأشنع من أقوال الشيعة فتبين على كل تقدير أن كل طائفة من أهل السنة خير منهم فان الكذب يوجد فيهم والتكذيب بالحق وفرط الجهل والتصديق بالمخالات وقلة العقل والغلو في اتباع الهوى والتعلق بالمجهولات لا يوجد مثله في طائفة أخرى أما ما حكاك من اباحة اللواط بالعبيد فهذا كذب لم يقله أحد من علماء السنة وأظنه قصد التشنيع به على مالك فاني رأيت من الجهال من يحكى هذا عن مالك وأصل ذلك ما يحكى عنه في حشوش النساء فانه لما حكى عن طائفة من أهل المدينة اباحة ذلك وحكى عن مالك فيه روايتان ظن الجاهل أن أدبار المالك كذلك وهذا من أعظم الغلط من هودون مالك فكيف على مالك مع جلالة قدره وشرف مذهبه وكمال صيانيته عن الفواحش واحكامه بسد الذرائع وأنه من أبلغ المذاهب اقامة للحدود ونهيا عن المنكرات ولا يختلف مذهب مالك في أن من استحل اتيان المالك أنه يكفر كما أن هذا قول جميع أئمة المسلمين فانهم متفقون على أن استحلل هذا بمنزلة استحلال وطء أمته التي هي بنته من الرضاعة أو اخته من الرضاعة أو هي موطوءة ابنه أو أبيه فكما أن محلو كته اذا كانت محرمة برضاع أو صهر لا تباح له باتفاق المسلمين فملاوكة أولى بالصريم فان هذا الجنس محرمة مطلقاً لا يباح يعقد نكاح ولا ملاك عين بخلاف وطء الاناث ولهذا كان مذهب مالك وعلماء المدينة أن اللواط يقتل رجلاً محصناً كان أو غير محصن سواء تلوط بملاوكة أو غير ملاوكة فانه يقتل عندهم الفاعل والمفعول

(١٣ - منهاج ثاني) لا تعقل غير متماسة ولا متباينة وهذا كلام صحيح لكن الشأن في اثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق فمذاكره من الدليل مبنى على تقدير أنها متفرقة فاجتمعت وهذا التقدير غير معلوم بل هو تقدير منتف في نفس

الامر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم (ثم قال أبو المعالي) وان حاولنا رد اعلى المعتزلة فيما حالفونا تمسكنا بكتبتين احدهما الاستشهاد بالاجتماع على امتناع العروق عن الاعراض (٩٨) بعد الانصاف بهما فنقول كل عرض باق فانه ينتفى عن محله بطريان

ضده ثم الضد انما يطرأ في حال عدم المنتقى به على زعمهم فاذا انتفى البياض فهلا جاز ان لا يحدث بعد انتقائه كون ان كان يجوز الخلو عن الاكوان وتطرده هذه الطريقة في اجناس الاعراض (قلت) مضمون هذا انه قاس ما بعد الانصاف على ما قبله وقد اياه المنازعون عن هذا بان الفرق بينهما ان الضد لا يزول الا بطريان ضده فلهذا لم يخل منهما فان كان هذا الفرق صحيحا بطل القياس والا منع الحكم في الاصل وقيل بل يجوز خلوه بعد الانصاف اذا امكن زوال الضد بدون طريان آخر وما ذكره في السواد والبياض قضية جزئية فلا تثبت بهاد عوى كايه ومن اين يعلم ان كل طم في الاجسام اذا زال فلا بد ان يخلفه طم آخر وكل ربح اذا زالت فلا بد ان يخلفها ربح آخر وكذلك في الارادة والكراهة ونحو ذلك فن اين يعلم ان المريد لا يثبت له الحب له اذا زالت ارادته ومحبه فلا بد ان يخلفه كراهية وبغضة ولم لا يجوز خلو الحى عن حب المعين وبغضه و ارادته وكراهته (قال) ونقول ايضا الدال على استحالة قيام الحوادث بذات الرب سبحانه وتعالى انها لو قامت به لم يخل عنها وذلك يقضى بحدوثه فاذا جوز الخصم عروا الجوهر عن حوادث مع قبوله لها صحت وجواز افلا يستقيم مع ذلك دليل على استحالة قبول البارئ

به كافي السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اقتلوا الفاعل والمفعول به رواه أبو داود وغيره وهذا مذهب أحد في الرواية المنصورة عنه وهو أحد قولي الشافعي فن يكون مذهبه أن هذا أشد من الزنا كيف يحكى عنه أنه أباح ذلك وكذلك غيره من العلماء لم يجه أحد منهم بل هم متفقون على تحريم ذلك ولكن كثير من الاشياء متفقون على تحريمها ويتنازعون في اقامة الحد على فاعلها هل يحذر أو يعز بعبادون الحد كالوطى أمته التي هي ابنته من الرضاة (وأما قوله و اباحة الملاهي كالشطرنج والغناء) فيقال مذهب جمهور العلماء أن الشطرنج حرام وقد ثبت عن علي بن أبي طالب رضی الله عنه أنه مر بقوم يلعبون بالشطرنج فقال ما هذه التماثيل التي أنتم لها عاكفون وكذلك النهي عنها معروف عن أبي موسى وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة وتنازعوا في أيهما أشد تحريما الشطرنج أو الرد فقال مالك الشطرنج أشد من الرد وهذا منقول عن ابن عمر وهذا لانها تشغل القلب بالفكر الذي يصد عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من الرد وقال أبو حنيفة وأحد الرد أشد فان العوض يدخل فيها أكثر وأما الشافعي فلم يقل ان الشطرنج حلال ولكن قال الرد حرام والشطرنج دونها ولا يبين أنها حرام فتوقف في التحريم ولاصحابه في تحريمها قولان فان كان التحليل هو الراجح فلا ضرر وان كان التحريم هو الراجح فهو قول جمهور أهل السنة فعلى التقديرين لا يخرج الحق عنهم (قوله و اباحة الغناء) فيقال له هذا من الكذب على الأئمة الاربعة فانهم متفقون على تحريم الملاهي التي هي آلات اللهو كالعود ونحوه ولو أتلفها متلف عندهم لم يضمن صورة التالف بل يحرم عندهم اتخاذها وهل يضمن المادة على قولين مشهورين لهم كما لو أتلف أوعية الحجر فانه لو أتلف ما يقوم به الحجر من المادة لم يضمنه في أحد قوليه كما هو مذهب مالك وأشهر الراويين عن أحد كما أتلف موسى العجل الذي اتخذ من ذهب وكأنت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو أن يحرق الثوبين المعصفرين اللذين كانا عليه وكأمرهم عام خيبر بكسر القدور التي فيها الحوم المحرم أذن لهم في اراقه ما فيها فدل على جواز الامرين وكأمر لما حرمت الحجر بسق الظروف وكسر الدنان وكأمر عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضی الله عنهما أمررا بتحريق المكان الذي يباع فيه الحجر ومن لم يجوز ذلك من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأحد في إحدى الروايتين عنه قالوا هذه عقوبات مالية وهي منسوخة وأولئك يقولون لم ينسخ ذلك شيء ولا يكون الابنص متأخر عن الاول يعارضه ولم يرد بشيء من ذلك بل العقوبات المالية كالعقوبات البدنية تستعمل على الوجه المشروع بل هي أولى بالاستعمال فان اتلاف الابدان والاعضاء أعظم من اتلاف الاموال فاذا كان جنس الاول مشروعا لجنس الثاني بطريق الاولى وقد تنازعوا ايضا في القصاص في الاموال اذا أحرق له نواهل له أن يحرق نظيره من ثيابه فيتلف ماله كما أتلف ماله على قولين هما روايتان عن أحمد فن قال لا يجوز ذلك قال لانه فساد ومن قال يجوز قال اتلاف النفس والطرف أشد فسادا وهو جائز على وجه العدل والاقتصاص لما فيه من كف العدوان وشفاء نفس المظلوم ومن منع قال النفوس لم يشرع فيها القصاص فان القتاتل اذا علم أنه لا يقتل بل يؤدي دية أقدم على القتل وأدى الدية بخلاف (١)

(١) كذا بياض باصله ولعل محله الالتمينه طر يقال للزجر وحررتبه مصححه

للعوادث فيقال اما ان يكون هذا لازما واما ان لا يكون لازما فان كان لازما دل ذلك على أنه لا دليل للمعتزلة على الاموال ذلك ولا دليل له ايضا فان مجرد موافقة المعتزلة له لا يكون دليلا لواحد منهما في شيء من المسائل التي لم نعلم فيها نزاعا فكيف مع ظهور النزاع

وان لم يكن لازمالهم لم يكن حجة عليهم فقد تبين أنه لم يذ كر حجة على أن القابل للنسب لا يخلو منه ومن ضده (الموضع الثاني) قال في  
أثناء الكتاب فصل مما خالف فيه الجوهر حكم الاله قبول (٩٩) الاعراض وصحة الاتصاف بالحوادث والرب

يتقدس عن قبول الحوادث (قال)  
وذهبت الكرامية الى أن الحوادث  
تقوم بذات الرب ثم عزموا أنه  
لا يتصف بما يقوم به من الحوادث  
وصاروا الى جهالة لم يسبقوا اليها  
فقالوا الحادث يقوم بذات الرب  
وهو غير قابل وانما يقوم بالقابلية  
والقابلية عندهم القدرة على  
التكلم وحقيقة أصلهم أن أسماء  
الرب لا يجوز أن تجرد وذلك  
وصفوه بكونه خالقاني الازل ولم  
يتحاشوا من قيام الحوادث به  
وتكبروا اثبات وصف جديد له قولا  
وذكرنا (قال) والدليل على بطلان  
ما قالوه أنه لو قبل الحوادث لم يتخل  
منها ما سبق تقريره في الجواهر  
حيث قضينا باستحالة تعريضها عن  
الاعراض ولو لم يتخل عن الحوادث لم  
تسبقها او ساق ذلك يؤدي الى الحكم  
بحدوث الصانع (قال) ولا يستقيم  
هذا الدليل على أصل المعتزلة مع  
مصيرهم الى تجويز دخول الجوهر عن  
الاعراض على تفصيل لهم - ثم أشرنا  
اليه واثباتهم أحكاما متجددة  
لذات الرب تعالى من الارادة المجددة  
القائمة لا يعمل على زعمهم ويصدهم  
أيضا عن طرد دليل في هذه المسئلة  
أنه اذا لم يتجدد أحكام الذات  
من غير أن تدل على الحدوث لم يتجدد  
مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض  
على الذات (هذا كلامه) ولقائل  
أن يقول قوله الدليل على بطلان  
ما قالوه أنه لو قبلها لم يتخل منها لما  
سبق تقريره في الجواهر هو لم يذ كر

الاموال فانه يؤخذ من المتلف نظير ما أتلفه فحصل القصاص بذلك والزجر وأما اتلاف ذلك  
فضرره على المتلف عليه فانه يذهب ماله وعوض ماله عليه وذلك يقول بل فيه نوع من شفاء غيظ  
المظلوم وأما اذا تعذر القصاص منه الا بتلاف ماله فهو أظهر جوازا فان القصاص عدل  
وجزاء سيئة سيئة مثلها فاذا أتلف ماله ولم يمكن الاقتصاص منه الا بتلافه جاز ذلك ولهذا اتفق  
العلماء على جواز اتلاف الشجر والزرع الذي للكفار اذا فعلوا بنا مثل ذلك أو لم نقدر عليهم الا به  
وفي جوازه بدون ذلك نزاع معروف وهور وابتان عن أحمد والجواز مذهب الشافعي وغيره  
والمقصود هنا أن آلات اللهم محرمة عند الأئمة الاربعة ولم يحك عنهم نزاع في ذلك الا أن المتأخرين  
من الخراسانيين من أصحاب الشافعي ذكروا في النزاع وجهين والصحيح التحريم وأما العراقيون  
وقدماء الخراسانيين فلم يذكروا في ذلك نزاعا وأما الغناء المجرد فمحرم عند أبي حنيفة ومالك  
وهو أحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد وعنهما أنه مكروه وذهبت طائفة من أصحاب  
أحمد الى أن الغناء المجرد مباح فان كان هذا القول حقا فلا ضرر وان كان باطلا فجمهور أهل  
السنة على التحريم فلم يخرج الحق عن أهل السنة

(فصل قال الرافضي) الوجه الثاني في الدلالة على وجوب اتباع مذهب الامامية ما قاله  
شيخنا الامام الاعظم خواجه نصير المسئلة والحق والدين محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه  
وقد سأله عن المذاهب فقال بمشائعهنا وعن قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستفترق  
أمتي على ثلاث وسبعين فرقة منها فرقة ناجية والباقي في النار وقد عين الفرقة الناجية والهالكة  
في حديث آخر صحيح متفق عليه وهو قوله مثل أهل بيتي كمثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن  
تخلف عنها غرق فوجدنا الفرقة الناجية هي فرقة الامامية لانهم باينوا جميع المذاهب  
وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) ان  
هذا الامامي قد كفر من قال ان الله موجب بالذات كما تقدم من قوله يلزم أن الله موجب بذاته  
لا محتار فيلزم الكفر وهذا الذي قد جعله شيخه الاعظم واحتج بقوله هو بمن يقول ان الله  
موجب بالذات ويقول بقدم العالم كما تقدم ذلك عن كتاب شرح الاشارات له فيلزم على قوله أن  
يكون شيخه هذا الذي احتج به كافرا والكافر لا يقبل قوله في دين المسلمين (الثاني) ان هذا  
الرجل قد اشتهر عند الخاص والعام انه كان وزير الملاحدة الباطنية الاسماعيلية بالالويت ثم لما  
قدم الترك المشركون هلا كوا أشار عليه بقتل الخليفة وبقتل أهل العلم والدين واستيقاء أهل  
الصناعات والتجارات الذين ينفعونه في الدنيا وانه اسـتولى على الوقف الذي للمسلمين وكان يعطى  
منه ماشاء الله لعلماء المشركين وشيوخهم من الخشية السحرة وأمثالهم وأنه لما بنى الرصد  
الذي بمراعة على طريقة الصابئة المشركين كان أخس الناس نصيبا منه من كان الى أهل الملل  
أقرب وأوفرهم نصيبا من كان أبعدهم عن الملل مثل الصابئة المشركين ومثل المعطلة وسائر  
المشركين وان ارتزقوا بالنجوم والطب ونحو ذلك ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار  
بواجبات الاسلام ومحرماته ولا يحافظون على الفرائض كالصلاة ولا يزعمون عن محارم الله من  
الخمر والفواحش وغير ذلك من المنكرات حتى انهم في شهر رمضان يذكرون عنهم من اضاعة  
الصلاة وارتكاب الفواحش وفعل ما يعرفه أهل الخبرة بهم ولم يكن لهم قوة وظهور الامع

دليلا هناك الا قياس ما قبل الاتصاف على ما بعده وهو ليس حجة عقلية بل غاية احتجاج بموافقة منازعة في مسئلة عظيمة عقلية  
ترد لاجلها نصوص الكتاب والسنة ويبنى عليها من مسائل الصفات والافعال أمور عظيمة اضطرب فيها الناس فن الذي يجعل

أصول الدين مجرد قول قائله طائفة من أهل الكلام وافق بعضهم بعضا عليه من غير حجة عقلية ولا سمعية وقد أجابه المنازعون بجواب مركب وهو اما الفرق ان صح والالتمح حكم (١٠٠) الاصل وايضا فانه قد قرر هناك وهناك المعتزلة أئمة الكلام الذين

أظهروا في الاسلام نفي الصفات والافعال وسموا ذلك تقديس الله عن الاعراض والحوادث وقد ذكر أبو المعالي أنه لاجحة لهم على استحالة اتصافه بالحوادث وأنه يلزمهم نقيض ذلك أما الاول فان القابل للشيء عندهم يجوز أن يخلو عنه وعن ضده وأما لزوم هذا القول لهم فلا ثباتهم أحكاما متجددة للرب وانه اذا لم يمنع تجدد أحكام للذات من غير أن يدل على الحدوث لم يبعد من مثل ذلك في اعتوار نفس الاعراض وكان ما ذكره الاستاذ أبو المعالي يقتضي أن القول بحلول الحوادث يلزم المعتزلة وأنه لا دليل لهم على نفي ذلك وهو أيضا لم يذكر دليلا لموافقية على نفي ذلك فأفاد ما ذكره أن أئمة النفاة لحلول الحوادث به القائلين بأنه لا يقوم به ما يتعلق بمشيئته لا دليل لهم على ذلك بل قولهم يستلزم قول أهل الاثبات لذلك (قال) ونقول للكرامية مصيركم الى اثبات قول حادث مع نفيكم اتصاف الباري به تناقض اذ لو جاز قيام معنى بعمل من غير أن يتصف المحل بحكمه لجاز شاهد اقيام أقوال وعولم وارادات بحال من غير أن تتصف المحال بأحكام موجبة عن المعاني وذلك يخلط الحقائق ويجري الى جهالات (قال) ثم نقول لهم اذا جوزتم قيام ضروب من الحوادث بذاته فما المانع من تجسؤ بزيق اكون حادثه بذاته على التعاقب وكذلك سبيل الالزام

المشركين الذين دينهم شر من دين اليهود والنصارى ولهذا كان كل ما قوى الاسلام في المغل وغيرهم من الترك ضعف أمر هؤلاء لمعاد انهم للاسلام وأهله ولهذا كانوا من أنقص الناس منزلة عند الامير تورون المجاهد في سبيل الله الشهيد الذي دعاه ملك المغل غازان الى الاسلام والتزم أن ينصره اذا أسلم وقتل المشركين الذين لم يسلموا من الخشية الصخرة وغيرهم وهم البدنانات وكسر الاصنام ومزق شملها كل ممزق وألزم اليهود والنصارى الجزية والصغار وبسببه ظهر الاسلام في المغل وأتباعهم وبالجملة فأمر هذا الطوسي وأتباعه في المسلمين أشهر وأعرف من أن يوصف ومع هذا فقد قيل أنه كان في آخر عمره يحافظ على الصلوات ويستغل بتفسير البغوى والفقهاء ونحو ذلك فان كان قد تاب من الالحاد فانه يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات والله تعالى يقول يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا لکن ما ذكره عنه هذا ان كان قبل التوبة لم يقبل قوله وان كان بعد التوبة لم يكن قد تاب من الرض بل من الالحاد وحده وعلى التقديرين فلا يقبل قوله والاظهر أنه انما كان يجتمع به وبأمثاله لما كان منكما للمغل المشركين والالحاد مع روف من حاله اذ ذلك فن يقدح في أبي بكر وعمر وعثمان وغيرهم من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار ويطعن على مثل مالك والشافعي وأبي حنيفة وأجد بن حنبل وأتباعهم ويعيرهم بغطات بعضهم في مثل اباحة الشطرنج والغناء كيف يليق به أن يحتج لمذهبه بقول مثل هؤلاء الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ويستحلون المحرمات المجمع على تحريمها كالفواحش والحرف في مثل شهر رمضان الذين أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وخرقوا سياج الشرائع واستخفوا بحرمات الدين وسلكوا غير طريق المؤمنين فهم كما قيل فيهم

الدين يشكوبليه \* من فرقة فلسفيه لا يشهدون صلاة \* الا لاجل التقية ولا ترى الشرع الا \* سياسة مدنيه ويؤثرون عليه \* مناهج فلسفيه

ولكن هذا حال الرافضة دائما يعادون أولياء الله المتقين من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان ويوالون الكفار والمنافقين فان أعظم الناس نفاقا في المنتسبين الى الاسلام الملاحدة الباطنية الاسماعيلية فمن احتج بأقوالهم في نصر قوله مع ما تقدم من طعنه على أقوال أئمة المسلمين كان من أعظم الناس موالاة لاهل النفاق ومعاداة لاهل الايمان ومن الهجأ أن هذا المصنف الرافضي الكذاب المفترى يذكر أبا بكر وعمر وعثمان وسائر السابقين والتابعين وسائر أئمة المسلمين من أهل العلم والدين بالاعظام التي يفترها عليهم هو واخوانه ويحجى الى من قد اشتهر عند المسلمين بحاربه لله ورسوله يقول عنه قال شيخنا الاعظم ويقول قدس الله روحه مع شهادته عليه بالكفر وعلى أمثاله ومع لعنه طائفة خيار المؤمنين من الاولين والآخرين وهؤلاء اخلون في معنى قوله تعالى ألم تر الى الذين أتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالحب والطاقوت ويقولون للذين كفروا هؤلاء أهله من الذين آمنوا سبيلا أو لئلك الذين لعنهم الله ومن يلعن الله فلن تجده نصيرا فان هؤلاء الامامية أو تانصيبا من الكتاب اذ كانوا مقرين ببعض ما في الكتاب المنزل وفيهم شعبة من الايمان بالحب والطاقوت والسحر

فيما وافقوا على استحالة قيامه به من الحوادث ومما يلزمهم تجسؤ بزيق اقيام قدرته وعلم حادثه بذاته على حسب أصلهم في القول والارادة الحادتين ولا يجدون بين ما جوزوه وامتنعوا عنه فضلا (قال) ونقول لهم قد وصفتم الرب تعالى بكونه متخيروا وكل متخيروا



جسم وجرم ولا يتقرر في المعقول خلوا الاجرام من الاكوان فما المانع من تجويز قيام الاكوان بذات الرب ولا يحصى لهم عن شئ مما  
أزموه (قلت) ولقائل أن يقول هذه الوجوه الاربعة التي ذكرها ليس (١٠١) فيها حجة تصلح لاثبات الظن في الفروع فضلا عن

اثبات اعتقاد يقين في أصول الدين يعارض به نصوص الكتاب والسنة فان غاية هذا الكلام ان صح أن الكرامية تناقضوا وقالوا قولاً ولم يلتزموا بلوازمه فيقال ان كان ما ذكره لازم لهم لزمهم الخطأ اما في اثبات الملزوم واما في نفي الملزوم ولم يتعين الخطأ في أحدهما فلم لا يجوز أن يكون خطأهم في نفي الملزوم فان أقام على ذلك دليلاً عقلياً كان هو حجة كافية في المسئلة والا استغفنا خطأ الكرامية في أحد قوليهما وان لم يكن ما ذكره لازم لهم لم يفد لاثبات تناقضهم ولا دليلاً في مورد النزاع ثم يقال أما الوجه الاول فحاصله نزاع لفظي هل يتصف بالحوادث أو لا يتصف كالنزاع في أمثال ذلك واذا كان من أصلهم الفرق بين الملزوم وغير الملزوم بحيث يسمون الملزوم صفة دون العارض كاصطلاح من يفرق بين الصفات والافعال فلا يسمى ما يتكلم به الانسان عملاً وان كان له فيه حركة ونحو ذلك كانت هذه أموراً اصطلاحية لفظية لغوية لا معاني عقلية والمرجع في اطلاق الالفاظ نضاً واثباتاً الى ما جاءت به الشريعة فقد يكون في اطلاق اللفظ مفسدة وان كان المعنى صحيحاً وما أزرهم اياه في الشاهد فأكثر الناس يلتزمون في الالفاظ فان الناس تفرق في الاطلاقات بين صفات الانسان وبين أفعاله كالقيام والعقود والذهاب والحجى فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالحمل وكذلك العلم الذي يعرض للعالم ويزول والارادة التي تعرض له وتزول وقد لا يسمون ذلك صفته وانما يصفونه بما كان ثابتاً كالخلق الثابت وبالجملة فهذه بحوث لفظية سمعية لا عقلية وليس هذا موضعه وأما قيام

وما يعبدون من دون الله فانهم يعظمون الفلسفة المتضمنة ذلك ويرون الدعاء والعبادة للموتى واتخاذ المساجد على قبورهم ويجعلون السفر اليها حجة مناسبة ويقولون مناسباً حج المشاهد وحدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج اليها أعظم من الحج الى البيت العتيق فيه ون الأشرك بالله أعظم من عبادة الله وهذا من أعظم الايمان بالطاغوت وهم يقولون لمن يقرون بكفره من القائلين بقدم العالم ودعوة الكواكب المسوقين للشرك هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً فانهم فضلوا هؤلاء الملاحدة المشركين على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان فليس هذا بعيداً من الرفضة فقد عرف من موالاتهم اليهود والنصارى والمشركين ومعاونتهم على قتال المسلمين ما يعرفه الخاص والعام حتى قيل انه ما اقتتل يهودى ومسلم ولا نصراني ومسلم ولا مشرك ومسلم الا كان الرفضى مع اليهودى والنصراني والمشرك (الوجه الثالث) انه قد عرف كل أحد أن الاسماعيلية والنصيرية هم من الطوائف الذين يظهرون التشيع وان كانوا في الباطن كفاراً منسحقين من كل ملّة والنصيرية هم من غلاة الرفضة الذين يدعون الهية على هؤلاء الكفر من اليهود والنصارى باتفاق المسلمين والاسماعيلية الباطنية أكفر منهم فان حقيقة قولهم التعطيل أما أصحاب الناموس الاكبر والبلاغ الاعظم الذي هو آخر المراتب عندهم فهم من الدهرية القائلين بأن العالم لا فاعل له لاعلة ولا خالق ويقولون ليس بيننا وبين الفلاسفة خلاف الا واجب الوجود فانهم يثبتونه وهو شئ لا حقيقة له ويستترزون باسم الله ولا سيما هذا الاسم الذي هو الله فان منهم من يكتبه على أسفل قدميه ويوطئه وأما من هودون هؤلاء فيقولون بالسابق والتالى اللذين عبروا بهما عن العقل والنفس عند الفلاسفة والنور والظلمة عند المجوس وركبوا لهم مذهباً من مذهب الصابئة والمجوس ظاهر التشيع ولا ريب أن الصابئة والمجوس ثمر من اليهود والنصارى ولكن تظاهروا بالتشيع قالوا الان الشيعة أسرع الطوائف استجابة لنا لما فيهم من الخروج عن الشريعة ولما فيهم من الجهل والتصديق بالمجهولات ولهذا كان أئمتهم في الباطن فلاسفة كالنصير الطوسى هذا وكسنان البصرى الذي كان يجمعونهم بالشام وكان يقول قدر فعت عنهم الصوم والصلاة والحج والزكاة فاذا كانت النصيرية الاسماعيلية انما يتظاهرون في الاسلام بالتشيع ومنه دخلوا وبه ظهروا وأهلهم المهاجرون اليهم لا الى الله ورسوله علم أن شهادة الاسماعيلية للشيعة بأنهم على الحق شهادة مردودة باتفاق القلاء فان هذا الشاهد ان كان يعرف أن ما هو عليه مخالف لدين الاسلام في الباطن وانما أظهر التشيع ليتقوى به عند المسلمين فهو محتاج الى تعظيم التشيع وشهادته له شهادة المرء لنفسه فهو كشهادة الامامى لنفسه لكن في هذه الشهادة يعلم أنه يكذب وانما كذب فيه كما كذب في سائر أحواله وان كان يعتقد دين الاسلام في الباطن ويظن أن هؤلاء على دين الاسلام كان أيضاً شاهد نفسه لكن مع جهله وضلاله وعلى التقديرين شهادة المرء لنفسه لا تقبل سواء علم كذب نفسه أو اعتقد صدق نفسه كما في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل شهادة خصم ولا ثمانين ولا ذى غمر على أخيه وهؤلاء خصماء أطناء منهم من ذو غمر على أهل السنة والجماعة فشهادتهم مردودة بكل طريق (الوجه الرابع) أن يقال أولاً أنتم قوم لا تحجبون بعث هذه الاحاديث فان هذا الحديث انما يرويه أهل السنة

والذهب والحجى فلا يسمى ذلك صفات وان قامت بالحمل وكذلك العلم الذي يعرض للعالم ويزول والارادة التي تعرض له وتزول وقد لا يسمون ذلك صفته وانما يصفونه بما كان ثابتاً كالخلق الثابت وبالجملة فهذه بحوث لفظية سمعية لا عقلية وليس هذا موضعه وأما قيام

الاكون به على التعاقب وقيام ما حالوا قيامه به فهم يفسرون بين ما حوزوه ومنعوه بما يفرق به مثبتة الصفات بين ما وصفوه وبين ما منعوه فكما أنهم يصفونه بصفات الكمال فلا (١٠٣) يلزمهم أن يصفوه بغيرها فكذلك هؤلاء يقولون فان صح الفرق

بأسانيد أهل السنة والحديث نفسه ليس في الصحيحين بل قد طعن فيه بعض أهل الحديث كابن خزم وغيره ولكن قدرناه أهل السنن كابي داود والترمذي وابن ماجه ورواه أهل الاسانيد كالامام أحمد وغيره فنأين لكم على أصولكم ثبوته حتى تحتجوا به وتتقدر ثبوته فهو من أخبار الآحاد فكيف يجوز أن تحتجوا في أصل من أصول الدين واضلال جميع المسلمين الا فرقة واحدة بأخبار الآحاد التي لا يحتجون هم بها في الفروع العملية وهذا من أعظم التناقض والجهل (الوجه الخامس) ان الحديث روى تفسيره فيه من وجهين أحدهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن الفرقة الناجية فقال من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي وفي الرواية الأخرى قال هم الجماعة وكل من التفسيرين يناقض قول الامامية يقتضى أنهم خارجون عن الفرقة الناجية فانهم خارجون عن جماعة المسلمين يكفرون أو يفسقون أئمة الجماعة كابي بكر وعمر وعثمان دع معاوية ومولاه بنى أمية وبنو العباس وكذلك يكفرون أو يفسقون علماء الجماعة وعبادهم كالثوري والاوزاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق وأبي عبيد وابراهيم بن أدهم والفضيل بن عياض وأبا سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء وهم أبعد الناس عن معرفة سير الصحابة والاقداء بهم في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هذا لا يعرفه إلا أهل العلم بالحديث والمنقولات والمعرفة بأخبار الضعفاء والنقات وهم من أعظم الناس جهلا بالحديث بفضاله ومعاداة لأهله فاذا كان وصف الفرقة الناجية اتباع الصحابة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك شعار السنة والجماعة كانت الفرقة الناجية هم أهل السنة والجماعة فالسنة ما كان صلى الله تعالى عليه وسلم هو وأصحابه عليها في عهده مما أمرهم به أو أقرهم عليه أو فعله هو وأما الجماعة فهم المجتمعون الذين ما فرقوا دينهم وكانوا شيعا والذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا خارجون عن الفرقة الناجية قد برأ الله نبيه منهم فعلم بذلك أن هذا وصف أهل السنة والجماعة لا وصف الرافضة وأن الحديث وصف الفرقة الناجية باتباع سنته التي كان عليها هو وأصحابه ويلزم جماعة المسلمين (فان قيل) فقد قال في الحديث على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي فمن خرج عن تلك الطريقة بعده لم يكن على طريقة الفرقة الناجية وقد ارتدنا من بعده فليسوا من الفرقة الناجية (قلنا) نعم وأشهر الناس بالردة خصوم أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأتباعه كسيلة الكذاب وأتباعه وغيرهم وهؤلاء تتولاهاهم الرافضة كما ذكر ذلك غير واحد من شيوخهم مثل هذا الامام وغيره ويقولون أنهم كانوا على الحق وأن الصديق قاتلهم بغير حق ثم أظهر الناس ردة الذين حرقهم على رضى الله عنه بالنار لما ادعوا فيه الالهية وهم السبائية أتباع عبد الله بن سبأ الذين أظهروا سب أبي بكر وعمر وأول من ظهر عنه دعوى النبوة من المنتسبين الى الاسلام المختار بن أبي عبيد وكان من الشيعة فعلم أن أعظم الناس ردة هم في الشيعة أكثر منهم في سائر الطوائف ولهذا لا تعرف ردة أسوأ حالا من ردة الغالية كالتصيرية ومن ردة الاسماعيلية الباطنية ونحوهم وأهم الناس بقتال المرتدين هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه فلا يكون المرتدون في طائفة أكثر منها في خصوم أبي بكر الصديق فدل ذلك على أن المرتدين الذين لم يزالوا مرتدين على أعقابهم هم بالرافضة أولى منهم بأهل السنة والجماعة وهذا بين يعرفه كل عاقل يعرف الاسلام ولهذا لا يستريب أحد أن جنس المرتدين

والا كانوا متناقضين ومن المعلوم أن الله تعالى لما وصف بالسمع والبصر كادلت عليه النصوص ألزمت النفاة لاهل الاثبات ادراك الشم والذوق واللمس فمن الناس من طرد القياس ومنهم من فرق بين الثلاثة والاثنين ومنهم من فرق بين ادراك اللمس وادراك الشم والذوق لكون النصوص أثبتت الثلاثة دون الاثنين فاذا قال المعتزلة البصريون والقاضي أبو بكر وأبو المعالي وغيرهما من يصفه بالادراك كالتحفة لمن لم يصفه الا باثنين أو ثلاثة يلزمكم طرد القياس لزمهم اما الفرق والاكوانا متناقضين ولم يكن هذا دليلا على ابطال انصافه بالسمع والبصر وكذلك اذا قال من جعل الادراك كالتحفة تتعلق به كما فعله هؤلاء ومن وافقهم كالقاضي أبي يعلى ونحوه لمن أثبت الرؤية يلزمكم أن تصفوه بتعلق السمع والشم والذوق واللمس به كما قلتم في الرؤية كانوا أيضا على طريقين منهم من يذكر الفرق ومنهم من يفرق بين اللمس وغيره لمجيء النصوص بذلك دون غيره قال أبو المعالي في ارشاده فان قيل قد وصفتم لنا الرب تعالى بكونه سمعيا بصيرا والسمع والبصر ادراكا كان ثم ثبت شاهد اسواهما ادراكا يتعلق بقياس الطعوم وادراكا يتعلق بقياس الروائح وادراكا يتعلق بالحرارة والبرودة واللمس والخشونة فهل تصفون

الرب تعالى بأحكام هذه الادراكات أم تقتصر ون على وصفه بكونه سمعيا بصيرا قلنا الصحيح المقطوع به عندنا في وجوب وصفه بأحكام الادراك اذ كل ادراك ينفيه ضد مما دل على وجوب وصفه بحكم السمع والبصر فهو دال على وجوب وصفه

بأحكام الادراك ثم يتقدس الرب عن كونه شاموا ذاتا ولا مسافان هذه الصفات منبثقة عن ضروب من الاتصالات والرب يتعالى عنها وهي لا تنبئ عن حقائق الادراكات فان الانسان يقول شممت (١٠٣) تفاحة فلم أدرك ربحها ولو كان الشمد الاعلى

الادراك لكان ذلك بمثابة قول القائل أدركت ربحها ولم أدركه وكذلك القول في الذوق والملمس ولا يلزم من تناقض هؤلاء ان كانوا متناقضين في الرؤية التي تواترت بها النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وأما تعاقب الحوادث فهم نفوه بناء على امتناع حوادث لأول لها فان صح هذا الفرق والالزمهم طرد الجواز كما طرده غيرهم ممن لا يمنع ذلك وأما حدوث القدرة والعلم فنفوهما لان عدم ذلك يستلزم النقص لعموم تعلق العلم والقدرة بخلاف الارادة والكلام فانه لا عموم له ما فانه سبحانه لا يتكلم الا بالصدق لا يتكلم بكل شيء ولا يريد الا ما سبق علمه به لا يريد كل شيء بخلاف العلم والقدرة فانه بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير وهذا كما فرقت المعتزلة بين هذا وهذا فافقوا ان له ارادة حادثة وكلاما حادنا ولم يقولوا له عالمية حادثة وقادرية حادثة فاسؤال على الفريقين جدهما فان صح الفرق والا كانوا متناقضين وقد أثبت غيرهم قيام علم بالموجود بعد وجوده ولم يجعل ذلك عين العلم المتعلق به قبل وجوده كأدل على ذلك ظاهر النصوص وقد أثبت ذلك من أهل الكلام والفلسفة طوائف كابي الحسين المصري وأبي البركات وغيرهم وغير المتقدمين مثل هشام بن الحكم وأمثلة ومثل جهم والفرق ان صح فرقه والالزم تناقضه وقيام الاكوان بنفسوه

في المنتسبين الى التشيع أعظم وأخس كفر من جنس المرتدين المنتسبين الى أهل السنة والجماعة ان كان فيهم مرتد (الوجه السادس) أن يقال هذه الحجة التي احتج بها الطوسي على أن الامامية هي الفرقة الناجية كذب على وصفها كما هي باطلة في دلالتها وذلك أن قوله باينوا جميع المذاهب وجميع المذاهب قد اشتركت في أصول العقائد ان أراد بذلك أنهم باينوا جميع المذاهب فيما اختصوا به فهذا شأن جميع المذاهب كما بينت الخوارج فيما اختصوا به من التكفير على رضى الله تعالى عنه ومن اسقاط طاعة الرسول فيما لم يخبره عن الله وتجويز الظلم عليه في قسمه والجور في حكمه واسقاط اتباع السنة المتواترة التي تخالف ما يظن أنه ظاهر القرآن كقطع يد السارق من المنكب وأمثال ذلك قال الأشعري في المقالات أجمعت الخوارج على تكفير على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه إذ حكمهم وهم مختلفون عمل كفره شرك أم لا قال وأجمعوا على أن الكبيرة كفر الا للجدات فانها لا تقول بذلك وأجمعوا على أن الله يعذب أصحاب الكبار عذبا دائما الا للجدات أصحاب نجدة وكذلك المعتزلة باينوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من الميزة بين المرتلين وقولهم ان أهل الكبار يتحدون في النار وايسوا عوامين ولا كفار فان هذا قولهم الذي سموه معتزلة فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فعنهم أخذوا بل الطوائف المنتسبة الى السنة والجماعة تبين كل طائفة منهم سائر أهل السنة والجماعة فيما اختصت به فالكلاية باينوا سائر الناس في كلامهم ان الكلام معنى واحدا ومعان متعددة أربعة وخمسة تقوم بذات المتكلم هو الامر والنهاي والخبران عبر عنه بالعربية كان قرآنا وان عبر عنه بالعربية كان تورا فان هذا الم يقله أحد من الطوائف غيرهم وكذلك الكرامية باينوا جميع الطوائف في قولهم ان الايمان هو القول باللسان فمن أقر بلسانه كان مؤمنا وان سجد بقلبه قالوا هو مؤمن مخلص في النار فان هذا الم يقله غيرهم بل طوائف أهل السنة والعلم لكل طائفة قول لا يوافقهم عليه بقية الطوائف فكل واحد من أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد مسائل تفرد بها عن الأئمة الثلاثة كثيرة وان أراد بذلك أنهم اختصوا بجميع أقوالهم فليس كذلك فانهم في توحيدهم موافقون للمعتزلة وقد ماؤهم كان كثير منهم يثبت القدر وانكار القدر في قدمائهم أشهر من انكار الصفات وخروج أهل الذنوب من النار وعفوانه عز وجل عن أهل الكبار لهم فيه قولان ومتأخروهم موافقون فيه الواقفية الذين يقولون لا ندري هل يدخل النار أحد من أهل القبلة أم لا وهم طائفة من الأشعرية وان قالوا انما يجزى بان كثير من أهل الكبار يدخل النار فهو قول الجمهور من أهل السنة في الجملة لهم أقوال اختصاصها وأقوال شاركتهم غيرهم فيها كما أن الخوارج والمعتزلة وغيرهم كذلك وأما أهل الحديث والسنة والجماعة فقد اختصوا باتباعهم الكتاب والسنة الثابتة عن نبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم في الأصول والفروع وما كان عليه أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف الخوارج والمعتزلة والرافض ومن وافقهم في بعض أقوالهم فانهم لا يتبعون الاحاديث التي رواها الثقات عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي يعلم أهل الحديث صحتها والمعتزلة يقولون هذه أخبار آحاد وأما الرافضة فيقطعون في الصحابة ونقلهم وباطن أمرهم الطعن في الرسالة والخوارج يقول فانهم اعدل يا محمد فانك لم تعدل فيصوتون على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه يظلم ولهذا قال النبي صلى الله

لانها هي دليلهم على حدوث العالم كما استدلت بذلك المعتزلة وهم يقولون المتصف بالاكوان لا يتخلونها وهذا معلوم بالبدية كما بينه الاستاذ أبو المعالي في أول كلامه وقال نفرض الكلام في الاكوان فان القول فيها يستند الى الضرورة فاذا كان من المعلوم بالضرورة ان

القابل للاكوان لا يخلو عنهما فلو وصفوه بالاكوان الزم أن لا يخلو عنها وهم يقولون بامتناع تسلسل الحوادث ويقولون ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث كما هو واقعهم على ذلك أبو (٤٠١) المعالي وأمثلة فان كان هذا الفرق صحيحا بطل الازمام لهم وصح

تعالى عليه وسلم ويك أن لم يعدل فن يعدل لقد خبت وخسرت ان لم أعدل فهم جهال فارقوا السنة والجماعة على جهل وأما الراضفة فاصل بدعتهم عن نفاق ولهذا فهم من الرذقة ما ليس في الخوارج قال الأشعري في المقالات هذه عقيدة أصحاب الحديث وأهل السنة \* جملة ما عليه أصحاب الحديث وأهل السنة الاقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وما جاء من عند الله وما رواه النقات عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يردون من ذلك شيئا وأنه إله واحد فرد صمد لا اله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولدا وأن محمد عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأن الله على عرشه كما قال الرحمن على العرش استوى وأن له يدين بلا كيف كما قال خلقت بيدي وكما قال بل يدها مبسوطتان وساق الكلام الى آخره فان قال ان مراده بالمباينة أنهم يكفرون كل أهل دارهم كما أفتى غير واحد من شيوخهم بان الدار اذا كان الظاهر فيها مذهب النصب مثل المسح على الخفين وحل شرب الفخار وتحريم المتعة كانت دار كفر وحكم بنجاسة ما فيها من المائعات وان كان الظاهر مذهب الطائفة المحقة يعني الامامية حكم بطهارة ما فيها من المائعات وان كان كلا الامرين ظاهرا كانت دار ووقف فينظر فن كان فيها من طائفتهم كان ما عندهم من المائعات طاهرا ومن كان من غيرهم حكم بنجاسة ما عندهم من المائعات قيل هذا الوصف يشاركهم فيه الخوارج والخوارج في ذلك أقوى منهم فان الخوارج ترى السيف وحروبهم مع الجماعة مشهورة وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر وقد تنازع بعضهم في تكفير العامة كما نازع بعض الامامية في تكفير العامة وقد وافقهم في أصل التكفير وأما السيف فان الزيدية ترى السيف والامامية لا تراه قال الأشعري وأبجعت الراضفة على ابطال الخروج وانكار السيف ولو قتلت حتى يظهر لها الامام وحتى يأمر بذلك (قلت) ولهذا لا يغزون الكفار ولا يقاتلون مع أئمة الجماعة الا لمن يلتزم مذهبهم فقد تبين أن المباينة والمشاركة في أصول العقائد قد مر مشتركة بين الراضفة وغيرهم (الوجه السابع) أن يقال مباينتهم لجميع المذاهب هو على فساد قولهم أدل منه على صحة قولهم فان مجرد انفراد طائفة عن جميع الطوائف بقول لا يدل على أنه هو الصواب واشترائه أولئك في قول لا يدل على أنه باطل (فان قيل) ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل أمته ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار الا واحدة فدل على أنها لا بد أن تفارق هذه الواحدة سائر الاثنتين وسبعين فرقة (قلنا) نعم وكذلك يدل الحديث على مفارقة الثنتين وسبعين بعضها بعضا كما فارقت هذه الواحدة فليس في الحديث ما يدل على اشتراك الثنتين والسبعين في أصول العقائد بل ليس في ظاهر الحديث الامباينة الثلاث والسبعين كل طائفة لاخرى وحينئذ فعلوم أن جهة الاقتراح جهة ذم لاجهة مدح فان الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ودم التفريق والاختلاف فقال تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وقال تعالى ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم الآية قال ابن عباس وغيره تبيض وجوه أهل السنة وتسود وجوه أهل البدعة والفرقة وقال تعالى ان الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء وقال وما اختلف فيه الا الذين أوتوه من بعد ما جاءتهم البينات بغيا بينهم وقال وما تفرق الذين أوتوا

فرقهم وان لم يكن هذا الفرق صحيحا لم يكن في ذلك حجة للنزاع لهم بل يقول القائل كلا كما حطى حيث قلتم بامتناع دوام الحوادث وتسلسلها ومعلوم أن هذا كلام متين لا جواب عنه فان فرقهم بين الاكوان وغيرها هو العلم الضروري من الجميع بان القابل لاكوان لا يخلو منها فاقابل الحركة والسكون لم يخل من أحدهما فهذا هو محصمهما الزمهم به فان كانت الاكوان كغيرها في أن القابل للشي لا يخلو عنه وعن ضده فقد ثبت تناقضهم اذا كان قابلا لها وان لم تكن مثل غيرها كما تقوله المعتزلة صح فرقهم وهم يدعون أنه ليس قابلا لها كما قد وافقهم على ذلك المعتزلة والاشعرية فاذا قال المعارض عليهم يجب عليهم على أصلهم أن يكون قابلا لانهم يصفونه بكونه متحيزا وكل متحيز جسم وجرم قيل هذا كما تقوله المعتزلة للاشعرية يلزمكم اذا فأنم ان له حياة وعلما وقد أن يكون متحيزا لانه لا يعقل قيام هذه الصفات الابعديز ويقولون انه لا يعقل موصوف بالعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والارادة الا ما هو جسم فاذا وصفتموه بهذه الصفات لزمكم أن يكون جسما فاذا قال هؤلاء للمعتزلة قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه حي علم قدبر وليس بعديز ولا جسم فاذا عقلنا موجودا حيا علميا قدبر ليس بجسم عقلنا حياة وعلما وقدرة

لا تقوم بجسم قالوا وأنتم وافقتمونا على أنه حي علم قدبر واثبات حي علم قدبر بلا حياة ولا علم ولا قدرة مكابرة للعقل واللغة والشرع قالت الكرامية لهؤلاء قد اتفقنا نحن وأنتم على أنه موصوف بالحياة والعلم والقدرة ونحو ذلك من الصفات مع اتفاننا

على أنه لا يتصف بالاكوان فهكذا اذا جاوزنا عليه أن يسمع أصوات عباده حين يدعوونه ويأمرهم بعد أن يخلقهم ويغضب عليهم اذا عصوه ويحب العباد اذا تقرب اليه بالنوافل ونادى موسى حين أتى ( ١٠٥ ) الوادى وبحاسب خلقه يوم القيامة ونحو ذلك مما دلت عليه

النصوص لم يلزمنا مع ذلك أن نجوز عليه حدوث الاكوان ومن تدبر كلام هؤلاء الطوائف بعضهم مع بعض تبين له أنهم لا يعتصمون فيما يخالفون به الكتاب والسنة الا بحجة جدلية يسلمها بعضهم لبعض وأخرمتهاهم حجة محتججون بها في اثبات حدوث العالم لقيام الاكوان به أو الاعراض ونحو ذلك من الخبيث التي هي أصل الكلام المحدث الذي ذمه السلف والأئمة وقالوا انه جهل وان حكم أهله أن يضربوا بالجر يد والنعال ويطاف بهم في القبائل والعشائر ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام وكذا من عرف حقائق ما انتهى اليه هؤلاء الفضلاء الاذكياء ازداد بصيرة وعلما ويقينا بما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم وبأن ما يعارضون به الكتاب والسنة من كلامهم الذي يسمونه عقليات هي

( مطلب في الرافضة وفرقهم )

من هذا الجنس الذي لا ينطق الا بما فيه من الالفاظ الجملة المشبهة مع من قلت معرفته بما جاء به الرسول وبطرق اثبات ذلك ويتوهم أن يمثل هذا الكلام بثبت معرفة الله وصدق رسله وأن الطعن في ذلك طعن فيما به يصير العبد مؤمنا فيتعجل رد كثير مما جاءه الرسول صلى الله عليه وسلم لظنه أنه بهذا الرديصير مصدقا للرسول في الباقي واذا أنتم النظر تبين له أنه كلما ازداد تصديقا لمثل

الكتاب الامن بعد ما جاءتهم البينة واذا كان كذلك فأعظم الطوائف مفارقة للجماعة واقتراقا في نفسها أولى الطوائف بالذم وأقلها اقتراقا ومفارقة للجماعة أقربها الى الحق واذا كانت الامامية أولى بمفارقة سائر الطوائف فهم بعد من الحق لاسيما وهم في أنفسهم أكثر اختلافا من جميع فرق الامة حتى يقال انهم ثنتان وسبعون فرقة ( وهذا القدر ) فيما نقله عن هذا الطوسي بعض أصحابه وقد كان يقول الشيعة تبلغ فرقهم ثنتين وسبعين أو كما قال وقد صنف الحسن بن موسى النوبختي وغيره في تعدد فرق الشيعة وأما أهل الجماعة فهم أقل اختلافا في أصول دينهم من سائر الطوائف وهم أقرب الى كل طائفة من كل طائفة الى ضدها فهم الوسط في أصل الاسلام كما أن أهل الاسلام هم الوسط في أهل الملل وهم في باب صفات الله تعالى بين أهل التعطيل وأهل التمثيل وقال صلى الله تعالى عليه وسلم خير الامور وأوسطها وحينئذ أهل السنة والجماعة خير الفرق وفي باب القدر بين أهل التكذيب وأهل الاحتجاج به وفي باب الاسماء والاحكام بين الوعيدية والمرجئة وفي باب الصحابة بين الغلاة والباطنية فلا يغفلون في على غلوا الرافضة ولا يكفرونه تكفيرا الخوارج ولا يكفرون أبا بكر وعمر وعثمان كما تكفرونهم الرافضة ولا يكفرون عثمان وعليا كما تكفرونهم الخوارج ( الوجه الثامن ) أن يقال الشيعة ليس لهم قول واحد يتفقون عليه فان القول الذي ذكره هذا قول من أقوال الامامية ومن الامامية طوائف تخالف هؤلاء في التوحيد والعدل كما تقدم حكايته وجهور الشيعة تخالف الامامية في الاثني عشر فالزيدية والاسماعيلية وغيرهم متفقون على انكار الاثني عشر قال الناقلون لا قول الناس الشيعة ثلاثة أصناف وانما قيل لهم شيعة لانهم شايعوا عليا وقد دموه على سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فتمهم الغالبية سمو بذلك لانهم غلوا في على وقالوا فيه قولا عظيما كاعتقادهم الاهمية أو بقرته وهؤلاء أصناف متعددة والنصيرية منهم والصنف الثاني الشيعة الرافضة قال الأشعري وطائفة سمو الرافضة لرفضهم امامة أبي بكر وعمر \* قلت الصحيح أنهم سمو رافضة لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة أيام هشام بن عبد الملك وقد ذكر أيضا هذا الأشعري وغيره قالوا وانما سمو الزيدية لتسكهم يقول زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وكان زيد يبيع له بالكوفة في أيام هشام بن عبد الملك وكان أمير الكوفة يوسف بن عمر النخعي وكان زيد يفضل علي بن أبي طالب على سائر أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويتولى أبا بكر وعمر ويرى الخروج على أئمة الجور فلما ظهر بالكوفة في أصحابه الذين يابغوه وسمع من بعضهم الطعن في أبي بكر وعمر - رأوا ذلك على من سمعه منه فتنفر عنه الذين يابغوه فقال لهم رفضتموني وهي شذمة فقاتل يوسف بن عمر فقتل قالوا والرافضة يجمعون على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضلوا بترك الاقتداء به بعد وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن الامامة لا تكون الا بنصر وتوقيف وأنها قرابة وأنه جائز للامام في حال الشيعة أن يقول انه ليس بامام وأبطلوا جميعا الاجتهاد في الاحكام وزعموا أن الامام لا يكون الا أفضل الناس وزعموا أن عليا كان مصيبا في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين الا الكاملية أصحاب أبي كامل فانهم أكفروا الناس بترك الاقتداء به وأكفروا عليا بترك الطلب وأنكروا

( ١٤ - منهاج ثاني ) هذا الكلام ازداد نفاقا ووردا لما جاء به الرسول وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده ازداد إيمانا وعلما بحقيقة ما جاء به الرسول ولهذا قال من قال من الأئمة قل أحد نظري الكلام الا كان في قلبه غل على أهل الاسلام بل قالوا

علماء الكلام زنادقة ولهذا قيل ان حقيقة ما صنفه هؤلاء من الكلام ترتيب الاصول في تكذيب الرسول ومخالفة صريح المعقول وصحيح المنقول ولولا ان هؤلاء القوم جعلوا (١٠٦) هذا علما مقولا وديناما مقبولا ليردون به نصوص الكتاب والسنة

الخروج مع أئمة الجور وقالوا ليس يجوز ذلك دون الامام المنصوص على امامته وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة وهم يدعون الامامية لقولهم بالنص على امامة علي والفرقة الاولى هم القطعية لانهم قطعوا الامامة على موت موسى بن جعفر بن محمد وهم وجميع الشيعة يزعمون أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على امامة علي وأن عليا نص على امامة الحسن وأن الحسن نص على امامة الحسين والحسين نص على امامة ابنه علي بن الحسين وعلي بن الحسين نص على امامة ابنه أبي جعفر محمد ومحمد نص على امامة ابنه جعفر بن محمد وجعفر نص على امامة ابنه موسى وموسى نص على امامة ابنه علي وعلي نص على امامة ابنه محمد بن علي ومحمد نص على امامة ابنه علي وعلي نص على امامة ابنه الحسن والحسن نص على امامة ابنه محمد بن الحسن وهو الغائب المنتظر عندهم الذي يدعون أنه يظهر فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا والفرقة الثانية منهم الكيسانية وهم أحد عشر فرقة سموها الكيسانية لان المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا إلى محمد بن الحنفية كان يقال له كيسان ويقال انه مولى لعلي ابن أبي طالب رضى الله عنه فن الكيسانية من يدعى أن عليا نص على امامة محمد بن الحنفية لانه رفع الراية اليه بالبصرة ومنهم من يقول بل الحسين نص على امامة محمد بن الحنفية ومنهم من يقول ان محمد بن الحنفية حتى يجبال رضوى أسد عن يمينه ونمر عن شماله يحفظانه يأتيه رزقه غدوة وعشية الى وقت خروجه وزعموا أن السبب الذي من أجله صبر على هذا الحال أن يكون مغيبا عن الخلق أن الله عز وجل له فيه تدبير لا يعلمه غيره قالوا ومن القائلين بهذا المذهب كثير الشاعر وفي ذلك يقول

ألا ان الأئمة من قريش • ولاة الحق أربعة سواء • علي والثلاثة من بنيه  
هم الاسباط ليس بهم خفاء • فسبط سبط إيمان وير • وسبط غيبته كربلاء  
وسبط لا يذوق الموت حتى • يقود الخيل يقدمها اللواء • تغيب لا يرى منهم زمانا  
• رضوى عنده غسل وماء •

ومعلوم أن هؤلاء مع أن قولهم معلوم البطلان ضرورة فقول الامامية أبطل من قولهم فان هؤلاء ادعوا بقاءهم كان موجودا حيا معروفا وأولئك ادعوا بقاءهم لم يوجد بحال ومن هؤلاء من يقول ان محمد بن الحنفية مات وأن الامام بعده ابنه أبوهاشم عبد الله ثم من هؤلاء من يقول ان عبد الله أبوهاشم أوصى الى أخيه الحسن وان الحسن أوصى الى ابنه علي بن الحسن وان عليا هلك ولم يعقب فهم ينتظرون رجعة محمد بن الحنفية ويقولون انه يرجع ويعلث فهم اليوم في التيه لا امام لهم الى أن يرجع اليهم محمد بن الحنفية في زعمهم ومنهم من يقول الامام بعد أبي هاشم محمد بن علي بن عبد الله بن عباس أو أبو علي قالوا وذلك ان أبوهاشم مات بأرض السراة منصرفه من الشام وأوصى هناك الى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس وأوصى محمد بن علي الى ابنه ابراهيم بن محمد ثم أوصى ابراهيم بن محمد الى أبي العباس السفاح ثم أفضت الخلافة الى أبي جعفر المنصور بوصية بعضهم الى بعض قالوا ثم رجع هؤلاء عن هذا القول وزعموا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص على العباس بن عبد المطلب ونصبه اماما ثم نص العباس على امامة ابنه عبد الله ثم نص عبد الله على امامة ابنه علي بن عبد الله ثم ساقوا الامامة الى أن انتهوا الى أبي

ويقولون ان هذا هو الحق الذي يجب قبوله دون ما عارضه من النصوص الالهية وال اخبار النبوية ويتبعهم على ذلك من طوائف أهل العلم والدين مالا يحصيه الا الله لا اعتقادهم أن هؤلاء أحدق منهم وأعظم تحقيقا لم يكن بنا حاجة الى كشف هذه المقالات مع أن الكلام هنا لا يحتمل الا الاختصار ومقصودنا بحكاية هذا الكلام أن يعلم أن ما ذكره الرازي في هذه المسئلة قد استوعب فيه حجج النفاة وبين فسادها وأما الحجج التي احتج بها فهي أضعف من غيرها كما سأتى بيانه وقد ذكر أن هذه المسئلة تنزم عامة الطوائف وذكروا في كتاب الاربعين أنها تلزم أصحابه أيضا فقال في الاربعين المشهور أن الكرامية يجوزون ذلك وينكروه سائر الطوائف وقيل أكثر العقلاء يقولون به وان أنكروه باللسان فان أبا علي وأبهاشم من المعتزلة وأتباعهما قالوا انه يريد بإعادة حادثة ويكره بكره حادثة لافي محل الآن صفة المريدة والكارهية محدثة واذا حصل المرئ والسموع حدث في ذاته تعالى صفة السامعية والبصيرية لكنهم انما يطلقون لفظ التجسد دون الحادث وأبو الحسين البصري يثبت في ذاته علوما متجددة بحسب تحدد المعلومات والاشعرية يثبتون نسخ الحكم مفسرين ذلك برفعه أو انتهائه والارتفاع والانهاء سيقع وبعده يزول ذلك التعلق ويتعلق بانه وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق بإيجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لامتناع بانه سيقع وبعده يزول ذلك التعلق

ذلك برفعه أو انتهائه والارتفاع والانهاء سيقع وبعده يزول ذلك التعلق ويتعلق بانه وقع ويقولون بأن قدرته تتعلق بإيجاد المعين واذا وجد انقطع ذلك التعلق لامتناع بانه سيقع وبعده يزول ذلك التعلق

ابيجاد الموجود وذلك تعلق الارادة بترجيح المعين وايضا المعدوم لا يكون مرتباً ولا مسموعاً وعند الوجود يصير مرتباً مسموعاً فهذه  
التعلقات حادثة فان التزم جاهل كون المعدوم مرتباً (١٠٧) ومسموعاً قلنا الله تعالى يرى المعدوم معدوماً لا موجوداً

وعند وجوده براه موجوداً لا معدوماً  
لان رؤية الموجود معدوماً أو  
بالعكس غلط وأنه يوجب ما ذكرنا  
والفلاسفة مع بعدهم عن هذا  
يقولون بان الاضافات وهي القلبية  
والبعدية موجودة في الاعيان  
فيكون الله مع كل حادث وذلك  
الوصف الاضافي حدث في ذاته  
وأبواب البركات من التأخرين منهم  
صرح في الاعتبار ارادات محدثة  
وعلم محدثة في ذاته تعالى زاعماً  
بأنه لا يمكن الاعتراف بكونه الها  
لهذا العالم الامع هذا القول  
ثم قال الاجلال من هذا الاجلال  
والتزيه من هذا التزيه واجب (قال  
الرازي) واعلم أن الصفة اما حقيقة  
عارية عن الاضافة كالسواد  
والبياض أو حقيقة يلزمها اضافة  
كالعلم والقدرة فانه يلزمها تعلق  
بالمعلوم والمقدور وهو اضافة  
مخصوصة بينهما واما اضافة  
محصنة ككون الشيء قبل غيره  
وبعده وبمينه وبساره فان تغيره هذه  
الاشياء لا يوجب تغيراً في الذات ولا  
في صفة حقيقة منها فنقول تغير  
الاضافات لا يحص عنه وأما تغير  
الصفات الحقيقية فالكرامية  
يشتونه وغيرهم يشكرونه فظاهر  
الفرق بين مذهب الكرامية  
لانهم ذكروا صفة ولا نقول ان  
ذلك تغير في الصفات الحقيقية كما  
تقدم (ثم استدل) الرازي بثلاثة  
أوجه (أحدها) ان صفاته  
صفات كمال فحدوثها يوجب

جعفر المنصور وهؤلاء هم الراوندية وافترقت هذه الفرقة في أمر أبي مسلم على مقالتين فرقة منهم  
تدعي الزامية أصحاب رجل يقال له رزام أن أبا مسلم قتل وقالت فرقة أخرى ان أبا مسلم لم يميت  
ويحكي عنهم الاستحلال للمالم يحل لهم أسلافهم ومن الكيسانية طائفة يزعمون أن أبا هاشم نصب  
عبدالله بن عمرو بن حرب اماماً وتحوّلت روح أبي هاشم فيه ثم وقفوا على كذب عبدالله بن عمرو  
فصاروا الى المدينة يلتمسون اماماً فلقوا عبدالله بن معاوية بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب  
فدعاهم الى أن يأتمروا به فالتخذه اماماً وادعوا له الوصية ثم منهم من قال انه مات ومنهم من قال  
انه لم يميت حتى يقوم ومنهم من قال هو المهدي المبشر به وأنه حي بجبال أصهان ومنهم من يقول  
ان هاشماً أوصى الى بيان بن سميان ومنهم من يقول أوصى الى علي بن الحسين فهذه أقوال من  
يقول بوصول النص الى محمد بن الحنفية ثم أبي هاشم ومن الرافضة من قال بل النص بعد الحسين  
ابن علي لابنه علي بن الحسين ثم الى ابنه أبي جعفر وان أبا جعفر أوصى الى المغيرة بن سعيد فهم  
يأتمون به الى أن يخرج المهدي والمهدي فيما زعموا هو محمد بن عبدالله بن الحسن بن علي بن أبي  
طالب وزعموا أنه حي مقبم بناحية الحاجر وأنه لا يزال مقيماً هناك الى أن يخرج ومن  
الرافضة من يقول ان الامام بعد أبي جعفر محمد بن علي هو محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسين  
الخارج بالمدينة في خلافة أبي جعفر المنصور وقصته مشهورة وزعموا أنه المهدي وأنكروا  
امامة المغيرة بن سعيد ومن الرافضة من قال ان أبا جعفر أوصى الى أبي منصور ثم من هؤلاء  
من قال أوصى الى ابنه الحسن بن الحسين بن أبي منصور ومنهم من قال الى محمد بن علي بن محمد بن  
عبدالله بن الحسن بن الحسين وقالوا انما أوصى أبو جعفر الى أبي منصور دون بني هاشم كما أوصى  
موسى عليه السلام الى يوشع بن نون دون ولده ودون ولده ورون عليه السلام ثم ان الامر بعد  
أبي منصور راجع الى ولد علي كارجع الامر بعد يوشع الى ولده ورون ومنهم من قال ان أبا جعفر  
نص على ابنه جعفر بن محمد وان جعفر احيى لم يميت ولا يموت حتى يظهر أمره وهو القائم  
بالمهدي ومن الرافضة من يقول ان جعفر بن محمد مات وأن الامام بعد جعفر ابنه اسمعيل  
وأنكروا أن يكون اسمعيل مات في حياة أبيه وقالوا لا يموت حتى يموت لان أباه قد كان يخبر أنه  
وصيه والامام بعده ومن الرافضة القرامطة يزعمون أن خلافة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
اتصلت بالنص الى أبي جعفر كما يقوله الاثنا عشرية وان أبا جعفر نص على امامة ابنه محمد بن  
اسماعيل وزعموا أن محمد بن اسمعيل حي الى اليوم يعني الى أوائل المائة الرابعة لم يميت ولا يموت  
حتى يموت الارض وأنه هو المهدي الذي تقدمت البشارة به واحتجوا في ذلك باخبار روىها عن  
أسلافهم يخبرون أن سبع الأئمة قائمهم وهؤلاء يقال لهم السبعة كما يقال لا وائل الاثنا  
عشرية وهؤلاء ذكر المصنفون مقالاتهم في أوائل الامر قبل المائة الرابعة قبل ظهورهم  
بالغرب والقاهرة فان هؤلاء انتشر من أمرهم في أثناء المائة الرابعة وبعدها ما يطول وصفه  
وظهر فيهم من الزندقة والاحادام لم يعهد مثله لافي الغلاة ولا غيرهم ومن بقايا هؤلاء الملاحدة  
الذين كانوا بخراسان والشام وغيرهما وكان من أهل بيت سبأ من المستحسنين لدعوتهم زمن  
الحاكم وكذلك هذا الطوسي وغيره من أعوانهم وكذلك سنان وغيره وأذكياءهم يعلمون  
كذبهم وجهلهم ولكن بسبب خدمتهم يحصل لهم من الرياسة والمال والشهوات ما لا يحصل بدون

نقصانه يعني قبل حدوثها والاضافات لا وجود لها في الاعيان دفعا للتسلسل فلا يرد نقضا ولقائل أن يقول هذا الدليل قد تقدم  
الكلام عليه والمنازع لا يسمى ذلك صفة وان وصف الموصوف بشيء ذلك فليس كل فرد من الافراد صفة كمال مستحقة القدم بحيث

يكون عدمها في الازل نقصا وما اقتضت حكمته حدوثه في وقت لم يكن عدمه قبل ذلك نقصا بل الكمال عدمه حيث لا تقتضي الحكمة وجود حدوثه ووجوده حيث اقتضت الحكمة (١٠٨) وجوده كالحوادث المنفصلة فليس عدم كل شيء نقصا عما عدم

عنه وأيضا فالحوادث لا يمكن وجودها الا متعاقبة وقد مرها ممنوع وما كان ممنوع الوجود لم يكن عدمه نقصا والتسلسل المذكور هو التسلسل في الازمان والشروط ونحوها وهذا فيه قولان مشهوران فالمنازع قد يخترع جوازه لاسيما من يقول ان الرب لم يزل فاعلا متكهما اذا شاء (الثاني) لو كانت ذاته قابلة للحوادث لكانت تلك القابلية من لوازمها وأزلية القابلية توجب صحة وجود المقبول أزلا لان قابلية الشيء للغير نسبة بينهما والنسبة بين الشئيين موقوفة عليهما لكن وجود الحوادث في الازل محال ولا يلزم علينا القدرة الازلية لان تقدم القدرة على المقدور واجب دون تقدم القابل على المقبول قال الارموي ولقائل أن يقول ما ذلك كرم بتقدير التسليم يقتضي أزلية صحة وجود الحوادث لاصحة أزلية وجود الحوادث وقد عرفت الفرق بينهما في مسألة الحدوث والفرق المذكوران صح أغنى عن الدليل السابق والانتقاض وأيضا اذا صح الفرق مع أن الدليل المذكور ينبغي لزم بطلان الدليل (قلت) فقد ذكر الارموي في بطلان هذا الدليل ثلاثة أوجه (أحدها) الفرق بين صحة أزلية الحدوث وأزلية صحة الحدوث وسيأتي ان شاء الله الكلام فيه وبيان أنه فرق فاسد

ذلك فهم يعاونونهم كما يعاون أمثالهم من أهل الكذب والظلم لتنازلهم عن الاغراض ومن الراضية من يقول انها في ولد محمد بن اسمعيل ومنهم من يقول انها في ولد محمد بن جعفر بن محمد في اسمعيل ابنه ولا في موسى بن جعفر ومنهم من يقول انها في ابنه عبد الله بن جعفر وكان أكبر من خلف من ولده وهؤلاء يقال لهم البطيئة لان عبد الله بن جعفر كان أبطح الرجلين قالوا وهؤلاء عدد كثير ومن الراضية من يقول بامامة موسى بن جعفر وانه لم يموت ولا يموت حتى يملك مشرق الارض ومغربها وهذا الصنف يدعون الواقفية لانهم وقفوا على موسى بن جعفر ولم يجاوزوه ويسمون الممتورة لان يونس بن عبد الرحمن ناظرهم فقال أنتم أغلى من الكلاب الممتورة فلزمهم هذا لقب ومنهم قوم توقفوا في أمر موسى بن جعفر فقالوا لا ندري أمانت أولم يموت ومنهم من يقول ان موسى بن جعفر نص على امامة ابنه أحمد ومن الراضية من قال ان بعد محمد بن الحسن المنتظر عند الاثنى عشرية اماما آخر هو القائم الذي يظهر فيملا الدنيا عدلا ويقع الظلم فهذا بعض اختلاف الراضية القائلين بالنص فاذا كانوا أعظم تباينا واختلافا من سائر طوائف الامة امتنع أن تكون هي الطائفة الناجية لان أقل ما في الطائفة الناجية أن تكون متفقة في أصول دينها كاتفاق أهل السنة والجماعة على أصول دينهم وهؤلاء الامامية الاثناعشرية يقولون ان أصول الدين أربعة التوحيد والعدل والنبوة والامامة وهم مختلفون في التوحيد والعدل والامامة فأما النبوة فغايتهم أن يكونوا مقرين بها كإقرار سائر الامة واختلافهم في الامامة أعظم من اختلاف سائر الامة فان قالت الاثناعشرية نحن أكثر من هذه الطوائف فيكون الحق معنا دونهم قيل لهم وأهل السنة أكثر منكم فيكون الحق معهم دونكم فغاييتكم أن يكون سائر فرق الامامية معكم غير انتمكم مع سائر المسلمين والاسلام هو دين الله الذي يجمع أهل الحق والله أعلم

(فصل قال الراضية) الوجه الثالث أن الامامية جازمون بحصول النجاة لهم ولائمتهم فاطعون بذلك وبحصول ضدها لغيرهم وأهل السنة لا يجيزون ولا يجزمون بذلك لالهم ولا لغيرهم فيكون اتباع أولئك أولى لانا لو فرضناهم الاخرى شخصين من بغداد يريان الكوفة فوجدنا طريقين سلك كل منهما طريقا فخرج ثالث يطلب الكوفة فسأل أحدهما أين تذهب فقال الى الكوفة فقال له هل طريقك توصلك اليها وهل طريقك آمن أم مخوف وهل طريقك صاحبك تؤديه الى الكوفة وهل هو آمن أم مخوف فقال لأعلم شيئا من ذلك ثم سأله صاحبه عن ذلك فقال أعلم أن طريقك توصلني الى الكوفة وأنه آمن وأعلم أن طريقك صاحبك لا يؤديه الى الكوفة وليس هو بأمن فان الثالث ان تابع الاول عدوه العقلاء سفيها وان تابع الثاني نسب الى الاخذ بالحزم (والجواب عن هذا) من وجوه (أحدها) أن يقال ان كان أتباع أئمة الدين تدعى لهم الطاعة المطلقة وأن ذلك يوجب لهم النجاة كان أتباع خلفاء بني أمية الذين كانوا يوجبون طاعة أئمتهم مطلقا ويقولون ان ذلك يوجب النجاة مصيبين وكانوا في سبهم عليا وغيره وقتالهم لن قاتلوه من شيعة على مصيبين لانهم كانوا يعتقدون أن طاعة الأئمة واجبة في كل شيء وأن الامام لا يؤاخذ الله بذنب وأنهم لا ذنب لهم فيما أطاعوا فيه الامام بل أولئك أولى بالنجاة من الشيعة لانهم كانوا مطيعين لأئمة أقامهم الله ونصهم وأيدهم وملكهم فاذا كان من مذهب القدرية أن الله

لكن يقال ان صح هذا الفرق بطل الدليل وان لم يصح لزم امكان الحوادث في الازل ولزم امكان وجود المقدور والمقبول لا يفصل في الازل وكلاهما يبطل الدليل (أو يقال) ما كان جوابا لكم عن المقدور كان جوابا لتان عن المقبول (أو يقال) ان صح هذا الفرق



بطل الدليل وان لم يصح هذا الفرق فاللازم أحد أمرين اما مكان دوام الحوادث (١) (الوجه الثاني) أنه ان صح الفرق بين المقدور والمقبول بأن المقدور يجب تأخره عن القدرة والمقبول لا يجب ذلك (١٠٩) فيه كان هذا وحده دليلا على وجوب حصول الحادث في

الازل اذا كان قابلا له وحينئذ فلا حاجة الى أن يستدل على ذلك بما ذكره من النسبة ان كان الفرق صحيحا وان لم يكن صحيحا صح النقض به (الثالث) ان الدليل المذكور يوجب وجود المقدور في الازل لان القادرية على الشئ نسبة بينهما والنسبة بين الشئتين متوقفة عليهما فان صح الفرق بين المقدور والمقبول مع أن الدليل يتناولهما جميعا وينفي الفرق لزم بطلان الدليل فيلزم بطلان مقدمة الدليل أو انتقاضه وكلاهما مبطل له وهذان بين (قال الرازي الثالث) قول الخليل لا أحب الآفلين يدل على أن المتغير لا يكون لها (ولقائل) أن يقول ان كان الخليل صلى الله تعالى عليه وسلم احتج بالافول على نفي كونه رب العالمين لزم أنه لم يكن ينفي عنه حلول الحوادث لان الافول هو المغيب والاحتجاب باتفاق أهل التفسير واللغة وهو مما يعلم من اللغة اضطرارا وهو حين بزغ قال هذاري فاذا كان من حين بزوغه الى حال أفوله لم ينفع عنه الربوبية دل على أنه لم يجعل حركته منافية لذلك وانما جعل المنافي الافول وان كان الخليل صلى الله عليه وسلم انما احتج بالافول على أنه لا يصلح أن يتخذ ربا وبشره به ويدعى من دون الله فليس فيه تعرض لافعال الله تعالى فقصه الخليل اما ان

لا يفعل الا ما هو الاصلح لعباده كان تولية أولئك مصلحة لعباده ومعلوم أن اللطف والمصلحة التي حصلت بهم أعظم من اللطف والمصلحة التي حصلت بامام معدوم أو عاجز ولهذا حصل لاتباع خلفاء بني أمية من المصلحة في دينهم وديناهم أعظم مما حصل لاتباع المنتظر فان هؤلاء لم يحصل لهم امام يأمرهم بشئ معروف ولا ينهاهم عن شئ من المنكر ولا يعينهم على شئ من مصلحة دينهم ولا دنياهم بخلاف أولئك فانهم انتفعوا بأنتمهم من منافع كثيرة في دينهم وديناهم أعظم مما انتفع هؤلاء بأنتمهم فبين أن كان حجة هؤلاء المنتسبين الى المشايخ على رضى الله عنه صحيحة فحجة أولئك المنتسبين الى المشايخ عثمان رضى الله عنه أولى بالصحة وان كانت باطلة فهذه الأبطال منها فاذا كان هؤلاء الشيعة متفقين مع سائر أهل السنة على أن جزم أولئك بنجاتهم اذا ادعوا التلك الأئمة طاعة مطلقة خطأ وضلال فخطأ هؤلاء وضلالهم اذا جزموا بطاعتهم لمن يدعى أنه نائب المعصوم والمعصوم لا عين له ولا أثر أعظم وأعظم فان الشيعة ليس لهم أئمة يباشرونهم بالخطاب الا شيوخهم الذين يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله (الوجه الثاني) أن هذا المثل انما يكون مطابقا لو ثبت مقدمتان احدهما أن لنا اماما معصوما والثانية انه أمر بكذا وكذا وكلتا المقدمتين غير معلومة بل باطلة دع المقدمة الاولى بل الثانية بل الأئمة الذين يدعى فيهم العصمة قد ماتوا منذ سنين كثيرة والمنتظر له غائبا كثر من أربعمائة وخمسين سنة وعند آخرين هو معدوم لم يوجد والذين يطبعون شيوخ من شيوخ الرافضة أو كتب صنفها بعض شيوخ الرافضة وذكروا ان ما فيها منقول عن أولئك المعصومين وهؤلاء الشيوخ المصنفون ليسوا معصومين بالاتفاق ولا مقطوعا عليهم بالنص فاذا الرافضة لا يتبعون الأئمة لا يقطعون بنجاتهم ولا سعادتهم فلم يكونوا قاطعين بنجاتهم ولا بنجاة أئمتهم الذين يباشرونهم بالامر والنهي وهم أئمتهم وانما هم في انسابهم الى أولئك الأئمة بمنزلة أتباع كثير من أتباع شيوخهم الذين ينتسبون الى الشيخ قد مات من مدة ولم يدروا بما اذا أمر ولا عما اذا نهى بل لهم أتباع يأكلون أموالهم بالباطل ويصدون عن سبيل الله يأمرهم ونههم بالغلو في ذلك الشيخ وفي خلفائه وأن يتخذوهم أربابا كما يأمر شيوخ الشيعة أتباعهم وكما يأمر شيوخ النصارى أتباعهم فهم يأمرهم ونههم بالامر والنهي بالله وعبادة غير الله ويصدونهم عن سبيل الله فيخرجونهم عن شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فان حقيقة التوحيد أن نعبد الله وحده فلا يدعى الا هو ولا يخشى ولا يتق الا هو ولا يتوكل الا عليه ولا يكون الدين الا له الا لا أحد من الخلق وأن لا نتخذ الملائكة والنبين أربابا فكيف بالأئمة والشيوخ والعلماء والملوك وغيرهم والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم هو المبلغ عن الله أمره ونهيه فلا يطاع مخلوق طاعة مطلقة الا هو فاذا جعل الامام والشيخ كانه يدعى مع مغيبه وبعد موته ويستغاث به ويطلب منه الخواج والطاعة انما هي لشخص حاضر يأمر بما يريد وكان الميت مشبها بالله تعالى والحي مشبها برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيخرجون عن حقيقة الاسلام الذي أصله شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ثم ان كثير منهم يتعلقون بحكايات تنقل عن ذلك الشيخ وكثير منها كذب عليه وبعضها خطأ منه فيعدون عن النقل الصدق عن القائل المعصوم الى نقل غير صدق عن قائل غير معصوم فاذا كان هؤلاء مخطئين في الحقيقة فالشيعة أعظم وأكثر خطأ لانهم أعظم كذبا فيما نقلوه عن الأئمة وأعظم غلوا في دعوى عصمة الأئمة واذا كان

تكون حجة عليهم وأولاهم ولا عليهم (قال الرازي) واحتجوا أن الدليل دل على ان الكلام والسمع والبصر صفات حادثة ولا بد لها من محل وهو ذاته تعالى ولانه يصح قيام الصفات القديمة بذاته تعالى باتفاق منا ومن الاشعرية والقدم لا يعتبر في مقتضى فانه عبارة عن

نفس الازلية وهو عدى فالمقتضى هو كونها صفات والحوادث كذلك فيلزم قيامها به قال والجواب عن الاول بالجواب عن أدلة حدوث تلك الصفات وعن الثاني بان تلك الصفات قد ( ١١٠ ) تكون مخالفة لهذه بالنوع سلنا انه لا فارق سوى القدم

فلم قلت انه عدى فانه عبارة عن نفي العدم السابق ونفي العدم ثبوت (قلت) ليس المقصود هنا ذكر أدلة المثبتة فان النصوص تدل على ذلك في مواضع لا تكاد تحصى الا بكلفة وانما الغرض بيان هل في العقل ما يعارض النصوص ومن اراد تقرير ما احتجوا به من الدليل العقلي على الاثبات قدح فيما يذكره النفاة من امتناع حدوث تلك الامور وعدة المانعين هو امتناع حلول الحوادث وامتناع تسلسلها فاذا كانوا لا ينفضون حدودها في ذاته الامتناع حلول الحوادث لم يجز ان يجيبوا عن أدلة الحدوث بمجرد دليل امتناع حلول الحوادث ان لم يجيبوا عن المعارض لان ذلك دور فاذا قال القائل الدليل على ابطال دليل المثبتة هو دليل النفاة قيل له دليل النفاة لا يتم الا ببطال دليل المثبتة فاذا لم تمكن المطالبة الا بدليل المثبتة كان صحة دليل النفاة متوقفا على صحته وذلك دور فانه لا يتم نفي ذلك الا بالجواب عن حجة المثبتين فيكون قولهم بانتفاء حلول الحوادث مبنيا على انتفاء حلول الحوادث فلا يكون لهم حجة على ذلك (بياض باصله)

وأما أدلة المثبتين فهو ما يذكره من الشرعيات والعقليات وهم قد قدحوا في أدلة النفاة فبتم كلامهم

الواحد من هؤلاء أتباع الشيوخ الاحياء المضلين الغالين في شيخ قدماء محطتين في قطعهم بالنجاة خطأ الشيعة في قطعهم بالنجاة أعظم وأعظم وان قدر أن طريق الشيعة صواب لمافية من القطع والجزم بالنجاة فطريق المشايخ صواب لمافية من القطع بالنجاة فحينئذ يكون طريق من يعتقد أن يزيد كان من الانبياء الذين يشربون الخمر وأن الخمر حلال شرابها الانبياء ويزيد كان منهم طريقا صوابا واذا كان يزيد نبيا كان من خرج على نبي كافر فيلزم من ذلك كفر الحسين وغيره ويلزم من ذلك أن يكون طريق من يقول كل رزق لا يرزق فيه الشيخ لا يريد طريقا صحبها وطريق من يقول ان الله تعالى ينزل الى الارض وان كل مسجد فان الله قد وضع قدمه عليه طريقا صحبها وطريق من يقول ان شيخه قد أسقط عنه الصلاة طريقا صحبها وأمثال هذه الضلالات التي توجد في كثير من العامة أتباع المشايخ فان كثيرا من هؤلاء عاجزون بنجاتهم وسعادة مشايخهم أعظم من قطع الاثني عشرية للائمة وأتباعهم فان كان ما ذكره من اتباع الجازم بالنجاة واجبا وجب اتباع هؤلاء ومن جملته اتباع هؤلاء القدر في الشيعة وابطال طريقهم فيلزم من اتباع الجازم ابطال قول الشيعة وان لم يكن اتباع الجازم مطلقا طريقا صحبها بطلت حجته وكذلك يقال لهؤلاء وهؤلاء ان كان اتباع أهل الجزم أولى بالاتباع من طريقه الذين يأمرون بطاعة الله ورسوله ولا يوجبون طاعة معين الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يضمنون السعادة الا لمن أطاع الله ورسوله ويقولون ان من سواه مخطئ ويصيب فلا يطاع مطلقا وكان اتباع هؤلاء نقصا وخطا والصواب اتباع أهل الجزم مطلقا وجب اتباع شيعة الأئمة المعصومين وشيعة المشايخ المحفوظين وشيعة هؤلاء بقدر حون في هؤلاء وشيعة هؤلاء بقدر حون في هؤلاء فيلزم أن يكون كل من الطريقتين باطلا وحقا وهذا اجمع بين النقيضين وهذا انما يلزم لان الاصل فاسد وهو اتباع من يجزم بلا علم ولا دليل فكل من اتبع الشيخ الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل أو الامامى الجازم بالنجاة بلا حجة ولا دليل فيما يجب اتباعه لم تناقض أقوالهم بخلاف الاقوال التي ترجع الى أصل صحيح فانها لا تناقض والله أعلم (الوجه الثالث) منع الحكم في هذا المثل الذي ضرب به وجعله أصلا فاس عليه فان الرجل اذا قال له أحد الرجلين طريق آمن بوصلي وقال له الآخر لا علم لي بان طريق آمن بوصلي اقول ذلك الاول لم يحسن في العقل تصديق الاول بمجرد قوله بل يجوز عند العقلاء أن يكون محتملا عليه يكذب حتى يصحبه في الطريق فيقتله بأخذ ماله ويجوز أن يكون ذلك جاهلا لا يعرف ما في الطريق من الخوف وأما ذلك الرجل فلم يضمن للسائل شيئا بل رده الى نظره فالجزم في هذا أن ينظر الرجل أى الطريقين أولى بالسلول كاتباع واحد سلك الطريقين ولو أن كل من قال طريق آمن موصل يكون أولى بالتصديق ممن توقف لكان كل مفتر وجاهل يدعى في المسائل المشبهة أن قولى فيها هو الصواب وأنا قاطع بذلك فيكون اتباعي أولى من طريق هؤلاء الذين ينظرون ويستدلون وكان ينبغي أن يكون الشيوخ الكذابون الذين يضمنون لريدهم الجنة وأن لهم في الآخرة كذا وكذا وأن كل من أحبهم دخل الجنة وأن من أعطاهم المال أعطوه الحال الذي يقر به الى ذى الجلال أولى من اتباع ذوى العلم والصدق والعدل الذين لا يضمنون له الا ما ضمنه الله ورسوله لمن أطاعه وكان أيضا ينبغي أن يكون أئمة الاسماعيلية كالمعز والحاكم وأمثالهما

(وأما التسلسل) فالكرامية ومن وافقهم لا يجيزونه كالا يجيزونه المعتزلة ومن وافقهم وأما من يجوز أولى التسلسل في الآثار من أهل الحديث والكلام والفلسفة وغيرهم فهو هؤلاء قد عرف طعنهم في أدلة النفاة وطعن بعض النفاة في أدلة

بعض من متكلمة أهل الأثبات فالاشعرية وغيرهم متنازعون في ذلك كما قد عرف (وأبضا) الفعل بنفسه صفة كمال كما أن قدرته على المفعول المنفصل (١١١) صفة كمال

فان المثبتين يقولون كونه قادر على  
فانا اذا عرضنا على صريح العقل من  
يقدر على الفعل القائم به والمنفصل  
عنه ومن لا يقدر على أحدهما  
علم أن الاول أكمل كما اذا عرضنا  
عليه من يعلم نفسه وغيره ومن  
لا يعلم إلا أحدهما وأمثال ذلك  
ويقول من يجوز ذوام الحوادث  
وتسلسلها اذا عرضنا على صريح  
العقل من يقدر على الافعال  
المتعاقبة الدائمة ويفعلها دائمة  
متعاقبة ومن لا يقدر على الدائمة  
المتعاقبة كان الاول أكمل  
وكذلك اذا عرضنا على العقل  
من فعل الافعال المتعاقبة مع  
حدوثها ومن لا يفعل حادثا أصلا  
لئلا يكون عدمه قبل وجوده  
عدم كمال شهد صريح العقل  
بان الاول أكمل فان الثاني ينفي  
قدرته وفعله للجميع لئلا يعد  
البعض في الازل والاول يثبت  
قدرته وفعله للجميع لئلا يعد  
البعض في الازل والاول يثبت  
قدرته وفعله للجميع مع عدم  
البعض في الازل فذلك ينفي  
الجميع حذرا من فوت البعض  
والثاني يثبت ما يشته من الكمال  
مع فوت البعض فقوت البعض  
لازم على التقديرين وامتياز الاول  
بأثبات كمال في قدرته وفعله لم  
يشته الثاني وأيضا فهم يقولون  
كون الكلام لا يقوم بذاته يمنع  
أن يكون كلامه فان ما قام  
به شيء من الصفات والافعال  
عاد حكمه اليه لا الى غيره فاذا  
خلق في محل علم أو قدرة أو

أولى بالاتباع من أئمة الاثني عشرية لان أولئك يدعون من علم الغيب وكشف باطن الشريعة وعلو  
الدرجة أعظم مما تدعيه الاثنا عشرية لاصحابهم ويضمنون لهم هذا مع استحلال المحرمات  
وترك الواجبات فيقولون له قد أسقطنا عنك الصلاة والصوم والحج والزكاة وضمنالك بالاثنا  
الجنة ونحن قاطعون بذلك والاثنا عشرية يقولون لاستحق الجنة حتى تؤدى الواجبات وترك  
المحرمات فان كان اتباع الجازم بمجرد جزمه أولى كان اتباع هؤلاء أولى من اتباع من يقول أنت  
اذا أذبت يحتمل أن تعاقب ويحتمل أن يعنى عنك فيبقى بين الخوف والرجاء ونظائر هذا كثير  
فتبين أن مجرد الاقدام على الجزم لا يدل على علم صاحبه ولا على صدقه وأن التوقف والامسالك  
حتى يتبين الدليل هو عادة العقلاء (الوجه الرابع) أن يقال قولهم انهم جازمون بمحصول  
النجاة لهم دون أهل السنة فانه ان أراد بذلك أن كل واحد من اعتقدا اعتقادهم يدخل الجنة  
وان ترك الواجبات وفعل المحرمات فليس هذا قول الامامية ولا يقوله عاقل وان أراد أن حب على  
حسنة لا يضر معها سيئة فلا يضره ترك الصلوات ولا الضغور بالعلويات ولا يليل أغراضهم بسفك  
دم بنى هاشم اذا كان يحب عليا فان قالوا المحبة الصادقة تستلزم الموافقة عاد الامر الى أنه  
لا بد من أداء الواجبات وترك المحرمات وان أراد بذلك أنهم يعتقدون أن كل من اعتقد  
الاعتقاد الصحيح وأدى الواجبات وترك المحرمات دخل الجنة فهذا اعتقاد أهل السنة فاتهم  
جزموا بالنجاة لكل من اتقى الله تعالى كما نطق به القرآن وانما توقفوا في شخص معين لعدم العلم  
بدخوله في المتقين فاذا علم أنه مات على التقوى علم أنه من أهل الجنة ولهذا يشهدون بالجنة لمن  
شهد له الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ولهم فيمن استفاض في الناس حسن الشئ عليه قولان  
فتبين أنه ليس في الامامية جزم محمود اختصاصا به عن أهل السنة والجماعة فان قالوا انما يجزم  
لكل شخص رأينا ملتزموا الواجبات عندنا تارك المحرمات بأنه من أهل الجنة من غير أن يجزونا  
بباطنه معصوم قيل هذه المسئلة لاتعلق بالامامية بل ان كان الى هذا طريق صحيح فهو  
طريق أهل السنة وهم يسلكوه أحذق وان لم يكن هناك طريق صحيح الى ذلك كان ذلك قولاً  
بلا علم ولا فضيلة فيه بل في عدمه ففي الجملة لا يدعون علماء جميعا الا أهل السنة أحق به وما  
ادعوه من الجهل فهو نقص وأهل السنة أبعد عنه والقول بكون الرجل المعين من أهل الجنة  
قد يكون سببه اخبار المعصوم وقد يكون سببه توطؤ شهادة المؤمنين الذين هم شهداء الله  
في الارض كما في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه مر عليه بجنائز فأنوا عليها خيرا  
فقال وجبت وجبت ومر عليه بجنائز فأنشروا فقال وجبت وجبت فقالوا يا رسول الله  
ما قولك وجبت وجبت قال هذه الجنائز أنتم عليها خيرا فقلت وجبت لها الجنة وهذه الجنائز  
أنتم عليها خيرا فقلت وجبت لها النار أنتم شهداء الله في الارض وفي المسند عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم أنه قال يوشك أن تعلموا أهل الجنة من أهل النار قالوا يا رسول الله قال بالثناء  
الحسن والثناء السيئ وقد يكون سبب ذلك توطؤ رؤيا المؤمن فان النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم قال لم يبق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة يراها العبد الصالح أو ترى له وسئل عن قوله  
تعالى لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة قال هي الرؤيا يراها الرجل الصالح أو ترى له وقد  
فسرها أيضا بنساء المؤمنين فقيل يا رسول الله الرجل يعمل لنفسه فيجدهم الناس عليه فقال

كلما كان ذلك صفة للعمل الذي خلق فيه فذلك العمل هو العالم القادر المتكلم به فاذا خلق كلاما في محل كان ذلك الكلام المخلوق كلام  
ذلك العمل لا كلامه فاذا خلق في الشجرة انى أنا الله رب العالمين ولم يقم هو به كلام كان ذلك كلاما للشجرة فتكون هي القائلة انى أنا

الله رب العالمين وهذا باطل فمتعين أن يقوم به الكلام وكونه لا يقدر أن يتكلم ولا يتكلم بما شاء بل يلزمه الكلام كما تلزمه الحياة مع كون تكليمه هو خلق مجرد الادراك يقتضى (١١٢) أن يكون القادر على الكلام الذي يتكلم باختياره كل منه فإنا

تلك عاجل بشرى المؤمن والرؤيا قد تكون من الله وقد تكون من حديث النفس وقد تكون من الشيطان فإذا تواطأت رؤيا المؤمن على أمر كان حقا كما إذا تواطأت رؤيتهم فإن الرجل قد يغلط أو يكذب وقد يخطئ في الرؤيا أو يتعمد الباطل فإذا اجتمعوا لم يجتمعوا على ضلالة وإذا تواترت الرؤيات أو رثت العلم فكذلك الرؤيا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أرى رؤياكم قد تواطأت على أنها في السبع الاواخر فمن كان منكم متحررا فليتها في السبع الاواخر وهذه الاسباب كلها عند أهل السنة أكل وأتم مما هي عند الشيعة فلا طريق لهم الى العلم بالسعادة وحصولها الا وذلك الطريق أكل لأهل السنة (الوجه الخامس) ان أهل السنة يجزءون بحصول النجاة لا تتمهم أعظم من جزم الرافضة وذلك أن أئمتهم بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم السابقون الاقربون من المهاجرين والانصار وهم جازمون بحصول النجاة لهؤلاء فانهم يشهدون أن العشرة في الجنة ويشهدون أن الله تعالى قال لأهل بدر أعمالوا ما شئتم فقد غفرت لكم بل يقولون انه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة كما ثبت ذلك في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو لأهل السنة يشهدون أنه لا يدخل النار منهم أحد وهي شهادة بعلم كادل على ذلك الكتاب والسنة (الوجه السادس) أن يقال أهل السنة يشهدون بالنجاة امام مطلقا واما عينا شهادة مستندة الى علم واما الرافضة فانهم ان شهدوا وشهدوا بما لا يعلمون أو شهدوا بالزور الذي يعلمون أنه نذب فهم كما قال الشافعي رحمه الله تعالى ما رأيت قوما أشهد بالزور من الرافضة (الوجه السابع) ان الامام الذي شهد به بالنجاة اما ان يكون هو المطاع في كل شيء وان نازعه غيره من المؤمنين أو هو مطاع فيما يأمر به من طاعة الله ورسوله وفيما يقوله باجتهاد اذا لم يعلم أن غيره أولى منه ونحو ذلك فان كان الامام هو الاول فلا امام لأهل السنة بهذا الاعتبار الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه ليس عندهم من يجب أن يطاع في كل شيء الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يقولون كما قال مجاهد والحكم ومالك وغيرهم كل أحد يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويشهدون لامامهم أنه خير الخلائق ويشهدون بان كل من اتهم به ففعل ما أمر به وترك ما نهى عنه دخل الجنة وهذه الشهادة بهذا وهذا هي أتم من شهادة الرافضة للعسكر بين وأمثالهما بان من أطاعهم ادخل الجنة فثبت أن امام أهل السنة أكل وشهادتهم له اذا أطاعوه أكل ولا سواء ولكن قال الله تعالى الله خير أم يشركون فعند المقابلة يذكر فضل الخير المحض على الشر المحض وان كان الشر المحض لا خير فيه وان أرادوا بالامام الامام المقيد فذلك لا يوجب أهل السنة طاعته ان لم يكن ما أمر به موافقا لمر الامام المطلق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم اذا أطاعوه فيما أمر الله بطاعته فيه فانما هم مطيعون لله ورسوله فلا يضرهم توقفهم في الامام المقيد هل هو في الجنة أم لا كما لا يضر أتباع المعصوم اذا أطاعوا نوابه مع أن نوابه قد يكونون من أهل النار لاسيما ونواب المعصوم عندهم لا يعلمون أنهم يأمرون بما يأمر به المعصوم لعدم العلم بما يقوله معصومهم واما أقوال الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فهي معلومة فمن أمر بها فقد علم أنه وافقها ومن أمر بخلافها علم أنه خالفها وما اختلف فيه منها فاجتهاد فيه نائبه فهذا خير من طاعة نائب لمن يدعي العصمة ولا أحد يعلم بشيء مما أمر به

اذا عرضنا على العقل من يتكلم باختياره وقدرته ومن كلامه بغير اختياره وقدرته كان الاول أكل فتعين أن يكون متكلما بقدرته ومشيئته كلاما يقوم بذاته وكذلك في مجيئه واتيائه واستوائه وأمثال ذلك ان قدرنا هذه أمور منقصة عنه لزم أن لا يوصف بها وان قدرناها لازمة لا تكون بمشيئته وقدرته لزم مجزءه وتفضيل غيره عليه فيجب أن يوصف بالقدرة على هذه الافعال القائمة به التي يفعلها بمشيئته وقدرته وهذا هو الذي تعنيه النفقة بقولهم لا تحمله الحوادث كما يعنون نبي العلم والقدرة ونحوهما بقولهم لا تحمله الاعراض وأيضا فان ما به تثبت الصفات القائمة به تثبت الافعال القائمة به التي لا تحصل بقدرته واختياره ونحو ذلك وذلك انه يقال العلم والقدرة والسمع والبصر والكلام ونحو ذلك صفات كمال فلو لم يتصف الرب بها اتصف بنقائصها كالجهل والجهل والعمى والبكم والحرس وهذه صفات نقص والله منزعه عن ذلك فيجب اتصافه بصفات الكمال ويقال كل كمال يثبت لمخلوق من غير أن يكون فيه نقص بوجه من الوجوه فالخالق تعالى أولى به وكل نقص تنزه عنه لمخلوق فالخالق سبحانه أولى بتنزيهه عنه بل كل كمال يكون للوجود لا يستلزم نقصا فالواجب الوجود أولى به من كل موجود

وأما هذه الادلة المبسوطة في غير هذا الموضوع فإذا قال النفقة من الجهمية والمتفلسفة والباطنية هذه الصفات هذا متقابله تقابل العدم والملكة فلا يلزم من رفع أحد هاتين الثاني الأنا يكون المحل قابلا لهما فاما ما لا يقبلهما كالجناد فلا يقال فيه

مخى ولا مبيت ولا أعمى ولا بصير أجيبوا عن ذلك بعدة أجوبة مثل أن يقال هذا اصطلاح لكم والافالفة العربية لا فرق فيها والمعاني العقلية لا يعتبر فيها مجرد الاصطلاحات ومثل ( ١١٣ ) أن يقال فلا يقبل هذه الصفات كالجناد أنقص مما

يقبلها ويتصف بالناقص منها فالخى الاعمى أكل من الجناد الذى لا يوصف ببصر ولا عمى وهذا بعينه يقال فيما يقوم به من الافعال ونحوها التى يقدر عليها ويشاؤها فانه لو لم يتصف بالقدرة على هذه الافعال لزم اتصافه بالعجز عنها وذلك نقص ممتنع كما تقدم والقادر على الفعل والكلام أكمل من العاجز عن ذلك فاذا قال النافى انما يلزم اتصافه بنقص ذلك لو كان قيام الافعال به ممكنا فاما ما لا يقبل ذلك كالجدار فلا يقال هو قادر على الحركة ولا عاجز عنها فيقال هذا نزاع لفظى كما تقدم ويقال أيضا فلا يقبل قيام الافعال الاختيارية به والقدرة عليها كالجناد أنقص مما يقبل ذلك كالحبوان فالحيوان الذى يقبل أن يتحرك بقدرته وارادته اذا قدر بحجزه وأكل مما لا يقبل الاتصاف بذلك كالجناد فاذا وصفتموه بعدم قبول ذلك كان ذلك أنقص من أن يصفوه بالعجز عن ذلك واذا كان وصفه بالعجز عن ذلك صفة نقص مع امكان اتصافه بالقدرة على ذلك فوصفه بعدم قبول الافعال والقدرة عليها أعظم نقصا فان قال النافى لو جاز أن يفعل أفعالا تقوم به بارادته وقدرته لزم أن يكون محلا للحوادث وما قبل الشئ لا يخلو عنه وعن ضده فيلزم تعاقبا وما تعاقبت عليه الحوادث

هذا الغائب المنتظر فضلا عن العلم بكون نائبه موافقا أو مخالفا فان ادعوا أن الثواب عاملون بأمر من قبلهم فعلم علماء الامة بامر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنهم وأكمل من علم هؤلاء يقول من يدعون عظمته ولو طوبأ أحدهم بنقل صحيح ثابت بما يقولونه عن على أو عن غيره لما وجدوا الى ذلك سبيلا وليس لهم من الاسناد والعلم بالرجال الناقلين ما لاهل السنة (الوجه الثامن) أن يقال ان الله قد ضمن السعادة لمن أطاعه وأطاع رسوله وتوعد بالشقاء لمن لم يفعل ذلك فمناط السعادة طاعة الله ورسوله كما قال تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا وأمثال ذلك واذا كان الله تعالى يقول فاتقوا الله ما استطعتم فمن اجتهد في طاعة الله ورسوله بحسب الاستطاعة كان من أهل الجنة فقول الرافضى لن يدخل الجنة الا من كان اماميا كقول اليهود والنصارى لن يدخل الجنة الا من كان هودا أو نصارى تلك أمانهم قل ها تو ابرهنا ان كنتم صادقين بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ومن المعلوم أن هذا المنتظر الذى يدعيه الرافضى لا يجب على أحد طاعته فانه لا يعلم له قول منقول عنه فاذا من أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم دخل الجنة وان لم يؤمن بهذا الامام ومن آمن بهذا الامام لم يدخل الجنة الا اذا أطاع الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فطاعة الرسول هي مدار السعادة وجودا وعدما وهي الفارقة بين أهل الجنة والنار ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فرق بين الناس فدل الخلق على طاعته بما بينه لهم فدل أن أهل السنة جازمون بالسعادة والنجاة لمن كان من أهل السنة

(فصل قال الرافضى) الوجه الرابع أن الامامية أخذوا مذهبهم عن الأئمة المعصومين المشهورين بالفضل والعلم والزهد والورع والاشتغال فى كل وقت بالعبادة والدعاء وتلاوة القرآن والمداومة على ذلك من زمن الطفولية الى آخر العمر ومنهم من يعلم الناس العلوم ونزل فى حقهم هل أتى وآية الطهارة ويحجاب المودة لهم وآية الابتهاال وغير ذلك وكان على رضى الله عنه يصلى فى كل يوم وليلة ألف ركعة ويتلو القرآن مع شدة ابتلائه بالحروب والجهاد فاؤلهم على بن أبى طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وجعله الله تعالى نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفسنا وأنفسكم وواخاه رسول الله وزوجه ابنته وفضله لا يحصى وظهرت منه معجزات كثيرة حتى ادعى فيه قوم الربوبية وقتلهم وصار الى مقاتلتهم آخرون الى هذه الغاية كالغلاة والنصيرية \* وكان ولداه سبطا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيدا شباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانا أزهذا الناس وأعلمهم فى زمانتهما وجاهدا فى الله حتى جهاده حتى قتلوا ولبس الحسن الصوف تحت ثيابه الفاخرة من غير أن يشعرا أحد بذلك وأخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الحسين يوم ما وضعه على نخذة الاعمى و ابراهيم على نخذة الايسر فنزل جبريل عليه السلام وقال ان الله لم يكن ليجمع لك بينهما فاختر من شئت من ما فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة واذا مات ابراهيم بكيت أنا عليه فاختر موت ابراهيم فبات بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين يقبله ويقول أهلا ومرحبا بمن فديته بابنى ابراهيم \* وكان على بن الحسين

( ١٥ - منهاج ثانى ) فهو حادث لا متنازع حوادث لا أول لها قبل لهم هذا مبنى على مقدمتين على أن ما يقبل الشئ لا يخلو عنه وعن ضده وعلى امتناع دوام الحوادث وكل من المقدمتين قديين فسادهما كما تقدم ثم قبل العلم بفسادهما يعلم بصريح العقل أن

ما ذكر في اثبات هذه الافعال من الادلة العقلية الموافقة للادلة الشرعية ابين واظهر واصرح في العقل من امتناع دوام الحوادث  
وتعاقبها فان هذه المقدمة في غاية الخفاء والاشتباه واكثر ( ١١٤ ) العقلاء من جميع الامم ينازعون فيها ويدفعونها وهي

أصل علم الكلام الذي ذمه  
السلف والائمة ولهذه المقدمة  
استطالت الدهرية على من اخرج  
بها من متكلمة أهل الملل وعجزوهم  
عن اثبات كون الله تعالى يحدث  
شيأا للعالم ولا غيره والذين  
اعتقدوا صحة هذه المقدمة من  
الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم  
ظنوا أن حدود العالم واثبات  
الصانع لا يتم الا بها وفي حقيقة  
الامر هي تنافي حدود العالم  
واثبات الصانع بل لا يمكن القول  
باحداث الله تعالى لشيء من  
الحوادث الا بنقيضها ولا يمكن  
اثبات خلق الله لما خلقه وتصديق  
رسوله فيما أخبروا به عنه الا  
بنقيضها فاجعلوه أصلا ودليلا  
على صحة المعقول والمنقول هو  
مناف مناقض للنقول والمعقول  
كإفاد بسط في غير هذا الموضوع  
وأيا فان هؤلاء النفاة يقولون لم  
يكن الرب تعالى قادرا على الفعل  
فصار قادرا وكان الفعل ممتمعا  
فصار ممكنا من غير تجديد شيء أصلا  
يوجب القدرة والامكان وهذا  
معنى قول القائل انه يلزم أن  
ينقلب الشيء من الامتناع الذاتي  
الى الامكان الذاتي وهذا مما  
تجزم العقول بطلانه مع ما فيه  
من وصف الله بالعجز وتجدد  
القدرة من غير سبب ومن اعتذر  
منهم عن ذلك مثل كثير منهم قالوا  
ان الممتنع هو القدرة على الفعل  
في الازل فنفس انتفاء الازل

زين العابدين يصوم نهاره ويقوم ليله ويتلو الكتاب العزيز ويصلي كل يوم وليلة ألف ركعة ويدعو  
بعد كل ركعة بالادعية المنقولة عنه وعن آبائه ثم يرحي الصحيفة كالمتضرع ويقول أني لى بعبادة على  
وكان يبكي كثيرا حتى أخذت الدموع من لحم خديه وسجد عليه السلام حتى سمي ذا الثغفات  
وسماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيد العابدين وكان قد حج هشام بن عبد الملك فاجتهد على  
أن يستلم الركن فلم يمكنه من الزحام فجاء زين العابدين رضى الله عنه فوقف الناس له وتხოوا عن  
الحجر حتى استلمه ولم يبق عند الحجر سواه فقال هشام بن عبد الملك من هذا فقال الفرزدق الشاعر

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته \* والبيت يعرفه والحل والحرم  
هذا ابن خير عباد الله كلهم \* هذا التقى النقى الطاهر العلم  
يكاد يمسكه عرفان راحته \* ركن الخطيم اذا ماجاه يستلم  
اذا رآته قريش قال قائلها \* الى مكارم هذا ينتهى الكرم  
ان عدت أهل التقى كانوا أعتهم \* أو قيل من خيرا أهل الارض قيل هم  
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله \* بحمده أنبياء الله قد ختموا  
يفضى حياه ويفضى من مهاتبه \* فما يكلم الاحين يبتسم  
ينشق نور الهدى عن صبح غرته \* كالشمس ينجاب عن اشراقها الظلم  
مشتقة من رسول الله تبعته \* طابت عناصره والخيم والشم  
الله شرفه قدما وفضله \* جرى بذالكه في لوجه القلم  
من معشرهم مدين وبعضهم \* كفر وقريهم ملجا ومعتصم  
لا يستطيع جواد بعد غايتهم \* ولا يداينهم قوم وان كرموا  
هم الفيث اذا ما أزمة أزمت \* والاسد أسد الشرى والبأس محتمم  
لا يقبض العسر بسطامن أ كفههم \* سيان ذلك ان أثروا وان عدموا  
ما قال لا قط الا في تشهده \* لولا التشهد كانت لاؤه ندم  
يستدفع السوء والباوى بحبهم \* ويسترق به الاحسان والتم  
مقدم بعد ذكر الله ذكرهم \* في كل بدء ومختموم به الكلم  
من يعرف الله يعرف أولويهذا \* فالدين من بيت هذا ناله الام

فغضب هشام وأمر بحبس الفرزدق بين مكة والمدينة فقال الفرزدق هذه الايات وبعث بها اليه

أ تحبسنى بين المدينة والى \* اليها قلوب الناس بهوى منيها

تقلب رأسا لم يكن رأس سيد \* وعيناه (١) حوياه بادعيوها

فبعث اليه زين العابدين بألف دينار فردها وقال انما قلت هذا غضبا لله ورسوله فما آخذ عليه اجرا  
فقال على بن الحسين نحن أهل البيت لا يعود الينا ما خرج منا فقبلها الفرزدق وكان بالمدينة قوم  
ياتيهم رزقهم ليلا ولا يعرفون من هو فلما مات مولانا زين العابدين انقطع عنهم ذلك وعرفوا أنه  
كان منه \* وكان ابنه محمد الباقر أعظم الناس زهدا وعبادة بقر السجود حبهته وكان أعلم أهل  
وقته سماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الباقر وجاء اليه جابر بن عبد الله الانصاري وهو

(١) قوله حوياه كذا في الاصل ولعل الصواب حوياه فخر الراوية كتبه معجده

يوجب امكان الفعل والقدرة عليه قيل لهم الازل ليس هو شيأا كان موجودا فعدم ولا معدوما فوجد حتى يقال صغير  
انه تجدد أمر أو جوب ذلك بل الازل كالابد فكما أن الابد هو الدوام في المستقبل فالازل هو الدوام في الماضي فكما أن الابد لا يختص

بوقت دون وقت فالازل لا يختص بوقت دون وقت فالازل هو الذي لم يزل كائنا والابدى هو الذي لا يزال كائنا وكونه لم يزل ولا يزال  
معناه دوامه وبقاؤه الذي ليس له مبتدأ ولا منتهى فقول ( ١١٥ ) القائل شرط قدرته انتفاء الازل كقول نظيره شرط

قدرته انتفاء الابد فاذا كان  
سلف الامة وأمتها وجاهير  
الطوائف أنكروا قول الجهم في  
كونه تعالى لا يقدر في الابد على  
الافعال فكذلك قول من قال  
لا يقدر في الازل على الافعال  
(وقول أبي الهذيل) انه تعالى  
لا يقدر على أفعال حادثه في  
الابد يشبه قول من قال لا يقدر على  
أفعال حادثه في الازل وقد بسط  
الكلام على هذا وقول من  
يفرق بين النوعين في غير هذا  
الموضع

(فصل) وقد استدل بعضهم  
على النفي بدليل آخر فقال ان كل  
صفة تفرض لواجب الوجود فان  
حقيقته كافية في حصولها والا  
لزم افتقاره الى سبب منفصل  
وهذا يقتضى امكانه فيكون  
الواجب ممكنا هذا خلف وحينئذ  
يلزم من دوام حقيقته دوام تلك  
الصفة والمثبتون يجيبون عن  
هذا بوجوه (أحدها) ان هذا  
انما يقال فيما كان لازما لذاته في  
النفي أو الاثبات أما ما كان موقوفا  
على مشيئته وقدرته كما فعله فانه  
يكون اذا شاء الله تعالى ولا يكون  
اذا لم يشأ فانه ما شاء الله كان وما لم  
يشأ لم يكن فان بين المستدل أنه  
لا يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق  
بمشيئته وقدرته كان هذا وحده  
كافيا في المسئلة وان لم يبين ذلك  
لم يكن فيما ذكره حجة (الثاني)  
أن يقال هذا منقوض بأفعاله

صغير في الكتاب فقال له جندك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يسلم عليك فقال وعلى جدى  
السلام فقيل لجابر كيف هذا قال جابر كنت جالساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
والحسين في حجره وهو يداعبه فقال يا جابر يولد له ولد اسمه على فاذا كان يوم القيامة نادى مناد  
ليقم سيد العابدین فيقوم ولده ثم يولد له مولود اسمه محمد الباقر يقر العلم بقرا فاذا رأيت فاقراءه منى  
السلام وروى عنه أبو حنيفة وغيره \* وكان ابنه جعفر الصادق عليه السلام أفضل أهل زمانه  
وأعبدهم قال علماء السير انه اشتغل بالعبادة عن طلب الرياسة وقال عمر بن أبي المقدم كنت  
اذا نظرت الى جعفر بن محمد الصادق علمت أنه من سلالة النبيين وهو الذي نشفقه الامامية  
والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية وكان لا يخبر بأمر الاوقع وبه سموه الصادق الامين وكان  
عبد الله بن الحسن جمع أكبر العلوية للبيعة لولده فقال الصادق هذا الامر لا يتم فاعتناط من ذلك  
فقال انه لصاحب القباء الاصفر وأشار بذلك الى المنصور فلما سمع المنصور بذلك فرح لعلمه  
بوقوع ما خبر به وعلم أن الامر يتصل به ولما هرب كان يقول أين قول صادقكم وبعد ذلك  
انتهى الامر اليه \* وكان ابنه موسى الكاظم يدعى بالعبد الصالح وكان أعبد أهل زمانه يقوم  
الليل ويصوم النهار وسمى الكاظم لانه كان اذا بلغه عن أحد شئ بعث اليه بما نقل فضله  
الموافق والمخالف قال ابن الجوزي من الخناصلة زوى عن شقيق البلخي قال خرجت حاجا سنة  
تسع وأربعين ومائة فزلت القادسية فاذا شاب حسن الوجه شديد السمرة وعليه نوب صوف  
مشمول بشملة في رجليه نعلان وقد جلس منفردا عن الناس فقلت في نفسي هذا الفتى من  
الصوفية يريد أن يكون كالأعلى الناس والله لا مضمين اليه أو يخجعه فلما رأني قال يا شقيق  
اجتنبوا كثيرا من الظن ان بعض الظن اثم فقلت في نفسي ان هذا عبد صالح نطق عمافي  
نفسى لا لحقته ولا سألته أن يجالني فغاب عن عيني فلم أره فلما زلتنا وافته فاذا هو يصلى  
وأعضاؤه تضطرب ودموعه تتحادر فقلت أمضى اليه وأعدت فأوجز في صلاته ثم قال يا شقيق  
وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فقلت هذا من الابدال قد تكلم على سرى مرتين  
فلما زلتنا باله فاذا به قائم على البئر ويده ركوة يريد أن يستقي فسقطت الركوة من يده في البئر  
فرفع طرفه الى السماء وقال

أنت ربى اذا ظمئت الى الماء \* هو قولى اذا أردت الطعاما

يا سيدى ما لي سواها فقال شقيق فوالله لقد رأيت البئر قد ارتفع ماؤها فأخذ الركوة بيده  
ومسلاها وتوضأ وجعل يصلى أربع ركعات ثم قام الى كتيف رمل هناك فجعل يقبض بيده  
ويطرحه في الركوة ويشرب منه فقلت أطمعني من فضل ما رزقك الله أو ما أنعم الله عليك  
فقال يا شقيق لم يزل الله ينعم علينا ظاهرا وباطنا فأحسن ظنك بربك ثم ناولني الركوة فشربت  
منها فاذا هو سويق وسكر ما شربت والله الذم منه ولا أطيب فشعبت ورويت وبقيت أياما  
لا أشتهى طعاما ولا شرابا ثم لم أره حتى دخلت مكة فرأيت ليلة الى جانب قبة الشراب نصف الليل  
يصلى بخشوع وأنين وبكاء فلم يزل كذلك حتى ذهب الليل فلما طلع الفجر جلس في مصلاه يسبح ثم  
قام الى صلاة الفجر وطاف بالبيت أسبوعا ثم خرج فتبعته فاذا له حاشية وعلمان وأموال وهو على  
خلاف مارأيت في الطريق ودأبه الناس يسلمون عليه ويتبركون به فقلت لهم من هذا قالوا هذا

فان حقيقته كافية في حصولها والازم افتقاره الى سبب منفصل وذلك يقتضى امكانه فيكون الواجب ممكنا ما كان جوابا عن الافعال  
كان جوابا للثبتيين القائلين انه يقوم به ما يتعلق بمشيئته وقدرته ومن جوز أنه يفعل بعد أن لم يكن فاعلام بعض القدرة والمشيئة القديمة

قال هنا كذلك كما يقوله الكرامية ومن قال انه لم يزل يفعل ويتكلم اذا شاء قال هنا كذلك كما يقوله من يقوله من أئمة السنة والحديث (الثالث) أن يقال أن معنى بقولك ذاته كافية أنها مستلزمة (١١٦) لوجود اللازم في الازل أو هي كافية فيه وان تأخر وجوده فان

عنيت الاول انتقض عليك بالمفعولات الحادثة فانه يلزمك اما عدمها واما افتقاره الى سبب منفصل اذ كان ما لا تنكفي فيه الذات يقتصر الى سبب منفصل وان عنيت الثاني كان حجة عليك اذ كان ما تنكفي فيه الذات يمكن تأخره (الرابع) أن يقال قولك يقتصر الى سبب منفصل تعني به شيأ يكون من فعل الله تعالى أو شيأ لا يكون من فعله أما الاول فلا يلزم افتقاره الى غيره لانه اذا كان هو فاعل الاسباب فهو فاعلها وفاعل ما يحدث بها فلا يكون مفتقرا الى غيره وأما ان عنيت بالسبب ما لا يكون من فعله لزمك أن كل ما لا ينكفي فيه الذات ولا تستلزم وجوده في الازل لا يوجد الابشريك مبع الله ليس من مخلوقاته ومعلوم أن هذا خلاف اجماع أهل الايمان بل خلاف اجماع جماهير العقلاء وهو خلاف المعقول الصريح أيضا فان ذلك الشريك المقدور ان كان واجب الوجود بنفسه لها آخر لزم اثبات خالق قديم مع الله مشارك له في فعله لا يفعل الابيه وهذا مع أنه لم يقل به أحد من بني آدم فهو باطل في نفسه لانه يستلزم افتقار كل من الفاعلين الى الآخر فان التقدير في هذا المشترك هو أن أحدهما لا يستقل به بل يحتاج الى معاونة الآخر وما احتاج الى معاونة الآخر كان فقيرا الى غيره

موسى بن جعفر فقلت قد عبت ان تكون هذه العجائب الامثل هذا السيد هذا رواه الحنبلي وعلى يده تاب بشر الحافي لانه اجتاز على دار بيغداد فسمع الملاهي وأصوات الغناء والقصب يخرج من تلك الدار فخرجت جارية ويدها قامة النقل فرمت بهاقى الدرب فقال يا جارية صاحب هذه الدار حرام عبد فقالت بل حرف قال صدقت لو كان عبد الحافي من مولاة فلما دخلت الجارية قال مولاها وهو على مائدة السكر ما أبطأك عنا قالت حدثني رجل بكذا وكذا فخرج حافيا حتى لقي مولا ناموسى بن جعفر فتاب على يده (والجواب) من وجوه (أحدها أن يقال) لا نسلم أن الامامية أخذوا مذهبهم من أهل البيت لا الاثنا عشرية ولا غيرهم بل هم مخالفون لعلى رضى الله عنه وأئمة أهل البيت في جميع أصولهم التي فارقوا فيها أهل السنة والجماعة وتوحيدهم وعدلهم وامامتهم فان الثابت عن على رضى الله عنه وأئمة أهل البيت من اثبات الصفات لله واثبات القدر واثبات خلافة الخلفاء الثلاثة واثبات فضيلة أبي بكر وعمر رضى الله عنهم وغير ذلك من المسائل كلها يناقض مذهب الرافضة والنقل بذلك ثابت مستفيض في كتب أهل العلم بحيث ان معرفة المنقول في هذا الباب عن أئمة أهل البيت يوجب علما ضروريا بأن الرافضة مخالفون لهم لا موافقون (الثاني أن يقال) قد علم أن الشيعة مختلفون اختلافا كثيرا في مسائل الامامة والصفات والقدر وغير ذلك من مسائل أصول دينهم فأى قول لهم هو المأخوذ عن الأئمة المعصومين حتى مسائل الامامة قد عرف اضطرابهم فيها وقد تقدم بعض اختلافهم في النص وفي المنتظر منهم على أقوال منهم من يقول ببقاء جعفر بن محمد ومنهم من يقول ببقاء ابنه موسى ومنهم من يقول ببقاء عبد الله بن معاوية ومنهم من يقول نص على على الحسن والحسين وهؤلاء يقولون على محمد بن الحنفية وهؤلاء يقولون أوصى على بن الحسين الى ابنه أبي جعفر وهؤلاء يقولون الى ابنه عبد الله وهؤلاء يقولون أوصى الى محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسين وهؤلاء يقولون ان جعفر أوصى الى ابنه اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه محمد بن اسماعيل وهؤلاء يقولون الى ابنه محمد وهؤلاء يقولون الى ابنه موسى وهؤلاء يسوقون النص الى محمد بن الحسن وهؤلاء يسوقون النص الى بنى هاشم الى بنى العباس ويمتنع أن تكون هذه الاقوال المتناقضة مأخوذة عن معصوم فبطل قولهم ان اقوالهم مأخوذة عن معصوم (الوجه الثالث أن يقال) هب أن عليا كان معصوما فاذا كان الاختلاف بين الشيعة هذا الاختلاف وهم متنازعون هذا التنازع فمن أين يعلم صحة بعض هذه الاقوال عن على دون الآخر وكل منهم يدعى أن ما يقوله انما أخذ عن المعصومين وليس للشيعة أسانيد بالرجال المعروفين مثل أسانيد أهل السنة حتى ننظر في اسنادها وعدالة الرجال بل انما هي منقولات منقطعة عن طائفة عرف فيها كثرة الكذب وكثرة التناقض في النقل فهل يثق عاقل بذلك وان ادعوا توأتر نص هذا على هذا ونص هذا على هذا كان هذا معارض باعدعوى غيرهم مثل هذا التوأتر فان سائر القائمين بالنص اذا ادعوا مثل هذه الدعوى لم يكن بين الدعوتين فرق فهذه الوجوه وغيرها تبين أن تقدير ثبوت عصمة على رضى الله عنه مذهب ليس مأخوذا عنه فنفس دعواهم العصمة في على مثل دعوى النصارى الالهية في المسيح مع أن ما هم عليه ليس مأخوذا عن المسيح (الوجه الرابع)

ليس يعنى وكان عاجز ليس يقادر فان كان هذا دليلا على انتفاء الوجوب بطل دليلك وان لم يكن دليلا بطل دليلك انهم أيضا فانه مبنى عليه وان كان ذلك الشريك المقدور ليس بواجب الوجود بنفسه فهو ممكن لا يوجد الا بالواجب بنفسه فيلزم أن يكون



من مفعولاته (الخامس) أن يقال قول المنجج كل ما يفرض له تكون ذاته ~~كافية~~ في ثبوت حصوله أو نفي حصوله والالزام افتقاره الى سبب منفصل كلام باطل وذلك (١١٧) انه يقال لانسلم أن ما لا يكون مجرد الذات كافية في

ثبوته أو انتفائه تفتقر فيه الى سبب منفصل وانما يلزم ذلك أن لو لم تكن الذات قادرة على ما يتصل به من الافعال فاذا كانت قادرة على ذلك أمكن أن يكون ما يتجدد لها من الثبوت موقوفا على ما يقوم به من مقدوراتها فليس مجرد الذات مقتضية لذلك ولا افتقرت الى سبب منفصل وذلك أن لفظ الذات فيه اجمال واشباهه وبسبب الاجال في ذلك وقعت شبهة في مسائل الصفات والافعال فانه يقال له ما تريد بذاته أو تريد به الذات المجردة عما يقوم به من مقدوراتها ومرادها أم تعني به الذات القادرة على ما يريد مما يقوم بها وما لا يقوم بها فان أردت به الاول كان التلازم صحيحا فانه اذا قدر ذات لا يقوم بها شئ من ذلك كان ما يثبت لها وما ينفي عنها ان لم تكن هي كافية والافتقرت الى سبب منفصل لانه لا يقوم بها ما تقدر عليه وتريد له لكن يقال ثبوت التلازم ليس بحجة ان لم تكن الذات في نفس الامر كذلك هو رأس المسئلة ومحل النزاع فلا يكون الدليل صحيحا حتى يثبت المطلوب ولو ثبت المطلوب لم يتحجج الى دليل فتكون قد صادرت على المطلوب حيث جعلته مقدمة في اثبات نفسه وهذا باطل بصريح العقل واتفاق أهله العارفين بذلك فان أردت

أنهم في مذهبهم محتاجون الى مقدمتين احدهما معصمة من يضيفون المذهب اليه من الائمة والشانية ثبوت ذلك النقل عن الامام وكلنا المقدمتين باطلة فان المسيح ليس باله بل هو رسول كريم وبتقدير أن يكون الها أو رسولا كريما فقول له حق لكن ما تقوله النصراني ليس قوله ولهذا كان في علي رضي الله عنه شبهة من المسيح قوم غلوا فيه فوق قدره وقوم نقصوه دون قدره فهؤلاء يقولون عن المسيح انه اله وهؤلاء يقولون كافر ولد بغية وكذلك على يقولون اله وهؤلاء يقولون انه كافر ظالم (الوجه الخامس) أن يقال قد ثبت لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه والحسن والحسين وعلي بن الحسين وابنه محمد وجعفر بن محمد من المناقب والفضائل ما لم يذكره هذا المصنف الرافضي وذكر أشياء من الكذب تدل على جهل ناقلها مثل قوله نزل في حقهم هل أتى فان هل أتى مكية باتفاق العلماء وعلي أنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وولده الحسن في السنة الثانية من الهجرة والحسين في السنة الرابعة من الهجرة بعد نزول هل أتى بسنين كثيرة فقول القائل انها زلت فيهم من الكذب الذي لا يخفى على من له علم بنزول القرآن وأحوال هذه السادة الاخبار وأما آية الطهارة فليس فيها اخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم وانما فيها الامر لهم بما يجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم فان قوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا كقوله تعالى ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وقوله يريد الله ليمين اكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الانسان ضعيفا فالارادة هنا متضمنة للامر والنهي والرضا وليست هي المشيئة المستزمنة لوقوع المراد فانه لو كان كذلك لكان قد تطهر كل من أراد الله طهارته وهذا على قول هؤلاء القدرية الشيعة أو جبه فان عندهم أن الله يريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد فقول انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا اذا كان هذا بغير عمل المأمور وترك المحذور وكان ذلك متعلقا بارادتهم وأفعالهم فان فعلوا ما أمروا به وطهروا والافلا وهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم ولا يقدر على تطهيرهم وأما المنتبوتون للقدر منهم يقولون ان الله لا يخلق أفعالهم قادر على ذلك فاذا ألهمهم فعل ما أمروا به وترك ما حظروا حصلت الطهارة وذهاب الرجس ومما يبين أن هذا ما أمروا به لا مما أخبروا بوقوعه ما ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أدار الكساء على فاطمة وعلي وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه عن عائشة ورواه أهل السنن عن أم سلمة وهو يدل على ضد قول الرافضة من وجهين (أحدهما) أنه دعاهم بذلك وهذا دليل على أنه لم يخبر بوقوع ذلك فانه لو كان وقع لكان يشئ على الله بوقوعه ويشكره على ذلك لا يقتصر على مجرد الدعاء (الثاني) ان هذا يدل على أنه خالق أفعال العباد ومما يبين أن الآية متضمنة للامر والنهي قوله في سياق الكلام يا نساء النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتيها أجرا مريتين وأعتدنا لها رزقا كريما يا نساء النبي لستن كأحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض

بالذات النوع الثاني لم يصح التلازم فانه اذا قدر ذات تقدر على أن تفعل الافعال التي تختارها وتقوم به لم يلزم أن يكون ما يتجدد من تلك الافعال موقوفا على سبب منفصل ولا يكون مجرد الذات بدون ما يتجدد من مقدورها ومرادها كافي في كل فرد فمن ذلك بل قد

يكون الفعل الثاني لا يوجد الا بالاول والاول بما قبله وهم جرا فليس مجرد الذات بدون ما تحدها كافي في حصول المتأخرات ولا هي مفتقرة في ذلك الى امور منفصلة عنها فلفظ الذات قد يراد ( ١١٨ ) به الذات بما يقوم بها وقد يراد به الذات المجردة عما

يقوم بها ( فاذا قيل ) هل الذات كافية ان أريد به الذات المجردة فتلك لاحقية لها في الخارج عند أهل الاثبات واذا قدر تقديرا فهي لا تنكفي في اثبات ما ثبت لها وان أريد به الذات المنعوت فانه يقوم بها الافعال الاختيارية فعلوم ان هذه الذات لا يجب ان يتوقف ما يتجدد لها من فعل ومفعول على سبب منفصل عنها ونظير هذا قول نفاة الصفات ان الصفات هل هي زائدة على الذات أو ليست زائدة فانا قد بينا في غير هذا الموضوع ان الذات المجردة عن الصفات لاحقية لها بل الصفات زائدة على ما ثبتته النفاة من الذات وأما الذات الموصوفة بصفات القادرة على أفعالها فتلك مستلزمة لما يلزمها من الصفات قادرة على ما تشاءه من الافعال فهي لا تكون الاموصوفة لا يمكن ان تجرد عن الصفات اللازمة لها حتى يقال هل هي زائدة عليها أو ليست زائدة عليها بل هي داخله في مسمى اسمها والافعال القائمة بها بقدرتها وارادتها كذلك فكما أنه مسمى باسمائه الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل خلق السموات والارض وبعد اقامة القيامة وفيما بين ذلك لم يزل ولا يزال موصوفا بصفات الكمال منعوتا بنعوت الاكرام والجلال فكذلك هو مسمى باسمائه الحسنى منعوت بصفاته العلى قبل

وقلن قولنا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى وأقن الصلاة وآتينا الزكاة وأطعن الله ورسوله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا واذ كرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خيرا وهذا السياق يدل على ان هذا أمر ونهي ويدل على أن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أهل بيته فان السياق انما هو للمخاطبين ويدل على أن قوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت عم غير أزواجه كعلي وفاطمة وحسن وحسين رضي الله تعالى عنهم أجمعين فانه ذكره بصيغة التذكير لما اجتمع المذكر والمؤنث وهو لا مخصوصا بكونهم من أهل البيت بالاولى من أزواجه فلهذا خصهم بالدعاء لما أدخلهم في الكساء كما أن مسجد قباء أسس على التقوى ومسجد صلي الله تعالى عليه وسلم أيضا أسس على التقوى وكان قوله تعالى لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيرجع الى قوله تعالى يأتونك من المدينة ليطهروا والله يحب المطهرين بسبب مسجد قباء تناول اللفظ لمسجد قباء والمسجد صلي الله عليه وسلم بطريق الاولى وقد تنازع العلماء في كون أزواجه من آل علي قولين همارا وابتان عن أحد أصحهما أنهن من آل علي وأهل البيت كادل على ذلك ما في الصحيحين من قوله اللهم صل محمد وعلى أزواجه وذريته وهذا مبسوط في موضع آخر وأما ما رواه ابن فليسوا من أهل البيت بل نزاع ولهذا كانت الصدقة تباع بيرة وأما بورا فمكان من مواليهم فلهذا نها عن الصدقة وقال له انها أوساخ الناس \* وكذلك قوله واجاب المودة غلط فقد ثبت في الصحيح عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس رضي الله عنهما سئل عن قوله تعالى قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى قال فقلت الا أن تودوا وذوي قربي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن عباس عجلت لم يكن بطن من قريش الا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فيهم قرابة فقال قل لا أسألكم عليه أجرا الا أن تودوني في القربة التي بيني وبينكم فان ابن عباس كان من كبار أهل البيت وأعلمهم بتفسير القرآن وهذا تفسيره الثابت عنه ويدل على ذلك أنه لم يقل الا المودة لذى القربى ولكن قال الا المودة في القربى ولا يقال المودة في ذى القربى وانما يقال المودة لذى القربى فكيف وقد قال قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى وبين ذلك أن الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا يسأل أجرا أصلا انما أجره على الله وعلى المسلمين موالاة أهل البيت ولكن بادلة أخرى غير هذه الآية وليست موالاة أهل البيت من أجر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في شيء وأيضا فان هذه الآية مكينة ولم يكن على بعد قد تزوج بفاطمة واولادها موالاة اولاد وأما آية الابتهاج في الصحيح أنها المازنات أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعى فاطمة وحسن وحسين ليباهل بهم لكن خصهم بذلك لانهم كانوا أقرب اليه من غيرهم فانه لم يكن له ولد ذكر اذ ذلك يمشي معه ولكن كان يقول عن الحسن ان ابني هذا فهم أبناءه ونسأؤه اذ لم يكن يبق له بنت الا فاطمة فان المباهلة كانت لما قدم وفد بنجران وهم نصارى وذلك كان بعد فتح مكة بل كان سنة تسع وفيها نزل صدر آل عمران وفيها فرض الحج وهي سنة الوفود فان مكة لما فتحت سنة ثمان قدمت وفود العرب من كل ناحية فهذه الآية تدل على كمال انصالحهم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كادل على ذلك حديث الكساء ولكن هذا لا يقتضي أن يكون الواحد منهم

هذه الافعال وبعدها وكان ذلك ثابت قبل حدوث المفعولات وبعدها فهو أيضا ثابت قبل حدوث الافعال أفضل وبعدها ومن آياته الشمس والقمر والكواكب وما تسخه هذه الايمان من الاسماء والصفات هو ثابت لها قبل الحركات المعينة وبعدها

ولا يحتاج أن يقدرها ذات مجردة عن النور وعن دوام الحركة ثم زيد عليها النور ودوام الحركة فالخالق سبحانه أولى ببوت كماله وانتفاء النقص عنه والمخلوقات إنما احتاجت فيما يحدث عنها (١١٩) الى سبب منفصل لانها هي في نفسها محتاجة الى

الفاعل المنفصل فلا شيء من ذاتها وصفاتها وأفعالها إلا بأمر منفصل عنها وأما الخالق سبحانه وتعالى فهو الغني عما سواه فلا يفترق في شيء من ذاته وصفاته وأفعاله الى أمر منفصل عنه بل كل ما كان منفصلا عنه فهو مفتقر اليه وهو سبحانه غني عن ذلك المنفصل الذي هو مفتقر اليه فلا يحتاج فيما يجدده من أفعاله القاعنة بنفسه التي يريد بها ويقدر عليها الى أمر مستغن عنه كما لا يحتاج في مفهولاته المنفصلة عنه الى ذلك وأولى واذا كان قد خلق من الامور المنفصلة عنه ما جعله سببا لافعال تقوم بنفسه كما يخلق الطاعات التي ترضيه والتوبة التي يفرح بها والدعاء الذي يجب سائله وأمثال ذلك من الامور فليس هو في شيء من ذلك مفتقر الى ما سواه بل هو سبحانه الخالق للجميع وكل ما سواه مفتقر اليه وهو الغني عن كل ما سواه وهذا كما أن ما يفعله من المخلوقات بعضها ببعض كالزال المطر بالسحاب وانبات النبات بالماء لا يوجب افتقاره الى الاسباب المنفصلة اذ هو خالق هذا وهذا وجاعل هذا سببا لهذا وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع بما لا يليق بهذا المكان

(فصل) وقد عارض بعضهم

الرازي فيما ذكره من أن هذه المسئلة تلزم عامة الطوائف فقال

أفضل من سائر المؤمنين ولا أعلم منهم لان الفضيلة بكل الاعيان والتقوى لا يقرب بالنسب كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت أن الصديق كان أبقى الامة بالكتاب والسنة وتواتر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لو كنت متخذاً من أهل الارض خليلاً لا اتخذت أبابكر خليلاً وهذا مبسوط في موضعه (وأما ما نقله أنه كان يصلي كل يوم وليلة ألف ركعة) فهذا يدل على جهله بالفضيلة وجهله بالواقع أما أول فلان هذا ليس بفضيلة فانه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان لا يزيد في الليل على ثلاث عشرة ركعة وثبت عنه في الصحيح أنه قال صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل القيام قيام داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقوم اذا سمع الصارخ وثبت عنه أنه بلغه أن رجلاً يقول أحدهم أما أنا فأصوم ولا أفطر ويقول الآخر وأما أنا فأقوم ولا أنام ويقول الآخر أما أنا فلا آكل اللحم ويقول الآخر أما أنا فلا أتزوج النساء فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لكني أصوم وأفطر وأقوم وأنام وآكل اللحم وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني وثبت عنه في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعبد الله بن عمرو بن العاص لما بلغه أنه قال لا صوم من النهار ولا قوم من الليل ما عشت لا تفعل فانك اذا فعلت ذلك هجمت له العين ونفثت له النفس ان لربك عليك حقاً ولنفسك عليك حقاً ولزوركك عليك حقاً ولزوجهك عليك حقاً فكل ذى حق حقه فالمدامسة على قيام جميع الليل ليس بمستحب بل هو مكروه وليس من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه وهكذا مداومة صيام النهار فان أفضل الصيام صيام داود عليه السلام صيام يوم وفطر يوم وأيضا فالذي ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يصلي في اليوم واللييلة فتحوار بعين ركعة وعلى رضى الله عنه أعلم بسنته وأتبع لهديه وأبعد من أن يخالف هذه المخالفة لو كان ذلك ممكنا فكيف وصلاة ألف ركعة في اليوم واللييلة مع القيام بسائر الواجبات غير ممكن فانه لا بد من أكل ونوم وقضاء حاجة الاهل وقضاء حقوق الرعية وغير ذلك من الامور التي تستوعب الزمان اما النصف أو أقل أو أكثر والساعة الواحدة لا تسع مائتي ركعة وما يقارب ذلك الا أن يكون نقرا كنقر الغراب وعلى أجل من أن يصلي صلاة المنافقين يترقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني شيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا وقد نهى عن نقر كنقر الغراب فنقل مثل هذا عن علي يدل على جهل قائله ثم احياء الليل بالتهجد وقرأة القرآن في ركعة هو ثابت عن عثمان رضى الله عنه فتهجده وتلاوته القرآن أظهر من غيره (وأيضاً فقله ان علي بن أبي طالب كان أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم) دعوى مجردة تنازع فيها جمهور المسلمين من الاولين والآخرين (وقوله جعله الله نفس رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حيث قال وأنفسنا وأنفسكم) فيقال أما حديث المواخاة فباطل موضوع فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يتواخ أحداً ولا آخى بين المهاجرين بعضهم من بعض ولا بين الانصار بعضهم من بعض ولكن آخى بين المهاجرين والانصار كما آخى بين سعد بن الربيع وعبد الرحمن بن عوف وآخى بين سلمان الفارسي وأبي الدرداء كما ثبت ذلك في الصحيح وأما قوله وأنفسنا وأنفسكم فهذا

المراد بالحادث الموجود الذي يوجد بعد العدم ذاتا كان أو صفة أما لا يوصف بالوجود كالأعدام المتجددة والاحوال عند من يقول بها والاضافات عند من لا يقول انها وجودية فلا يصدق عليها اسم الحادث وان صدق عليها اسم التجدد فلا يلزم من تجدد الاضافات

والاحوال في ذات الباري أن يكون محلا للحوادث (قال) وما قاله الامام يعني الرازي في هذا المقام ان أكثر العقلاء قالوا به وان أنكروه باللسان وبينه بصور فليس كذلك لان أكثر ما ذكر من (١٢٠) تلك الامور فانما هي متجددة لا معدثة والمتجدد اعظم من

الحادث فلا يلزم من وجود العام وجود الخاص (قلت) ولقائل أن يقول هذا ضعيف من وجوه (أحدها) ان الدليل الذي استدلو به على نفي الحوادث ينفي المتجددات أيضا كقولهم اما أن يكون كالأول ونقصا وقولهم لو حصل ذلك للزم التغير وقولهم اما أن يكون ذاته كافية فيه أو لا يكون وقولهم كونه قابلا له في الازل يستلزم إمكان ثبوته في الازل فانه لا يمكن أن يحصل في الازل لا متجدد ولا حادث ولا يوصف الله بصفة نقص سواء كان متجددا أو حادثا وكذلك التغير لا فرق بين أن يكون بحادث أو متجدد فان قالوا تجد المتجددات ليس تغيرا قال أولئك وحدوث الحركات الحادثة ليس تغيرا فان قالوا بل هذا يسمى تغيرا منوعوم الفرق وان سلموه كان النزاع لفظيا واذا كان استدلالهم ينفي القسامين لزم اما فسادها واما النقص (الوجه الثاني) أن يقال تسمية هذا متجددا وهذا حادثا فرق لفظي لا معنوي ولا ريب أن أهل السنة والحديث لا يطلقون عليه سبحانه وتعالى أنه محل للحوادث ولا محل للاعراض ونحو ذلك من الالفاظ المستدعة التي يفهم منها معنى باطل فان الناس يفهمون من هذا أن يحدث في ذاته ما يسمونه حادثا كالعيوب والآفات والله منزه عن ذلك سبحانه وتعالى واذا قيل

مثل قوله لولا اذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيرا نزلت في قصة عائشة رضي الله عنها في الافك فان الواحد من المؤمنين من نفس المؤمنين والمؤمنات وكذلك قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا أنفسكم أي يقتل بعضكم بعضا ومنه قوله تعالى واذا أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم أي لا يخرج بعضكم بعضا فالمراد بالنفس الاخوان اما في النسب واما في الدين وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اعلم اني انا مني وانا منكم وقال للاشعريين ان الاشعريين اذا أمرناوا في الغزو أو نفدت نفقة عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان معهم في ثوب واحد ثم قسموه بينهم بالسوية هم مني وانا منهم وهذا في الصحيح والاول أيضا في الصحيح وفي الصحيح أيضا أنه قال لخبيب هذا مني وانا منه وهذا مبسوط في موضعه واما تزويج فاطمة ففضيلة لعل كما أن تزويج عثمان ابنته فضيلة لعثمان أيضا ولذلك سمي ذا النورين وكذلك تزويج بنت أبي بكر وبنت عمر فضيلة لهما فالخلفاء الاربعة أصهاره صلى الله تعالى عليه وسلم ورضي الله عنهم (وأما قوله وطهرت منه مميزات كثيرة) فكانه يسمى كرامات الاولياء ومميزات وهذا اصطلاح كثير من الناس فيقال على أفضل من كثير من له كرامات والكرامات متواترة عن كثير من العوام أهل السنة الذين يفضلون أبا بكر وعمر فكيف لا تكون الكرامات ثابتة لعل رضي الله عنه وليس في مجرد الكرامات ما يدل على أنه أفضل من غيره (وأما قوله حتى ادعى قوم فيه الربوبية وقتلهم) فهذه مقالة جاهل في غاية الجهل لوجوه (أحدها) ان مميزات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم بكثير وما ادعى فيه أحد من الصحابة الالهية (الثاني) ان مميزات الخليل وموسى أعظم بكتيرون وما ادعى أحد فيهم الالهية (الثالث) ان مميزات نبينا ومميزات موسى أعظم من مميزات المسيح وما ادعت فيهما الالهية كما ادعت في المسيح (الرابع) ان المسيح ادعت فيه الالهية وما ادعت في محمد وابراهيم وموسى ولم يدل ذلك على أنه أفضل ولا على أن مميزات أبهر (الخامس) ان دعوى الالهية فيهم ما دعوى باطلة فالباطل دعوى باطلة وهي دعوى اليهود في المسيح ودعوى الخوارج في علي فان الخوارج كفروا علينا فان جاز أن يقال انما ادعت فيه الالهية لقوة الشبهة جاز أن يقال انما ادعى فيه الكفر لقوة الشبهة وجاز أن يقال صدرت منه ذنوب اقتضت أن يكفر بها الخوارج والخوارج أكثر وأعقل من الذين ادعوا فيه الالهية فان جاز الاحتجاج بعقل هذا وجعل هذه الدعوى منقبة كان دعوى المغضين له ودعوى الخوارج مثلبة أقوى وأقوى وأين الخوارج من الراضة الغالبة فان الخوارج من أعظم الناس صلاة وصياما وقراءة للقرآن ولهم جيوش وعساكر وهم متدينون بدين الاسلام باطنا وظاهرا والغالبية كفار باجماع العلماء وأما الخوارج فلا يكفرهم الا من يكفر الامامية فانهم خير من الامامية وعلى رضي الله عنه لم يكن يكفرهم ولا أمر بقتل الواحد المقدور عليه منهم كما أمر بتعريق الغالبية بل لم يقاتلهم حتى قتلوا عبد الله بن الحباب وأغاروا على سرح الناس فثبت بالاجماع من علي ومن سائر الصحابة والعلماء أن الخوارج خير من الغالبية فان جاز للشيعا أن يجعلوا دعوى الغالبية الالهية فيه حجة على فضله جاز للخوارج أن يجعلوا ذلك حجة على نقيضه

فلان ولي على الاحداث أو تنازع أهل القبلة في أهل الاحداث فالمراد بذلك الافعال المحرمة كالزنا والسرقة وشرب الخمر وقطع الطريق والله أجل وأعظم من أن يحضر بقلوب المؤمنين قيام القبائح به والمقصود أن تفرقة المفرق بين المتجدد والحادث أمر

لفظي لامعني عقلي ولوعكسه عاكس فسمي هذا متجددا وهذا حادثا لكان كلامه من جنس كلامه (الوجه الثالث) ان دعوى المدعي ان الجمهور انما يلزمهم بتجدد الاضافات والاحوال والاعدام (١٢١) لتجدد الحادث الذي وجد بعد العدم ذاتا كان

أوصفة دعوى ممنوعة لم يقم عليها دليلا بل الدليل يدل على أن أولئك الطوائف يلزمهم قيام أمور وجودية حادثة بذاته مثال ذلك أنه سبحانه وتعالى يسمع ويرى ما خلقه من الاصوات والمرئيات وقد أخبر القرآن بحدوث ذلك في مثل قوله وقل اعملوا فإسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وقوله تعالى ثم جعلناكم خلائف في الارض من بعدهم لننظر كيف تعملون وقد أخبر بسمعته ورؤيته في مواضع كثيرة كقوله لموسى وهرون انني معكما أسمع وأرى وقوله الذي يراك حين تقوم وتقلبك في الساجدين وقوله لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله وفي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت سمعان الذي وسع سمعه الاصوات لقد كانت المجادلة تشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جانب البيت وانه ليخني على بعض كلامها فانزل الله تعالى قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله وهذا كثير فيقال لهؤلاء اتم معترفون وسائر العقلاء بما هو معلوم بصريح العقل أن المعدوم لا يرى موجودا قبل وجوده فاذا وجد فرآه موجودا

بطريق الاولى فعلم أن هذه الحجة انما يحتج بها جاهل ثم انها تعود عليه لاله ولهذا كان الناس يعلمون أن الرافضة أجهل وأكذب من الناصبة (وأما قوله وكان ولداه سبطا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سيدا شباب أهل الجنة امامين بنص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) فيقال الذي ثبت بلاشك عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصحيح أنه قال عن الحسن ان ابني هذا سيد وان الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يقعد وأسامته بن زيد على فخذه ويقول اللهم اني أحبهما وأحب من يحبهما وهذا يدل على ان ما فعله الحسن من ترك القتال على الامامة وقصد الاصلاح بين الناس كان محبوبا بحبه الله ورسوله ولم يكن ذلك مصيبة بل كان ذلك أحب الى الله ورسوله من اقتتال المسلمين ولهذا أحبه وأحب أسامة بن زيد ودعا لهم فان كل واحد منهما كان يكره القتال في الفتنة فأما أسامة فلم يقاتل لامع على ولا مع معاوية والحسن كان دائما يشير على علي بترك القتال وهذا انقباض ما عليه الرافضة من أن ذلك الصلح كان مصيبة وكان ذلوا ولو كان هناك امام معصوم يجب على كل أحد طاعته ومن تولى غيره كانت ولايته باطلة لا يجوز أن يجاهد معه ولا يصلي خلفه لكان ذلك الصلح من أعظم المصائب على أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وفيه فساد دينها فاي فضيلة كانت تكون للحسن في ذلك حتى ينثى عليه به وانما غاية أن يعذر لضعفه عن القتال الواجب والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل الحسن في الصلح سيدا محمودا ولم يجعله عاجزا معذورا ولم يكن الحسن أعجز عن القتال من الحسين بل كان أقدر على القتال من الحسين والحسين قاتل حتى قتل فان كان ما فعله الحسين هو الافضل الواجب كان ما فعله الحسن تركه كالايجاب أو عجزا عنه وان كان ما فعله الحسن هو الافضل الاصلح دل على أن ترك القتال هو الافضل الاصلح وان الذي فعله الحسن هو الاحب الى الله ورسوله مما فعله غيره والله يرفع درجات المتقين المؤمنين بعضهم على بعض وكأهم في الجنة رضي الله تعالى عنهم أجمعين وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أدخلهم مع أبوهم تحت الكساء وقال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأنه دعا لهم في المباهلة وفضائلهم كثيرة وهما من أجلاء سادات المؤمنين وأما كونهما أزهد الناس وأعلمهم في زمانهم فهذا قول بلا دليل (وأما قوله وجاهدا في الله حتى جهادهم حتى قتل) فهذا كذب عليهما فان الحسن تخلى عن الامر وسله الى معاوية ومعهم جيوش وما كان يختار قتال المسلمين قط وهذه متواترة في فضائله وأما موته فقيل انه مات مسموما وهذه شهادة وكرامة في حقه لكن لم يمت مقاتلا والحسين رضي الله عنه ما خرج مقاتلا ولكن ظن أن الناس يطيعونه فلما رأى انصرافهم عنه طلب الرجوع الى وطنه أو الذهاب الى الثغر أو اتيان يزيد فلم يمكنه أولئك الظلمة لامن هذا ولا من هذا وطلبوا أن يأخذوه أسيرا الى يزيد فامتنع من ذلك وقاتل حتى قتل مظلوما شهيدا لم يكن قصده ابتداء أن يقاتل وأما قوله عن الحسن انه لبس الصوف تحت ثيابه الفاخرة فهذا من جنس قوله في علي انه كان يصلي ألف ركعة فان هذا لافضيلة فيه وهو كذب وذلك أن لبس الصوف تحت ثياب القطن وغيره لو كان فاضلا لكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم شرعا لا مته اما بقوله واما بفعله أو كان يفعله أصحابه في عهده فلما لم يفعله هو ولا أحد من أصحابه على عهده ولا رغب فيه دل على

(١٢١ - منهاج ثاني) وسمع كلامه فهل حصل أمر وجودي لم يكن قبل أو لم يحصل شيء فان قيل لم يحصل أمر وجودي وكان قبل أن يخلق لا يراه فيكون بعد خلقه لا يراه أيضا وان قيل حصل أمر وجودي فذلك الوجودي اما أن يقوم بذات الرب واما أن يقوم

بغيره فان قام بغيره لزم أن يكون غير الله هو الذي رآه وان قام بذاته علم أنه قام برؤية ذلك الموجود الذي وجد كما قال تعالى وقل اعملوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون وماموه (١٢٣) اضافات وأحوال وتعلقات وغير ذلك يقال لهم هذه أمور

موجودة أوليست موجودة فان لم تكن موجودة فلا فرق بين حاله قبل أن يرى ويسمع وبعد أن يرى ويسمع فان العدم المستمر لا يوجب كونه صاراً ثانياً سامعاً وان قلت بل هي أمور وجودية فقد أقررتم بان رؤية النبي المعين لم تكن حاصلة ثم صارت حاصلة بذاته وهي أمر وجودي والمتفلسفة لا يقتصر في الزامهم على تحدد الاضافات بل يلزمون بكونه محداً للحوادث المتحددة شيئاً فشيئاً والاحداث هي من مقولة أن يفعل وأن يفعل أحد المقولات العشر وهي أمور وجودية فيقال كونه فاعلاً لهذه الحوادث المعينة بعد أن لم يكن فاعلاً لها اما أن يكون أمراً حادثاً واما أن لا يكون حدث كونه فاعلاً فان لم يحدث كونه فاعلاً فحاله قبل أن يحدثها وبعد أن يحدثها واحد وقد كان قبل أن يحدثها غير فاعل لها فيلزم أن لا يحدث شيئاً أو يحدث بلا محدث وأنتم أنكرتم على المتكلمة الجهمية والمعتزلة أن قالوا الذات تفعل بعد أن لم تكن فاعلة بل لا مر تجدد فكيف تقولون هو دائماً يفعل الحوادث شيئاً بعد شيئاً من غير أن يحدث لها أمر وأيضاً فالفاعلية التامة لكل واحد من الحوادث ان كانت موجودة في الازل قبل حدوثه لزم تأخر الفعل عن الفاعلية التامة وهذا باطل وذلك

أنه لا فضيلة فيه ولكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لبس في السفر جبة من صوف فوق ثيابه وقصد لبس الصوف دون القطن وغيره ليس بمستحب في شريعتنا ولا هدى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قيل لمحمد بن سيرين ان قوما يقصدون لبس الصوف ويقولون ان المسيح كان يلبسه فقال هدى نبينا أحب من هدى غيره وقد تنازعوا هل يكره لبس الصوف في الحضر من غير حاجة أم لا وأما لبسه في السفر فحسن لانه مظنة الحاجة اليه ثم يتقديراً أن يكون لبس الصوف طاعة وقرية فأطهاره بوضعاً أولى من اخفائه تحت الثياب فانه ليس في ذلك الاتعذيب النفس بلا فائدة والله تعالى لم يأمر العباد الا بما هو لهم أطوع ولهم أنفع لم يأمرهم بتعذيب لم ينفعهم بل قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله غنى عن تعذيب هذا نفسه (وأما الحديث) الذي رواه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أخذ يوماً ما الحسين على فخذه الايمن وولده ابراهيم على فخذه الايسر فنزل جبريل فقال ان الله لم يكن ليجمع لك بينهما فاختر من شئت منهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذ مات الحسين بكيت أنا وعلى وفاطمة واذ مات ابراهيم بكيت أنا عليه فاختر موت ابراهيم فمات بعد ثلاثة أيام وكان اذا جاء الحسين بعد ذلك يقبله ويقول أهلاً ومرحباً بمن فديته بابني ابراهيم (فيقال) هذا الحديث لم يروه أحد من أهل العلم ولا يعرف له اسناد ولا يعرف في شيء من كتب الاحاديث ولا يعرف له اسناد وهذا الناقل لم يذكر لنا اسناده ولا عزاه الى كتب الحديث لكن ذكره على عادته من روايته أحاديث سائبة بلا زمام ولا ختام ومن المعلوم أن الاحاديث المنقولة لا يميز بين صدقها وكذبها الا بالطرق الدالة على ذلك والافدعوى النقل المجرد بمنزلة سائر الدعاوى ثم يقال هذا الحديث كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهو من أحاديث الجهال فان الله تعالى ليس في جمعه بين ابراهيم والحسين أعظم مما في جمعه بين الحسن والحسين على مقتضى هذا الحديث فان موت الحسن أو الحسين اذا كان أعظم من موت ابراهيم فبقاء الحسن أعظم من بقاء ابراهيم وقد بقي الحسن مع الحسين وأيضاً فق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من حق غيره وعلى يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أولى به من نفسه وهو يجب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر مما يجب نفسه فيكون لو مات ابراهيم لكان بكأوه لأجل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أكثر من بكائه لأجل ابنه الآن يقال محبة الابن طبيعية لا يمكن دفعها فيقال هذا موجود في حب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الذي يقول لمات ابراهيم تدمع العين ويحزن القلب ولانقول الاما يرضى الرب وانابك يا ابراهيم لحزن ونون هكذا ينبغي في الحديث الصحيح فكيف يكون قد اختار موته وجعله فداء لغيره ثم هل يسوغ مثل هذا أن يجعل شخص معصوم فداء لشخص معصوم الدم بل ان كان هذا جائزاً كان الامر بالعكس أولى فان الرجل لو لم يكن عنده الا ما ينفق على ابنه أو ابن بنته لوجب تقديم النفقة على الابن باتفاق المسلمين ولو لم يمكن دفع الموت أو الضرب الا عن ابنه أو ابن بنته لكان دفعه عن ابنه هو المشروع لاسما وهم يجعلون العمد في الكرامة هو القرابة من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويجعلون من أكبر فضائل على قرابته من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك الحسن والحسين ومعلوم أن الابن أقرب من الجميع فكيف يكون الابعد مقدماً على الاقرب ولا مزية الا القرابة وقد قال أنس بن مالك لو قضى أن يكون بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

يطلب قولهم وان قالوا بل الفاعلية التامة لكل حادث تحدث بعد أن لم تكن حادثة فقد صارت الذات فاعلة لذلك وسلم الحوادث بعد أن لم تكن فاعلة وكونها فاعلة هي من مقولة أن يفعل وهي احدى المقولات العشر التي هي الاجناس العالية المسماة

عندهم بقا طيفورياس وهي كلها وجودية فيلزم اتصاف الرب بقيام الامور الوجودية شيأ بعد شيأ كما اختاره كثير من سلفهم وخلفهم وهكذا يمكن تقرير كل ما ذكر الرازي من الزام الطوائف (١٣٣) شيأ بعد شيأ لمن تصور ذلك تصورا تاما وكل من قال

لم يحدث شيأ موجود يلزمه المتناقض البين الذي لا ينازع فيه المنصف الذي يتصور ما يقول تصورا تاما وقد اعتذر من اعتذر من الفلاسفة عما ألزمهم اياه من الاضافات بأن قالوا الاضافات لا توجد الا كذلك فلا يتصور فيه الكمال قبلها ولا انها تابعة لغيرها فلا يثبت فيها الكمال بل في متبوعها (قلت) ولقائل أن يقول هذا بعينه يقوله المثبتون فان الكلام انما هو في الحوادث المتعلقة بعشيتها وقدرته ومن المعلوم امتناع ثبوت الحوادث جميعا في الازل فاذا قال القائل الاضافات لا توجد الا حادثه قيل له والحوادث المتعلقة بعشيتها وقدرته لا توجد الا حادثه وأما قوله الاضافة تابعة لغيرها فلا يثبت فيها الكمال فعنه جوابان (أحدهما) أن الدليل لا يفرق بين التابع والمتبوع فان صح الفرق بطل الدليل وان لم يصح انتقض الدليل فيبطل على التقديرين (الثاني) أن يقال وهكذا ما يتعلق بعشيتها وقدرته هو تابع أيضا فلا يثبت فيه الكمال (يوضح ذلك) أنه سبحانه مستحق في أزله لصفات الكمال لا يجوز أن يكون شيأ من الكمال الازل الا وهو متمم فنه في أزله كالخامة والعلم والقدرة وغير ذلك وانما الشأن فيما لا يمكن وجوده في الازل (ومما يبين ذلك) أن الرازي

وسلم نبي لعاش ابراهيم وغير أنس نازعه في هذا الكلام وقال لا يجب اذا شاء الله نبيا أن يكون ابنه نبيا ثم لما اذا كان ابراهيم فداء الحسين ولم يكن فداء الحسن والاحاديث الصحيحة تدل على أن الحسن كان أفضلهما وهو كذلك باتفاق أهل السنة والشيعة وقد ثبت في الصحيح أنه كان يقول عن الحسن اللهم اني أحبه فأحبه وأحب من يحبه فلم لا كان ابراهيم فداء هذا الذي دعا بحبه الله لمن أحبه

(فصل) وأما علي بن الحسين فن بكر التابعين وساداتهم علماء ودينا أخذ عن أبيه وابن عباس والمسورين مخزومة وأبي رافع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعائشة وأم سلمة ووضيفة أمهات المؤمنين وعن مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وعبد الله بن عثمان بن عفان وذو كوان مولى عائشة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم وروى عنه أبو سلمة بن عبد الرحمن ويحيى بن سعيد الانصاري والزهرى وأبو الزناد وزيد بن أسلم وأبوه وأبو جعفر قال يحيى بن سعيد هو أفضل هاشمي رأيته في المدينة وقال محمد بن سعد في الطبقات كان ثقة ما مونا كثيرا الحديث عالبارفعا وروى عن حماد بن زيد قال سمعت علي بن الحسين وكان أفضل هاشمي أدركته يقول يا أيها الناس أحبونا حب الاسلام فما برح بنا حجبكم حتى صار عار علينا وعن شيبه بن نعام قال كان علي بن الحسين يبخل فلما مات وجدوه يقوت مائة أهل بيت بالمدينة في السر وله من الخشوع وصدقة السر وغير ذلك من الفضائل ما هو معروف حتى انه كان من صلاحه ودينه يتخطى مجالس أكار الناس ويجالس زيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب وكان من خيار أهل العلم والدين من التابعين فيقال له تدع مجالس قومك وتجالس هذا فيقول انما يجلس الرجل حيث يجد صلاح قلبه وأما ما ذكره من قيام ألف ركعة فقد تقدم أن هذا لا يمكن الا على وجه مكروه في الشريعة أولا يمكن بحال فلا يصلح ذكره لمثل هذا في المناقب وكذلك ما ذكره من تسمية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم له سيد العابدين هو شيأ لأصل له ولم يروه أحد من أهل العلم والدين (وكذلك) أبو جعفر محمد بن علي من خيار أهل العلم والدين وقيل انما سمي بالباقر لانه بقر العلم لا لأجل بقر السجود جبهته وأما كونه أعلم أهل زمانه فهذا يحتاج الى دليل والزهرى من أقرانه وهو عند الناس أعلم منه ونقل تسميته بالباقر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لأصل له عند أهل العلم بل هو من الاحاديث الموضوعه وكذلك حديث تبليغ جابر له السلام هو من الموضوعات عند أهل العلم بالحديث لكن هو روى عن جابر بن عبد الله غير حديث مثل حديث الغسل والحج وغير ذلك من الاحاديث الصحيحة عنه ودخل على جابر مع أبيه علي بن الحسين بعدما كبر جابر وكان جابر من المحبين لهم رضي الله عنهم وأخذ العلم عن جابر وأنس بن مالك وروى أيضا عن ابن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم من الصحابة وعن سعيد بن المسيب ومحمد بن الحنفية وعبد الله بن أبي رافع كاتب علي وروى عنه أبو اسحق الهمداني وعمرو بن دينار والزهرى وعطاء بن أبي رباح وربيعة بن أبي عبد الرحمن والاعرج وهو أسن منه وابنه جعفر وابن جريج ويحيى بن أبي كثير والاوزاعي وغيرهم \* وجعفر الصادق رضي الله عنه من خيار أهل العلم والدين أخذ العلم عن جده أبي أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وعن محمد بن المنكدر ونافع مولى بن عمر والزهرى وعطاء بن أبي رباح وغيرهم وروى عنه يحيى بن سعيد

وأما له كانوا يعتقدون ضعف هذه المسئلة مع فرط عنتهم في ابطال قول الكرامية اذا أمكنهم أنه لم يعتمد على ذلك في مسئلة كلام الله تعالى في أجل كتبه نهاية العقول ومسئلة الكلام هي من أجل ما يبنى على هذا الاصل وذلك أن الطريقة المعروفة التي سلكها

الاشعري وأصحابه في مسألة القرآن هم ومن وافقهم على هذا الاصل من أصحاب أحمد وغيرهم كابي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي الحسن بن الزعفراني من (١٣٤) أصحاب أحمد وكابي المعالي وأمثاله وأبي القاسم الرواسي

وأبي سعيد المتولي وغيرهم من أصحاب الشافعي والقاضي أبي الوليد الباجي وأبي بكر الطرطوشي وأبي بكر بن العربي وغيرهم من أصحاب مالك وكابي منصور والماتريدي وميمون النسفي وغيرهما من أصحاب أبي حنيفة أنهم قالوا لو كان القرآن مخلوقا للزم أن يخلفه إما في ذاته أو في محل غيره أو قائما بنفسه لافي ذاته ولا في محل آخر الأول يستلزم أن يكون محلا للحوادث والثاني يقتضي أن يكون الكلام كلام المحل الذي خلق فيه فلا يكون ذلك الكلام كلام الله كسائر الصفات إذا خلقها في محل كالعلم والحياة والحركة واللون وغير ذلك والثالث يقتضي أن تقوم الصفة بنفسها وهذا ممنوع فهذه الطريقة هي عدة هؤلاء في مسألة القرآن وقد سبقهم عبد العزيز المكي صاحب المحاور المشهورة الى هذا التقسيم وقد يظن الظان أن كلامهم هو كلامه بعينه وأنه كان يقول بقولهم ان الله لا يقوم بذاته ما يتعلق بقدرته ومشيئته وأن قوله من جنس قول ابن كلاب وليس الامر على ذلك فان عبد العزيز هذا في الرد على الجهمية وغيرهم من الكلام ما لا يعرف فيه خروج عن مذهب السلف وأهل الحديث وذلك أنه قال بعد أن ذكر جوابه لبشر فيما احتج به بشر من النصوص مثل قوله تعالى انه خالق كل شيء وقوله تعالى انا

الانصاري ومالك بن أنس وسفيان الثوري وسفيان بن عيينة وابن جريج وشعبة ويحيى بن سعيد القطان وحاتم بن اسماعيل وحفص بن غياث ومحمد بن اسحق بن يسار وقال عمرو بن أبي المقدام كنت اذا نظرت الى جعفر بن محمد علمت أنه من سلالة النبيين (وأما قوله اشتغل بالعبادة عن الرياسة) فهذا تناقض من الامامية لان الامام عندهم واجب أن يقوم بها وبعبادتها لانه لا امام في وقته الا هو فالقيام بهذا الامر أعظم لو كان واجبا أولى من الاشتغال بنوافل العبادات (وأما قوله هو الذي نشر فقه الامامية والمعارف الحقيقية والعقائد اليقينية) فهذا الكلام يستلزم أحدا أمرين اما أنه ابتدع في العلم ما لم يكن يعلمه من قبله واما أن يكون الذي قبله قصر فيما يجب من نشر العلم وهمل يشك عاقل أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين لأمته المعارف الحقيقية والعقائد اليقينية أكل بيان وأن أصحابه تلقوا عنه ذلك وبلغوه الى المسلمين وهذا يقتضي القدح اماميه واما فهم بل هو كذب على جعفر الصادق أكثر مما كذب على من قبله فالأفة وقعت في الكذابين عليه لانه ولهذا نسبت اليه أنواع من الاكاذيب مثل كتاب البطاقة والجفر والهفت والكلام على التجوم وفي مقدمة المعرفة من جهة الرعود والبروق واختلاج الاعضاء وغير ذلك حتى نقل عنه أبو عبد الرحمن في حقائق التفسير من الاكاذيب ما نزه الله جعفر عنه وحتى ان من أراد أن يحقق أكاذيب نسبها الى جعفر حتى ان طائفة من الناس يظنون أن رسائل اخوان الصفاء مأخوذة عنه وهذا من الكذب المعلوم فان جعفر اتى في سنة ثمان وأربعين ومائة وهذه الرسائل صفت بعد ذلك بنحو ما اتى سنة صفت لما ظهرت دولة الاسماعيلية الباطنية الذين بنوا القاهرة المعزية سنة بضع وخسين وثلاثمائة وفي تلك الاوقات صفت هذه الرسائل بسبب ظهور هذا المذهب الذي طاهره الرفض وباطنه الكفر المحض فاطهر واتباع الشريعة وأن لها باطنا مخالفا لظاهرها وباطن أمرهم مذهب الفلاسفة وعلى هذا وضعت هذه الرسائل وصفتها طائفة من المتفلسفة معروفون وقد ذكروا في أثنائها ما استولى عليه النصاري من أرض الشام وكان ذلك بعد ثلثمائة سنة من الهجرة النبوية في أوائل المائة الرابعة والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل) وأما من بعد جعفر فموسى بن جعفر قال فيه أبو حاتم الرازي ثقة أمين صدوق من أئمة المسلمين (قلت) موسى ولد بالمدينة سنة بضع وعشرين ومائة وأقدمه المهدي الى بغداد ثم رده الى المدينة وأقام بها الى أيام الرشيد فقدم هارون منصور فلما من عمره فحمل موسى معه الى بغداد وحبسه بها الى أن توفي في حبسه قال ابن سعد توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة وليس له كثير رواية روى عن أبيه جعفر وروى عنه أخوه علي وروى له الترمذي وابن ماجه وأما من بعد موسى فلم يؤخذ عنهم من العلم ما يذكروه أخبارهم في كتب المشهورين وتوارى عنهم فان أولئك الثلاثة توجد أحاديثهم في الصحاح والسنن والمسند وتوجد فتاوىهم في الكتب المصنفة في فتاوى السلف مثل كتب ابن المبارك وسعيد بن منصور وعبد الرزاق وأبي بكر بن أبي شيبة وغير هؤلاء وأما من بعدهم فليس له رواية في الكتب الامهات من الحديث ولا فتاوى في الكتب المعروفة التي نقل فيها فتاوى السلف ولا لهم تفسير ولا غيره ولا لهم أقوال معروفة ولكن لهم من الفضائل والحسان ما هم أهل رضى الله عنهم وموسى بن جعفر مشهور بالعبادة والتسك (وأما)

جعلناه قرأنا عربيا قال فقال بشر يا أمير المؤمنين عندى أشياء كثيرة الا أنه يقول بنص التنزيل وأنا أقول الحكاية بالنظر والقياس فليدع مطالبتي بنص التنزيل وينظر في بغيره فان لم يدع قوله ويقول بقولي ويقر بخلق القرآن الساعة والا



قدمي حلال وذكركم عبد العزيز أنه طلب من بشر أن يناظره على جهة النظر والقياس ويدع مطالبته بنص التنزيل الى أن قال فقال  
عبد العزيز بشر تسألني أم أسألك فقال بشر سل أنت (١٣٥) وطمع في وجع أصحابه وتوهموا أني اذا خرجت

عن نص التنزيل لم أحسن أتكلم  
بشيء قال عبد العزيز فقلت  
يا بشر تقول ان كلام الله مخلوق  
قال أقول ان كلام الله مخلوق قال  
فقلت له يلزمك واحدة من ثلاث لا بد  
منها أن تقول ان الله خلق القرآن  
وهو عندي أنا كلامي في نفسه  
أو خلقه فأعابذاته ونفسه أو خلقه  
في غيره فقل ما عندك قال بشر  
أقول انه مخلوق وانه خلقه كما خلق  
الاشياء كلها قال عبد العزيز فقلت  
يا أمير المؤمنين تركنا القرآن وأنص  
التنزيل والسنن والاخبار عند  
هربه منها وذكرا أنه يقيم الحجّة وأنا  
أقول معه بخلق القرآن فقد رجعت  
بشر الى الحيدة عن الجواب  
وانقطع عن الكلام فان كان  
يريد أن يناظرني على أن يجيبني  
عما سأله عنه والافأ أمير المؤمنين  
أعلى عيني صرفي فأعابريدي بشر  
أن يقع من لا يفهم فيخذه عن  
دينه ويحتج عليه بما لا يعقله فتظهر  
حجته عليه فيبج دمه قال فأقبل  
عليه المأمون فقال أجب عبد  
العزيز عما سألك عنه فقد ترك  
قوله ومذهبه وناظره على  
مذهبه وما ادعت أنك تحسنه  
وتقيم الحجّة به عليه فقال بشر قد  
أجبتك ولكنه يتعنت فقال  
المأمون يا أبي عليك عبد العزيز الا  
أن تقول واحدة من ثلاث فقال  
هذا أشد طلبا من مطالبته بنص  
التنزيل ما عندي غير ما أجبت به قال  
فأقبل على المأمون فقال يا عبد

الحكاية المشهورة عن شقيق البلخي فكذب فان هذه الحكاية تخالف المعروف من حال موسى  
ابن جعفر وموسى كان مقبلا بالمدينة بعد موت أبيه جعفر وجعفر مات سنة ثمان وأربعين ولم  
يكن قد جاء اذذاك الى العراق حتى يكون بالقادسية ولم يكن أيضا من ينزل منفردا على هذه  
الحالة لشهرته وكثرة من يغشاه واجلال الناس له وهو معروف ومتهم أيضا بالملك ولذلك أخذ  
المهدي ثم الرشيد الى بغداد (وأما قوله تاب على يده بشر الحافي) فنأ كاذب من لا يعرف حاله  
ولا حال بشر فان موسى بن جعفر لما قدمه الرشيد الى العراق حبسه فلم يكن ممن يجتاز على دار  
بشر وأمثاله من العامة

(فصل قال) وكان ولده على الرضا أزهد أهل زمانه وكان أعلمهم وأخذ عنه الفقهاء  
المشهورون كثيرا وولاه المأمون لعلمه بما هو عليه من الكمال والفضل ووعظ يوما أخاه فقال له  
يا يزيد ما أنت قائل لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا سفكت الدماء وأخذت الاموال من  
غير حلها وأخفت السبل وغرتك حتى أهل الكوفة أو ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
ان فاطمة أحصنت فرجها فخرمها الله وذريتها على النار وفي رواية ان عليا قال يا رسول الله لم  
سميت فاطمة قال لان الله فطمها وذريتها من النار فلا يكون الاحصان سببا لتحريم ذريتها على  
النار وانت تعلم والله ما نالوا ذلك الا بالطاعة فان أردت أن تنال بمعصية الله ما نالوه بطاعته  
فانك اذا لا تكرم على الله منهم وضرب المأمون اسمه على الدراهم والدينانير وكتب الى أهل  
الآفاق ببيعةه وطرح السواد ولبس الخضره قال وقيل لابي نواس لم لاتمدح الرضا فقال  
قيل لي أنت أفضل الناس طرا \* في المعاني وفي الكلام البديع \* لك من جوهر الكلام بديع  
ينمر الدرزي يدي مجتنبه \* فلماذا تركت مدح ابن موسى \* والخصال التي تجتمع فيه  
قلت لا أستطيع مدح امام \* كان جبريل خادما لايه

(فيقال) من المصائب التي ابتلى بها ولد الحسين انتساب الرافضة اليهم وتعظيمهم ومدحهم  
لهم فانهم يدعونهم بما ليس بمدح ويدعون لهم دعاوى لا حجة لها ويدكرون من الكلام ما لو لم  
يعرف فضلهم من كلام غير الرافضة لكان ما نذكره الرافضة بالمدح أشبه منه بالمدح فان علي بن  
موسى له من المحاسن والمكارم المعروفة والمادح المناسبة للماله الاثقة به ما يعرفه بها أهل المعرفة  
أما هذا الرافضي فلم يذكره فضيلة واحدة بحجة (أما قوله كان أزهد الناس وأعلمهم) فدعوى  
مجردة بلا دليل فكل من غلاني شخص أمكنه أن يدعي له هذه الدعوى كيف والناس يعلمون أنه  
كان في زمانه من هو أعلم منه وأزهد منه كالشافعي واسحق بن راهويه وأحمد بن حنبل وأشهب  
ابن عبد العزيز وأبي سليمان الداراني ومعروف الكرخي وأمثال هؤلاء هذا ولم يأخذ عنه أحد من  
أهل العلم بالحديث شيئا ولا روي له حديثا في كتب السنة وانما روي له أبو الصلت الهروي  
وأمثاله نسفا عن آبائه فيها من الاكاذيب ما نزه الله عنه الصادقين منهم (وأما قوله انه أخذ عنه  
الفقهاء المشهورون كثيرا) فهذا من أظهر الكذب هؤلاء فقهاء الجمهور المشهورون لم يأخذوا  
عنه ما هو معروف وان أخذ عنه بعض من لا يعرف من فقهاء الجمهور فهذا لا ينكر فان طلبت  
الفقهاء قديا أخذون عن المتوسطين في العلم ومن هم دون المتوسطين (وما يدكره بعض الناس)  
من أن معروفا الكرخي كان خادما له وأنه أسلم على يديه أو أن الخرقه متصلة منه اليه فكله كذب

العزيز تكلم أنت في شرح هذه المسئلة وبيانها ودع بشر افقد انقطع عن الجواب من كل جهة فقلت نعم سألته عن كلام  
الله تعالى أن مخلوق هو قال نعم فقلت له ما يلزمه في هذا القول وهو واحدة من ثلاث لا بد منها أن يقول ان الله خلق كلامه في نفسه

أو خلقه في غيره أو خلقه قائما بذاته ونفسه فان قال ان الله خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون (١٣٦) فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء اذا

خلقته تعالى الله عن ذلك وجل وتعظم وان قال خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه في غيره هو كلام الله عز وجل لا يقدر أن يفرق بينهما فيجعل كلامه كلاما لله ويجعل قول الكفر والفحش وكل قول ذمه الله وذم قائله كلاما لله عز وجل هذا محال لا يجد السبيل اليه ولا الى القول به لظهور الشناعة والفضيحة والكفر على قائله تعالى الله عن ذلك وان قال خلقه قائما بنفسه وذاته فهذا هو المحال الباطل الذي لا يجد الى القول به سبيلا في قياس ولا نظر ولا معقول لانه لا يكون الكلام الامن متكلم كالآتي يكون الارادة الامن مريدا ولا العلم الامن عالم ولا القدرة الامن قدير ولا يرى ولا يرى كلام قط قائم بنفسه يتكلم بذاته وهذا محال لا يعقل ولا يعرف ولا يثبت في نظر ولا قياس ولا غير ذلك فلما استحصال من هذه الجهات أن يكون مخلوقا علم أنه صفة لله وصفات الله كلها غير مخلوقة فبطل قول بشر (فقال المأمون) أحسنت يا عبد العزيز فقال بشر سل عن غير هذه المسئلة فلعله يخرج من بيننا شيء (فقلت) أنا أدع المسئلة وأسأل عن غيرها قال سل قال عبد العزيز فقلت لبشر ألسنت تقول ان الله كان ولا شيء وكان ولما يفعل شيئا ولم يخلق شيئا قال بلى فقلت فما شيء حدثت الاشياء بعد أن لم تكن شيئا أهى أحدثت نفسها أم الله أحدثها فقال الله

باتفاق من يعرف هذا الشأن والحديث الذي ذكره عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن فاطمة هو كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ويظهر كذبه لغير أهل الحديث أيضا فان قوله ان فاطمة أحصنت فرجها فخرها الله وذريتها على النار باطل قطعان سارة أحصنت فرجها ولم يحرم الله جميع ذريتها على النار قال تعالى وبشرناه يا حقي نبيا من الصالحين وبارئنا عليه وعلى اسحق ومن ذريتها محسن وظالم لنفسه مبين وقال تعالى ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوة والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون ومن المعلوم أن بنى اسرائيل من ذريته والكفار فيهم لا يحصيهم الا الله تعالى وأيضا صفة عمه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحصنت فرجها ومن ذريتها محسن وظالم وفي الجملة اللواتي أحصن فروجهن لا يحصى عددهن الا الله عز وجل ومن ذريتهن البر والفاجر والمؤمن والكافر وأيضا فضيلة فاطمة ومزيتها ليست بمجرد احصان الفرج فان هذا تشارك فيه فاطمة وجهور نساء المؤمنين وفاطمة لم تكن سيدة نساء العالمين بهذا الوصف بل بما هو أخص منه بل هذا من جنس حجج الرافضة فانهم لجهلهم لا يحسنون أن يحتجوا ولا يحسنون أن يكذبوا كذبا باتفاق ينطق وأيضا فليست ذرية فاطمة كلهم محترمين على النار بل فيهم البر والفاجر والرافضة تشهد على كثير منهم بالكفر والفسق وهم أهل السنة منهم الموالون لابي بكر وعمر وكزيد بن علي بن الحسين وأمثاله من ذرية فاطمة رضى الله عنها فان الرافضة رفضوا زيد بن علي بن الحسين ومن والاه وشهدوا عليه بالكفر والفسق بل الرافضة أشد الناس عداوة ابا الجهل واما بالعناد لا ولا فاطمة رضى الله عنها \* ثم موعظة على ابن موسى لآخيه المذكور يدل على أن ذرية فاطمة فيهم المطيع والعاصي وأنهم انما بلغوا كرامة الله بطاعته وهذا قدر مشترك بين جميع الخلق فمن أطاع الله أكرمه الله ومن عصى الله كان مستحقا لالهامة الله وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة (وأما ما ذكره) من تولية المأمون له الخلافة فهذا صحيح لكن ذلك لم يتم بل استمر ذلك الى أن مات علي بن موسى ولم يخلعه من عهده وهم يزعمون أنه قتله بالسهم فان كان فعل المأمون الاول حجة كان فعله الثاني حجة وان لم يكن حجة لم يصلح أن يذكر مثل هذا في مناقب علي بن موسى الرضا ولكن القوم جهال بحقيقة المناقب والمثالب والطرق التي يعلم بها ذلك ولهذا يستشهدون بابيات أبي نواس وهي لو كانت صدقا لم تصلح أن تثبت فضائل شخص بشهادة شاعر معروف بالكذب والفجور الزائد الذي لا يخفى على من له أدنى خبرة بأيام الناس فكيف والكلام الذي ذكره كلام فاسد فانه قال

قلت لا أستطيع مدح امام \* كان جبريل خادما لآبيه

ومن المعلوم أن هذا وصف مشترك بين من كان من ذرية علي ومن لم يكن لان كون الرجل من ذرية الانبياء قدر مشترك بين الناس فان الناس كلهم من ذرية نوح عليه السلام ومن ذرية آدم وبنو اسرائيل يهوديهم وغير يهوديهم من ذرية ابراهيم واسحق ويعقوب وأيضا فتسمية جبريل رسول الله الى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خادما عابرة من لا يعرف قدر الملائكة وقدر ارسال الله لهم الى الانبياء ولكن الرافضة غالب حججهم أشعار تليق بجهلهم وظلمهم وحكايات مكذوبة تليق بجهلهم وكذبهم وما يثبت أصول الدين بهذه الاشعار الامن ليس معدودا من أولى الابصار

أحدثها فقلت له بأي شيء حدثت الاشياء اذا أحدثها الله قال أحدثها بقدرته التي لم تزل قلت له انه أحدثها (فصل) بقدرته كاذ كرت أفليس تقول انه لم يزل قادرا قال بلى قلت له فتقول انه لم يزل يفعل قال لا أقول هذا قلت له فلا بد أن يلزمك أن تقول

انه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا غير الله فقال بشر ويلزمك أنت أيضاً أن تقول ان الله لم يزل يفعل ويخلق (١٣٧) واذا قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله قال

عبد العزيز فقلت لبشر ليس لك أن تحكم على وتسلمني ما لا يلزمني وتحكي عنى ما لم أقل انى لم أقل انه لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ليسلني ما قلت وفي نسخة أخرى وانما قلت انه لم يزل الفاعل سيفعل ولم يزل الخالق سيخلق لان الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع قال بشر أنا أقول انه أحدث الاشياء بقدرته فقل ما شئت فقال عبد العزيز فقلت يا أمير المؤمنين قد أقر بشر أن الله كان ولا شئ وأنه أحدث الاشياء بعد أن لم تكن شياً بقدرته وقلت أنا انه أحدثها بأمره وقوله عن قدرته فلم يخجل يا أمير المؤمنين أن يكون أول خلق خلقه الله خلق يقول فاه أو بارادة أرادها أو بقدره قدرها فبأى ذلك كان فقد ثبت أن ههنا ارادة ومريد او مراد او قولاً وقائلاً ومقولاً وقدرته وقادراً ومقدوراً عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق وما كان قبل الخلق متقدماً فليس هو من الخلق في شئ فقد كسرت قول بشر بالكتاب والسنة واللغة العربية والنظر والمعقول ثم ذكر حجة أخرى (والمقصود هنا) أن عبد العزيز اخرج بتقسيم حاصر معقول فان الله تعالى اذا خلق شيئاً فاما أن يخلقه في نفسه أو في غيره أو قائماً بنفسه وأبطل الاقسام الثلاثة ولا ريب أن المعتزلة يقولون انه خلقه في غيره فأبطل ذلك عند العزيز بالحجة العقلية التي يتداولها أهل السنة وهو أنه قد علم بالاضطرار

(فصل قال الرافضي) وكان محمد بن علي الجواد على منهاج أبيه في العلم والجود والتقديرات أبوه الرضا شغف بحبه المأمون لكثرة علمه ودينه ووفور عقله مع صغر سنه وأراد أن يزوجه ابنته أم الفضل وكان قد تزوج أباه ابنته أم حبيب فغلظ ذلك على العباسيين واستنكروه وخافوا أن يخرج الامر منهم وأن يبايعه كما يبايع أباه فاجتمع الادنون منه وسألوه ترك ذلك وقالوا انه صغير السن لا علم عنده فقال أنا أعرف به منكم فان شئتم فامتنعوه فرضوا بذلك وجعلوا للقاضي يحيى بن أكنم ما لا كثيرا على امتحانه في مسألة يجهزها فيها فتواعدا الى يوم وأحضره المأمون وحضر القاضي وجماعة العباسيين فقال القاضي أسألك عن شئ فقال سل فقال ما تقول في محرم قتل صيد ا فقال له قتله في حل أو حرم عالماً أو جاهلاً مبتدئاً بقتله أم عائداً من صغار الصيد أو من كبارها عبداً كان المحرم أم حراً صغيراً كان أم كبيراً من ذوات الطير كان الصيد أم من غيرها فتخير يحيى بن أكنم وبيان العجز في وجهه حتى عرف جماعة أهل المجلس أمره فقال المأمون لاهل بيته عرفتم الآن ما كنتم تشكرونه ثم أقبل على الامام فقال أنخطب قال نعم فقال اخطبت لنفسك خطبة النكاح فخطب وعقد على خمسمائة درهم جيا دمهر فاطمة عليها السلام ثم تزوج بها (والجواب أن يقال) محمد بن علي الجواد كان من أعيان بني هاشم وهو معروف بالسفهاء والسودذول وهذا سمي الجواد ومات وهو شاب ابن خمس وعشرين سنة ولد سنة خمس وتسعين ومات سنة عشرين أو سنة تسع عشرة وكان المأمون زوجه بابنته وكان يرسل اليه في السنة ألف ألف درهم واستقدمه المعتضد الى بغداد ومات بهارضى الله عنه وأما ما ذكره فانه من غط ما قبله فان الرافضة ليس لهم عقل صريح ولا نقل صحيح ولا يقيمون حقا ولا يهدمون باطلا بحجة ولا بيان ولا بيد ولا سنان فانه ليس لهم فيما ذكره ثبوت فضيلة محمد بن علي فضلا عن ثبوت امامته فان هذه الحكاية التي حكاها عن يحيى بن أكنم من الاكاذيب التي لا يفرح بها الا جاهل ويحيى بن أكنم أفتقه وأعلم وأفضل من أن يطلب تمييز شخص بأن يسأله عن محرم قتل صيد فان صغار الفقهاء يعلمون حكم هذه المسئلة فليست من دقائق العلم ولا غرائبه ولا مما يختص به المبرزون في العلم ثم مجرد ما ذكره ليس فيه الاتقسام أحوال القائل ليس فيه بيان حكم هذه الاقسام ومجرد التقسيم لا يقتضى العلم بأحكام الاقسام وانما يدل ان دل على حسن السؤال وليس كل من سئل أحسن أن يجيب ثم ان كان ذكر الاقسام الممكنة واجبا فلم يستوف الاقسام وان لم يكن واجبا فلا حاجة الى ذكر بعضها فان من جملة الاقسام أن يقال متعمداً كان أو مخطئاً وهذا التقسيم أحق بالذکر من قوله عالماً كان أو جاهلاً فان الفرق بين المتعمد والمخطئ ثابت بالاثم باتفاق الناس وفي لزوم الجزاء في الخطا تراعى مشهور فقد ذهب طائفة من السلف والخلف الى أن المخطئ لاجزاء عليه وهو احدى الروايتين عن أحمد قالوا لأن الله قال ومن قتله منكم متعمداً جزاء مثل ما قتل من النعم الآية فنقص التعمد بوجوب الجزاء وهذا يقتضى أن المخطئ لاجزاء عليه لان الاصل برائة ذمته والنص انما وجب على المتعمد فبقى المخطئ على الاصل ولان تخصيص الحكم بالتعمد يقتضى انتفاءه عن المخطئ فان هذا مفهوم صفة في سياق الشرط وقد ذكرنا الخاص بعد العام فانه اذا كان الحكم بم النوعين كان قوله ومن قتله بين الحكم مع الايجاز فاذا قال ومن قتله منكم متعمداً فزاد اللفظ ونقص المعنى كان هذا مما يصاب عنه كلام

من دين الاسلام ان القرآن كلام الله فان كان مخلوقاً في محل غير لازم أن يكون كل كلام مخلوق في محل كلام الله لتمامها بالنسبة الى الله ويلزم أن يكون ما يخلقه تعالى من كلام الجلود والايدي والارجل كلام الله فاذا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شئ وهو خلقكم كان

الناطق هو المطلق ويشمل يمكن من القدرة بل كان من يقربان الله تعالى خالق أفعال العباد فالزيمه عبد العزيز أن يكون كلام كل مخلوق كلام الله حتى قول الكفر والفحش وهذا الالتزام (١٣٨) صرح به خلق كثير من الجهمية من الاتحادية ونحوهم كصاحب الفصوص

والفتوحات المكية ونحوه وقالوا وكل كلام في الوجود كلامه

سواء علمنا نثره ونظامه

ولهذا قال من قال من السلف

من قال انى أنا الله لاله الأنا

مخلوق فقد جعل كلام الله

عزلة قول فرعون الذى قال أنا

ربكم الاعلى لان عنده هذا الكلام

خلق الله فى الشجرة وذلك خلقه

فى فرعون فاذا كان هذا كلام الله

كان هذا كلام الله كما قال سليمان

ابن داود الهاشمي أحد أئمة الإسلام

نظير الشافعي وأحد واسحق وأبي

عبيد وأبي بكر بن أبي شيبة وأمثالهم

قال من قال القرآن مخلوق فهو كافر

وان كان القرآن مخلوقا كما زعموا فلم

صار فرعون أولى بأن يخلفى النار

اذ قال أنا ربكم الاعلى من هذا

وكلاهما عنده مخلوق فأخبر بذلك

أبو عبيد فاستحسنه وأعجبه ذكر

ذلك البخارى فى كتاب خلق أفعال

العباد وذلك ذكر نظير هذا عبد

الله بن المبارك وعبد الله بن ادريس

ويحيى بن سعيد القطان وهذا مبنى

على أن الله خالق أفعال العباد فاذا

كان قد خلق فى محل انى أنا الله لاله

الأنا فاعبدي وخلقى فى محل أنا

ربكم الاعلى كان ذلك المحل الذى

خلق فيه الكلام أولى بالعقاب من

فرعون واذا كان ذلك كلام الله

كان كلام فرعون كلام الله وأما

كونه خلقه قائما بنفسه فهو ظاهر

البطلان أيضا لان الصفات لا تقوم

بنفسها ولكن الجهمية تقول

أدنى الناس حكمة فكيف بكلام الله الذى هو خير الكلام وأفضله وفضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه والجمهور القائلون بوجوب الجزاء على المخطئ يثبتون ذلك بعموم السنة والآثار وبالقياس على قتل الخطأ فى الآدمي ويقولون انما خص التمدد بالذكر لانه ذكر من الاحكام ما يخص به التمدد وهو الوعيد لقوله ليدوق وبال امره فى الله مما سلف ومن عاد فينتقم الله منه فلما ذكر الجزاء والانتقام كان المجموع محتصا بالتمدد ولم يلزم أن يثبت بعضه مع عدم العمد ومثل هذا قوله واذا ضربت فى الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم أن يفتنكم الذين كفروا فانه أراد بالقصر قصر العدد وقصر الاركان وهذا القصر الجامع للنوعين متعلق بالسفر والخوف ولا يلزم من الاختصاص بمجموع الامرين أن لا يثبت أحدهما مع أحد الامرين ولهذا نظر ولذا كان ينبغي أن يسأله أقتله وهوذا كرا حرامه أو ناس فان فى الناس نزاعا أعظم مما فى الجاهل ويسأله هل قتله لكونه صالح عليه أو لكونه اضطرالى محض أو قتله عبثا طالما بلا سبب وأيضا فان فى هذه التقاسيم ما يبين جهل السائل وقد نزه الله من يكون اماما معصوما عن هذا الجهل وهو قوله فى حل قتله أم فى حرم فان المحرم اذا قتل الصيد وجب عليه الجزاء سواء كان فى المحل أم فى الحرم باتفاق المسلمين والصيد الحرى يحرم قتله على المحل والمحرم فاذا كان محرما وقتل صيدا حرما توكدت الحرمة ولكن الجزاء واحد (وأما قوله مبتدئا أو عائدا) فان هذا فرق ضعيف لم يذهب اليه انسان من أهل العلم وأما الجاهير فعلى أن الجزاء يجب على المستدى وعلى العائد وقوله فى القرآن ومن عاد فينتقم الله منه قيل ان المراد من عاد الى ذلك فى الاسلام بعدما عفى الله عنه فى الجاهلية وقبل نزول هذه الآية كما قال ولا تتكفروا ما كنتم آباؤكم من النساء الا ما قد سلف وقوله وأن تجمعوا بين الاختين الا ما قد سلف وقوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف يدل على ذلك أنه لو كان المراد به عفى الله عن أول مرة لما أوجب عليه جزاءه ولا انتقم منه وقد أوجب عليه الجزاء أول مرة وقال ليدوق وبال امره فمن أذاه الله وبال امره كيف يكون قد عفى عنه وأيضا فقوله عما سلف لفظ عام واللفظ العام المجرد عن قرائن التخصيص لا يراد به واحدة فان هذا ليس من لغة العرب ولو قدر أن المراد بالآية عفى الله عن أول مرة وأن قوله ومن عاد يراد به العود الى القتل فان انتقام الله منه اذا عاد لا يسقط الجزاء عنه فان تغليظ الذنب لا يسقط الواجب كمن قتل نفسا بعد نفس لا يسقط عنه قود ولا دية ولا كفارة (وقوله ان مهر فاطمة خمسمائة درهم) لم يثبت وانما الثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لم يصدق امرأته من نساءه ولا أصدق امرأته من بناته أكثر من خمسمائة درهم اثني عشر أوقية ونس والنس هو النصف وهذا معروف عن عمرو وغيره لكن أم حبيبة زوجة النجاشي فراد الصدق من عنده سواء كان هذا ثابتا أم لم يكن ثابتا فتخفيف الصدق سنة ولهذا استحب العلماء أن لا يزداد على صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لنسائه وبناته وقد روى أن عليا أصدق فاطمة درعه وبكل حال فليس فى واحد من الامرين ما يدل على فضله فضلا عن امامته وان كانت له فضائل ثابتة بدون هذه

خلق علما فى محل والبصرون من المعتزلة يقولون خلق ارادة وقدرة لافى محل وطائفة منهم يقولون خلق بخلق (فصل بعد خلق لافى محل وهذه المقالات ونحوها ما يعلم فساد بصريح العقل وأما القسم الاول وهو كونه سبحانه خلقه فى نفسه فأبطله

عبد العزيز أيضاً لكن ما في نفس الله تعالى يحتمل نوعين أحدهما أن يقال أحدث في نفسه بقدرته كلاماً بعد أن لم يكن متكلماً وهذا قول الكرامية وغيرهم عن يقول كلام الله حادث ومحدث (١٢٩) في ذات الله تعالى وأن الله متكلم بعد أن لم يكن

يتكلم أصلاً وأن الله يمتنع أن يقال ما زال متكلماً وهذا مما أنكروه الإمام أحمد وغيره والناسي أن يقال لم يزل الله متكلماً إذا شاء كما قاله الأئمة وكل من هاتين الطائفتين لا تقول ان ما في نفس الله مخلوق بل المخلوق عندهم لا يكون الا منفصلاً عن نفس الله تعالى وما قام به من أفعاله وصفاته فليس بمخلوق ولا ريب أن بشراً وغيره من القائلين بمخلوق القرآن كانوا يقولون أنه خلقه منفصلاً عنه كما خلق غيره من المخلوقات فاما نفس خلق الرب عندهم من يقول ان خلق غير المخلوق وهم الاكثرون فلا يقولون ان المخلوق مخلوق ومن قال بتجدد ما يقوم به من الافعال والارادات أو الادراكات لم يقل ان ذلك مخلوق فان كان ثم خلق وخالق ومخلوق لم يكن المخلوق داخل في المخلوق ولهذا كان من يقول ان كلام الله قائم بذاته متفقين على أن كلام الله غير مخلوق ثم هم بعد هذا امتنازعون على عدة أقوال هل يقال انه معنى واحد أو خمسة معان لم يزل قديماً كما يقوله ابن كلاب والاشعري أو أنه حروف وأصوات قديمة أزلية لم يزل قديماً كما يدكر عن ابن سالم وطائفة أو يقال بل هو حروف وأصوات حادثه في ذاته بعد أن لم يكن متكلماً كما يقوله ابن كرام وطائفة أو يقال انه لم يزل متكلماً إذا شاء وانه اذا شاء تكلم بصوت يسمع وتكلم

(فصل قال الراضى) وكان ولده على الهادى ويقال له العسكرى لان المتوكل أشخصه من المدينة الى بغداد ثم منها الى سمر من رأى فأقام بموضع منها يقال له العسكر ثم انتقل الى سمر من رأى فأقام بها عشر بن سنة وتسعة أشهر وانما أشخصه المتوكل لانه كان يبغض علياً رضى الله عنه فبلغه مقام على بالمدينة وميل الناس اليه بخلاف منه فدعا يحيى بن هبيرة وأمره بالحضارة فخرج أهل المدينة لذلك خوفاً عليه لانه كان محسناً اليهم ملازماً للصلاة في المسجد خلف يحيى بن هبيرة أنه لا بأس عليه ثم قس منزله فلم يجد فيه الا مصاحف وأدعية وكتب العلم فعظم في عينه وتولى خدمته بنفسه فلما قدم بغداد بدأ بأبي اسحق بن ابراهيم الطائي والى بغداد فقال له يحيى هذا الرجل ممن ولده رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والمتوكل من تعلم فان حرصته عليه قتله وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خصمك يوم القيامة فقال له يحيى والله ما وقعت منه الا على خير قال فلما دخلت على المتوكل أخبرته بحسن سيرته وورعه وزهده فأكرمه المتوكل ثم مرض المتوكل فنذر ان عوفي تصدق بدرهم كثيرة فسأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جواباً فبعث الى على الهادى فسأله فقال تصدق بثلاث وثمانين درهماً فسأله المتوكل عن السبب فقال لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وكانت المواطن هذه الجملة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعاً وعشرين غزوة وبعث ستاً وخمسين سرية قال المسعودى ونفى الى المتوكل بعلى بن محمد أن في منزله سلاحاً من شيعته من أهل قم وانه عازم على الملائكة فبعث اليه جماعة من الأتراك فجمعوا داره ليلاً فلم يجدوا فيها شيئاً ووجدوه في بيت مغلق وهو يقرأ وعليه مدرعة من صوف وهو جالس على الرمل والحصى متوجهاً الى الله تعالى يقرأ القرآن فحمل على حالته تلك الى المتوكل فأدخله عليه وهو في مجلس الشراب والكأس في يد المتوكل فعظمه وأجلسه الى جانبه وناوله الكأس فقال والله ما خامر لحي ودعى قط فأعفنى فأعفاه عنه وقال له اسمعنى صوتاً فقال كم تركوا من جنات وعيون الآيات فقال أنشدنى شعراً فقال انى قليل الرواية لا شعر فقال لا بد من ذلك فأنشده

باتوا على قتل الاجبال تحرسهم \* غلب الرجال فأغتمهم القليل  
واستزلوا بعد عز عن معاقبهم \* واستبدلوا حضرا يابئس ما نزلوا  
ناداهم صارخ من بعد دفنهم \* أين الاسرة والتيجان والحلل  
أين الوجوه التي كانت منعمة \* من دونها نضرب الاستار والكلل  
فأفصح القبر عنهم حين ساء لهم \* تلك الوجوه عليها الدود يقتتل  
قد طال ما أكلوا دهرها وما شربوا \* فأصبحوا بعد طول الأكل قد أكلوا

فبكى المتوكل حتى بليت دموعه لحيته (فيقال) هذا الكلام من جنس ما قبله لم يذكر منقبة بحجة صحيحة بل ذكروا ما يعلم العلماء أنه باطل فانه ذكر في الحكاية أن والى بغداد كان اسحق بن ابراهيم الطائي وهذا من جهلهم فان اسحق بن ابراهيم هذا خراعى معروف وهو أهل بيته كانوا من خراعة فانه اسحق بن ابراهيم بن الحسين بن مصعب وابن عمه عبد الله بن طاهر بن الحسين بن مصعب أمير خراسان المشهور المعروف بسيرته وابن هذا محمد بن عبد الله بن طاهر كان نائباً على بغداد في خلافة المتوكل وغيره وهو الذى صلى على أحمد بن حنبل للمامات واسحق

(١٧ - منهاج ثانى) بالحروف كما يدكر ذلك عن أهل الحديث والأئمة والمقصود هنا أن ما قام بذاته لا يسميه أحد منهم مخلوقاً سواء كان حادثاً أو قديماً وهذا يظهر احتجاج عبد العزيز على بشر فان بشر من أئمة الجهمية نفاة الصفات وعنده لم يقم بذات الله

تعالى صفة ولا فعل ولا قدرة ولا كلام ولا ارادة بل ما ثم عنده الا الذات المجردة عن الصفات والمخلوقات المنفصلة عنها كما تقول ذلك الجهمية من المعتزلة وغيرهم فاحتج عليه عبد العزيز (١٣٠) بحجتين عقليتين احدهما انه اذا كان كلام الله مخلوقا

ابن ابراهيم هذا كان نائبهم في امارة المعتصم والواثق وبعض ايام المتوكل وهؤلاء كلهم من خراعة ليسوا من طيبي وهم اهل بيت مشهورون واما الفتيا التي ذكرها من ان المتوكل نذر ان يتصدق بدراهم كثيرة وأنه سأل الفقهاء عن ذلك فلم يجد عندهم جوابا وان علي بن محمد أمره ان يتصدق بثلاثة وثمانين درهما لقوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وان المواطن كانت هذه الجملة فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزا سبعا وعشرين غزوة وبعث ستا وخمسين سرية فهذه الحكاية تحكي عن علي بن موسى مع المأمون وهي دائرة بين أمرين اما ان تكون كذبا واما ان تكون جهلا من أفتى بذلك فان قول القائل له علي دراهم كثيرة أو والله لا أعطين فلانا دراهم كثيرة أولا تصدق بدراهم كثيرة لا يحمل على ثلاث وثمانين عند أحد من علماء المسلمين والحجة المذكورة باطلة لوجوه (أحدها) ان قول القائل ان المواطن كانت سبعا وعشرين غزاة وستا وخمسين سرية ليس بصحيح فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يغز سبعا وعشرين غزاة باتفاق أهل العلم بالسيرة بل أقل من ذلك (الثاني) ان هذه الآية نزلت يوم حنين والله تعالى أخبر بما كان قبل ذلك فيجب أن يكون ما تقدم قبل ذلك مواطن كثيرة وكان بعد يوم حنين غزوة الطائف وغزوة تبوك وكثير من السرايا كانت بعد يوم حنين مثل ارسال جرير بن عبد الله الى ذي الخليفة وأمثال ذلك وجريرا ناسم قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخوسنة واذا كان كثير من الغزوات والسرايا كانت بعد نزول هذه الآية امتنع أن تكون هذه الآية مخبرة عن الماضي اخبارا بجميع المغازي والسرايا (الثالث) ان الله لم ينصرهم في جميع المغازي بل يوم أحد تولوا وكان ابتلاء وتعميصا وكذلك يوم مؤتة وغيرهما من السرايا لم يكونوا منصورين فيها فلو كان مجموع المغازي والسرايا ثلاثا وثمانين فأنهم لم ينصروا فيها كلها حتى يكون مجموع ما نصروا فيه ثلاثا وثمانين (الرابع) أنه يكون بتقدير أن يكون المراد بالكثير في الآية ثلاثا وثمانين فهذا لا يقتضي تخصيص هذا القدر بذلك فان لفظ الكثير لفظ عام يتناول الالف والالفين والالاف واذا عم أنواعا من المقادير فتخصيص بعض المقادير دون بعض تحكيم (الخامس) ان الله تعالى قال من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يضاعف الحسنة الى سبعمائة ضعف بنص الحديث وقد روي أنه يضاعفها التي حسنة وقد تسمى هذه الأضعاف كثيرة وهذه المواطن كثيرة وقد قال تعالى كم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله والله مع الصابرين فالكثرة ههنا تتناول أنواعا من المقادير فان الغنائم المعروفة مع الكثرة لا تنحصر في عدد معين وقد تكون الفئة القليلة ألفا والفئة الكثيرة ثلاثة آلاف فهي قليلة بالنسبة الى كثرة عدد أخرى وقد قال تعالى اذ يربكهم الله في منامك قليلا ولو أراهم كثيرا فضلتهم ولتنازعتم في الامر ولكن الله سلم ومعلوم أن الله أراه أهل بدر أكثر من مائة وقد سمى ذلك قليلا بالنسبة والاضافة وهذا كله مما يبين أن القلة والكثرة أمر اضافي ولهذا تنازع الفقهاء فيما اذا قال له علي مال عظيم أو خطيرا وكثيرا وجليل هل يرجع في تفسيره اليه فيفسر بما يتناول كقول الشافعي وطائفة من أصحاب أحد أو لا يقبل تفسيره الاجماله خطر كقول أبي حنيفة ومالك وبعض أصحاب أحد على قولين وأصحاب القول الثاني منهم من قدره بنصاب السرقة ومنهم من قدره بنصاب الزكاة ومنهم من قدره بالدية وهذا النزاع في الاقرار

ولم يخلقه في غيره ولا خلقه قائما بنفسه لزم أن يكون مخلوقا في نفس الله وهذا باطل والثانية أن المخلوقات المنفصلة عن الله خلقها الله بما ليس من المخلوقات اما القدرة كما أقربه بشر واما فعله وأمره وارادته كما قاله عبد العزيز وعلى التقديرين ثبت أنه كان قبل المخلوقات من الصفات ما ليس بمخلوق فيبطل أصل قول بشر والجهمية انه ليس لله صفة وان كل ما سوى الذات المجردة فهو مخلوق وتبين أن الذات يقوم بها معان ليست بمخلوقة وهذا حجة مثبتة الصفات القائمين بأن القرآن كلام الله غير مخلوق على من نفي الصفات وقال بخلق القرآن فان كل من نفي الصفات لزمه القول بخلق القرآن يبقى كلام أهل الاثبات فيما يقوم بذاته هل يجوز أن يتعلق شيء منه بعشيته وقدرته أم لا وهل عبد العزيز ممن يجوز أن يقوم بذاته ما يتعلق بعشيته وقدرته أو ممن يقول لا يكون المراد المقدور المنفصل عنه مخلوقا ويجعل المقدور هو المخلوق وهما في الاصل قولان معروفان ذكرهما الحارث المحاسبي وغيره عن أهل السنة حسبا تقدم اراده وهذا القول الثاني هو قول ابن كلاب والاشعري ومن وافقهما ما من أصحاب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وغيرهم والقول الاول هو قول أئمة أهل الحديث

والهشامية والكرامية وطوائف من أهل الكلام من المرجحة كابي معاذ التومني وزهير الاثري وغيرهم ومن وافق هؤلاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومالك وأحمد وغيرهم فقد يقول القائل ان عبد العزيز موافق لابن كلاب لانه قال لانه

ان الله لا يكون مكانا للحوادث ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيزيد فيه شيء اذا خلقه لكن اذا تدبر المتدبر ساثر كلام عبد العزيز  
 وجدته من أهل القول الاوّل قول أهل الحديث لانه قال بعد (١٣١) هذا البشر بأى شيء حدثت الاشياء قال أحدتها

لانه خبر وان خبر عن أمر ما صدق عليه المقر وأما المسئلة المذكورة فهي انشاء كمال أوصى له  
 بدراهم كثيرة والارجح في مثل هذا أن يرجع الى عرف المتكلم فما كان يسميه مثله كثيرا جعل  
 مطلق كلامه على أقل محملاته والخليفة اذا قال دراهم كثيرة في نذر نذر لم يكن عرفه في مثل هذا  
 مائة درهم ونحوها بل هو مستقل هذا ولا يستكثره بل اذا جعل كلامه على مقدار الدية اثني  
 عشر ألف درهم كان هذا أولى من جملة على ما دون ذلك واللفظ يحتمل أكثر من ذلك لكن هذا  
 مقدار النفس المسلمة في الشرع ولا يكون عوض المسلم الا كثيرا والخليفة يحمل الكثير منه على  
 ما لا يحمل الكثير من أحاد العامة فان صاحب ألف درهم اذا قال أعطوا هذا دراهم كثيرة احتمل  
 عشرة وعشرين ونحوها بحسب حاله فعنى القليل والكثير هو من الامور النسبية الاضافة  
 كالعظيم والحقير يتنوع بتنوع الناس فيحمل كلام كل انسان على ما هو المناسب بحاله في ذلك  
 المقام والحكاية التي ذكرها عن المسعودي منقطعة الاسناد وفي تاريخ المسعودي من  
 الاكاذيب ما لا يحصىه الا الله تعالى فكيف يوثق بحكاية منقطعة الاسناد في كتاب قد عرف  
 بكثرة الكذب مع أنه ليس فيها من الفضيلة الا ما يوجد في كثير من عامة المسلمين ويوجد فيهم ما هو  
 أعظم منها (وأما قوله وكان ولده الحسن العسكري عالما زاهدا فاضلا عابدا أفضل أهل زمانه  
 وروت عنه العامة كثيرا) فهذا من عطف ما قبله من دعاوى المجردة والا كاذب المثبتة فان  
 العلماء المعروفين بالرواية الذين كانوا في زمن هذا الحسن بن علي العسكري ليست لهم عنه رواية  
 مشهورة في كتب أهل العلم وشيوخ أهل كتب السنة البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي  
 والنسائي وابن ماجه كانوا موجودين في ذلك الزمان وقربا منه قبله وبعده وقد جمع الحافظ  
 أبو القاسم بن عساكر أسماء شيوخ الكل يعني شيوخ هؤلاء الأئمة فليس في هؤلاء الأئمة من روى  
 عن الحسن بن علي العسكري مع روايتهم عن ألوف مؤلفة من أهل الحديث فكيف يقال روت  
 عنه العامة كثيرا وأين هذه الروايات وقوله انه كان أفضل أهل زمانه هو من هذا النمط

(فصل قال الرافضي) وولده مولانا المهدي محمد عليه السلام روى ابن الجوزي باسناده  
 الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من ولدي اسمه  
 كاسمي وكنيته كنيتي عملا الارض عدلا كما ملئت جورا فذلك هو المهدي (فيقال) قد ذكر  
 محمد بن جرير الطبري وعد الباقين نافع وغيرهما من أهل العلم بالنسب والتواريخ أن الحسن  
 ابن علي العسكري لم يكن له نسل ولا عقب والامامية الذين يزعمون أنه كان له ولدي يدعون أنه  
 دخل السرداب بسامرا وهو صغير منهم من قال عمر سنتان ومنهم من قال ثلاث ومنهم من قال  
 خمس سنين وهذا لو كان موجودا معلوما لكان الواجب في حكم الله الثابت بنص القرآن  
 والسنة والاجماع أن يكون محضونا عند من يحضنه في بيته كأمه ونحوهما من أهل  
 الحضنة وأن يكون ماله عند من يحفظه اما وصي أبيه ان كان له وصي واما غير الوصي اما قريب  
 واما نائب لدى السلطان فانه يتيم لموت أبيه والله تعالى يقول وابتلوا النبا حتى اذا بلغوا  
 النكاح فان أنتم منهم رشتا فدفعوا اليهم أموالهم ولانما كلوها سرا فابدارا أن يكبروا فهذا  
 لا يجوز تسليم ماله اليه حتى يبلغ النكاح ويؤنس منه الرشد كما ذكر الله تعالى ذلك في كتابه  
 فكيف يكون من يستحق الحجر عليه في بيته وماله اما لجميع المسلمين معصوما لا يكون أحد  
 من يقول انه يقدر على التكلم وانه يتكلم بعشيته وقدرته وليس هو قول من يقول ان القول لازم له لا يتعلق بقدرته ومشيئته فثبت أن  
 عبد العزيز المكي يثبت أن يقوم بذات الله تعالى ما يتعلق بعشيته وقدرته وانه لا يجعل كل واحد من ذلك قديما وان كان النوع قديما يكون

قديمًا لان بشر الما قال له أحدثها بقدرته التي لم تزل قال له أفليس تقول لم يزل قادرًا قال بلى قال فتقول انه لم يزل يفعل قال لا قال فلا بد أن يلزمك أن تقول انه خلق بالفعل الذي كان (١٣٣) بالقدرة وهذا انه اذا كان لم يزل قادرًا ولا مخلوق ثم وجد مخلوق لم يكن قد وجد بقدرة بلا فعل فانه لو كان مجرد القدرة كافيًا في وجوده بلا فعل للزم مقارنة المخلوق للقدرة القديمة وهذا المقام هو المقام المعروف وهو انه هل يمكن وجود الحوادث بلا سبب حادث أم لا فان جمهور العقلاء يقولون ان انتفاء هذا معلوم بالضرورة وان ذلك يقتضى الترجيح بلا مرجح وهذا هو الذى ذكره بخلاف قول من يقول ان نفس القادر يرجح أحد طرفي مقدوره بلا مرجح كما يقوله أكثر المعتزلة والجهمية أو مجرد ارادة قديمة كما تقول الكلاية والكرامية فان هذا هو الذى ذكر بشرى هنا سؤال عبد العزيز وهو الذى أزمه اياه بشر حيث قال له وأنت أيضا يلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق واذا كان كذلك ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله لان الحادث ان لم يفتقر الى سبب حادث كفت القدرة القديمة وان افتقر الى سبب حادث فالقول في حدوث ذلك السبب كالقول في الذى حدث به فيلزم تسلسل الحوادث فيلزمك انه لم يزل يفعل ويخلق فيكون المخلوق معه فأجاب عبد العزيز بانى لم أقبل لم يزل الخالق يخلق ولم يزل الفاعل يفعل ليلزمى ما قلت وانما الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي النسخة الاخرى وانما قلت لم يزل الخالق سيقول والفاعل سيفعل لان

مؤمنًا الا بالايان به ثم هذا باتفاق منهم سواء قدر وجوده أو عدمه لا ينتفعون به لافي الدين ولا في الدنيا ولا علم أحد شيئًا ولا عرف له صفة من صفات الخير ولا الشر فلم يحصل به شئ من مقاصد الامامة ومصالحها الخاصة ولا العامة بل ان قدر وجوده فهو ضرر على أهل الارض بلا نفع أصلا فان المؤمنين به لم ينتفعوا به أصلا ولا حصل لهم به لطف ولا مصلحة والمكذبون به يعذبون عندهم على تكذيبهم به فهو شر محض لا خير فيه وخلق مثل هذا ليس من فعل الحكيم العادل (واذا قالوا) ان الناس بسبب ظلمهم احتجب عنهم (قيل أولا) الظلم كان في زمن آباءه ولم يحتجبوا (وقيل ثانيا) المؤمنون به طبقوا الارض فهلا اجتمع بهم في بعض الاوقات أو أرسل اليهم رسولا يعلمهم شيئا من العلم والدين (وقيل ثالثا) قد كان يمكنه أن يأوى الى كثير من المواضع التي فيها شيعته كجبال الشام التي كان فيها الرافضة عاصية وغير ذلك من المواضع العاصية (وقيل رابعا) فاذا كان هو لا يمكنه أن يذكر شيئا من العلم والدين لاحد لاجل هذا الخوف لم يكن في وجوده لطف ولا مصلحة فكان هذا مناقضًا لما أبتوه بخلاف من أرسل من الانبياء وكذب فانه بلغ الرسالة وحصل لمن آمن به من اللطف والمصلحة ما هو من نعم الله عليه وهذا المنتظر لم يحصل به لطائفه الا الانتظار لمن لا يأتي ودوام الحسرة والالم ومعاداة العالم والدعاء الذى لا يستجيبه الله لانهم يدعون له بالظهور والخروج من مدة أكثر من أربع مائة وخمسين سنة ولم يحصل شئ من هذا ثم ان عمر واحد من المسلمين هذه المدة أمر يعرف نذبه بالعادة المطردة في أمة محمد فلا يعرف أحد ولد في زمن الاسلام عاش مائة وعشرين سنة فضلا عن هذا العمر وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في آخر عمره رأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الارض من هو اليوم عليها أحد فمن كان في ذلك الوقت له سنة وهو لم يعش أكثر من مائة سنة قطعا واذا كانت الاعمار في ذلك العصر لا تتجاوز هذا الحد فابعد من الاعصار أو لى بذلك في العادة الغالبة العامة فان أعمار بنى آدم في الغالب كلما تآخر الزمان قصرت ولم تطل فان نوحا عليه السلام لبث في قومه ألف سنة الا خمسين عاما وآدم عليه السلام عاش ألف سنة كما ثبت ذلك في حديث صحيح رواه الترمذى وصححه فكان العرف في ذلك الزمان طويلا ثم أعمار هذه الامة ما بين الستين الى السبعين وأقلهم من يجوز ذلك كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح واحتجاجهم بحياة الخضر باطل على باطل فمن الذى يسلم لهم بقاء الخضر والذى عليه سائر العلماء والمحققون أنه مات وبتقدير بقاءه فليس هو من هذه الامة ولهذا يوجد كثير من الكذابين من الجن والانس ممن يدعى أنه الخضر ويظن من رآه أنه الخضر وفي ذلك من الحكايات الصحيحة التي نعرفها ما يطول وصفها هنا وذلك المنتظر محمد بن الحسن فان عددا كثيرا من الناس يدعى كل واحد منهم أنه محمد بن الحسن منهم من يظهر ذلك لطائفة من الناس ومنهم من يكتم ذلك ولا يظهره الا لواحد أو اثنين وما من هؤلاء الا من يظهر كذبه كما يظهر كذب من يدعى أنه الخضر

(فصل) قال روى ابن الجوزى باسناده الى ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج في آخر الزمان رجل من وادى اسمه كاسمى وكنيته كنيته عملا الارض عدلا كما ملئت جورا فذلك هو المهدي (فيقال) الجواب من وجوه (أحدها) أنكم لا تحجبون بأحاديث

الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع ومضمون كلامه أنني لم أقل ان الله لم يزل يخلق الاشياء المنفصلة أهل ويفعلها ولا يلزمى هذا كما يلزم لانك جعلت المخلوقات تحصل بالقدرة القديمة من غير فعل من القادر يقوم به فاذا لم تتوقف المخلوقات على



غير القدرة والقدرة قديمة لزم وجود المخلوقات معها والالزم الترجيح بالمرجح والحدوث بلا سبب لان القدرة دائمة أزلا وأبدا ووجود المخلوق يمكن والممكن لا يترجح وجوده على عدمه الا (١٣٣) بمرجح وعند وجود المرجح التام يجب وجوده لانه

لولا يجب لكان قابلا للوجود والعدم فيبقى ممكنا كما كان فلا يترجح الا بمرجح تام فتبين أن وجود القدرة التي يمكن معها وجود المخلوقات لا يوجد المخلوق مع مجرد هابل لا بد من أمر آخر يفعله الرب قال عبد العزيز وهذا الفعل صفة لله ليس من المخلوقات المنصلة عنه والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع فأما قول القائل ان ذلك الفعل الذي لم يكن ثم كان بالقدرة وهو صفة فانه يسأل عن سبب حدوثه كما يسأل عن سبب حدوث المخلوق به (فيجب) عنه عبد العزيز بأجوبة أحدها الجواب المركب وهو أن يقول تسلسل الالات فالحادثة اما أن يكون ممكنا واما أن يكون ممتعا فان كان ممكنا فلا محذور في التزامه وان كان ممتعا لم يلزم في ذلك ولا يلزم من بطلان التسلسل بطلان الفعل الذي لا يكون المخلوق الابيه فانا نعلم أن المفعول المنفصل لا يكون الا بفعل والمخلوق لا يكون الا بتخلق قبل العلم بجواز التسلسل أو بطلانه ولهذا كان كثير من الطوائف يقولون انطلق غير المخلوق والفعل غير المفعول فيثبتون ذلك مع ابطال التسلسل مثل كثير من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ومن الصوفية وأهل الحديث والكلام من الكرامية والمرجئة والشعة وغيرهم وهؤلاء منهم من يقول الفعل الذي هو التكوين

أهل السنة فنل هذا الحديث لا يفيد كم وان قلتم هو حجة على أهل السنة فنذ كر كلامهم فيه (الثاني) ان هذا من أخبار الآحاد فكيف يثبت به أصل الدين الذي لا يصح الايمان الابيه (الثالث) ان لفظ الحديث حجة عليكم فان لفظه يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي المهدى الذي أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اسمه محمد بن عبد الله لا محمد بن الحسن وقدرى عن علي رضي الله عنه أنه قال هو من ولد الحسن بن علي لامن ولد الحسين بن علي وأحاديث المهدى معروفة رواها الامام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم كحديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لولم يبق من الدنيا الا يوم اطول الله ذلك اليوم حتى يعث فيه رجلا من أهل بيتي يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي بلاء الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا (الوجه الرابع) الحديث الذي ذكره وقوله اسمه كاسمي وكتبته ككتبي ولم يقل يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي لم يره أحد من أهل العلم بالحديث في كتب الحديث المعروفة بهذا اللفظ فهذا الرافضى لم يذكر الحديث بلفظه المعروف في كتب الحديث مثل مسند أحمد وسنن أبي داود والترمذي وغير ذلك من الكتب وانما ذكره بلفظه مكذوب لم يذكره أحد منهم (وقوله) ان ابن الجوزى رواه بأسناده ان أراد العالم المشهور صاحب المصنفات الكثيرة بالافراج فهو كذب عليه وان أراد سبطه يوسف بن غزاو غلى صاحب التاريخ المسمى بعمارة الزمان وصاحب الكتاب المصنف في الاثنى عشر الذي سماه اعلام الخواص فهذا الرجل يذ كر في مصنفاته أنواعا من الغث والسمين ويحتاج في أغراضه بأحاديث كثيرة ضعيفة وموضوعة وكان يصنف بحسب مقاصد الناس يصنف للشيعه ما يناسبهم ليعوضوه بذلك ويصنف على مذهب أبي حنيفة لبعض الملوك لينال بذلك أغراضه فكانت طريقته الواعظ الذي قيل له ما مذهبك قال في أى مدينة ولهذا يوجد في بعض كتبه ثلث الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة لاجل مذاهب من قصد بذلك من الشيعة ويوجد في بعضها تعظيم الخلفاء الراشدين وغيرهم ولهذا ما كان الحديث المعروف عند السلف والخلف أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في المهدى يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي صار يطمع كثير من الناس أن يكون هو المهدى حتى سمي المنصور ابنه محمدا ولقبه بالمهدى مواطاة اسمه باسمه واسم أبيه باسم أبيه ولكن لم يكن هو الموعود به وأبو عبد الله محمد بن التومرت الملقب بالمهدى الذي ظهر بالمغرب ولقب طائفة بالموحدين وأحواله معروفة كان يقول انه المهدى المبشر به كان أصحابه يخطبون له على منابرهم فيقولون في خطبتهم الامام المعصوم المهدى المعلوم الذي بشرت به في صريح وحيد الذي اكتشفته بالتور الواضح والعدل اللامح الذي ملا البرية قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا وهذا الملقب بالمهدى ظهر سنة تسع وخمسمائة وتوفي سنة أربع وعشرين وخمسمائة وكان ينسب الى أنه من ولد الحسن لانه كان أعلم بالحديث فادعى أنه هو المبشر به ولم يكن الامر كذلك ولا ملا الارض كما قسطا ولا عدلا بل دخل في أمور منكرة وفعل أمورا حسنة وقد ادعى قبله أنه المهدى عميد الله بن ميمون القداح ولكن لم يوافق في الاسم واسم الأب وهذا ادعى أنه من ولد محمد بن اسمعيل وأن ميمونا هذا محمد بن اسمعيل وأهل المعرفة بالنسب وغيرهم من علماء المسلمين يعلمون أنه كذب في دعوى نسبه وأن أباه كان يهوديا يربب مجوسى فله نسبتان نسبة الى اليهود ونسبة الى المجوس

قديم والمكثون المنفصل حادث كما يقولون مثل ذلك في الارادة ومنهم من يقول بل ذلك حادث الجنس بعد أن لم يكن وكلا الفريقين لا يقولون ان ذلك مخلوق بل يقولون ان المخلوق وجد به كما وجد بالقدرة (الجواب الثاني) أن يقول ما ذكرته من التسلسل لازم لكل من قال ان

جنس الحوادث تكون بعد أن لم تكن فهو لازمك ولي اذا قلت بهذا فلا تختص بجوابه وأما وجود المفعول بدون فعل فهذا لازمك وحلك وهو الذي احتجبت به عليك فحقي (١٣٤) عليك ثابتة تبطل قولك دون قولي والالزام الذي ذكرته

وهو وأهل بيته كانوا لاحدة وهم أئمة الاسماعيلية الذين قال فيهم العلماء ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض وقد صنف العلماء كتباً في كشف أسرارهم وهتك أستارهم وبيان كذبهم - في دعوى النسب ودعوى الاسلام وأنهم بريئون من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نسباً وديناً وكان هذا المتلقب بالمهدي عبيد الله بن ميمون قد ظهر سنة تسع وتسعين ومائتين وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة وانتقل الامر الى ولده القائم ثم ابنه المنصور ثم ابنه المعز الذي بنى القاهرة ثم العزيز ثم الحاكم ثم الظاهر ابنه ثم المستنصر ابنه وطالت مدته وفي زمنه كانت فتنة البساسيري وخطب له ببغداد عاماً كاملاً وابن الصباح الذي أخذت السكين (١) للاسماعيلية هو من أتباع هؤلاء وانقرض ملك هؤلاء في الديار المصرية سنة ثمان وستين وخمسمائة فلكوها أكثر من مائتي سنة وأخبارهم عند العلماء مشهورة بالاحاد والمحادثة لله ورسوله والردة والنفاق والحديث الذي فيه لامهدي الاعبسي بن مريم رواه ابن ماجه وهو حديث ضعيف رواه عن يونس بن عبد الاعلى وروى عنه أنه قال عن حديث الشافعي وفي الخلعيات وغيرها حدثنا يونس عن الشافعي ولم يقل حدثنا الشافعي ثم قال عن حديث محمد بن خالد الجندی وهذا تدليس يدل على توهين الحديث ومن الناس من يقول ان الشافعي لم يروه

(فصل قال الرافضي) فهؤلاء الأئمة الفضلاء المعصومون الذين بلغوا الغاية في الكمال ولم يتخذوا ما اتخذ غيرهم من الالة المشتغلين بالملك وأنواع المعاصي والملاهي وشرب الخمر والفجور حتى فعلوا باقاربهم ما هو المتواتر بين الناس قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين قال وما أحسن قول الشاعر

اذا شئت أن ترضى لنفسك مذهباً وتعلم أن الناس في نقل أخباره فدع عنك قول الشافعي ومالك وأحمد والمروي عن كعب أخباره ووال أنا ساقولهم وحديثهم روى جندنا عن جبرئيل عن الباري (والجواب) من وجوه (أحدها) أن يقال أما دعوى العصمة في هؤلاء فلم يذ كر عليها حجة الاما ادعاء من أنه يجب على الله أن يجعل للناس اماماً معصوماً ليكون لطفاً ومصالحة في التكليف وقد تبين فساد هذه الحجة من وجوه أدناها أن هذا مفقود لا موجود فانه لم يوجد امام معصوم حصل به لطف ولا مصلحة ولو لم يكن في الدليل على انتفاء ذلك الا المنتظر الذي قد علم بصريح العقل أنه لم ينتفع به أحد لافي دن ولادنيا ولا حصل لاحد من المكلفين به مصلحة ولا لطف لكان هذا دليلاً على بطلان قولهم فكيف مع كثرة الدلائل على ذلك (الوجه الثاني) ان قوله كل واحد من هؤلاء قد بلغ الغاية في الكمال هو قول مجرد عن الدليل والقول بلا علم يمكن كل أحد أن يقابله بمثله واذا ادعى المدعي هذا الكمال فيمن هو أشهر في العلم والدين من العسكريين وأمثالهما من الصحابة والتابعين وسائر أئمة المسلمين لكان ذلك أولى بالقبول ومن طالع أخبار الناس علم أن الفضائل العلية والدينية المتواترة عن غير واحد من الأئمة أكثر مما ينقل عن العسكريين وأمثالهما من الصدق (الثالث) ان قوله هؤلاء الأئمة ان أراد به أنهم كانوا ذوى سلطان وقدرة مهم السيف فهذا كذب ظاهر وهم لا يدعون ذلك بل يقولون أنهم عاجزون ممنوعون مغلوبون مع الظالمين لم يتمكن أحد منهم من الامامة الاعلى بن أبي طالب مع أن أمورا (١) قوله أخذت السكين كذا بالاصل ولعل صوابه أخذت السكين أو التمكين للاسماعيلية وحرر

أنت مشترك بيني وبينك فلا يخصني جوابه (الجواب الثالث) أن يقول أنا قلت الفعل صفة والله يتدر عليه ولا يمنع منه مانع والفعل القائم به ليس هو المخلوق المنفصل عنه وإنما يجب أن يكون المخلوق معه في الازل اذا ثبت أن الفعل يستلزم فعلاً قبله وان الفعل اللازم يستلزم ثبوت الفعل المتعدي الى المخلوق فان ذلك يستلزم ثبوت غير المخلوق وكل هذه المقدمات فيها ممانعات ومعارضات وتحتاج الى حجج لم يذ كر المريسي منها شيئاً وعبد العزيز لم يلتزم شيئاً من ذلك وإنما التزم أن الفعل صفة لله تعالى والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وحجته يحصل بها المقصود وقوله في النسخة الاخرى ان صح عنه انما قلت لم يرزل الفاعل سيف فعل والخالق سيجلئ قد نفي فيه أن يكون نفس الفعل قديماً فضلاً عن أن يكون المفعول قديماً وقوله ان الفعل صفة لله والله يقدر عليه لا يمنع منه مانع يمنع قدم عين الفعل لا يمنع قدم نوعه الا أن يثبت امتناع تسلسل الآثار وليس في كلامه تعرض لنفي ذلك ولا اثباته (وقوله لم يرزل سيف فعل) ان صح عنه يحتمل معنيين (أحدهما) أنه لم يرزل موصوفاً بانه سيف فعل ما يفعله من جميع المفعولات أعيانها وأنواعها كما يقوله من يقول بحوادث أنواع المنفصلات عنه (والثاني) انه لم يرزل الفاعل سيف فعل شيئاً بعد شئ فهو

استصعبت

متقدم على كل واحد واحد من أعيان المفعولات فعلى الاول يمتنع أن يكون شئ من أنواعها

وأعيانها قديماً وعلى الثاني لا يمتنع تقديم الأنواع بل قد يمتنع تقديم أعيان المخلوقات فلا يكون شئ من المخلوقات مع الله في الازل

على التقديرين وجماع ذلك أن الذي أزمه عبد العزيز للرئيسي لازمه مبطل لقوله بلاريب وعليه جمهور الناس فان جاهير الناس يقولون الخلق غير المخلوق والفعل غير المفعول (١٣٥) وهذا قول جاهير الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة

ومالك والشافعي وأحمد وجاهير الصوفية وجاهير أهل الحديث بل كلهم وكثير من أهل الكلام والفلسفة أو جاهيرهم فهو قول أكثر المرجحة من الكرامية وغيرهم وأكثر الشيعة وكثير من المعتزلة والكلابية وكثير من الفلاسفة ولاصحاب مالك والشافعي وأحمد في ذلك قولان فالذي عليه أئمتهم أن الخلق غير المخلوق وهو آخر قول القاضي أبي يعلى وقول جمهور أصحاب أحمد وهو الذي حكاه البغوي عن أهل السنة وهو قول كثير من الكلابية (وأما قوله) انه قادر على الفعل لا يمنع منه مانع فكلامه يقتضي أنه لم يزل قادرا على الفعل لا يمنع منه مانع وهذا الذي قاله هو الذي عليه جاهير الناس ولهذا أنكروا على من قال لم يكن قادرا على الفعل في الازل وكان من يفيض الاشعري ينسب اليه هذا لتفرغه قلوب الناس وأراد أبو محمد الجويني وغيره تبرئته من هذا القول كما قد ذكرناه في غير هذا الموضوع واذا كان لم يزل قادرا على الفعل كان هذا صفة كمال فهذا قال عبد العزيز بن لان الفعل صفة والله قادر عليه لا يمنع منه مانع وقد خلق المخلوقات بفعله فوجدت بالفعل الذي هو الخلق والفعل الذي هو الخلق بقدرته الله تعالى والقدره على خلق المخلوق هي القدرة عليه كما قال تعالى أوليس الذي خلق السموات والارض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وقوله تعالى أوليس الذي هو الخلق بقدرته الله تعالى وقوله تعالى قل هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم الآية ونحو ذلك مما فيه وصف الله بالقدرة على الافعال المتناولة للفعلات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولا أن نفس خلقه للسموات

استصعبت عليه ونصف الامه أو أقل أو أكثر لم يبايعوه بل كثير منهم قاتلوه وقتلهم وكثير منهم لم يقاتلوه ولم يقاتلوا معه وكان فيهم من فضلاء المسلمين من لم يكن مع علي بل الذين تخلفوا عن القتال معه وله كانوا أفضل ممن قاتله وقتل معه وان أراد به كان لهم علم ودين يستحقون به أن يكونوا أئمة فهذه الدعوى اذا صحت لا توجب كونهم أئمة يجب على الناس طاعتهم كما أن استحقاق الرجل أن يكون امام مسجد لا يجعله اماما واستحقاقه أن يكون قاضيا لا يصيره قاضيا واستحقاقه أن يكون أمير الحرب لا يجعله أمير الحرب والصلاة لا تصح الا خلف من يكون اماما بالفعل لا خلف من ينبغي أن يكون اماما وكذلك الحكم بين الناس انما يفصله ذو سلطان وقدره لا من يستحق أن يولى القضاء وكذلك الجنود انما يقاتلون مع أمير عليهم لا مع من لم يؤمر وان كان يستحق أن يؤمر وفي الجملة الفعل مشروط بالقدرة فكل من ليس له قدرة وسلطان على الولاية والامارة لم يكن اماما وان كان استحق أن يجعل له قدرة حتى يتمكن فكونه بشرع أن يمكن أو يجب أن يمكن ليس هو نفس التمكن والامام هو المتمكن القادر وليس في هؤلاء من هو كذلك الاعلى كما تقدم (الرابع) أن يقال ماتعنون بالاستحقاق أتعنون أن الواحد من هؤلاء كان يجب أن يولى الامامة دون سائر قريش أم تريدون أن الواحد منهم من جملة من يصلح للخلافة فان أردتم الاول فهو ممنوع مردود وان أردتم الثاني فذلك قدر مشترك بينه وبين خلق كثير من قريش (الوجه الخامس أن يقال) الامام هو من يقتدي به وذلك على وجهين (أحدهما) أن يرجع اليه في العلم والدين بحيث يطاع باختيار المطيع لكونه عالما بأمر الله عز وجل أمرا به فيطيعه المطيع لذلك وان كان عاجزا عن الزامهم الطاعة (والثاني) أن يكون صاحب يد وسيف بحيث يطاع طوعا وكرها قادرا على الزام المطيع بالطاعة وقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الامر منكم قد فسروا واولى الامر بذوى القدرة كما مر في الحرب وفسر بأهل العلم والدين وكلاهما حق وهذان الوصفان كانا كاملين في الخلفاء الراشدين فانهم كانوا كاملين في العلم والعدل والسياسة والسلطان وان كان بعضهم أكمل في ذلك من بعض فأبو بكر وعمر أكمل في ذلك من عثمان وعلي وبعدهم لم يكمل أحد في هذه الامور الا عمر بن عبد العزيز بل قد يكون الرجل أكمل في العلم والدين ممن يكون له سلطان وقد يكون أكمل في السلطان ممن هو أعلم منه وأدين وهؤلاء ان أراد بكونهم أئمة أنهم ذوو سلطان فباطل وهم لا يقولونه وان أراد بذلك أنهم أئمة في العلم والدين يطاعون مع عزهم عن الزام غيرهم بالطاعة فهذا قدر مشترك بين كل من كان متصفا بهذه الصفات ثم اما أن يقال قد كان في أعصارهم من هو أعلم منهم وأدين اذ العلم المنقول عن غيرهم أضعاف العلم المنقول عنهم وظهور آثار غيرهم في الامه أعظم من ظهور آثارهم في الامه والمتقدمون منهم كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد قد أخذ عنهم من العلم قطعة معروفة وأخذ عن غيرهم أكثر من ذلك بكثير وكثير وأما من بعدهم فالعلم المأخوذ عنهم قليل جدا ولاذ كراحد منهم في رجال أهل العلم المشاهير بالرواية والحديث والفتيا ولا غيرهم من المشاهير بالعلم وما يذكر لهم من المناقب والمحاسن فمثله يوجد لكثير غيرهم من الامه واما أن يقال انهم أفضل الامه في العلم والدين فعلى التقديرين فاما متهم على هذا الاعتبار لا ينازع فيها أهل السنة فانهم متفقون على أنه يؤتمر بكل أحد فيما أمر به من طاعة الله وبدعو

أن يخلق مثلهم بلى وقوله تعالى أوليس الذي هو القادر على أن يبعث عليكم عذابا من فوقكم الآية ونحو ذلك مما فيه وصف الله بالقدرة على الافعال المتناولة للفعلات وفيه بيان أن الخلق ليس هو المخلوق ولا أن نفس خلقه للسموات

صفته وهو بقدر عليه لا يمنع منه مانع ان كان (١٣٦) قد بما كان كالقدرة وكان السؤال على كالسؤال عليك

وان كان حادنا من غير تقدم فعل آخر سألته عن سبب حدونه بالقدرة التي لم تزل وان كان ذلك الفعل كان بفعل آخر وتسلل الامر لزم تسلسل الافعال ولزم أن يكون الفاعل لم يزل يفعل وان الخالق لم يزل يخلق فيقول له عبد العزيز لم أقل انه قديم بل قلت انه صفة والله قادر عليه لا يمنع منه مانع وما كان مقدور الله لا يمنع منه مانع لم يجب أن يكون قديما معه بل ان شاء فعله وان شاء لم يفعله (وأما سؤالاك) عن سبب حدونه فهنا لاهل الاثبات جوابان (أحدهما) وهو جواب الكرامية ومن وافقهم ان اثبات الفعل للمفعول والخالق للمخلوق لا بد منه فان العقل أن القادر على الفعل قبل أن يخلقه ليس له فعل فاذا فعله كان هناك فعل به فعل المفعول وخلق به خالق المخلوق ونحن مقصودنا اثبات فعل وصفة الله يقوم به مغاير للمخلوقاته وكلامه من هذا الباب ونحن لم نورد عليكم التسلسل فان ذلك باطل على قولنا وقولكم جميعا (الجواب الثاني) أن يقول من يجيبه لا يمنع أن يكون قبل الفعل ما هو أيضا فعل فعله الله بقدرته ولا يضرني التسلسل فان ذلك جائز ممكن فان هذا تسلسل في الافعال والآثار والشروط وهذا ليس بممتنع فعلي الجواب الاول يظهر قوله اغاقت لم يزل الخالق سيخلق وسيفعل ولم أقل لم يزل يخلق ويفعل وأما

اليه من دين الله ويفعله مما يحبه الله فافعله هؤلاء من الخير ودعوا اليه من الخير فانهم أئمة فيه يقتدى بهم في ذلك قال تعالى وجعلناهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون وقد قال تعالى لبراهيم اني جعلتك للناس اماما ولم يكن ذلك أن جعله ذاسيف يقا تل به جميع الناس بل جعله بحيث يجب على الناس اتباعه سواء أطاعوه أم عصوه فهؤلاء الامامية في الدين أشوة أمثالهم فأهل السنة مقرون بامامة هؤلاء فيما دلت الشريعة على الائتمام بهم فيه كما أن هذا الحكم ثابت لامثالهم مثل أبي بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وأبي بن كعب ومعاذ وأبي الدرداء وأمثالهم من السابقين الاولين ومثل سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعبيد الله بن عبد الله وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد وهؤلاء فقهاء المدينة ومثل علقمة والاسود بن زيد وأسامة ومحمد بن سيرين والحسن البصري ومثل سالم ابن عبد الله بن عمر ومثل هشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم والزهرى ويحيى بن سعيد الانصاري وأبي الزناد ومثل مالك والاوزاعي والليث بن سعد وأبي حنيفة والشافعي وأحمد واسحق ابن ابراهيم وغيرهم لكن المنقول الثابت عن بعض هؤلاء من الحديث والفتا يد يكون أكثر من المنقول الثابت عن الآخر فتكون شهرته لكثرة علمه أو لقوة حجته أو نحو ذلك والأفلا يقول أهل السنة ان يحيى بن سعيد وهشام بن عروة وأبا الزناد أولى بالاتباع من جعفر بن محمد ولا يقولون ان الزهرى ويحيى بن أبي كثير وجماد بن أبي سلمة وسليمان بن يسار ومنصور بن المعتمر أولى بالاتباع من أبيه أبي جعفر الباقر ولا يقولون ان القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله أولى بالاتباع من علي بن الحسين بل كل واحد من هؤلاء ثقة فيما ينقله مصدق في ذلك وما بينه من دلالة الكتاب والسنة على أمر من الامور هو من العلم الذي يستفاد منه فهو مصدق في الرواية والاسناد واذا أفقي بفتيا وعارضه غيره دما تنازعوا فيه الى الله ورسوله كما أمر بذلك وهذا حكم الله ورسوله بين هؤلاء جميعهم وكذا كان المسلمون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعهد خلفائه الراشدين رضى الله تعالى عنهم (الوجه السادس أن يقال) قوله لم يتخذوا ما اتخذوا غيرهم من الأئمة المشغلين بالملك والمعاصي كلام باطل وذلك أنه ان أراد أن أهل السنة يقولون انه يؤتم بهؤلاء الملوك فيما يفعلونه من معصية الله فهذا كذب عليهم فان علماء أهل السنة المعروفين بالعلم عند أهل السنة متفقون على أنه لا يقتدى بأحد في معصية الله ولا يتخذ اماما في ذلك وان أراد أن أهل السنة يستعينون بهؤلاء الملوك فيما يحتاج اليه في طاعة الله ويعاونونهم على ما يفعلونه من طاعة الله فيقال له ان كان اتخذهم أئمة بهذا الاعتبار محذورا فالرافضة أدخل منهم في ذلك فانهم دائماً يستعينون بالكفار والفجار على مطالبهم ويعاونون الكفار والفجار على كثير من ما ربههم وهذا أمر مشهود في كل زمان ومكان ولو لم يكن الا صاحب هذا الكتاب منهاج الندامة واخوانه فانهم يتخذون المغل والكفار والفساق والجهال أئمة بهذا الاعتبار (الوجه السابع أن يقال) الأئمة الذين هم مثل هؤلاء الذين ذكرهم في كتابه وادعى عصمتهم ليس لهم سلطان تحصل به مقاصد الامامة ولا يكفي الائتمام بهم في طاعة الله ولا في تحصيل ما لا بد منه مما يعين على طاعة الله فاذا لم يكن لهم ملك ولا سلطان لم يمكن أن تصلى خلفهم جمعة ولا جماعة ولا يكونون أئمة في الجهاد ولا في الحميم ولا تقام بهم الحدود ولا تفصل بهم الخصومات

على الجواب الثاني فاذا قال لم أقل لم يزل يخلق ويفعل بل أقول انه لم يزل سيخلق وسيفعل فنقرره بوجهين ولا أحدهما أن الفعل لا يستلزم وجود مخلوق بل يكون الفعل قائما بنفسه بعد فعل قائم بنفسه وهم جرم من غير وجود مخلوق منفصل عنه

الثاني انه لو تسلسلت المفعولات كنتسلسل الافعال فها من مفعول ولا فعل الا وهو حادث كائن بعد ان لم يكن فليس مع الله في الازل شئ من المفعولات ولا الافعال اذ كان كل منهما حادثا بعد ان لم يكن (١٣٧) والحادث بعد ان لم يكن لا يكون مقارنا للقديم

الذي لم يزل واذا قيل ان نوع الافعال أو المفعولات لم يزل فنوع الحوادث لا يوجد مجتمعا لا يوجد الامتعاقا فاذا قيل لم يزل الفاعل يفعل والخالق يخلق والفعل لا يكون الامعينا والخلق والمخلوق لا يكون الامعينا فقد يفهم أن الخالق السموات والانسان لم يزل يخلق السموات والانسان والفاعل لذلك لم يزل يفعل وليس كذلك بل لم يزل الخالق اذ لم يخلق ولم يزل الفاعل لذلك سيفعله فها من مخلوق من المخلوقات ولا فعل من المفعولات الا والرب تعالى موصوف بأنه لم يزل سيفعله ليس موصوفا بأنه لم يزل فاعل له خالقه بمعنى أنه موجود معه في الازل وان قدر أنه كان قبل هذا الفعل فاعل لفعل آخر وقبل هذا المخلوق خالق للمخلوق آخر فهو لم يزل بالنسبة الى كل فعل ومخلوق سيفعله وسيخلقه لا يقال لم يزل فاعل له خالق بمعنى مقارنته واذا اريد أنه لم يزل فاعل للنوع كان هذا كعنى قولنا لم يزل سيفعل ما يفعله لكن هذه العبارة تفهم من الباطل ما لا تفهمه تلك العبارة وهذا الموضوع للناس فيه أقوال فان جمهور أهل السنة يقولون لم يزل الله خالقا فاعلا كما قال الامام أحمد لم يزل عالما متكلما غفورا بل يقولون لم يزل يفعل اما بناء على أن الفعل قديم وان كان المفعول محدثا أو بناء على قيام الافعال المتعاقبة بالفاعل ومذهب بشر واخوانه

ولا يستوفى الرجل بهم حقوقه التي عند الناس والتي في بيت المال ولا يؤمن بهم السبيل فان هذه الامور كلها تحتاج الى قادر يقوم بها ولا يكون قادرا الا من له أعوان على ذلك وهؤلاء لم يكونوا قادرين على ذلك بل القادر على ذلك كان غيرهم فمن طلب هذه الامور من امام عاجز كان جاهلا ظالما ومن استعان عليها بمن هو قادر عليها كان مهتدا بما سدد افهذه يحصل مصلحة دينه ودينه والاول تقوته مصلحة دينه ودينه (الوجه الثامن) أن يقال دعوى كون جميع الخلفاء كانوا مشتغلين بما ذكره من الخور والفجور كذب عليهم والحكايات المنقولة في ذلك فيها ما هو كذب وقد علم أن فيهم العدل والراهد كعمر بن عبد العزيز والمهتدي بالله وأكثرهم لم يكن مظهر لهذه المنكرات من خلفاء بني أمية وبني العباس وان كان أحدهم قديمتلى بعض الذنوب وقد يكون تاب منها وقد يكون له حسنات كثيرة وسيئاتهم والواحد من هؤلاء وان كان له ذنوب ومعاص لا تكون لا حاد المؤمنين فله من الحسنات ما ليس لا حاد المسلمين من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وجهاد العدو وايصال كثير من الحقوق الى مستحقها ومنع كثير من الظلم واقامة كثير من العدل ونحن لانقول انهم كانوا مسلمين من ذلك لكن نقول وجود الظلم والمعاصي من بعض المسلمين ولاة الامور وعامتهم لا يمنع أن يشارك فيما يعمله من طاعة الله وأهل السنة لا يأمرون بموافقة ولاة الامور الا في طاعة الله لا في معصيته ولا ضرر على من وافق في طاعة الله اذا انفر ذلك عنه بمعصية لم يشركه فيها كما أن الرجل اذا حج مع الناس فوقف معهم وطاف لم يضره كون بعض الحجاج له مظالم وذنوب ينفردها وكذلك اذا شهد مع الناس الجمعة والجماعة ومجالس العلم وغرامهم لم يضره كون بعض المشاركين له في ذلك له ذنوب يختص بها فولاة الامور بمنزلة غيرهم يشاركون فيما يفعله من طاعة الله ولا يشاركون فيما يفعله من معصية الله وهذه كانت سيرة أهل البيت مع غيرهم فمن اتبعهم في ذلك فهو المقتدى بهم دون من تبرأ من السابقين الاولين وجمهور أهل العلم والدين وظاهر على عداوتهم الكفار والمنافقين كما يفعله من يفعله من الرافضة الضالين (الوجه التاسع أن يقال) امام قادر ينظم به أمر الناس في أكثر مصالحهم بحيث يؤمن به السبيل ويقام به ما يقام من الحدود ويدفع به ما يدفع من الظلم ويحصل به ما يحصل من جهاد العدو ويستوفى به ما يستوفى من الحقوق خيرا من امام معدوم لاحقيقته والرافضة يدعون الى امام معصوم وليس عندهم في الباطن الا امام معدوم وفي الظاهر امام كفور أو ظالم قائم أهل السنة ولو فرض ما فرض فيهم من الظلم والذنوب خيرا من الأئمة الظاهرين الذين تعمدتهم الرافضة وخيرا من امام معدوم لاحقيقته واما الأئمة الباقيات الذين كانوا موجودين فأولئك يأتهم أهل السنة كما يأتون بأمثالهم فهم وأمثالهم أئمة ومن اتهم هؤلاء وأمثالهم من سائر المسلمين كان خيرا ممن اتهمهم وحدهم فان العلم راية ودرية كلما كثر فيه العلماء وانفقوا عليه كان أقوى وأولى بالاتباع فليس عند الشيعة خيرا الا أهل السنة يشركونهم فيه والخير الذي اختص به أهل السنة لا يشركهم فيه الشيعة (الوجه العاشر) أن يقال ما ذكره هذا الامام يمكن كل واحد من أهل السنة أن يعارضه بما هو أقوى منه فانه يقول عن مثل سعيد بن المسيب وعلمة والاسود والحسن البصري وعطاء بن أبي رباح ومحمد بن سيرين

(١٨ - منهاج نافي) الجهمية أن المخلوقات كلها كائنة بدون فعل ولا خلق وكلام الله من بخلها فاذا ألزمه عبد العزيز على أصله فقال له اذا قلت كان الله ولما يفعل ولما يخلق شيئا وهو لم يزل قادرا ثم خلق المخلوقات فانت تقول لم يزل قادرا ولا تقول لم يزل

يفعل المخلوقات فلا بد أن يكون هناك فعل حصل بالقدرة وليس هو القدرة التي لم تزل ولا هو المخلوق المنفصل اذ لو كان كذلك لكان المخلوق قد وجد من غير خلق والمفعول قد وجد من غير فعل وهذا أعظم تناقضا في العقل من كونه وجد بغير

قدرة فانه اذا عرض على العقل مخلوق مفعول حدث بعد أن لم يكن بلا فعل ولا خلق كان انكار العقل لذلك أعظم من انكاره لحدوثه من غير قدرة للفاعل وانكاره لحدوثه من غير فاعل أعظم امتناعا في العقل من هذا وهذا فاذا قيل فعلة الفاعل بلا قدرة أنكره العقل واذا قيل فعلة بالقدرة التي لم تزل بدون فعل كان انكاره أعظم واذا قيل حدث بلا فاعل كان أعظم وأعظم فان الفاعل بلا فعل كالعالم بلا علم والحى بلا حياة وذلك نفي لجزء مدلول اللفظ الذي دل عليه بالتضمن وأما نفي القدرة فهو نفي لما دل عليه باللزوم العقلي واذا قال القائل بل يجوز أن يكون المفعول غيره لانه لو كان بفعل للزم أن يكون للفعل فعل وللزم التسلسل وأن يكون محلا للحوادث قيل فعلى هذا يجوز أن يكون المفعول المخلوق حدث بلا قدرة من الفاعل لان ثبوت القدرة يستلزم ثبوت الصفات وقيام الاعراض به فاذا قال الفعل بدون القدرة امتنع وليس في العقل ما يحيل لوازم القدرة بل علمنا بامتناع قيام الصفات به وان سماها المسمى أعراضا قيل له والمخلوق المفعول بلا فعل ولا خلق أعظم امتناعا في العقل وليس في العقل ما يحيل لوازم الفعل الذي كان بالقدرة بل علمنا بامتناع ذلك أعظم من علمنا بامتناع قيام الافعال

ومطرف بن الشخير ومكحول والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وسالم بن عبد الله وما شاء الله من التابعين وتابعيهم هؤلاء أئمة فيما يمكن الائتمام فيهم من الدين وعلي بن الحسين وابنه وجعفر بن محمد وغيرهم هم أيضا أئمة أهل السنة والجماعة بهذا الاعتبار فلم تأتم الشيعة بامام ذي علم وزهد الا أهل السنة يأتون به وبجماعة آخرين يشاركونهم في العلم والزهد بل هم أعلم منه وأزهد وما اتخذ أهل السنة اماما من أهل المعاصي الا وقد اتخذت الشيعة اماما من أهل المعاصي شرارهم فأهل السنة أولى بالائتمام بأئمة الظلم في غير ما هم ظالمون فيه فهم خير من الشيعة في الطرفين (الوجه الحادي عشر) قوله قالت الامامية فانه يحكم بيننا وبين هؤلاء وهو خير الحاكمين (فيقال للامامية) ان الله حكم بينهم في الدنيا بما أظهره من الدلائل والبيئات وبما يظهره أهل الحق عليكم فهم ظاهرهم عليكم بالحق والبيان وباليد واللسان كما أظهر دين نبيه على سائر الاديان قال تعالى هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون ومن كان من دينه قول أهل السنة الذي خالفتموهم فيه فانه ظاهر عليكم بالحق واللسان كظهور دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر الاديان ولم يظهر دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم قط على غيره من الاديان الا باهل السنة كما ظهر في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظهورا لم يحصل لشي من الاديان وعلى رضي الله عنه مع أنه من الخلفاء الراشدين ومن سادات السابقين الاولين لم يظهر في خلافة دين الاسلام بل وقعت الفتنة بين أهله وطمع فيهم عدوهم من الكفار والنصارى والمجوس بالشام والمشرق وأما بعد على فلم يعرف أهل علم ودين ولا أهل يدوسيف نصر الله بهم الاسلام الا أهل السنة وأما الرافضة فاما أن يعاونوا أعداء الاسلام واما أن تسلك عن نصر الطائفتين ولا ريب أن الله تعالى يحكم يوم القيمة بين السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وبين من عادهم من الاولين والاخرين كما يحكم بين المسلمين والكفار (الوجه الثاني عشر) أن يقال هذا التظلم من هو ان قلتم من ظلم عليا كابي بكر وعمر على زعمكم فيقال لكم الخصم في ذلك على وقدمات كما مات أبو بكر وعمر وهذا أمر لا يتعلق بنا ولا بكم الا بطريق بيان الحق وموالاته أهله ونحن نبين بالحجج الباهرة أن أبا بكر وعمر أولى بالعدل من كل أحد سواهما من هذه الامة وأبعد عن الظلم من كل من سواهما وأن عليا لم يكن يعتقد أنه امام الامة دونهما كما نذكره في موضعه ان شاء الله تعالى وان قلتم نتظلم من المولود الذين منعوا هؤلاء حقوقهم من الامامة فهذا فرع على كون هؤلاء الاثنى عشر كانوا يطلبون الامامة أو كانوا يعتقدون أنهم أئمة الامة المعصومون وهذا كذب على القوم وسواء كان صدقا أو كذبا فانه يحكم بين الطائفتين ان كانوا مختصمين قل اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون وان كان التظلم من بعض المولود الذين بينهم وبين هؤلاء منازعة في ولاية أو مال فلا ريب أن الله يحكم بين الجميع كما يحكم بين سائر المختصمين فان نفس الشيعة بينهم من الخصمات أكثر مما بين سائر طوائف أهل السنة وبنو هاشم قد جرى بينهم نوع من الحروب وجرى بين بني حسن وبني حسين من الحروب ما يجري بين أمثالهم في هذه الازمان والحروب في الازمان المتأخرة بين بعض بني هاشم وبين غيرهم من

به وان سماها المسمى حوادث بين ذلك أن افتقار المخلوق الى خلق والمفعول المنفصل الى فعل يعلم باللزوم العقلي الطوائف وبالقول المسمى فان فاعل ومخالق مثل متكلم وقائل ومريد ومتحرك وغير ذلك من الاسماء التي تستلزم قيام معان بالسميات فلما ظهرت

عنه عبد العزيز على الميرسي في أنه لا بد من فعل الرب تعالى بقدرته كما قال له يلزمك أن تقول انه خلق بالفعل الذي كان عن القدرة وليس الفعل هو القدرة لان القدرة صفة لله ولا يقال لصفة الله هي الله ولا يقال (١٣٩) انها غير الله ولم يقل عبد العزيز انها ليست

هي الله ولا غيره بل قال لا يقال انها هي الله ولا يقال انها غيره وقول عبد العزيز هذا هو قول أئمة السنة كالامام أحمد وغيره وهو قول ابن كلاب وغيره من الاعيان ولكن طائفة من أصحاب أحمد مع طائفة من متكلمة الصفاتية أصحاب الاشعري يقولون لاهي الله ولا غيره وتلك العبارة هي الصواب كما قد بسط في غير هذا الموضوع فان لفظ الغير فيه اجمال فلا يصح اطلاقه لانقياد ولا اثباتا على الصفة ولكن يصح نفي اطلاقه نفيًا أو اثباتًا كما قال السلف مثل ذلك في لفظ الجبر ونحوه من الالفاظ المجملة انه لا يطلق لانقياد ولا اثباتها واذ قيل لا يطلق لاهذا ولا هذا يلزم اثبات قسم ثالث لاهو الموصوف ولا غير الموصوف بل يلزم اثبات ما لا يطلق عليه لفظ الغير لا ما ينفي عنه المقابلة ومقصود عبد العزيز أن القدرة صفة لله ليست هي الفعل الذي كان بالقدرة فانه يقول لم يزل انه قادر ولا يقول لم يزل فاعملا فعارضه الميرسي بأن هذا يلزمك أيضا فيلزمك أن تقول لم يزل يفعل ويخلق واذ قلت ذلك فقد ثبت أن المخلوق لم يزل مع الله فقال له عبد العزيز ليس لك أن تحكم على وتلزمي ما لا يلزمني وتحكي عنى ما لم أقل وذلك لان عبد العزيز لم يقل في هذا اقولا يحكي عنه ولكن قاله اما ان تلزمي أنت ما ألزمتني والا التزمت أن تقول ان المخلوق لم يزل

الطوائف أكثر من الحروب التي كانت في أول الزمان بين بعض بني أمية وبعض بني هاشم لا لشرف نسب أو لثلك ان نسب بني هاشم أشرف لكن لان خير القرون هو القرن الذي بعث فيه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فالخير في تلك القرون أكثر والشرف فيما بعدها أكثر وان كان التظلم من أهل العلم والدين الذين لم يظلموا أحدا ولم يعاونوا ظالما ولكن يذكرون ما يجب من القول علما وعملا بالدلائل الكاشفة للحق فلا يشك من له أدنى عقل أنه من شبه مثل مالك والاوزاعي والثوري وأبي حنيفة والديلم بن سعد والشافعي وأحمد واسحق وأمثالهم بمنزل هشام بن الحكم وهشام بن سالم وأمثالهما من شيوخ الرافضة انه لمن أظلم الظالمين وكذلك من شبه القدرين النعمي والكركجي وأمثالهما بمنزل أبي علي وأبي هاشم والقاضي عبد الجبار وأبي الحسين البصري انه لمن أظلم الظالمين وهؤلاء شيوخ المعتزلة دع محمد بن هيثم وأمثاله والقاضي أبابكر بن الطيب وأمثاله من متكلمة أهل الاثبات دع أهل الفقه والحديث والتصوف كابي حامد الاسفرايني وأبي يزيد المروري وأبي عبد الله بن بطة وأبي بكر عبد العزيز وأبي بكر الرازي وأبي الحسن القزويني وأبي محمد بن أبي زيد وأبي بكر الاجهري وأبي الحسن الدارقطني وأبي عبد الله بن منده وأبي الحسين بن ميمون وأبي طالب المكي وأبي عبد الرحمن السلي وأمثال هؤلاء فاما من طائفة من طوائف أهل السنة على تنوعهم اذا اعتبرتها الا وتحققها أعلم وأعدل وأبعد عن الجهل والظلم من طائفة الروافض فلا يوجد في أحد منهم معاونة ظالم الاوهوني الرافضة أكثر ولا يوجد في الشيعة عدل عن ظلم ظالم الاوهوني هؤلاء أكثر وهذا أمر يشهد به العيان والسماع لمن له اعتبار ونظر ولا يوجد في جميع الطوائف كذب منهم ولا أظلم منهم ولا أجهل منهم وشيوخهم يقرون بالسننهم يقولون يا أهل السنة أنتم فيكم فتوة لو قدرنا عليكم ما عاملناكم بما تعاملونا به عند القدرة علينا (الوجه الثالث عشر) أن يقال هذا الشعر الذي استشهد به واستحسنه هو قول جاهل فان أهل السنة متفقون على قبول ما روى جدهم عن جبريل عن الباري بل هم يقبلون مجرد قول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ويؤمنون به ولا يسألونه من أين علمت هذا العلمهم بأنه معصوم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وانما سمو أهل السنة لاتباعهم سنته صلى الله تعالى عليه وسلم لكن الشأن في معرفة ما رواه جدهم فهم يطلبون علم ذلك من الثقات الاثبات فان كان عند العلويين علم شيء من ذلك استفادوه منهم وان كان عند غيرهم علم شيء من ذلك استفادوه منه وأما مجرد كون جدهم روى عن جبريل عن الباري اذا لم يكونوا عالين به فما يصنع لهم والناس لم يأخذوا قول مالك والشافعي وأحمد وغيرهم الا لكونهم يستندون أقوالهم الى ما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان هؤلاء من أعلم الناس بما جاء به وأتبعهم لذلك وأسدا جتهاد في معرفة ذلك واتباعه والافأى غرض للناس في تعظيم هؤلاء وعامة الاحاديث التي يروونها هؤلاء يروونها أمثالهم وكذلك عامة ما يجيبون به من المسائل كقول أمثالهم ولا يجعل أهل السنة قول واحد من هؤلاء معصوما يجب اتباعه بل اذا تنازعوا في شيء رذوه الى الله والرسول واعتبر ذلك بما شاهدته في زمانك من أهل العلم بالقرآن والحديث والفقه فانك تجد كثيرا من بني هاشم لا يحفظ القرآن ولا يعرف من حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ما شاء الله ولا يعرف معاني ذلك فاذا قال هذا روى جدهم عن جبريل عن

مع الله وهذا الذي قاله الميرسي انما يلزم عبد العزيز اذا أبطل كل قسم مما يمكن أن يقال في هذا المقام وهو لم يفعل ذلك ولا سبيل له اليه بخلاف ما ألزمه ايام عبد العزيز فانه لازم لا محالة اذ كان قوله ان المخلوقات كلها وكلام الله عندهم من جملتها حدثت بعد أن لم تكن من غير

فعل فعله الله بل بقدرته التي لم تزل مع أن عبد العزيز قد بين فيما بعد أن ما أقرب به الميرسي يكفيه في الاحتجاج في مسألة القرآن فان الميرسي أقرب بأن الله خلقها بقدرته فثبت هناك في (١٤٠) هو صفة الله تعالى ليس بمخلوق فبطل أصل قوله الذي

الباري قيل نعم وهؤلاء أعلم منكم بما روى جده كم عن جبريل وأنتم ترجعون في ذلك اليهم وإذا كان كل من الأولين والآخرين من بني هاشم قديت علم بعض ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من غيره بل من غير بني هاشم كان هذا من أماره أنه لا علم عندهم بذلك الا كعلم أمثالهم فبمن يأت الناس وعمن يأخذون أو يأخذون عن يعرف ما جاء به جدهم أو عن لا يعرف ذلك والعلماء هم ورثة الانبياء فان الانبياء لم يورثوا درهما ولا دينارا وانما ورثوا العلم فنأخذهم أخذ محظ وافر وان قال مرادى به هؤلاء الأئمة الاثنا عشر قيل له ما رواه علي بن الحسين وأبو جعفر وأمثالهم من حديث جدهم فقبول منهم كما يرويه أمثالهم ولولا أن الناس وجدوا عند مالك والشافعي وأحمد أكثر مما وجدوه عند موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي لما عدلوا عن هؤلاء الى هؤلاء والافأى غرض لاهل العلم والدين أن يعدلوا عن موسى بن جعفر الى مالك بن أنس وكلاهما من بلد واحد في عصر واحد لو وجدوا عند موسى بن جعفر من علم الرسول ما وجدوه عند مالك مع كمال رغبة المسلمين في معرفة علم الرسول ونفس نبي هاشم كانوا يستفيدون علم الرسول من مالك بن أنس أكثر مما يستفيدونه من ابن عمهم موسى بن جعفر ثم الشافعي جاء بعد مالك وقد خالفه في أشياء ورد لها عليه حتى وقع بينه وبين أصحاب مالك ما وقع وهو أقرب نسباً من بني هاشم من مالك ومن أحرص الناس على ما يستفيدونه من علم الرسول من بني عمه وغير بني عمه ولو وجد عند أحد من بني هاشم أعظم من العلم الذي وجد عند مالك لكان أشد الناس مسارعة الى ذلك فلما كان يعترف بأنه لم يأخذ عن أحد أعلم من مالك وسفيان بن عيينة وكانت كتبه مشهورة بالاخذ عن هذين الاثنين وغيرهما وليس فيها شيء عن موسى بن جعفر وأمثاله من بني هاشم علم أن مطلوبه من علم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كان عند مالك أكثر مما هو عند هؤلاء وذلك أجد بن حنبل قد علم كمال محبته لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وحديثه ومعرفة بأقواله وأفعاله وموالاته لمن يوافقه ومعاداته لمن يخالفه ومحبة لبني هاشم وتصنيفه في فضائلهم حتى صنّف فضائل علي والحسن والحسين كما صنّف فضائل الصحابة ومع هذا فكتبه مملوءة عن مثل مالك والثوري والازاعي والليث بن سعد ووكيع بن الجراح ويحيى بن سعيد القطان وهشيم بن بشير وعبد الرحمن بن مهدي وأمثالهم دون موسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وأمثالهم فلو وجد مطلوبه عند مثل هؤلاء لكان أشد الناس رغبة في ذلك فان زعم زاعم أنه كان عندهم من العلم المحزون ما ليس عند أولئك لكن كانوا يكتبونه فأى فائدة للناس في علم مكتوم فعلم لا يقال به ككثرة لا ينفع منه فكيف يأت الناس عن لا يبين لهم العلم المكتوم كالامام المعلوم وكلاهما لا ينتفع به ولا يحصل به لطف ولا مصلحة وان قالوا بل كانوا يثبتون ذلك لخواصهم دون هؤلاء الأئمة قيل أول هذا كذب عليهم فان جعفر بن محمد لم يحيى بعده مثله وقد أخذ العلم عن هؤلاء الأئمة كمالك وابن عيينة وشعبة والثوري وابن جريج ويحيى بن سعيد وأمثالهم من العلماء المشاهير الاعيان ثم من ظن بهؤلاء السادة أنهم يكتبون العلم عن مثل هؤلاء ويحسون به قوما جهولين ليس لهم في الامة لسان صدق فقد أساء الظن بهم فان في هؤلاء من المحبة لله ورسوله والطاعة له والرغبة في حفظ دينه وتبليغه وموالاته والامه ومعاداته من عاداه وصيائمه عن الزيادة والنقصان ما لا يوجد قريب منه لاحد من شيوخ الشيعة وهذا امر معلوم بالضرورة لمن عرف

نقبة الصفات وقال ان القرآن مخلوق لكن عبد العزيز بين له ما يلزمه وما أقرب به وأن الحجية تحصل بهذا وهذا أو أما الميرسي فعارضه بأن قال يلزمك ما ألزمتني (وذلك مبنى على مقدمات) لم يذكر منها واحدة (أحدها) أن يقول اذا كان أحدث الاشياء بفعله الكائن عن القدرة حصل المقصود من غير اثبات قديم مع الله تعالى ولهذا قال له عبد العزيز انما قلت الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وفي نسخة أخرى زيادة على ذلك انما قلت انه لم يزل الفاعل سيفعل ولم يزل الخالق سيجعل لان الفعل صفة لله وهذه الزيادة لم تتقدم في كلام عبد العزيز فاما أن تكون ملحقة من بعض الناس في بعض النسخ أو يكون معنى الكلام انما قولي هذا أو انما قلت اني انما اعتقدت والترمت هذا أو يكون المعنى انما أقول وأعتقد هذا ولا شبهة أن هذه الزيادة ليست من كلام عبد العزيز فانها لا تناسب ما ذكره من مناظرته المستقيمة ولم يتقدم من عبد العزيز ذكر هذا الكلام ولا ما يدل عليه بخلاف قوله انما الفعل صفة لله والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع فان هذا كلام حسن صحيح وهولم يكن قد قاله ولهذا لم يقل اني قلت ذلك ولكن قال هذا هو الذي يجب أن يقال وهو الذي يلزمني أن

أقوله لاني بينت أن المخلوق لا يكون الا بفعل عن قدرة الله والفعل قائم بالله ليس هو مخلوقا منفصلا وهذا امراده بقوله هؤلاء

انه صفة لم يرد بذلك أن الفعل المعين لازم لذات الله تعالى لانه قد قال والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع منه فحصل بذلك مقصود عبد العزيز من



أن هناك فعلاً أحدث به المخلوقات عن قدرته فأقام الحجة على أنه يقوم بالله تعالى أمر غير المخلوقات عن القدرة واعترف له الميرسي بالقدرة فقد ثبت على كل تقدير أن قبل المخلوق شيئاً خارجاً عن المخلوق (١٤١) سواء كان هو القدرة وحدها أو كان مع ذلك

هؤلاء وهؤلاء واعتبر هذا مما تجده في كل زمان من شيوخ السنة وشيوخ الرافضة كصنف هذا الكتاب فإنه عند الامامية أفضلهم في زمانه بل يقول بعض الناس ليس في بلاد المشرق أفضل منه في جنس العلوم مطلقاً ومع هذا فكلامه يدل على أنه من أجهل خلق الله تعالى بحال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقواله وأعماله فيروى الكذب الذي يظهر أنه كذب من وجوه كثيرة فإن كان عالماً بأنه كذب فقد ثبت عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من حدث عني بحدِيث وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين وإن كان جاهلاً بذلك دل على أنه من أجهل الناس بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما قيل

فان كنت لاتدرى فقلك مصيبة \* وان كنت تدري فالمصيبة أعظم

وأما الايات التي أنشدها فقد قيل في معارضتها

أذا شئت أن ترضى لنفسك مذها \* تنال به الزلنى وتجو ومن النار  
فدن بكباب الله والسنة التي \* أتت عن رسول الله من نقل أخيار  
ودع عنك داع الرفض والبدع التي \* يقولك داعيها الى النار والعار  
وسر خلف أصحاب الرسول فانهم \* نجوم هدى في ضوئها يهتدى السارى  
وعج عن طريق الرفض فهو مؤسس \* على الكفر تأسيساً على جرف هار  
هما خطتان أما هدى وسعادة \* وإما شقاء مع ضلالة كفار  
فأى فريقنا أحق بأمنه \* وأهدى سبيلا عند ما يحكم البارى  
أمن سب أصحاب الرسول وخالف الشكك \* ولم يعبا بشابث الاخبار  
أم المقتدى بالوحى يسلك منهج الصحابة \* مع حب القرابة الأظهار

(فصل قال الرافضى) وما أظن أحد من المحصلين وقف على هذه المذاهب واختار غير مذهب الامامية باطناً وان كان في الظاهر بصيراً إلى غيره طلباً للدنيا حيث وضعت لهم المدارس والربط والاقواق حتى تستمر لبنى العباس الدعوة ويشيدو العامة اعتقاد امامتهم

(فيقال) هذا كلام لا يقوله الامن هو من أجهل الناس بأحوال أهل السنة ومن هو من أعظم الناس كذباً وعناداً وبطلانه ظاهر من وجوه كثيرة فإنه من المعلوم أن السنة كانت قبل أن تبنى المدارس أقوى وأظهر فإن المدارس انما بنيت ببغداد في أثناء المائة الخامسة بنيت النظامية في حدود الستين والاربعمائة وبنيت على مذهب واحد من الائمة الاربعة والمذاهب الاربعة طبقت المشرق والمغرب وليس لاحد منهم مدرسة والمالكية في المغرب لا يذكر عندهم ولد العباس ثم السنة كانت قبل دولة بنى العباس أظهر منها وأقوى في دولة بنى العباس فان دولة بنى العباس دخل فيها كثير من الشيعة وغيرهم من أهل البدع ثم أهل السنة متفقون على أن الخلافة لا تختص بنى العباس وأنه لو تولاها بعض العلويين أو الامويين أو غيرهم من بطون قريش جاز ثم من المعلوم أن علماء السنة كمالك وأحمد وغيرهما من أبعده الناس عن مدهنة المولود أو مقاربتهم ثم أهل السنة انما يعظمون الخلفاء الراشدين وليس فيهم أحد من بنى العباس ثم من المعلوم لكل عاقل انه ليس في علماء المسلمين المشهورين أحد رافضى بل كلهم متفقون على تجهيل الرافضة وتضليلهم وكتبهم كلها شاهدة بذلك وهذه كتب الطوائف كلها تشهد بذلك مع

الفعلى والقول والارادة وما كان متقدماً قبل المخلوق فليس هو من المخلوق فبطل قول الميرسي ان ما لا يسمى بالله فهو مخلوق فان هذه الامور كلها ليست هي الله وليست مخلوقة لان هذه صفات له ولا يقال انها هي الله ولا يقال انها غير الله واذا قلنا الله الخالق وما سواه مخلوق فقد دخل في مسمى اسمه صفاته فانها دخلت في مسمى اسمه ولما قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد أشرك لم يكن الحلف بغيره الله ونحو ذلك حلفاً بغير الله ولما حدثت الجهمية واعتقدوا أن مسمى القرآن خارج عن مسمى اسم الله تعالى قال من قال من السلف الله الخالق وما سواه مخلوق الا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق فاستثنوا القرآن مما سوا ما أدخله من أدخله فيما سواه ولنظ ما سواه هو كلفظ الغير وقد قلنا ان القرآن وسائر الصفات لا يطلق عليه انه هو ولا يطلق عليه انه غيره فذلك لا يطلق عليه انه مما سواه ولا انه ليس مما سواه لكن مع القرينة قد يدخل في هذا تارة وفي هذا تارة فلما كان بعض الناس قد يفهم أن القرآن هو مما سواه قال من قال من السلف ما سواه مخلوق والقرآن كلام الله غير مخلوق لا يقول الا القرآن أى القصرآن هو كلامه وكلامه وفعله وعلمه وسائر ما يقوم بذاته لا يكون مخلوقاً وانما المخلوق ما كان مبيناً له ولهذا قال السلف

الائمة كاجد وغيره القرآن كلام الله ليس بباطن منه وقالوا كلام الله من الله وقال أحد بن حنبل لرجل سأله فقال له ألسنت مخلوقة فقال بلى فقال أليس كلامك مثل قال بلى قال والله ليس بمخلوق وكلامه منه ومراده أن المخلوق اذا كان كلامه مصفة له هو داخل في مسمى اسمه وهو

فأتمه فالخالق أولى أن يكون كلامه صفة داخل في مسمى اسمه وهو قائمه لان الكلام صفة كمال وعدمه صفة نقض فالمتكلم أكمل ممن لا يتكلم والخالق أحق بكل كمال من غيره والسلف (١٤٢) كثيرا ما يقولون الصفة من الموصوف والصفة بالموصوف

أنه لا أحد يلجئهم الى ذكر الرافضة وذكركم جهلهم وضلالهم وهم دائماً يذكرون من جهل الرافضة وضلالهم ما يعلم معه بالاضطرار أنهم يعتقدون أن الرافضة من أجهل الناس وأضلهم وأبعد طوائف الأمة عن الهدى ومذهب هؤلاء الامامية قد جمع عظام البدع المنكرة فانهم جهمية قدرية رافضية وكلام السلف والعلماء في ذم صنف من هذه الاصناف لا يخصه الا الله والكتب مشهورة بذلك ككتب الحديث والآثار والفقه والتفسير والاصول والفروع وغير ذلك وهؤلاء الثلاثة شر من غيرهم من أهل البدع والمرجئة والحرورية والله يعلم أني مع كثرة بحثي وتطلي الى معرفة أقوال الناس ومذاهبهم ما علمت رجلا في الأمة لسان صدق منهما بمذهب الامامية فضلا عن أن يقال يعتقد في الباطن وقد اتهم بمذهب الزيدية الحسن بن صالح بن عبيد بن عثمان وكان فقيها زاهدا وقيل ان ذلك كذب عليه ولم يقل أحد انه طعن في أبي بكر وعمر فضلا عن أن يشك في امامتهما وانهم طائفة من الشيعة العلوية الاولى بتفضيل عثمان على علي ولم يتهم أحد من الشيعة الاولى الذين يحبون عليا وفضلون عليه بأبي بكر وعمر لكن كان فيهم طائفة يرجحونه على عثمان وكان الناس في الفتنة صاروا شيعتين شيعة عثمانية وشيعة علوية وليس كل من قاتل مع علي كان يفضل على عثمان بل كان كثير منهم يفضل عثمان عليه كما هو قول سائر أهل السنة

(فصل قال الرافضي) وكثيرا ما رأينا من يتسدين في الباطن بدين الامامية ويمنعه عن اظهار حب الدنيا وطلب الرياسة وقد رأيت بعض أئمة الحنابلة يقول اني على مذهب الامامية فقلت لم تدرس على مذهب الحنابلة فقال ليس في مذهبكم البغلات والمشاهرات وكان أكبر مدرسي الشافعية في زماننا حيث توفي أوصى أن يتولى أمره في غسله وتجهيزه بعض الامامية وأن يدفن في مشهد مولانا الكاظم وأشهد عليه أنه كان على مذهب الامامية

(والجواب) ان قوله وكثيرا ما رأينا هذا كذب بل قد يوجد في بعض المنتسبين الى مذهب الائمة الاربعة من هو في الباطن رافضي كما يوجد في المظهرين للاسلام من هو في الباطن منافق فان الرافضة لما كانوا من جنس المنافقين يخفون أمرهم احتاجوا أن يظهر واغبر ذلك كما احتاج المنافقون أن يتظاهروا بغير الكفر ولا يوجد هذا الا فيمن هو جاهل بأحوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأمور المسلمين كيف كانت في أول الاسلام وأما من عرف الاسلام كيف كان وهو مقربان محمد رسول الله باطنا وظاهرا فإنه يمتنع أن يكون في الباطن رافضيا ولا يتصور أن يكون في الباطن رافضيا الا زنديقي منافق أو جاهل بالاسلام كيف كان مفرط في الجهل والحكاية التي ذكرها عن بعض الأئمة المدرسين ذكر لي بعض البغداديين أنها كذب مقترى فان كان صادقا فيما نقله عن بعض المدرسين من هؤلاء وهؤلاء فلا ينكر أن يكون في المنتسبين الى الائمة الاربعة من هو زنديقي ملحد مارق فضلا عن أن يكون رافضيا ومن استدل بزندقة بعض الناس في الباطن على أن علماء المسلمين كلهم زنادقة كان من أجهل الناس وكذلك من استدل برفض بعض الناس في الباطن ولو كشف لنا عن اسم هذا المدرس وهذا المدرس لينامن جهلها ما بين حقيقة حاله وهل في مجرد كون الرجل تولى التدريس في مثل دولة التركة الكفار أو الحديث العهد بالاسلام ما يدل على فضيلة المدرس وديانته حتى يجعل له قول مع أهل العلم فان

فيقولون علم الله من الله وكلام الله من الله ونحو ذلك لان ذلك داخل في مسمى اسمه فليس خارجا عن سماء بل هو داخل في سماء وهو من سماء فعبدا العز يزقرر بحجة بأن الفعل صفة لله عن قدرته لا يمنع منه مانع وهذا كاف وما ألزمه إياه بشر لا يلزمه الا بمقدمات لم يقرر بشرها شيئا وأي تقدير من تلك التقديرات قال به القائل كان خيرا من قول المريسي (التقدير الاول) قول من يقول ان الفعل حادث قائم بذات الله بقدرته كما يقول ذلك من يقوله من الكرامية وهذا خير من قول المريسي وأتباعه من الجهمية فان ما يلزم أصحاب هذا القول من تسلسل الحوادث يلزمهم مثله والذي يلزمهم من نفي الخلق والفعل لا يلزم أصحاب هذا القول وأما قولهم انه محل الحوادث فقل قولهم انه محل للاعراض (التقدير الثاني) قول من يقول ان الفعل قديم أزلي كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية ومن الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والصوفية وهذا أيضا على التقدير يكون من جنس قول الصفاتية وهؤلاء لا يقولون بقيام الحوادث به ولا تسلسلها واذا ألزمهم المريسي واخوانه أن يقال فاذا كان الفعل لم يزل والارادة لم تزل لم يزل أن يكون المفعول المراد لم يزل وقيل لهم قدوت الحوادث لا بدله من

سبب قالوا هذا السؤال مشترك بيننا وبينكم لكن عبد العز لم يجب بهذا الجواب فإنه لو أجابه لانتقضت كثيرا حجة التي احتج بها على المريسي فإنه احتج بأنه لم يزل قادرا فلو قال الفعل قديم قال المريسي أنه لم يزل فاعل عندك وأيضا فعبدا العز يذكرك

أنه يقدر على الفعل لا يمنع منه مانع وذ كر غير ذلك (التقدير الثالث) ان الفعل الذي كان قبله فعل آخر كان عن قدرته أيضا وهم جرا ولم يكن شئ من المفعولات والمخلوقات موجودا معه (١٤٣) في الازل فان الفعل ينقسم الى متعد ولزم فاذا قدر دوام

الافعال اللازمة لم يجب دوام الافعال المتعدية وعلى هذا التقدير فاذا قال كان الله ولما خلق شيئا ولما يفعل شيئا لم يلزم أن لا يكون هناك فعل قائم بنفسه بدون مخلوق مفعول ولا يجب أن يكون المخلوق لم يزل مع الله تعالى وهذا التقدير ان لم ينزه المريسي بالحجة لم يكن ما ألزمه لعبد العزيز لزاما واذا قال السلف والأئمة ان الله لم يزل متكلما اذا شاء فقد أثبتوا انه لم يتجدد له كونه متكلما بل نفس تكلمه بمشيئته قديم وان كان يتكلم شيئا بعد شئ فتعاقب الكلام لا يقتضي حدوث نوعه الا اذا وجب تنهاى المقدورات المرادات وهو المسمى بتنهاى الحوادث والذي عليه السلف وجهه هو الخلف أن المقدورات المرادات لا تنهاى وهم بهذا زهوه عن كونه كان عاجزا عن الكلام كالآخرس الذي لا يمكنه الكلام وعن أنه كان ناقصا فكان كاملا وأثبتوا مع ذلك أنه قادر على الكلام باختياره وحجة عبد العزيز على المريسي تم على هذا التقدير ولا يكون مع الله في الازل مخلوق (التقدير الرابع) انه لو قيل بأن كل ما سوى الله مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن فليس مع الله في ازله شئ من المخلوقات لكنه لم يزل يفعل لم يوجب ذلك أن يكون معه شئ من المفعولات المخلوقات وانما يوجب ذلك كون نوع المفعول لم يزل مع أن كل

كثيرا ممن يتولى التدريس بجهالة الجهال يكون من أجهل الناس وأظلمهم ولكن الذي يدل على فضيلة العلماء ما اشتهر من علمهم عند الناس وما ظهر من آثار كلامهم وكتبهم فهل عرف أحد من فضلاء أصحاب الشافعي وأحد وأصحاب مالك كان رافضيا أم يعلم بالاضطرار أن كل فاضل منهم من أشد الناس انكارا للرفض وقد اتهم طائفة من أتباع الأئمة بالميل الى نوع من الاعتزال ولم يعلم أحد منهم أنهم بالرفض بعد الرفض عن طريقة أهل العلم فان المعتزلة وان كانت أقوالهم لبدع منكورة فان فيهم من العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية والعقلية والرد على من هو أبعد عن الاسلام منهم من أهل الملل والملاحدة بل ومن الرد على الرافضة ما أوجب أن يدخل فيهم جماعات من أهل العلم والدين والاستدلال بالأدلة الشرعية وان انتسبوا الى مذهب بعض الأئمة الأربعة كابي حنيفة وغيره بخلاف الرافضة فانهم من أجهل الطوائف بالمقول والمقول ومن دخل فيهم من المظهرين للعلم والدين باطنا وظاهرا فلا يكون الامن أجهل الناس أو زنديقا لم حدا

(فصل قال الرافضي) الوجه الخامس في بيان وجوب اتباع مذهب الامامية أنهم لم يذهبوا الى التعصب في غير الحق بخلاف غيرهم فقد ذكر الغزالي والماوردي وهما امامان للشافعية أن تسطج القبور هو المشروع لكن لما جعلته الرافضة شعارا لهم عدلنا عنه الى التسليم وذكر الرنحشمري وكان من أئمة الحنفية في تفسير قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم وملائكته أنه يجوز بمقتضى هذه الآية أن يصلى على آحاد المسلمين لكن لما اتخذت الرافضة ذلك في أئمتهم منعناه وقال مصنف الهداية من الحنفية ان المشروع التخصيم في الميمن ولكن لما اتخذته الرافضة جعلناه في اليسار وأمثال ذلك كثير فانظر الى من يغير الشريعة ويبدل الاحكام التي وردت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويذهب الى ضد الصواب معاندة لقوم معينين فهل يجوز اتباعه والمصير الى أقواله

(والجواب) من طريقتين (أحدهما) ان هذا الذي ذكره هو بالرافضة الصق (والثاني) أن أئمة السنة برأء من هذا أما الطريق الاول فيقال لانعلم طائفة أعظم تعصب في الباطل من الرافضة حتى انهم دون سائر الطوائف عرف منهم شهادة الزور ولو وافقهم على مخالفهم وليس في التعصب أعظم من الكذب وحتى انهم في التعصب جعلوا للبننت جميع الميراث ليقولوا ان فاطمة رضى الله عنها ورثت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم دون عمه العباس رضى الله عنه وحتى ان فيهم من حرم لحم الجمل لان عائشة قاتلت على جمل فخالفوا كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واجماع الصحابة والقراة لامر لا يناسب فان ذلك الجمل الذي ركبته عائشة رضى الله عنها مات ولو فرض أنه حتى فر كوب الكفار على الجمال لا يوجب تحريمها وما زال الكفار يركبون الجمال ويغنمها المسلمون منهم ولجها حلال لهم فأى شئ في ركوب عائشة للجمل يوجب تحريم لحمه وغايه ما يفرضون أن بعض من يجعلونه كافر اركب جملا مع أنهم كاذبون مفترون فيما يرمون به أم المؤمنين رضى الله عنها ومن تعصبهم أنهم لا يذرون اسم العشرة بسبل يقولون تسعة وواحد واذا بنوا أعمدة وغيرها لا يجعلونها عشرة وهم يتحرون ذلك في كثير من أمورهم مع أن الكتاب العزيز قد جاء بذكر العشرة في غير موضع كافي قوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج

واحد من الاحاد حدث لم يكن ثم كان بعد فليس من ذلك شئ مع الله في الازل وعبد العزيز لم يقل هذا ولم يلزمه بل ولا التزم شيئا من هذه التقديرات ولا يلزمه واحد منها بعينه لا بتقدير امتناع ما سواه ولكن المقصود أن الزام المريسي له بأن يكون المخلوق لم يزل مع الله

لا يلزمه التزامه فانه على التقديرات الثلاث لا يلزم وجود شيء من المفعولات ولا نوعها في الازل وأما على التقدير الرابع فاعلم انهم لم يزل نوع المفعولات، لا شيء من المفعولات بعينه وهذا (١٤٤)

وسبعة اذ ارجعتم تلك عشرة كاملة وقالوا الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً وقال تعالى وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتمناها بعشر وقال تعالى والفجر وليال عشر فذكر سبحانه وتعالى اسم العشرة في مواضع مجودة وذكر اسم التسعة في موضع مذموم فقال تعالى وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الارض ولا يصلحون وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان وكان يعتكف العشر الاواخر حتى قبضه الله تعالى وقال ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشرة فاذا كان الله ورسوله قد تكلم باسم العشرة وعلق بهذا العدد أحكاماً شرعية مجودة كان نفورهم عن التكلم بذلك لكونه قد سمي به عشرة من الناس يبغضونهم غاية الجهل والتعصب ثم قولهم تسعة واحد هو معنى العشرة مع طول العبارة وان كان اسم العشرة أو التسعة أو السبعة يقع على كل معدود بهذا العدد سواء كان من الناس أو الدواب أو الثياب أو الدراهم وبعض المعدودات يكون محموداً وبعضها يكون مذموماً فنفور هؤلاء الجهال عن التكلم بهذه الاعداد غاية في الجهل وانما هو كنفورهم عن التكلم باسماء قوم يبغضونهم كما ينفرون عن اسمه أبو بكر وعمر وعثمان لبغضهم لشخص كان اسمه هذا الاسم وقد كان في الصحابة رضي الله عنهم من هو مسمى باسمه يسمى بها بعض الكفار كالوليد بن الوليد وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول في قنوته اذا قنت اللهم أئج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين وهذا الوليد مؤمن تقي وأبوه الوليد كافر شقي وكذلك عقبه بن أبي معيط من كفار قريش وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأيت كائناً في دار عقبه بن رافع وأتينا رطب من طاب فأولت بالرفعة لنا في الدنيا والعاقبة لنا في الآخرة وان دينا فاد طاب وقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو على بن أبي طالب وفي الكفار على بن أمية بن خلف قتل هو وأبوه يوم بدر كافرين وفي الصحابة كعب بن مالك شاعر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره وكان كعب الاشرف قد أذى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حتى نذب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقتله محمد بن مسلمة وأصحابه وفي الصحابة كعب الذي قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله أمرني أن أقرأ عليك يعني قراءة تليغ لا قراءة تعليم وفي المشركين أبي بن خلف قتله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده يوم أحد ولم يقتل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بيده غيره وقال من أشد الناس عذاباً يوم القيامة من قتل نبياً أو قتله نبي وهذا باب واسع وقد سمي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ابنه ابراهيم وقد سمي على ابنه أبابكر وعمر في الجملة أسماء الاعلام يشترك فيها المسلم والكافر كما تسمى اليهود والنصارى ابراهيم وموسى واسحق ويعقوب والمسلمون يسمون بذلك أيضاً فليس في تسمية الكافر باسم ما يوجب هجران ذلك الاسم فلو فرض والعياذ بالله تعالى أن هؤلاء كفار كما يقول المفترون لم يكن في ذلك ما يوجب هجران هذه الاسماء وانما ذلك مبالغة في التعصب والجهل فان قيل انما يكبرون هذا الاسم لان المسمى به يكون سنيا قيل فهم قد عرفوا مذهب الرجل ولا يحاط بونه بهذا الاسم بل بغيره من الاسماء مبالغة في هجران هذا الاسم ومن تعصبهم أنهم اذا وجدوا مسمى بعلي أو جعفر أو الحسن أو الحسين بادروا الى اكرامه مع أنه قد يكون فاسقا وقد

ابطال شيء من التقديرات وهو لو أراد أن يبطل هذا لم يبطله الا بابطال التسلسل في الاثر كما هو طريقة من ابطال ذلك من اهل الكلام ولكن المريسي وموافقوه الذين يقولون بأن الله مخلق الخلقات بغير فعل قائم به ويقولون الخلق هو المخلوق يقولون ان الخلقات كلها وجدت بعد أن لم تكن موجودة من غير أن يتجدد من الله فعل ولا قصد ولا أمر من الامور بل ولا من غيره فيقولون ان الامر ما زال على وجه واحد ثم حدثت جميع المحدثات وكانت جميع الخلقات وليس هناك من الفاعل شيء غير وجودها بل حاله قبل وجودها ومع وجودها وبعد وجودها واحد لم يتجدد منه أمر يضاف الحدوث اليه فأصحاب القول الاول يلتزمون التسلسل مع قولهم بان كل ما سوى الله محدث كائن بعد أن لم يكن مسبوق بعدم نفسه لكن تحدث الحوادث شيئاً بعد شيء وهو محدثها بأفعاله سبحانه التي يفعلها أيضاً شيئاً بعد شيء وأصحاب الثاني يقولون بل حدثت من غير سبب حادث كما يرى ومن المعلوم أنه اذا عرض على العقل القولان كان بطلان هذا القول أظهر من بطلان ذلك فان ترجح أحد طرفي الممكن بغير مرجح وتخصيص الشيء عن أمثاله التي تماثله من كل وجه بلا تخصيص وحدوث الحوادث جميعها بدون سبب حادث بل مع كون الامر قبل

حدوثها ومع حدوثها على حال واحدة هو اعدل في المعقول وأنكر في القلوب من كون المحدثات لم تزل تحدث شيئاً بعد شيء يكون ومن كون الله سبحانه لم يزل يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء كما أنه لا يزال في الابد يفعل ما يشاء ويتكلم بما يشاء فلو قدر أن عبد العزيز والمريسي

انتهيا الى هاتين المقدمتين لم يكن للرئيسي أن يلزم عبد العزيز بنى الألزمية عبد العزيز بما هو أشنع منه فكيف وعبد العزيز لم يجتنب  
 الى شيء من ذلك بل بين أنه لا بد أن يكون قبل الخلق ما به (١٤٥) يخلق الخلق من صفات الله وأفعاله فيبطل ما يدعيه

الرئيسي ونحوه من أن الله لا صفة له ولا كلام ولا فعل بل خلق الخلق وأوقات وخلق الكلام الذي سماه كلامه بلا صفة ولا فعل ولا كلام وهو ذان الجوابان اللذان يمكن عبد العزيز أن يجيب بهما عن الزامه التسلسل يمكن معهما جواب ثالث مركب منهما كما تقدم التبيه على ذلك وهو أن يقول ان كان التسلسل ممتنعاً بطل هذا الالتزام وان كان ممكناً لم يمكن التزامه كما قد ذكرنا في غير هذا الموضوع أن المسلمين وغيرهم من أهل الملل القائلين بأن الله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام يمكنهم أن يجيبوا بطل هذا الجواب للقائلين بقدم العالم من الفلاسفة وغيرهم المحتملين على ذلك بحجبتهم العظمى التي اعتمد عليها ابن سينا وأبو الهيثم وغيرهما حيث احتجوا على المعتزلة ونحوهم من أهل الكلام فقالوا الموجب التام للعالم ان كان ثابتاً في الازل لزم قدمه والازل ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح وان لم يكن ثابتاً في الازل احتج في حدوث تمامه الى مرجح والقول فيه كالقول في الازل ويلزم التسلسل وعظم شأن هذه الحجة على هؤلاء المتكلمين لانهم يقولون ببطولان التسلسل وحدثت الحوادث من غير سبب حادث ويقولون بأن المرجح التام لا يستلزم أثره بل القادر والمريد يرجح أحد مقدوريه أو أحد

يكون في الباطن سنيا فان أهل السنة يسمون بهذه الاسماء كل هذا من التعصب والجهل ومن تعصبهم وجهلهم أنهم يبغضون بني أمية كلهم لكون بعضهم كان ممن يبغض علياً وقد كان في بني أمية قوم صالحون ما واصل الفتنة وكان بنو أمية أكثر القبائل عمالاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانه لما فتح مكة استعمل عليها عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن أبي العاص بن أمية وأخوه أبان وسعيد بن سعيد على أعمال آخر واستعمل أبان وسفيان ابن حرب بن أمية على بقران وأبانه يزيد ومات وهو عليها وصاهر نبي الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيناته الثلاثة لبني أمية فزوج أكبر بناته زينب بابي العاص بن الربيع بن أمية بن عبد شمس وجد صهره لما أراد على أن يتزوج ابنة أبي جهل فذكر صهره من بني أمية بن عبد شمس فأثنى عليه في مصاهرته وقال حدثني فصدق ووعدهني فوفيتي وزوج ابنتيه لعثمان بن عفان واحدة بعد واحدة وقال لو كانت عندنا ثالثة لزوجناها عثمان وكذلك من جهلهم وتعصبهم يبغضون أهل الشام لكونهم كان فيهم أولاً ممن يبغض علياً ومعلوم أن مكة كان فيها كفار ومؤمنون وكذلك المدينة كان فيها مؤمنون ومنافقون والشام في هذه الاعصار لم يبق فيها من يتظاهر ببغض علي ولكن لفرط جهلهم يسهبون ذيل البغض وكذلك من جهلهم أنهم يذمون من ينتفع بشيء من آثار بني أمية كالشرب من نهر يزيد ويزيد لم يحفره ولكن وسعه وكالصلاة في جامع بناء بنو أمية ومن المعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يصلي الى الكعبة التي بناها المشركون وكان يسكن في المساكن التي بنوها وكان يشرب من ماء الآبار التي حفروها ويلبس من الثياب التي نسجوها ويعامل بالدرهم التي ضربوها فاذا كان ينتفع بما سلكهم وملابسهم والمياه التي أنبتوها والمساجد التي بنوها فكيف باهل القبلة فلو فرض أن يزيد كان كافراً وحفر نهر لم يكره الشرب منه باجماع المسلمين ولكن لفرط تعصبهم كرهوا ما يضاف الى من يبغضونه ولقد حدثني ثقة انه كان لواحد منهم كلب فدعاه آخر منهم بكبير بكير فقال صاحب الكلب أسمى كلبى بأسماء أهل النار فاقتتلا على ذلك حتى جرى بينهما دم فهل يكون أجهل من هؤلاء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم سمي أصحابه بأسماء قد تسمى بها قوم من أهل النار الذين ذكروهم الله في القرآن كالوحيد الذي ذكره الله في القرآن في قوله ذرني ومن خلقت وحيداً واسمه الوليد بن المغيرة وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدعو لابن هذا واسمه أيضاً الوليد ويسمى الابن والاب في الصلاة ويقول اللهم أنج الوليد بن الوليد كما ثبت ذلك في الصحيح ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يمدون الى يوم أحب الله صيامه فيرون فطره كيوم عاشوراء وقد ثبت في الصحيح عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما دخل المدينة واذا ناس من اليهود يعظمون عاشوراء ويصومونه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نحن أحق بصومه وأمر بصومه أخرجه البخاري ومن فرط جهلهم وتعصبهم أنهم يمدون الى دابة عجماء فيؤذونها بغير حق اذ جعلوا بمنزلة من يبغضونها كما يمدون الى نعمة جراه يسمونها عائشة وينتفون شعرها ويمدون الى دواب لهم يسمون بعضها أبابكر وبعضها عمرو ويضربونها بغير حق ويهزرون صورة انسان من حيس يجعلونه عمرو ويجعلونه بطنه ويزعمون أنهم يأكلون لحمه ويشربون دمه

(١٩ - منهاج ثاني) مراديه على الآخر بلا مرجح فصاروا بين أمرين اما اثبات الترجيح بلا مرجح واما التزام التسلسل وكلاهما مناقض لاصولهم ولهذا عدل من عدل في جوابها الى الالتزام والمعارضه بالحوادث اليومية ونحن قد بينا جوابها من وجوه

(منها) أن يقال التسلسل برأيه أمور منها التسلسل في المؤثرات والفاعلية والعلل وهذا باطل بصريح العقل وقول جمهور العقلاء ومنها التسلسل الذي في معنى الدور مثل أن يقال لا يحدث هذا حتى يحدث قبله ولا يحدث هذا الا ويحدث بعده وهلم جرا وهذا فيه نزاع مشهور بين المسلمين وغيرهم من جوزة في الماضي والمستقبل ومنهم من قال بامتناعه في الماضي والمستقبل ومنهم من جوزة في المستقبل دون الماضي (واذا عرفت) هذه الأنواع فهم قالوا اذا لم يكن المؤثر تاما في الازل لم يحدث عنه شيء حتى يحدث حادث به يتم كونه مؤثرا اذ القول في ذلك الحادث كالقول في غيره فيكون حقيقة الكلام أنه لا يحدث شيء ما حتى يحدث شيء (وهذا باطل) بصريح العقل واتفاق العقلاء لكن هذا الدليل ان طلبوا به أنه لم يزل مؤثرا في شيء بعد شيء فهذا يناقض قولهم وهو حجة عليهم وان أرادوا أنه كان في الازل مؤثرا تاما في الازل لم يتجدد مؤثره لزم من ذلك أنه لا يحدث عنه شيء بعد أن لم يكن حادثا فيلزم أن لا يحدث في العالم شيء ولهذا عارضهم الناس بالحوادث اليومية وهذا الازم لا يحدث لهم عنه وهو يستلزم فساد حججهم وان أرادوا أنه مؤثر في شيء معين فالجواب لا يدل على ذلك وهو أيضا باطل من وجوه كما قد بسط في موضع آخر فالمؤثر التام برأيه المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثر تأثيرا مطلقا في شيء بعد شيء في فالاول هو الذي يجعلونه موجب حججهم وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فعلم بطلان دلالة الحجية على ذلك ويراد به التأثير في شيء بعد شيء فهذا هو

(١٤٦)

(وأما الطريق الثاني في الجواب) فنقول الذي عليه أئمة الاسلام أن ما كان مشروعا لم يترك مجرد فعل أهل البدع لا الرافضة ولا غيرهم وأصول الأئمة كلهم وافقون هذا منها مسألة التسطیح الذي ذكرها فان مذهب أبي حنيفة وأحمد أن تسنيم القبور أفضل كما ثبت في الصحيح أن قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان مسنما ولأن ذلك أبعد عن مشابهة أبنية الدنيا وأبعد من القعود على القبور والشافعي يستحب التسطیح لما روى من الأمر بتسوية القبور ورأى أن التسوية هي التسطیح ثم ان بعض أصحابه قال ان هذا شعار الرافضة فيكره ذلك وخالفهم جميع الأصحاب وقالوا بل هو المستحب وان فعلته الرافضة وكذلك الجهر بالبسملة هو مذهب الرافضة وبعض الناس تكلم في الشافعي بسببها وسبب القنوت ونسبه الى قول الرافضة والقدرية لان المعروف في العراق أن الجهر كان من شعار الرافضة وأن القنوت في الجهر كان من شعار القدرية حتى ان سفیان الثوري وغيره من الأئمة يذكرون في عقائد هم ترك الجهر بالبسملة لانه كان عندهم من شعار الرافضة كما يذكرون المسح على الخفين لان تركه عندهم من شعار الرافضة ومع هذا فالشافعي لما رأى أن هذا هو السنة كان ذلك مذهبه وان وافق قول الرافضة وكذلك احرام أهل العراق من العقيق مستحب عنده وان كان ذلك مذهب الرافضة ونظائر هذا كثيرة وكذلك مالك يضعف أمر المسح على الخفين حتى انه في المشهور عنه لا يسمح في الحضرة وان وافق ذلك قول الرافضة وكذلك مذهب ومذهب أحمد أن المحرم لا يستظل بالحمل وان كان ذلك قول الرافضة وكذلك قال مالك ان السجود يكره على غير جنس الارض والرافضة ينعون السجود على غير الارض وكذلك أحمد بن حنبل يستحب المتعة متعة الحج وبأمر بها ويستحب هو وغيره من الأئمة أئمة الحديث لمن أحرم مفردا أو قارنا أن يفسخ ذلك الى العمرة ويصير متمتعان الا حديث العجبة جاءت بذلك حتى قال سلمة بن (١) للامام أحمد يا أبا عبد الله قويت قلوب الرافضة لما أقيمت أهل خراسان بالمتعة فقال بالمتعة كان يبلغني عنك أنك أحق وكنت أرفع عنك والآن ثبت عندى أنك أحق عندي أحد عشر حديثا صاها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أتراكه القولك وكذا أبو حنيفة مذهبه ان الصلاة تجوز على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كابي بكر وعمر وعثمان وعلى وهذا هو المنصوص عن أحمد في رواية غير واحد من أصحابه واستدل بما نقله عن علي رضي الله عنه أنه قال لعمر رضي الله عنه صلى الله عليك وهو اختياراً كثر أصحابه كالقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأبي محمد عبد القادر الجيلي وغيرهم ولكن نقل عن مالك والشافعي المنع من ذلك وهو اختيار بعض أصحاب أحمد لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا تصلح الصلاة الاعلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنه قاله والله أعلم لما صارت الشيعة تخص بالصلاة عليا دون غيره ويجعلون ذلك كانه ما موربه في حقه بخصوصه دون غيره وهذا خطأ بالاتفاق فانه تعالى أمر بالصلاة على نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم وقد فسر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك بالصلاة عليه وعلى آله فيصلى على جميع آله تعالى وآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم عند الشافعي وأحمد الذين حرمت عليهم الصدقة وذهبت طائفة من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما الى أنهم أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقالت طائفة من الصوفية انهم الاولياء من أمته وهم المؤمنون المتقون ورووا

بسط في موضع آخر فالمؤثر التام برأيه المؤثر في كل شيء والمؤثر في شيء معين والمؤثر تأثيرا مطلقا في شيء بعد شيء في فالاول هو الذي يجعلونه موجب حججهم وهو يستلزم أن لا يحدث شيء فعلم بطلان دلالة الحجية على ذلك ويراد به التأثير في شيء بعد شيء فهذا هو

موجب الحجة وهو يستلزم فساد قولهم وأنه ليس في العالم شيء قديم بل لا قدم الا رب العالمين و برادته التأثير في شيء معين فالحجة لا تنزل على هذا فلم يحصل مطلوبهم بذلك بل هذا باطل من وجوه (١٤٧) أخرى فبهذا التفسير يكشف ما في هذا الباب من الاجال

والاشتباه فكل حادث معين فيقال هذا الحادث المعين ان كان مؤثره التام موجودا في الازل لزم جواز تأخير الاثر عن مؤثره التام فبطل قولهم وان قيل بل لا بد ان يحدث تمام مؤثره عند حدوثه فالقول في حدوث ذلك التام كالقول في حدوث تمام الاثر وذلك يستلزم التسلسل في حدوث تمام التأثير وهو باطل بصريح العقل فيلزم على قولهم حدوث الحوادث بغير سبب حادث وهذا أعظم مما أنكره على المتكلمين من التسلسل والفرق بين هذا التسلسل وبين التسلسل في تمام تأثير معين بعد معين (ومنها) أن يقال التسلسل جائز على أصلكم فلا تكون الحجة برهانية بل جدلية وهي يلزمنا بتقدير محتمل أحد أمرين اما القول بالترجيح بلا مرجح واما القول بالتسلسل والاكتفاء تناقضا في نفي هذا وهذا ولكن جواز التناقض علينا يقتضي بطلان أحد قولينا فلم نعلم ان قولنا الباطل هو نفي الترجيح بلا مرجح مع اتفاقنا على بطلانه فقد يكون قولنا الباطل هو نفي التسلسل في الآثار الذي نازعنا فيه من نازعنا من اخواننا المسلمين مع منازعتكم لنا في ذلك واذا كان كذلك فالترامنا القول بوافق فيسه اخواننا المسلمين وتوافقونا انتم عليه وتبطل به حجتكم على قدم العالم اولى أن نلتزمه من قول يخالفنا فيه هؤلاء وهؤلاء وتقوم به حجتكم

في ذلك حديثا ضعيفا لا يثبت والذي قالته الخنفة وغيرهم أنه اذا كان عند قوم لا يصلون الا على علي دون الصحابة فاذا صلى على علي تطن انه منهم فيكره لئلا يظن به أنه رافضي فأما اذا علم أنه يصلى على علي وعلى سائر الصحابة لم يكره ذلك وهذا القول يقوله سائر الأئمة فإنه اذا كان في فعل مستحب مفسدة راجحة لم يصير مستحبا ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء الى ترك بعض المستحبات اذا صار شعارا لهم فإنه وان لم يكن الترك واجبا لذلك لكن في اظهار ذلك مشابهة لهم فلا يميز السني من الرافضي ومصلحة التمييز عنهم لاجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب وهذا الذي ذهب اليه يحتاج اليه في بعض المواضع اذا كان في الاختلاط والاشتباه مفسدة راجحة على مصلحة فعل ذلك المستحب لكن هذا أمر عارض لا يقتضي أن يجعل المشروع ليس مشروع دائما بل هذا مثل اللباس شعار الكفار وان كان مباحا اذا لم يكن شعارا لهم كلبس العمامة الصفراء فإنه جائز اذا لم يكن شعارا لليهود فاذا صار شعارا لهم نهى عن ذلك والله أعلم

(فصل قال الرافضي) مع أنهم ابتدعوا أشياء واعترفوا بانها بدعة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بدعة ضلالة وكل ضلالة فان مصيرها الى النار وقال صلى الله تعالى عليه وسلم من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد ولوردوا عنها كرهته نفوسهم ونفرت قلوبهم كذا كر الخلفاء في خطبهم مع أنه بالاجماع لم يكن في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا في زمن أحد من الصحابة والتابعين ولا في زمن بني أمية ولا في صدر ولاية العباسيين بل شيء أحدثه المنصور لما وقع بينه وبين العلوية خلاف فقال والله لا رغبني أنفي وأنوفهم وأرفع عليهم بني تيم وعدي وذكرا الصحابة في خطبته واستمرت هذه البدعة الى هذا الزمان

(فيقال في الجواب) من وجوه (أحدها) أن ذكر الخلفاء على المنبر كان على عهد عمر بن عبد العزيز بل قدرى انه كان على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحديث ضبة بن محصن من أشهر الاحاديث فروى الطلنكي من حديث ميمون بن مهران قال كان أبو موسى الأشعري اذا خطب بالبصرة بهم الجمعة وكان واليهما صلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي بهم بن الخطاب يدعوه فقام ضبة بن محصن الغزوي فقال فأن أنت من ذكر صاحبه قبله تفضله عليه يعني أبا بكر رضي الله عنهما ثم قعد فلما فعل ذلك مرارا أمحكه أبو موسى فكتب أبو موسى الى عمر رضي الله عنه ان ضبة يطعن علينا ويفعل فكتب عمر الى ضبة أن يخرج اليه فبعث به أبو موسى فلما قدم ضبة المدينة على عمر رضي الله عنه فقال الحاجب ضبة العنزى بالباب فأذن له فلما دخل عليه قال لامر حباب ضبة ولا أهلا قال ضبة أما المرحب فمن الله وأما الاهل فلا أهمل ولا مال فبم استحللت اشخاصي من مصري بلا ذنب أذنبت ولا شيء أتيت قال ما الذي شجر بينك وبين عاملك (قلت) الآن أخبرك يا أمير المؤمنين انه كان اذا خطب جد الله وأثنى عليه وصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم نفي يدعوك فغاضبني ذلك منه وقلت أين أنت من صاحبه تفضله عليه فكتب اليك يشكوني قال فاندفع عمر رضي الله عنه با كيا وهو يقول أنت والله أوفق منه وأرشد منه فهل أنت غافر لذي ذنبي بغفر الله لك قلت غفر الله لي يا أمير المؤمنين ثم اندفع با كيا يقول والله ليليلة من أبي بكر ويوم خيبر من عمر وآل عمر فهل لك أن أحدثك بيومه

على قدم العالم (الجواب الثالث الجواب المركب) وهو أن يقال ان كان التسلسل في تمام التأثير محتملا بطلت الحجة فإنه يمكن حينئذ أن يحدث كل ما سوى الله بأن يحدث تمام تأثيره وان كان متمتعلا زما أن لا يحدث شيء وهو خلاف المشاهد واما أن يحدث الحوادث بدون

سبب حادث وهو يبطل الحجة فبطلت الحجة على كل تقدير وان شئت قلت ان التسلسل في الاثار ان كان يمكن بحيث يحدث شيئا بعد شيئا ولا يكون عليه تامة في الازل لزم حدوث كل ماسوي (١٤٨) الله وبطلت الحجة وان كان متمتعاً لزم أيضاً أن يحدث

الحوادث عن المؤثر التام الازل فيلزم حدوث الحوادث عنه ولزم حينئذ حدوث العالم فتبطل حجته قدمه فالحجة باطلة على التقديرين وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع

(فصل) وأما قول عبد العزيز فقد ثبت أن ههنا ارادة ومريد او مراداً وقولاً وقائلاً ومقولاً وقدرة وقادراً ومقدوراً عليه وذلك كله متقدم قبل الخلق فيصتمل أمرين أحدهما أنه أراد بالمراد المتصور في علم الله وبالمقدور عليه الثابت في علم الله وبالمقول له المخاطب الثابت في علم الله المخاطب خطاب التكوين كما قال تعالى انما أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون وهذه معان ثابتة لله تعالى قبل وجود الخلق ولهذا اضطربت نفاة الصفات من المعتزلة وغيرهم في هذه الامور فتارة يثبتونها في الخارج وتارة ينفيها مطلقاً ومن هنا غلط من قال المعدوم شيء فانهم ظنوا أنه لما كان لا بد من تمييز ما يريد الله مما لا يريد ويخوذ ذلك توهموا أن هذا يقتضي كون المعدوم ثابتاً في الخارج وليس الامر كذلك بل هي معلومة لله تعالى ثابتة في علم الله تعالى وضل آخرون في مقابلة هؤلاء كهشام القوطي ذكر عنه الاشعري في المقالات أنه كان يقول لم يرزل الله عالماً وأنه واحد لا ثاني له ولا يقول انه لم يرزل عالماً بالاشياء وقال اذا قلت لم يرزل عالماً بالاشياء ثبتها

وليته قلت نعم يا امير المؤمنين قال أما ليلته فان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما خرج من مكة هارباً من المشركين خرج ليلا فقبه أبو بكر فحمله على مرة ومرة عن يمينه ومرة عن يساره فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما هذا يا أبا بكر ما أعرف هذا من فعلك فقال يا رسول الله أذكر الرصد فأكون أمامك وأذكر الطلب فأكون خلفك ومرة عن يمينك ومرة عن يسارك لا آمن عليك فغضب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أطراف أصابعه حتى حفيت فلما رأى أبو بكر رضى الله عنه أنها حفيت حمله على عاتقه حتى أتته فم الغار فأزله ثم قال والذي بعثك بالحق لا تدخله حتى أدخله فان كان فيه شيء فبني فدخل فلم ير شيئاً يستريبه فحمله فدخله فلما دخل وجد الصديق أجمار الاقاعي فلما رأى أبو بكر ذلك ألغمه عقبه فحملن يلسعنه ويضربنه وجعلت دموعه تتهادر على خده من ألم ما يجد ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول لا تحزن ان الله معنا فأرسل الله سكينته وطمأنينته على أبي بكر فهذه ليلته وأما يومه فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ارتدت العرب فقال بعضهم نصلي ولا نركي وقال بعضهم زكي ولا نصلي فأنته لا أوله نصصا فقلت يا خليفة رسول الله تألف الناس وارفق بهم فقال لي أجباني في الجاهلية وخوار في الاسلام قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وارتفع الهوى والله لو منعوني عقلاً كانوا يعطونه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لغاتتهم عليه فكان والله رشيد الامر فهذا يومه ثم كتب الى أبي موسى يولمه فان قيل ذلك فيه ذكر عمر لانه كان هو السلطان الحي قلنا وأبو بكر كان قد مات فعلم أنهم ذكروا الميت أيضاً (الوجه الثاني) انه قد قيل ان عمر بن عبد العزيز ذكر الخلفاء الاربعة لما كان بعض بني أمية يسبون علياً فعوض عن ذلك بذكر الخلفاء والترضي عنهم ليجعلوا تلك السنة الفاسدة (الوجه الثالث) ان ما ذكره من احداث المنصور وقصده بذلك باطل فان أبا بكر وعمر رضى الله عنهما تولى الخلافة قبل المنصور وقبل بني أمية فلم يكن في ذكر المنصور ولها ما ارغام لانفسه ولا لآلئ بني علي الا لو كان بعض بني تيم أو بعض بني عدي منازعهم في الخلافة ولم يكن أحدهم هؤلاء ينازعهم فيها (الوجه الرابع) ان أهل السنة لا يقولون ان ذكر الخلفاء في الخطبة فرض بل يقولون ان الاقتصار على علي وحده أو ذكر الاثني عشر هو البدعة المنكرة التي لم يفعلها أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من بني أمية ولا من بني العباس كما يقولون ان سب علي أو غيره من السلف بدعة منكرة فان كان ذكر الخلفاء بدعة مع أن كثير من الخلفاء فعلوا ذلك فالأقتصار على علي مع أنه لم يسبق اليه أحد من الامة أولى أن يكون بدعة وان كان ذكر علي لم يكونه أمير المؤمنين مستحباً فذكر الاربعة الذين هم الخلفاء الراشدون أولى بالاستحباب ولكن الرافضة من المطففين يرى أحدهم القذاة في عين أهل السنة ولا يرى الجذع المعارض في عينه ومن المعلوم ان الخلفاء الثلاثة اتفق عليهم المسلمون وكان السيف في زمانهم مسلوا على الكفار مكفوفاعن أهل الاسلام وأما علي فلم يتفق المسلمون على مبايعته بل وقعت الفتنة تلك المدة وكان السيف في تلك المدة مكفوفاعن الكفار مسلوا على أهل الاسلام فاقتصار المقصر على ذكر علي وحده دون من سبقه هو ترك ذكر الائمة وقت اجتماع المسلمين وانتصارهم على عدوهم واقتصار على ذكر الامام الذي كان اماما وقت افتراق المسلمين وطلب

يرزل مع الله واذا قيل له أفتقول بأن الله لم يرزل عالماً بان ستكون الاشياء قال اذا قلت بان ستكون هذه اشارة اليها ولا يجوز ان يشار الى الموجود وكان لا يسمى ما لم يخلقه ولم يكن شيئاً والثاني ان يريد بذلك نفس الفعل المقصور المراد الذي يكون به الخلق

عدوهم



وأما القول فهو المصدر كما تقدم والقول هو الكلام فان في احدي النسختين مقولاً وفي الاخرى ومقولا وعلى هذا فنقول عبد العزيز ان قال خلق كلامه في نفسه فهذا محال لا يجد سبيلا الى القول به من (١٤٩) قياس ولا نظر ولا معقول لان الله لا يكون مكانا للحوادث

ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيز يدفيه شيء اذا خلقه تعالى الله عن ذلك مراده انه لا يكون مكانا لما حدث مطلقا وهو ما حدث جنسه كالكلام عند من يقول انه مخلوق فانه يقول ان الله صار متكلماً بعد ان لم يكن متكلماً فيكون جنس الكلام محدثا ولذلك اذا قيل اراد بعد ان لم يكن مريدا حدث جنس الارادة وكذلك اذا قيل علم بعد ان لم يكن عالما فيكون جنس العلم حادثا وامثال هذا فان الله لا يكون مكانا لاجناس الحوادث وعلى هذا فيكون عبد العزيز قد ذكر على بطلان قول المريسي عدة حجج انه لا يكون مكانا للفلوات ولا يكون مكانا لما جنسه حادث ولا يكون ناقصا فيز يدفيه شيء فهذه ثلاث حجج وهذا لا يناق ما ذكره من انه خلق بالفعل الذي كان بالقدرة وأن الفعل صفة والله يقدر عليه ولا يمنع منه مانع وانه احدث الاشياء بأمره وقوله عن قدرته ونحو ذلك فان هذا الفعل والقول المقسود الذي ليس هو مخلوقا منفصلا عنه ليس جنسه محدثا عنده وان كان الواحد من آحاده يكون بعد ان لم يكن فالجنس لا يقال له حادث ولا يحدث بل لم يرل الله موصوفا بذلك عنده ولهذا قال ولا يكون فيه شيء مخلوق ولا يكون ناقصا فيز يدفيه شيء اذا خلقه فان ما كان جنسه محدثا كان قد زادت به الذات وقد عرف أن الخلق عندهما كان مسبوقا بفعله

عدوهم بالبلاد فان الكفار بالشام وخراسان طمعوا وقت الفتنة في بلاد المسلمين لاشتغال المسلمين بعضهم ببعض وهوتركوا ذكر الخلافة التامة الكاملة واقتصر على ذكر الخلافة التي لم تتم ولم يحصل مقصودها وهذا كان حجة من كان يربح بذكره او يهوى رضى الله عنه ولا يذ كر عليا رضى الله عنه كما كان يفعل ذلك من كان يفعله بالاندلس وغيرها وقالوا لان معاوية رضى الله عنه اتفق المسلمون عليه بخلاف على رضى الله عنه ولا يرب أن قول هؤلاء وان كان خطأ فقول الذين يذكرون عليا وحده اعظم خطأ من هؤلاء واعظم من هذا كله ذكر الاثني عشر في خطبة او غيرها او نقضهم على حائط او تلقينهم ليت فهذا هو البدعة المنكرة التي تعلم بالاضطرار من دين الاسلام لانها من اعظم الامور المتدعة في دين الاسلام ولوترك الخطيب ذكر الاربعة لم ينكر عليه وانما المنكر الاقتصار على واحد دون الثلاثة السابقين الذين كانت خلافتهم اكل وسيرتهم افضل كما انكر على ابي موسى ذكره لعردون ابي بكر مع أن عمر كان هو الخليفة الوقت (الوجه الخامس) انه ليس كل خطباء السنة يذكرون الخلفاء في الخطبة بل كثير من خطباء السنة بالمغرب وغيرها يذكرون ابا بكر وعمر وعثمان ويربعون بذكر معاوية ولا يذكرون عليا قالوا هؤلاء اتفق المسلمون على امامتهم دون على فان كان ذكر الخلفاء باسمائهم حسنا فبعض أهل السنة يفعله وان لم يكن حسنا فبعض أهل السنة يتركه فالحق على التقديرين لا يخرج عن أهل السنة (الوجه السادس أن يقال) ان الذين اختاروا ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر يوم الجمعة انما فعلوه تعويضا عن سب من يسبهم ويقدر عليهم وكان في ذلك من الفساد في الاسلام ما لا يخفى فأعلنوا بذكرهم والشاء عليهم والدعاء لهم ليعلم ذلك حفظا للاسلام باظهار موالاتهم والشاء عليهم ومنعهم ممن يريد عوراتهم والطعن عليهم فانه قد صح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال عليكم سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ واياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة والاحاديث في ذكر خلافتهم كثيرة فلما كان في بني أمية من يسب عليا رضى الله عنه ويقول ليس هو من الخلفاء الراشدين وقول عمر بن عبد العزيز بعد ذلك ولئن فليل انه اول من ذكر الخلفاء الراشدين الاربعة على المنبر فأظهر ذكر على والشاء عليه وذكرفضائله بعد ان كان طائفة من بعض عليا لا يختارون ذلك والخوارج تبغض عليا وعثمان وتكفرونهما فكان في ذكرهما مع ابي بكر وعمر رضى الله عنهم رد على الخوارج الذين أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتلهم والرافضة شر من هؤلاء وهؤلاء يفضون ابا بكر وعمر وعثمان ويسبونهم بل قد يكفرونهم فكان في ذكر هؤلاء وفضائلهم رد على الرافضة ولما قاموا في دولة خد ابنته الذي صنفه هذا الرافضي هذا الكتاب فأرادوا اظهار مذهب الرافضة واطفاء مذهب أهل السنة وعقدوا الوية الفتنة وأطلقوا عنان البدعة وأظهوروا من الشر والفساد ما لا يعلمه الارب العباد كان مما احتالوا به أن استفوا بعض المنتسبين الى السنة في ذكر الخلفاء في الخطبة هل يجب فاقى من أفتى بأنه لا يجب اما جهلا بمقصودهم واما خوفا منهم وهيبة لهم وهؤلاء انما كان مقصودهم منع ذكر الخلفاء ثم عوضوا عن ذلك بذكر على والاحدي عشر الذين يزعمون أنهم معصومون فالفتى اذا علم أن مقصود المستفتى أن يترك ذكر الخلفاء يذكركم الاثني عشر وينادي حى على خير العمل

الذي خلقه وقوله وقدرته وان الخلق لا يكون الا منفصلا عنه فهذا الذي قاله عبد العزيز يرفيه رد على الكرامية ومن وافقهم في أنهم جتروا عليه أن يحدثه جنس الكلام ونحوه مما لم يكن موجودا فيه قبل ذلك وجوزوا أن يحدثه جنس صفات الكمال ومتى قيل انه لم

يكن موصوفاً بجنس من أجناس صفات الكمال حتى حدث له لزم أن يكون قبل ذلك ناقصاً عن صفة من صفات الكمال فلا يكون متكماً بل يكون موصوفاً قبل ذلك بعدم الكلام وهذا الذي قاله ( ١٥٠ ) عبد العزيز هو وتفسير قول الامام أحمد وغيره من الأئمة ﴿ قال أحمد في

رده على الجهمية باب ما أنكرت الجهمية من أن يكون الله كلم موسى ) فقلنا لم أنكرت ذلك قالوا ان الله لم يتكلم ولا يتكلم وانما كوتن شتافعبر عن الله وخلق صوتا فأسمع وزعوا أن الكلام لا يكون الا من جوف ولسان وشفتين فقلنا هل يجوز لمكوتن أو غير الله أن يقول يا موسى اني أنا ربك أو يقول اننى أنا الله لا اله الا أنا فاعبدي وأقم الصلاة لذكري فمن قال ذلك زعم أن غير الله ادعى الربوبية ولو كان كما زعم الجهمى أن الله كوتن شيئاً كان يقسول ذلك المكوتن يا موسى انى أنا الله رب العالمين وقد قال جل ثناؤه وكلم الله موسى تكليماً وقال تعالى ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه وقال تعالى انى اصطفيتك على الناس برسالاتى وبكلامى هذا منصوص القرآن وأما ما قالوا ان الله لا يتكلم فكيف يصنعون بحديث الاعمش عن خبيثة عن عدى بن حاتم الطائى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد الا سيكلمه ربه ما بينه وبينه ترجان وأما قولهم ان الكلام لا يكون الا من جوف وفم وشفتين ولسان وأدوات فقد قال تعالى وسخرنا مع داود الجبال يسبحن وآراها أنهن يسبحن بجوف وفم ولسان وشفتين والحوارح اذا شهدت على الكافر فقالوا لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذى أنطق كل شىء آراها أنها نطقت بجوف وفم ولسان ولكن

ليبطل الاذان المنقول بالتواتر من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويمنع قراءة الاحاديث النابتة الصحيحة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويعوض عنها بالاحاديث التى افتراها المفترون ويبطل الشرائع المعلومة من دين الاسلام ويعوض عنها بالبدعة المضلة ويتوسل بذلك الى اظهار دين الملاحدة الذين يبطنون مذهب الفلاسفة ويتظاهرون بدين الاسلام وهم أ كفر من اليهود والنصارى الى غير ذلك من مقاصد أهل الجهل والظلم المكايدين للاسلام وأهله لم يحل للفتى أن يفتى لما يجرا الى هذه المفاسد واذا كان ذكر الخلفاء الراشدين هو الذى يحصل به المقاصد المأمور بها عند مثل هذه الاحوال كان هذا مما يؤمر به فى مثل هذه الاحوال وان لم يكن من الواجبات التى تجب مطلقاً ولا من السنن التى تحافظ فى كل زمان ومكان كما أن عسكر المسلمين والكفار اذا كان لهؤلاء شعار وللهؤلاء شعار وجب اظهار شعار الاسلام دون شعار الكفر فى مثل تلك الحالة هذا واجب فى كل زمان ومكان فاذا قدر أن الواجبات الشرعية لا تقوم الا باظهار ذكر الخلفاء وانه اذا ترك ذلك ظهر شعار أهل البدع والضلال صار مأموراً به فى مثل هذه الاحوال والامور المأمور بها منها واجب أو مسنون دائماً كالصاوات الخمس والوتر وركعتي القجر ومنها ما يؤمر به فى بعض الاحوال اذا لم تحصل الواجبات الابيه ولم تندفع المحرمات الابيه (الوجه السابع أن يقال) الكلام فى ذكر الخلفاء الراشدين على المنبر وفى الدعاء لسلطان الوقت ونحو ذلك اذا تكلم فى ذلك العلماء أهل العلم والدين الذين يتكلمون بموجب الادلة الشرعية كان كلامهم فى ذلك مقبولاً وكان للصيب منهم أجران وللخطى أجر على ما فعله من الخير وخطوه مغفور له وأما اذا أخذ يعيب ذلك من يعرض عنه بما هو شر منه كطائفة ابن التومرت الذى كان يدعى فيه أنه المهدي المعلوم والامام المعصوم اذا ذكره باسمه على المنبر ووضفوه بالصفات التى تعلم أنها باطلة وجعلوا خزبه هم خواص أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وتر كوا مع ذلك ذكر أبى بكر وعمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين والأئمة المجتهدين المهديين الذين ثبت لهم بالكتاب والسنة واجماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان أنهم خير هذه الامة وأفضلها وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون فى زمن أفضل القرون ثم أخذ هؤلاء التومرتية ينتصرون لذلك بان ذكر الخلفاء الاربعة ليس سنة بل بدعة كان هذا القول مردوداً عليهم غاية الرد مع ذكرهم امامهم ابن التومرت بعدموته فإنه لا يشك من يؤمن بالله واليوم الآخر أن أبى بكر وعمر وعثمان وعلياً رضى الله تعالى عنهم خير منه وأفضل منه وان اتباعهم للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقيامهم بامرأه أجل بل ذكر غير واحد من الخلفاء من بنى أمية وبنى العباس أولى من ذكر هذا الملقب بالمهدى فان خلافة أولئك خير من خلافته وقيامهم بالاسلام خير من قيامه وظهورهم بمسارقات الارض ومغاربها أعظم من ظهوره وما فعلوه من الخير أعظم مما فعله هو وفعل هؤلاء من الكذب والظلم والجهل والشر ما لم تفعله أولئك فكيف يكون هو المهدي دونهم أم كيف يكون ذكره والشاء عليه فى الخطبة واجبادون ذكرهم فكيف ينكروا أولئك من يذكروا هذا وأعظم من ذلك انكار هؤلاء الامامية الذين ينكرون ذكر الخلفاء الراشدين ويذكرون اثني عشر رجلاً كل واحد من الثلاثة خير من أفضل الاتني عشر وأكمل خلافة وامامة وأما سائر الاتني عشر فهم أصناف منهم من هو من العصاة المشهود لهم بالجنة كلحسن

الله أنطقها كيف شاء وكذلك الله يتكلم كيف شاء من غير أن نقول بجوف ولا فم ولا شفيتين ولا لسان فلما خفقت الحجج والحسين قال ان الله كلم موسى الا أن كلامه غير فقلنا وغير مخلوق قالوا نعم قلنا هذا مثل قولكم الاول الا أنكم تدفعون عن أنفسكم الشنعة

وحديث الزهري قال لما سمع موسى كلام الله قال يا رب هذا الذي أسمعه هو كلامك قال نعم يا موسى هو كلامي وإنما كلمتك بقوة عشرة الآف لسان ولي قوة الآلسن كلها وأنا أقوى من ذلك وأنا كلمتك (١٥١) على قدر ما يطيق بدنك ولو كلمتك بأكثر من ذلك

لمت فلما رجع موسى الى قومه قالوا له صف لنا كلام ربك فقال سبحان الله وهل أستطيع أن أصفه لكم قالوا فشيء قال هل سمعتم أصوات الصواعق التي تقبل في أحلى حلوة سمعتموها فكانه مثله فقد ذكر أحد في هذا الكلام أن الله تعالى يتكلم كيف شاء وذكر ما استشهد به من الأثر أن الله كلم موسى عليه السلام بقوة عشرة آف لسان وأن له قوة الآلسن كلها وهو أقوى من ذلك وأنه أيضا كلم موسى على قدر ما يطيق ولو كلمه بأكثر من ذلك لمات وهذا بيان منه ليكون تكلم الله متعلقا بعيشته وقوته كما ذكر عبد العزيز وهو خلاف قول من يجعله كالحياة القديمة اللازمة للذات التي لاتتعلق بعيشته ولاقدرته وبين أيضا في كلامه أنه سبحانه تكلم وستكلم ردا على الجهمية (وقال الامام أحمد) وقلنا للجهمية من القائل يوم القيامة يا عيسى بن مريم أنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله أليس الله هو القائل قالوا يكون الله شيئا فيعبر عن الله كما كونه شيئا فيعبر لموسى قلنا فمن القائل فلنسألن الذين أرسل اليهم ونسألن المرسلين فلنقصن عليهم بعلم أليس الله هو الذي يسأل قالوا هذا كله إنما يكون شيء فيعبر عن الله فلنا قد أعظمتم على الله الفرية حين زعمتم أنه لا يتكلم فسبهموه بالأصنام التي تعبد من دون الله لان الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بمخلوقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق ففي مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات

والحسين وشركه في ذلك خلق كثير من الصحابة المشهود لهم بالجنة وفي السابقين الاولين من هو أفضل منهم مثل أهل بدر وهم اوان كانا سيدي شباب أهل الجنة فأبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة وهذا الصنف أكمل من هذا الصنف واذ قال القائل هما ولد ابنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قيل وعلى بن أبي طالب أفضل منهما باتفاق أهل السنة والشيعة وليس هو ولد بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وابراهيم بن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأقرب اليه منهما وليس هو أفضل من السابقين الاولين وكذا أمامة بنت أبي العاص بنت بنته وكان لعثمان ولد من بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واذ قيل على هو ابن عمه قيل في أعمام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبني عمه مؤمنون محبوبون كعمرة والعباس وعبد الله والفضل ابني العباس وكربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وحزرة أفضل من العباس وعلى وجعفر أفضل من غيرهما وعلى أفضل من العباس فعلم أن الفضل بالايمن والتقوى لا بالنسب وفي الاثنى عشر من هو مشهور بالعلم والدين كعلي بن الحسين وابنه أبي جعفر وابنه جعفر بن محمد وهؤلاء لهم حكم أمثالهم ففي الامة خلق كثير مثل هؤلاء وأفضل منهم وفيهم المنتظر لا وجود له ومفقود لا منفعة لهم فيه فهذا اليس في اتباعه الاشر محض بلاخير وأما سائرهم ففي بني هاشم من العلويين والعباسيين جماعات مثلهم في العلم والدين ومن هو أعلم وأدين منهم فكيف يجوز أن يعيب ذكر الخلفاء الراشدين الذين ليس في الاسلام أفضل منهم من يعرض بذكر قوم في المسلمين خلق كثيرا أفضل منهم وقد انتفع المسلمون في دينهم وديارهم بخلق كثيرا أضعاف أضعاف ما انتفعوا بهؤلاء مع أن الذين يذكرونهم قصدتهم معاداة سائر المسلمين والاستهانة على ذلك بالكفار والمنافقين واطفاء ما بعث الله به رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم من الهدى ودين الحق الذي وعد الله أن يظهره على الدين كله وفتح باب الزندقة والنفاق لمن يريد افساد الملة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وكسح الرجلين الذي نص الله عليه في كتابه العزيز فقال فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم الى الكعبين وقال ابن عباس رضي الله عنهما عضوان مغسولان وعضوان ممسوحان فغيروه وأوجبوا الغسل

(فيقال) الذين نقلوا الوضوء عن النبي صلى الله عليه وسلم قولوا وفعلا والذين تعلموا الوضوء منه وتوضؤوا على عهده وهو يراه ويقرهم عليه ونقلوه الى من بعدهم أكثر من الذين نقلوا لفظ هذه الآية فان جميع المسلمين كانوا يتوضؤون على عهده ولم يتعلموا الوضوء الا منه صلى الله عليه وسلم فان هذا العمل لم يكن معه وادعاهم في الجاهلية وهم قد رأوه يتوضؤون ما لا يحصى عدده الا الله تعالى ونقلوا عنه ذلك غسل الرجلين فيما شاء الله من الحديث حتى نقلوا عنه من غير وجه في الصحاح وغيرها أنه قال ويل للاعقاب وبطون الاقدام من النار مع أن الفرض اذا كان مسح ظهر القدم كان غسل الجميع كلفة لا تدعو اليها الطبائع فان جاز أن يقال انهم كذبوا واخطؤا فيما نقلوه عنه من ذلك كان الكذب والخطأ فيما نقلوه من لفظ الآية أقرب الى الجواز وان قيل بل اغتبط الآية ثبت بالنوازل الذي لا يمكن الخطأ فيه فثبت التواتر في لفظ الوضوء عنه أولى وأكمل ولفظ الآية لا يخالف ما نواتر من السنة فان المسح جنس تحته نوعان الاسالة وغير الاسالة كما تقول العرب تمسحت للصلاة فما كان بالاسالة فهو الغسل واذ اخص أحد النوعين باسم الغسل فقد يخص

تعبد من دون الله لان الأصنام لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول من مكان الى مكان فلما ظهرت عليه الحجة قال ان الله قد يتكلم ولكن كلامه مخلوق قلنا وكذلك بنو آدم كلامهم مخلوق فقد شبهتم الله بمخلوقه حين زعمتم أن الله كلامه مخلوق ففي مذهبهم قد كان في وقت من الاوقات

يتكلم حتى خلق الكلام وكذلك بنو آدم كانوا لا يتكلمون حتى خلق لهم كلاما فقد جمعتم بين كفر وتشبيه فتعالى الله عن هذه الصفة  
 ل نقول ان الله لم يزل متكلما اذا شاء ولا نقول انه (١٥٢) كان لا يتكلم حتى خلق كلاما ولا نقول انه قد كان لا يعلم حتى

خلق علما فعلم ولا نقول انه قد كان  
 لا قدرة حتى خلق لنفسه قدرة  
 لا نقول انه كان ولا نوره حتى  
 خلق لنفسه نورا ولا نقول انه كان  
 ولا عظمه حتى خلق لنفسه عظمة  
 فقد بين أحد في هذا الكلام الانكار  
 على النفاة الذين شبهوه بالجمادات  
 التي لا تتكلم ولا تتحرك ولا تزول  
 من مكان الى مكان مثل الاصنام  
 المعسودة من دون الله والانكار  
 على من زعم انه كان في وقت من  
 الاوقات لا يتكلم حتى خلق  
 الكلام فشبهه بالآدمي الذي  
 كان لا يتكلم حتى خلق الله له كلاما  
 فأنكر تشبيهه بالجماد الذي لا يتكلم  
 وبالانسان الذي كان غير قادر على  
 الكلام حتى خلق الله له الكلام  
 فكان قادر على الكلام في وقت  
 دون وقت وبين أن من وصف الله  
 بذلك فقد جمع بين الكفر حيث  
 سلب به صفة الكلام وهي من  
 أعظم صفات الكمال وبجدهما أخبرت  
 به النصوص وبين التشبيه ثم قال  
 أحمد بل نقول ان الله لم يزل متكلما  
 اذا شاء فردد قول من لا يجعل الكلام  
 متعلقا بالمشيئة كقول الكلاية  
 ومن وافقهم ومن يقول كان ولا  
 يتكلم حتى حدث له الكلام كقول  
 الكرامية ونحوهم وقال لا يقول  
 انه كان ولا يتكلم حتى خلق كلاما  
 ولا يقول انه كان ولا يعلم حتى خلق  
 علما فعلم ولا يقول انه كان ولا قدرة  
 له حتى خلق لنفسه قدرة ولا يقول  
 انه قد كان ولا نوره حتى خلق لنفسه

النوع الآخر باسم المسح فالمسح يقال على المسح العام الذي يندرج فيه الغسل ويقال على  
 الخاص الذي لا يندرج فيه الغسل ولهذا انظار كثيرة مثل لفظ ذوى الارحام فانه يم العصبه  
 كلهم وأهل الفروض وغيرهم ثم لما كان للعصبه وأصحاب الفروض اسم يخصهما بقى لفظ ذوى  
 الارحام مختصا في العرف بمن لا يرث بفرض ولا تعصيب وكذلك لفظ الجائز والمباح بسم ماليس  
 بحرام ثم قد يختص بأحد الاقسام الخمسة وكذلك لفظ الممكن فيقال على ماليس بممتنع  
 ثم يختص بماليس بواجب ولا يمتنع فيفرق بين الواجب والجائز والممكن العام والخاص وكذلك  
 لفظ الحيوان ونحوه يتناول الانسان وغيره ثم قد يختص بغير الانسان ومثل هذا كثيرا اذا  
 كان لاحد النوعين اسم يخصه بقى الاسم العام مختصا بالنوع الآخر ولفظ المسح من هذا الباب  
 وفي القرآن ما يدل على أنه لم يرد بفتح الهمزة المسح الذي هو قسيم الغسل بل المسح الذي الغسل  
 قسم منه فانه قال الى الكعبين ولم يقل الى الكعب كما قال الى المرافق فدل على أنه ليس  
 في الرجل كعب واحد كما في كل يدمرفق واحد بل في كل رجل كعبان فيكون تعالى قد أمر  
 بالمسح الى العظمين النابتين وهذا هو الغسل فان من مسح المسح الخاص يجعل المسح لظهور  
 القدمين وفي ذكره الغسل في العضوين الاولين والمسح في الآخر من التشبيه على أن  
 هذين العضوين يجب فيهما المسح العام فتارة يجزئ المسح الخاص كما في مسح الرأس والعمامة  
 والمسح على الخفين وتارة لا بد من المسح الكامل الذي هو الغسل كما في الرجلين المكشوفتين وقد  
 تواترت السنة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالمسح على الخفين وغسل الرجلين والرافضة  
 تخالف هذه السنة المتواترة كما تخالف الخوارج نحو ذلك مما يتوهمون أنه مخالف لظاهر  
 القرآن بل تواتر غسل الرجلين والمسح على الخفين أعظم من تواتر قطع اليد في ربع دينار أو  
 ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو نحو ذلك وفي ذكر المسح على الرجلين تشبيهه على قلة الصب في  
 الرجل فان السرف يعتاد فيهما كثيرا وفيه اختصار للكلام لان المعطوف والمعطوف عليه  
 اذا كان فعلاهما من جنس واحد اكتفى بذكر أحد النوعين كقوله

علقتما تينا وما باردا \* حتى غدت همالة عينها

والماء يسقى لا يقال علقت الماء لكن العلف والماء يجمعهما معنى الاطعام وكذلك قوله

ورأيت زوجك في الوغى \* متقلدا سيفا ورحما

أى معتقلا رحما لكن التقليد والاعتقال يجمعهما معنى الحمل وكذلك قوله تعالى يطوف عليهم  
 ولدان مخلدون بأكواب وأباريق وكأس من معين الى قوله وحور عين والحوار العين لا يطاق بهم  
 ولكن المعنى يوتى بهذا وهذا وهم قد يحدفون ما يدل الظاهر على جنسه لا على نفسه كقوله تعالى  
 يدخل من يشاء في رحته والظالمين أعد لهم عذابا أليما والمعنى بهذب الظالمين وهذه الآية فيها  
 قراءتان مشهورتان الخفض والنصب فالذين قرؤا بالنصب قال غير واحد منهم أعاد الأمر الى  
 الغسل أى وامسحوا برؤسكم واغسلوا أرجلكم الى الكعبين كالأيتين ومن قال انه عطف  
 على محل الجار والمجرور يكون المعنى وامسحوا برؤسكم وامسحوا أرجلكم الى الكعبين وقولك  
 مسحت الرجل ليس مرادفا لقولك مسحت بالرجل فانه اذا عدى بالباء أريد به معنى الاصاق أى  
 ألصقت به شيئا واذا قيل مسحت لم يقتض ذلك أن يكون ألصقت به شيئا وانما يقتضى مجرد المسح

نورا ولا يقول انه كان ولا عظمه له حتى خلق لنفسه عظمة فترزه سبحانه عن سلب صفات الكمال في وقت من الاوقات ولا  
 يقول تجددت له صفات الكمال بل لم يزل موصوفا بصفات الكمال ومن صفات الكمال أنه لم يزل متكلما اذا شاء لأن يكون الكلام خارجا

عن قدرته ومشيئته ولهذا لم يقل لم ير الله عالما اذا شاء ولا قال يعلم كيف شاء وقد قال في موضع آخر رواه عنه حنبل لم ير الله عالما متكلما غفورا وكلام أحمد وغيره من الأئمة في هذا الاصل كثير (١٥٣) ليس هذا موضع بسطه مثل ما ذكره البخاري في آخر صحيحه

في كتاب التوحيد والرد على الجهمية قال باب ما جاء في تخليق السموات والأرض وغيرهما من الخلائق وهو فعل الرب وأمره فالرب تعالى بصفاته وفعله وأمره وفي نسخة وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مكون مخلوق وقال بعد ذلك باب قول الله تعالى ولا تنفع الشفاعة عنده الا لمن أذن له الى قوله ماذا قال ربكم قالوا الحق ولم يقولوا ماذا خلق ربكم قال عز وجل من ذا الذي يشفع عنده الا بآذنه وقال مسروق عن ابن مسعود اذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السموات شيئا فاذا فرغ من قلوبهم وسكن الصوت عرفوا أنه الحق ونادوا ماذا قال ربكم قالوا الحق ويذكر عن جابر بن عبد الله عن أنس سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يحشر الله العباد فيناديهم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب أنا الملك أنا الدين وذكر حديث أبي هريرة يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الله الامر في السماء ضربت الملائكة بأجنحتها خضعانا لقوله كأنه سلسلة على صفوان فاذا فرغ عن قلوبهم قالوا ماذا قال ربكم قالوا الذي قال الحق وهو العلي الكبير وذكر حديث أبي سعيد الخدري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يا آدم فيقول لبيك وسعديك فينادي بصوت ان

باليد بالاجاع (١) فتعين أنه اذا مسحه بالماء وهو محمل فسرته السنة كما في قراءة الجبر وفي الجملة فالقرآن ليس فيه نفي ايجاب الغسل بل فيه ايجاب المسح فلو قدر أن السنة أوجبت قدرا زائدا على ما أوجب القرآن لم يكن في هذا رفا لموجب القرآن فكيف اذا فسرتة وبينت معناه وهذا مبسوط في موضعه وفي الجملة فيعلم أن سنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هي التي تفسر القرآن وتبينه وتدل عليه وتبرعه فالقرآن والسنة المتواترة تقضي على ما يفهمه بعض الناس من ظاهر القرآن فان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بين للناس لفظ القرآن ومعناه كما قال أبو عبد الرحمن السلمي حدثنا الذين كانوا يقرؤون القرآن على عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهم أنهم كانوا اذا تعلموا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا معناها وما تقوله الامامية ان الفريش مسح الرجلين الى الكعبين اللذين هما مجمع الساق والقدم عند مفعد الشراة أمر لا يدل عليه القرآن بوجه من الوجوه ولا فيه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حديث يعرف ولا هو معروف عن سلف الامة بل هم مخالفون للقرآن والسنة المتواترة ولا جماع السابقين الاولين والتابعين لهم باحسان فان لفظ القرآن يوجب المسح بالراس وبالأرجل الى الكعبين مع ايجابه اغسل الوجه واليدين الى المرافق فكان في ظاهر ما تبين أن في كل يدمر فقا وفي كل رجل كعبين فهذا على قراءة الخفض وأما قراءة النصب فالعطف اغما يكون على المحل اذا كان المعنى واحدا كقول الشاعر

معاوى اننا بشر فاسبح \* فلننا بالرجال ولا الحديد

فلو كان معنى قوله مسحت برأسي ورجلي هو معنى مسحت رأسي ورجلي لا يمكن كون العطف على المحل لكن المعنى مختلف فعلم أن قوله وأرجلكم بالنصب عطف على وأيديكم كما قاله الذين قرؤوه كذلك وحينئذ فهذه القراءة نص في وجوب الغسل وليس في واحدة من القراءتين ما يدل ظاهره على قولهم فعلم أن القوم تمسكوا بظاهر القرآن وهذا حال سائر أهل الاقوال الضعيفة الذين يحبون بظاهر القرآن على ما يخالف السنة اذا خفي الامر عليهم مع أنه لم يوجد في ظاهر القرآن ما يخالف السنة كمن قال من الحوارج لا يصلي في السفر الا ربعا ومن قال ان الاربع أفضل في السفر من الركعتين ومن قال لا تحكم بشاهد وعين وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع وبين أن ما دل عليه ظاهر القرآن حق وأنه ليس بعام مخصوص فانه ليس هناك عموم لفظي وانما هو مطلق كقوله تعالى فاقتلوا المشركين فانه عام في الاعيان مطلق في الاحوال وقوله يوصيكم الله في أولادكم عام في الاولاد مطلق في الاحوال ولفظ الظاهر يراد به ما يظهر للانسان وقد يراد به ما يدل عليه اللفظ فالاول يكون بحسب مفهوم الناس وفي القرآن ما يخالف الفهم الفاسد شيئا كثير وأما الثاني فالكلام فيه

(فصل قال الراضى) وكلمتتين اللتين ورد بهما القرآن فقال في متعة الحج فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى وتأسف النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على فواتها لما حج قارنا وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى وقال في متعة النساء فما استمتعتم

(١) قوله فتعين أنه اذا الخ كذا بالاصل فليجروا ههنا

(٣٠ - منهاج ثاني) انه يأمره أن يخرج من ذر يتك بعنا الى النار الحديث فيه طول استفهام في موضع آخر وقال به ذلك باب ما جاء في قول الله تعالى كل يوم هو في شأن وقال ما يأتينهم من ذر من ربهم يحدث وقوله لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا وان أحدثه

لا يشبه حدث المخلوقين لقوله تعالى ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الله يحدث من أمره ما شاء  
وان مما أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة وقول (١٥٤) ابن عباس كتابكم أحدث الاخبار بالرحمن عهدا محضام يشب

به ممنه فأتوهن أجورهن فريضة واستمرت في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومدة خلافة  
أبي بكر وبعض خلافة عمر الى أن صعد المنبر وقال متعتان كانتا محللتين على عهد رسول الله صلى  
الله تعالى عليه وسلم وأنا أنهي عنهما  
(والجواب أن يقال) أما متعة الحج فتنفق على جوازها بين أئمة المسلمين ودعواهم أن أهل السنة  
ابتدعوا تحريمها كذب عليهم بل أكثر علماء السنة يستحبون المتعة ويرجحونها أو يوجبونها  
والمتعة اسم جامع لمن اعتمر في أشهر الحج وجمع بينها وبين الحج في سفر واحد سواء حل من احرامه  
بالعمرة ثم أحرم بالحج أو أحرم بالحج قبل طوافه بالبيت وصار قارناً أو بعد طوافه بالبيت وبين الصفا  
والمروة قبل التحلل من احرامه لكونه ساق الهدى أو مطلقاً وقد يراد بالمتعة مجرد العمرة في أشهر  
الحج وأكثر العلماء كأحد وغيره من فقهاء الحديث وأبي حنيفة وغيره من فقهاء العراق  
والشافعي في أحد قوليه وغيره من فقهاء مكة يستحبون المتعة وان كان منهم من يرجح القران  
كأبي حنيفة ومنهم من يرجح التمتع الخاص كأحد القولين في مذهب الشافعي وأحد  
والصحيح وهو الصريح من نص أحمد أنه ان ساق الهدى فالقران أفضل والا فالتحلل من  
احرامه بعمرة أفضل فان الأول هو الذي فعله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع  
والثاني هو الذي أمر به من لم يسق الهدى من أصحابه بل كثير من أهل السنة من يوجب المتعة  
كأبي بكر عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أهل الظاهر كان حرم وغيره لما ذكره من أمر  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بها أصحابه في حجة الوداع واذا كان أهل السنة متفقين على  
جوازها وأكثرهم يستحبها ومنهم من يوجبها علم أن ما ذكره من ابتداء تحريمها كذب عليهم  
وما ذكره عن عمر رضي الله عنه بجوابه أن يقال أو لا هب أن عمر قال قولاً خالفه فيه غيره من  
الصحابة والتابعين حتى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تمتعنا على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ونزل بها كتاب الله قال فيها رجل برأيه ما شاء أخرجاه في الصحيحين فأهل السنة  
متفقون على أن كل واحد من الناس يؤخذ بقوله ويترك الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وان كان مقصوده الطعن على أهل السنة مطلقاً فهذا لا يرتد عليهم وان كان مقصوده أن عمر  
أخطأ في مسألة فهم لا ينزهون عن الاقراء على الخطا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه أقل خطأ من علي رضي الله عنه وقد جمع العلماء مسائل الفقه  
التي ضعف فيها قول أحدهما فوجدوا الضعيف في قول علي رضي الله عنه أكثر مثل افتائه بأن  
المتوفى عنها زوجها تعتد بعد الاجلين مع أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة عنه  
الموافقة لكتاب الله تقتضي أنها تحل بوضع الحمل وبذلك أفتى عمر وابن مسعود رضي الله عنهما  
ومثل افتائه بأن المفوضة يسقط مهرها بالموت وقد أفتى ابن مسعود وغيره أن لها المهر مهر  
نساءها كما رواه الاصحاحيون عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في بروع بنت واشق وقد وجد من  
أقوال علي المتناقضة في مسائل الطلاق وأم الولد والقراض وغير ذلك أكثر مما وجد من أقوال  
عمر المتناقضة وان أراد بالتمتع فسبح الحج الى العمرة فهذه مسألة تراع بين الفقهاء فقهاء الحديث  
كأحمد بن حنبل وغيره يأمر بفسخ الحج الى العمرة استحباباً ومنهم من يوجب كاهل الظاهر وهو  
قول ابن عباس رضي الله عنهما ومذهب الشيعة وأبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوزون

ومن تدبر كلام أئمة السنة المشاهير  
في هذا الباب علم أنهم كانوا أدق  
الناس نظراً وأعلم الناس في هذا  
الباب بصحيح المنقول وصريح  
المعقول وان أقوالهم هي الموافقة  
للمنصوص وللعقول ولهذا تألف  
ولا تختلف وتتوافق ولا تتناقض  
والذين خالفهم لم يفهموا حقيقة  
أقوال السلف والأئمة فلم يعرفوا  
حقيقة المنصوص والمعقول  
فتشعبت بهم الطرق وصاروا  
مختلفين في الكتاب وقد قال تعالى  
وان الذين اختلفوا في الكتاب لفي  
شقاق بعيد وهذا قال الامام أحمد  
في أول خطبته فيما خرجته في الرد على  
الزنادقة والجهمية الحمد لله الذي  
جعل في كل زمان قرة من الرسل  
بقايا من أهل العلم يدعون من ضل  
الى الهدى ويصبرون منهم على  
الاذى يحبون كتاب الله الموقر  
ويصرون بنور الله أهل العمى فكفهم  
من قتل لابل يس قد أحيوه وكم من  
ضال تائه قد هدوه فما أحسن  
أثرهم على الناس وأقبح أثر الناس  
عليهم ينفضون عن كتاب الله تحريف  
الغالين واتحال المبطلين وتأويل  
الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة  
وأطلقوا عنان الفتنة فهم  
مخالفون للكتاب مختلفون في  
الكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب  
يقولون على الله وفي الله بغير علم  
يتكلمون بالمشابه من الكلام  
ويخذعون جهال الناس بما  
يشبهون عليهم فتهود بالله من فتن  
المضلين ومن أعظم أصول التفرقة بينهم في هذه المسئلة مسألة أفعال الله تعالى وكلام الله ونحو ذلك مما يقوم

الفسخ بنفسه ويتعلق بمشيتته وقدرته فان هذا الاصل لما أتى بكره من أنكره من أهل الكلام الجهمية والمعتزلة ونحوهم وظنوا أنه لا يمكن اثبات

حدوث العالم واثبات الصالح الا باثبات حدوث الجسم ولا يمكن اثبات حدوثه الا باثبات حدوث ما يقوم به من الصفات والافعال المتعاقبة الجاهم ذلك الى أن ينفوا عن الله صفاته وأفعاله القائمة (١٥٥) به المتعلقة بمشيشته وقدرته أو ينفوا بعض ذلك

وظنوا أن الاسلام لا يقوم الا بهذا النقي وأن الدهرية من الفلاسفة وغيرهم لا يبطل قولهم الا بهذا الطريق وأخطوا في هذا وهذا أما الفلاسفة الدهرية فان هذه الطريقة زادتهم اغراء وأوجبت لهم حجة عجيز هؤلاء عن دفعها الا بالمكابرة التي لا تزيد الخصم الا قوة واغراء فقالوا لهم كيف يحدث الحادث بلا سبب حادث وكيف تكون الذات حالها وفعالها وجميع ما ينسب اليها واحدا من الازل الى الابد والعالم يصدر عنها في وقت دون وقت من غير فعل يقوم به ولا سبب حدث فكان ما جعلواه أصلا للدين وشرطا في معرفة الله تعالى منافيا للدين وموجبا مانعا من كمال معرفة الله وكان ما احتجوا به من الحجج العقلية هي في الحقيقة على نقض مطلبهم أدل فالحوادث لا تحدث الا بشرط جعله مانعا من الحدوث وأما أمور الاسلام فان هذا الاصل اضطرهم الى نفي صفات الله تعالى ثلثا تنقض الحجج ومن لم ينف الصفات نفي الافعال القائمة به وغيرها مما يتعلق بمشيشته وقدرته ويلزمهم من عدم الايمان ببعض ما جاء به الرسول ومن يجد بعض ما يستحقه الله تعالى من أسمائه وصفاته ما أوجب لهم من التناقض والارتباب ما تبين لاولي الالباب فلم يعطوا الايمان بالله ورسوله حقه ولا الجهاد لعدو الله ورسوله أعظم علما وايمانا وتحقيا لاصول الدين وجهاد الاعداء بالحجج من الصحابة وانهم في ذلك الاكبر المولود الذين لم يحاهدوا العدو قبل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

الفسخ والصحابة كانوا متنازعين في هذا فكثير منهم كان يأمر به ونقل عن أبي ذر طائفة أنهم منعوا منه فان كان الفسخ صوابا فهو من أقوال أهل السنة وان كان خطأ فهو من أقوال أهل السنة فلا يخرج الحق عنهم وان قد حووا في عمر لكونه نهي عنها فأبو ذر كان أعظم نهيها عنها من عمر وكان يقول ان المتعة كانت خاصة باصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يتولون ابا ذر ويعظمونه فان كان الخطأ في هذه المسئلة يوجب القدح فينبغي أن يقدحوا في أبي ذر والافك كيف يقدح في عمر دونه وعمر أفضل وأفقه منه وأعلم ويقال ثانيا ان عمر رضي الله عنه لم يحرم متعة الحج بل ثبت عنه أن الصبي بن معبد لما قال له اني أحرمت بالحج والعمرة جيعا فقال له عمر حديث لسنة نبيل صلى الله تعالى عليه وسلم رواه النسائي وغيره وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يأمر بالمتعة فيقولون له ان أباك نهى عنها فيقول ان أبي لم يرد ما تقولون فاذا ألحوا عليه قال أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحق أن تتبعوا أم عمر وقد ثبت عن عمر أنه قال لو سمجت لتمتعت وانما كان مراد عمر رضي الله عنه أن يأمر بما هو أفضل وكان الناس لسهولة المتعة تركوا العمرة في غير أشهر الحج فأراد أن لا يعسر البيت طول السنة فاذا أفردوا الحج اعتمروا في سائر السنة والاعتمار في غير أشهر الحج مع الحج في أشهر الحج أفضل من المتعة باتفاق الفقهاء الاربعة وغيرهم ولذلك قال عمر وعلى رضي الله عنهما في قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله قالوا انما هما أن يحرم بهما من دويرة أهله أراد عمر وعلى رضي الله عنهما أن يسافر للحج سفرا والعمرة سفرا والافهم ما ينشأ الاحرام من دويرة الاهل ولا فضل ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من خلفائه والامام اذا اختار لرعيته الامر الفاضل فالامر بالشيء نهي عن ضده فكان نهيهم عن المتعة على وجه الاختيار لا على وجه التحريم وهو لم يقل أنا أحرمها وقد قيل انه نهى عن الفسخ والفسخ حرام عند كثير من الفقهاء وهو من مسائل الاجتهاد فالفسخ يحرمه أبو حنيفة ومالك والشافعي لكن أجد وغيرهم من فقهاء الحديث لا يحرمون الفسخ بل يستحبونه بل يوجبونه بعضهم ولا يأخذون بقول عمر في هذه المسئلة بل يقول على وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم

(وأما متعة النساء) المتنازع فيها فليس في الآية نص صريح بجعلها فاته تعالى قال وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنفوا بأموالكم محصنين غير مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ان الله كان عليما حكيما ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات الآية فقوله فما استمتعتم به منهن متناول لكل من دخل بها أما من لم يدخل بها فانها لا تستحق الا نصفه وهذا كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الي بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا فجعل الافضاء مع العقد موجبا لاستقرار الصداق فبين ذلك انه ليس لتخصيص النكاح المؤقت باعطاء الاجز فيه دون النكاح المؤبد معنى بل اعطاء الصداق كاملا في المؤبد اولى فلا بد أن تدل الآية على المؤبد اما بطريق التخصيص واما بطريق العموم يدل على ذلك أنه ذكر بعد هذه النكاح الاماء فعلم أن ما ذكر كان في نكاح الحر اتم مطلقا فان قيل ففي قراءة طائفة من السلف فما استمتعتم به منهن الى أجل مسمى قيل أولا ليست هذه القراءة متواترة وغايتها أن تكون كأخبار الآحاد ونحن لاننكر

حقه وقد قال تعالى انما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا الآية هذا مع دعواهم انهم أعظم علما وايمانا وتحقيا لاصول الدين وجهاد الاعداء بالحجج من الصحابة وانهم في ذلك الاكبر المولود الذين لم يحاهدوا العدو قبل أخذوا منهم بعض البلاد ولا

عدلوا في المسلمين العدل الذي شرعه الله للعباد اذا ادعى انه ممكن وأعدل من عمر بن الخطاب وأصحابه رضوان الله عليهم ثم انهم بسبب ذلك تفرقوا في أصول كثيرة من أصول دينهم كتفرقهم (١٥٦) في كلام الله وغيره فانهم تفرقوا فيه شيعا شيعا قالت

أن المتعة أحلت في أول الاسلام لكن الكلام في دلالة القرآن على ذلك الثاني أن يقال ان كان هذا الحرف نزل فلاريب أنه ليس ثابتا من القراءة المشهورة فيكون منسوخا ويكون لما كانت المتعة مباحة فلما حرمت نسخ هذا الحرف أو يكون الامر بالابتاء في الوقت تنبيه على الايتاء في النكاح المطلق وغاية ما يقال انهما قراءتان وكلاهما حق والامر بالابتاء في الاستمتاع الى أجل واجب اذا كان ذلك حلالا وانما يكون ذلك اذا كان الاستمتاع الى أجل مسمى حلالا وهذا كان في أول الاسلام فليس في الآية ما يدل على أن الاستمتاع بها الى أجل مسمى حلال فانه لم يقل وأحل لكم أن تستمتعوا بهن الى أجل مسمى بل قال فاستمتعتم بهن منهن فأتوهن أجورهن فهذا يتناول ما وقع من الاستمتاع سواء كان حلالا أم وطء شبهة ولهذا يجب المهرفي النكاح الفاسد بالسنة والاتفاق والمتنع اذا اعتقد حل المتعة وفعله افعليه المهر وأما الاستمتاع المحرم فلم تناوله الآية فانه لو استمتع بالمرأة من غير عقد مع مطاوعتها لكان زنا ولا مهر فيه وان كانت مستكرهة ففيه نزع مشهور وأما ما ذكره من نهى عمر عن متعة النساء فقد ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه حرم متعة النساء بعد الاحلال هكذا رواه الثقات في الصحيحين وغيرهما عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال لابن عباس رضي الله عنه لما أباح المتعة أنك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم المتعة ولحوم الحمر الاهلية عام خيبر رواه عن الزهري أعلم أهل زمانه بالسنة وأحفظهم لها أئمة الاسلام في زمنهم مثل مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وغيرهما من اتفق على علمهم وعدلهم وحفظهم ولم يختلف أهل العلم بالحديث في أن هذا حديث صحيح يتلقى بالقبول ليس في أهل العلم من طعن فيه وكذلك ثبت في الصحيح أنه حرمها في غزاة الفخ الى يوم القيمة وقد تنازع رواة حديث علي رضي الله عنه هل قوله عام خيبر توقيت لتحريم الحرف فقط أو له ولتحريم المتعة والاول قول ابن عيينة وغيره قالوا انما حرمت عام الفقع ومن قال بالاخر قال انها حرمت ثم أحلت وادعت طائفة فالتة أنها أحلت به ذلك ثم حرمت في حجة الوداع والروايات المستفيضة المتواترة متواطئة على أنه حرم المتعة بعد احلالها والصواب أنها بعد أن حرمت لم تحل وأنها لما حرمت عام فتح مكة لم تحل به ذلك ولم تحرم عام خيبر بل عام خيبر حرمت لحوم الحمر الاهلية وكان ابن عباس يبيح المتعة وأكل لحوم الحمر فأنكره علي بن أبي طالب ذلك عليه وقال له ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرم متعة النساء وحرم لحوم الحمر يوم خيبر فقرن علي رضي الله عنه بينهما في الذكرا وروى ذلك لابن عباس رضي الله عنهما الان ابن عباس كان يبيحهما وروى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رجع عن ذلك لما بلغه حديث النهي عنهما فأهل السنة يتبعون عمر وعلي رضي الله عنهما وغيرهما من الخلفاء الراشدين فيما روه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيعه خالفوا عليا فيما رواه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واتبعوا قول من خالفه وأيضا فان الله تعالى انما أباح في كتابه الزوجة وملك اليمين والمتمتع بها ليست واحدة منها فانها لو كانت زوجة اتوارنا ولو جب عليها عدة الوفاة ولحقها الطلاق الثلاث فان هذه أحكام الزوجة في كتاب الله تعالى فلما انتفى عنها لوازم النكاح دل على انتفاء النكاح

هو مخلوق وحقيقة قولهم لم يتكلم الله به كما كان قد ماؤهم يقولون لكن المعتزلة صاروا يطلقون اللفظ بأن الله متكلم حقيقة ولكن مرادهم مراد من قال ان الله لم يتكلم ولا يتكلم كما ذكر أحد أنهم تارة ينفون الكلام وتارة يقولون يتكلم بكلام مخلوق وهو معنى الاول وهذا في الحقيقة تكذيب للرسول الذين انما أخبروا الامم بكلام الله الذي أنزل اليهم وجاءت الفلاسفة القائلون بقدم العالم فقالوا أيضا متكلم وكلامه ما يفيض من العقل الفعال على نفوس الانبياء وهذا قول من وافقهم من القرامطة الباطنية ونحوهم عن يتظاهروا بالاسلام ويطنون مذهب الصابئة والمجوس ونحو ذلك وهو قول طوائف من ملاحدة الصوفية كاهباب وحدة الوجود ونحوهم الذين أخذوا بين الصابئة والفراعنة والدهرية فأخرجوه في قالب الماكشفات والولاية والتحقيق والذين قالوا ليس هو محض لوقاطن فربق منهم أنه لا يقابل المخلوق الا القديم اللازم للذات الذي ثبوته بدون منسبته الرب وقدرته كثبوت الذات فقالوا ذلك ثم طائفة رأت أن الحروف والاصوات يمنع أن تكون كذلك فقالت كلامه هو مجرد معنى واحد هو الامر والنهي والخبر وأنه ان عبر عن ذلك المعنى بالعربية كان قورا وان عبر عنه بالسريانية كان انجيليا وان عبر عنه بالعربية كان قرآنا فلزمهم أن تكون هذه صفات له لا أنواعا له ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف الامر هو النهي وهو الخبر وأن تكون هذه صفات له لا أنواعا له ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف

لان أن يكون لان انجيليا وان عبر عنه بالعربية كان قرآنا فلزمهم أن تكون هذه صفات له لا أنواعا له ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف الامر هو النهي وهو الخبر وأن تكون هذه صفات له لا أنواعا له ونحو ذلك مما يعلم فساد بصريح العقل وطائفة قالت بل هو حروف



وأصوات قديمة أزلية لاتتعلق بمشيتها وقد رته كما قال الذين من قبلهم وانفق الفريقان على أن تكلم الله الملائكة وتكلمه موسى  
وتكلمه لعباده يوم القيامة ومناداته لمن ناداه ونحو (١٥٧) ذلك انما هو خلق ادراك في السمع أدرك به ما لم يزل

موجودا كما أن تجليسه عندهم  
ينكره. ايته لعباده وأن يكشف  
لهم حجابا منفصلا عنهم ليس هو الا  
خلق ادراك في أعينهم من غير أن  
يكون هناك حجاب منفصل عنهم  
يكشفه لهم وطائفة ثالثة لما رأت  
شناعة كل من القولين قالت بل  
يتكلم بعد أن لم يكن يتكلم  
بصوت وحروف وكلامه حادث قائم  
بذاته يتعلق بمشيتها وقد رته  
وأذكروا أن يقال لم يزل متكلم  
اذا شاء إذ ذلك يقتضي تسلسل  
الحوادث وتعاقبها وهذا هو الدليل  
الذي استدلو به على حدوث  
أجسام العالم فليتبدر المؤمن العام  
كيف فرق هذا الكلام المحدث  
المتدع بين الامة وألقى بينها العداوة  
والبغضاء مع أن كل طائفة تحتاج  
أن تضاهي من آمن ببعض الكتاب  
ونكر ببعض اذمع كل طائفة من  
الحق ما تنكره الاخرى فالذين قالوا  
بخلق القرآن انما ألقاهم في ذلك  
انهم رأوا أنه لا يمكن أن يكون  
الكلام لازما لزوم العلم بل الكلام  
يتعلق بمشيتها المتكلم وقد رته  
فقالوا يكون من صفات الفعل  
والمتكلم من فعل الكلام ثم لم يثبتوا  
فعلا الا منفصلا عنه لنفهم أن يقوم  
بذاته ما يتعلق بمشيتها وقد رته  
وصار من قائلهم يريد أن يثبت  
كلاما لازما للتكلم لا يتعلق بمشيتها  
وقدرته اما معنى أوحروفاو يثبت  
أن المتكلم لا يقدر على التكلم ولا  
يمكنه أن يقول غير ما قال ويسلب  
المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيته فاذا قال له الاول المتكلم من فعل الكلام قال هو المتكلم من قامه  
الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

لان انتفاء اللازم يقتضي انتفاء المزموم والله تعالى انما أباح في كتابه الزواج وملاك اليمين وحرم  
ما زاد على ذلك بقوله تعالى والذين هم افر وجهم حافظون الاعلى أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم  
فانهم غير ملومين فن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون والمستمتع بها بعد التحريم ليست زوجة  
ولاملك يمين فتكون حراما بنص القرآن أما كونها ليست بمالوكة فظاهر وأما كونها ليست  
زوجة فلا انتفاء لوازم النكاح فيها فان من لوازم النكاح كونه سببا للتوارث وثبوت عدة الوفاة فيه  
والطلاق الثلاث وتنصيف المهر بالطلاق قبل الدخول وغير ذلك من اللوازم فان قيل فقد  
تكون زوجة لارت كالذمية والامة قيل عندهم نكاح الذمية لا يجوز ونكاح الامة انما يجوز  
عند الضرورة وهم يبيحون المتعة مطلقا ثم يقال نكاح الذمية والامة سبب للتوارث ولكن  
المانع قائم وهو الرق والكفر كما أن النسب سبب للتوارث الا اذا كان الولد رقيقا وكافرا فالمانع  
قائم ولهذا اذا أعتق الولد أو أسلم وورث أباه وكذلك الزوجة اذا أسلمت في حياة زوجها ورثته  
باتفاق المسلمين وكذلك اذا أعتقت في حياته واختارت بقاء النكاح ورثته باتفاق المسلمين  
بخلاف المستمتع بها فان نفس نكاحها لا يكون سببا للارث فلا يثبت التوارث فيه بحال فصار  
هذا النكاح كولد الزنا الذي ولد على فراش زوج فان هذا يلحق بالزاني بحال فلا يكون ابنا  
يستحق الارث فان قيل النسب قد تبعض أحكامه فكذلك النكاح قيل هذا فيه نزاع  
والجمهور يسلمونه ولكن ليس في هذا حجة لهم فان جميع أحكام الزوجة منتفية في المستمتع بهام  
يثبت فيها شيء من خصائص النكاح الحلال فعلم انتفاء كونها زوجة وما ثبت فيها من الاحكام  
من حقوق النسب ووجوب الاستبراء ودرء الحدود ووجوب المهر ونحو ذلك فهذا يثبت في نكاح  
الشبهة فعلم أن وطء المستمتع بها ليس وطئا وزوجة لكنه مع اعتقاد الحل مثل الوطء بشبهة وأما  
كون الوطء به حلالا فهذا مورد النزاع فلا يحتاج به أحد المتنازعين وانما يحتاج على الآخر بموارد  
النص والاجماع

(فصل قال الرافضي) ومنع أبو بكر فاطمة ارثها فقالت يا ابن أبي عمارة أترث أباك ولا  
أترث أبي والتجأ في ذلك الى رواية انفرد بها وكان هو الغريم لها لان الصدقة تحل له لان النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة على ما رووه عنه  
فالقرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين ولم  
يجعل الله ذلك خاصا بالامة دونه صلى الله تعالى عليه وسلم وكذب روايتهم فقال تعالى وورث  
سليمان داود وقال تعالى عن زكرياء واني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقرا فهبلى  
من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب

(والجواب) عن ذلك من وجوه (أحدها) ان ما ذكر من قول فاطمة رضي الله عنها أترث  
أباك ولا أترث أبي لان علم ههنا عنها وان صح ليس فيه حجة لان أباه صلوات الله عليه وسلامه  
لا يقاس بأحد من البشر وليس أبو بكر أولى بالمؤمنين من أنفسهم كآبائها ولا هو ممن حرم الله  
عليه صدقة الفرض والتطوع كآبائها ولا هو أيضا ممن جعل الله محبته مقدمة على محبة الأهل  
والمال كما جعل أباه كذلك والفرق بين الانبياء وغيرهم أن الله تعالى صان الانبياء عن أن يورثوا  
دنيا لئلا يكون ذلك شبهة لمن يقدر في نبوتهم بأنهم طلبوا الدنيا وورثوها لورثتهم وأما أبو بكر

المتكلم قدرته على القول والكلام وتكلمه باختياره ومشيته فاذا قال له الاول المتكلم من فعل الكلام قال هو المتكلم من قامه  
الكلام ولكن ذلك يقول لا يقوم الكلام بفعله وهذا يقول لا يختار المتكلم أن يتكلم فأخذ هذا بعض صفة الكلام وهذا بعضها

والمشكوك المعروف من قام به الكلام ومن يشككهم عشية وقدرته ولهذا يوجد كثير من المتأخرين المصنفين في المقالات والكلام يذكرون في أصل عظيم من أصول الاسلام الاقوال التي يعرفونها (١٥٨) وأما القول المأثور عن السلف والائمة الذي يجمع

الصحيح من كل قول فلا يعرفونه ولا يعرفون قائله فالشهرستاني صنف المال والنخل وذكرفيهامان مقالات الام ماشاء الله والقول المعروف عن السلف والائمة لم يعرفه ولم يذكره والقاضي أبو بكر وأبو المعالي والقاضي أبو يعلى وابن الزعفراني وأبو الحسين البصري ومحمد بن الهيثم ونحو هؤلاء من أعيان الفضلاء المصنفين تجد أحدهم يذكر في مسألة القرآن ونحوها عدة أقوال للامة ويختار واحدا منها والقول الثابت عن السلف والائمة كالامام أحمد ونحوه من الائمة لا يذكره الواحد منهم مع أن عامة المنتسبين الى السنة من جميع الطوائف يقولون انهم متبعون للامة كمالك والشافعي وأحمد وابن المبارك وجاد بن زيد وغيرهم لاسيما الامام أحمد فإنه بسبب المحنة المشهورة من الجهمية له ولغيره أظهر من السنة ورد من البدعة ما صار به اماما لمن بعده وقوله هو قول سائر الامة فعامة المنتسبين الى السنة يدعون متابعتها والاعتدابه سواء كانوا موافقين له في الفروع وأولافان أصول الائمة في أصول الدين متفقة ولهذا كلما اشتهر الرجل بالانتساب الى السنة كانت موافقته لاجد أشد ولما كان الاشعري ونحوه أقرب الى السنة من طوائف من أهل الكلام كان انتسابه الى أجدأ أكثر من غيره كما هو معروف في كتبه وقد رأيت

الصديق وأمثاله فلان بؤة لهم يقدر فيها مثل ذلك كما صان الله تعالى نبينا عن الخط والشعر صيانة لنبوته عن الشبهة وان كان غيره لم يحتاج الى هذه الصيانة (الثاني) قوله والتجالي رواية انفرد بها كذب فان قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة رواه عنه أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطهمة والزبير وسعد وعبد الرحمن بن عوف والعباس بن عبد المطالب وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو هريرة رضي الله عنه والرواية عن هؤلاء ثابتة في الصحاح والمسانيد مشهورة يعلمها أهل العلم بالحديث فقول القائل ان أبا بكر انفرد بالرواية يدل على فرط جهله وتعمده الكذب (الثالث) قوله وكان هو الغريم لها كذب فان أبا بكر لم يدع هذا المال لنفسه ولا لأهل بيته وانما هو صدقة لمستحقها كما أن المسجد حق للمسلمين والعدل لو شهد لرجل أنه وصى بجعل بيته مسجدا أو يجعل بئرهم مسجدا أو أرضه مقبرة ونحو ذلك جازت شهادته باتفاق المسلمين وان كان هو ممن يجوز له أن يصلى في المسجد ويشرب من ذلك البئر ويدفن في تلك المقبرة فان هذه شهادة لجهة عامة غير محصورة والشاهد دخل فيها بحكم العموم لا بحكم التعيين ومثل هذا لا يكون خصما ومثل هذا شهادة المسلم بحق لبيت المال على شخص لبيت المال عنده حق وشهادته أن هذا ليس له وارث الا لبيت المال وشهادته على الذي بما يوجب نقض عهده وكون ماله في ثلث بيت المال ونحو ذلك ولو شهد عدل بأن فلانا وقف ماله على الفقراء والمساكين قبلت شهادته وان كان الشاهد فقيرا (الرابع) أن الصديق رضي الله عنه لم يكن من أهل هذه الصدقة بل كان مستغنيا عنها ولا انتفع هو ولا أهل بيته بهذه الصدقة كما لو شهد قوم من الاغنياء عن رجل أنه وصى بصدقة للفقراء فان هذه شهادة مقبولة بالاتفاق (الخامس) ان هذا لو كان فيه ما يعود نفعه على الراوي له من العصابة لقبيلته شهادته لانه من باب الرواية للحديث لان الرواية تتضمن حكما عاما يدخل فيه الراوي وغيره وهذا من باب الخبر كالثبوت برؤية الهلال فان أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يتناول الراوي وغيره وكذلك ما نهى عنه وكذلك ما أباحه وهذا الحديث يتضمن رواية بحكم شرعي ولهذا تضمن تحريم الميراث على ابنة أبي بكر عائشة رضي الله عنها وتضمن تحريم سرية هذا الميراث من الورثة واتهامه لذلك منهم وتضمن وجوب صرف هذا المال في مصارف الصدقة (السادس) ان قوله على ما رويته فالقرآن يخالف ذلك لان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ولم يجعل الله ذلك خاصا بالامة دونه صلى الله تعالى عليه وسلم (فيقال) أولا ليس في عموم لفظ الآية ما يقتضي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فان الله تعالى قال يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وان كانت واحدة فلها النصف ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث وان كان له اخوة فلأمه السدس وفي الآية الاخرى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فللكم الربع مما تركن الى قوله من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضاير وهذا الخطاب شامل للقاصدين بالخطاب وليس فيه ما يوجب أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مخاطب بها وكاف الخطاب يتناول من قصده مخاطب فان لم يعلم أن المعين مقصود بالخطاب لم يشمله اللفظ حتى ذهبت طائفة من الناس الى أن الضمائر مطلقا

من أتباع الائمة أي خيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم من يقول أقوالا ويكفرون من يقولها وتكون منصومة لا تقبل عن النبي صلى الله عليه وسلم لكثرة ما وقع من الاشتباه والاضطراب في هذا الباب ولان شبهة الجهمية النفاة أثرت في قلوب كثير من الناس

حق صار الحق الذي جاءه الرسول وهو المطابق للعقول لا يخطر ببالهم ولا يتصورونه وصار في لوازم ذلك من العلم الدقيق ما لا يفهمه كثير من الناس والمعنى المفهوم يعبر عنه بعبارة فيها الجمال (١٥٩) وإبهام يقع بسببها نزاع وخصام والله تعالى بغض

لجميع المؤمنين والمؤمنات ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم وكان هذا من تلك البدع الكلامية كبدع الذين جعلوا أصل الدين مبنيا على كلامهم في الاجسام والاعراض ولهذا كثر ذم السلف والائمة لهؤلاء واذا رأيت الرجل قد صنف كتابا في أصول الدين أو ورد فيه من أقوال أهل الباطل ما شاء الله ونصر فيه من أقوال أهل الحق ما شاء الله ومن عادت أنه يستوعب الاقوال في المسئلة فيبطلها الا واحدا ورأيت في مسئلة كلام الرب تعالى وأفعاله أو نحو ذلك ترك من الاقوال ما هو معروف عن السلف والائمة تبين أن هذا القول لم يكن يعرفه ليقبله أو يردّه املانه لم يخطر بباله ولم يعرف قائله أو لانه خطر له فدفعه بشبهة من الشبهات وكثيرا ما يكون الحق مقسوما بين المتنازعين في هذا الباب فيكون في قول هذا الحق وباطل وفي قول هذا الحق وباطل والحق بعضه مع هذا وهو مع ثالث غيرهما والعصمة انما هي ثابتة لمجموع الامة ليست ثابتة لطائفة بعينها فاذا رأيت من صنف في الكلام كصاحب الارشاد والمعتمد ومن اتبعهما ممن لم يذكر في ذلك الا أربعة أقوال وما يتعلق بها علم أنه لم يبلغهم القول انما من ولا السادس فضلا عن السابع فالذين

لا تقبل التخصيص فكيف بضمير الخطاب فإنه لا يتناول الا من قصد بالخطاب دون من لم يقصد ولو قدر أنه عام يقبل التخصيص فإنه عام للقعودين بالخطاب وليس فيها ما يقتضي كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مخاطبين بهذا فان قيل هب أن الضمائر ضمائر التكلم والخطاب والغية لا تدل بنفسها على شيء بعينه لكن بحسب ما يقرون بها فضمائر الخطاب موضوعة لمن يقصده الخطاب بالخطاب وضمائر المتكلم لمن يتكلم كأننا من كان لكن قد عرف أن الخطاب بالقرآن هو الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنون جميعا كقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وقوله اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ونحو ذلك وكذلك قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الانثيين قيل بل كاف الجماعة في القرآن تارة تكون للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين وتارة تكون لهم دونه كقوله تعالى واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم ولكن الله حبب اليكم الايمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان أو تلك هم الراشدون فان هذه الكاف للامة دون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم وكذلك قوله تعالى وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم وقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم ونحو ذلك فان كاف الخطاب في هذه المواضع لم يدخل فيها الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بل تناولت من أرسل اليهم فلم لا يجوز أن تكون الكاف في قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم مثل هذه الكافات فلا يكون في السنة ما يخالف ظاهر القرآن ومثل هذه الآية قوله تعالى وان خفتم ان لا تقسطوا في التماهي فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لا تعدوا وآو النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا فان الضمير في خفتم وتقسطوا وانكحوا وطاب لكم وما ملكت أيمانكم انما يتناول الامة دون تبينها صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له أن يتزوج أكثر من أربع وله أن يتزوج بلا مهر كما ثبت ذلك بالنص والاجماع (فان قيل) ما ذكرتموه من الامثلة فيها ما يقتضي اختصاص الآية فإنه لما ذكر ما يجب من طاعة الرسول وخطابهم بطاعته ومحبتة وذكريته اليهم علم أنه ليس داخل في ذلك (قيل) وكذلك آية الفرائض لما قال آباؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نفعا فريضة وقال من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضاف ثم قال تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الانهار خالد فيها وذلك الفوز العظيم ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالد فيها وله عذاب مهين فلما خاطبهم بهدم الدراية التي لا تناسب حال الرسول وذكريته بعد هذا ما يجب عليهم من طاعته فيما ذكره من مقادير الفرائض وأنهم ان أطاعوا الله ورسوله في هذه الحدود استحقوق الثواب وان خالفوا الله ورسوله استحقوا العذاب وذلك بأن يعطوا الوارث أكثر من حقه أو يمنعوا الوارث ما يستحقه دل ذلك على أن مخاطبين المساويين الدراية لما ذكره الموعودين على طاعة الله وطاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم المتوعدين على معصية الله ورسوله وتعدى حدوده فيما قدره من

يسلكون طريقة ابن كلاب كصاحب الارشاد ونحوه يذكرون قول المعتزلة وقول الكرامية ويبطلونها ما لا يذكرون مع ذلك الا ما يقولون فيه ونذهب الحشوية المنتهون الى الظاهر الى أن كلام الله تعالى قد تم أنزل في حروف وأصوات وقطعوا بأن المسموع

من أصوات القرآن ونعماتهم عين كلام الله تعالى وأطلق الرعا ع منهم القول بأن المسموع صوت الله تعالى عن قولهم وهذا اقيان جهالهم  
ثم قالوا اذا كتب كلام الله مجسم من الاجسام رقوم او رسوما (١٦٠) واسطرا وكما فهمي باعياتها كلام الله القديم فقد

كان اذ كان جسما مادنا ثم انقلب  
قد عاينتم قضا بان المرقى من الاسطر  
هو الكلام القديم الذي هو حروف  
وأصوات وأصلهم أن الاصوات  
على تقطيعها وتواليها كانت ثابتة  
في الازل قائمة بذات الباري تعالى  
وقوعا مذهبهم مبنية على دفع  
الضرورات فلم يذ كر أبو المعالي الا  
هذا القول مع قول المعتزلة  
والكلاية والكرامية ومعلوم أن  
هذا القول لا يقوله عاقل يتصور  
ما يقول ولا يعرف هذا القول عن  
معروف بالعلم من المسلمين ولا رأينا  
في كتاب أحد أن المداد الحادث  
انقلب قد عا ولا أن المداد الذي  
يكتب به القرآن قديم بل رأينا  
عامة المصنفين من أصحاب أحد  
وغيرهم ينكرون هذا القول  
وينسبون ناقله عن بعضهم الى  
الكذب وأبو المعالي وأمثاله  
أجل من أن يتمد الكذب  
لكن القول المحكي قد يسمع من  
قائل لم يضبطه وقد يكون القائل  
نفسه لم يخبر قولهم بل يذ كر  
كلاما مجملا يتناول النقيضين ولا  
يعرفه بين لوازم أحدهما ولوازم  
الأخر فيحكيه الحاكى مفصلا ولا  
يجمله اجمال القائل ثم اذا فصله  
بذ كر لوازم أحدهما دون  
ما يعارضها ويناقضها مع اشتغال  
الكلام على النوعين المتناقضين أو  
احتماله لهما وقد يحكيه الحاكى  
باللوازم التي لم يلتزمها القائل نفسه  
وما كل من قال قولاً استلزم لوازمه  
بل عامة الخلق لا يلتزمون لوازم أقوالهم فالحاكي يجعل ما ينظنه من لوازم قوله هو أيضا من قوله لاسيما اذا لم ينف أدعيائهم  
القائل ما ينظنه الحاكى لازما فإنه يجعل قولاً به بطريق الارى ولا يرب أن من الناس من يقول هذا القرآن كلام الله وما بين التوحين كلام

الموارث وغير ذلك لم يدخل فيهم الرسول صلوات الله وسلامه عليه كما يدخل في نظائرها ولما  
كان ما ذكره من تحريم تعدى الحدود عقب ذكر الفرائض المحدودة دل على أنه لا يجوز أن  
يزاد أحد من أهل الفرائض على ما قدر له ودل على أنه لا يجوز الوصية لهم وكان هذا ناسخا  
لما أمر به أو لا من الوصية للوالدين والاقربين ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم علم  
حجة الوداع ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ورواه أهل السنن كابي داود وغيره  
ورواه أهل السير واتفقت الامة عليه حتى ظن بعض الناس أن آية الوصية انما نسخت  
بهذا الخبر لانه لم يربين استحقاق الارث واستحقاق الوصية منافاة والنسخ لا يكون الا مع  
تنافي النسخ والنسوخ وأما السلف والجمهور فقالوا النسخ هو آية الفرائض لان الله تعالى  
قدر فرائض محدودة ومنع من تعدى حدوده فاذا أعطى الميت لوارثه أكثر مما حدته الله  
فقد تعدى حد الله فكان ذلك محرما فان ما زاد على المحدود يستحقه غيره من الورثة أو العصبه  
فاذا أخذ حق العاصب فأعطاه لهذا كان ظالماله ولهذا تنازع العلماء فيمن ليس له عاصب  
هل يرذ عليه أم لا فمن منع الرذ قال الميراث حق لبيت المال فلا يجوز أن يعطاه غيره ومن جوز  
الرذ قال انما يوضع المال في بيت المال لكونه ليس له مستحق خاص وهو لأهلهم رحم خاص  
ورحم عام كما قال ابن مسعود رضي الله عنه ذوالسهم أولى من لاسهمه والمقصود هنا أنه لا يمكنهم  
اقامة دليل على شعور الآية للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أصلا (فان قيل) فلومات أحد  
من أولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثه كما ماتت بناته الثلاث في حياته ومات ابنه ابراهيم  
(قيل) الخطاب في الآية للموروث دون الورثة فلا يلزم اذا دخل أولاده في كاف الخطاب  
لكونهم موروثين أن يدخلوا اذا كانوا وارثين بوضع ذلك أنه قال ولا يوجب لكل واحد منهما  
السدس مما ترك ان كان له ولد فذ كر به ضمير الغيبة لا بضمير الخطاب وهو عائذ الى الخطاب  
وهو الموروث فكل من سوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من أولاده وغيرهم موروثون  
شملهم النص وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وارثا لمن خوطب ولم يخاطب هو بأن يورث  
أحد اشيا وأولاد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من شملهم كاف الخطاب فوصاهم بأولادهم  
لذ كر مثل حظ الانثيين ففاطمه رضي الله عنها وصاها الله في أولادها لذ كر مثل حظ الانثيين  
ولا يوجب لومات في حياتهم الكل واحد منهما السدس (فان قيل) ففي آية الزوجين قال ولكم  
ولهن قيل أو لا الرافضة يقولون ان أزواجه لم يرثنه ولا عمه العباس وانما يرثه البنت وحدها  
(ثانيا) انه بعد نزول الآية لم يعلم انه ماتت واحدة من أزواجه ولها مال حتى يكون وارثا لها  
وأما خديجة رضي الله عنها فماتت بمكة وأما زينب بنت خزيمة الهلالية فماتت بالمدينة لكن  
من أين نعلم أنها خلفت مالا وأن آية الفرائض كانت قد نزلت فان قوله تعالى ولكم نصف  
ما ترك أزواجكم انما تناول من ماتت له زوجة ولها تركة فمن تمت له زوجة ولها تركة أو ماتت  
ولامال لهما لم يخاطب بهذه الكاف وبتقدير ذلك فلا يلزم من شمول احدي الكافين له شمول  
الأخرى بل ذلك موقوف على الدليل (فان قيل) فاتهم يقولون ان ما ثبت في حقه من الاحكام  
ثبت في حق أمته وبالعكس فان الله اذا أمر بأمر تناول الامة وان ذلك قد عرف بعبارة الشرع  
ولهذا قال تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكم بالكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج

الله ومكتوب في المصاحف وهذا الاطلاق حق متفق عليه بين المسلمين ثم من هؤلاء من اذا سئل عن المداد وصوت العبد اقدم هو انكر ذلك وربما سكت عن ذلك وكره الكلام فيه بنى أو (١٦١) انبات خشية أن يجز ذلك الى بدعة مع أنه لو سمع من يقول

ان المداد قديم اذ فيه طائفة من المنتسبين الى الائمة كالشافعي وأحد وغيرهما فممن قال ان الصوت المسموع قديم ومنهم من يقول بسمع شئ من الصوت القديم والمحدث وهذا خطأ في العقل الصريح وهو بدعة وقول قبيح والامام أحمد وجاهير أصحابه منكرين لما هو أخف من ذلك فان أحد وأئمة أصحابه قد أنكروا على من قال اللفظ بالقرآن غير مخلوق فكيف بمن قال الصوت غير مخلوق فكيف بمن قال الصوت قديم وقد بدعوا هؤلاء وأمروا بهجرهم وقد صنّف المروزي في ذلك مصنفًا كبيرًا ذكره الخلال في كتاب السنة كما جهموا وبدعوا من قال اللفظ مخلوق أيضًا كما بين في موضعه اذ المقصود هنا أن من أكار الفضلاء من لا يعرف أقوال الائمة في أكار المسائل لا أقوال أهل الحق ولا أهل الباطل بل لم يعرف الاقوال المستدعة في الاسلام ومن المعلوم أن السلف والائمة كان لهم قول ليس هو قول المعتزلة ولا الكلابية ولا الكرامية ولا هو قول المسبين بالحشوية فأين ذلك القول أ كان أفضل الامة وأعلمها وخير قرونها لا يعلمون فيها حقًا ولا باطلاً ومعلوم أن كل قول من هذه الاقوال فاسد من وجوه وقد يكون بعضها فسد من بعض فقول المعتزلة الذين قالوا ان كلام الله مخلوق وان كان فاسدا

أدعيائهم اذا قضاوا منهن وطرا فذكر أنه أحل ذلك له فيكون حلالاً لامته ولما خصه بالتمثيل قال وأمر أمة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان أراد النبي ان يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين فكيف يقال ان هذه الكافر لم تتناوله قيل من المعلوم أن من قال ذلك قاله لما عرف من عادة الشارع في خطابه كما يعرف من عادة الملوك اذا خاطبوا أميرا بأمر أن نظيره مخاطب بمثل ذلك فهذا يعلم بالعادة والفرق المستقر في خطاب المخاطب كما تعلم معاني الالفاظ بالعادة المستقرة لاهل تلك اللغة أنهم يريدون ذلك المعنى واذا كان كذلك فالخطاب بصيغة الجمع قد تنوعت عادة القرآن فيها تارة تتناول الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتارة لا تتناوله فلا يجب أن يكون هذا الموضع مما تتناوله وغاية ما يدعى المدعى أن يقال الاصل شمول الكافر كما يقول الاصل مساواة أمته له في الاحكام ومساواته لامته في الاحكام حتى يقوم دليل التخصيص ومعلوم أن له خصائص كثيرة خص بها عن أمته وأهل السنة يقولون من خصائصه أنه لا يورث فلا يجوز أن ينكر اختصاصه كسائر الخصائص لكن للانسان أن يطالب بدليل الاختصاص ومعلوم أن الاحاديث الصحيحة المستفيضة بل المتواترة عنه أنه لا يورث أعظم من الاحاديث المروية في كثير من خصائصه مثل اختصاصه بالصقي وغيره وقد تنازع السلف والخلف في كثير من الاحكام هل هو من خصائصه كتنازعهم في النية والحس هل كان ملكا له أم لا وهل أبيع له ما حرم عليه من النساء أم لا ولم يتنازع السلف في أنه لا يورث لظهور ذلك عنه واستفاضته في أصحابه وذلك أن الله تعالى قال في كتابه يسألونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول وقال في كتابه واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقال في كتابه ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ولفظ آية النبي كلفظ آية الحس وسورة الانفال نزلت بسبب بدر فدخلت الغنائم في ذلك بلاريب وقد يدخل في ذلك سائر ما نقله الله للمسلمين من مال الكفار كما أن لفظ النبي قدر اديه كل ما آفأ الله على المسلمين فيدخل فيه الغنائم وقد يخص ذلك بما آفأ الله عليهم مما لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولأركاب ومن الاقوال قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفأ الله عليكم الا الحس والحس مردود عليكم فلما أضاف هذه الاموال الى الله والرسول رأى طائفة من أهل العلم أن هذه الاضافة تقتضي أن ذلك ملك للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كسائر املاك الناس ثم جعلت الغنائم بعد ذلك للغنائم (١) ونجسها لمن سمي بنبي النبي أو بأربعة أجناسه ملكا للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم كما يقول ذلك الشافعي وطائفة من أصحاب أحمد كالخري وأمامك وأبو حنيفة وأحد وجهوا أصحابه وسائر أئمة المسلمين فلا يرون تخميس النبي وهو ما أخذ من المشركين بغير قتال كالجزية والخراج وقالت طائفة ثانية من العلماء هذه الاضافة لا تقتضي أن تكون الاموال ملكا للرسول بل تقتضي أن يكون أمرها الى الله والرسول فالرسول ينفقها فيما أمره الله به كائنت في صحيح البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اني والله لا أعطي أحدا ولا أمتع أحدا وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت وقال أيضا في الحديث الصحيح سموا باسمي ولا تكتبوا بكنيتي

(١) قوله ونجسها لمن سمي الى قوله ملكا للرسول كذا بالاصل وليجرد ٥١

(٣١ - منهاج ثاني) من وجوه فقول الكلابية فاسد من وجوه وقول الكرامية فاسد من وجوه والامام أحمد وغيره من الائمة أنكروا هذه الاقوال كلها أنكروا قول الكلابية والكرامية بالنصوص الثابتة عنهم وانكارهم لقول المعتزلة متواتر

مستفيض عنهم وأنكروا على من جعل ألفاظ العبارة بالقرآن غير مخلوقة فكيف بالقول المنسوب الى هؤلاء الخشوية ولهذا لما كان أبو حامد مستمداً من كلام أبي المعالي وأمثاله وأراد الرد على (١٦٢) الفلاسفة في التهافت ذكر أنه يقابلهم بكلام المعتزلة

فانما أنا قاسم أقسم بينكم فالرسول مبلغ عن الله أمره ونهيه فالل مال المضاف الى الله ورسوله هو المال الذي يصرف فيما أمر الله به ورسوله من واجب ومستحب بخلاف الاموال التي ملكها الله لعباده فان لهم صرفها في المباحات ولهذا لما قال في المكاتبين وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ذهب أكثر العلماء كلك وأبي حنيفة وغيرهما الى أن المراد آتاكم الله من الاموال التي ملكها الله العباد فانه لم يصفها الى الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف ما أضافه الى الله والرسول فانه لا يعطى الا فيما أمر الله به ورسوله فالانفال لله والرسول لان قسمتها الى الله والرسول ليست كالموارث التي قسمها الله بين المستحقين وكذلك مال الخس ومال النبي وقد تنازع العلماء في الخس والنبي فقال مالك وغيره من العلماء مصرفها واحد وهو فيما أمر الله به ورسوله وعين ما عينه من اليتامى والمساكين وابن السبيل تخصيصا لهم بالذكر وقد روى عن أحمد بن حنبل ما وافق ذلك وأنه جعل مصرف الخس من الرزق مصرف النبي وهو تبع لخس المغنم وقال الشافعي وأحمد في الرواية المشهورة والخس يقسم على خمسة أقسام وقال أبو حنيفة على ثلاثة فأسقط سهم الرسول وذوي القربى بموته صلى الله تعالى عليه وسلم قال داود بن علي بل مال النبي أيضاً يقسم على خمسة أقسام والقول الاول أصح كما بسط أدلته في غيره هذا الموضوع وعلى ذلك تدل سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين فقوله لله وللرسول في الخس والنبي كقوله في الانفال لله والرسول فأضافه الرسول لانه هو الذي يقسم هذه الاموال بأمر الله ليست ملكا ل احد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اني والله لا أعطي أحدا ولا أمتنع أحدا وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت يدل على أنه ليس بمالك للأموال وانما هو منفذ لامر الله عز وجل فيها وذلك بأن الله خير بين أن يكون ملكا تبا وبين أن يكون عبدا رسولا فاختر أن يكون عبدا رسولا وهذا أعلى المنزلتين فان الملك النبي يصرف الاموال فيما أحبه ولا اثم عليه والعبد الرسول لا يصرف المال الا فيما أمر به فيكون ما يفعله عبادة لله وطاعة ليس في قسمه ما هو من المباح الذي لا يثاب عليه بل يثاب عليه كله وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس لي مما آفأ الله عليكم الا الخس والخس مردود عليكم بذلك فان قوله لي أي أمره الي ولهذا قال والخس مردود عليكم وعلى هذا الاصل فما كان بيده من أموال بني النضير فذلك وخس خبير وغير ذلك هو من مال النبي الذي لم يكن يملكه ولا يورث عنه وانما يورث عنه ما يملكه بل تلك الاموال يجب أن تصرف فيما يحبه الله ورسوله من الاعمال وكذلك فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه وأما ما قد يظن أنه ملكه كما أوصى له به مخيريق وسهمه من خير فهذا اما أن يقال حكمه حكم المال الاول واما أن يقال هو ملكه ولكن حكم الله في حقه أن يأخذ من المال حاجته وما زاد على ذلك يكون صدقة ولا يورث كما في الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا تقسم ورثتي دينار ولا درهم ما تركت به صدقة تساقى وموثة عاملي فهو صدقة وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا نورث ما تركت فهو صدقة أخرجه البخاري عن جماعة منهم أبو هريرة رضي الله عنه ورواه مسلم عنه وعن غيره بين ذلك أن هذا مذكور في سياق قوله تعالى فان خفتن أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى أن لاتعدوا ولو آتوا النساء صدقاتهن نحلة

تارة وبكلام الكرامية تارة وبكلام الواقفية تارة كما يكلمهم بكلام الاشعرية وصار في البحث معهم الى موافق غاية فيها بيان تناقضهم واذا ألزموه تناقضه فترالى الوقف ومن المعلوم أنه لا بد في كل مسألة دائرة بين النفي والاثبات من حق ثابت في نفس الامر أو تفصيل ومن المعلوم أن كلام الفلاسفة المخالف لدين الاسلام لا بد أن يناقضه حق معلوم من دين الاسلام موافق لصريح العقل فان الرسل صلوات الله وسلامه عليهم لم يتجبروا بمحالات العقول وانما يتجبرون بمجازات العقول وما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يتجبره الرسل بل يتجبر بما لا يعلمه العقل وبما يهجز العقل عن معرفته ومن المعلوم أن السلف والائمة لهم قول خارج عن قول المعتزلة والكرامية والاشعرية والواقفة ومن علم ذلك القول فلا بد أن يحكيه وينظرهم به كما ينظرهم بقول المعتزلة وغيرهم لكن من لم يكن عارفاً بتاريخ السلف وحقائق أقوالهم وحقيقة ما جاء به الكتاب والسنة وحقيقة المعقول الصريح الذي لا يتصور أن يناقض ذلك لم يمكنه أن يقول الا يبلغ علمه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ولا ريب أن الخطأ في دقيق العلم مغفور للامة وان كان ذلك في المسائل العلمية ولولا ذلك لهلك أكثر فضلاء الامة واذا كان الله تعالى يغفر لمن جهل وجوب

الصلاة وتحريم الخمر لكونه نشأ بأرض جهل مع كونه لم يطلب العلم فالفاضل المجتهد في طلب العلم بحسب ما أدركه في زمانه ومكانه اذا كان مقصوده متابعة الرسول بحسب امكانه هو أحق بأن يتقبل الله حسناته ويشيئه على اجتهاده ولا يؤاخذ بما

أخطأه تحقيقه لقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا والشهرستاني لما كان أعلم بالمقالات من اخوانه ذكر في مسألة الكلام قوله  
سادسا وظن أنه قول السلف فقال في نهاية الاقدام بعد أن (١٦٣) ذكر قول الفلاسفة والاشعرية والكرامية وأد

المعتزلة لما قالت أجمع المسلمون  
قبل ظهور هذا الخلاف على أن  
القرآن كلام الله وانفقوا على أنه  
سور وآيات وحروف منظومة  
وكلمات مجموعة وهي مقروءة  
ومسموعة على التحقيق ولها مفتاح  
ومختتم وأنه معجزة للرسول صلى الله  
عليه وسلم دالة على صدقه وأن  
الاشعرية تفرق بين اللفظ والمعنى  
وتثبت معنى هو مدلول اللفظ قال  
السلف والحنبلة قد تقررا الاتفاق  
على أن ما بين الدفتين كلام الله وأن  
ما نقرؤه ونكتبه ونسمعه عين كلام  
الله فيجب أن تكون تلك الكلمات  
والحروف هي بعينها كلام الله ولي  
تقررا الاتفاق على أن كلام الله غير  
مخلوق وجب أن تكون تلك  
الكلمات أزلية غير مخلوقة ولقد  
كان الامر في أول الزمان على قوله  
أحدهما القدم والثاني الحدوث  
والقولان مقصوران على الكلمات  
المكتوبة والآيات المقروءة  
باللسن فصارا الآن قول  
ثالث وهو حدوث الحروف  
والكلمات وقدم الكلام  
والامر الذي تدل عليه العبارات  
وهو خلاف القولين فكان  
السلف على اثبات القدم والازلية  
لهذه الكلمات دون التعرض لمعنى  
وراءها فابتدع الاشعري قولاً وقضى  
بحدوث الحروف وهو خرق  
للاجماع وحكم بأن ما نقرؤه كلام  
الله مجاز الاحقيقة وهو عين  
الابتداع فهلا قال ورد السمع بأن

فان طبن اكم عن شئ منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا الى قوله يوصيكم الله في اولادكم للذ كرمثل  
حظ الانثيين ومعلوم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يخاطب بهذا فإنه ليس مخصوصا بمعنى  
ولان ثلاث ولا رباع بل له أن يتزوج أكثر من ذلك ولا مورا أن يوفى كل امرأه صداقها بل  
له أن يتزوج من تهب نفسها بغير صداق كما قال تعالى له يا أيها النبي انا أحللت لك أزواجك  
اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت عينك مما آفأه الله عليك الى قوله وامرأة مؤمنة ان وهبت  
نفسها للنبي ان أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين قد علمنا ما فرضنا عليهم في  
أزواجهم وما ملكت أيما نهم لكيلا يكون عليك حرج وكان الله غفورا رحيما واذا كان سياق  
الكلام انما هو خطاب للامة دونه لم يدخل هو في عموم هذه الآية فان قيل بل الخطاب متناول له  
والامة لكن خص هو من آية النكاح والصداق قيل وكذلك خص من آية الميراث فما قيل  
في تلك يقال مثله في هذه سواء قيل ان لفظ الآية شمله وخص منه أو قيل انه لم يشمله لكونه ليس  
من المخاطبين (السابع أن يقال) هذه الآية لم يقصد بها بيان من يورث ومن لا يورث ولا بيان  
صفة الموروث والوارث وانما قصد بها أن المال الموروث يقسم بين الوارثين على هذا التفصيل  
فالمقصود هنا بيان مقدار أنصبا هؤلاء المذكورين اذا كانوا ورثة ولهذ الوكان الميت مسلما  
وهؤلاء كفارا لم يرتوا باتفاق المسلمين وكذلك لو كان كافرا وهؤلاء مسلمين وكذلك لو كان عبدا وهم  
أحرار أو كان حرا وهم عبيد وكذلك القاتل عدا عند عامة المسلمين وكذلك القاتل خطأ من  
الدية وفي غير هاترا ع واذا علم أن في الموتى من يرثه أولاده وفيهم من لا يرثه أولاده والآية لم تفصل  
من يرثه ورثته ومن لا يرثه ولا صفة الوارث والموروث علم أنه لم يقصد بها بيان ذلك بل قصد بها  
بيان حقوق هؤلاء اذا كانوا ورثة حينئذ فالآية اذا لم تبين من يورث ومن يرثه لم يكن فيها دلالة  
على كون غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث ولا يورث فلان لا يكون فيها دلالة على كونه هو  
يورث بطريق الأولى والاخرى وهذا كما في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما سقت السماء العشر  
وفما سقى بالذوالى والنواضح نصف العشر فانه قصد به الفرق بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب  
فيه نصف العشر ولم يقصد به بيان ما يجب فيه أحدهما وما لا يجب واحدهما فلهذا لا يحتج  
بعمومه على وجوب الصدقة في الخضراوات وقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الر باقصد فيه  
الفرق بين البيع والر باقى أن أحدهما حلال والاخر حرام ولم يقصد فيه بيان ما يجوز بيعه  
وما لا يجوز فلا يحتج بعمومه على جواز بيع كل شئ ومن ظن أن قوله وأحل الله بيع الميتة  
والخنزير والجر والكلب وأم الولد والوقف ومالك الغية والتمار قبل بدو صلاحها ونحو ذلك كان  
غالطا (الثامن أن يقال) هب أن لفظ الآية عام فانه خص منها الولد الكافر والعبد والقاتل بأدلة  
هي أضعف من الدليل الذي دل على خروج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منها (١) فان الصحابة  
الذين نقلوا عنه أن المسلم لا يرث الكافر وانه ليس لقاتل ميراث وأن من باع عبدا وله مال فإله  
للبائع الا أن يشترط المبتاع وفي الجملة فاذا كانت الآية مخصوصة بنص أو اجماع كان تخصيصها  
بنص آخر جازا باتفاق علماء المسلمين وقد ذهب طائفة الى أن العام المخصوص يبقى مجملا  
(١) قوله فان الصحابة الخ سقط من الاصل خبران ولعل الاصل فان الصحابة الذين الخ أقل من  
الذين نقلوا نحن معاشر الانبياء لا يورث الخ اه معصمه

مانقرؤه ونكتبه كلام الله دون أن يتعرض لكيفيته وحقيقته كما ورد السمع بآيات كثيرة من الصفات من الوجه واليد من غير ذلك من  
الصفات الخبرية قال قال السلف ولا يظن الظان بنا أنما ثبت للقدم للحروف والاصوات التي قامت باستننا وصارت صفات لنا فانما تعلم

افتتاحها واختتامها وتعلتها با كسابنا وفعالنا وقد بذل السلف أرواحهم وصبروا على أنواع البلايا والمحن من معتزلة الزمان دون أن يقولوا القرآن مخلوق ولم يكن ذلك حروفاً وأصواتاً هي (١٦٤) أفعالنا وأكسابنا بل هم عرفوا يقينا أن الله تعالى

وقد تنوع في تخصيص عموم القرآن إذا لم يكن مخصوصاً بخبر الواحد فأما العام المخصوص فيجوز تخصيصه بخبر الواحد عند عوامهم لاسيما الخبر المتلقى بالقبول فانهم متفقون على تخصيص عموم القرآن به وهذا الخبر تلقته الصحابة بالقبول وأجمعوا على العمل به كما سذكروه ان شاء الله تعالى والتخصيص بالنص المستفيض والاجماع متفق عليه ومن سلك هذا المسلك يقول ظاهره العموم لكنه عموم مخصوص ومن سلك المسلك الاول لم يسلم ظهور العموم الا فمعلم أن هؤلاء يرثونه ولا يقول ان ظاهرها متروك بل يقول انما يقصد به بيان نصيب الوارث لبيان الحال الذي يثبت فيه الارث فالأية عامة في الاولاد والموتى المطلقة في الموروثين وأما شروط الارث فلم تعرض له الآية بل هي مطلقة فيه لاندل عليه بنبي ولا اثبات كما أن قوله تعالى فاقتلوا المشركين عام في الاشخاص مطلق في المكان والاحوال فان خطاب المقيد لهذا المطلق يكون خطبا بابتداء مبينا للحكم شرعي لم يتقدم منافية ولا يكون رافعا لظاهر خطاب شرعي فلا يكون مخالفا للاصل (الوجه التاسع) أن يقال كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يورث ثبت بالسنة المقطوع بها وباجماع الصحابة وكل منهما دليل قطعي فلا يعارض ذلك بما يظن أنه عموم وان كان عموما فهو مخصوص لان ذلك لو كان دليلا لما كان الاطنيا فلا يعارض القطعي اذ القطعي لا يعارض القطعي وذلك أن هذا الخبر رواه غير واحد من الصحابة في أوقات ومجالس وليس فيهم من ينكره بل كلهم تلقاه بالقبول والتصديق ولهذا لم يصبر أحد من أزواجه على طلب الميراث ولا أصر الم على طلب الميراث بل من طلب من ذلك شيئا وأخبر بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجوع عن طلبه واستمر الامر على ذلك على عهد الخلفاء الراشدين الى على فلم يغير شيئا من ذلك ولا قسم له تركة (الوجه العاشر) أن يقال ان أبا بكر وعمر قد أعطيا عليا وأولاده من المال أضعاف أضعاف ما خلفه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من المال والمال الذي خلفه صلى الله تعالى عليه وسلم لم ينتفع واحد منهم ما منه بشئ بل سلمه عمر الى علي والعباس رضي الله عنهم بليانه ويفعلان فيه ما كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل وهذا مما يوجب انتفاء التهم عنهما في ذلك (الوجه الحادي عشر) أن يقال قد جرت العادة بأن الظلمة من المملوك اذا تولوا بعد غيرهم من المملوك الذين أحسنوا اليهم أو ربوهم وقد انتزعوا الملك من بيت ذلك الملك استعطفوهم وأعطوهم ليكفوا عنهم منازعتهم فلو قدر والعباد بالله أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما متغلبان متوثبان لكانت العادة تقضي بأن لا يراجحا الورثة المستحقين للولاية والتركة في المال بل يعطيانهم ذلك وأضعافه ليكفوا عن المنازعة في الولاية وأما منع الولاية والميراث بالكلية فهذا لا نعلم أنه فعله أحد من المملوك وان كان من أنظلم الناس وأجرحهم فعلم أن الذي فعلوه مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر خارج عن العادات الطبيعية في المملوك كما هو خارج عن العادات الشرعية في المؤمنين وذلك لاختصاصه صلى الله تعالى عليه وسلم بما يخص الله به غيره من ولاة الامور وهو الاتزاه اذا انبأه لا يورثون (الوجه الثاني عشر) ان قوله تعالى وورث سليمان داود وقوله تعالى عن زكريا فاهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب لا يدل على محل النزاع لان الارث اسم جنس تحته أنواع والداد على ما به الاشتراك لا يدل على ما به الامتياز فاذا قيل هذا حيوان لا يدل على أنه انسان أو فرس أو بعير وذلك أن لفظ الارث يستعمل

قولا وكلاما وأمر او أمر غير خلقه بل هو أزل من قديم بقدومه كما ورد القرآن بذلك في قوله تعالى ألا له الخلق والامر وقوله تعالى الله الامر من قبل ومن بعد وقوله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردناه أن نقول له كن فيكون فالكائنات كلها انما تكون بقوله وأمره وقوله تعالى انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون وقوله تعالى واذا قال ربك واذا قلنا لللائكة قال الله فالقول قد ورد في السمع مضافا الى الله أخص من إضافة الخلق فان المخلق لا ينسب الى الله تعالى الامن جهة واحدة وهي الخلق والابداع والامر ينسب اليه لا على تلك النسبة والافيرتفع الفرق بين الخلق والامر والخلفيات والامريات قالوا ومن جهة العقل العاقل يجد فرقا ضروريا بين قال وفعل وبين أمر وخلق ولو كان القول فعلا كسائر الافعال بطل الفرق الضروري فثبت أن القول غير الفعل وهو قبل الفعل وقبليته قبلية أزلية اذ لو كان له أول لكان فعلا سبقه قول آخر ويتسلسل قال وحققوا زيادة تحقيق فقالوا قد ورد في التنزيل أنظرهم اذ كرهناه من الامور وهو التعرض لاثبات كلمات الله حيث قال تعالى وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته بوقال ولولا كلمة سبقت من ربك وقال تعالى قل لو كان الجبرم دادا لكلمات ربي لنفخ الجبر قبل أن

تنفذ كلمات ربي وقال تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات في الله وقال تعالى ولكن حق القول مني وكذلك حقت كلمة العذاب فتارة يحيى الكلام بلفظ الامر وتثبت له الوحدة الحقيقية التي لا كثرة



فيها وما أمرنا الا واحدة كلم بالبصر ونارة يجي بلفظ الكلمات وتثبت لها الكثرة البالغة التي لا وحده فيها ولا نهاية لها ما نفذت  
كلمات الله فله تعالى اذا امر واحد وكلمات كثيرة وذلك لا يتصور (١٦٥) الابدحروف فعن هذا قلنا امره قديم وكلماته

أزلية والكلمات مظاهر الامر  
والروحانيات مظاهر الكلمات  
والاجسام مظاهر الروحانيات  
والابداع والخلق انما يتبدى من  
من الارواح والاجسام واما  
الكلمات والحروف والامر فأزلية  
قدسية وكان امره لا يشبه امرنا  
فكلماته وحروف كلماته لا تشبه  
كلامنا وهي حروف قدسية علوية  
وكما أن الحروف بسائط الكلمات  
والكلمات أسباب الروحانيات  
والروحانيات مدبرات الجسمانيات  
وكل الكون قائم بكلمات الله محفوظ  
بأمر الله قال ولا يغفلن غافل عن  
مذهب السلف وظهور القول في  
حدوث الحروف فان له شأن وهم  
يسلون الفرق بين القراءة والمقروء  
والكتابة والمكتوب ويحكمون أن  
القراءة هي صفاتنا وفعلنا غير المقروء  
الذي هو ليس صفة لنا ولا فعلنا غير  
أن المقروء بالقراءة قصص وأخبار  
وأحكام وأمر وليس المقروء من  
قصة آدم وابلوس هو بعينه المقروء  
من قصة موسى وفرعون وليست  
أحكام الشرائع الماضية هي  
بعينها أحكام الشرائع الحاضرة فلا  
بدا من كلمات تصدر عن كلمة  
وترد على كلمة ولا بد من حروف  
تتركب منها الكلمات وتلك  
الحروف لا تشبه حروفنا وتلك  
الكلمات لا تشبه كلامنا (قلت)  
فهذا الذي ذكره الشهرستاني  
وحكاها عن السلف والحنابلة ليس  
هو من الأقوال التي ذكرها صاحب  
الارشاد وأتباعه فان أولئك

في ارب العلم والنبوة والملاك وغير ذلك من أنواع الانتقال قال تعالى ثم أورثنا الكتاب الذين  
اصطفينامن عبادنا وقال أولئك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون وقال  
تعالى وتلك الجنة التي أورثتموها بما كنتم تعملون وقال تعالى وأورثكم أرضهم وديارهم  
وأموالهم وأرضان لم تطووها وقال تعالى ان الارض لله يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين  
وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون مشارق الارض ومغاربها التي باركنا فيها  
وقال تعالى ولقد كتبنا في الزبور من بعد ذلك ان الارض يرثها عبادي الصالحون وقال  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الانبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن أخذه  
أخذ بحظ وافر رواء أبوداود وغيره وهكذا لفظ الخلافة ولهذا يقال الوارث خليفة الميت  
أى خلفه فيما تركه والخلافة قد تكون في المال وقد تكون في الملك وقد تكون في العلم وغير  
ذلك واذا كان كذلك فقوله تعالى وورث سليمان داود وقوله يرثني ويرث من آل يعقوب انما  
يدل على جنس الارث لا يدل على ارب المال فاستدلال المستدل بهذا الكلام على خصوص  
ارث المال جهل منه بوجه الدلالة كما لو قيل هذا خليفة هذا وقد خلفه كان دال على خلافة مطلقة  
لم يكن فيها ما يدل على أنه خلفه في ماله أو امرأته أو ملكه أو غير ذلك من الامور (الوجه الثالث  
عشر) أن يقال المراد هذا الارث ارب العلم والنبوة ونحو ذلك لا ارب المال وذلك لانه قال  
وورث سليمان داود ومعلوم أن داود كان له أولاد كثيرون غير سليمان فلا يختص سليمان بماله  
رواياً (أيضاً) فليس في كونه وورث ماله صفة مدح لداود ولا لسليمان فان اليهودي والنصراني  
يرث أباه ماله والابنة تسبقت في بيان المدح لسليمان وما خصه الله به من النعمة (وأيضاً) فارث  
المال هو من الامور العادية المشتركة بين الناس كالاكل والشرب ودفن الميت ومثل هذا  
لا يقص عن الانبياء وانما يقص ما فيه عبرة وفائدة تستفاد والاقول القائل مات فلان وورث  
ماله ابنه مثل قوله ودفنوه ومثل قوله كلوا واشربوا واناموا ونحو ذلك مما لا يحسن أن يجعل من  
قصص القرآن وكذلك قوله عن زكريا يرثني ويرث من آل يعقوب ليس المراد به ارب المال  
لانه لا يرث من آل يعقوب شيئاً من أموالهم بل انما يرثهم ذلك أولادهم وسائر ورثتهم لو ورثوا ولان  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يطلب ولد البرث ماله فانه لو كان يورث لم يكن بدم أن ينتقل  
المال الى غيره سواء كان ابناً أو غيره فلو كان مقصوده بالولد أن يرث ماله كان مقصوده أنه لا يرثه  
أحد غيره وهذا لا يقصده أعظم الناس بخلا وشها على من ينتقل اليه المال فانه لو كان الولد  
موجوداً وقصد اعطائه دون غيره لكان المقصود اعطاء الولد واما اذا لم يكن له ولد وليس مراده  
بالولد الا أن يجرز المال دون غيره كان المقصود أن لا يأخذ أولئك المال وقصد الولد بالقصد الثاني  
فبيح من أقل الناس عقلاً ودينياً (وأيضاً) فزكريا عليه السلام لم يعرف له مال بل كان نجاراً  
ويحيى ابنه عليه السلام كان من أزهد الناس (وأيضاً) فانه قال واني خفت السوا لي من  
وراثي ومعلوم أنه لم يخف أن يأخذ ماله من بعده اذ مات فان هذا ليس بخوف والله أعلم  
وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضى) ولما ذكرت فاطمة أن أباه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
وهي أفدك قال أبو بكر لها هاتى أسوداً وأحمر يشهدك بذلك فجاءت بأمرين فشهدت لها بذلك

لم يحكوا الا قول من يجعل القديم عين صوت العبد والمداد وهذا القول لا يعرف به قائل له قول أو مصنف في الاسلام واما القول الذي  
ذكره الشهرستاني فقال به طائفة كبيرة وهو أحد القولين المتأخرى أصحاب أحد ومالك والشافعي وغيرهم من الطوائف وهو المذکور

عن أبي الحسن بن سالم وأصحابه السلفية وقد قاله طائفة غير هؤلاء كاذم كذا في كتاب الأشعري في كتاب المقالات لما ذكر كلام ابن كلاب فقال  
قال ابن كلاب إن الله لم يزل متكلماً وأن كلامه صفة له (١٦٦) قائمة به وأنه قد يم بكلامه وأن كلامه قائمه كما أن العلم قائم

به والقدرة قائمة به وأن الكلام ليس بحرف ولا صوت ولا ينقسم ولا يتجزأ ولا يتبعض وأنه معنى واحد قائم بالله غير مخلوق وكذلك العلم غير القدرة والقدرة غير العلم وأن الله لا يجوز أن يكون غير صفاته فصفاته متغايرة وهو غير متغاير قال وزعم هؤلاء أن الكلام غير محدث وأن الله لم يزل متكلماً وأنه مع ذلك بحروف وأصوات وأن هذه الحروف الكثيرة لم يزل الله متكلماً بها (قلت) فبعض هذا القول الذي ذكره الشهرستاني عن السلف منقول بعينه عن السلف مثل إنكارهم على من زعم أن الله خلق الحروف وعلى من زعم أن الله لا يتكلم بصوت ومثل تفر يقههم بين صوت القارئ وبين الصوت الذي يسمع من الله ونحو ذلك فهذا كله موجود عن السلف والأئمة وبعض ما ذكره من هذا القول ليس هو معروفاً عن السلف والأئمة مثل اثبات القدم والأزلية لعين اللفظ المؤلف المعين ولكن القول الذي أطلقوا عليه هو أن كلام الله غير مخلوق ولكن الناس تنازعوا في مرادهم بذلك والتزاع في ذلك موجود في عامة الطوائف من أصحاب أحد وغيرهم كما هو مبسوط في غير هذا الموضوع والتزاع في ذلك مبني على هذا الأصل وهو كون قوله مع أنه غير مخلوق ومع أنه قائم به ومع أنه لم يزل متكلماً هل يتعلق بقدرة ومشيئته أم لا فهذا القول

فقال امرأة لا يقبل قولها وقد رووا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أيمن امرأة من أهل الجنة بغاه أمير المؤمنين فشهد لها بذلك فقال هذا بعكك يجره إلى نفسه ولا تحكمن بشهادته لك وقد رووا جميعاً أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال علي مع الحق والحق يدور معه حيث دار ولن يفترق حتى يردا على الحوض فغضبت فاطمة عند ذلك فانصرفت وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلي أباها وتشكو إليه فلما حضرته الوفاة أوصت علياً أن يدفن بالبلا ولا يدع أحداً منهم يصلي عليها وقد رووا جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا فاطمة إن الله تعالى يغضب لغضبك ويغضبك لرضائك وقد رووا جميعاً أنه قال فاطمة بضعة مني من آذاها فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ولو كان هذا الخبر صحيحاً لحقماً لجازله ترك البغلة التي خلفها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وسيفه وعمامة عند أمير المؤمنين علي لما حكم له بها لما دعاها العباس رضي الله عنه وكان أهل البيت الذين طهرهم الله في كلبه من الرجس مرتكبين ما لا يجوز لأن الصدقة عليهم محرمة وبعد ذلك جاء اليهم مال البحرين وعند جابر بن عبد الله الأنصاري فقال له إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لي إذا أتى مال البحرين حثوت لك ثم حثوت لك ثم حثوت لك ثلاثاً فقال له تقدم فخذ بعددها فأخذ من بيت مال المسلمين من غير بينة بل بمجرد قوله

(والجواب) إن في هذا الكلام من الكذب والبهتان والكلام الفاسد ما لا يكاد يحصى إلا بكلفة ولكن سند كرم من ذلك وجوهاً إن شاء الله تعالى (أحدها) أن ما ذكر من ادعاء فاطمة فذلك فان هذا يناقض كونه ميراثاً لها فان كان طلبها بطريق الارث امتنع أن يكون بطريق الهبة وان كان بطريق الهبة امتنع أن يكون بطريق الارث ثم إن كانت هذه هبة في مرض الموت فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منزلة أن كان يورث كما يورث غيره أن يوصي لوارث أو يخصه في مرض موته بأكثر من حقه وان كان في صحته فلا بد أن تكون هذه هبة مقبوضة والا فإذا وهب الواهب بكلام ولم يقبض الموهوب شيئاً حتى مات كان ذلك باطلاً عند جماهير العلماء فكيف يهب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فذلك لفاطمة ولا يكون هذا أمر مشهوراً عند أهل بيته والمسلمين حتى تخصص بعرفته أم أيمن أو على رضي الله عنهما (الوجه الثاني) ادعاء فاطمة رضي الله عنها ذلك كذب على فاطمة رضي الله تعالى عنها في ادعائها ذلك (الوجه الثالث) أن يقال إن كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يورث فالخصم في ذلك أزواجه وعه ولا تقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم واتفاق المسلمين وإن كان لا يورث فالخصم في ذلك المسلمون فكذلك لا يقبل عليهم شهادة امرأة واحدة ولا رجل واحد باتفاق المسلمين ولا رجل وامرأة نعم يحكم في مثل ذلك بشهادة وعين الطالب عند فقهاء الحجاز وفقهاء أهل الحديث وشهادة الزوج لزوجته فيها قولان مشهوران للعلماء هما روايتان عن أحمد أحدهما لا تقبل وهي مذهب أبي حنيفة ومالك والليث بن سعد والأوزاعي واسحق وغيرهم رضي الله عنهم والثانية تقبل وهي مذهب الشافعي وأبي ثور وابن المنذر فعلى هذا الوجدرة صفة هذه القضية لم يجز للامام أن يحكم بشهادة رجل واحد ولا امرأة واحدة باتفاق المسلمين لاسيما وأكثرهم لا يجيزون شهادة الزوج ومن هؤلاء من لا يحكم بشهادة

السابع لم يذكره الشهرستاني ونحوه إذا أقوال المعروفة للناس في مسألة الكلام سبعة أقوال والمقصود هنا أن بين  
عبد الله الرازي في أكثر كتبه لم يبين مسألة القرآن على الطريقة المعروفة للأشعري وهو أنه يمتنع أن يحدث في نفسه كلام لكونه ليس

محلل الحوادث وذلك لأنه قد ضعف هذا الأصل فلم يمكنه أن يبنى عليه بل أثبت ذلك بإجماع من كتب فقر أن الكلام له معنى غير العالم والارادة خلافا للعتزة ونحوهم وإذا كان كذلك فكل من (١٦٧) قال بذلك قال أنه معلوم واحد قديم قائم بذات الله تعالى فلو لم يقل بذلك لكان خلاف الاجماع فهذا هو المدة التي اعتمد عليها في نهاية العقول وهو ضعيف فان الاقوال في المسئلة متعددة غير قول المعتزلة والكلاية وكان من الممكن أن يقال ان ثبت أنه لا يقوم بالله ما يتعلق بعشيتته وقدرته أمكن أن يجعل كلام الله قديما بالطريقة المعروفة فانه يمنع أن يحدثه قائما في نفسه أو في محل آخر فإذا امتنع حدوثه في نفسه تعين قدمه وان لم يثبت ذلك بل أمكن أن يقوم به ما يتعلق بعشيتته وقدرته أمكن هنا قول الكرامية وقول أهل الحديث الذين يقولون انه قول السلف والائمة فلم يتعين قول الكلاية فذكر في نهاية العقول ما جرت عادته وعادة غيره بذكره وهو أن معنى الكلام إما أن يكون هو الارادة والعلم وإما أن يكون الطلب مغايرا للارادة والحكم الذهني مغايرا للعلم والاول باطل لان الانسان في الشاهد قد يخبر بما لا يعلمه ولا يعتقد وقديما أمر بأمر لا يريد كالسيد اذا كان قصده امتحان العبد قال واذا ثبت ذلك في الشاهد ثبت في الغائب لان عقاد الاجماع على أن ماهية الخبر لا تختلف في الشاهد والغائب قال فثبت أن أمر الله ونهيه وخبره صفات حقيقية قائمة بذاته مغايرة لذاته وعلمه وأن الالفاظ الواردة في الكتب الالهية دالة عليها واذا ثبت ذلك وجب القطع بقدمها لان

وعين ومن يحكم بشاهد وعين لم يحكم للطالب حتى يحلفه (الوجه الرابع) قوله فجاءت بأمر عين فشهدت لها بذلك فقال امرأة لا يقبل قولها وقدروا جميعا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال أم أين امرأة من أهل الجنة (الجواب) ان هذا احتجاج جاهل يريد أن يخرج لنفسه فيخرج عليها فان هذا القول لوقاله الجحاج بن يوسف والمختار بن أبي عبيد ومثاله ما كان قد قال حقا فان امرأة واحدة لا يقبل قولها في الحكم بالمال المدع يريد أن يأخذ ما هو في الظاهر لغيره فكيف اذا حكى مثل هذا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأما الحديث الذي ذكره وزعم أنهم رووه جعاف هذا الخبر لا يعرف في شيء من دواوين الاسلام ولا يعرف عالم من العلماء رواه وأم أين هي أم أسامة بن زيد وهي حاضنة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي من المهاجرات ولها حق حرمة لكن الرواية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تكون بالكذب عليه وعلى أهل العلم وقول القائل رووا جميعا لا يكون الا في خبر متواتر فنكر حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه لا يورث وقد رواه كبار الصحابة ويقولون انهم جميعا رووا هذا الحديث انما يكون من أجهل الناس وأعظمهم بخد الحق ويتقدرون أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد أخبر أنهم من أهل الجنة فهو كاخباره عن غيرها أنه من أهل الجنة وقد أخبر عن كل واحد من العشرة انه في الجنة وقال لا يدخل أحد النار من بايع تحت الشجرة وهذا الحديث في الصحيح ثابت عن أهل العلم بالحديث وحديث الشهادة لهم بالجنة رواه أهل السنن من غير وجه من حديث عبد الرحمن بن عوف وسعد بن زيد فهذه الاحاديث المعروفة عند أهل العلم بالحديث ثم هؤلاء يكذبون من علم أن الرسول شهد لهم بالجنة وينكرون عليهم كونهم لم يقبلوا شهادة امرأة زعموا أنه شهد لها بالجنة فهل يكون أعظم من جهل هؤلاء وعنادهم ثم يقال كون الرجل من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادته لجواز أن يغلط في الشهادة ولهذا لو شهدت خديجة وفاطمة وعائشة ونحوهن ممن يعلم أنهن من أهل الجنة لكانت شهادة احدهن نصف شهادة رجل كما حكم بذلك القرآن كما أن ميراث احدهن نصف ميراث رجل وديتها نصف دية رجل وهذا كله باتفاق المسلمين فكون المرأة من أهل الجنة لا يوجب قبول شهادتها لجواز الغلط عليها فكيف وقد يكون الانسان ممن يكذب ويتوب من الكذب ثم يدخل الجنة (الوجه الخامس) قوله ان عليا شهد لها فرد شهادته لكونه زوجها فهذا مع لونه كذب بالوصح لم يقصد ح اذا كانت شهادة الزوج مردودة عند أكثر العلماء ومن قبلها منهم لم يقبلها حتى يتم النصاب اما رجل آخر واما بامرأة مع امرأة وأما الحكم بشهادة رجل وامرأة مع عدم عين المدعي فهذا لا يسوغ (الوجه السادس) قولهم انهم رووا جميعا أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال علي مع الحق والحق يدور معه حيث دار ولن يفترقا حتى يردا على الخوض من أعظم الكلام كذبا وجهلا فان هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا باسناد صحيح ولا ضعيف فكيف يقال انهم جميعا رووا هذا الحديث وهل يكون كذب ممن يروي عن الصحابة والعلماء أنهم رووا حديثا والحديث لا يعرف عن أحد منهم أصلا بل هذا من أظهر الكذب ولو قيل رواه بعضهم وكان يمكن صحته لكان ممكنا وهو كذب قطعاً على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخلاف اخباره ان أم أين في الجنة فهذا يمكن أنه قاله فان أم أين امرأة صالحه من المهاجرات فاخبره

الامة على قولين في هذه المسئلة منهم من نفي كون الله موصوفا بالامر والنهي والخبر بهذا المعنى منهم من أثبت ذلك وكل من أثبت موصوفا بهذه الصفات زعم أن هذه الصفات قديمة فلوا ثبتنا كونه تعالى موصوفا بهذه الصفات ثم حكمنا بحدوث هذه الصفات كان ذلك

قولاً ثالثاً خارقاً للاجماع وهو باطل وأورد على نفسه أسئلة منها قول القائل لم قلتم ان تلك المعاني قديمة في قولكم كل من أثبت تلك المعاني أثبت قديمة قلنا القول في اثباتها مسألة والقول في (١٦٨) قدمها مسألة أخرى فالولزم من ثبوت احدى المسئلتين

ثبوت الاخرى لزم من اثبات كونه تعالى عالماً يعلم قديم اثبات كونه تعالى متكلماً بكلام قديم وان سلمنا ان هذا النوع من الاجماع يقتضى قدم كلام الله ولكنه معارض بنوع آخر من الاجماع وهو ان احداً من الامة لم يثبت قدم كلام الله بالطريق الذى ذكرتموه فيكون التسلسل بما ذكرتموه خرقاً للاجماع وذكروا من جواب ذلك قوله لولزم من اثبات هذه الصفة اثبات قدمها لان كل من قال بالاول قال بالثاني لزم من القول باثبات العلم القديم اثبات الكلام القديم لان كل من قال بالاول قال بالثاني قلنا الفرق بين الموضوعين مذكور في المحصول فان المعتزلة يساعدوننا على الفرق بين الموضوعين فلا يكون اثبات كلام الله بهذه الطريق على خلاف الاجماع قلنا قد بينا في كتاب المحصول ان احداث دليل لم يذكره اهل الاجماع لا يكون خرقاً للاجماع (قلت) المقصود ان يعرف انه عدل عن الطريقة المشهورة وهو انه لو احدثه في نفسه لكان محملاً للحوادث مع انها عمدة ابن كلاب والاشعري وممن اتبعهما الضعيف هذا الاصل عنده ولو اعتقد صحته لكان ذلك كافياً مغنيلاً عن هذه الطريقة التى احدثها وليس المقصود هنا الكلام في مسألة القرآن فان هذا مبسوط في مواضعه وانما الغرض التنبيه على اعتراف الفضلاء بان هذا

انها في الجنة لا ينكر بخلاف قوله عن رجل من اصحابه انه مع الحق واب الحق يدور معه حيث دار ولن يفترقا حتى يردا على الحوض فانه كلام ينزه عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه سلم أما اولاً فلا ان الحوض انما يرد عليه أشخاص كما قال للانصار اصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال ان حوضي لا بعد ما بين ايلة الى عدن وان اول الناس وروداً فقراء المهاجرين الشعث رؤسا الدنس ثيابا الذين لا ينسكعون المتمتمات ولا تنفع لهم السدد عيون احدثهم و حاجته في صدره لا يحدله قضاءه واه مسلم وغيره وأما الحق فليس من الاشخاص الذين يردون الحوض وقد روى انه قال انى تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتى اهل بيتى لن يفترقا حتى يردا على الحوض فهو من هذا النمط وفيه كلام يذكروا في موضعه ان شاء الله تعالى ولو صح هذا لكان المراد به ثواب القرآن أما الحق الذى يدور مع الشخص ويدور الشخص معه فهو صفة لذلك الشخص لا يتعداه ومعنى ذلك ان قوله صدق وعمله صالح ليس المراد به ان غيره لم يكن معه شئ من الحق وأيضا فالحق لا يدور مع شخص غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولودار الحق مع على حينما دار لوجب ان يكون معصوما كالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهم من جهلهم يدعون ذلك ولكن من علم انه لم يكن باولى بالعصمة من ابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم وليس فيهم من هو معصوم علم كذبهم وفتاوى به من جنس فتاوى ابي بكر وعمر وعثمان ليس هو اولى بالصواب منهم ولا في اقوالهم من الاقوال المرجوحة أكثر مما قاله ولا كان ثناء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورضاه عنه بأعظم من ثنائه عليهم ورضائه عنهم بل لو قال القائل انه لا يعرف من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه عتب على عثمان في شئ وقد عتب على على في غير موضع لما بعد فانه لما أراد ان يتزوج بنت ابي جهل واشتكته فاطمة لانيها وقالت ان الناس يقولون انك لا تغضب لبنا تكف قام خطيبا وقال ان بنى المغيرة استأذوني ان يزوجوا بنتهم على بن ابي طالب واني لا اذن ثم لا اذن ثم لا اذن الا ان يريد ان ابي طالب ان يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فانما فاطمة بضعة مني يربني مارا بها ويؤذي بني ما آذاهم ذكروا من بنى عبد شمس فقال حدثني فصدقني ووعدهني فوفى لي وهو حديث ثابت صحيح أخرجه في الصحيحين وكذلك لما طرقة فاطمة ليل فقال ان انصليان فقال له على انما انفسنا بيد الله ان شاء ان بيعتنا بعثنا فانطلق وهو يضرب فخذه ويقول وكان الانسان أكثر شئ جدلا وأما الفتاوى فقد أفتى ان المتوفى عنها زوجها هو حامل تعتد بعد الاجلين وهذه الفتيا كان قد أفتى بها أبو السنا بل بن بعك على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذب أبو السنا بل وأمثال ذلك كثير ثم بكل حال لا يجوز ان يحكم بشهادته وحده كما لا يجوز له ان يحكم لنفسه (الوجه السابع) ان ما ذكره عن فاطمة أمر لا يليق بها ولا يحتاج بذلك الارجل جاهل بحسب انه يدعها وهو يجرحها فانه ليس فيما ذكره ما يوجب الغضب عليه اذ لم يحكم لو كان ذلك صحيحا الا بالحق الذى لا يحل لمسلم ان يحكم بخلافه ومن طلب ان يحكم به بغير حكم الله ورسوله فامتنع فغضب وحلف ان لا يكلم الحاكما ولا صاحب الحاكما لم يكن هذا مما يحكم الله ولا مما يذم به الحاكما بل هذا الى ان يكون جرحا اقرب منه الى ان يكون مدحا ونحن نعلم ان ما يحكى عن فاطمة وغيرهما من الصحابة من القوادح كثير منها كذب وبعضها كانوا فيه متأولين

الاصل ضعيف وأما ضعف ما اعتمده في مسألة القرآن فبين في موضع آخر فان اثبات المقدمة الاولى فيها كلام واذا ليس هذا موضعه اذ كانت العمدة فيه على أمر محقق وخبر الكاذب والمنزاع يقول هذا الظهار لا امر وان الخبر والانه في نفس الامر لم يدل

الخبر هنا على معنى في النفس ولهذا يقول الله تعالى عن الكاذبين انهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم فهم ينازعون في أن الكاذب قام بنفسه حكم أو دل لفظه على معنى في نفسه بل أظهر (١٦٩) الدلالة على معنى في نفسه كذبا وأما المقدمة

الثانية فضعيفة وذلك أنه يقال هب أن هذا ثبت لكن لم لا يجوز أن يتكلم بحروف ومعان قائمة في ذاته حادثة وهذا القول قول طوائف من المسلمين فليس هو خلاف الاجماع فان أبطل هذا بقوله ليس هو محلا للحوادث قيل فهذا ان صح فهو دليل كاف كما سلكه من سلكه من الناس وان لم يصح بطلت الدلالة فتبين أنه لا بد في اثبات قدمه من هذه المقدمة وأما قوله كل من أثبت اتصاف الله بهذه المعاني فإنه يقول بقدمها وأما الفرق الذي ذكره في الحصول فهو أن الأمة اذا اختلفت في مسئلتين على قولين فان كان مأخذهما واحدا كتنازعهم في الرد وذوى الارحام لم يكن لمن بعدهم احداث موافقة هؤلاء في مسألة وهؤلاء في مسألة وان كان المأخذ مختلفا كتنازعهم في الشفعة وميراث ذوى الارحام جاز موافقة هؤلاء في مسألة وهؤلاء في مسألة فظن أن عدم قدم الكلام مع اثبات هذه المعاني من هذا الباب وليس الامر كذلك فان مأخذ اثبات هذه المعاني ليس هو مأخذ القدم فان القدم مبنى على مسألة الصفات وعلى أنه هل يقوم به ما يتعلق بعيشته وقدرته وأما اثبات هذه المعاني فمسئلة أخرى والناس لهم في مسمى الكلام أربعة أقوال أحدها أنه اللفظ الدال على المعنى والثاني أنه المعنى

وإذا كان بعضها ذبا فليس القوم معصومين بل هم مع كونهم أولياء الله من أهل الجنة لهم ذنوب يغفرها الله لهم وكذلك ما ذكره من حلفها أنها لا تكلمه ولا صاحبه حتى تلقى أباه وتشتكى إليه أمر لا يليق أن يذكر عن فاطمة رضي الله عنها فان الشكوى انما تكون الى الله تعالى كما قال العبد الصالح انما أشكوكي وخرقني الى الله وفي دعاء موسى عليه السلام اللهم لك الحمد والبيك المشتكى وأنت المستعان وبيك المستعان وعليك التكلان وقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لابن عباس اذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله ولم يقل سئني واستعني بي وقد قال تعالى فاذا فرغت فانصب والى ربك فارغب ومن المعلوم أن المرأة اذا طلقت مالا من ولى الامر فلم يعطها اياه لكونها لا تستحقه عنده وهو يأخذه ولم يعطه لاحد من أهله ولا أصدقائه بل أعطاه لجميع المسلمين وقيل ان الطالب غضب على الحاكم كان غاية ذلك أنه غضب لكونه لم يعطه مالا وقال الحاكم انه لغيرك لا لك فأى مدح للطالب في هذا الغضب لو كان مظلوما محضالم يكن غضبه الا للدنيا وكيف والتهمة عند الحاكم الذي لا يأخذ لنفسه أبعد من التهمة عند الطالب الذي يأخذ لنفسه فكيف تحال التهمة على من لا يأخذ لنفسه مالا ولا تحال على من يطلب لنفسه المال وكذلك الحاكم يقول انما منع الله لاني لا يجلي لى أن أخذ المال من مستحقه فأدفعه الى غير مستحقه والطالب يقول انما أغضب لحظ قليل من المال أليس من يذكر مثل هذا عن فاطمة ويجعله من مناقبها جاهلا وليس الله قد ذم المنافقين الذين قال فيهم ومنهم من يلزك في الصدقات فان أعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ولو أنهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله ورسوله انما الى الله راغبون فذكر قوم رضوا ان أعطوا وغضبوا ان لم يعطوا فذمتهم بذلك فن مدح فاطمة بما فيه شبه من هؤلاء أقل لا يكون قادحا فيها فقاتل الله الرافضة وانصف لاهل البيت منهم فانهم الصواب منهم من العيب والشين ما لا يخفى على ذى عين ولو قال قائل فاطمة لا تطلب الاحقها لم يكن هذا بأولى من قول القائل أبو بكر لا يمنع يهوديا ولا نصرانيا حقه فكيف يمنع سيده نساء العالمين حقا فان الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد شهد الابي بكر أنه يتفق ماله الله فكيف يمنع الناس أموالهم وفاطمة رضي الله عنها قد طلبت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مالا فلم يعطها اياه كما ثبت في الصحيحين عن علي رضي الله عنه في حديث الخادم لما ذهبت فاطمة الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسأله خادما فلم يعطها خادما وعلما التسبيح واذا جاز أن تطلب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما يمنعها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اياه ولا يجب أن يعطيها اياه جاز أن تطلب ذلك من أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وعلم أنها ليست معصومة أن تطلب ما لا يجب اعطاؤها اياه واذا لم يجب عليه الاعطاء لم يكن مذموما بترك ما ليس بواجب وان كان مباحا أما اذا قدرنا أن الاعطاء ليس مباح فإنه يستحق أن يحمد على المنع وأما أبو بكر فلم يعلم أنه منع أحدا حقه لافي حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا بعد موته وكذلك ما ذكره من ايصالها أن تدفن ليللا ولا يصلى عليها أحد منهم لا يحكيه عن فاطمة ويحتج به الرجل جاهل بطرق على فاطمة ما لا يليق بها وهذا لوصح لكان بالذنب المغفور وأولى منه بالسعي المشكور فان صلاة المسلم على غيره زيادة خير يصل اليه ولا يضرب فضل الخلق أن يصلى عليه شر الخلق وهذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يصلى عليه ويسلم عليه الابرار والفقهار والمنفقون وهذا ان لم ينفعه لم

(٢٣ - منهاج نافي) المدلول عليه باللفظ والثالث أنه مقول بالاشتراك على كل منهما والرابع أنه اسم لجموعهما وان كان مع القرينة يراد به أحدهما وهذا قول الأئمة وجهور الناس وحينئذ فن أثبت هذه المعاني قال ان اسم الكلام يتناولهما بالعموم

أو الاشتراك يمكنه اثبات قيام اللفظ والمعنى جميعاً بالذات ثم من جوز تعلق ذلك بمشيئته وقدرته يمكنه أن يقول بالقدم أو لا يقول بالقدم في الكلام المعين وإن قال بالقدم في نوع الكلام (١٧٠) ومن لم يجوز ذلك منهم طائفة يقولون بقدم الحروف

بضره وهو يعلم أن في أمته منافقين ولم يته أحد من أمته عن الصلاة عليه بل قال وأمر الناس كلهم بالصلاة والسلام عليه مع أن فهم المؤمن والمنافق فكيف يذكري في معرض الثناء عليها والاحتجاج لها مثل هذا الذي لا يحكيه ولا يحتاج به إلا مفرط في الجهل ولو أوصى موص بأن المسلمين لا يصلون عليه لم تنفذ وصيته فإن صلواتهم عليه خيرة بكل حال ومن المعلوم أن إنساناً لو ظلمه ظالم فأوصى بأن لا يصل على ذلك الظالم لم يكن هذا من الحسنات التي يحمد عليها ولا هذا مما أمر الله به ورسوله فمن يقصد مدح فاطمة وتعظيمها كيف يذكري مثل هذا الذي لا مدح فيه بل المدح في خلافه كما دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع (وأما قوله) روي جميعاً أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا فاطمة إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضائك فهذا كذب منه ما روي واهذا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يعرف هذا في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا الأسناد المعروفة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا صحيح ولا حسن ونحن إذا شهدنا لفاطمة بالجنة وبأن الله يرضى عنها فحقن لابي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعيد وعبد الرحمن بن عوف بذلك نشهد ونشهد بأن الله تعالى أخبر برضاه عنهم في غير موضع كقوله تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه وقوله تعالى لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة وقد ثبت أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم توفي وهو عنهم راض ومن رضى الله عنه ورسوله لا يضره غضب أحد من الخلق كائن من كان ولأن من رضى الله عنه ورضى عن الله يكون رضاه موافقاً لرضاه الله فهو راض عن الله بحكم الله موافقاً لرضاه وإذا رضوا بحكمه غضبوا لغضبه فإن من رضى بغضب غيره لم أن يغضب لغضبه فإن الغضب إذا كان مرضياً لك فعلت ما هو مرضياً لك وكذلك الرب تعالى وله المثل الأعلى على أذرى عنهم غضب لغضبهم أذهر راض بغضبهم (وأما قوله) روي جميعاً أن فاطمة بضعة مني من آذاني ومن آذاني آذى الله فإن هذا الحديث لم يروى بهذا اللفظ بل روي بغيره كما ذكر في حديث خطبة علي لابنة أبي جهل لما قام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيباً فقال إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب وإني لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن إنما فاطمة بضعة مني بريني مارا بها ويؤذي ما آذاها الآن يريد ابن طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم وفي رواية إني أخاف أن تفتن في دينها ثم ذكر صهره من بني عبد شمس فأنتى عليه في مصاهرته إياه فقال حدثني فصدقني ووعدني فوفى لي وإني لست أحل حراماً ولا أحرم حلالاً ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله عند رجل واحد أبداً رواه البخاري ومسلم في الصحيحين من رواية علي بن الحسين والمسور بن مخرمة فسبب الحديث خطبة علي رضى الله عنه لابنة أبي جهل والسبب داخل في اللفظ قطعاً إذا لفظ الوارد على السبب لا يجوز إخراج سببه منه بل السبب يجب دخوله بالاتفاق وقد قال في الحديث بريني مارا بها ويؤذي ما آذاها ومعلوم قطعاً أن خطبة ابنة أبي جهل عليها رابها وآذاها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم رابه ذلك وآذاه فإن كان هذا وعيد الاحقاب فاعله لزم أن يلحق هذا الوعيد على ابن أبي طالب وإن لم يكن وعيد الاحقاب فاعله كان أبو بكر بعد عن الوعيد من علي وان قيل إن علياً تاب من تلك الخطبة ورجع عنها قيل فهذا يقتضى أنه غير معصوم وإذا جاز أن من راب فاطمة وآذاها يذهب ذلك بتوبته جاز أن يذهب بغير ذلك من الحسنات المباحة فإن ما هو

وطائفة تقول بقدم المعاني دون الحروف وما به يستدل أولئك على حدوث الحروف كالتعاقب والمحل يعارضونهم بمثله في المعاني فإنها بالنسبة البناء متعاقبة ولها محل لا يليق بالله تعالى فإن جاز أن تجعل فينا متعددة مع اتحادها في حق الله تعالى وأن محلها منه ليس كمثلها منا أمكن أن يقال في الحروف كذلك أنها وإن تعددت فينا فهي متحدة هناك وليس المحل كالمحل وإذا قيل مرتبة فينا كذلك المعاني مرتبة فينا فترتيب أحدهما كترتيب الآخر وإذا قيل دعوى اتحادها مخالف لصريح العقل قبل وكذلك دعوى اتحاد المعاني وكلام هؤلاء من جنس كلام هؤلاء والمقصود هنا الكلام على هذا الأصل وهي مسألة الصفات الاختيارية كالافعال ونحوها مما يتعلق به ويتعلق بمشيئته وقدرته وأما قول القائل الجمهور على خلاف ذلك وإنما الخلاف فيه مع الكرامية فهذا قول من ظن طوائف المسلمين منحصرة في المعتزلة والكلابية والكرامية بل أكثر طوائف المسلمين يجوزون ذلك من أهل الكلام وأهل الحديث والفقهاء والصوفية وغيرهم وأما أئمة أهل الحديث والسنة فكالمجموعين على ذلك فكلام من يعرف كلامه في ذلك صريح فيه والباقيون من معظمهم لمن قال ذلك شاهدون له بأنه امام في السنة

والحديث لا ينسبونه إلى بدعة وأما متأخرو أهل الحديث فلهم فيها قولان ولا صحاب أحد قولان ولا صحاب الشافعي أعظم قولان ولا صحاب مالك قولان ولا صحاب أبي حنيفة قولان والصوفية قولان وجهور أهل التفسير على الأثبات وأما أهل الكلام فقد

ذكر الأشعري هذا في كتاب المقالات عن غيره واحد من أئمة الكلام غير الكرامية ولم يذكر الكرامية شيئا انفرادا به الا قولهم في  
 الايمان بل ذكر عن هشام بن الحكم وغيره من الشيعة (١٧١) انهم يصفونه بالحركة والسكون ونحو ذلك وان عامة

القدماء من الشيعة كانوا يقولون  
 بالتجسيم أعظم من قول الكرامية  
 وأن المتأخرين منهم هم الذين قالوا  
 في التوحيد بقول المعتزلة بل ذكر  
 عنهم تجدد الصفات من العلم  
 والسمع والبصر وقد حكوا عن  
 هشام والجهم أنهما يقولان  
 بحدوث العلم وهذا رأس المعطلة  
 وهذا رأس الشيعة لكن جهم  
 كان يقول بحدوث العلم في غير ذاته  
 وهشام يقول بحدوثه في ذاته وحكي  
 الأشعري تجدد العلم له عن جمهور  
 الامامية وحكي عنهم اثبات الحركة  
 له وأن كلهم يقولون بذلك الا  
 شريعة منهم وذ كر عن هشام بن الحكم  
 وهشام بن الجواليقي وابن مالك  
 الحضرمي وعلي بن الهيثم وغيرهم  
 انهم يقولون ارادته حركة وهل  
 يقال انها غيره أم لا على قولين لهم  
 وذ كر عن طائفة أنهم يقولون يعلم  
 الاشياء قبل كونها الا أعمال العباد  
 فانه لا يعلمها الا في حال كونها وهذا  
 قول غلاة القدرية كعبد الجهنوي  
 وأمثاله وهو أحد قولي عمرو بن عبيد  
 وذ كر عن زهير الانري أنه كان  
 يقول ان الله ليس بجسم ولا محدود  
 ولا يجوز عليه الحول والمماسمة  
 و يزعم أن الله تعالى يجي يوم  
 القامة كما قال تعالى وجاء ربك  
 والملك صفا صفا و يزعم أن القرآن  
 كلام محدث غير مخلوق قال وكان أبو  
 معاذ التومني يوافق زهير في أكثر  
 قوله ويخالفه في القرآن و يزعم أن  
 كلام الله محدث غير مخلوق ولا مخلوق

أعظم من هذا الذنب تذهب الحسنات الماحية والتوبة والمصائب المكفرة وذلك أن هذا  
 الذنب ليس من الكفر الذي لا يغفره الله الا بالتوبة ولو كان كذلك لكان على والعباد بالله قد  
 ارتد عن الاسلام في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومعلوم أن الله تعالى زعم علينا من ذلك  
 والخوارج الذين قالوا انه ارتد بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقولوا انه ارتد في حياته  
 اذ من ارتد في حياته صلى الله عليه وسلم فلا بد أن يعود الى الاسلام أو يقتله النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وهذا لم يقع واذا كان هذا الذنب هو معادون الشرك فقد قال تعالى ان الله لا يغفر أن يشرك  
 به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان قالوا بجهلهم ان هذا الذنب كفر ليكفروا بذلك أبابكر زعمهم  
 تكفير على واللازم باطل فاللزوم مثله وهم دائما يعيبون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم بأمر وقد  
 صدر من على ما هو مثلها أو بعده عن العذر منها فان كان ما جورا أو معذورا فافهم أولى بالاجر  
 والعذر وان قبل باستلزام الامر الاخف فسقا أو كفرا كان استلزام الاغظ لذلك أولى  
 (وأیضا) فيقال أن فاطمة رضي الله عنها انما عظم اذا هالما في ذلك من أذى أيها فاذا دار الامر  
 بين أذى أيها وأذاها كان الاحتراز عن أذى أيها أوجب وهذا حال أبي بكر وعمر فانهما احتزرا  
 أن يؤذيا أباهما أو يربانه بشئ فانه عهد عهد أو أمر أمر الخافان غير اعهدده وأمره أن يغضب  
 لمخالفة أمره وعهدده ويتأذى بذلك وكل عاقل يعلم أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا  
 حكم بحكم وطلبت فاطمة أو غيرها ما يخالف ذلك الحكم كان مراعاة حكم النبي صلى الله  
 تعالى عليه وسلم أولى فان طاعته واجبة ومعصيته محرمة ومن تأذى لطاعته كان مخطئا في تأذيه  
 بذلك وكان الموافق لطاعته مصيبا في طاعته وهذا بخلاف من آذاه لغرض بعينه لا لاجل  
 طاعة الله ورسوله ومن تدبر حال أبي بكر في رعايته لامر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانه انما  
 قصد طاعة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لا لامر آخر علم أن حاله أكل وأفضل وأعلى من حال  
 على رضي الله عنه وكلاهما سيد كبير من أكارأ ولياء الله المتقين وحزب الله المفلحين وعباد الله  
 الصالحين ومن السابقين الاولين ومن أكار المقربين الذين يشربون بالتنسيم ولهذا كان أبو  
 بكر رضي الله عنه يقول والله لقرابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحب الي من أن أصل  
 قرابتي وقال ارقبوا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في أهل بيته رواه البخاري عنه لكن  
 المقصود أنه لو قدر أن أبابكر آذاه فلم يؤذها لغرض نفسه بل لطبع الله ورسوله ويوصل الحق الى  
 مستحقه وعلى رضي الله عنه كان قصده أن يتزوج عليها فله في آذاه لغرض بخلاف أبي بكر فعلم  
 أن أبابكر كان بعد أن يذم بأذاها من على وأنه انما قصد طاعة الله ورسوله بما لاحظ له فيه  
 بخلاف على فإنه كان له حظ فيما رآه به وأبو بكر كان من جنس من هاجر الى الله ورسوله وهذا  
 لا يشبه من كان مقصوده امرأة يتزوجها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يؤذيه ما يؤذي فاطمة  
 اذا لم يعارض ذلك أمر الله تعالى فاذا أمر الله تعالى بشئ فعله وان تأذى من تأذى من أهله  
 وغيرهم فهو في حال طاعة الله يؤذيه ما يعارض طاعة الله ورسوله وهذا الاطلاق كقوله من  
 أطاعني فقد أطاع الله ومن أطاع أميري فقد أطاعني ومن عصاني فقد عصى الله ومن عصى  
 أميري فقد عصاني ثم قد بين ذلك بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الطاعة في المعروف فاذا  
 كانت طاعة أمرائه أطلقها ومرادها الطاعة في المعروف فقوله من آذاه فقد آذاني يحمل  
 على الاذى في المعروف بطريق الاولى والاحرى لان طاعة أمرائه فرض وضدها معصية كبيرة

وهو قائم بالله لا في مكان وكذلك قوله في محبته و ارادته أيضا قال زهير كلام الله محدث وليس بمحدث وفعل وليس بفعال وامتنع أن يزعم  
 أنه خلق ويقول ليس بخلق ولا مخلوق وانه قائم بالله ومحال أن يتكلم الله بكلام قائم بغيره كما يستحيل أن يتحرك بحركة قائمة بغيره وكذلك

يقول في ارادة الله ومحبه وبفضه ان ذلك أجمع قائم بالله قال الاشعري وبلغني عن بعض المتفقهة انه كان يقول ان الله لم يرل متكلماً بمعنى أنه لم يرل قادر على الكلام ويقول ان كلام الله (١٧٢) محدث غير مخلوق كنعو عبد الله بن كلاب ومن قال انه

محدث كنعور هيرومن قال انه محدث كنعو أبي معاذ التوم - في يقولون ليس بجسم ولا عرض وأما الحجة التي اخرج بها الرازي للنفاه فهي ضعيفة من وجوه أحد هان المقدمة التي اعتمد عليها فيها قوله ان الخالي عن الكمال الذي يمكن الاتصاف به ناقص فيقال ومعلوم أن الحوادث المتعاقبة لا يمكن الاتصاف بها في الازل كما لا يمكن وجودها في الازل فان ما كان وجوده مشروطاً بمحدث سابق له امتنع امكان وجوده قبل وجود شرطه وعلى هذا فالخلو عن هذه في الازل لا يكون خلواً عما يمكن الاتصاف به والخالي عما لا يمكن اتصافه ليس بناقص (الوجه الثاني) أن يقال هو - ولم يثبت امتناع ما ذكره من النقص بدليل عقلي ولا بنص كتاب ولا سنة بل انما أثبت بما ادعاه من الاجماع وهذه طريقتة وطريقة أبي المعالي قبله ومن وافقهم يقولون ان امتناع النقص على الله تعالى انما علم بالاجماع لا بالنص ولا بالعقل واذا كان كذلك فمعلوم أن المنازعين في اتصافه بذلك هم من أهل الاجماع فكيف يحتاج بالاجماع في مسائل النزاع فان قال هؤلاء وافقونا على امتناع النقص عليه وانما نازعوننا في كون ذلك نقصاً قبله اما أن يكونوا وافقوا على اطلاق اللفظ واما أن يكونوا وافقوا على معانيه فان وافقوا على اطلاق

وأما فعل ما يؤذى فاطمة فليس هو بمنزلة معصية أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والالزام أن يكون على فعل ما هو من معصية الله ورسوله فان معصية أمر الله ومعصية معصية الله ثم اذا عارض معارض وقال أبو بكر وعمر ولي الأمر والله قد أمر بطاعة ولي الأمر وطاعة ولي الأمر طاعة الله ومعصيته معصية الله فمن سخط أمره وحكمه فقد سخط أمر الله وحكمه ثم أخذ يشنع على علي وفاطمة رضي الله عنهما بأنهما رداً أمر الله وسخطا حكمه وكرهاما أرضى الله لان الله يرضيه طاعته وطاعة ولي الأمر فمن كره طاعة ولي الأمر فقد كره رضوان الله والله بسخط لمعصيته ومعصية ولي الأمر معصيته فمن اتبع معصية ولي الأمر فقد اتبع ما سخط الله وكره رضوانه وهذا التشنيع على علي وفاطمة رضي الله عنهما أوجه من تشنيع الرافضة على أبي بكر وعمر وذلك أن النصوص الواردة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في طاعة ولاة الامور ولزوم الجماعة والصبر على ذلك مشهورة كثيرة بل لو قال قائل ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر بطاعة ولاة الامور وان استأثروا والصبر على جورهم وقال انكم ستلقون بعدي أثرة فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وقال أدوا اليهم حقهم وسألوا الله حكهم وأمثال ذلك فلو قدر أن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كانا ظالمين مستأثرين بالمال لانفسهما كان الواجب مع ذلك طاعتهما والصبر على جورهما ثم لو أخذ هذا القائل بقدر في علي وفاطمة رضي الله عنهما ونحوهما بأنهم لم يصبروا ولم يلزموا الجماعة بل جرعوا وفرقوا الجماعة وهذه معصية عظيمة لكانت هذه الشناعة أوجه من تشنيع الرافضة على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فان أبي بكر وعمر لا تقوم حجة بأنهما تركوا واجبا ولا فعلا محرماً أصلاً بخلاف غيرهما فإنه قد تقوم الحجة بنوع من الذنوب التي لم يفعل مثلها أبو بكر وعمر وما يترده علي وفاطمة رضي الله عنهما عن ترك واجب أو فعل محظور الا وتزبه أبي بكر وعمر أو لي بكثير ولا يمكن أن تقوم حجة بتركهما واجباً وتعديهما احداً الا والحجة التي تقوم في علي وفاطمة أقوى وأكثر فطلب الطالب مدح علي وفاطمة رضي الله عنهما اما بسلامتهما من الذنوب واما بغفران الله لهما مع القدح في أبي بكر وعمر بقامة الذنب والمنع من المغفرة من أعظم الجهل والظلم وهو أجهل وأظلم ممن يريد مثل ذلك في علي ومعوية رضي الله عنهما اذا أراد مدح معوية رضي الله عنه والقدح في علي رضي الله عنه

(الوجه الثامن) ان قوله لو كان هذا الخبر صحيحاً لما جازله أن يترك المغلة والسيف والمامة عند علي حين حكم له بها لما ادعاها العباس (فيقال) ومن نقل أن أبي بكر وعمر حكما بذلك لاحداً وتركا ذلك عند أحد علي أن يكون ملكاً له فهذا من آيين الكذب عليهما بل غاية هذا أن يترك عند من ترك عنده كآثر كاصدقه عند علي والعباس ليصرفاها في مصارفها الشرعية (وأما قوله) ولكن أهل البيت الذين طهرهم الله في كتابه من تركين ما لا يجوز (فيقال له أولاً) ان الله تعالى لم يخبر أنه طهر جميع أهل البيت وأذهب عنهم الرجس فان هذا كذب على الله كيف ونحن نعلم أن من بنى هاتم من ليس بظهور من الذنوب ولا أذهب عنهم الرجس لاسيما عند الرافضة لان عندهم كل من كان من بنى هاتم يجب أبي بكر وعمر رضي الله عنهم ليس بظهور ولانه انما قال فيها انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت وقد تقدم أن هذا مثل قوله ما يريد الله ليصنع عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم وليتم نعمته

القول بأنه سبحانه منزع عن النقص وقالوا ليس هذا من النقص لم يكن مورد النزاع داخل ما عنوه بلفظ النقص عليكم ومعلوم أن الاجماع حينئذ لا يكون حاصلاً على المعنى المتنازع فيه ولكن على لفظ لم يدخل فيه هذا المعنى عند بعض أهل الاجماع



ومثل هذا لا يكون حجة في المعنى ولكن غايته اذا قام الدليل على أن هذا يسمى في اللغة نقصاً أن يكونوا لم يعبروا باللفظ اللغوي وهذا بتقدير أن لا يكون له مساع في اللغة انما فيه خطأ لغوي (١٧٣) فكيف اذا كانت المقدمات غير مسلمة لهم في اللغة أيضاً ومثل

هذا ليس بحجة على المعنى المتنازع فيه وانما يكون حجة لفظية لو صحت مقدماته فلا يحصل بها المقصود وان كانوا وافقوا على نفي المعاني التي يعبر عنها باللفظ النقص فعلموا أن المعنى المتنازع فيه لم يوافقوا عليه فثبت أن مورد النزاع لا اجماع على نفيه قطعاً فلا يجوز الاحتجاج على نفيه بالاجماع (الوجه الثالث أن يقال) ان قول القائل ان الامة أجمعت على تنزيه الله تعالى من العيب والآفة ونحو ذلك وهذا القدر ليس بمنقول اللفظ عن كل واحد من الامة لكن نحن نعلم أن كل مسلم فهو ينزه الله تعالى عن النقص والعيب بل العقلاء كلهم متفقون على ذلك فإنه ما من أحد يعظم الصانع سبحانه وتعالى وصف الله بصفة وهو يعتقد أنها آفة وعيب ونقص في حقه وان كان بعض المحدثين يصفه بما يعتقدوه هو نقصاً وعيباً فهذا من جنس نفاة الصانع تعالى ولهذا كان نفاة الصفات نفوها وهم يعتقدون أن اثباتها يقتضى النقص كالحادث والامكان ومثابته الاحياء ومثبوتها انما أثبتت سوها لا اعتقادهم أن اثباتها يوجب الكمال وعدمها يستلزم النقص والعدم ومثابته الحوادث وكذلك مثبتة القدر ونفاة بل بعض نفاة النبوة زعموا أنهم نفوها تعظيماً لله أن يكون رسوله من البشر وأهل الشرك أشركوا تعظيماً لله أن

عليكم تشكرون وقوله يريد الله لين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم ونحو ذلك مما فيه بيان أن الله يحب ذلك لكم ويرضاه لكم ويأمركم به فن فعله حصل له هذا المراد المحبوب ومن لم يفعله لم يحصل له ذلك وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع وبين أن هذا ألزم لهؤلاء الرافضة القدرية فان عندهم أن ارادة الله بمعنى أمره لا بمعنى أنه يفعل ما أراد فلا يلزم اذا اراد الله تطهير أحد أن يكون ذلك قد تطهر ولا يجوز عندهم أن يطهر أحد أحداً بل من اراد الله تطهيره فان شاء تطهر نفسه وان شاء لم يطهرها ولا يقدر الله عندهم على تطهير أحد وأما قوله ان الصدقة محرمة عليهم (فيقال له أولاً) المحرم عليهم صدقة الفرض وأما صدقة التطوع فقد كانوا يشربون من المياه المسبلة بين مكة والمدينة ويقولون انما حرم علينا الفرض ولم يحرم علينا التطوع واذا جاز أن يتفجعوا بصدقات الاجانب التي هي تطوع فانتفاعهم بصدقة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أولى وأحرى فان هذه الاموال لم تكن زكاة مفروضة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهي أوساخ الناس التي حرمت عليهم وانما هي من النبي الذي أفاءه الله على رسوله والتي محلل لهم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم جعل ما جعله الله له من التي صدقة أو غايته أن يكون ملكاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم تصدق به على المسلمين وأهل بيته أحق بصدقته فان الصدقة على المسلمين صدقة والصدقة على القرابة صدقة وصلة (الوجه التاسع في معارضته لحديث جابر رضي الله عنه) فيقال جابر لم يدع حقاً لغيري تنزع من ذلك الغير ويجعله وانما طلب شيئاً من بيت المال يجوز للامام أن يعطيه اياه ولو لم يعد به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فاذا وعده به كان أولى بالجواز فلماذا لا يفتقر الى بيته ومثاله هذا أن يجي شخص الى عقار بيت المال فيدعيه لنفسه خاصة فليس للامام أن ينزعه من بيت المال ويدفعه اليه بلا حجة شرعية وأخرطاب شيئاً من المال المنقول الذي يجب قسمه على المسلمين من مال بيت المال فهذا يجوز أن يعطى بغير بيته ألا ترى أن صدقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموقوفة وصدقة غيره على المسلمين لا يجوز لاحد تلك أصلها ويجوز أن يعطى من ريعها ما ينتفع به فالمال الذي أعطى منه جابر هو المال الذي يقسم بين المسلمين بخلاف أصول المال ولهذا كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يعطيان العباس وعلياً والحسين وغيرهم من بني هاشم أعظم مما أعطوا جابر بن عبد الله من المال الذي يقسم بين الناس وان لم يكن معهما وعد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقول هؤلاء الرافضة الجهال ان جابر بن عبد الله أخذ مال المسلمين بلا بيته بل بمجرد الدعوى كلام من لا يعرف حكم الله في هذا ولا في ذلك فان المال الذي أعطى منه جابر مال يجب قسمه بين المسلمين وجابر أحد المسلمين وله حق فيه وهو أحد الشركاء والامام اذا أعطى أحداً من مال النبي ونحوه من مال المسلمين لا يقال انه أعطاه مال المسلمين من غير بيته لان القسم بين المسلمين واعطاهم لا يفتقر الى بيته بخلاف من يدعى أن أصل المال له دون المسلمين نعم الامام يقسم المال باجتهاده في التقدير والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقسم المال بالخيال وكذلك روى عن عمر رضي الله عنه وهو نوع من الكيل باليد وجابر ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعده بثلاث حنيتات وهذا أمر معتاد مثله من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلم يذكر الامام عهد من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مثله وما يجوز الاقتداء به فيه فأعطاه حنيتة ثم نظر عدد ما أعطاه

يعبد بلا واسطة تكون بينه وبين خلقه فاذا كان كذلك فمن المعلوم أن الانسان لو احتج باجماع المسلمين على نفي النقص والعيب عن الله تعالى على من يثبت الصفات مدعياً أن اثباتها نقص وعيب أو بالعكس لقال له المثلث نحن لم نوافقك على نفي هذا المعنى الذي تشبه أنت

نقصاوعيبا فلا تخرج علينا بالموافقة على لفظ لم نوافقك على معناه وأمكنهم حينئذ أن يقولوا نحن ننازعك في هذا المعنى وإن سميت أنت  
نقصاوعيبا فلا يكون حجة ثابتة إلا أن يقوم دليل على انتفاء (١٧٤) ذلك غير الاجماع المشروط بموافقته (الوجه

الرابع أن يقال له) قولنا اجماع الامة على أن صفاته كلها صفات كمال ان عنت بذلك صفاته اللازمة له لم يكن في هذا حجة لك وان عنت ما يحدث بقدرته ومشيئته لم يكن هذا اجماعا فانك أنت وغيرك من أهل الكلام تقولون ان صفة الفعل ليست صفة كمال ولا نقص والله موصوف بها بعد أن لم يكن موصوفا كونه خالقا ومبدعا وعادلا ومحسنا ونحو ذلك عندك أمور حادثة متجددة وليست صفة مدح ولا كمال وان قلت المفعولات ليست قائمة به بخلاف ما يقوم به قيل لك هب أن الامر كذلك لكن ما يحدث بقدرته ومشيئته اما أن يقال هو متصف به أولا يقال هو متصف به فان قيل ليس متصفا به لم يكن متصفا لاجبها ولا لاجبها وان قيل هو متصف به كان متصفا بهذا وهذا معلوم أن المشهور عند أهل الكلام من عامة الطوائف أنهم يقسمون الصفات الى صفات فعلية وغير فعلية مع قول من يقول منهم ان الافعال لا تقوم به فيجمعونه موصوفا بالافعال فانه موصوف بأنه خالق ورازق وعندهم هذه أمور كائنة بعد أن لم تكن ولما قال لهم من يقول بتسلسل الحوادث من الفلاسفة وغيرهم الفعل ان كان صفة كمال لزم اتصافه في الازل وان كان صفة نقص امتنع اتصافه به في الابد ا جاوا عن ذلك أن الفعل ليس صفة كمال ولا نقص (الوجه

بقدرها مرتين تحرى بالمناظرة موافقا لقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في القسم فان الواجب موافقته بحسب الامكان فان أمكن العلم والاتباع ما أمكن من التحرى والاجتهاد ما قصته فاطمة رضي الله عنها فاذا كروه من دعواها الهبة والشهادة المذكورة ونحو ذلك لو كان صحيحا لكان بالقدح فيمن يحتجون له أشبه بالمدح والله المستعان

(فصل قال الرافضى) وقد روى عن الجماعة كلهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال في حق أبي ذر ما قلت الغبراء وما أظلت الخضراء على ذى لهجة أصدق من أبي ذر ولم يسموه صديقا وسموا أبا بكر صديقا مع أنه لم يرد مثل ذلك في حقه

(فيقال) هذا الحديث لم يروه الجماعة كلهم ولا هو في الصحيين ولا هو في السنن بل هو مروي في الجملة وبتقدير صحته وثبوته فمن المعلوم أن هذا الحديث لم يرد به أن أبانرا أصدق من جميع الخلق فان هذا يلزم منه أن يكون أصدق من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومن سائر النبيين ومن علي بن أبي طالب وهذا خلاف اجماع المسلمين كلهم من السنة والشيعه فعلم أن هذه الكلمة معناها أن أبانرا صادق ليس غيره أكثر تحرى بالصدق منه ولا يلزم اذا كان بمنزلة غيره في تحرى الصدق أن يكون بمنزلته في كثرة الصدق والتصديق بالحق وفي عظم الحق الذي صدق فيه وصدق به وذلك أنه يقال فلان صادق للهجة اذا تحرى الصدق وان كان قليل العلم بما حدث به الانبياء والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يقل ما قلت الغبراء أعظم تصديقا من أبي ذر بل قال أصدق للهجة والمدح للصديق الذي صدق الانبياء ليس بمجرد كونه صادقا بل في كونه مصدقا للانبياء وتصديقه للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم هو صدق خاص فالمدح بهذا التصديق الذي هو صدق خاص نوع والمدح بنفس كونه صادقا نوع آخر فكل صديق صادق وليس كل صادق صديقا ففي الصحيين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا فالصديق قدر اديه الكامل في الصدق وقدر اديه الكامل في التصديق والصديق ليست فضيلته في مجرد تحرى الصدق بل في أنه علم ما أخبره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جملة وتفصيلا وصدق ذلك تصديقا كاملا في العلم والقصد والقول والعمل وهذا القدر لم يحصل لابي ذر ولا لغيره فان أبانرا لم يعلم ما أخبر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما علمه أبو بكر ولا حصل له من التصديق المفصل كما حصل لابي بكر ولا حصل عنده من كمال التصديق معرفة ولا حال كما حصل لابي بكر فان أبا بكر أعرف منه وأعظم حبا لله ورسوله منه وأعظم نصرا لله ورسوله منه وأعظم جهادا بنفسه وماله منه الى غير ذلك من الصفات التي هي كمال الصديقية وفي الصحيين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال صدق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحدا ومعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجع بهم فقال اسكن أحد ورضيه برجله وقال ليس عليك الانبي وصديق وشهيدان وفي الترمذي وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله الذين يؤتون ما آتوا وقلوبهم وجلة

الخامس) احتجاجه بقوله ان الامة مجمعة على أن صفاته لا تكون الا صفة كمال أضعف من احتجاجه باجماعهم أهو هلى تزجيه عن صفة نقص فان كونه منزعا عن صفات النقص مشهور في كلام الناس وأما كون صفاته لا تكون الا صفات كمال فليس

هذا اللفظ مشهورا معروفا عن الأئمة ومن أطلق ذلك منهم فانما يطلقه على سبيل الاجمال لما استقر في القلوب من أن الله موصوف  
بالكمال دون النقص وهذه الاطلاقات لا تدل على دق (١٧٥) المسائل ولوقيل لطلق هذا كونه يفعل أفعالا بنفسه

يقدر عليها ويشأها هو صفة نقص  
أو كمال لكان الى أن يدخل ذلك في  
صفات الكمال أو يقف عن الجواب  
أقرب منه الى أن يجعل ذلك من  
صفات النقص (الوجه السادس)  
ان هذا الاجماع حجة عليهم فانا اذا  
عرضنا على العقول موجودين  
أحدهما يمكنه أن يتكلم ويفعل  
بشيئته كلاما وفعلوا لا يمكنه  
ذلك بل لا يكون كلامه الا غير مقدور  
له ولا مراد أو يكون بان تناقضه  
لكانت العقول تقضي أن الاول  
أكمل وكذلك اذا عرضنا على العقول  
موجودين من الخلق أو قين أو  
موجودين مطلقا أحدهما يقدر على  
الذهاب والجيء والتصرف بنفسه  
والآخر لا يمكنه ذلك لكانت العقول  
تقضي بأن الاول أكمل من الثاني  
كما اذا عرضنا على العقل موجودين  
من المخلوقين أو موجودين مطلقا  
أحدهما علم قدير والآخر لا حياته  
ولا علم ولا قدرة لكانت العقول تقضي  
بأن الاول أكمل من الثاني فنفس  
ما به يعلم أن اتصافه بالحياة والقدرة  
صفات كمال به يعلم أن اتصافه  
بالافعال والاقوال الاختيارية التي  
تقوم به التي بها يفعل المفعولات  
المبينة صفة كمال والعقل متفقون  
على أن الاعيان المتحركة أو التي  
تقبل الحركة أكمل من التي  
لا تقبلها كما أنهم متفقون على أن  
الاعيان الموصوفة بالعلم والقدرة  
والسمع والبصر والتي تقبل  
الاتصاف بذلك أكمل من الاعيان

أهو الرجل يزني ويسرق ويشرب الخمر ويخالف قال لا يابنة الصديق ولكنه الرجل يصوم  
ويتصدق ويخاف أن لا يقبل منه  
(فصل قال الرافضي) وسموه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يستخلفه  
في حياته ولا بعد وفاته ولم يسموا أمير المؤمنين خليفة رسول الله مع أنه استخلفه في عدة مواطن  
منها أنه استخلفه على المدينة في غزوة تبوك وقال له ان المدينة لا تصلح الا بي أو بك أما ترضى  
أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي وأمر أسامة بن زيد على الجيش الذين  
فيهم أبو بكر وعمر ومات ولم يعزله ولم يسموه خليفة ولما تولى أبو بكر غضب أسامة وقال ان  
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمرني عليكم فن استخلفك على فثنى اليه هو وعمر حتى  
استرضياه وكانا يسميانه مدة حياته أميراً  
(والجواب) من وجوه (أحدها) ان الخليفة إما أن يكون معناه الذي يخلف غيره وان كان  
لم يستخلفه كما هو المعروف في اللغة وهو قول الجمهور واما أن يكون معناه من استخلفه غيره كما قاله  
طائفة من أهل الظاهر والشيعة ونحوهم فان كان الاول فأبو بكر خليفة رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم لانه خلفه بعد موته ولم يخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أحد بعد موته  
الا أبو بكر فكان هو الخليفة دون غيره ضرورة فان الشيعة وغيرهم لا ينازعون في أنه هو صارولى  
الأمر بعده وصار خليفة له يصلى بالمسلمين ويقوم فيهم الحدود ويقسم عليهم النية ويفرزهم  
ويولى عليهم العمال والأمرء وغير ذلك من الامور التي يفعلها ولاية الامور فهذه بانفاق انما  
بأمرها بعد موته أبو بكر فكان هو الخليفة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لم فيها قطع الكن  
أهل السنة يقولون خلفه وكان هو أحق بخلافته والشيعة يقولون كان على هو الاحق لكن  
تصح خلافة أبي بكر وتقول ما كان يحل له أن يصير هو الخليفة لكن لا ينازعون أنه صار خليفة  
بالفعل وهو مستحق لهذا الاسم اذ كان الخليفة من خلف غيره على كل تقدير واما ان قيل  
ان الخليفة من استخلفه غيره كما قاله بعض أهل السنة وبعض الشيعة فن قاله من أهل السنة  
يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استخلف أبا بكر اما بالنص الجلى كما قاله بعضهم واما  
بالنص الخفى كما أن الشيعة القائلين بالنص على علي منهم من يقول بالنص الجلى كما تقوله الامامية  
ومنهم من يقول بالنص الخفى كما تقوله الجارودية من الزيدية ودعوى أولئك للنص الجلى أو الخفى  
على أبي بكر أقوى وأظهر بكثير من دعوى هؤلاء للنص على علي لكثرة النصوص الثابتة الدالة على  
خلافة أبي بكر وأن عليا لم يدل على خلافته الا ما يعلم أنه كذب أو يعلم أنه لا دلالة فيه وعلى هذا  
التقدير فلم يستخلف بعد موته أحد الا أبا بكر فلهذا كان هو الخليفة المطلق هو من  
خلفه بعد موته أو استخلفه بعد موته وهذا ان الوصفان لم يثبتا الا لابي بكر فلهذا كان هو الخليفة  
وأما استخلافه لعل على المدينة فذلك ليس من خصائصه فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان  
اذا خرج في غزاة استخلف على المدينة رجلا من أصحابه كما استخلف ابن أم مكتوم تارة وعثمان بن  
عفان تارة واستخلاف على لم يكن على أكثر ولا أفضل ممن استخلف عليهم غيره بل كان يكون  
في المدينة في كل غزوة من الغزوات من المهاجرين والانصار أكثر وأفضل ممن تخلف في غزوة  
تبوك فان غزوة تبوك لم يأذن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاحد بالخلف فيها فلم يتخلف فيها

التي لا تتصف بذلك ولا تقبل الاتصاف به وهذه الطريقة هي من أعظم الطرق في اثبات الصفات وكان السلف يحتجون بها ويثبتون أن  
من عبد الها لا يسمع ولا يبصر ولا يتكلم فقد عبد ربنا ناقصا معيما مؤثرا ويثبتون أن هذه صفات كمال فانحالى عنها ناقص ومن المعلوم أن

كل كمال لانقص فيه بوجه من الوجود يثبت الخلق فالخالق أحق به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فالخالق سبحانه أحق بتزيهه عنه ولما أورد من أورد من الملاحظة نقاة الصفات بأن عدم هذه الصفات إنما يكون نقصا إذا كان المحل قابلا لها وانما

(١٧٦)

يكون عدم البصر عي وعدم الكلام خرسا وعدم السمع صمما إذا كان المحل قابلا لذلك كالحیوان فأما ما لا يقبل ذلك كالجناد فإنه لا يوصف بهذا ولا بهذا أحيوا عن هذا بأن ما لا يقبل الاتصاف لا بهذا ولا بهذا أعظم نقصا مما يقبله ما ويتصف بأحدهما وان اتصف بالنقص فالجماد الذي لا يقبل الحياة والسمع والبصر والكلام أعظم نقصا من الحيوان الذي يقبل ذلك وان كان أعمى أصم أبكم فنفي الصفات جعله كالاعى الاصم الابكم وهذا بعينه موجود في الافعال فان الحركة بالذات مستلزمة للحياة وملزومة لها بخلاف الحركة بالعرض كالحركة القسرية التابعة للقاسر والحركة الطبيعية التي تطلب بها العين العود الى مركزها لخروجها عن المركز فان تلك حركة بالعرض والعقلاء متفقون على أن من كان من الاعيان قابلا للحركة فهو أشرف مما لا يقبلها وما كان قابلا للحركة بالذات فهو أعلى مما لا يقبلها الا بالعرض وما كان متحركا بنفسه كان أكمل من الموات الذي تحركه بغيره وقد بسط هذا في غير هذا الموضوع ونحن نتكلم على هذه الحجة حجة الكمال والنقصان كلاما مطلقا لا يختص بنظم الرازي إذ قد يقول القائل أنا صوغها على غير الوجه الذي صاغها عليه الرازي فنقول اعلم أن طوائف المسلمين

الامتنافق أو معذور والثلاثة الذين تاب الله عليهم وانما كان معظم من تخلف فيها النساء والصبيان وروى أن بعض المنافقين طعنوا في علي وقالوا انما استخلفه لانه يفضله واذا كان قد استخلف غير علي أكثر وأفضل مما استخلف عليه عليا وكان ذلك استخفا فامقيدا على طائفة معينة في غيبته ليس هو استخفا فامطلقا بعد موته على أمته ولم يطلق على أحد من هؤلاء انه خليفة رسول الله الامع التقييد فاذا كان يسمى على بذلك فغيره من الصحابة المستخلفين أولى بهذا الاسم فلم يكن هذا من خصائصه وأيضا فالذي يخلف المطاع بعد موته لا يكون الا أفضل الناس وأما الذي يخلفه في حال غزوه لعدوه فلا يجب أن يكون أفضل الناس فالعادة الجارية أنه يستحب في خروجه لحاجته في المغازي من يكون عنده أفضل ممن يستخلفه على عياله فان نفع ذلك ليس كنفع ذلك المشاركة له في الجهاد والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم شبه عليا بهرون في أصل الاستخلاف لافي كماله ولعلي شركاء في هذا الاستخلاف بين ذلك أن موسى لما ذهب الى ميقات ربه لم يكن معه أحد يشركه في ذلك فاستخلف هرون على جميع قومه والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما ذهب الى غزوة تبوك أخذ معه جميع المسلمين الا المعذور ولم يستخلف عليا الاعلى العيال والقليل من الناس فلم يكن استخلافه كاستخلاف موسى لهرون بل ائتمنه في حال مغيبه كما ائتمن موسى هرون في حال مغيبه فبين له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن الاستخلاف ليس لنقص مرتبة المستخلف بل قد يكون لامانته كما استخلف موسى هرون على قومه وكان علي خرج اليه يبكي وقال أنذرتني مع النساء والصبيان كأنه كره أن يتخلف عنه وقد قيل ان بعض المنافقين طعن فيه فبين له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه المنزلة ليست لنقص المستخلف إذ لو كان كذلك ما استخلف موسى هرون (وأما قوله) انه قال ان المدينة لاتصلح الابي أوبك فهذا كذب على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعرف في كتب الحديث المعتمدة ومما بين كذبه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج من المدينة غير مرة ومعه علي وليس بالمدينة لاهو ولا على فكيف يقول ان المدينة لاتصلح الابي أوبك فيوم بدر كان معه علي وبين بدر والمدينة عدة مراحل وليس واحد منهما بالمدينة وعلى كان معه يوم بدر بالتواتر وكان يوم الفتح معه باتفاق العلماء وكانت أخته أجرت حوین لها وأراد على قتلها ما فقالت يا رسول الله زعم ابن أمي علي أنه قاتل رجلا أجزته فلان بن هبيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قد أجزنا من أجزت بأمر هاني والحديث في الصحيح ولم يكن في المدينة لاهو ولا على ويوم خيبر كان قد طاب عليا فقدم وهو أرمد وأعطاه الراية حتى فتح الله على يديه ولم يكن بالمدينة لاهو ولا على وكذلك يوم حنين والطائف وكذلك في حجة الوداع كان على باليمن والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم خرج حاجا فاجتمع عابكة وليس بالمدينة واحد منهما والرافضة من فرط جهلهم يكذبون الكذب الذي لا يخفى على من له بالسيرة أدنى علم (وأما قوله) انه أمر أسامة رضي الله عنه على الجيش الذين فيهم أبو بكر وعمر فن الكذب الذي يعرفه من له أدنى معرفة بالحديث فان أبابكر لم يكن في ذلك الجيش بل كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد استخلفه من حين مرض الى أن مات وأسامة قد روى أنه قد عقد له الراية قبل مرضه ثم لما مرض أمر أبابكر أن يصلي بالناس فصلى بهم الى أن مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فلو قدر أنه أمر بالخروج مع أسامة قبل المرض لكان

لهم في هذا الاصل الذي تبنى عليه مسألة الافعال الاختيارية القائمة بذات الله تعالى أربعة أقول تنفر الى ستة أمره

وذلك أنهم متنازعون هل يقوم بذاته ما يتعلق بعشيقته وقدرته من الافعال وغير الافعال على قولين مشهورين ومتنازعون في أن الامور

أمره بالصلاة تلك المدة مع انه لا سامية أن يسافر في مرضه موجبا للنسخ لامرة أسامة عنه فكيف اذالم يؤمر عليه أسامة بحال (وايضا) فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن عادته في السرايا بل ولا في مغازيه أن يعين كل من يخرج معه في الغزوات باسمائهم ولكن يندب الناس ندبا عاما مطلقا فتارة يعلمون منه أنه لم يأمر كل أحد بالخروج معه ولكن ندبهم الى ذلك كافي غزوة الغابة وتارة يأمر ناسا بصفة كما أمر في غزاة بدر أن يخرج من حضر ظهره فلم يخرج معه كثير من الناس وكان أمر في غزوة السويق بعد أحد أن لا يخرج معه الا من شهد أحدًا وتارة يستنفرهم نفرادا ولا يأذن لاحد في التخلف كافي غزوة تبوك وكذلك كانت سنة خلفائه من بعده وكان أبو بكر لما أمر الامراء الى الشام وغيرها يندب الناس الى الخروج فاذا خرج مع الامير من رأى حصول المقصود بهم سيره والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما أرسل الى مؤتة لسرية التي أرسلها قال أميركم زيد فان قتل في غير فقتل فعبد الله بن رواحة لم يعين كل من خرج معهم فلان وفلان ولم تكن الصحابة مكتوبين عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ديوان ولا يطوف نقباء يخرجونهم باسمائهم وأعيانهم بل كان يؤمر الامير فاذا اجتمع معه من يحصل بهم المقصود أرسلهم وصار أمير عليهم كما أنه في الحج لما أمر أبا بكر وأردفه بعلى أخبره أنه مأمور وأن أبا بكر أمير عليه ولما أمر أسامة بعد مقتل أبيه وأرسله الى ناحية العدو والذين قتلوا أباه لما رآه في ذلك من المصلحة ندب الناس معه فانتدب معه من رغب في الغزو وروى أن عمر كان ممن انتدب معه لا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين عمر ولا غير للخروج معه لكن من خرج معه في الغزاة كان أسامة أمير عليه كما أنه لما استخلف عتاب بن أسيد على مكة كان من أقام بمكة فعتاب أمير عليه وكذلك لما أرسل خالد بن الوليد وغيره من أمراء السرايا كان من خرج مع الامير فالأمير أمير عليه باختياره الخروج معه لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عين للخروج مع الامير كل من يخرج معه فان هذا لم يكن من عادة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل ولا من عادة أبي بكر وهذا كما أنه اذا كان امام راتب في حياته يصلى يقوم فن صلى خلفه كان ذلك الامام اماما له يتقدم عليه وان كان المأموم أفضل منه وفي صحيح مسلم وغيره عن أبي مسعود البدرى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ولا يجلس على تكريمه الا بذنه فهي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يتقدم على امام ذى سلطان وان كان المأموم أفضل منه ولهذا قال العلماء ان الامام الراتب لا يقدم عليه من هو أفضل منه وكانت السنة أولا أن الامير هو الذي يصلى بالناس وتنازع الفقهاء فيما اذا اجتمع صاحب البيت والمتولى أيهما يقدم على قولين كما تنازعوا في صلاة الجنائز هل يقدم الوالى أو الولى وأكثرهم قدم الوالى ولهذا المامات الحسن بن على قدم أخوه الحسين بن على أمير المدينة للصلاة عليه وقال لولا أنها السنة لما قدمتك والحسين أفضل من ذلك الامير الذي أمره أن يصلى على أخيه لكن لما كان هو الامير وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه قدمه لذلك وكان يقدم الامير على من معه في المغازي كتقدمه في الصلاة والحج لانهم صلوا خلفه باختيارهم وجوامعهم مع كونه قد تتعين صلاتهم خلفه وجههم معه اذالم يكن للحج الامير واحد خرج معه ولكن في الغزوات لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يأمر جميع الناس بالخروج مع السرايا ولا يعين من يخرج باسمائهم وأعيانهم

المتجددة الحادثة هل يمكن تسلسلها ودوامها في الماضي والمستقبل أو في المستقبل دون الماضي أو يجب تناسلها وانقطاعها في الماضي والمستقبل على ثلاثة أقوال معروفة فصارت الاقوال أربعة طائفة تقول يقوم به ما يتعلق بعشيقته وقدرته ثم هل يقال مازال كذلك أو يقال حدث هذا الجنس بعد أن لم يكن على قولين وطائفة تقول لا يقوم به شئ من ذلك ثم هل يمكن دوام ذلك وتسلسله خارجا عنه على قولين وكل من الطائفتين تنازعا هل يمكن وجود هذه المعاني بدون محل تقوم به على قولين فالقائلون من أهل القبلة يجوز تسلسل الحوادث منهم من قال تقوم به ومنهم من قال تحدث لافي محل ومنهم من قال تحدث في محل غيره والمنازعون لذلك من أهل القبلة منهم من قال

بل يندبهم فبصرح من يختار الغزو ولهذا كان الخارجون مفضلين على القاعدین ولو كان الخروج  
معينا لكان كل منهم مطيعا لامره بل قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير اولى  
الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على  
القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدین أجزا عظيما درجات  
منه ومغفرة ورحمة وكان الله غفورا رحيما فأسامة رضى الله عنه كان أميراً من أمراء السرايا  
وأمراء السرايا لم يكونوا يسمون خلفاء فانهم لم يخلفوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد  
موته ولا خلفوه في مغيبه على شئ كان يباشره بل هو أنشأ لهم سفرا ووعلا استعمال عليهم رجلا منهم  
ابتداء لا خلافة عن كان يجعله قبله وقد يسمى العمل على الامصار والقرى خلافة ويسمى العمل  
مخلافا وهذه أمور لفظية تطلق بحسب اللغة والاستعمال (وأما قوله) ومات ولم يعزله فأوبكر  
أنفذ جيش أسامة رضى الله عنه بعد أن أشار الناس عليه برده خوفا من العدو وقال والله لا أحل  
راية عقد هار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أنه كان يملك عزله كما كان يملك ذلك رسول  
الله صلى الله تعالى عليه وسلم لانه قام مقامه فيعمل ما هو أصلح للمسلمين (وأما ما ذكره) من غضب  
أسامة لما تولى أبو بكر في الا كاذيب السمجة فان محبة أسامة رضى الله عنه لا ي بكر وطاعته له  
أشهر وأعرف من أن تذكر وأسامة من أبعده الناس عن الفرقة والاختلاف فانه لم يقاتل لامع  
على ولا مع معوية واعتزل الفتنة وأسامة لم يكن من قريش ولا من يصلح للخلافة ولا يخطر بقلبه  
أن يتولاها فأى فائدة له في أن يقول هذا القول لاى من تولى الامر مع علمه أنه لا يتولى الامر  
أحد الا كان خليفة عليه ولو قدر أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمره على أبي بكر ثم مات  
فموته صار الامر الى الخليفة من بعده واليه الامر في انفاذ الجيش أو حبسه وفي تأمير أسامة  
أو عزله واذا قال أمرني عليك فن استخلفك على قال من استخلفني على جميع المسلمين وعلى من  
هو أفضل منك واذا قال انه أمرني عليك قال أمرك على قبل أن أستخلف فبعد أن صرت  
أنا خليفة فأنا الامير عليك كولو قدر أن أب بكر أمر على عمر أحدنا ثم مات أبو بكر وولى عمر صار  
عمر أميراً على من كان أميراً عليه وكذلك لو أمر عمر على عثمان أو على أو غيرهما أميرا ثم مات  
عمر صار هو الخليفة فانه يصير أميراً على من كان هو الامير عليه ولو قدر أن عليا كان أرسله النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وأمر عليه غيره كما أمر عليه أب بكر لما أرسله ليحج بالناس سنة تسع  
ولحقه على فقال لعلى أنت أميراً وأما مورف قال بل ما مورف كان أبو بكر أميراً على على فلو قدر  
أن عليا هو الخليفة لكان يصلح أميراً على أبي بكر ومثل هذا لا ينكره الا جاهل وأسامة أعقل  
وأنتى وأعلم من أن يتكلم بمثل هذا الهذيان لمثل أبي بكر وأعجب من ذلك قول هؤلاء المفتريين انه  
مشى هو وعمر اليه حتى استرضياهم مع قولهم أنهم ما قهرا عليا وبني هاشم وبني عبد مناف ولم  
يسترضياهم وهم أعز وأقوى وأشرف من أسامة رضى الله عنه فأى حاجة عن قهر وبني هاشم وبني  
أمية وسائر بني عبد مناف وبطن قريش والانصار والعرب الى أن يسترضوا أسامة بن زيد وهو  
من أضعف رعيته لم يس له قبيلة ولا عشيرة ولا معه مال ولا رجال ولولا حب النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم له وتقدمه له لم يكن الا كما ناله من الضعفاء فان قلت انه استرضاه لحب النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم له فأنتم تقولون انهم بدلوا وعهده وظلموا وصبه وغصبوه فن عصي الامر الصحيح  
وبدل العهد البين وظلم واعتدى وقهر ولم يلتفت الى طاعة الله ورسوله ولم يقرب في آل محمد الا ولا  
ذمة راعي مثل أسامة بن زيد يسترضيه وهو قدر دشه امة أم عين ولم يسترضها وأغضب فاطمة

تقوم به ولها ابتداء ومنهم من قال بل  
تحدث قائمة في غيره ولها ابتداء ومنهم  
من قال بل تحدث لافي محل ولها  
ابتداء وقد ذكرنا حجة المانعين من  
قيام المقدورات والمبرادات به  
وكلام من ناقضها ونحن نذكر حجة  
المانعين من التسلسل في الآثار  
وكلام بعض من عارضهم من أهل  
القبلة وهذا موجود في عامة  
الطوائف حتى في الطائفة الواحدة  
فان أبا التناهي الارموى قد ذكر في  
لباب الاربعين لابي عبد الله الرازي  
من الاعترافات على ذلك  
ما يناسب هذا الموضوع وتابع في  
ذلك طوائف من النظر كابي  
الحسن الامدى وغيره بل نفس  
الرازي قد ذكر في مواضع من كتبه  
نقض ما ذكره في الاربعين ولم  
يجب عن ذلك كما قد حكينا كلامه  
في موضع آخر وسيأتى ان شاء الله

وأذاها وهي أحق بالاسترضاء فمن فعل مثل هذا فأى حاجة له الى استرضاء أسامة بن زيد وإنما يسترى الشخص للدين أو للدنيا فإذا لم يكن عندهم دين يحملهم على استرضاء من يجب استرضاءه ولا هم محتاجون في الدنيا له فأى داع يدعوهم الى استرضائه والرافضة من جهلهم وكذبهم يتناقضون تناقضا كثيرا بيننا أوهم في قول مختلف يؤفك عنه من أفك

(فصل قال الرافضي) وسموا عمر فاروقا ولم يسموا عليا رضي الله عنه بذلك مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال فيه هذا فاروق أمتي يفرق بين أهل الحق والباطل وقال ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلا بغيضهم عليا (فيقال أولا) أما همدان الحديثان فلا يسترىب أهل المعرفة بالحديث أنهما حديثان موضوعان مكذوبان على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يرو واحدا منهما في كتب العلم المعتمدة ولولا واحد منهما لاسناد معروف (ويقال ثانيا) من احتج في مسألة فرعية بحديث فلا بد له أن يسنده فكيف في مسائل أصول الدين والافتقر دقوال القائل قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس حجة باتفاق أهل العلم ولو كان حجة لكان كل حديث قال فيه واحد من أهل السنة قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حجة ونحن نقنع في هذا الباب بأن يروى الحديث باسناد معروف بالصدق من أى طائفة كانوا الكن إذا لم يكن الحديث له اسناد فهذا الناقل له وإن كان لم يكذبه بل نقله من كتاب غيره فكيف يجوز لاحد أن يشهد على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بما لم يعرف اسناده (ويقال ثالثا) من المعلوم لكل من له خبرة أن أهل الحديث من أعظم الناس بحضرة أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وطلب العلم وأرغب الناس في اتباعها وأبعد الناس عن اتباع هوى يخالفها فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلى هذا لم يكن أحد من الناس أولى منهم باتباع قوله فانهم يتبعون قوله إيماناً وبمحبة لمتابعته لا لغرض لهم في الشخص الممدوح ولهذا يذكرون ما ذكره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من فضائل على كما يذكرون ما قاله من فضائل عثمان ويذكرون ما ذكره من فضائل الانصار كما يذكرون ما ذكره من فضائل المهاجرين ويذكرون ما ذكره من فضائل بني فارس واسماعيل ويذكرون ما ذكره من فضائل قريش وفضائل بني هاشم ويذكرون ما ذكره من فضائل طلحة والزبير كما يذكرون ما ذكره من فضائل سعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ويذكرون ما ذكره من فضائل عائشة كما يذكرون ما ذكره من فضائل فاطمة وخديجة رضي الله عنهم فهم في أهل الاسلام كاهل الاسلام في أهل الملل يؤمنون بكل رسول وبكل كتاب لا يفرقون بين أحد من رسل الله ولم يكونوا من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا فلو ثبت عندهم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعلى هذا فاروق أمتي لقبوا ذلك ونقلوه كما نقلوا قوله لا يعبده هذا أمين هذه الامة وقوله للزبير ان كل نبي حوارى وحوارى الزبير وكانوا قوله لعلى لاعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وحديث الكساء لما قال لعلى وفاطمة وحسن وحسين اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وأمثال ذلك ويقال رابعا كل من الحديث يعلم بالدليل أنه كذب لا يجوز نسبه الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فإنه يقال ما المعنى يكون على وغيره فاروق الامة يفرق بين الحق والباطل ان عني بذلك أنه يميز أهل الحق والباطل فيميز بين المؤمنين والمنافقين فهذا أمر لا يقدر عليه أحد من البشر لاني ولا غيره وقد قال تعالى لنبيه وعن حولكم من الاعراب منافقون ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم فاذا

كلام الرازي في افساد هذه الحجج التي ذكرها في تنهاى الحوادث بامور لم يذكر عنها جوابا وذلك أن أبا عبد الله الرازي ذكر في الاربعين في مسألة حدوث العالم من الحجج على حدوث الاجسام أو العالم ما لم يذكره في عامة كتبه (فذكر خمس حجج الاولى) أنه لو كانت الاجسام قد عدا لكانت امامت حركة أو ساكنة الاولى يستلزم حوادث لا أول لها واحتج على انتفاء ذلك بستة أوجه الاولى ان ماهية الحركة يقتضى المسوقية بالغير وماهية الازل تنفها فامتنعت ازلية الحركة فعارضه أبو الشناء الارموى بأنه لقائل أن يقول كون ماهية الحركة مركبة من جزء سابق وجزء لاحق لا ينافي دوامها في ضمن أفرادها المتعاقبة لا الى أول وهو المعنى بكونها ازلية (قلت) ونكتة هذا الاعتراض أن

كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يعلم عين كل منافق في مدينته وفيما حولها فكيف يعلم ذلك غيره وان قيل انه يذ كرمه صفات أهل الحق وأهل الباطل فالقرآن بين ذلك غاية البيان وهو الفرقان الذي فرق لنبيه بين الحق والباطل بالارباب وان أر يد بذلك أن من قاتل معه كان على الحق فيقال هذا لو كان صحيحا لم يكن فيه الا التمييز بين تلك الطائفة المعينة وحينئذ فأبو بكر و عمر وعثمان أولى بذلك لانهم قاتلوا بالمؤمنين أهل الحق الكفار أهل الباطل فكان التمييز الذي حصل بفعلهم أكمل وأفضل فانه لا يشك عاقل أن الذين قاتلهم الثلاثة كانوا أولى بالباطل ممن قاتلهم على وكل ما كان العدو وأعظم باطلا كان عدوه أولى بالحق ولهذا كان أشد الناس عدايا يوم القيمة من قتل نبيا أو من قتله نبي وكان المشركون الذين باشر والرسول صلى الله تعالى عليه وسلم بالتكذيب والمعاداة كابي لهب وأبي جهل شر من غيرهم فاذا كان من قتله الثلاثة أعظم باطلا كان الذين قاتلوهم أعظم حقا فيكونون أولى بالفرقان بهذا الاعتبار وان قيل انه فاروق لان محبته هي المفرقة بين أهل الحق والباطل قيل أولا هذا ليس من فعله حتى يكون هو به فاروقا وقيل ثانيا ان محبة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم تفرقا بين أهل الحق والباطل بانفاق وقيل ثالثا لو عارض معارض فجعل محبة عثمان هي الفارقة بين الحق والباطل فلم يكن دعواه دون دعوى ذلك في علي مع ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من قوله لما ذكر القتنة يكون هذا وأصحابه على الحق وأما اذا جعل ذلك في أبي بكر وعمر فلا يخفى أنه أظهر في المقابلة ومن كان قوله مجرد دعوى أمكن مقابله بمثله وان أر يد بذلك مطلق دعوى المحبة دخل في ذلك الغالة كالمذعن لالهيته ونبوته فيكون هؤلاء أهل الحق وهذا كفر باتفاق المسلمين وان أر يد بذلك المحبة المطلقة فالسأن فيها أهل السنة يقولون نحن أحق بها من الشيعة وذلك أن المحبة المتضمنة للعلو هي كحبة اليهود لموسى والنصارى للسيح وهي محبة باطلة والمحبة العجيبة أن يحب العبد بذلك المحبوب على ما هو عليه في نفس الامر فلو اعتقد رجل في بعض الصالحين أنه نبي من الانبياء أو أنه من السابقين الاولين فأحبه كان قد أحب ما لا حقيقة له لانه أحب ذلك الشخص بناء على أنه موصوف بتلك الصفة وهي باطلة فقد أحب معدوما لا موجودا كن تزوج امرأة توهم أنها عظيمة المال والجمال والدين والحسب فاحبها ثم تبين له أنها دون ما ظنه بكثير فلار يب أن حبه ينقص بحسب نقص اعتقاده اذا الحكم اذا ثبت لعلة زال بزوالها واليهود اذا أحبوا موسى بناء على أنه قال تمسكوا بالسبب ما دامت السموات والارض وأنه نهي عن اتباع المسيح ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن موسى كذلك فاذا تبين لهم حقيقة موسى صلى الله تعالى عليه وسلم يوم القيمة علموا أنهم لم يكونوا يحبون موسى على ما هو عليه وانما أحبوا موصوفا بصفات لا وجود لها فكانت محبتهم باطلة فلم يكونوا مع موسى المبشر بهيسى المسيح ومحمد وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال المرء مع من أحب واليهود لم يحبوا الا ما لا وجود له في الخارج فلا يكونون مع موسى المبشر بهيسى ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم فانهم لم يحبوا موسى هذا والحب والارادة ونحو ذلك يتبع العلم والاعتقاد فمن اعتقد باطلا فأحبه كان محبا لذلك الباطل وكانت محبته باطلة فلم ينفعه وذلك كمن اعتقد في بشر الالهية فأحبه لذلك كمن اعتقد الهية فرعون أو أئمة الاسماعيلية أو اعتقد الالهية في بعض الشيوخ أو بعض أهل البيت أو بعض الانبياء أو الملائكة كاعتقاد النصارى في المسيح ومن عرف الحق فأحبه كان حبه لذلك الحق فكانت محبته من الحق فنفعه قال الله تعالى الذين

يقال ان المستدل قال ماهية الحركة تقتضى أن تكون مسبوقه بالغير نهل المراد بالغير أن تكون الحركة مسبوقه بما ليس بحركة أو يكون عض أجزاءها سابقا لبعض أما الاول فباطل وهو الذي يشعربه نوله ماهية الحركة تقتضى المسبوقية بالغير فان ذلك قد يفهم منه أن ماهيتها تقتضى أن تكون مسبوقه بغير الحركة ولو كان الامر كذلك لا تمتنع كون المسبوق بغيره أزليا لكن لا يصلح أن يبدل الثاني وهو أن ماهيتها تقتضى تقدم بعض أجزائها على بعض وحينئذ فقد منعوه المقدمة الثانية وهو أن قوله ان ماهية الازل تنفي ذلك وقالوا لانسلم أن ما كان كذلك لا يكون أزليا هذا رأس المسئلة لاسيما وهو وجهاهرا المسلمين وغيرهم من أهل الملل يسلون ان ما كان كذلك فانه



كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل وأن الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم كذلك يضرب الله للناس أمثالهم وهكذا النصراري مع المسيح فإذا أحبه معتقدا أنه اله وكان عبدا كان قد أحب ما لا حقيقة له فإذا تبين له أن المسيح عبد ورسول لم يكن قد أحبه فلا يكون معه وهكذا من أحب الصحابة والتابعين والصالحين معتقدا فيهم الباطل كانت محبته لذلك الباطل باطلة ومحبة الرافضة لعلي رضي الله عنه من هذا الباب فانهم يحبون ما لم يوجد وهو الامام المعصوم المنصوص على امامته الذي لا امام بعد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا هو الذي كان يعتقدوا بأكبر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ظالمين معتدين أو كافرين فإذا تبين لهم يوم القيمة أن عليا لم يكن أفضل من واحد من هؤلاء وانما غاية ته أن يكون قريبا من أحدهم وأنه كان مقربا امامتهم وفضلهم ولم يكن معصوما لا هو ولا هم ولا كان منصوبا على امامته تبين لهم أنهم لم يكونوا يحبون عليا بل هم من أعظم الناس بغضا لعلي رضي الله عنه في الحقيقة فانهم يبغضون من اتصف بالصفات التي كانت في علي آكل منها في غيره من اثبات امامة الثلاثة وتفضيلهم فان عليا رضي الله عنه كان يفضلهم ويقرب امامتهم فتبين أنهم يبغضون عليا قطعوا بهذا يتبين الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن علي رضي الله عنه أنه قال انه امهد النبي الامي الى أن لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق ان كان هذا محفوظا ثابتا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا مقررين به وهكذا كل من أحب شيئا على أنه موصوف بصفات ولم يكن كذلك في نفس الامر كن اعتقد في شيخ أنه يشفع في مرديه يوم القيامة وأنه يرزقه وينصره ويفرج كربانه ويجيبه في الضرورات كن اعتقد أن عنده خزان الله وأنه يعلم الغيب وأنه ملاك وهو ليس كذلك في نفس الامر فقد أحب ما لا حقيقة له وقول علي رضي الله عنه في هذا الحديث لا يحبني المؤمن ولا يبغضني المنافق ليس من خصائصه بل قد ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال آية اليمان حب الانصار وآية النفاق بغض الانصار وقال لا يبغض الانصار رجل مؤمن بالله واليوم الآخر وقال لا يحب الانصار المؤمن ولا يبغضهم المنافق وفي الحديث الصحيح حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا له ولامه أن يحبها الله الى عباده المؤمنين قال فلا تجحد مؤمنا الا يحبني وأمي وهذا مما يبين الفرق بين هذا الحديث والحديث الذي رواه عن ابن عمر ما كنا نعرف المنافقين على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا يبغضهم عليا فان هذا مما يعلم كل عالم أنه كذب لان النفاق له علامات كثيرة وأسباب متعددة غير بغض علي فكيف لا يكون على النفاق علامة الا بغض علي وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان آية النفاق بغض الانصار وقال في الحديث الصحيح آية المنافق ثلاث اذا حدث كذب واذا وعد أخلف واذا أوتى خان وقد قال تعالى في القرآن في صفة المنافقين ومنهم من يلزم في الصدقات فان أعطوا منها رضوا ومنهم الذين يؤذون النبي ومنهم من عاهد الله ومنهم من يقول انذني ولا تفتني ومنهم من يقول أياكم زادته هذه ايمانا وذكر لهم سبحانه وتعالى في سورة براءة وغيرهما من العلامات والصفات ما لا يسع هذا الموضوع بسطه بل لو قال كنا نعرف المنافقين يبغض علي لكان متجها كما أنهم أيضا يعرفون بغض الانصار بل وبغض أبي بكر وعمر وبغض غيره هؤلاء فان كل من أبغض ما يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه

يصلح أن يكون أبديا ومعلوم أن ماهية الحركة تقتضي أن يكون بعضها متأخرا عن بعض ولا يمتنع مع ذلك وجود ما لا انقضاء له من الحركات قالوا فلذلك لا يمتنع وجود ما لا ابتداء له منها كالم يمتنع وجود ما لا أول لوجوده وهو القديم الواجب الوجود مع امكان تقدير حركات وأزمنة لا ابتداء لها مقارنة لوجوده والكلام في انتهاء المحقق كالكلام في انتهاء المقدر (قال الرازي الوجه الثاني) لو كانت أدوار الفلك متعاقبة لا الى أول كان قبل حركته عدم لا الى أول وتلك العدمات مجتمعة في الازل وليس معها شيء من الوجودات والالكان السابق مقارنا للسبوق فلمجموع الوجودات أول قال الارموي ولقائل أن يقول ان عينت باجتماعها تحققها بأسرها

وسلم يحبه ويواليه وان كان يحب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويواليه كان بغضه شعبة من شعب  
النفاق والدليل بطرد ولا ينعكس ولهذا كان أعظم الطوائف نفاقا المبغضين لابي بكر لانه  
لم يكن في الصحابة أحب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منه ولا كان فهم أعظم حبا للنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم منه فبغضه من أعظم آيات النفاق ولهذا لا يوجد المنافقون في طائفة  
أعظم منها في مبغضيه كالنصيرية والاسماعيلية ونحوهم فان قال قائل الرافضة الذين يبغضونه  
يظنون أنه كان عدوا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لما يذكرونهم من الاخبار التي تقتضي أنه  
كان يبغض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته فيبغضونه لذلك قيل ان كان هذا عذرا يمنع  
نفاق الذين يبغضونه جهلا وتأويلا فكذلك المبغضون لعلي الذين اعتقدوا انه كافر مرتدا وظالم  
فاسق فأبغضوه لبغضه لدين الاسلام أو لما أحبه الله وأمر به من العدل ولاعتقادهم أنه قتل  
المؤمنين بغير حق وأراد علوا في الارض وفسادا وكان كفرعون ونحوه فان هؤلاء وان كانوا  
جهلا فليسوا بأجهل ممن اعتقد في عمر أنه فرعون هذه الامة فان لم يكن بغض أولئك لابي  
بكر وعمر نفاقا لجهلهم وتأويلهم فكذلك بغض هؤلاء لعلي بالطريق الاولى والاحرى وان  
كان بغض علي نفاقا وان كان المبغض جاهلا متأولا فبغض أبي بكر وعمر أولى أن يكون نفاقا  
حينئذ وان كان المبغض جاهلا متأولا

(فصل قال الرافضي) وأعظموا أمر عائشة على باقي نسوانه مع أنه عليه السلام كان

يكثر من ذكر خديجة بنت خويلد وقالت له عائشة انك تكثر ذكرها وقد أدبك الله خيرا منها  
فقال والله ما بدلت بها ما هو خير منها صدقتي اذ كذبني الناس وأوتني اذ طردني الناس  
وأسعدتني بما هو رزقي الله الولد منها ولم أرزق من غيرها

(والجواب أن يقال) ان أهل السنة ليسوا مجمعين على أن عائشة أفضل نسائه بل قد  
ذهب الى ذلك كثير من أهل السنة واحتجوا بما في الصحيحين عن أبي موسى وعن أنس رضي الله  
عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر  
الطعام والثريد هو أفضل الاطعمة لانه خبز ولحم كما قال الشاعر

اذا ما الخبر تأدمه بلحم \* فذاك أمانة الله الثريد

وذلك أن البر أفضل الاقوات واللحم أفضل الادم كما في الحديث الذي رواه ابن قتيبة وغيره عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم فإذا كان اللحم سيد  
الادم والبر سيد الاقوات ومجموعهما الثريد كان الثريد أفضل الطعام وقد صح من غير وجه  
عن الصادق المصدوق أنه قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام وفي الصحيح  
عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أي النساء أحب اليك قال عائشة قلت  
ومن الرجال قال أبوها قلت ثم من قال عمرو سمى رجالا وهؤلاء يقولون قوله لخديجة ما أبدني الله  
خيرا منها ان صح معناه ما أبدني خيرا لي منها فان خديجة نفعته في أول الاسلام نفعها لم يقم غيرها  
فيه مقامها فكانت خيرا له من هذا الوجه لكونها نفعته وقت الحاجة وعائشة صحبته في آخر  
النبوة وكما الدين فحصل لها من العلم والايمان ما لم يحصل لمن لم يدرك الأول النبوة فكانت  
أفضل لهذه الزيادة فان الامة انتفعت بها أكثر مما انتفعت بغيرها وبلغت من العلم والسن ما لم  
يلغ غيرهما فخديجة كان خيرا مقصورا على نفس النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم تبلغ عنه  
شيئا ولم تنتفع بها الامة كما انتفعوا بعائشة ولان الدين لم يكن قد كل حتى تعلمه ويحصل لها من

حينما فهو ممنوع لانه ما من  
حين يفرض الا وينتهي واحدا منها  
فيه لوجود الحركة التي هي عدمها  
ضرورة تعاقب تلك الحركات لا الى  
أول وان عنيت به أنه لا ترتيب في  
بدايات تلك العدمات كما في بدايات  
الوجودات فلا يلزم من اجتماع  
بعض الوجودات معها المحذور  
(قلت) مضمون هذا أن عدم كل  
حركة ينتهي بوجودها فليست  
الاعدام منساوية في النهايات فلا  
تكون مجمعة في شيء من الاوقات  
لانه في كل وقت يثبت بعضها دون  
بعض لوجود حادث يزول به عدمه  
ولكن لا بداية لكل عدم منها فان  
ما حدث لم يزل معدوما قبل حدوثه  
بخلاف الحركات فان لكل حركة  
بداية وحينئذ فلا يمنع أن يقارن  
الوجود ببعضها دون بعض كما يقارن  
الوجود الباقي الازلي بعدم كل

كالاته ما حصل لمن علم وأمن به بعد كماله ومعلوم أن من اجتمع همه على شيء واحد كان أبلغ فيه ممن تفرق همه في أعمال متنوعة فمخديجة رضي الله تعالى عنها خير له من هذا الوجه لكن أنواع البر لم تنحصر في ذلك الأثرى أن من كان من الصحابة أعظم إيمانا وأكثر جهادا بنفسه وماله كجمرة وعلى وسعد بن معاذ وأسيد بن حضير وغيرهم هم أفضل ممن كان يخدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينفعه في نفسه أكثر منهم كابي رافع وأنس بن مالك وغيرهما وفي الجملة الكلام في تفضيل عائشة ومخديجة ليس هذا موضع استقصائه لكن المقصود هنا أن أهل السنة مجمعون على تعظيم عائشة ومحبتها وأن نساء أمهات المؤمنين اللواتي ماتت عنهن كانت عائشة أحسن اليه وأعظمهن حرمة عند المسلمين وقد ثبت في الصحيح أن الناس كانوا يتحرون بهداياهم يوم عائشة لما يعلمون من محبته إياها حتى إن نساء غرن من ذلك وأرسلن إليه فاطمة رضي الله عنها تقول له نسألك يسئلك العدل في ابنة أبي قحافة فقال لفاطمة أي بنينة أم تاحيين ما أحب قالت بلى قال فأحبي هذه الحديث في الصحيحين وفي الصحيحين أيضا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا عائشة هذا جبريل يقرأ عليك السلام قالت وعديه السلام وورجة الله ترى ما لا ترى ولما أراد فراق سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة رضي الله عنها بأذنه صلى الله تعالى عليه وسلم وكان في مرضه الذي مات فيه يقول ابن أبا اليوم استبطاء ليوم عائشة ثم استأذن نساءه أن يمرض في بيت عائشة رضي الله عنها فمرض فيه وفي بيته أتوا في بين سحرها ونحرها وفي حجرها وجمع بين ريقها وريقه وكانت رضي الله عنها مباركة على أمتها حتى قال أسيد بن حضير لما أنزل الله آية التيمم بسببها ما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر ما نزل بك أمر قط تكبرهينه إلا جعل الله فيه للمسلمين بركة وقد كانت نزلت آية براءتها قبل ذلك لما ماها أهل الافك فبرأها الله من فوق سبع سموات وجعلها من الصينات وبالله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال لها النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنك تقاتلين عليا وأنت ظالمة ثم انها خالفت أمر الله في قوله تعالى وقرن في بيوتكن وخرجت في ملا من الناس لتقاتل عليا على غير ذنب لان المسلمين أجمعوا على قتل عثمان وكانت هي في كل وقت تأمر بقتله وتقول اقتلوا نعمتلاقتل الله نعمتلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك ثم سألت من تولى الخلافة فقالوا على فخرجت لقتاله على دم عثمان فأى ذنب كان لعلي على ذلك وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتم على ذلك وبأى وجه يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأة غيره أو أخرجها من بيتها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له وكيف أطاعها على ذلك عشرة آلاف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصرا أحد منهم بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقها من أبي بكر ولا شخص واحد ككلمة واحدة

(والجواب) أن يقال أما أهل السنة فانهم في هذا الباب وغيره قاعون بالقسط شهداء الله وقولهم حق وعادل لا يتناقض وأما الرافضة وغيرهم من أهل البدع ففي أقوالهم من الباطل والتناقض ما ننبه ان شاء الله تعالى على بعضه وذلك أن أهل السنة عندهم أن أهل بدر كلهم في الجنة وكذلك أمهات المؤمنين عائشة وغيرها وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبيرهم سادات أهل الجنة بعد الانبياء وأهل السنة يقولون ان أهل الجنة ليس من شرطهم سلامتهم عن الخطا بل ولا هن الذنب بل يجوز أن يذنب الرجل منهم ذنبا صغيرا أو كبيرا ويتوب منه

ماسوا فالستدل يقول عدم كل حادث ثابت في الازل والمعترض يقول نعم لكن لانهم لم يولدوا في الازل وليس الجنس حادثا حتى يكون مسبوقا بعدم الجنس وانما الحادث أفراده كافي دوامه في الابد فليس لعدم المجموع تحقق في الازل والعدم السابق لافراد الحركات بمنزلة العدم اللاحق لها ولا يقال ان تلك الاعدام مجمعة في الابد والفرق بين عدم المجموع وعدم كل فرد فردي ففرق ظاهر والمستدل يقول عدم كل واحد أزلي فمجموع الاعدام أزلي وهذا بمنزلة أن يقول كل واحد من الافراد حادث فالمجموع حادث اذ كل حادث فله انقضاء فمجموع الحوادث له انقضاء أو كل واحد مسبوق بغيره فالمجموع مسبوق بغيره فاذا قال المتكلم عن المستدل قول

وهذا متفق عليه بين المسلمين ولو لم يتب منه فالصغار ترمي باجتناب الكبائر عند جماهيرهم بل وعند الاكثريين منهم أن الكبائر ترمي بالحسنات التي هي أعظم منها وبالمصائب المكفرة وغير ذلك وإذا كان هذا أصلهم فيقولون ما ذكر عن الصحابة من السيئات كثير منه وكثير منه كانوا يجتهدون فيه ولكن لا يعرف كثير من الناس وجه اجتهادهم وما قدر أنه كان فيه ذنب من الذنوب لهم فهو مغفور لهم أما بتوبة وأما بحسنات ماحية وأما بمصائب مكفرة وأما بغير ذلك فإنه قد قام الدليل الذي يجب القول بوجوبه أنهم من أهل الجنة فامتنع أن يفعلوا ما يوجب النار لا محالة وإذا لم يمت أحدهم على موجب النار لم يقدح ما سوى ذلك في استحقاقهم للجنة ونحن قد علمنا أنهم من أهل الجنة ولو لم يعلم أن أولئك المعينين في الجنة لم يجز لنا أن نقدح في استحقاقهم للجنة بأموالهم لأنهم أتوا بوجوب النار فإن هذا لا يجوز في آحاد المؤمنين الذين لم يعلم أنهم يدخلون الجنة وليس لنا أن نشهد لأحد منهم بالنار لا لمؤثر محتمل لا تدل على ذلك فكيف يجوز ذلك في خيار المؤمنين والعلم بتفاصيل أحوال كل واحد منهم باطننا وظاهرا وحسناته وسيئاته واجتهاداته أمر يتعذر علينا معرفته فكان كلامنا في ذلك كلاما فيما لا نعلمه والكلام بلا علم حرام فلهذا كان الامسالك عما شجروا بين الصحابة خيرا من الخوض في ذلك بغير علم بحقيقة الاحوال اذ كان كثير من الخوض في ذلك أو أكثره كلاما بلا علم وهذا حرام ولو لم يكن فيه هوى ومعارضة الحق المعلوم فكيف اذا كان كلاما لهوى يطلب فيه دفع الحق المعلوم وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة رجل علم الحق وقضى به فهو في الجنة ورجل علم الحق وقضى بخلافه فهو في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار فاذا كان هذا في قضاءين اثنين في قليل المال أو أكثره فكيف القضاء بين الصحابة في أمور كثيرة فمن تكلم في هذا الباب بجهل أو بخلاف ما يعلم كان مستوجب اللعنة ولو تكلم بحق اقصد الهوى لا لوجه الله تعالى أو يعارض به حقا آخر لكان أيضا مستوجبا للذم والعقاب ومن علم ما دل عليه القرآن والسنة من الشناء على القوم ورضا الله عنهم واستحقاقهم الجنة وأنهم خير هذه الامة التي هي خير الامة أخرجت للناس لم يعارض هذا المتيقن المعلوم بأمر مشبهة منها ما لا يعلم صحتها ومنها ما يتبين كذبها ومنها ما لا يعلم كيف وقع ومنها ما يعلم عذر القوم فيه ومنها ما يعلم بوقوعه منه ومنها ما يعلم أن لهم من الحسنات ما يعمره فمن سلك سبيل أهل السنة استقام قوله وكان من أهل الحق والاستقامة والاعتدال والاحصاء في جهل ونقص وتناقض كمال هؤلاء الضلال

(وأما قوله) وأذاعت سر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فلا ريب أن الله تعالى يقول وإذا سر النبي الى بعض أزواجه حديثا فلما نبأت به وأظهره الله عليه عترف بعضه وأعرض عن بعض فلما نبأها به قالت من أنبأك هذا قال نبأني العليم الخبير وقد ثبت في الصحيح عن عمر أنها عائشة وحفصة (فيقال أولا) هؤلاء عدوا الى نصوص القرآن التي فيها ذكر ذنوب ومعاص (٢) بينة لمن نصب عنه من المتقدمين يتأولون النصوص بأنواع التأويلات وأهل السنة يقولون بل أصحاب الذنوب تابوا منها ورفع الله درجاتهم بالتوبة وهذه الآية ليست بأولى في دلالتها على الذنب من تلك الآيات فإن كان تأويل تلك سائغا كان تأويل هذه كذلك وإن كان تأويل هذه باطلا فتأويل تلك أبطل (ويقال ثانيا) بتقدير أن يكون هناك ذنب لعائشة وحفصة فيكونان قد تابا منه وهذا ظاهر لقوله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما فقد عاها الله تعالى الى التوبة فلا يتن

المعترض ان عنيبت باجتماعها تحققها بأسرها حينما فهو ممنوع لانه ما من حين يفرض الا وينتهي واحد منها فيه وليس بمستقيم فانها مجمعة في الازل قال المتكلم عن المعترض ليس الازل طرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم كما أن الابد ليس طرفا معنا يقدر فيه وجود أو عدم ولكن معنى كون الشيء أزليا انه ما زال موجودا أو ليس لوجوده ابتداء ومعنى كونه أبديا أنه لا يزال موجودا أو ليس لوجوده انتهاء ومعنى كون عدم الشيء أزليا أنه ما زال معدوما حتى وجد وان كان عدمه مقارنا لوجود غيره وفائق ذلك يقول لا يتصور اجتماع هذه العدمات في وقت من الاوقات أصلا بل ما من حال يقدر الا فيه عدم بعضها ووجود غيره فقول القائل ان العدمات مجمعة في الازل

(٢) قوله بينة لمن نصب الخ كذا بالاصل فتأمل وحرره اه معصمه

بهما أنهم لم يتوباع ما ثبت من علو درجاتهما وأنهما زوجتا نبينا في الجنة وأن الله خيرهن  
 بين الحياة الدنيا وزيتها وبين الله ورسوله والدار الآخرة فاختزن الله ورسوله والدار الآخرة ولذلك  
 حرم عليه أن يستبدل بهن غيرهن وحرم عليه أن يتزوج عليهن واختلف في إباحة ذلك له بعد ذلك  
 ومات عنهن وهن أمهات المؤمنين بنص القرآن ثم قد تقدم أن الذنب يزول عقابه بالتوبة  
 والحسنات الماحية والمصائب المكفرة (ويقال ثالثا) المذكور عن أزواجه كالمذكور عن  
 شهده بالجنة من أهل بيته وغيرهم من أصحابه فإن عليا لما خطب ابنة أبي جهل على فاطمة وقام  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فقال ان بنى المغيرة استأذوني أن يتكلموا عليا ببنتم واني  
 لا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن الآن يريد ان أي طالب أن يطلق ابنتي ويتزوج ابنتهم فان فاطمة  
 بضعة مني ريبي ما رابها ويؤذي بي ما آذاها فلا يظن بعلي رضي الله عنه أنه ترك الخطبة في الظاهر  
 فقط بل تركها بقلبه وتاب بقلبه عما كان طلبه وسعى فيه وكذلك لما صالح النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم المشركين يوم الحديبية وقال لأصحابه انحروا واحلقوا رؤسكم فليقيم أحد فدخل  
 مغضبا على أم سلمة فقالت من أغضبك أغضبه الله فقال مالي لا أغضب وأنا أمر بالامر فلا يطاع  
 فقالت يا رسول الله ادع هديك فانحروه وأمر الحلاق فليحلق رأسك وأمر عليا أن يصوم اسمه  
 فقال والله لا أحجوك فأخذ الكتاب من يده ومحماء ومعلوم أن تأخر علي وغيره من الصحابة عما  
 أمروا به حتى غضب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال العائل هذا ذنب كان جوابه كجواب  
 القائل ان عائشة أذنت في ذلك فمن الناس من يتأول ويقول انما تأخر وأما أولئك لكونهم كانوا  
 يرجون تغيير الحال بأن يدخلوا مكة وآخر يقول لو كان لهم تأويل مقبول لم بغضب النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم بل تابوا من ذلك التأخر ورجعوا عنه مع أن حسناتهم تقوم مثل هذا الذنب  
 وعلى داخل في هؤلاء رضي الله عنهم أجمعين

(وأما الحديث) الذي رواه وهو قوله لها تقاتلين عليا وأنت ظالمة فهذا لا يعرف في شيء من كتب  
 العلم المعتمدة ولا له اسناد معروف وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث الصحيحة  
 بل هو كذب قطعاً فان عائشة لم تقاتل ولم تخرج لقتال وانما خرجت بقصد الإصلاح بين  
 المسلمين ونظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى  
 فكانت اذا ذكرت خروجها تبكي حتى تسبل جارها وهكذا عامة السابقين ندموا على ما دخلوا  
 فيه من القتال فندم طلحة والزبير وعلى رضي الله تعالى عنهم أجمعين ولم يكن يوم الجمل لهؤلاء  
 قصد في القتال ولكن وقع الاقتتال بغير اختيارهم فانه لما أرسل علي وطلحة والزبير وقصدوا  
 الاتفاق على المصلحة وأنهم اذا تمكنوا طلبوا قتله عثمان أهل الفتنة وكان علي غير راض  
 بقتل عثمان ولا مبعنا عليه كما كان يحلف فيقول والله ما قتلت عثمان ولا مالات علي قتله وهو  
 الصادق البار في عينه نفسي القتل أن يتفق على معهم على امسالة القتل فعملوا على عسكر  
 طلحة والزبير فظن طلحة والزبير أن عليا جعل عليهم فعملوا دفاعاً عن أنفسهم فظن على أنهم  
 عملوا على حمل دفاع عن نفسه فوقع الفتنة بغير اختيارهم وعائشة راكبة لا قاتلت ولا أمرت  
 بالقتال هكذا ذكره غير واحد من أهل المعرفة بالاختبار

(وأما قوله) وخالفت أمر الله في قوله تعالى وقسرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية  
 الأولى فهي رضي الله عنها لم تبرج تبرج الجاهلية الأولى والامر بالاستقرار في البيوت لا ينافي  
 الخروج لمصلحة ما يور بها كالمخرج للحم والعرة أو خرجت مع زوجها في سفر فان هذه الآية

فرع امكان اجتماع هذه الاعدام  
 واجتماع هذه الاعدام ممتنع  
 وسيأتي تمام الكلام على ذلك بعد  
 هذا (قال الرازي) الثالث ان لم  
 يحصل شيء من الحركات في الازل  
 أو حصل ولم يكن مسبوقا بغيره فلها  
 أول وان كان مسبوقا بغيره كان  
 الازلي مسبوقا (قال الارموي)  
 ولقاتل أن يقول ليس شيء من الحركات  
 الجزئية أزليا بل كل واحدة منها  
 حادثة وانما قد ريم الحركة الكلية  
 بتعاقب الافراد الجزئية وهي  
 ليست مسبوقه بغيرها فلم يلزم أن  
 يكون لكل الحركات الجزئية أول  
 (قلت) قول المستدل ان حصل  
 شيء من الحركات في الازل ولم يكن  
 مسبوقا بغيره فلها أول يرد به  
 ليس مسبوقا بحركة أخرى فان  
 الحركة المعينة التي لم تسبقها حركة  
 أخرى تكون لها ابتداء فلا تكون

نزلت في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد سافر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعد ذلك  
 في حجة الوداع سافر بعائشة رضي الله عنها وغيرها وأرسلها مع عبد الرحمن أخيها فأردفها خلفه  
 وأمرها من التنعيم وحجة الوداع كانت قبل وفاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأقل من ثلاثة  
 أشهر بعد نزول هذه الآية ولهذا كن أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يحجبن كما حجبن  
 في خلافة عمر رضي الله عنه وكان عمر بوكل بقطارهن عثمان أو عبد الرحمن بن عوف وإذا كان  
 سفرهن لمصلحة جائزاً فعائشة اعتقدت أن ذلك السفر مصلحة للسلمين فتأولت في هذا وهذا كما أن  
 قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وقوله ولا تقتلوا أنفسكم يتضمن  
 قتل المؤمن بين بعضهم بعضاً كما في قوله ولا تلزوا أنفسكم وقوله لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون  
 والمؤمنات بأنفسهم خيراً ولذلك قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم  
 وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا وقوله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم إذا التقي المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما  
 بال مقتول قال كان حريصاً على قتل صاحبه (فلو قال قاتل) إن علياً ومن قاتله قد التقياً بسيفيهما  
 وقد استحلوا دماء المسلمين فيجب أن يلحقهم الوعيد (جوابه) أن الوعيد لا يتناول المجتهد  
 المتأول وإن كان مخطئاً فإن الله تعالى يقول في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا  
 قد فعلت فقد عفا المؤمنين عن النسيان والخطأ والمجتهد المخطئ مغفور له خطؤه وإذا غفر  
 خطأ هؤلاء في قتال المؤمنين فالمغفرة لعائشة لكونها لم تقترف في بيتها إذ كانت مجتهدة أولى  
 (وأيضاً لو قال قاتل) إن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن المدينة تنفي خبيثها وتنصع طيبها  
 وقال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها إلا بدلها الله خيراً منه أخرجه في الموطن وقال إن علياً  
 خرج منها ولم يقيم بها كما أقام الخلفاء قبله ولهذا لم تجتمع عليه الكلمة (لكن الجواب) أن المجتهد  
 إذا كان دون علي لم يتناوله الوعيد فعلى أولى أن لا يتناوله الوعيد لاجتهاده وبهذا يجاب عن  
 خروج عائشة رضي الله عنها وإذا كان المجتهد مخطئاً فالخطأ مغفور بالكتاب والسنة  
 وأما قوله خرجت في ملا من الناس تقاتل علياً على غير ذنب فهذا أولاً كذب عليها فأنها لم تخرج  
 لقصد القتال ولا كان أيضاً ملحمة والزمير قصد هما القتال لعلي ولو قدر أنهم قصدوا القتال فهذا  
 هو القتال المذكور في قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن بغت  
 أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحو بينهما بالعدل  
 وأقسطوا إن الله يحب المقسطين إنما المؤمنون أخوة فأصلحو بين أخويكم ففعلهم مؤمنين  
 أخوة مع الاقتتال وإذا كان هذا ثابتاً بالن هو دون أولئك من المؤمنين فهمه أولى وأحرى  
 وأما قوله إن المسلمين أجمعوا على قتل عثمان (فجوابه) من وجهين (أحدهما) أن  
 يقال أولاً هذا من أظهر الكذب وأبينه فإن جاهل المسلمين لم يأمره بقتله ولا شاركوا في قتله  
 ولا رضوا بقتله أما أولاً فإن أكثر المسلمين لم يكونوا بالمدينة بل كانوا بمكة واليمن والشام والكوفة  
 والبصرة ومصر وخراسان وأهل المدينة بعض المسلمين (وأما ثانياً) فإن خيار المسلمين لم يدخل  
 واحد منهم في دم عثمان لاقتل ولا أمر بقتله وإنما قتله طائفة من المفسدين في الأرض من  
 أوباش القبائل وأهل الفتن وكان علي رضي الله عنه يحلف دائماً أني ما قتلت عثمان ولا مالات  
 على قتله ويقول اللهم العن قتله عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وغاية ما يقال أنهم  
 لم ينصروه حتى النصر وأنه حصل نوع من الفتور والخذلان حتى تمكن أولئك المفسدون

أزيل إذا أزل لا يكون إلا الجنس  
 وأما الحركة المعنة إذا قدرت غير  
 مسبوقه بحركة كانت حادثة كما  
 أنها إذا كانت مسبوقه كانت حادثة  
 ولم يرد بقوله إذا حصل شيء من  
 الحركات في الأزل ولم يكن مسبوقاً  
 بغيره فلها أول أي لم يكن مسبوقاً  
 بغير الحركات فإن ما كان في الأزل  
 ولم يكن مسبوقاً بغيره لا يكون له  
 أول فلأراد بالغير غير الحركات. كان  
 الكلام متهافتاً فإن ما كان أزلياً  
 لا يكون مسبوقاً بغيره فالجنس عند  
 المنازع أزلي وليس مسبوقاً بغيره  
 والواحد من الجنس ليس بأزلي  
 وهو مسبوق بغيره وما قدر أزلياً لم  
 يكن مسبوقاً بغيره سواء كان  
 جنساً وشخصاً لكن إذا قدر أزلياً  
 وليس مسبوقاً بغيره فكيف يكون  
 له أول ولكن إذا قدر مسبوقاً بالغير  
 كان له أول فالمسبوق بغيره هو الذي

ولهم في ذلك تأويلات وما كانوا يظنون أن الأمر يبلغ إلى ما بلغ ولو علموا ذلك لسدوا الذريعة وحسموا مادة الفتنة ولهذا قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فإن الظالم يظلم فيبتلى الناس بفتنة تصيب من لا يظلم فيجهزون عن ردها حينئذ بخلاف ما لو منع الظالم ابتداء فإنه كان يزول سبب الفتنة (فأيهما) إن هؤلاء الرافضة في غاية التناقض والكذب فإنه معلوم أن الناس أجمعوا على بيعة عثمان ما لم يجمعوا على قتله فإنهم كلهم يابعدوه في جميع الارض فإن جاز الاحتجاج بالاجماع الظاهر وجب أن تكون بيعة عثمان حقا لحصول الاجماع عليها وإن لم يجز الاحتجاج به بطلت حججهم بالاجماع على قتله لاسيما ومن المعلوم أنه لم يباشر قتله الاطائفة قليلة ثم انهم يشكرون الاجماع على بيعته ويقولون انما يبيع أهل الحق خوفا منهم وكرها ومعلوم أنهم لو اتفقوا كلهم وقال قائل كان أهل الحق كارهين لقتله لكن سكتوا خوفا وتقية على أنفسهم لكان هذا أقرب إلى الحق لان العادة قد جرت بأن من يريد قتل الأئمة يخيف من ينازعه بخلاف من يريد مبايعة الأئمة فإنه لا يخيف المخالف كما يخيف من يريد قتله فإن المرء يدين للقتل أسرع إلى الشر وسفك الدماء واخافة الناس من المرء يدين للبايعة فهذا هو القدر أن جميع الناس ظهر منهم الأمر بقتله فكيف وجهوهم أن يكرهوا قتله ودافع عنه من دافع في بيته كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وغيرهما وأيضا فاجماع الناس على بيعة أبي بكر أعظم من اجماعهم على بيعة علي وعلى قتل عثمان فإنه لم يتخلف عنها الا سعد بن عباد وسعد قد علم سبب تخلفه والله يغفر له ويرضى عنه وكان رجلا صالحا من السابقين الاولين من الانصار من أهل الجنة كما قالت عائشة رضي الله عنها في قصة الافك لما أخذ يدافع عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين قالت وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولو لم يكن احتمله الحجة وقد قلنا غير مرة أن الرجل الصالح المشهود له بالجنة قد يكون له سيئات يتوب منها أو تمعها حسناته أو تكفر عنه بالمصائب أو غير ذلك فإن العبد إذا أذنب كان يدفع عقوبة النار عنه عشرة أسباب ثلاثة منه وثلاثة من الناس وباقيها من الله التوبة والاستغفار والحسنات الماحية ودعاء المؤمنين واهدأ وهم العمل الصالح له وشفاعته نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم والمصائب المكفرة في الدنيا وفي البرزخ وفي عرصات القيامة ومغفرة الله له بفضل رحمة (والمقصود هنا) أن هذا الاجماع ظاهر معلوم فكيف يدعى الاجماع على مثل قتل عثمان من ينكر هذا الاجماع بل من المعلوم أن الذين تخلفوا عن القتال مع علي من المسلمين أضعاف الذين أجمعوا على قتل عثمان فإن الناس كانوا في زمن علي على ثلاثة أصناف صنف قاتلوا معه وصنف قاتلوه وصنف لا قاتلوه ولا قاتلوا معه وأكثر السابقين الاولين كانوا من هذا الصنف ولو لم يكن تخلف عنه الا من قاتل مع معاوية رضي الله عنه فإن معاوية ومن معه لم يبايعوه وهم أضعاف الذين قاتلوا عثمان أضعافا مضاعفة والذين أنكروا قتل عثمان أضعاف الذين قاتلوا معاوية علي فإن كان قول القائل ان الناس أجمعوا على قتال علي باطلا فقولهم انهم أجمعوا على قتل عثمان أبطل وأبطل وإن جاز أن يقال انهم أجمعوا على قتل عثمان لكون ذلك وقع في العالم ولم يدفع فقول القائل انهم أجمعوا على قتال علي أيضا والتخلف عن بيعته أجوز وأجوز فإن هذا وقع في العالم ولم يدفع أيضا وإن قيل الذين كانوا مع علي لم يمكنهم الزام الناس البيعة وجعهم عليه ولا دفعهم عن قتاله فجهزوا عن ذلك قيل والذين كانوا مع عثمان لما حصر لم يمكنهم دفع القتال عنه وإن قيل بل أصحاب علي فرطوا وتخادوا حتى هجزوا عن دفع القتال أو هجزوا الذين قاتلوه أو جمع الناس عليه قيل والذين كانوا

له أول وأما ليس مسبوقا بغيره فكيف يكون له أول ومع هذا فيقال له تقدير كون الحركة المعينة في الازل ومسبوقا بآخرى جمع بين النقيضين فهو ممتنع لذاته والممتنع لذاته يلزمه حكم ممتنع فلا يضر ما لزم على هذا التقدير وأما على التقدير الآخر وهو حصول شيء منها في الازل مع كونه مسبوقا فقد أجابه الارموي بأن وجود الحركة المعينة في الازل محال أيضا وإذا كان ذلك ممتنعاً جاز أن يلزمه حكم ممتنع وهو كون الازل مسبوقا بالغير وانما الازل هو الجنس وليس مسبوقا بالغير وقد اعترض بعضهم على هذا الاعتراض بان قال حينئذ فليس شيء من الحركات حاصلا في الازل اذ لو حصل لامتنع زواله وما هذا شأنه يمتنع كونه أزليا وجواب هذا

مع عثمان فرطوا واتخاذوا حتى تمكن منه أولئك ثم دعوى المدعى الاجماع على قتل عثمان مع ظهور الانكار من جاهر الامة والقيام في الانتصار له والانتقام من قتله أظهر كذبا من دعوى المدعى اجماع الامة على قتل الحسين رضي الله عنه فلو قال قائل ان الحسين قتل باجماع الناس لان الذين قاتلوه وقتلوه لم يدفعهم احد عن ذلك لم يكن كذبه بأظهر من كذب المدعى الاجماع على قتل عثمان فان الحسين لم يعظم انكار الامة لقتله كما عظم انكارهم لقتل عثمان ولا انتصر له جيوش كالجيوش الذين انتصرت لعثمان ولا انتقم أعوانه من أعدائه كما انتقم أعوان عثمان من أعدائه ولا حصل بقتله من الفتنة والشر والفساد ما حصل بقتل عثمان ولا كان قتله أعظم انكارا عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من قتل عثمان فان عثمان من أعيان السابقين الاولين من المهاجرين من طبقة علي وطهحة والزبير وهو خليفة للمسلمين أجمعوا على بيعته بل لم يشهر في الامة سيفا ولا قتل على ولايته أحد او كان يغزو بالمسلمين الكفار بالسيف وكان السيف في خلافته كما كان في خلافة أبي بكر وعمر مسلولاً على الكفار مكفوفاً عن أهل القبلة ثم انه طلب قتله وهو خليفة فصر ولم يقاتل دفاعاً عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن هذا أعظم أجراً وقتله أعظم انما لم يكن متولياً نخرج يطلب الولاية ولم يتمكن حتى قاتله أعوان الذين طلب أخذ الامر منهم فقاتل عن نفسه حتى قتل ولا ريب أن قتال الدافع عن نفسه وولايته أقرب من قتال الطالب لأن يأخذ الأمر من غيره وعثمان ترك القتال دفاعاً عن ولايته فكان حاله أفضل من حال الحسين وقتله أشنع من قتل الحسين كما أن الحسن رضي الله عنه لما لم يقاتل على الامر بل أصحح بين الامة بترك القتال مدحه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على ذلك فقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله بين فئتين عظيمتين من المسلمين والمنتصرون لعثمان معوية وأهل الشام والمنتصرون من قتله الحسين المختار بن أبي عبيد الثقفي وأعوانه ولا يشك عاقل أن معوية رضي الله عنه خير من المختار فان المختار كذاب ادعى النبوة وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يكون في ثقيف كذاب ومبير فالكذاب هو المختار والمبير هو الحجاج بن يوسف وهذا المختار كان أبوه رجلاً صالحاً وهو أبو عبيد الثقفي الذي قتل شهيداً في حرب الجوس وأخته صفية بنت أبي عبيد امرأة عبد الله بن عمر امرأة سالحة وكان المختار رجل سوء (وأما قوله) ان عائشة كانت في كل وقت تأمر بقتل عثمان وتقول في كل وقت اقتلوا نعتل الله نعتلا ولما بلغها قتله فرحت بذلك (فيقال له أولاً) ابن النقل الثابت عن عائشة بذلك (ويقال ثانياً) ان المنقول عن عائشة يكذب ذلك وبين أنها أنكرت قتله وذمت من قتله ودعت على أخيها محمد وغيره لمشاركهم في ذلك (ويقال ثالثاً) هب أن واحداً من الصحابة عائشة أو غيرها قال في ذلك كلمة على وجه الغضب لانكاره بعض ما ينكر فليس قوله حجة ولا يقصدح في ايمان القائل ولا المقول له بل قد يكون كلاهما ولياً لله تعالى من أهل الجنة وينظن أحدهما جواز قتل الآخر بل ينظن كفره وهو محط في هذا الظن كما ثبت في الصحيحين عن علي وغيره في قصة حاطب بن أبي بلتعنة وكان من أهل بدر والحديبية وقد ثبت في الصحيح أن غلامه قال يا رسول الله والله لي أدخلن حاطب النار فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كذبت انه شهيد بدر والحديبية وفي حديث علي ان حاطباً كتب الى المشركين يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما أراد غزوة الفتح فأطلع الله نبيه على ذلك فقال لعلي والزبير اذهبا حتى تأتياروضة ناخ فان بها طعينة معها كتاب فلما أتيا بالكتاب قال ما هذا يا حاطب فقال والله يا رسول الله ما فعلت هذا ارتداداً ولا رضاً بالكفر ولكن كنت امرأ ملصقاً في قريش

الاعتراض أن يقال ليس شيء من الحركات المعينة في الازل اذ ليس شيء منها لأول له بل كل واحد منها له أول لكن جنسها هل له أول وهذا غير ذلك والنزاع يسلم أنه ليس شيء من الحركات المعينة أزلياً وانما نزاعه في غير ذلك كما أنه يسلم انه ليس شيء من الحركات المعينة أبدى مع أنه يقول جنسها أبدى (قال الرازي) الوجه الرابع كلما تحرك زحل دورة تحركت الشمس ثلاثين فعدد دورات زحل أقل من عدد دورات الشمس والاقبل من غيره متمناه والزائد على المتناهي بالمتناهي متمناه فعدد متمناه (قال الارموي) ولقائل ان يقول تضعيف الواحد الى غير النهاية أقل من تضعيف الاثنين كذلك مع كونها غير متمناهيين (قلت) هذا الذي ذكره الارموي معارضة ليس



ولم أكن من أنفسهم وكان من معك من المهاجرين لهم بمكة قرابات يحمون بها أهلهم فأحببت  
اذفاني ذلك أن أتحذع عندهم يداحمون بها قرابتي فقال عمر رضي الله عنه دعني أضرب  
عني هذا المنافق فقال انه شهد بدرًا وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعلموا ما شئتم  
فقد غفرت لكم وأزل الله تعالى أول سورة الممتحنة بأهلها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوئهم وعدوكم  
أولياء تلقون إليهم بالموتة الآيات وهذه القصة مما اتفق أهل العلم على صحتها وهي متواترة  
عندهم معرفة عند علماء التفسير وعلماء المغازي والسير والتواريخ وعلماء الفقه وغير هؤلاء  
وكان على رضي الله عنه يحدث بهذا الحديث في خلافته بعد الفتنة وروى ذلك عنه كاتبه  
عبد الله بن أبي رافع ليبين لهم أن السابقين مغفور لهم ولو جرى منهم ما جرى وعثمان وطلحة  
والزبير أفضل باتفاق المسلمين من حاطب بن أبي بلتعة وكان حاطب مسيئًا إلى ممالئته وكان  
ذنبه في مكابته للمشركين واعانتهم على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أعظم من الذنوب  
التي تضاف إلى هؤلاء ومع هذا فالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم نهى عن قتله وكذب من قال انه  
يدخل النار لانه شهد بدرًا والحديبية وأخبر بمغفرة الله لاهل بدر ومع هذا فقال عمر رضي الله  
عنه دعني أضرب عنق هذا المنافق فسماه منافقًا واستحل قتله ولم يقدح ذلك في ايمان واحد  
منهما ولا في كونه من أهل الجنة وكذلك في الصحيجين وغيرهما في حديث الأفلح لما قام  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبًا على المنبر يعتذر من رأس المنافقين عبد الله بن أبي فقال من  
يعذرنى من رجل بلغنى أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الاخير او لقدد كروا راجلا ما علمت عليه  
الاخير اقام سعد بن معاذ سيد الاوس وهو الذي اهتز لوته عرش الرحمن وهو الذي كان لا تأخذه في  
الله لومة لائم بل حكم في حلفائه من بني قريظة بأن يقتل مقاتلتهم وتسبي ذراريهم وتغرم أموالهم  
حتى قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبعة أرقعة فقال  
يا رسول الله نحن نعدرك منه ان كان من الاوس ضربنا عنقه وان كان من أصحابنا من الخزرج  
أمرتنا ففعلنا فيه أمرًا فقام سعد بن عبادة فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين وكادت تثور فتنة بين  
أسيد بن حضير فقال كذبت لعمر الله لنقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين وكادت تثور فتنة بين  
الاوس والخزرج حتى نزل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخفضهم وهؤلاء الثلاثة من خيار  
السابقين الاولين وقد قال أسيد بن حضير لسعد بن عبادة انك منافق تجادل عن المنافقين وهذا  
مؤمن ولي الله من أهل الجنة وذلك مؤمن ولي الله من أهل الجنة فدل على أن الرجل قد يكفر أخاه  
بالتأويل ولا يكون واحد منهما كافرًا وكذلك في الصحيجين حديث عثمان بن مالك لما أتى النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم منزله في نفر من أصحابه فقام يصلى وأصحابه يتحدثون بينهم ثم أسندوا عظم ذلك  
إلى مالك بن الدخسن وودوا أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا عليه فيه لك فقضى رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم صلواته وقال أليس يشهد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله قالوا بلى وانه  
يقول ذلك وما هو في قلبه فقال لا يشهد أحد أن لا اله الا الله وأنى رسول الله فدخل النار أو تطعمه  
واذا كان ذلك فاذنبت أن شخصًا من الصحابة أمانشة واما عمار بن ياسر واما غيره ما كفر آخر  
من الصحابة عثمان أو غيره أو أبا حقتله على وجه التأويل كان هذا من باب التأويل المذكور ولم  
يقدح ذلك في ايمان واحد منهما ولا في كونه من أهل الجنة فان عثمان وغيره أفضل من حاطب  
ابن أبي بلتعة ومهر أفضل من عمار وعائشة وغيرهما وذنب حاطب أعظم من ذلك فاذا غفر  
لحاطب ذنبه فالمغفرة لعثمان أولى واذا جاز أن يجتهد مثل عمر وأسيد بن حضير في التكفير

فيه منع شيء من مقدمات الدليل  
ولا حله ثم قد يقول المستدل  
الفرق بين مراتب الاعداد وأعداد  
الدورات من وجهين (أحدهما) أن  
مراتب الاعداد المجردة لا وجود  
لها في الخارج وإنما يقدرها الذهن  
تقدر كما يقدر الاشكال المجردة  
يقدر شكلاً مستديراً وشكلاً أكبر  
منه وشكلاً أكبر من الآخر وهم  
جرا وتلك الاشكال التي يقدرها  
الذهن لا وجود لها في الخارج  
وكذلك الاعداد المجردة لا وجود لها  
في الخارج فالكم المتصل والمنفصل  
إذا أخذ مجرداً عن الموصوف به لم  
يكن الا في الذهن وكذلك الجسم  
التعليمي وهو أن يقدر طول  
وعرض وعمق مجرد عن الموصوف  
به وإذا كان كذلك لم يلزم من امكان  
تقدير ذلك في الذهن امكان وجوده  
في الخارج فان الذهن تقدر فيه  
المتنوعات كاجتماع النقيضين  
والضدين فيقدر فيه كون الشيء

أواستحلال القتل ولا يكون ذلك مطابقا فصدور مثله عن عائشة وعمار أولى (ويقال رابعا)  
 ان هذا المنقول عن عائشة من القدرح في عثمان ان كان صحيحا فاما أن يكون صوابا أو خطأ  
 فان كان صوابا لم يذكر في مساوي عائشة وان كان خطأ لم يذكر في مساوي عثمان والجمع  
 بين بغض عائشة وعثمان باطل وأيضا فعائشة ظهر منها من التألم لقتل عثمان والذم لقتله  
 وطلب الانتقام منهم ما يقتضى الندم على ما ينسب في ذلك كما ظهر منها الندم على مسيرها الى الجمل  
 فان كان ندمها على ذلك يدل على فضيلة على واعترافها له بالحق فكذلك هذا يدل على فضيلة  
 عثمان واعترافها له بالحق والافلا وأيضا فظهر من عائشة وجهور الصحابة وجهور المسلمين  
 من الملام لعل اعظم مما ظهر منهم من الملام لعثمان فان كان هذا محجة في لوم عثمان كان محجة في  
 لوم على والافلا وان كان المقصود بذلك القدرح في عائشة لما لامت عثمان وعلينا فعائشة في ذلك  
 مع جهور الصحابة لكن تختلف درجات الملام وان كان المقصود القدرح في الجميع في عثمان  
 وعلى وطلحة والزبير وعائشة واللاثم والمسلم قلنا نحن لسنا ندعي لواحد من هؤلاء العممة من كل  
 ذنب بل ندعي أنهم من أولياء الله المتقين وحزبه المفيعين وعباده الصالحين وأنهم من سادات أهل  
 الجنة ونقول ان الذنوب جائرة على من هو أفضل منهم من الصديقين ومن هو أكبر من الصديقين  
 ولكن الذنوب يرفع عقابها التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وغير ذلك  
 وهؤلاء لهم من التوبة والاستغفار والحسنات ما ليس لمن هو دونهم وابتلوا بمصائب يكفر الله بها  
 خطاياهم لم يبتل بها من دونهم فلهم من السعي المشكور والعمل المبرور ما ليس لمن بعدهم وهم  
 بغير الذنوب أحق من غيرهم ممن بعدهم والكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل  
 وظلم يعال أهل البدع فان الرافضة يعمدون الى أقوام متقاربين في الفضيلة يريدون أن يجعلوا  
 أحدهم معصوما من الذنوب والخطايا والآخرا ثم ما فاسقا وكافرا فيظهر جهلهم وتناقضهم  
 كاليهودي والنصراني اذا أراد أن يثبت نبوة موسى أو عيسى مع قدره في نبوة محمد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فانه يظهر عجزه وجهله وتناقضه فانه ما من طريق يثبت بها نبوة موسى وعيسى الا  
 وتثبت نبوة محمد بمثلها أو بما هو أقوى منها ولا من شبهة تعرض في نبوة محمد صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الا وتعرض في نبوة موسى وعيسى عليهما السلام بما هو مثلها أو أقوى منها وكل من  
 عمد الى التفريق بين المتماثلين أو مدح الشيء وذم ما هو من جنسه أو أولى بالمدح منه أو بالعكس  
 أصابه مثل هذا التناقض والعجز والجهل وهكذا أتباع العلماء والمشايخ اذا أراد أحدهم أن يمدح  
 متبوعه ويذم نظيره أو يفضل أحدهم على الآخر بمثل هذا الطريق (فاذا قال أهل العراق)  
 أهل المدينة خالفوا السنة في كذا وكذا أو كذا وكذا الحديث الصحيح في كذا وكذا أو تبعوا الرأي في  
 كذا وكذا مثل أن يقول عن بقوله من أهل المدينة انهم لا يرون التلبية الى رمي جرة العقبة ولا  
 الطيب للعرم قبل الاحرام ولا قبل التحلل الثاني ولا السجود في المفصل ولا الاستفتاح والتعوذ في  
 الصلاة ولا التسليمين منها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع ولا كل ذي مخالب من الطير وأنهم  
 يستحلون الحشوش ونحو ذلك مع ما في هذه المسائل من النزاع بينهم فيقول المدنيون نحن أتبع  
 السنة وأبعد عن مخالفتها وعن الرأي الخطأ من أهل العراق الذين لا يرون أن كل مسكر حرام ولا أن  
 مياه الآبار لا تنجم بمجرد وقوع النجاسات ولا يرون صلاة الاستسقاء ولا صلاة الكسوف ركوعين  
 في كل ركعة ولا يحرّمون حرم المدينة ولا يحكمون بشاهد وعين ولا يبتدئون في القسامة بأيمان المدعين  
 ولا يجتزون بطواف واحد وسعي واحد في القران ويوجبون الزكاة في الخضراوات ولا يجيرون

موجودا معدوما وكون الشيء  
 متحركا ساكنا وبقدر فيه أن كون  
 الشيء لا موجودا ولا معدوما ولا  
 واجبا ولا ممكنا ولا متمتعا الى غير  
 ذلك من التقديرات الذهنية التي  
 لا تستلزم امكان ذلك في الخارج  
 ولهذا يمكن تقدير خط لا يتناهي  
 وسطح لا يتناهي وتقدير أشكال  
 بعضها أكبر من بعض بلا نهاية  
 وأبعاد بلا نهاية لها ولا يلزم من  
 امكان تقدير ما لا نهاية له في الذهن  
 امكان ذلك في الخارج والمنازعون  
 يسلون امتناع أجسام لا يتناهي  
 قدرها وأبعاد لا تتناهي وعلل  
 ومعلولات لا تتناهي مع امكان  
 تقدير ذلك في الذهن فاذا قيل لهم  
 كذلك تقدير أعداد لا تتناهي أو تقدير  
 مراتب أعداد لا تتناهي بعضها  
 أفضل من بعض اذا قدر في الذهن  
 لم يدل ذلك على امكان وجوده في

الاحباس ولا يبطلون نكاح الشغار ولا نكاح المحلل ولا يجعلون الحكيم للزوجين الا مجرد  
وكيلين ولا يجعلون الاعمال في العقود بالنيات ويستحلون محارم الله تعالى بأدنى الحيل  
فيسقطون الحقوق كالشفعة وغيرها بالحيل ويجعلون المحرمات كالزنا والميسر والسفاح بالحيل  
ويسقطون الزكاة بالحيل ولا يعتبرون المقصود في العقود ويبطلون الحدود حتى لا يمكن سياسة بلد  
برأيهم فلا يقطعون يدمن يسرق الاطعمة والفاكهة وما أصله الاباحة ولا يحدون أحد بشرب  
الخمر حتى يقرأ أو تقوم عليه بينة بشرها ووجدت رائحتها امنه وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وخلفائه بخلاف ذلك ولا يوجبون القود بالثقل ولا يفعلون بالقاتل كما فعل بالمقتول كأن  
يكون الظالم قطع يدا المظالم ورجليه وبقر بطنه فيقولون نضرب عنقه ويقتلون الواحد من  
خيار المسلمين بقتل واحد كافر ذمى ويسقون بين دية المهاجرين والانصار ودية الكفار من  
أهل الذمة ويسقطون الحد عن وطئ ذات محرمة كأمه وابنته عالماً بالتحريم بمجرد صورة العقد  
كما يسقطونه بعقد الايجار على المنافع ولا يجمعون بين الصلاتين الا بعرفة ومزدلفة ولا يستحبون  
التغليس بالفجر ولا يستحبون القراءة خلف الامام في صلاة السر ولا يوجبون التبييت لنية الصوم  
على من علم أن غداً من رمضان ولا يجوزون وقف المشاع ولا هبته ولا رهنه ويجرمون الضب  
والضبع وغيرهما مما أحله الله ورسوله ويجعلون المسكر الذي حرمه الله ورسوله ولا يرون أن وقت  
العصر يدخل اذا صار ظل كل شيء مثله ويقولون ان صلاة الفجر تبطل بطول الشمس ولا يجيزون  
القرعة ولا يأخذون بحديث المصراة ولا بحديث المشتري اذا أفلس ويقولون ان الجمعة وغيرها  
تدرك بأقل من ركعة ولا يجيزون القصر في مسيرة يوم أو يومين ويجيزون تأخير بعض الصلوات عن  
وقتها \* وكذلك بعض أتباع فقهاء الحديث لو قال أحدكم انا نحن انما نتبع الصحيح وأنتم تعملون  
بالضعيف فقال له الآخرون نحن أعلم بالحديث الصحيح منكم وأتبع له منكم ممن يروى عن  
الضعفاء ما يعتد بصحته ويظن أنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم يثبت عنه كما يظن  
ثبوت كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان في السفر أحياناً يتم الصلاة أو أنه كان يقنت بعد  
الركوع في الفجر حتى فارق الدنيا وأنه أحرم بالحج احراماً مطلقاً ينو قمتعا ولا افراداً ولا قراناً وأن  
مكة فتحت صلحاً وأن ما فعله عمر وعثمان وغيرهما ممن ترك قسمة العقارين ينقض وينقض حكم  
الخلفاء الراشدين والصحابة كعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم في المغفود ويحج بحديث غير  
واحد من الضعفاء وأما نحن فنقولنا ان الحديث الضعيف خير من الرأي ليس المراد به الضعيف  
المترول لكن المراد به الحسن كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث ابراهيم الهجري  
وأمثالهما ممن يحسن الترمذى حديثه أو يصححه وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذى  
أما صحيح وأما ضعيف والضعيف نوعان ضعيف مترول وضعيف ليس بمترول فتكلم أئمة  
الحديث بذلك الاصطلاح فجاء من لا يعرف الاصطلاح الترمذى فسمع قول بعض الأئمة  
الحديث الضعيف أحب الي من القياس فظن أنه يحجج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذى  
وأخذ يرجع طريقة من يرى أنه أتبع للحديث الصحيح وهو في ذلك من المتناقضين الذين يرجحون  
الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه ان لم يكن دونه \* وكذلك شيوخ الزهد اذا أراد الرجل أن يقدر  
في بعض الشيوخ ويعظم آخر وذلك أولى بالتعظيم وأبعد عن القسح كمن يفضل أبا زيد والسبلي  
وغيرهما ممن يحكى عنه نوع من الشطح على مثل الجنيد وسهل بن عبد الله التستري وغيرهما ممن  
هو أولى بالاستقامة وأعظم قدراً وذلك لان هؤلاء من جهلهم يجعلون مجرد الدعوى العظيمة

الخارج بطلت معارضتهم وكان من  
عارض تقدير الاعداد التي  
لا تنتهى بتقدير الاشكال التي  
لا تنتهى وتقدير التفاضل في هذا  
بالتفاضل في هذا أولى من عارض  
تفاضل الدورات بتفاضل مراتب  
الاعداد فانه اذا قيل تضعيف  
الواحد الى غير نهاية أقل من  
تضعيف الاثنين قيل واذا فرض  
خط عرضه بقدر الكف لا ينتهى  
طولا وخط عرضه بقدر الذراع  
لا ينتهى فالذى بقدر الكف أقل  
واذا فرض أجسام مستديرة كل  
منها بقدر رأس الانسان وأخرى كل  
منها بقدر الفلك لا تنتهى كانت  
مقادير تلك أصغر مع أن الجميع  
لا ينتهى كان معلوماً أن هذه  
المعارضة أعدل وأولى بالقبول من  
تلك المعارضة (الوجه الثاني) ان  
كان تضعيف الاعداد ومراتبها

موجبة لتفضيل المدعى ولا يعلمون أن تلك غايتها أن تكون من الخطا المغفور لا من السعي المشكور وكل من لم يسلك سبيل العلم والعدل أصابه مثل هذا التناقض ولكن الانسان كما قال الله تعالى وجلها الانسان انه كان ظلوما جهولا ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفورا رحيما فهو ظالم جاهل الامن تاب الله عليه

(وأما قوله) انها سالت من تولى الخلافة فقالوا على ففرحت لقتاله على دم عثمان وأى ذنب كان لعلي في ذلك (يقال له أولا) قول القائل ان عائشة وطلحة والزبير اثمهم ما عليا بانه قتل عثمان وقتلوه على ذلك كذب بل اغما طلبوا القتلة الذين كانوا يحيزوا الى علي وهم يعلمون أن براءة علي من دم عثمان كبراءتهم وأعظم لكن القتلة كانوا قساوا والسب فطلبوا قتل القتلة ولكن كانوا عاجزين عن ذلك هم وعلي لان القوم كانت لهم قبائل يذبون عنهم والفتنة اذا وقعت بحزب العقلاء فيها عن دفع السفهاء فصار الا كبر رضى الله عنهم عاجزين عن اطفاء الفتنة وكف أهلها وهذا شأن الفتن كما قال تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واذا وقعت الفتنة لم يسلم من التلوث بها الامن عصمه الله (وأیضا) فقوله أى ذنب كان لعلي في قتله تناقض منه فانه يزعم أن عليا ممن كان يستحل قتله وقتاله ومن ألب عليه وقام في ذلك فان عليا نسبته الى قتل عثمان كثر من شيعته وشيعة عثمان هؤلاء لتعصبهم لعثمان وهؤلاء لتعصبهم لعلي وأما جاهلير الاسلام فيعلمون كذب الطائفتين على علي (والرافضة) تقول ان عليا كان ممن يستحل قتل عثمان بل وقتل أبي بكر وعمر وترى أن الاعانة على قتله من الطاعات والقربات فكيف يقول من هذا اعتقاده أى ذنب كان له على ذلك وانما يلحق هذا التنزيه لعلي بأقوال أهل السنة لكن الرافضة من أعظم الناس تناقضا (وأما قوله) وكيف استجاز طلحة والزبير وغيرهما مطاوعتها على ذلك وبأى وجه يلحقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأته غيره أو أخرجها من منزلها أو سافر بها كان أشد الناس عداوة له (فيقال) هـ ذامن تناقض الرافضة وجهلهم فانهم يرمون عائشة بالعظام ثم منهم من يرميها بالفاحشة التي برأها الله منها وأنزل القرآن في ذلك ثم انهم لقرط جهلهم يدعون في غيرهما من نساء الانبياء فيزعمون أن امرأته نوح كانت بغيا وان الابن الذي دعاه نوح لم يكن منه وانما كان منها وان معنى قوله انه عمل غير صالح أن هذا الولد من عمل غير صالح ومنهم من يقرأ وينادى نوح ابنه يريدون ابنها ويحتجون بقوله انه ليس من أهلك ويتأولون قوله تعالى ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما على أن امرأة نوح خانته في الفراش وأنها كانت قعبة وضاهوا في ذلك المنافقين والفاسقين أهل الافك الذين رموا عائشة بالافك والفاحشة ثم لم يتوبوا وفيهم خطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال أيها الناس من يعذرنى من رجل بلغنى آذاه في أهلى والله ما علمت على أهلى الا خيرا ولقد ذكروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا ومن المعام أن من أعظم أنواع الاذى للانسان أن يكذب على امرأته رجل فيقول انها باني ومجمل الزوج انه زوج قعبة وان هذا من أعظم ما يشتم به الناس بعضهم بعضا حتى يقولون في المبالغة شتمته بالزاي والقاف مبالغة في شتمه والرمي بالفاحشة دون سائر المعاصي جعل الله فيه حد القذف لان الاذى الذي يحصل به للرمي لا يحصل مثله بغيره فانه لو رمي بالكفر أمكنه تكذيب الراي بما يظهره من الاسلام بخلاف الرمي بالفاحشة فانه لا يمكنه تكذيب المفترى بما يصاد ذلك فان

وسائر المقادير الى غير نهاية كان هذا التضعيف انما هو في الذهن فكل ما يتصوره الذهن من ذلك ويقدره فهو يتناهى والذهن لا يزال يضعف حتى يهجز وهكذا اذا نطق بأسماء الاعداد أو بالألفاظ فلا يزال ينطق حتى يهجز وان قدر أنه لا يهجز بل لا يزال الذهن يقدر واللسان ينطق فان جميع ذلك داخل في الوجود الذهني واللفظي والجناني واللساني وكل ما يدخل من ذلك في الوجود فهو متناه وله مبدأ محدود فله أول ابتدأ عنه وهو من ذهن الانسان ولفظه وكل ما يوجد منه متعاقبا فانه متناه لكن هذا يدل على جواز مالا نهاية في المستقبل وأن الشئ قد يكون له بداية ولا يكون له نهاية فان ما يحظر بالاذهان وينطق به اللسان له بداية ويمكن وجود مالا يتناهى منه ومن هذا الباب أنفاس

الفاحشة تخفى وتكتم مع تظاهر الانسان بخلاف ذلك والله تعالى قد ذم من يجب اشاعتها في  
المؤمنين لما في اشاعتها من اذى للناس وظلمهم ولما في ذلك من اغراء النفوس بهما فيهما من  
التشبه والافتداء فاذا رأى الانسان أن غيره فعلها تشبهه في القذف بهما من الظلم والفواحش  
ما ليس في القذف بغيرها لان النفوس تشبهها بخلاف الكفر والقتل ولان اظهار الكفر والقتل  
فيه التحذير للنفوس من مضرة ذلك فصلحة اظهار فعل فاعله في الجملة راجحة على مصلحة كتمان  
ذلك ولهذا يقبل فيه شاهدان ويقام الحد فيه باقراره مرة واحدة بخلاف الفاحشة فانها لا تثبت  
الا بأربعة شهداء بالاتفاق ولا تثبت بالاقرار الا بالاقرار أربع مرات عند كثير من العلماء  
والرجل يتأذى برمي امرأته بالفاحشة كما يتأذى بفعل امرأته للفاحشة ولهذا اشعر له الشارع  
اللعان اذا قذف امرأته ويندفع عنه حد القذف باللعان دون غيره فانه اذا قذف محصنة لم  
يكن بد من اقامة الشهادة أو الحدان طلب ذلك المقذوف ولهذا القذف امرأة غير محصنة ولها  
زوج محصن وجب حد القذف على القاذف في أحد قولى العلماء وهو احدى الروايتين عن  
أحمد فهذه الشواهد الشرعية والعرفية مما يبين أن الانسان يتأذى برمي امرأته بالفاحشة  
أعظم من تأذيه بانخراجهما من منزلها لمصلحة عامة ينظر المخرج مع أن طلمة والزبير لم يخترجاها  
من منزلها بل لما قتل عثمان رضى الله عنه كانت عائشة بككة ولم تكن بالمدينة ولم تشهد  
قتله فذهب طلحة والزبير فاجتمة عابها في مكة وهؤلاء الراضية رمون أزواج الانبياء عائشة  
وامرأة نوح بالفاحشة فيؤذون نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وغيره من الانبياء من الاذى  
بما هو من جنس أذى المنافقين المكذبين للرسل ثم ينكرون على طلحة والزبير أخذهما  
لعائشة معهما لماسافرا معهما من مكة الى البصرة ولم يكن في ذلك ريبة فاحشة بوجه من  
الوجوه فهل هؤلاء الامن أعظم الناس جهلا وتناقضا وأما أهل السنة فعندهم أنه ما بغت  
امرأة نبي قط وأن ابن نوح كان ابنه كما قال الله تعالى وهو اصدق القائلين ونادى نوح ابنه وكما  
قال نوح بابني أركب معنا وقال ان ابني من أهلى فآله ورسوله يقولان انه ابنه وهؤلاء الكذابون  
المفترون المؤذون للانبياء يقولون انه ليس ابنه والله تعالى لم يقل ليس ابنك ولكن قال انه ليس  
من أهلك وهو سبحانه وتعالى قال قلنا اجل فيهما من كل زوجين اثنين وأهلك الامن سبق عليه  
القول ثم قال ومن آمن أى واحد من آمن فلم يأمره بحمل أهله كلهم بل استثنى من سبق عليه  
القول منهم وكان ابنه قد سبق عليه القول ولم يكن نوح يعلم ذلك ولذلك قال رب ان ابني من أهلى  
ظانا أنه من جملة من وعد بنجاتهم ولهذا قال من قال من العلماء انه ليس من أهلك الذين وعدت  
بانجاتهم وهو وان كان من الأهل نسبافليس هو منهم - مدينا والكفر يقطع الموالاة بين المؤمنين  
والكافرين كما نقول ان أبالهب ليس من آل محمد ولا من أهل بيته وان كان من أقاربه فلا يدخل  
في قوله اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وخيانة امرأة نوح لزوجها كانت في الدين فانها كانت  
تقول انه مجنون وخيانة امرأة لوط أيضا كانت في الدين فانها كانت تدل قومها على الاضايق  
وقومها كانوا يأتون الذكران ولم تكن معصيتهم الزنا بالنساء حتى يظن أنها أنت فاحشة بل  
كانت تعينهم على المعصية وترضى عملهم ثم من جهل الراضية أنهم يعظمون أنساب الانبياء  
اباءهم وأبناءهم ويقدمون في أزواجهم كل ذلك عصبية واتباع للهوى حتى يعظمون فاطمة  
والحسن والحسين ويقدمون في عايشة أم المؤمنين فيقولون أو من يقول منهم ان أزرا بابراهيم  
كان مؤمنا وان أبوى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كانا مؤمنين حتى لا يقولون ان النبي يكون

أهل الجنة والفاطمهم وحركاتهم  
فانهم يلهمون التسبيح كما يلهمون  
النفوس ومن هذا الباب تسبيح  
الملائكة دائما فهذا المذكور من  
تضعيف الاعداد ذهنا ولفظا بديل  
على وجود ما لا ينتهي في المستقبل  
اذا كان له بداية محدودة وأما  
التفاضل فيه سواء أريد به تضعيف  
الذهن أو اللسان أو جميعهما فعلوم  
انه اذا قيل ضعف الواحد وضعف  
ضعفه وضعف ضعف وضعفه وهم  
جرا وقيل ضعف الاثنين وضعف  
ضعفهما وضعف ضعف الضعف  
وهلم جرا فان أريد بكون تضعيف  
الواحد أقل من تضعيف الاثنين  
أن ما وجد من نطق اللسان  
بالتضعيف أو ما يخطر بالقلب من  
التضعيف أقل فهذا ممنوع اذا قدر  
التساوى في المبدأ والحركة وان قدر  
التفاضل فالأكثر أسبقهما مبدأ

أبوه كافر لأنه إذا كان أبوه كافرا أمكن أن يكون ابنه كافرا فلا يكون في مجرد النسب فضيلة وهذا مما يدفعون به أن ابن نوح كان كافرا لكونه ابن نبي فسلا يجعلونه كافرا مع كونه ابنه ويقولون أيضا أن أباطالب كان مؤمنا ومنهم من يقول كان اسمه عمران وهو المذكور في قوله تعالى إن الله اصطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين وهذا الذي فعلوه مع ما فيه من الاقتراء والبهتان فيه من التناقض وعدم حصول مقصودهم ما لا يخفى وذلك أن كون الرجل أبيه أو ابنه كافرا لا ينقصه ذلك عند الله شيئا فإن الله يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ومن المعلوم أن الصحابة أفضل من آباؤهم وكان آباؤهم كفارا بخلاف كونه زوج بنى قحبة فإن هذا من أعظم ما يذم به ويعاب لأن مضرة ذلك تدخل عليه بخلاف كفر أبيه أو ابنه وأيضا لو كان المؤمن لا يولد إلا مؤمنا لكان بنو آدم كلهم مؤمنين وقد قال تعالى واتل عليهم نبأ آدم بالحق إذ قربنا قرباننا فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر قال لا قلنك قال انما يتقبل الله من المتقين إلى آخر القصة وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تقبل نفس ظلمت إلا كان على ابن آدم الأول كفل من دمها لأنه أول من سن القتل وأيضا فهم يقدحون في العباس عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي توارى إيمانه ويمدحون أباطالب الذي مات كافرا باتفاق أهل العلم كما انفقت عليه الأحاديث الصحيحة ففي الصحيحين عن المسيب بن خزن قال لما حضرت أباطالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أمية بن المغيرة فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يا نعم قل لاله الا الله كلمة أشهدك بها عند الله فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية يا أباطالب أترغب عن ملة عبد المطلب فلم يزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يعرفهما عليه ويعودله ويعود أن عليه بتلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم هو على ملة عبد المطلب وأبي أن يقول لاله الا الله فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تستغفرن لك ما لم أنه عنك فأنزل الله تعالى ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربي من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم وأنزل في أبي طالب فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء وأخرجه مسلم من حديث أبي هريرة أيضا وقال فيه قال أبو طالب لولا أن تعيرني قريش يقولون انه حمله على ذلك الجزع لا قررت بها عينك فأنزل الله تعالى انك لا تهدي من أحببت وفي الصحيحين عن العباس بن عبد المطلب قال قلت يا رسول الله هل نفعت أباطالب بشي فإنه كان يحوطك وينصرك ويفضلك فقال نعم هو في خضاح من فارولولا أنال كان في الدرك الأسفل من النار وفي حديث أبي سعيد لما ذكر عنده قال لعنه تنفعه شفاعتي فيجعل في خضاح من نار يبلغ كعبه يغلى منهما دماغه أخرجه في الصحيحين وأيضا فان الله لم يثن على أحد بمجرد نسبه بل انما أثنى عليه بإيمانه وتقواه كما قال تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم وإن كان الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح فالعبد هو مظنة حصول المطلوب فان لم يحصل والا كان المعدن الناقص الذي يحصل منه المطلوب خيرا منه (وأيا) من تناقضهم أنهم يعظمون عائشة في هذا المقام طعنا في طهته والزبير ولا يعلمون أن هذا ان كان متوجها فالطعن في علي بذلك أوجه فان طهته والزبير كانا معظمين عائشة موافقين لها مؤتمرين بأمرها وهما وهى

وأقواهما حركة وحينئذ فقد يكون تضعيف الواحد هو الاكثروا ن أريد بذلك أن مسمى أحد اللفظين أكثر في كل مرتبة من مراتب لتضعيف فاذا ضعف الواحد خمس مرات كان اثنين وثلاثين واذا ضعف الاثنان خمس مرات كان أربعين وستين مرة فهذه الأربع الستون ليست معدودا وموجودا في الخارج ولا في الذهن حتى يقال وجد التفاضل فيما لا يتناهى وانما نطق بلفظ أعداد متناهية والمعدودات ليست موجودة لا في الذهن ولا في الخارج فالوجود ألفاظ الأعداد من هذه المرتبة ومن هذه المرتبة في الذهن واللسان لم يلزم اذا قدر أنهما غير متناهين أن يكونا متفاضلين مع استوائهما في الابد والحركة وان أراد أن مسمى هذا الوجود كان أكبر من

من أبعده الناس عن الفواحش والمعونة عليها فان جازلر افضى أن يقدح فيها بقوله بأى وجه  
يلقون رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع أن الواحد منا لو تحدث مع امرأه غير محتى أخرجها  
من منزلها وسافر بها إلى آخره مع أن ذلك انما جعلها بمنزلة الملكة التي تأمر بأمرها ويطيعها ولم  
يكن اخراجها المظان الفاحشة كان للناصبي أن يقول بأى وجه يلقي رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم من قاتل امرأته وسلط عليها أعوانه حتى عقروا بها بعيرها وسقطت من هودجها  
وأعداؤها حولها يطوفون بها كالمسبية التي أحاط بهما من يقصد سبها ومعلوم أن هذا في  
منزلة الاهانة لاهل الرجل وهتكها وسبها وتسليط الاجانب على قهرها واذلالها وسبها وامتهانها  
أعظم من اخراجها من منزلها بمنزلة الملكة المجيلة المعظمة التي لا يأتى اليها أحد الا بذنها ولا يهتك  
أحدسرتها ولا ينظر في خدرها ولم يكن طلحة والزبير ولا غيرهما من الاجانب يحملونها بل كان  
في العسكر من محارمها مثل عبد الله بن الزبير بن أختها وخلوته بها ومسه لها جازر بالكتاب والسنة  
والاجماع وكذلك سفر المرأة مع ذى محرمها جازر بالكتاب والسنة والاجماع وهي لم تسافر الا مع ذى  
محرمها وأما العسكر الذين قاتلوا فلولا أنه كان في العسكر محمد بن أبى بكر مذيبة اليها المديده اليها  
الاجانب ولهذا دعت عائشة رضى الله عنها على من مذيبة اليها وقالت يدمن هذه أحرقها الله  
بالنار فقال أى أخت في الدنيا قبل الآخرة فقالت في الدنيا قبل الآخرة فأحرق بالنار بعصر  
ولو قال المشنع أنتم تقولون ان آل الحسين سبوا الماقتل الحسين ولم يفعل بهم الامن جنس ما فعل  
بعائشة حيث استولى عليها وردت الي بيتها وأعطيت نفقتها وكذلك آل الحسين استولى عليهم  
وردا الي أهليهم وأعطوا نفقتهم فان كان هذا سببا واستحلالا للحرمة النبوية فعائشة قد سببت  
واستحلت حرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يشنعون ويرجمون أن بعض أهل الشام  
طلب أن يسرق فاطمة بنت الحسين وأنها قالت لاه الله حتى نكفر بديننا وهذا ان كان وقع فالذين  
طلبوا من على أن يسبوا من قاتلهم من أهل الجمل وصفين ويغتموا أموالهم أعظم جرما وكان في  
ذلك وسبوا عائشة وغيرها ثم ان هؤلاء الذين طلبوا ذلك من على كانوا متدينين به مصرين عليه  
الى أن خرجوا على على وقاتلهم على ذلك وذلك الذى طلب استرقاق فاطمة بنت الحسين واحد  
مجهول لاشوكته ولا حجة ولا فعل هذا تديننا ولما منعه سلطانه من ذلك امتنع فكان المستحون  
لدماء المسلمين وحرمتهم وأموالهم وحرمة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في عسكر على أعظم  
منهم في عسكر بنى أمية وهذا متفق عليه بين الناس فان الخوارج الذين مروا من عسكر على  
رضى الله عنه هم شر من شرار عسكر معاوية رضى الله عنه ولهذا أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
بقتالهم وأجمع الصحابة والعلماء على قتالهم والرافضة أكذب منهم وأظلم وأجهل وأقرب الى  
الكفر والنفاق لكنهم أجزم منهم وأذل وكلا الطائفتين من عسكر على وبهذا أو مثاله ضعف على  
ويجز عن مقاومة من كان بازائه (والمقصود هنا) أن ما يذكرونه من القدح في طلحة والزبير  
ينقلب ما هو أعظم منه في حق على فان أجابوا عن ذلك بان عليا كان مجتهدا فيما فعل وأنه  
أولى بالحق من طلحة والزبير (قيل) نعم وطلحة والزبير كانا مجتهدين وعلى وان كان أفضل منهما  
لكن لم يبلغ فعلهما بعائشة رضى الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم قدرا منهما ولكن ان كان  
فعل طلحة والزبير مع عائشة رضى الله عنها ما بلغ فعل على فعلى أعظم ذنبا فتقاوم ببر القدر وعظم الذنب (فان قالوا)  
هنا أحوجا عليا الى ذلك لانهما آتيا بها فافعله على مضاف اليهما الى على قيل وهكذا معاوية

سمى هذا فيقال نعم ولكن لم قلت ان  
وجود ذلك المسمى يمكن وهذا كالم  
قال القائل ما لا ينتهي أفذره في  
ذهنى وأتكلم بلفظه لم يكن في  
ذلك ما يقتضى أنه يمكن وجوده في  
الخارج كما يقتدر ذهننا ولساننا ما لا  
ينتهى من الاجسام والابعاد  
والاشكال فهذا هذا فما يجب  
به المستدل عن المعارضة بمراتب  
الاعداد وهذا الفرق وان كنا قد  
أوردناه فقد ذكره غير واحد من  
النظار المفرقين بين العدد والحركات  
من متكلمى المسلمين وغيرهم وذكر  
هؤلاء هذا الفرق المعروف عند  
من يوافق المستدل عن هذا النقض  
ان تضعيف العدد ليس أمرا  
موجودا بل مقدر بخلاف ما وجد  
من الحركات وهكذا فرق من فرق  
بين الماضى والمستقبل بأن الماضى  
قد وجد بخلاف المستقبل

لما قبل له قتلت عمارا وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تقتلك الفئة الباغية قال أو نحن قتلناه  
 انما قتله الذين جاؤا به حتى جعلوه تحت سيوفنا فان كانت هذه الخجة مردودة فحجة من احتج بأن  
 طلحة والزبير فعلا بعائشة ماجرى عليهما من اهانته عسكر على لها واستبلاهم عليها مردودة أيضا  
 وان قبلت هذه الخجة قبلت حجة معوية رضى الله عنه \* والرافضة وأمثالهم من أهل الجهل والظلم  
 محتجون بالخجة التي تستلزم فساد قولهم وتناقضهم فانه ان احتج بنظيرها عليهم فسد قولهم  
 المنقوض بنظيرها وان لم يحتج بنظيرها بطلت هي في نفسها لانه لا بد من التسوية بين المتماثلين  
 ولكن متناهيهم مجرد الهوى الذي لا علم معه ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله ان الله  
 لا يهدي القوم الظالمين \* وجاهر أهل السنة متفقون على أن عليا أفضل من طلحة والزبير فضلا  
 عن معوية وغيره فيقولون ان المسلمين لما اقرقوا في خلافته فطائفة قاتلته وطائفة قاتلت معه  
 كان هو وأصحابه أولى الطائفتين بالحق كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
 تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين يقتلهم أولى الطائفتين بالحق فهو لاءهم الخوارج المارقون  
 الذين مرقوا فقتلهم على \* وأصحابه فعلم أنهم كانوا أولى بالحق من معوية رضى الله عنه وأصحابه لكن  
 أهل السنة يتكلمون بعلم وعدل ويعطون كل ذي حق حقه (وأما قوله) كيف أطاعها على ذلك  
 عشرات ألوف من المسلمين وساعدوها على حرب أمير المؤمنين ولم ينصروا أحدهم بنت رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم لما طلبت حقه من أبي بكر رضى الله عنه ولا شخص واحد كله بكلمة  
 واحدة (فيقال أولا) هذا من أعظم الحجج عليك فانه لا يشك عاقل أن القوم كانوا يحبون رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم ويعظمونه ويعظمون قبيلته وبنته أعظم مما يعظمون أبا بكر وعمر ولولم  
 يكن هو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فكيف اذا كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
 هو أحب اليهم من أهلهم - وأنفسهم فلا يستريب عاقل أن العرب قريشا وغير قريش كانت  
 تدن لبي عبد مناف وتعظمهم أعظم مما يعظمون بنى تيم وعدي ولهذا المامات رسول الله صلى  
 الله تعالى عليه وسلم وتولى أبو بكر قبل لابي جحافة مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال  
 حدث عظيم فن تولى بعده قالوا أبو بكر قال أو رضيت بنو عبد مناف وبنو مخزوم قالوا نعم قال ذلك  
 فضل الله يؤتية من يشاء وكما قال ولهذا جاء أبو سفيان الى علي فقال أرضيتم أن يكون هذا الامر  
 في بنى تيم فقال يا أسفيان ان امر الاسلام ليس كما امر الجاهلية أو كما قال فاذا كان المسلمون كلهم  
 ليس فيهم من قال ان فاطمة رضى الله عنها مظلومة ولا أن لها حقا عند أبي بكر وعمر رضى الله عنهما  
 ولا أنهم ما ظلمها ولا تكلم أحد في هذا بكلمة واحدة دل ذلك على القوم كانوا يعلمون  
 انها ليست مظلومة اذ لو علموا انها مظلومة لكان تركهم لنصرتها اما عمر اعن نصرتها واما امالا  
 واضاعة لحقها واما بعضها فبها اذ الفعل الذي يقدر عليه الانسان اذا اراده ارادة جازمة فعلة  
 لا محالة فاذا لم يرد مع قيام المقتضى لارادته فاما أن يكون جاهلا به أولا معارض عنعه من ارادته  
 فلو كانت مظلومة مع شرفها وشرف قبيلتها وأقاربها وأن أباهما أفضل الخلق وأحبهم الى أمته  
 وهم يعلمون انها مظلومة لكانوا اما عاجزين عن نصرها واما أن يكون لهم معارض عارض ارادة  
 النصر من بعضها وكلا الامرين باطل فان القوم ما كانوا كلهم عاجزين أن يتكلموا واحدا منهم بكلمة  
 حق بل كانوا قادرين على تغييرها هو أعظم من هذا وأبو بكر لم يكن ممتعنا من سماع كلام أحد  
 منهم ولا هو معروفا بالظلم والجبروت واتفاق هؤلاء كلهم وتوفروا عليهم على بغض فاطمة مع قيام  
 الاسباب الموجبة لمحبتها مما يعلم بالضرورة امتناعه وكذلك على رضى الله عنه لاسباب وجهور

والممتنع وجود ما لا يتناهى لا تقدير  
 ما لا يتناهى ومن يوافق المعارض  
 يقول الماضي أيضا قد عدم فليست  
 أفراده موجودة معا والمخذور  
 وجود ما لا يتناهى فيما كان مجتمعا  
 بل مجتمعا منتظما ببعضه ببعض  
 بحيث يكون له ترتيب طبيعي أو  
 وضعي وهذا فرق ابن سينا وأتباعه  
 من المتفلسفة ولكن ابن رشد يقول  
 ان مذهب الفلاسفة الفرق بين  
 المجتمع وغير المجتمع سواء كان له  
 ترتيب أو ليس له ترتيب وانما النزاع  
 بينهم في النفوس البشرية المفارقة  
 هل هي موجودات في الخارج غير  
 متناهية أم لا ويقول هؤلاء لا نسلم  
 أن ما كان وعدم أو ما سيكون اذا  
 قدر أن بعضه أقل من بعض يجب  
 أن يكون متناهي والمؤمنون بأن  
 نعيم الجنة دائم لا ينقضى من  
 المسلمين وأهل الكتاب يسلمون ذلك



قرش والانصار والمسلمين لم يكن لعلي الى احد منهم اساءة لافي الجاهلية ولا في الاسلام ولا قتل  
 احد من اقرارهم فان الذين قتلهم على لم يكونوا من اكبر القبائل وما من احد من الصحابة الا وقد  
 قاتل أيضا وكان عمر رضي الله عنه أشد على الكفار وأكثر عدو لهم من على فكلامه فهم  
 وعداوتهم معروفة ومع هذا أتولى عليهم ومآمات الا وكلهم يثني عليه خيرا ويدعوه ويتوجه لمصاب  
 المسلمين به وهذا وغيره مما يبين أن الامر على نقيض ما تقول الرافضة من أكاذيبهم وان القوم كانوا  
 يعلمون أن فاطمة لم تكن مظلومة أصلا فكيف ينتصر القوم لعثمان حتى سفكوا دماءهم ولا  
 ينتصرون لمن هو أحب اليهم من عثمان وهو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأهل بيته وكيف  
 يقاتلون مع معوية حتى سبكت دماؤهم معه وقد اختلف عليه بنو عبد مناف ولا يقاتلون مع على  
 وبنو عبد مناف معه فالعباس بن عبد المطلب أكبر بنى هاشم وأبوسفیان بن حرب أكبر بنى أمية  
 وكلاهما كانا يميلان الى على فلم لا قاتل الناس معه اذ ذلك والامر في أوله والقتال اذ ذلك لو كان  
 حقا كان مع على أولى وولاية على أسهل فانه لو عرض نفر قليل فقالوا الامر لعلي وهو الخليفة  
 والوصي ونحن لانبايع الاله ولا نعصى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا نعلم وصيه  
 وأهل بيته ولا نقدم الظالمين أو المنافقين من آل تيم على بنى هاشم الذين هم خيرنا في الجاهلية  
 والاسلام لكان القاتل لهذا يستحب له جهورا الناس بل يستحبون له الا القليل لاسما وأبو بكر  
 ليس عنده رغبة ولا رهبة وهب أن عمر وطائفة معه كانوا يشدون معه فليس هؤلاء أكثر ولا أعز  
 من الذين كانوا مع معوية رضي الله عنه ومع طلحة والزبير رضي الله عنهم مع هذا فقد قاتلهم  
 أعوان على مع كونهم دون السابقين الاولين في العلم والدين وفيهم قليل من السابقين الاولين فهلا  
 قاتلهم من هو أفضل من هؤلاء اذا كان اذ ذلك على الحق وعدوه على الباطل مع أن  
 وليه اذ ذلك أكثر وأعز وأعظم علما وایمانا وعدوه اذ ذلك ان كان عدواً أذل وأعجز وأضعف  
 علما وایمانا وأقل عدوانا فانه لو كان الحق كما تقول الرافضة لكان أبو بكر وعمر والسابقون  
 الاولون من شر أهل الارض وأعظمهم جهلا وظلمة وعمدا وعقب موت نبيهم صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فبدلوا وغروا وظلموا الوصي وفعلا بنوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ما لم تفعله  
 اليهود والنصارى عقب موت موسى والمسح عليهما الصلاة والسلام فان اليهود والنصارى لم  
 يفعلوا عقب موت أنبيائهم ما تقول الرافضة ان هؤلاء فعلا عقب موت النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وعلى قولهم تكون هذه الامة شرمة أخرجت للناس ويكون سابقوها شرارها وكل هذا مما  
 يعلم بالاضطرار فساده من دين الاسلام وهو مما يبين أن الذي ابتدع مذهب الرافضة كان زنديقا  
 ملحد اعدو الدين الاسلام وأهله ولم يكن من أهل البدع المتأولين كالمخارج والقدرية وان كان  
 قول الرافضة راجع بعد ذلك على قوم فيهم ايمان لفرط جهلهم ومما يبين ذلك أن يقال أي داع كان  
 للقوم في أن ينصروا عائشة بنت أبي بكر ويقاتلوا معا عليها كاذروا لينصرون فاطمة بنت رسول  
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم ويقاتلون معا ومع زوجها الوصي أبابكر وعمر فان كان الذين فعلوا  
 هذا يحبون الرياسة ويكرهون امارته على عليهم كان جهم للرياسة بدعوهم الى قتال أبي بكر  
 بطريق الاولي فان رياسة بيت على أحب اليهم من رياسة بيت أبي بكر ولهذا قال صفوان بن أمية  
 يوم حنين لما ولوا مدبرين وقال بعض الطلقاء لا ينتهي فلهم دون البحر وقال الآخر بطل السحر  
 فقال صفوان والله لان يري بنى رجل من قرش أحب الى من أن يري بنى رجل من ثقيف  
 فصوان رأس الطلقاء لأن يريه رجل من بنى عبد مناف أحب اليه من أن يريه رجل من

ولم ينازع فيه من أهل الكلام الا  
 الجهم ومن وافقه على فناء النعيم  
 وأبو الهذيل القائل بفناء الحركات  
 وهما قولان شاذان قد اتفق الساف  
 والائمة وجاهير المسلمين على  
 تضليل القائلين بها ومن أعظم  
 ما أنكره السلف والائمة على  
 الجهمية قولهم بفناء الجنة وقال  
 الأشعري في كتاب المقالات  
 واختلفوا أيضا في معلومات الله عز  
 وجل ومقدوراته هل لها كل أولا  
 كل لها على مقاتلين فقال أبو الهذيل  
 ان لمعلومات الله كل وجميع ولما  
 يقدر الله عليه كل وجميع وان أهل  
 الجنة تنقطع حركاتهم فيسكنون  
 سكونا دائما وقال أكثر أهل الاسلام  
 ليس لمعلومات الله تعالى ولا لما  
 يقدر عليه كل ولا غاية واختلفوا  
 أيضا هل لأفعال الله سبحانه آخرام  
 لا آخر لها على مقاتلين فقال الجهم

بني تميم فب الرياسة اذا كان هو الداعي كان يدعوهم الى تقديم بني هاشم على بني تميم باتفاق العقلاء  
 وولم يقدموا عليا لقدموا العباس فان العباس كان أقرب لموافقهم على المطالب الذنوبية من أبي  
 بكر فان كانوا قد أقدموا على ظلم الوصي الهاشمي لئلا يحملهم على الحق الذي يكرهونه كان  
 تقديمهم من يحصل مطالبهم مع الرياسة الهاشمية وهو العباس أولى وأحرى من أبي بكر الذي  
 لا يعينهم على مطالبهم كإعانة العباس ويحملهم على الحق المرأ كتر ما يحملهم عليه على فلو كرم من  
 على حق مر لكان ذلك من أبي بكر أكره ولو أريد من أبي بكر دنيا حاوية لكان طلبها عند العباس  
 وعلى أقرب فعدولهم عن العباس وعلى وغيرهما الى أبي بكر دليل على أن القوم وضعوا الحق في  
 نصابه وأقروا في إهابه وأتوا الأمر الارشد من بابهم وأنهم علموا أن الله ورسوله كانا يرضيان تقديم  
 أبي بكر رضي الله عنه وهذا أمر كان معلوما لهم علما ظاهرا بيننا المارأه وسمعه من النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم مدة محبتهم له فعملوا من تفضيل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا ي بكر بطول  
 المشاهدة والسمع ما أوجب تقديمه وطاعته ولهذا قال عمر رضي الله عنه ليس فيكم من تقطع  
 فيه الاعتناق مثل أبي بكر أراد أن فضيلته على غيره ظاهرة مكشوفة لا تحتاج الى بحث ونظر ولهذا  
 قال له محضر من المهاجرين والانصار أدت خيرنا وسيدنا وأحبنا الى رسول الله صلى الله تعالى عليه  
 وسلم وهم يقرونه على ذلك ولا ينازعه منهم أحد حتى ان المنازعين في الخلافة من الانصار لم  
 ينازعوا في هذا ولا قال أحد بل على أو غيره أحب الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو خير  
 منه وأفضل ومن المعلوم أنه يمتنع في العادة لاسيما عادة الصحابة المتضمنة كمال دينهم وقولهم الحق  
 أن لا يتكلم أحد منهم بالحق المتضمن تفضيل على بل كلهم موافقون على تفضيل أبي بكر من غير  
 رغبة ولا رهبة والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وسموها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها بذلك الاسم ولم يسموا إناها محمد بن  
 أبي بكر مع عظم شأنه وقرب منزلته من أبيه وأخته عائشة أم المؤمنين فلم يسموه خال المؤمنين وسموا  
 معوية بن أبي سفيان خال المؤمنين لان أخته أم حبيبة بنت أبي سفيان إحدى زوجات النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم وأخت محمد بن أبي بكر وأبوه أعظم من أخت معوية ومن أبيها  
 (والجواب أن يقال) أما قوله انهم سموا عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين ولم يسموا غيرها  
 بذلك فهذا من البهتان الواضح الظاهر لكل أحد وما أدري أهذا الرجل وأمثاله يتعمدون  
 الكذب أم أعمى الله بصائرهم لفرط هواهم حتى خفي عليهم أن هذا كذب وهم ينكرون على  
 بعض النواصب أن الحسين لما قال لهم أما تعلمون أني ابن فاطمة بنت رسول الله صلى الله تعالى  
 عليه وسلم قالوا والله لا نعلم ذلك وهذا لا يقوله ولا يجحد نسب الحسين الا تمهد للكذب والافتراء  
 ومن أعمى الله بصيرته باتباع هواه حتى خفي عليه مثل هذا فان عين الهوى عمياء والرافضة أعظم  
 جحد الحق تعدا وعمى من هؤلاء فان فيهم ومن المنتسبين اليهم كالنصيرية وغيرهم من يقول ان  
 الحسن والحسين ما كانا أولاد علي بل أولاد سلمان الفارسي ومنهم من يقول ان عليا يمت وكذلك  
 يقولون عن غيره ومنهم من يقول ان أبا بكر وعمر ليسا مدفونين عند النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم ومنهم من يقول ان رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان ليستا بنبي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 ولكن هما بنتا خديجة من غيره ولهم في المكابرات وجحد المعلومات بالضرورات أعظم مالا ولثك  
 النواصب الذين قتلوا الحسين وهذا مما يبين أنهم أكذب وأظلم وأجهل من قتلة الحسين وذلك  
 أنه من المعلوم أن كل واحدة من أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقال لها أم المؤمنين عائشة

ابن صفوان ان للمعلومات الله  
 ومقدوراته غاية ونهاية ولا فعالة  
 آخروان الجنة والنار يفتيان وبني  
 أهلها حتى يكون الله آخر الاشئ  
 معه كما كان أول الاشئ معه وقال  
 أهل الاسلام جميعا ليس للجنة والنار  
 آخروا وإنما الايزالان بافتين وكذلك  
 أهل الجنة لا يزالون في الجنة  
 منجيين وأهل النار في النار يعذبون  
 ليس لذلك آخر ولا للمعلومات الله  
 ومقدوراته غاية ولا نهاية وقد  
 ذكر بعض الناس بين الماضي  
 والمستقبل فرقا عمثا لذكره صاحب  
 الارشاد وغيره وهو ان المستقبل  
 بمنزلة اذا قال قائل لا أعطيك درهما  
 الا أعطيتك بعده درهما وهذا  
 كلام صحيح والماضي بمنزلة أن  
 يقول لا أعطيك درهما الا أعطيتك  
 قبله درهما وهذا كلام متناقض  
 لكن هذا المثال ليس بطابق لان

وحفصة وزينب بنت جحش وأم سلمة وسودة بنت زمعة وميمونة بنت الحارث الهلالية وجويرية بنت الحارث المطلقة وصفية بنت حيي بن أخطب الهارونية رضي الله عنهن وقد قال الله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم وهذا أمر معلوم للأمة علماء ما وقد أجمع المسلمون على تحريم نكاح هؤلاء بعد موته على غيره وعلى وجوب احترامهن فهن أمهات المؤمنين في الحرمة والتحريم ولسن أمهات المؤمنين في المحرمية فلا يجوز لغير أقرابهن الخلوة بهن ولا السفر بهن كما يخلو الرجل ويسافر بذوات محارمه ولهذا أمرن بالحياب فقال الله تعالى يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وقال تعالى وإذا سألتوهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تكفروا بأزواجه من بعده أبدأن ذلكم كان عند الله عظيما ولما كن بمنزلة الأمهات في حكم التحريم دون المحرمية تنازع العلماء في اخوتهن هل يقال لاحدهم حال المؤمنين فقيل يقال لاحدهم حال المؤمنين وعلى هذا فهذا الحكم لا يختص بمعوية رضي الله عنه بل يدخل في ذلك عبد الرحمن ومحمد بن أبي بكر وعبد الله وعبيد الله وعاصم وأولاد عمر رضي الله عنه ويدخل في ذلك عمرو بن الحارث بن أبي ضرار أخو جويرية بنت الحارث ويدخل في ذلك عتبة بن أبي سفيان ويزيد بن أبي سفيان أخو أم معوية رضي الله عنه ومن علماء السنة من قال لا يطلق على اخوة الأزواج أنهم أخوال المؤمنين فإنه لو أطلق ذلك لأطلق على أخواتهن أنهن حالات المؤمنين ولو كانوا أخوالا وحالات لحرم على المؤمن أن يتزوج خالته وحرم على المرأة أن تتزوج خالها وقد ثبت بالنص والاجماع أنه يجوز للمؤمنين والمؤمنات أن يتزوجوا أخواتهن وأخوتهن كما تزوج العباس أم الفضل أخت ميمونة بنت الحارث وولده منها عبد الله والفضل وغيرهما كما تزوج عبد الله بن عمر وعبيد الله ومعوية وعبد الرحمن ابن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر من تزوجوهن من المؤمنات ولو كانوا أخوالا لهن لما جاز للمرأة أن تتزوج خالها قالوا وكذلك لا يطلق على أمهاتهم أنهن جدات المؤمنين ولا على آبائهم أنهم أجداد المؤمنين لأنه لم يثبت في حق الأمهات جميع أحكام النسب وإنما ثبت الحرمة والتحريم وأحكام النسب تتبع كما يثبت بالرضاع التحريم والمحرمية ولا يثبت بها سائر أحكام النسب وهذا كله متفق عليه والذين أطلقوا على الواحد من أولئك أنه حال المؤمنين لم ينازعوا في هذه الأحكام ولكن قصدوا بذلك الإطلاق أن لا أحد منهم مصاهرة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واشتهر ذلك عنهم لثابت عن معوية رضي الله عنه كما اشتهر أنه كاتب الوحي وقد كتب الوحي غيره وأنه رد يف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقد أُرِدَ غيره فهم لا يذكرون ما يذكرون من ذلك لاختصاصه به بل يذكرون ما له من الاتصال بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يذكرون في فضائل غيره ما ليس من خصائصه كقوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لا أعطين الراية رجلا يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله وقوله أنه لعهد النبي الأمي إلى أنه لا يجنبني المؤمن ولا يبغضني إلا من أقره صلى الله تعالى عليه وسلم أما ترى أن تكون مني بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي فهذه الأمور ليست من خصائص علي لكنها من فضائله ومناقبه التي تعرف بها فضيلته واشتهر رواية أهل السنة لها ليدفعوا بها قدح من قدح في علي وجعلوه كافرا أو ظالما من الخوارج وغيرهم ومعوية أيضا لما كان له نصيب من العصبة والاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصار أقوام

قوله لا أعطيتك نفي الحاضر والمستقبل ليس نفي الماضي فإذا قال لا أعطيتك هذه الساعة أو بعدها شيئا إلا أعطيتك قبله شيئا اقتضى أن لا يحدث فعلا الآن حتى يحدث فعلا في الزمن الماضي وهذا ممنوع أو بمنزلة أن يقول لا أفعل حتى أفعل وهذا جاع بين النقيضين وإنما مثاله أن يقول ما أعطيتك درهما إلا أعطيتك قبله درهما فكلاهما ماض فإذا قال القائل ما يحدث شيئا أو يحدث بعده شيئا كان مثاله أن يقول ما حدث شيئا إلا حدث قبله شيئا لا يقول لا يحدث في المستقبل شيئا إلا حدث قبله شيئا وكل ما له ابتداء وانتهاء كهمر العبد ممنوع أن يكون فيه عطاء لا انتهاء له أو عطاء لا ابتداء له وإنما الكلام فيما لم يزل ولا يزال (والناس) لهم في إمكان وجود ما لا

يجعلونه كافرا أو فاسقا ويستحلون لعنه ونحو ذلك احتاج أهل العلم أن يذكر أماله من الاتصال برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليرعى بذلك حق المتصلين برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بحسب درجاتهم وهذا القدر لو اجتهد فيه الرجل وأخطأ كان خيرا له من أن يجتهد في بغضهم ويخطئ فان باب الاحسان الى الناس والعفو عنهم مقدم على باب الاساءة والانتقام كما في الحديث ادرؤا الحدود بالشبهات فان الامام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وكذلك يعطى المجهول الذي يدعى الفقير من الصدقة كما أعطى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رجلين سألاه فأراهما جلدتين فقال ان شئت ما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب وهذا لان اعطاء الغني خير من حرمان الفقير والعفو عن المجرم خير من عقوبة البريء فاذا كان هذا في حق آحاد الناس فالصالحه أحق أن يسلك بهم هذا نطقا المجتهد في الاحسان اليهم بالدعاء والثناء عليهم والذب عنهم خير من خطئه في الاساءة اليهم باللعن والذم والطعن وما شجر بينهم غايته أن يكون ذنبا والذنوب مغفورة بأسباب متعددة هم أحق بها من بعدهم وما تجدد أحد يقدرح فيهم الا وهو يعظم من هودونهم ولا تجدد أحد يعظم شيئا من ذلاتهم الا وهو يغضى عما هو أكبر من ذلك من ذلات غيرهم وهذا من أعظم الجهل والظلم وهؤلاء الرافضة يقدحون فيهم بالصغار وهم يعضون عن الكبار والكفر من يعاونهم من الكفار والمنافقين كاليهود والنصارى والمشركين والاسماعيلية والنصيرية وغيرهم فمن ناقش المؤمنين على الذنوب وهو لا يناقش الكفار والمنافقين على كفرهم ونفاقهم بل يرميهم ويكفرهم ويعظمهم فقد دل على أنه من أعظم الناس جهلا وظلما ان لم ينته به جهله وطلبه الى الكفر والنفاق ومما بين تناقضهم أنه ذكروا معوية ومحمد بن أبي بكر وأنهم سمو هذا حال المؤمنين ولم يسموا هذا حال المؤمنين ولم يذكروا في ذلك وهم أفضل منهما كعباد الله بن عمر بن الخطاب وأمثلة وقد بينا أن أهل السنة لا يخصون معوية رضي الله عنه بذلك وأما الرافضة فخصوا محمد بن أبي بكر بالمعارضة وليس هو قريبا من عبد الله بن عمر في علمه ودينه بل ولا هو مثل أخيه عبد الرحمن بن عبد الرحمن له صحبة وفضيلة ومحمد بن أبي بكر انما ولد عام حجة الوداع بنى الخليفة فأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أمه أسماء بنت عميس أن تغتسل للاحرام وهي نفساء وصار ذلك سنة ولم يدرك من حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا خمس ليال من ذى القعدة وذا الحجة والمحرم وصفر وأوائل شهر ربيع الاول لا يبلغ ذلك أربعة أشهر ومات أبوه أبو بكر رضي الله عنه وعمره أقل من ثلاث سنين ولم يكن له صحبة مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا قرب منزلة من أبيه الا كما يكون لمنه من الاطفال وتزوج علي بعد أبي بكر بامه أسماء بنت عميس فكان ربيب علي وكان اختصاصه بعلي لهذا السبب ويقال انه أتى حذاجة بن عثمان عليه فبقى في نفسه على عثمان لما كان في نفسه من شرفه بأبيه أبي بكر فلما قام أهل الفتنة على عثمان قالوا انه كان معهم وانه دخل عليه وأخذ بلحيته وان عثمان قال له لقد أخذت مأخذا ما كان أبوا لياخذوه ويقال انه رجع لما قال له ذلك وان الذي قتل عثمان كان غديره ثم انه كان مع علي في حروبه وولاه مصر فقتل بمصر قتله شيعة عثمان لما كانوا يعلمون انه كان من الخارجين عليه وحرق في بطن حمار قتله خديج بن معوية والرافضة تغلو في تعظيمه على عاداتهم الفاسدة في أنهم يمدحون رجال الفتنة الذين قاموا على عثمان وبالغون في مدح من قاتل مع علي حتى يفضلون محمد بن أبي بكر على أبي بكر فيلعنون أفضل الامة بعد نبيها ويمدحون ابنه الذي ليس له صحبة ولا سابقة ولا فضيلة ويتناقضون في

يتناهى أقوال أحدها امتناع ذلك مطلقا في الماضي والمستقبل والحاضر في كل شيء وهذا قول الجهم وأبي الهذيل والثاني جواز ذلك حتى في الابعاد التي لا يتناهى وهو قول طائفة من فلاسفة الهند وطائفة من نظار أهل المللة وغيرهم يقولون ان الرب له قدر لا يتناهى ثم من هؤلاء من يقول لا يتناهى من جميع الجهات ومنهم من يقول يتناهى من جهة العرش فقط وأما من سائر الجهات فانه لا يتناهى وقد ذكر الاشعري في المقالات هذه الاقوال وغيرها عن طوائف ومن ذكر ذلك الكرامة وطائفة من أتباع الائمة كالقاضي أبي يعلى وغيره وهؤلاء منهم من يقول يتناهى الحوادث في الماضي مع قوله بوجود ما لا يتناهى من المقدر في الحاضر وكذلك معروا أتباعه من أصحاب المعاني

ذلك في تعظيم الانساب فان كان الرجل لا يضره كفر أبيه أو فسقه لم يضر نبينا ولا ابراهيم ولا عليا  
كفرا بانهم وان ضرهم لزمهم أن يقدحوا في محمد بن أبي بكر بأبيه وهم يعظمونه وابنه القاسم  
ابن محمد وابن ابنه عبد الرحمن بن القاسم خير عند المسلمين منه ولا يذكرونها بخير لكونهما  
ليسا من رجال الفتنة

(وأما قوله وعظم شأنه) فان أراد عظم نسبه فالنسب عندهم لحرمة له لقدحهم في أبيه  
وأخته وأما أهل السنة فأعيا يعظمون بالتقوى لا بمجرد النسب قال تعالى ان أكرمكم عند الله  
أتقاكم وان أراد عظم شأنه بسابقته وهجرته وجهاده ونصرته فهو ليس من الصحابة لامن  
المهاجرين ولا من الانصار وان أراد بعظم شأنه أنه كان من أعظم الناس وأدينهم فليس الامر  
كذلك وليس هو معدودا من أعيان العلماء والصالحين الذين في طبقتهم وان أراد بذلك شرفه  
في المنزلة لكونه كان له جاه ومنزلة ورياسة فعوية كان أعظم جاهها ورياسة ومنزلة منه بل معوية خير  
منه وأعلم وأدين وأحلم وأكرم فان معوية رضى الله عنه روى الحديث وتكلم في الفقه وقد  
روى أهل الحديث حديثه في الصحاح والسنن وغيرها وذكروا بعض العلماء فتاويه وأقضيته  
وأما محمد بن أبي بكر فليس له ذكر في الكتب المعتمدة في الحديث والفقه

(وأما قوله وأخت محمد وأبوه أعظم من أخت معوية وأبيها) فيقال هذه الحجة باطلة على الاصلين  
وذلك أن أهل السنة لا يفضلون الرجل الانفسه فلا ينفخ محمد اقربيه من أبي بكر وعائشة  
ولا يضر معوية رضى الله عنه أن يكون ذلك أفضل نسبا منه وهذا أصل معروف لأهل السنة  
كما لا يضر السابقين الاولين من المهاجرين والانصار الذين أنفقوا من قبل الفتح وقاتلوا كسلا  
وصهيب وخباب وأمثالهم أن يكون من تأخر عنهم من الطلقاء وغيرهم كابي سفيان بن حرب وابنيه  
معوية ويزيد وأبي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب  
وعقل بن أبي طالب ونحوهم أعظم نسبا منهم فان هؤلاء من بني عبد مناف أشرف قريش بيتا  
وأولئك ليس لهم نسب شريف ولكن فضلهم بما فضل الله به من أنفق من قبل الفتح وقاتل على  
الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا فكيف على من بعد هؤلاء وأما الراضية فانهم ان اعتبروا النسب  
لزمهم أن يكون محمد بن أبي بكر عندهم من شر الناس نسبا لقيح قولهم في أبيه وأخته فعلى أصلهم  
لا يجوز تفضيله بقر به منهم وان ذكروا ذلك على طريق الازام لأهل السنة فهم يفضلون من  
فضله الله حيث قال ان أكرمكم عند الله أتقاكم

(فصل قال الراضية) مع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية الطليق بن الطليق  
العين بن العين وقال اذا رأيت معوية على منبري فاقتلوه وكان من المؤلفين قلوبهم وقاتل عليا وهو  
عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من حارب امام حق فهو باغ ظالم قال وسبب ذلك محبة محمد بن  
أبي بكر لعلي ومفارقة لابييه وبغض معوية لعلي ومحاربتة له وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له كلمة  
واحدة من الوحي بل كان يكتب له رسائل وقد كان بين يدي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أربعة عشر  
نفسا يكتبون الوحي أولهم وأخصهم وأقر بهم اليه علي بن أبي طالب رضى الله عنه مع أن معوية لم  
يرل مشركا بالله تعالى في مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوئا يكذب بالوحي ويهزأ بالشرع  
(والجواب أن يقال) أما ما ذكره من أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن معوية وأمر بقتله  
اذا روى على المنبر فهذا الحديث ليس في شيء من كتب الاسلام التي يرجع اليها في علم النقل وهو  
عند أهل المعرفة بالحديث كذب موضوع محتلق على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا

يقولون بوجود معان لا تنهاى في  
آن واحد مع قولهم بامتناع  
حوادث لأول لها فصار بعض  
الناس يقول بجواز التنهاى في  
الحوادث الماضية والابعاد ومنهم  
من يقول بجواز ذلك في الابعاد  
دون الحوادث فهذه ثلاثة أقوال  
(الرابع) قول من يقول لا يجوز ذلك  
فيما دخل في الوجود لافي الماضي  
ولافي الحاضر ويجوز فيما لم يوجد  
بعد وهو المستقبلات وهذا قول  
كثير من النظار (الخامس) قول من  
يقول يجوز ذلك في الماضي  
والمستقبل ولا يجوز فيما يوجد في  
آن واحد لافي الابعاد ولا النفس  
ولا المعاني وهو قول ابن رشد وحكاة  
عن الفلاسفة وزعم أن النفوس  
البشرية واحدة بعد المفارقة كما زعم  
أنها كانت كذلك قبل المفارقة  
(السادس) قول من يقول ما كان

الرافضي الراوي له لم يذكره اسنادا حتى ينظر فيه وقد ذكره أبو الفرج بن الجوزي في الموضوعات وما بين كذبه أن منبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد صعد عليه بعد معوية من كان معوية خيرا منه باتفاق المسلمين فإن كان يجب قتل من صعد عليه بمجرد الصعود على المنبر وجب قتل هؤلاء كلهم ثم هذا خلاف المعلوم بالاضطرار من دين الاسلام أن مجرد صعود المنبر لا يبيح قتل مسلم وإن كان أمر بقتله لكونه تولى الامر وهو لا يصلح فيجب قتل كل من تولى الامر بعد معوية ممن معوية أفضل منه وهذا خلاف ما تواترت به السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من نهي عن قتل ولاية الامور وقتالهم كما تقدم بيانه ثم الامة متفقة على خلاف هذا فانهم تقتل كل من تولى امرها ولا استحل ذلك ثم هذا يوجب من الفساد والهرج ما هو أعظم من ولاية كل ظالم فكيف بأمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بشئ يكون فعله أعظم فسادا من تركه وأما قوله انه الطليق ابن الطليق فهذا ليس نعت ذم فان الطلقاء هم مسلمة الفتح الذين أسلوا عام فتح مكة وأطلقهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكانوا نحو من النور رجل وفيهم من صار من خيار المسلمين كالحارث بن هشام وسهل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وزيد بن أبي سفيان وحكيم بن حزام وأبي سفيان بن الحارث بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي كان يهجوهم ثم حسن اسلامه وعتاب بن أسيد الذي ولاة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة لما فتحها وغير هؤلاء ممن حسن اسلامه ومعوية ممن حسن اسلامه باتفاق أهل العلم ولهذا ولاة عمر بن الخطاب رضی الله عنه موضع أخيه يزيد بن أبي سفيان لما مات أخوه يزيد بالشام وكان يزيد بن أبي سفيان من خيار الناس وكان أحد الأمراء الذين بعثهم أبو بكر وعمر لفتح الشام يزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص مع أبي عبيدة بن الجراح وخالد بن الوليد فلما توفي يزيد بن أبي سفيان ولي عمر بن الخطاب معوية مكانه وعمر لم يكن تأخذه في الله لومة لائم وليس هو ممن يجابى في الولاية ولا كان ممن يجب أباسفيان أباه بل كان من أعظم الناس عداوة لآبيه أبي سفيان قبل الاسلام حتى انه لما جاء به العباس يوم فتح مكة كان عمر حريصا على قتله حتى جرى بينه وبين العباس نوع من الخاشنة بسبب بغض عمر لأبي سفيان فتولية عمر لابنه معوية ليس لها سبب دينوي ولولا استحقاقه للامارة لما أمره ثم انه بقي في الشام عشرين سنة أميرا وعشرين سنة خليفة ورعيته من أشد الناس محبة وموافقته وهو من أعظم الناس احسانا اليهم وتأليفالقول بهم حتى قاتلوا معه على بن أبي طالب وصاروا عسكره الى أن قارموهم وغلبوهم وعلى أفضل منه وأعلى درجة وهو أولى بالحق منه باتفاق الناس وعسكر معوية يعلمون أن عليا أفضل وأحق بالامر منه ولا ينكر ذلك منهم الامعاد أو من أعمى الهوى قلبه ولم يكن معوية قبل تحكيم الحكيم يدعى الامر لنفسه ولا يتسمى بأمر المؤمنين وانما ادعى ذلك بعد حكم الحكيم وكان غير واحد من عسكر معوية يقول له لماذا نقاتل معك عليا وليس لك سابقته ولا فضله ولا صهره وهو أولى بالامر منك فيعترف لهم معوية بذلك لكن قاتلوا مع معوية لظنهم أن عسكر على فهم ظلة يعتدون عليهم كما اعتدوا على عثمان وأنهم يقاتلونهم دفاعا لصلاتهم عليهم وقتال الصائل جاز ولهم اليد وهم بالقتال حتى بدأهم أولئك ولهذا قال الاشرار الخبي انهم ينصرون علينا لاننا نحن بدأناهم بالقتال وعلى رضی الله عنه كان عاجزا عن قهر الظلة من العسكرين ولم تكن أعوانه يوافقونه على ما أمر به وأعوان معوية يوافقونه وكان يرى أن القتال يحصل به المطلوب فاحصل به الاضد المطلوب وكان في عسكر معوية من يتهم عليا بأشياء من الظلم هو بري منها وطالب الحق من عسكر معوية يقول

مجتمعا مرتبنا فانه يجب تناهيه كالعلل والاجسام فتلك لها ترتيب طبيعي وهذه لها ترتيب وضعي وكلها موجودة في آن واحد وأما ما لم يكن له ترتيب كالانفس أو كان له ترتيب ولكن يوجد متعاقبا كالحرركات فلا يمنع فيه وجود ما لا يتناهي وهذا قول ابن سينا وهو المحكي عندهم عن ارسطو وأتباعه لكن ابن رشد ذكر أن هذا القول لم يقله من الفلاسفة الا ابن سينا وأما وجود علل ومعلولات لا تتناهي فهذا مما لم يجوزه أحد من العقلاء اذا عرف هذا تكلمنا على الاحتجاج بتفاضل الدورات التي لا تتناهي فان الشمس تقطع الفلك في السنة مرة والقمر اثني عشرة مرة وهذا مشهود والمشتري في كل اثني عشرة سنة مرة وزحل في كل ثلاثين سنة مرة فتكون دورات القمر يقدر

لا يمكننا أن نبايع الامن يعدل علينا ولا يظلمنا ونحن اذا بايعنا عدلنا ظلمنا عسكريه كما ظلموا عثمان  
وعلى اما عاجز عن العدل علينا وغير فاعل لذلك وليس علينا أن نبايع عاجز عن العدل علينا  
ولا تاركه فائمة السنة يعلمون انه ما كان القتال مأمورا به لا واجبا ولا مستحبا ولكن يعذرون  
من اجتهاد فخطا

(وأما قوله كان معوية من المؤلفه قلوبهم) فتم وكثير من الطلقاء بل كلهم من المؤلفه قلوبهم  
كالخارث بن هشام وابن أخيه عكرمة بن أبي جهل وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وحكيم بن  
خزام وهؤلاء من خيار المسلمين والمؤلفه قلوبهم غالبهم حسن اسلامهم وكان الرجل منهم يسلم  
أول النهار رغبة منه في الدنيا فلا يجبيء آخر النهار الا والاسلام أحب اليه مما طلعت عليه الشمس  
(وأما قوله وقاتل عليا وهو عندهم رابع الخلفاء امام حق وكل من قاتل امام حق فهو باغ ظالم)  
فيقال له أولا الباغي قد يكون متأولا معتقدا انه على حق وقد يكون متعمدا يعلم انه باغ وقد يكون  
بغية من شبهة أو شهوة وهو الغالب وعلى كل تقدير فهو باغ لا يقدح فيما علمه أهل السنة فانهم  
لا يترهبون معوية ولا من هو أفضل منه من الذنوب فضلا عن تزيههم عن الخطايا الاجتهاد بل  
يقولون ان الذنوب لها أسباب تدفع عقوبتها من التوبة والاستغفار والحسنات الماحية والمصائب  
المكفرة وغير ذلك وهذا أمر يرمي الصحابة وغيرهم والحكاية المعروفة عن المسور بن مخرمة وكان من  
خيار صفار الصحابة لما أتى معوية وخلا به وأمره أن يخبره بجميع ما ينقمه عليه فذكر له المسور  
جميع ما ينقم عليه فقال ومع هذا يا مسورا لك سيئات قال نعم قال أرجو أن يغفرها الله قال نعم  
قال فاجعلك لرحمة الله أرجى مني وإني مع ذلك والله ما خيرت بين الله وبين غيره الا اخترت الله  
على غيره ووالله ما ألبس من الجهاد واقامة الحدود والامر بالمعروف والنهي عن المنكر أفضل  
من عمالك وأنا على دين يقبل من أهله الحسنات ويتجاوز لهم عن السيئات فاجعلك أرجى لرحمة  
الله مني فقال المسور بن مخرمة فخصني أو كما قال (ويقال لهم ثانيا) أما أهل السنة فأصلهم  
مستقيم مطرد في هذا الباب وأما أنتم فتناقضون وذلك أن النواصب من الخوارج وغيرهم  
الذين يكفرون عليا أو يفسقونه أو يشككون في عدالته من المعتزلة والمروانية وغيرهم لو قالوا لكم  
ما الدليل على ايمان علي وامامته وعدله لم تكن لكم حجة فانكم اذا احتججتم بما أتوا من اسلامه  
وعبادته قالوا لكم وهذا متواتر عن الصحابة والتابعين والخلفاء الثلاثة وخلفاء بني أمية كعوية  
وزيد وعبد الملك وغيرهم وأنتم تقدحون في ايمانهم فليس قد حننا في ايمان علي وغيره الا  
وقد حكم في ايمان هؤلاء أعظم والذين تقدحون أنتم فيهم أعظم من الذين نقدح نحن فيهم - م وان  
احتججتم بما في القرآن من الشناء والمدح قالوا آيات القرآن عامة متناولة لعلي وأبي بكر وعمر  
وعثمان وغيرهم مثل ما تناول عليا وأعظم من ذلك وأنتم قد أخرجتم هؤلاء من المدح والثناء  
فأخرجنا عليا يسرا وان قاتم بما جاء عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في فضائله قالوا هذه  
الفضائل روتها الصحابة الذين رووا فضائل أولئك فان كانوا عدولا فاقبلوا الجميع وان كانوا فاسقا  
فان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وليس لاحد أن يقول في الشهود انهم ان شهدوا الى كانوا عدولا وان  
شهدوا لعلي كانوا فاسقا وان شهدوا بحد من أحببته كانوا عدولا وان شهدوا بحد من أبغضته  
كانوا فاسقا وأما امامة علي فهو لا ينازعونكم في امامته وغيرهم فان احتججتم عليهم بالنص  
الذي تدعون به كان احتجاجهم بالنصوص التي يدعونها الا بي بكر بل للعباس معارض ذلك ولا ريب  
عند كل من يعرف الحديث أن تلك أولى بالقبول والتصديق ولذلك يستدل على تصديقها

دورات زحل ثلثمائة وستين مرة  
ودورات الشمس بقدر دورات زحل  
ثلاثين مرة فتكون دورات هذا  
أضعاف دورات هذا وكلاهما لا  
يتناهى عند القائلين بذلك والاقبل  
من غيره مشناه والزائد على المتناهي  
متناه وقد عرف أن المعارضه  
بالعدد باطله وقد يقال هذا من  
جنس تطبيق الحوادث الماضية الى  
اليوم بالحوادث الماضية الى أمس  
فان كلاهما لا يتناهى مع التفاضل  
وهو الوجه الخامس الذي سياتي  
لكن بينهما فروق مؤثرة منها انه  
هناك هذه الحوادث هي تلك بعينها  
لكن زادت حوادث اليوم فغاية تلك  
أن يكون ما لا ابتداء له من الحوادث  
لا يزال في زيادة شأ بعد شئ وأما هنا  
فهذه الدورات ليست تلك ومنها انه  
هناك فرض انطباق اليوم على  
الامس مع اشتراكهما في عدم

بدلالات كثيرة يعلمها من ليس من علماء أهل الحديث وان اجمعتم بما يباعه الناس له قالوا من  
المع اوم ان الناس اجتمعوا على بيعة ابي بكر وعمر وعثمان اعظم مما اجتمعوا على بيعة علي وانتم  
قد حتم في تلك البيعة فالقدح في هذه ايسر فلا تحتجون على امامة علي بنص ولا اجماع الا كان  
مع اولئك من النص والاجماع ما هو اقوى من حجتكم فيكون اثبات خلافة من قد حتم في خلافته  
اولى من اثبات خلافة من ائتم خلافته وهذا لا يرد على أهل السنة فانهم يثبتون خلافة الخلفاء  
كلهم ويستدلون على صحة خلافتهم بالنصوص الدالة عليها ويقولون انها انعقدت بما يباعه أهل  
الشوكة لهم وعلى بايعه أهل الشوكة وان كانوا لم يجتمعوا عليه كما اجتمعوا على من قبله لكن لا ريب  
انه كان له سلطان وقوة بما يباعه أهل الشوكة له وقد دل النص على أن خلافته خلافة نبوة واما  
تخلف من تخلف عن مبايعته فعذرهم في ذلك اظهر من عذر سعد بن عباد وغيره لما تخلفوا عن  
بيعة ابي بكر وان كان لم يستقر تخلف احد الا لسعد وحده واما على وغيره فبايعوا الصديق بلا  
خلاف بين الناس لكن قيل انهم تأخروا عن بيعته ستة أشهر ثم بايعوه وهم يقولون للشيعه على  
اما ان يكون تخلف اولاعن بيعة ابي بكر ثم بايعه بعد ستة أشهر كما تقول ذلك طائفة من أهل  
السنة مع الشيعة واما ان يكون بايعه اول يوم كما يقول ذلك طائفة اخرى فان كان الثاني بطل قول  
الشيعة انه تخلف عن بيعته وثبت أنه كان من اول السابقين الي بيعته وان كان الاول فعذر من  
تخلف عن بيعة على اظهر من عذر من تخلف عن بيعة ابي بكر لان النص والاجماع المبتين لخلافة  
ابي بكر ليس في خلافة على مثلها فانه ليس في الصحيحين ما يدل على خلافته وانما روى ذلك أهل  
السنن وقد طعن بعض أهل الحديث في حديث سفينة واما الاجماع فقد تخلف عن بيعته  
والقتال معه نصف الامة وأقل أو أكثر والنصوص الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
تقتضي أن ترك القتال كان خيرا للطائفتين وأن القعود عن القتال كان خيرا من القيام فيه  
وأن عليا مع كونه أولى بالحق من معوية لترك القتال لكان أفضل وأصلح وخيرا وأهل السنة  
يرجعون على الجميع ويستغفرون لهم كما امرهم الله تعالى بقوله والذين جاؤا من بعدهم يقولون  
ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف  
رحيم (وأما الرافضي) فاذا قدح في معوية رضي الله عنه بانه كان باغيا طالما قال له الناصبي وعلى  
أيضا كان باغيا طالما قاتل المسلمين على امارته وبدأهم بالقتال وصال عليهم وسفك دماء الامة بغير  
فائدة لاقى دينهم ولا في دينهم وكان السيف في خلافته مسلولا على أهل الملثة مكفوا عن الكفار  
والقادحون في على طوائف طائفة تقدر فيه وفيمن قاتله جميعا وطائفة تقول فسقت أحدهما  
لا بعينه كما يقول ذلك عمرو بن عبيد وغيره من شيوخ المعتزلة ويقولون في أهل الجمل فسق احدي  
الطائفتين لا بعينها وهؤلاء يفسقون معوية وطائفة يقولون هو الظالم دون معوية كما يقول ذلك  
المروانية وطائفة يقولون على كان في أول أمره مصيبا فلما حكم الحكيم كفو وارتد عن الاسلام  
ومات كافرا وهؤلاء هم الخوارج فان خوارج والمروانية وكثير من المعتزلة وغيرهم بقدرحون في  
على رضي الله عنه وكلهم مخطئون في ذلك ضالون مبتدعون وخطأ الشيعة في القدح في ابي بكر  
وعمر اعظم خطأ من اولئك في على فان قال الذاب عن على هؤلاء الذين قاتلهم على كانوا باغاة فقد  
ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار رضي الله عنه تقتلك الفئة الباغية وهم  
قتلوا عمارا فهنا للناس أقوال منهم من قدح في حديث عمار ومنهم من تأوله على أن الباغي  
الطالب وهو تأويل ضعيف واما السلف والائمة فيقول أكثرهم كابي حنيفة ومالك وأحمد

البداية وهذا التطبيق ممتنع  
وتحقيقه أنا نقدر تماثلها  
وتفاضلها فانه اذا طبق أحدهما  
على الآخر لزم التماثل مع  
التفاضل لانهما استويا في عدم  
البداية وفي حد النهاية وهما  
متفاضلان وهذا تقدير ممتنع  
بخلاف الدورتين فانهما هنا  
مشتركتان في عدم البداية وفي حد  
النهاية فالتفاضل هنا حاصل مع  
الاشتراك في عدم النهاية عند هؤلاء  
فهذا الاحتجاج الى فرض وتقدير  
حتى يقال هو تقدير ممتنع بخلاف  
ذلك ولكن التقابل يوافق ذلك  
التقابل في أن كليهما قد عدمت فيه  
الحوادث الماضية ويوافق في أن  
كليهما قد قدر فيه انتهاء الحوادث  
من أحد الجانبين فهما متفقان من  
هذين الوجهين مقترقان من ذينك  
الوجهين وحينئذ فيقال الدهرية



وغيرهم لم يوجد شرط قتال الطائفة الباغية فان الله لم يأمر بقتالها ابتداء بل أمر اذا اقتلت طائفتان أن يصلح بينهما ثم ان بغت احدهما على الاخرى قوتلت التي تبغى وهو لاء قوتلوا ابتداء قبل أن يبدؤا بقتال ومذهب أبي حنيفة وأحمد وغيرهما أن مانعي الزكاة اذا قالوا نحن نؤديها بأنفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم ولهذا كان هذا القتال عند أحمد وغيره كالك قتال فتنه وأبو حنيفة يقول لا يجوز قتال البغاة حتى يبدؤا بقتال الامام وهو لاء لم يبدؤا بل الخوارج بدؤوا به وقتال الخوارج ثابت بالنص والاجماع فان قال الذاب عن علي كان علي مجتهدا في ذلك قال له منازعه ومعوية كان مجتهدا في ذلك فان قال كان مجتهدا مصيبا في الناس من يقول له ومعوية كان مجتهدا مصيبا أيضا بناء على أن كل مجتهد مصيب وهو قول الأشعري ومنهم من يقول بل معوية مجتهد مخطئ وخطأ المجتهد مغفور ومنهم من يقول بل المصيب أحد هما لا بعينه ومن الفقهاء من يقول كلاهما كان مجتهدا لكن علي كان مجتهدا مصيبا ومعوية كان مجتهدا مخطئا والمصيب له أجران والمخطئ له أجر ومنهم من يقول كلاهما مصيب بناء على قولهم كل مجتهد مصيب وهو قول الأشعري وكثير من أصحابه وطائفة من أصحاب أحمد وغيره تقول المصيب واحد لا بعينه وهذه الأقوال ذكرها أبو عبد الله بن حامد عن أصحاب أحمد لكن المنصوص عنه نفسه وعن أمثاله من الأئمة أن ترك القتال كان خيرا من فعله وأنه قتال فتنه ولهذا كان عمران بن حصين رضي الله عنه وعنابه ينهى عن بيع السلاح فيه ويقول لا يباع السلاح في الفتنه وهذا قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ومحمد بن مسلمة وابن عمر وأسامة بن زيد رضي الله عنهم وأكثر من كان بقى من السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وهو قول أكثر أئمة الفقه والحديث وقالت الكرامية بل كلاهما امام مصيب ويجوز عقد البيعة لا مامين للعاجلة ومن نازعه في أنه كان اماما حق لم يمكن الرافضة أن يحتجوا على امامته بحجة الانقضاه ذلك المعارض ومن سلم له أنه كان اماما حق كاهل السنة فإنه يقول الامام الحق ليس معصوما ولا يجب على الانسان أن يقاتل معه كل من خرج عن طاعته ولا يطيعه الانسان فيما يعلم أنه معصية لله أو أن تركه خير من فعله والصحابه الذين لم يقاتلوا معه كانوا يعتقدون أن ترك القتال خير من القتال وأنه معصية فلم يجب عليهم موافقته في ذلك والذين قاتلوه لا يخلوا ما أن يكونوا عاصداً ومجتهدين مخطئين أو مصيبين وعلى كل تقدير فهذا لا يقدح في ايمانهم ولا يمنعهم الجنة فان الله تعالى قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو ايتهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تقي الى أمر الله فان فاءت فأصلحو ايتهما بالعدل وأسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فأصلحو ايهم أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون فسماهم اخوة ووصفهم بأنهم مؤمنون مع وجود الاقتال بينهم والبغى من بعضهم على بعض فمن قاتل عليا ان كان باغيا فليس ذلك بفرجه عن الايمان ولا موجب له النيران ولا مانع له من الجنان فان البغى اذا كان بتأول كان صاحبه مجتهدا ولهذا اتفق أهل السنة على أنه لا تفسق واحدة من الطائفتين وان قالوا في احداهما أنهم كانوا باغاة لانهم كانوا متأولين مجتهدين والمجتهد المخطئ لا يكفر ولا يفسق وان تعد البغى فهو ذنب من الذنوب والذنوب يرفع عقابها بأسباب متعددة كالنوبة والحسنات الماحية والمصائب المكفرة وشفاعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاء المؤمنين وغير ذلك (وأما قوله) ان سبب ذلك محبة محمد بن أبي بكر لعلي ومفارقة لايه فكذب بين وذلك أن محمد بن

يرغمون أن حركات الفلك لا بداية لها ولا نهاية لا يجعلون لها آخرات تنهي اليه فلا يصح اعتمادهم على أن هذه الحوادث متناهية من أحد الجانبين بل يلزمهم قطعاً أن تكون الحركة الفلكية التي زعموا أنهم تزل ولا تزال متفاضلة فدورات زحل عندهم لم تزل ولا تزال وكذلك دورات الشمس والقمر مع أن دورات القمر بقدر دورات الشمس اثنتي عشرة مرة ودورات الشمس بقدر دورات زحل ثلاثين مرة فكل من هذين لا يتناهي في الماضي والمستقبل وهذا أقل من هذا بقدر متناه وهذا أز يد من هذا بقدر متناه فاذا كان الأقل من غيره متناهياً لزم أن يكون كل من الدورات متناهياً وهذا الوجه لا يرد على من قال من أئمة أهل الملل بجواز حوادث لا تتناهي فان أولئك يقولون بأن حركة الفلك لها ابتداء

أبي بكر في حياة أبيه لم يكن الا طفلا له أقل من ثلاث سنين وبعدهم موت أبيه كان من أشد الناس تعظيما لآبائه وبه كان يتشرف وكانت له بذلك حرمة عند الناس (وأما قوله) ان سب قولهم لمعوية انه خال المؤمنين دون محمد أن محمدا هذا كان يجب عليا ومعوية كان يبغضه (فيقال) هذا كذب أيضا فان عبد الله بن عمر كان أحق بهذا المعنى من هذا وهذا وهو لم يقاتل مع هذا ولا مع هذا وكان معظما على محبائه يذكر فضائله ومناقبه وكان مباحا لمعوية لما اجتمع عليه الناس غير خارج عليه وأخته أفضل من أخت معوية وأبوه أفضل من أبي معوية والناس أكثر محبة وتعظيما له من معوية ومحمد ومع هذا فلم يشترعه أنه خال المؤمنين فعلم أنه ليس بسبب ذلك ما ذكره (وأياضا) فاهل السنة يحبون الذين لم يقاتلوا عليا أعظم مما يحبون من قاتله ويفضلون من لم يقاتله على من قاتله كسعد بن أبي وقاص وأسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم فهؤلاء أفضل من الذين قاتلوا عليا عند أهل السنة والحب لعلي وترك قتاله خير باجماع أهل السنة من بغضه وقتاله وهم متفقون على وجوب موالاته ومحبته وهم من أشد الناس ذبا عنه وردا على من يطعن عليه من الخوارج وغيرهم من النواصب لكن لكل مقام مقال (والرافضة) لا يمكنهم أن يثبتوا وجوب موالاته كما يمكن أهل السنة وأهل السنة متفقون على ذم الخوارج الذين هم أشد بغضاله وعداوة من غيرهم وأهل السنة متفقون على وجوب قتالهم فكيف يفترى المقترى عليهم بأن مدح هذا البغض عليا وذم هذا المحبة على مع أنه ليس من أهل السنة من يجعل بغض علي طاعة ولا حسنة ولا يأمر بذلك ولا من يجعل مجرد حبه سيئة ولا معصية ولا ينهي عن ذلك وكتب أهل السنة من جميع الطوائف مملوءة بذكر فضائله ومناقبه وبذم الذين يظلمونه من جمع الفرق وهم ينكرون على من سبه وكارهون لذلك وما جرى من النسب والتلاعن بين العسكريين من جنس ماجرى من القتال وهم من أشد الناس بغضا وكرهاته لان يتعرض له بقتال أو سب بل هم كلهم متفقون على أنه أجل قدرا وأحق بالامامة وأفضل عند الله وعند رسوله وعند المؤمنين من معوية وأبيه وأخيه الذي كان خيرا منه وعلى أفضل ممن هو أفضل من معوية رضي الله عنه فالسابقون الاولون الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم أفضل من الذين أسلخوا عام الفتح وفي هؤلاء خلق كثير أفضل من معوية وأهل الشجرة أفضل من هؤلاء كلهم وعلى أفضل جهور الذين بايعوا تحت الشجرة بل هو أفضل منهم كلهم الا الثلاثة فليس في أهل السنة من يقدم عليه أحدا غير الثلاثة بل يفضلونه على جهور أهل بدر وأهل بيعة الرضوان وعلى السابقين الاولين من المهاجرين والانصار وما في أهل السنة من يقول ان طلحة والزبير وسعدا وعبد الرحمن بن عوف أفضل منه بل غاية ما يقولون السكوت عن التفضيل بين أهل الشورى وهؤلاء أهل الشورى عندهم أفضل السابقين الاولين والسابقون الاولون أفضل من الذين أنفقوا بعد الفتح وقاتلوا وهم على أصح القولين الذين بايعوا تحت الشجرة عام الحديبية وقيل من صلى الى القبلتين وليس بشيء وعن أسلم بعد الحديبية خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وشيبة الخبي وغيرهم وأما سهيل بن عمرو وعكرمة بن أبي جهل وأبوسفیان بن حرب وابناه يزيد ومعوية وصفوان بن أمية وغيرهم فهؤلاء مسلمة الفتح ومن الناس من يقول ان معوية رضي الله عنه أسلم قبل أبيه فيجعله من الصنف الاول وقد ثبت في الصحيح أنه كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا خالد لا تسبوا أصحابي فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد

ولها انتهاء وانه محدث مخلوق كائن بعد أن لم يكن وانه ينشق وينفطر فتبطل حركة الشمس والقمر وكل واحد من دورات الفلك وكواكبه وشمسه وقرهه عندهم بداية ونهاية وهذا الدليل انما يدل على أن حركته يمنع أن تكون غير متناهية ولا يلزم اذا وجب تناهي حركة جسم معين أن يجب تناهي جنس الحوادث الا اذا كان الدليل الذي دل على تناهي حركة المعين يدل على تناهي الجنس وليس الامر كذلك فان هذا الدليل لا يتناول الا الفلك وهو دليل على حدوثه وامتناع أن تكون حركته بلا بداية ولا نهاية فهو يدل على فساد مذهب ارسطو وابن سينا وأمثالهما ممن يقول بأن الفلك قديم أزلي فهو هذا حق متفق عليه بين أهل الملل وعامة العقلاء وهو قول جهوز الفلاسفة ولم

أحدهم ولا نصيفه فنهى خالد ونحوه ممن أنفق من بعد الفتح وقاتل أن يتعرضوا للذين صعبوه قبل ذلك وهم الذين أنفقوا قبل الفتح وقاتلوا وبين أن الواحد من هؤلاء لو أنفق مثل أحد ذهابا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه فإذا كان هذا نهى خالد بن الوليد وأمثاله من مسلمة الحديبية فكيف مسلمة الفتح الذين لم يسلموا إلا بعد فتح مكة مع أن أولئك كانوا مهاجرين فان خالد وعمرا ونحوهما ممن أسلم بعد الحديبية وقبل فتح مكة وهاجروا إلى المدينة فهو من المهاجرين وأما الذين أسلموا بعد فتح مكة فلا هجرة لهم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا رواه البخاري ولهذا كان إذا أتى بالواحد من هؤلاء ليبايعه يبايعه على الإسلام ولا يبايعه على الهجرة ومن هؤلاء أكثر بني هاشم كعقيل بن أبي طالب وأبي سفيان ابن حرب وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب وكذلك العباس فإنه أدرك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الطريق وهو ذاهب إلى مكة لم يصل إلى المدينة وكذلك أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهذا غير أبي سفيان بن حرب وكان شاعرا يهجو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأدركه في الطريق وكان ممن حسن إسلامه وكان هو والعباس مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يوم حنين لما انكشف الناس آخذين بيقلته فإذا كانت هذه مراتب الصحابة عند أهل السنة كادل عليه الكتاب والسنة وهم متفقون على تأخر معوية وأمثاله من مسلمة الفتح عن أسلم بعد الحديبية وعلى تأخر هؤلاء عن السابقين الأولين أهل الحديبية وعلى أن البدرين أفضل من غير البدرين وأن عليا أفضل من جاهير هؤلاء لم يقدم عليه أحد غير الثلاثة فكيف ينسب إلى أهل السنة تسويته بمعوية أو تقديم معوية عليه نعم معوية طائفة كثيرة من الرواية وغيرهم كالذين قاتلوا معه واتباعهم بعدهم يقولون أنه كان في قتاله على الحق مجتهدا مصيبا وأن عليا ومن معه كانوا ظالمين أو مجتهدين محضين وقد صنف لهم في ذلك مصنفات مثل كتاب الرواية الذي صنفه الجاحظ وطائفة وضعوا المعوية فضائل ورووا أحاديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك كلها كذب ولهم في ذلك حجج طويلة ليس هذا موضعها ولكن هؤلاء عند أهل السنة محضون في ذلك وإن كان خطأ الرافضة أعظم من خطئهم ولا يمكن الرافضة أن تزعموا هؤلاء بحجة صحيحة مع اعتقادهم مذهب الامامية فان حجج الامامية متناقضة يحتجون بالحجج التي ينقضونها في موضع آخر ويحتجون بالحجة العقلية أو السمعية مع دفعهم لما هو أعظم منها بخلاف أهل السنة فان حججهم صحيحة مطردة كالمسلمين مع النصارى وغيرهم من أهل الكتاب فيمكن لأهل السنة الانتصار لعلي ممن يذمه ويسبه أو يقول ان الذين قاتلوه كانوا أولى بالحق منه كما يمكن المسلمين أن ينتصروا للمسيح ممن كذبه من اليهود وغيرهم بخلاف النصارى فإنه لا يمكنهم نصر قولهم في المسيح بالحجج العقلية على من كذبه من اليهود وغيرهم والمنتقصون لعلي من أهل البدع طوائف طائفة تكفروه كالخوارج وهؤلاء يكفرون معه عثمان وجهور المسلمين فيثبت أهل السنة إيمان علي ووجوب موالاته بمثل ما يثبتون إيمان عثمان ووجوب موالاته وطائفة يقولون على وان كان أفضل من معوية لكن كان معوية مصيبا في قتاله ولم يكن على مصيبا في قتال معوية وهؤلاء كثير من الذين قاتلوه مع معوية وهؤلاء يقولون أوجهورهم ان عليا لم يكن اماما مفترض الطاعة لانه لم تثبت خلافته بنص ولا إجماع وهذا القول قاله طائفة أخرى ممن يراه أفضل من معوية وأنه أقرب إلى الحق من معوية ويقولون ان معوية لم يكن مصيبا في قتاله لكن يقولون مع ذلك ان الزمان كان زمان فتنة وفرقة لم يكن هناك امام جماعة ولا خليفة

يخالف في ذلك الاثر ذمة قليلة ولهذا كان الدليل على حدوته قويا والاعتراض الذي اعترض به الارموى ضعيفا بخلاف الوجوه الدالة على امتناع جنس دوام الحوادث فان أدلتها ضعيفة واعتراضات غيره عليها قوية وهذا مما يبين أن ما جاءت به الرسل هو الحق وأن الأدلة العقلية الصريحة توافق ما جاءت به الرسل وان صريح المعقول لا يناقض صريح المنقول وانما يقع التناقض بين ما يدخل في السمع وليس منه وما يدخل في العقل وليس منه كالذين جعلوا من السمع أن الرب لم يرزل معطلا عن الكلام والفعل لا يتكلم بعشيتته ولا يفعل بعشيتته بل ولا يمكنه عندهم أنه لا يزال يتكلم بعشيتته ويفعل بعشيتته فجعل هؤلاء هذا قول الرسل وليس هو قولهم وجعل هؤلاء من المعقول

وهذا القول قاله كثيرون من علماء أهل الحديث البصريين والشاميين والاندلسيين وغيرهم وكان بالاندلس كثير من بني أمية يذهبون الى هذا القول ويترجون على علي ويشنون عليه لكن يقولون لم يكن خليفة وان الخليفة ما اجتمع الناس عليه ولم يجتمعوا على علي وكان من هؤلاء من يربع معوية في خطبة الجمعة فيذكر الثلاثة ويربع معوية ولا يذكر عليا ويحتجون بأن معوية اجتمع عليه الناس بالمبايعة لما بايعه الحسن بخلاف علي فان المسلمين لم يجتمعوا عليه ويقولون لهذا ربعنا معوية لانه افضل من علي بل علي افضل منه كما أن كثير من الصحابة افضل من معوية وان لم يكونوا خلفاء وهؤلاء قد اخرج عليهم الامام أحمد وغيره بحديث سفينة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وقال أحمد من لم يربع في الخلافة بعلي فهو اضل من جار أهله وتكلم بعض هؤلاء في أحد بسبب هذا الكلام وقال قد أنكروا خلافة من الصحابة طلحة والزبير وغيرهما ممن لا يقال فيه هذا القول واحتجوا بأن أكثر الاحاديث التي فيها ذكر خلافة النبوة لا يذكر فيها الا الخلفاء الثلاثة مثل ما روى الامام أحمد في مسنده عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوماً أياكم رأي رؤيا فقلت أيا رسول الله رأيت كأن ميزان ادلى من السماء فوزنت أنت بأبي بكر ففرحت بابي بكر ثم وزن أبو بكر بمرفرج أبو بكر بمرفرج ثم وزن عمر بعثمان ففرج عمر بعثمان ثم رفع الميزان فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلافة نبوة ثم يؤتى الله الملك من يشاء (وروى) أبو داود وحديثا عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى اللبلة رجل صالح أن أبا بكر نبط برسول الله صلى الله عليه وسلم ونبط عمر بابي بكر ونبط عثمان بعمر قال جابر فلما قنا من عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قلنا أما الرجل الصالح فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأما نوط بعضهم ببعض فهم ولاة هذا الامر الذي بعث الله به نبيه (وروى) أبو داود من حديث سمرة بن جندب أن رجلا قال يا رسول الله رأيت كأن دلوا دلى من السماء فجاء أبو بكر فأخذ بعراقيها فشرب شربا ضعيفا ثم جاء عمر فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء عثمان فأخذ بعراقيها فشرب حتى تضرع ثم جاء علي فأخذ بعراقيها فانتشط وانتفخ عليه منهن اثني (وروى) عن الشافعي وغيره أنهم قالوا الخلفاء ثلاثة أبو بكر وعمر وعثمان وما حادت به الاخبار النبوية الصحيحة حتى كله فالخلافة التامة التي اجمع عليها المسلمون وقوتل بها الكافرون وظهر بها الدين كانت خلافة أبي بكر وعمر وعثمان وخلافة علي اختلف فيها أهل القبلة ولم يكن فيها زيادة قوة للمسلمين ولا قهر ونقص للكافرين ولكن هذا لا يقدح في أن عليا كان خليفة راشدا مهديا لكن لم يتمكن كما تمكن غيره ولا أطاعته الامة كما أطاعت غيره فلم يحصل في زمنه من الخلافة التامة العامة ما حصل في زمن الثلاثة مع أنه من الخلفاء الراشدين المهديين وأما الذين قالوا ان معوية رضي الله عنه كان مصيبا في قتاله ولم يكن على رضي الله عنه مصيبا في قتاله لمعوية فقولهم اضعف من قول هؤلاء وحجة هؤلاء أن معوية رضي الله عنه كان طالبا دم عثمان رضي الله عنه وكان هو ابن عمه ووليه وبنو عثمان وسائر عصبته اجتمعوا اليه وطلبوا من علي أن يمكثهم من قتله عثمان أو يسلمهم اليهم فامتنع علي من ذلك فتركوا مبايعته ولم يقاتلوه ثم ان عليا بدأهم بالقتال فقاتلوه دفاعا عن أنفسهم وبلادهم قالوا وكان علي باغيا عليهم وأما الحديث الذي روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لعمار تقتلك الفئة الباغية فبعضهم ضعفه وبعضهم تأوله فقال بعضهم معناه الطالبة لدم عثمان

انه يمتنع دوام كونه قادرا على الكلام والفعل بمشيئته وعارضهم آخرون فادعوا أن الواحد من مخلوقاته كالغلك أزل معه وأنه لم يزل ولا تزال حوادثه غير متناهية فهذه الدورات لا تنتهي وهذه لا تنتهي مع أن هذه بقدر هذه مرات متناهية وكون الشيشين لا يتناهيان أزلا وأبدا مع كون أحدهما بقدر الآخر مرات مع كونه مفعولا ومعلوما مساويا بالفاعله في الزمن هو الذي انفردوا به وأما الفاعلية فيما لا يتناهي ابتداء وانتهاء فهو الذي ذكر في هذا الوجه وقد يقال يلزم مثل هذا في كلمات الله وارادته التي كل منها غير متناهية أزلا وأبدا وان كان أحدهما أكثر

رضي الله عنه كما قالوا \* نبي ابن عفان باطراف الأسل \* وبعضهم قالوا ما روى عن معوية رضي الله عنه أنه قال لما ذكره هذا الحديث ونحن قتلناه انما قتله علي وأصحابه حيث ألقوه بين أسيافنا وروى عن علي رضي الله عنه أنه ذكر له هذا التأويل فقال فرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه يكونون حينئذ قد قتلوا حمزة وأصحابه يوم أحد لانه قاتل معهم المشركين وهذا القول لأعلمه قائل من أصحاب الأئمة الأربعة ومخوهم من أهل السنة ولكن هو قول كثير من الروائية ومن وافقهم ومن هؤلاء من يقول شارك في دم عثمان فمهم من يقول أمر علانية ومنهم من يقول أمر سرا ومنهم من يقول بل رضي بقتله وفرح بذلك ومنهم من يقول غير ذلك وهذا كله كذب على علي رضي الله عنه واقترأ عليه فعلى رضي الله عنه لم يشارك في دم عثمان ولا أمر ولا رضي وقد روى عنه وهو الصادق البار أنه قال والله ما قتلت عثمان ولا مالأت على قتله وروى عنه أنه قال ما قتلت ولا رضيت وروى عنه أنه سمع أصحاب معوية يلعنون قتلة عثمان فقال اللهم العن قتلة عثمان في البر والبحر والسهل والجبل وروى أن ناسا شهدوا عليه بالزور وعند أهل الشام أنه شارك في دم عثمان وكان هذا مما دعاهم إلى ترك مبايعته لما اعتقدوا أنه ظالم من قتلة عثمان وأنه أوى قتلة عثمان لموافقتهم لهم على قتله وهذا وأمثاله مما يبين شبهة الذين قاتلوه ووجه اجتهادهم في قتله لا يمكن لا يدل على أنهم كانوا مصيبين في ترك مبايعته وقتاله وكون قتلة عثمان من رعيته لا يوجب أنه كان موافقا لهم وقد اعتذر بعض الناس عن علي أنه لم يكن يعرف القتلة بأعيانهم أو كان لا يرى قتل الجماعة بالواحد أو بأنه لم يدع عنده ولي الدم دعوى توجب الحكم له ولا حاجة إلى هذه الأعذار بل لم يكن على مع تفرق الناس عليه متمكنا من قتل قتلة عثمان الا بقتنه تزيد الأمر شرًا وبلاء ودفع أفسد الفاسدين بالتزام أدناهما أولى من العكس لانهم كانوا عسكريا وكان لهم قبائل تغضب لهم والمباشر منهم للقتل وان كان قليلا فكان رداه أهل الشوكة ولولا ذلك لم يتمكنوا ولما سارت طمحة والزير إلى البصرة ليقتلوا قتلة عثمان قام بسبب ذلك حرب قتل فيه خلق ومما يبين ذلك أن معوية قد اجتمع الناس عليه بعد موت علي وصار أميرا على جميع المسلمين ومع هذا لم يقتل قتلة عثمان الذين كانوا قد بغوا بل روى عنه أنه لما قدم المدينة حاصرا فسمع الصوت في دار عثمان يأمر المؤمنين فقال ما هذا قالوا بنت عثمان تندب عثمان فصرف الناس ثم ذهب إليها فقال يا بنت عم ان الناس قد بذلوا الناطاعة على كره وبذلنا لهم حلما على غيظ فان ردنا حلما ردوا طاعتهم ولأن تكوني بنت أمير المؤمنين خير من أن تكوني واحدة من عرض الناس فلا اسمعك بعد اليوم ذكرت عثمان فمعوية رضي الله عنه الذي يقول المنتصر له انه كان مصدقا في قتال علي لانه كان طالبا للقتل قتلة عثمان لما تمكن وأجمع الناس عليه لم يقتل قتلة عثمان فان كان قتلهم واجبا وهو مقدوره كان فعله بدون قتال المسلمين أولى من أن يقتل عليا وأصحابه لاجل ذلك ولو قتل معوية قتلة عثمان لم يقع من الفتنة أكثر مما وقع ليالي صفين وان كان معوية معذورا في كونه لم يقتل قتلة عثمان لهزيمة عن ذلك أولا يفضي اليه ذلك من الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه فعلى أولى أن يكون معذورا أكثر من معوية اذ كانت الفتنة وتفرق الكلمة وضعف سلطانه يقتل القتلة لوسعي في ذلك أشد ومن قال ان قتل الخلق الكثير الذين قتلوا بينه وبين علي كان صوابا منه لاجل قتل قتلة عثمان فقتل ما هو دون ذلك لاجل قتل قتلة عثمان أولى أن يكون صوابا وهو لم يفعل ذلك للمتولى ولم يقتل قتلة عثمان وذلك أن الفتن انما يعرف ما فيها من الشر اذا أدبرت فاما اذا أقبلت فانهما تزين ويظن أن فيها خيرا

من الآخر وقد يذكر هنا أن مقدار القمر أصغر من مقدار الشمس بحركته وان زادت في الدورات فقد نقصت في المقدار لكن هذا لا ينفع الا اذا عرف تساوي مقدار جميع حركات الكواكب التي كل منها غير متناه والالزم التفاضل فيما لا يتناهي فاذا كان تساويها باطلا كان هذا السؤال باطلا (قال الرازي الوجه الخامس) فقد رآن الادوار الماضية من اليوم لا إلى أول جملة ومن الامس كذلك ثم نطبق الطرف المتناهي من احدى الجملتين في الوهم على الطرف المتناهي من الاخرى ونقابل كل فرد من أفراد احدهما بنظيره من الاخرى فان لم تقصر احدهما عن الاخرى في الطرف الاخر كان الشيء مع غيره كهولا مع غيره وان قصرت كانت متناهية والاخرى زائدة بقدر متناه

فاذا ذاق الناس ما فيها من الشر والمرارة والبلاء صار ذلك ميّنا لهم مضرتها وواعظا لهم أن يعودوا في مثلها كما أنشد بعضهم

الحرب أول ما تكون فتية \* تسي بزيتها لكل جهول  
حتى اذا اشتعلت وشب ضرامها \* عادت مجوزا غير ذات حليل  
شمطا تنكر لونها وتغيرت \* مكروهة لاشم والتقييل

والذين دخلوا في الفتنة من الطائفتين لم يعرفوا ما في القتال من الشر ولا عرفوا امرارة الفتنة حتى وقعت وصارت عبرة لهم ولغيرهم ومن استقرأ أحوال الفتن التي تجري بين المسلمين تبين له أنه ما دخل فيها أحد فحمد عاقبة دخوله لما يحصل له من الضرر في دينه ودينه ولهذا كانت من باب المنهي عنه والامسالك عنها من الأمور به الذي قال الله فيه فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وأما قول القائل ان عليا بدأهم بالقتال فقد قيل له وهم أولا امتنعوا من طاعته ومبايعته وجعلوه ظالما مشاركا في دم عثمان وقبلا عليه شهادة الزور ونسبوا الى ما هو بريء منه واذا قيل هذا وحده لا يبيح له قتالهم قيل ولا كان قتاله مباحا لكونه عاجزا عن قتل قتلة عثمان بل لو كان قادرا على قتل قتلة عثمان وقدر أنه ترك هذا الواجب اماما تولا واما مذنبالم يكن ذلك موجبا لتفريق الجماعة والامتناع عن مبايعته ولمقاتلته بل كانت مبايعته على كل حال أصح في الدين وأنفع للمسلمين وأطوع لله ولرسوله من ترك مبايعته فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ان الله يرضى لكم ثلاثا أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا وأن تعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وأن تخاصموا من ولاء الله أمركم وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في أمره وبسرته ومنشطه ومكرهه وأثره عليه ما لم يأمر بمعصية فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة وفي الصحيحين عن عبادة رضي الله عنه قال يا بعة نارسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع والطاعة في سرنا وعسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول أو نقوم بالحق حيث كنا لا نخاف في الله لومة لائم وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من رأى من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة فبدشرفات فبنته مينة جاهلية وفي الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول من خلع يدا من طاعة نبي الله يوم القيمة ولا حجة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله ولا يزكهم ولا ينظر إليهم ولهم عذاب أليم رجل لا يبائع اماما الا الدنيا ان أعطاه منها رضي وان منع سخط الحديث وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال اسمعوا وأطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي كان رأسه زبيبة وعلى رضي الله عنه كان قد باع به أهل الكوفة بالمدينة ولم يكن في وقته أحق منه بالخلافة وهو خليفة راشد يحب طاعته ومعلوم أن قتل القاتل انما شرع عصبه للدماء فاذا أفضى قتل الطائفة القليلة الى قتل أضعافها لم يكن هذا طاعة ولا مصلحة وقد قتل بصفين أضعاف أضعاف قتلة عثمان وأيضا فقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث المنفق على صحته عمق مارق على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أدنى الطائفتين الى الحق يدل على أن عليا وأصحابه أدنى الى الحق من معاوية وأصحابه فلا يكون معاوية وأصحابه في قتالهم أعلى أدنى الى الحق وكذلك حديث عمار تقتلك الفئة الباغية قد رواه مسلم في صحيحه من غير وجه ورواه البخاري لكن في كثير من النسخ لم يذكره تاما وأما ما قيل من تأوله أن عليا وأصحابه

نهى متناهية أيضا (قال) الارموي  
لقائل أن يقول الجملة الناقصة  
لا تنقطع من طرف البداء وانما  
يكون الشيء مع غيره كهو لا مع غيره  
اذا كان أفراد الزائد مثل أفراد  
الناقص كافي مراتب الاعداد من  
واحد الى ما لا يتناهى ومن العشرة  
الى ما لا يتناهى اذا طبقنا احدى  
الجملة بين على الاخرى (قلت)  
المعترض لم يبين فساد الجملة بل  
عارضها وغيره قد يمنع كلتا المقدمتين  
أواحدهما فالعترض يقول وان  
قصرت كانت متناهية فنقول انما  
تكون متناهية لو كانت منقطعة  
من طرف البداء فاما مع عدم  
انقطاعها فلا نسلم تنهاها كما أن  
المستقبل وتضعيف العدد لما لم يكن  
منقطعا من جهة المنتهى لم يكن  
متناهيا وان أمكن فيه مثل هذه  
المقابلة وأما غيره فيجيب بثلاثة

قتلوه وأن الباغيه الطالبيه بدم عثمان فهذا من التأويلات الظاهره الفساد التي يظهر  
فسادها للعامه والخاصه والحديث ثابت في الصحيحين وقد صححه أحمد بن حنبل وغيره من  
الائمة وان كان قد روى عنه أنه ضعفه فأخر الامرين منه أنه صححه قال يعقوب ابن شيبة في  
مسنده في المكين في مسند عمار بن ياسر لما ذكر أخبار عمار سمعت أحمد بن حنبل سئل  
عن حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في عمار تقتل الفئة الباغية فقال أحد قتله الفئة  
الباغية كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقال في هذا غير حديث صحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وكره أن يتكلم في هذا بأكثر من هذا وقال البخاري في صحيحه حدثنا مسدد  
حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا خالد الخذاء عن عكرمة قال قال لي ابن عباس ولابنه انطلقا  
الى أبي سعيد واسمعان حديثه فانطلقنا فاذا هو في حائط يصلح له فأخذ رداءه فاحتجى ثم أنشأ  
يحدثنا حتى أتى على ذكر بناء المسجد فقال كنا نحمل لبنة لبنة وعمار لبنتين لبنتين فرآه رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فجعل ينفض التراب عنه ويقول ويخ عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم  
الى الجنة ويدعونه الى النار قال يقول عمار أعود بالله من الفتن ورواه البخاري من وجه آخر عن  
عكرمة عن أبي سعيد الخدري لكن في كثير من النسخ لا يذكرون الحديث بتمامه بل فيها ويخ عمار  
يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار ولكن لا يختلف أهل العلم بالحديث أن هذه الزيادة هي  
في الحديث قال أبو بكر البيهقي وغيره قد رواه غير واحد عن خالد الخذاء عن عكرمة عن ابن  
عباس رضي الله عنهم وأولادهم وغيره أن البخاري لم يذكروا الزيادة واعتذر عن ذلك بأن هذه  
الزيادة لم يسمعها أبو سعيد من النبي صلى الله عليه وسلم ولكن حدثه بها أصحابه مثل أبي قتادة كما  
رواه مسلم في صحيحه من حديث شعبة عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال أخبرني من هو خير مني أبو  
قتادة أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال لعمار تقتلك الفئة الباغية وفي حديث داود بن  
أبي هند عن أبي نضرة عن أبي سعيد أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال تمرق مارقة  
تقتلهم أولى الطائفتين بالله وكان عمار يحمل لبنتين لبنتين قال فلم أسمع من النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم ولكن جئت الى أصحابي وهم يقولون ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال  
ويحمل ابن سمية تقتلك الفئة الباغية رواه مسلم في صحيحه والنسائي وغيرهما من حديث ابن عون  
عن الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تقتل عمارا  
الفئة الباغية ورواه أيضا من حديث شعبة عن خالد عن سعيد بن أبي الحسن والحسن عن أمهما  
عن أم سلمة رضي الله عنها وفي بعض طرقه أنه قال ذلك في حفر الخندق وذكر البيهقي وغيره أن  
هذا غلط والصحيح أنه إنما قاله يوم بناء المسجد وقد قيل أنه يحتمل أنه قاله مرتين وقد روى هذا  
من وجوه أخرى من حديث عمرو بن العاص وابنه عبد الله ومن حديث عثمان بن عفان ومن  
حديث عمار نفسه وأسانيد هذه متقاربة وقد روى من وجوه أخرى واهية وفي الصحيح ما يعني  
عن غيره والحديث ثابت صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عند أهل العلم بالحديث  
والذين قتلوه هم الذين باشروا قتله والحديث أطلق فيه لفظ النبي لم يقيد بمفعول كما قال تعالى  
لا يبيغون عنها حولا وكما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذين هم فيكم تبع لا يبيغون أهلا ولا مالا  
ولفظ النبي اذا أطلق فهو التلمس كما قال تعالى فان بغت احداهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي  
وقال فن اضطر غير باغ ولا عاد وأيضا فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذكر هذا لما كانوا يتقنون  
البنين لبناء المسجد وكانوا يتقنون لبنة لبنة وكان عمار ينقل لبنتين لبنتين فقال النبي صلى الله تعالى

أجوبة أحدها قوله فان لم تقصر  
احداهما عن الاخرى في الطرف  
الاخر كان الشيء مع غيره كهولا  
مع غيره فنقول هذا انما يلزم اذا  
طبقنا احدي الجانبين على الاخرى  
والتطبيق في المعدوم ممنوع كما في  
تطبيق مراتب الاعداد من  
الواحد الى ما لا يتناهى ومن العشرة  
الى ما لا يتناهى ومن المائة الى ما لا  
يتناهى فاننا علم أن عدد تضعيف  
الواحد أقل من عدد تضعيف  
العشرة وعدد تضعيف العشرة أقل  
من عدد تضعيف المائة وعدد  
تضعيف المائة أقل من عدد  
تضعيف الالف والجميع لا يتناهى  
وهذه الحجته من جنس حجته مقابلة  
دورات أحد الكوكبين بدورات  
الاخر لكن هنالك الدورات  
وجدت وعمدت وهن اقتدرت  
الازمنة والحركات الماضية ناقصة

عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة الباغية يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار وهذا ليس فيه ذم لعمار بل مدح له ولو كان القاتلون له مصيبين في قتله لم يكن مدح له وليس في كونهم يطلبون دم عثمان ما يوجب مدحه وكذلك من تأول قاتله بانهم الطائفة التي قاتل معها فتأويله ظاهر الفساد ويلزمهم ما ألزمهم اياه على وهو أن يكون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه قد قتلوا كل من قتل معهم في الغزو وكهزمة وغيره وقد يقال فلان قتل فلانا اذا أمره بأمر كان فيه حثفه ولكن هذا مع القرينة لا يقال عند الاطلاق بل القاتل عند الاطلاق الذي قتله دون الذي أمره ثم هذا يقال لمن أمر غيره وعمار لم يأمره أحد بقتال أصحاب معوية بل هو كان من أحرص الناس على قتالهم وأشد هم رغبة في ذلك وكان حرصه على ذلك أعظم من حرص غيره وكان هو يحض عليا وغيره على قتالهم ولهذا لم يذهب أحد من أهل العلم الذين تذكروا قتالهم الى هذا التأويل بل أهل العلم في هذا الحديث على ثلاثة أقوال فطائفة ضعفت لما روي بأسانيد ليست ثابتة عندهم ولكن رواه أهل الصحيح رواه البخاري كما تقدم من حديث أبي سعيد ورواه مسلم من غير وجه من حديث الحسن عن أمه عن أم سلمة رضی الله عنها ومن حديث أبي سعيد عن أي قتادة وغيره ومنهم من قال هذا دليل على أن معوية وأصحابه بغاة وأن قتالهم على لهم قتال أهل العدل لأهل البني لكنهم بغاة متأولون لا يكفرون ولا يفسقون ولكن يقال ليس في مجرد كونهم بغاة ما يوجب الأمر بقتالهم فان الله لم يأمر بقتال كل باغ ولا أمر بقتال البغاة ابتداء ولكن قال وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحون فلم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين أن يصلح بينهما وهذا يتناول ما اذا كانتا باغيتين أو احدهما باغية ثم قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله وقوله فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي قد يقال المراد به البغي بعد الاصلاح ولكن هذا خلاف ظاهر القرآن فان قوله بغت احدهما على الاخرى يتناول الطائفتين المقتلتين سواء أصلح بينهما أول صلح كما أن الأمر بالاصلاح يتناول المقتلتين مطلقا فليس في القرآن أمر بقتال الباغية ابتداء لكن أمر اذا اقتتل طائفتان أن يصلح بينهما وأنه ان بغت احدهما على الاخرى بعد القتال أن تقاتل حتى تفيء وهذا يكون اذا لم تجب الى الاصلاح بينهما وأما اذا أجابت الى الاصلاح بينهما لم تقاتل فلو قتلت ثم فاءت الى الاصلاح لم تقاتل لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى أمر الله فان فاءت فاصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا ان الله يحب المقسطين فامر بعد القتال الى أن تفيء أن يصلح بينهما بالعدل وأن يقسط وقتال الفتنة لا يقع فيه هذا وذلك قد يكون لان الله لم يأمر بالقتال ابتداء ولكن أمر اذا اقتتلوا وبغت احدهما على الاخرى بقتال الفئة الباغية وقد تكون الآية أمرا بالاصلاح وقتال الباغية جميعا لم يأمر بأحدهما وقد تكون الطائفة باغية ابتداء لكن لما بغت أمر بقتالها وحينئذ لم يكن المقاتل لها قادرا لعدم الاعوان أو لغير ذلك وقد يكون عاجزا ابتداء عن قتال الفئة الباغية أو عاجزا عن قتال تفيء فيه الى أمر الله فليس كل من كان قادرا على القتال كان قادرا على قتال تفيء فيه الى أمر الله واذا كان عاجزا عن قتالها حتى تفيء الى أمر الله لم يكن مأمورا بقتالها إلا أمر ايجاب ولا أمر استحباب ولكن قد يظن أنه قادر على

وزائدة (هـ) مما يجاب به) عن هذه الجملة وهي أشهر حججهم أن يقال لان سلم إمكان التطبيق فإنه اذا كان كلاهما لا بد ايقله وأحدهما انتهى أمس والآخر انتهى اليوم كان تطبيق الحوادث الى اليوم على الحوادث الى الامس ممنوعا لانه فان الحوادث الى اليوم أكثر فكيف تكون احدها مطابقة للآخرى فلما كان التطبيق ممنوعا جاز أن يذمه حكم ممنوع وأيضا فيقال نحن نسلم أنها متناهية من الجانب المتناهي لكن لم قلت اذا كانا متناهيين من أحد الجانبين كانا متناهيين من الجانب الآخر وهذا أول المسئلة والتفاضل وقع من الجانب المتناهي لا من الجانب الذي ليس بمتناه فسلم يقع فيما لا يقناه تفاضل (قال الرازي) السادس لو كانت الادوار الماضية غير متناهية كان وجود اليوم



ذلك فيبين له في آخر الامر أنه لم يكن قادرا فهذا من الاجتهاد الذي يشاب صاحبه على حسن  
 القصد وفعل ما أمر وان أخطأ فيكون له فيه أجر ليس من الاجتهاد الذي يكون له فيه أجران فان  
 هذا انما يكون اذا وافق حكم الله في الباطن كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا اجتهد  
 الحاكم فأخطأ فله أجر واذا اجتهد فأصاب فله أجران ومن الاجتهاد أن يكون ولي الامر أو  
 نائبه محضيرا بين أمرين فأكثر تخييرا يترجى للاصلح لا تخييرا شهوة كما يخبر الامام في الاسرى بين  
 الاسترقاق والقتل والمن والفداء عند أكثر العلماء فان قوله تعالى فاما من بعد واما فداء ليس  
 بنسوخ وكذلك تخييرا من نزل العدو على حكمه كما نزل بنو قريظة على حكم النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم فسأله حلفاءؤهم من الاوس أن يعين عليهم كما من على بنى النضير حلفاء الخزرج فقال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ألا ترضون أن أحكم فيهم سعد بن معاذ سيد الاوس فرضيت الاوس  
 بذلك فأرسل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خلف سعد بن معاذ فجاء وهو راكب وكان متبرضا  
 من أثر جرح به في المسجد وبنو قريظة شرق المدينة بينهم نصف يوم أو نحو ذلك فلما أقبل  
 سعد رضي الله عنه قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قوموا الى سيدكم فقاموا وأقاربه  
 في الطريق يسألونه أن يعين عليهم ويذكرونه معاوتهم ونصرهم له في الجاهلية فلما دنا قال  
 لقد أن لسعد أن لا تأخذ في الله لومة لائم فأمره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحكم فيهم  
 فخكم بان تقتل مقاتلتهم وتسي ذرارهم وتغنم أموالهم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والحديث ثابت في الصحيحين وفي الحديث  
 الذي رواه مسلم في صحيحه عن بريدة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اذا حاصرت أهل  
 حصن فسألوك أن تنزل لهم على حكم الله فلا تنزل لهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم  
 ولكن انزل لهم على حكمك وحكم أصحابك فدل هذا الحديثان الصحاح على أن الله  
 حكما معينا فيما يكون ولي الامر محيرا فيه تخييرا مصلحا وان كان لو حكم بغير ذلك نفذ حكمه في  
 الظاهر فما كان من باب القتال هو ولي أن يكون أحد الامرين أحب الى الله ورسوله اما فعله  
 واما تركه ويتبين ذلك بالمصلحة والمفسدة كما كان وجوده خيرا من عدمه لما حصل فيه من المصلحة  
 الرجحة في الدين فهذا مما يأمر الله به أمر ايجاب أو استحباب وما كان عدمه خيرا من وجوده  
 فليس بواجب ولا مستحب وان كان فاعله مجتهدا ما جورا على اجتهاده والقتال انما يكون لطائفة  
 ممتنعة فلو بغت ثم أجابت الى الصلح بالعدل لم تكن ممتنعة فلم يجز قتالها ولو كانت باغية وقد أمر  
 بقتال الباغية الى أن تفي الى أمر الله أي ترجع ثم قال فان فاعت فاصلحو ايته بالعدل فامر  
 بالاصلاح بعد قتال الفتنة كما أمر بالاصلاح اذا اقتتلنا ابتداء وقد قالت عائشة رضي الله عنها  
 لما وقعت الفتنة ترك الناس المل بمهذه الآية وهو كما قالت فانهم لما اقتتلنا لم يصلح بينهما ولو  
 قد رأته قوتلت الباغية فلم تقاتل حتى تفي الى أمر الله ثم أصلح بينهما بالعدل والله تعالى أمر  
 بالقتال الى التفي ثم الاصلاح لم يأمر بقتال مجرد بل قال فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى أمر الله  
 وما حصل قتال حتى تفي الى أمر الله فان كان ذلك مقدورا فاقوع وان كان مجهوزا عنه لم يكن  
 مأمورا به وبجز المسلمين يوم أحد عن القتال الذي يقتضي انتصارهم كان بترك طاعة الرسول  
 وذنوبهم وكذلك التولى يوم حنين كان من الذنوب يبين ذلك أنه لو قدر أن طائفة بغت على طائفة  
 وأمكن دفع النبي بالقتال لم يجز القتال فلو اندفع النبي بوعظ أو فتيا أو أمر بعروف لم يجز القتال  
 ولو اندفع النبي بقتل واحد مقدور عليه أو إقامة حد أو نزع ريم مثل قطع سارق وقتل محارب وحد

موقوف على انقضاء ما لانهاية له  
 والموقوف على المحال محال (قال)  
 الارموى ولقائل أن يقول انقضاء  
 ما لانهاية له محال وأما انقضاء ما لا  
 بداية له ففيه نزاع (قلت) هنا نزاع  
 لفظي ونزاع معنوي أما اللفظي فهو  
 أنه اذا قدر تسلسل الحوادث في  
 الماضي وعدم انقطاعها وانها لأول  
 لها فهل يعبر عن هذا بأن يقال  
 لانهاية لها أو يقال لا بداية لها ولا  
 يقال لانهاية لها فالمستدل عبر بأنه  
 لانهاية لها والمعتزض أنكر ذلك  
 وهذا نزاع لفظي وذلك أنه يقال  
 هذا غير متناه بمعنى أنه ليس له  
 حد محدد وقد يقال غير متناه  
 بمعنى أنه لا آخر له ويقال هذا نهاية  
 أي له آخر وهذا لانهاية له أي لا آخر  
 له والحوادث الماضية اذا قدر أنها  
 لم تزل فانه يقال لانهاية لها بالمعنى  
 الاول وأما بالمعنى الثاني فقد انقضت

قاذف لم يجز القتال وكثيرا ما تشور الفتنه اذا ظلم بعض طائفة لطائفة اخرى فاذا امكن استيفاء حق المظلوم بلا قتال لم يجز القتال وليس في الآية ان كل من امتنع من مبايعة امام عدل يجب قتاله بمجرد ذلك وان سمي باغيا ترك طاعة الامام فليس كل من ترك طاعة الامام يقاتل والصديق قاتل مانعي الزكاة لكونهم امتنعوا عن اداها بالكلمة فقوتوا بالكتاب والسنة والافلوا قروا باذانها وقالوا لا تؤذيها اليك لم يجز قتالهم عندها كثيرا العلماء اولئك لم يدونوا كذلك ولهذا كان القول الثالث في هذا الحديث حديث عماران قاتل عمار طائفة باغية ليس لهم ان يقاتلوا عليا ولا يمتنعوا عن مبايعته وطاعته وان لم يكن على ما موروا بقتالهم ولا كان فرضا عليه قتاله لم يجز امتناعهم عن طاعته مع كونهم ملتزمين شرائع الاسلام وان كان كل من المقتلتين متأولين مسلمين مؤمنين وكلهم يستغفر لهم ويترحم عليهم عملا بقوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم

(فصل) وأما قول الرافضي وسموه كاتب الوحي ولم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي فهذا قول بلاجة ولا علم فالدليل على أنه لم يكتب له ولا كلمة واحدة من الوحي وانما كان يكتب له رسائل وقوله ان كتاب الوحي كانوا بضعة عشر اخصموا وقر بهم اليه على ولا ريب ان عليا كان ممن يكتب له ايضا كما كتب الصلح بينه وبين المشركين عام الحديبية ولكن كان يكتب له أبو بكر وعمر ايضا ويكتب له زيد بن ثابت بلاريب في الصحابين أن زيد بن ثابت لما نزلت لا يستوي القاعدون من المؤمنين كتبها له وكتب له أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وعامر بن فهيرة وعبد الله بن أرقم وأبي ابن كعب وثابت بن قيس وخالد بن سعيد بن العاص وحنظلة بن الربيع الاسدي وزيد بن ثابت ومعوية وشرحبيل بن حسنة رضي الله تعالى عنهم (وأما قوله) ان معوية لم يرزل مشركا مدة كون النبي صلى الله تعالى عليه وسلم معوثا فيقال لا ريب ان معوية وأباه وأخاه وغيرهم أسلموا عام ففتح مكة قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بنحو من ثلاث سنين فكيف يكون مشركا مدة البعث ومعوية رضي الله عنه كان حين بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صغيرا كانت هند ترقصه ومعوية رضي الله عنه أسلم مع مسلة الفتح مثل اخيه زيد وسهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة بن أبي جهل وأبي سفيان بن حرب وهؤلاء كانوا قبل اسلامهم أعظم كفرا ومحاربة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية فصفوان وعكرمة وأبوسفيان كانوا مقدمين للكفار يوم أحد رؤس الاخراب في غزوة الخندق ومع هذا كان سهيل وصفوان وعكرمة من أحسن الناس اسلاما واستشهدوا رضي الله عنهم يوم اليرموك ومعوية لم يعرف له قبل الاسلام أذى للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا يبدو ولا يلسان فاذا كان من هو أعظم معاداة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية قد حسن اسلامه وصار ممن يحب الله ورسوله ومحبه الله ورسوله فالمانع أن يكون معوية رضي الله عنه كذلك وكان من أحسن الناس سيرة في ولايته وهو من حسن اسلامه ولولا محاربتة لعلى رضي الله عنه وتولية الملك لم يذكره أحد الا بخير كما لم يذكر أمثاله الا بخير وهؤلاء مسلة الفتح معوية ونحوه قد شهدوا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عدة غزوات كفراة حنين والطائف وتبوك فله من الايمان بالله ورسوله والجهاد في سبيله ما لامثله فكيف يكون هؤلاء كفارا وقد صاروا مؤمنين مجاهدين تمام سنة ثمان وتسع وعشر وبعض سنة إحدى عشرة فان مكة فحقت باتفاق الناس في شهر رمضان سنة ثمان من الهجرة والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق الناس

وانصرفت ولها آخر وهذه الجة اعتمد عليها اكثر المتكلمين كابي المعالي ومن قبله وبعده من المعتزلة والاشعرية وذكروا انه اعتمد عليها يحيى النحوي وغيره من المتقدمين ووطنوا أن ما لا يتناهي يمتنع أن يكون منقضا منصرفا فان ما انقضى وانصرف فقد تنهاى فكيف يقال انه لا نهاية له واشبه عليهم لفظ النهاية لما فيه من الاجال والاشباه فان الماضي له آخر انتهى اليه فهو متناه بهذا الاعتبار بلا نزاع وهذا المعنى يقال انه انصرف وانقضى وفرغ ونفذ وأما بالعق المتنازع فيه فهو انه لا بدايته أي لم ترل آحاده متعاقبة وأما النزاع للنحوي فهو انه هل يعقل انقضاء ما يقدر أنه لا بدايته ولا ينتهي من جهة مبدئه أولا المستدل لم يذكر دليلا على امتناع انقضاء ذلك لكن أخذ

توفي في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة والناس كلهم كانوا كفارا قبل ايمانهم بما جاء به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان فيهم من هو أشد عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من معوية وأسلم وحسن اسلامه كابي سفيان بن الحارث بن عبد المطلب بن عمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان من أشد الناس بغضا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهجاءه قبل الاسلام وأمام معوية رضى الله عنه فكان أبوه شديد العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك أمه حتى أسلمت فقالت والله يا رسول الله ما كان على وجه الارض أهل خباء أحب الى أن يذلوا من أهل خبائلك وما أصبح اليوم على ظهر الارض أهل خباء أحب الى أن يعزوا من أهل خبائلك أخرجهم البصاري وفيهم أنزل الله تعالى عسى الله أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتهم منهم مودة والله قدير والله غفور رحيم فان الله جعل بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبين الذين عادوه كابي سفيان وهند وغيرهما مودة والله قدير على تبديل العداوة بالمودة وهو غفور لهم يتوبتهم من الشرك رحيم بالمؤمنين وقد صاروا من المؤمنين

(فصل) قال الرافضي وكان باليمن يوم الفتح يطعن على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الى أبيه صخر بن حرب يعبره باسلامه ويقول أصبوت الى دين محمد وكتب اليه بهذه الايات

يا صخر لا تسلمن طوعا فتفخنا \* بعد الذين يبدروا أصحوا فرقا  
جدي وخالي وعم الامم بالهم \* قوما وحظلة المهدي لنا أرقا  
فالموت أهون من قول الوشاة لنا \* خلي ابن هند عن العزى لقد فرقا

والفتح كان في رمضان سنة ثمان من قدوم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة ومعوية مقيم على شركه هارب من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه قد أهدر دمه فهرب الى مكة فلما لم يجد له ما وى سار الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اضطرا فأظهر الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر وطرح نفسه على العباس فسأل فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فغفأ ثم شفع فيه أن يشرفه ويضيفه الى جله الكتاب فأجابوه وجعله واحدا من أربعة عشر فكتم كان حظه من هذه المدة لوسلنا انه كاتب الوحي حتى استحق أن يوصف بذلك دون غيره مع أن الزمخشري من مشايخ الحنفية ذكر في كتابه ربيع الابرار انه ادعى نبوته أربعة نفر على أن من جملة الكتبة عبد الله بن سعد بن أبي مروح وارتد مشركا وفيه نزل قوله ولكن من شرح بالكفر صدرا فعلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم وقد روى عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسميته يقول بطلع عليكم رجل يموت على غير سنتي فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيده يزيده وخرج ولم يسمع الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائل والمفود أي يوم يكون للامة مع معوية ذى الاساءة وبالغ في محاربة علي عليه السلام وقتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة ولعنه على المنبر واستمرسه الى سنة ثمانين الى أن قطعه عمر بن عبد العزيز وسم الحسن عليه السلام وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كبداية عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم

(والجواب) أما قوله كان باليمن يطعن على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكتب الى أبيه صخر بن حرب يعبره باسلامه وكتب اليه الايات فهذا من الكذب المعلوم فان معوية انما كان بمكة لم يكن

لفظ ما لا يتناهى وفيه اجمال فقد يعنى به ما لا يتناهى في المستقبل من جهة آخره فاذا قيل ان هذا ينقضى كان ذلك جمعا بين النقيضين وقد يعنى به ما لا بداية له وهو ينازع في امكان ذلك لانه حينئذ يكون له نهاية بلا بداية وكأنه يقول ماله نهاية فلا بد له من بداية ومنازعه يقولون هذا مسلم في الاشخاص فكل شخص ينتهي فلا بد له من مبدأ اذ لو لم يكن له مبدأ لكان قد بدأ وما وجب قدمه امتنع عدمه كما سيأتى وينازعونه في النوع ويقولون يمكن أن يقال الله لم يزل يفعل شيئا بعد شئ وسيأتى ان شاء الله كلام الرازي على افساد هذه الجملة التي ذكرها ههنا على تنهاى الحوادث بكلام لم يذكر عنه جوابا (قال الرازي) وان كان الجسم في الازل ساكنا كان ذلك ممتمعا لان السكون وجودى وكل

بالين وأبو أسلم قبل دخول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مكة بجزء الظهران ليلة نزل بها وقال له العباس ان أبا سفيان يحب الشرف فقال النبي صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن وأبو سفيان كان عنده من دلائل النبوة ما أخبر به هرقل ملك الروم لما سافر إلى الشام في الهدنة التي كانت بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبينهم وما كان عندهم من أمانة بن أبي الصلت لكن الحسد منه من الأيمان حتى أدخله الله عليه وهو كارم بخلاف معوية فإنه لم يعرف عنه شيء من ذلك ولا عن أخيه يزيد وهذا الشعر كذب على معوية قطعاً فإنه قال فيه

فالموت أهون من قول الوشاة لنا \* خلى ابن هند عن العزى لقد فرقا

ومعلوم انه بعد فتح مكة أسلم الناس وأزيلت العزى بعث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إليها خالد بن الوليد فيجعل يقول يا عزى كفرانك لا سبحانه \* انى رأيت الله قد أهانك

وكانت قريبا من عرفات فلم يبق هناك لا عزى ولا من يلومهم على ترك العزى فعلم أن هذا من وضع بعض الكذابين على لسان معوية وهو كذب جاهل لا يعلم كيف وقع الامر وكذلك ما ذكره من حال جده أبي أمية عتبة بن ربيعة ونخاله الوليد بن عتبة وعم أمه شيبه بن ربيعة وأخيه حنظلة أمر يشترك فيه هو وجهور قريش فما كان منهم أحد الا وله أقارب كفار قتلوا كفارا وما تواروا كفارا فهل كان في اسلامهم فضيحة وقد أسلم عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية وكانا من خيار المسلمين وأبواهما قتل بسدر وكذلك الحارث بن هشام قتل أخوه يوم بدر وفي الجملة الطعن بهذا طعن في عامة أهل الأيمان وهل يحل لاحد أن يطعن في علي بن أبي طالب كان شديد العداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يطعن في العباس رضى الله عنه بان أخاه كان معاديا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو يعير عليا بكفر أبي طالب أو يعير بذلك العباس وهل مثل ذلك الامن كلام من ليس من المسلمين ثم الشعر المذكور ليس من جنس الشعر الاول بل هو شعر ردىء (وأما قوله) ان الفتح كان في رمضان لثمان من مقدم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المدينة فهو صحيح (وأما قوله) ان معوية كان مقبلا على شركه هاربا من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عليه وسلم لانه كان قد أهدر دمه فهرب إلى مكة فلما لم يجد له ما وى سارا إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مضطرا فإظهار الاسلام وكان اسلامه قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر فهو هذا من أظهر الكذب فان معوية أسلم عام الفتح بانفاق الناس وقد تقدم قوله انه من المؤلفات قلوبهم والمؤمنة قلوبهم أعطاهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عام حنين من غنائم هوازن وكان معوية ممن أعطاه منها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يتألف السادة المطاعين في عشائرهم فان كان معوية هاربا لم يكن من المؤلفات قلوبهم ولو لم يسلم الا قبل موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بخمسة أشهر لم يعط شيئا من غنائم حنين ومن كانت غايته أن يؤتمن لم يحتج إلى تأليف وبعض الناس يقول انه أسلم قبل ذلك فان في الصحيح عنه أنه قال قصرت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المروة على المروة رواه البخارى ومسلم وهذا قد قيل انه كان في حجة الوداع ولكن هذا خلاف الأحاديث المتواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها كلها متفقة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحل من احرامه في حجة الوداع إلى يوم النحر وانه أمر أصحابه أن يحلوا من احرامهم الحل كله ويصيروا متمتعين بالعمرة إلى الحج الامن ساق الهدى فإنه يبقى على احرامه إلى أن يبلغ الهدى محله وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وعلى وطلحة وطلحة من أصحابه قد

رجودى أزل فإنه يتنوع زواله والمنازع نازعه في كون الكون وجوديا ولم ينازع في أن الوجود الازلى يتنوع زواله وقد قرر ذلك الرازى بأن القديم اما واجب بذاته أو ممكن يكون مؤثره موجبا بذاته سواء كان تأثيره بنفسه أو بشرط لازمه ولا يحتاج إلى هذا بل يقال القديم ان كان واجبا بنفسه امتنع عدمه وان لم يكن كذلك فالمقتضى له سواء سمي موجبا أو محتارا اما أن يتوقف اقتضاؤه على شرط محدث أو لا والثاني ممنوع فان القديم لا يتوقف على شرط محدث اذ لو توقف عليه لكان القديم مع المحدث أو بعده واذالم يتوقف على شرط محدث لزم أن يكون قد وجد المقتضى التام المستلزم له في الازل وحينئذ فيجب دوامه بدوام المقتضى التام ثم كون القديم

ساقوا الهدى فلم يحلوا وكانت فاطمة وأزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ممن لم يستحق حلالين  
والاحاديث بذلك معروفة في الصحاح والسنن والمسائيد فعرف أنه لم يقصر معوية عن النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة الوداع ولكن من اعتقد ذلك أباح للتمتع السائق للهدى أن يقصر  
من شعره وهو احدى الروايتين عن أحمد كما أن غيره رواه أنه اذا قدم قبل العشر حل من احرامه  
ومالك والشافعي يبيحان لكل متمتع أن يحل من احرامه وان كان قد ساق الهدى وأما أبو حنيفة  
وأحمد في المشهور عنه وغيرهما من العلماء فيعلمون بالسنة المتواترة أن سائق الهدى لا يحل الى  
يوم النحر وتقصر معوية عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على هذا كان قبل حجة الوداع اما في  
عمرة القضية وعلى هذا فيكون قد أسلم قبل الفتح كما زعم بعض الناس لكن لا يعرف صحة هذا واما  
في عمرة الجعرانة كما روى أن هذا التقصير كان في عمرة الجعرانة وكانت بعد فتح مكة وبعد غزوة حنين  
وبعد حصاره الطائف فانه صلى الله تعالى عليه وسلم رجع من ذلك فقسم غنائم حنين بالجعرانة  
واعتمر منها الى مكة فقصر عنه معوية رضي الله عنه وكان معوية قد أسلم حينئذ فانه أسلم عند  
فتح مكة واستكتبه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لخبرته وأمانته ولا يعرف عنه ولا عن أخيه  
يزيد بن أبي سفيان أنهما أذيا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما كان يؤذيه بعض المشركين وأخوه  
يزيد أفضل منه وبعض الجهال يظن أن يزيد هذا هو يزيد الذي تولى الخلافة بعد معوية وقتل  
الحسين في زمنه فيظن يزيد بن معوية من الصحابة وهذا جهل ظاهر فان يزيد بن معوية ولد في  
خلافة عثمان وأما يزيد هذا عمه فرجل صالح من خيار الصحابة واستعمله الصديق أحد أمراء  
الشام ومشي في ركابه ومات في خلافة عمر فولى عمر رضي الله عنه أخاه معوية رضي الله عنه مكانه  
أميرا ثم لما ولي عثمان أقره على الامارة وزاده وبني أمير الى أن قتل عثمان ووقعت الفتنة الى أن  
قتل أمير المؤمنين على رضي الله عنه وبايع أهل العراق الحسن بن علي رضي الله عنهم ما قام ستة  
أشهر ثم سلم الامر الى معوية تحقيقا لما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وبقي معوية بعد ذلك عشرين سنة  
ومات سنة ستين (ومما بين كذب ما ذكره هذا الرافضي) انه لم يتأخر اسلام أحد من قريش الى  
هذه الغاية وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد بعث أبابكر عام تسع بعد الفتح بأكثر من سنة  
ليقيم الحج وينادي أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان وفي تلك السنة نبذت  
المهود الى المشركين وأجلوا أربعة أشهر فانقضت المدة في سنة عشر فكان هذا ما ناعا ما لكل  
مشرك من سائر قبائل العرب وغزى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غزوة تبوك سنة تسع لقتال  
النصارى بالشام وقد نظهر الاسلام بأرض العرب ولو كان لمعوية من الذنوب ما كان لكان  
الاسلام يجب ما قبله فكيف ولم يعرف له ذنب يهرب لاجله أو يهدر دمه لاجله وأهل السير  
والمغازي متفقون على أنه لم يكن معوية ممن أهدر دمه عام الفتح فهذه مغازي عروة بن الزبير  
والزهرى وموسى بن عقبة وابن اسحق والواقدي وسعيد بن يحيى الاموي ومحمد بن عائذ وأبي  
اسحق الفزاري وغيرهم وكتب التفسير والحديث كلها تنطق بخلاف ما ذكره ويذكر كرون من  
أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه مثل مقبس بن ضبابة وعبد الله بن خطل وهذا ان قتل  
وأهدر دم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم بايعه والذين أهدر دماءهم كانوا نغرا قليلا نحو  
العشرة وأبوسفيان كان من أعظم الناس عداوة للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم فهو في غزوة

لا يكون مقتضيه له اختيار فيه  
كلام ونزاع ليس هذا موضعه  
والمقصود هنا أن منازعه نازعه في  
كون السكون وجوديا وقد  
احتج عليه الرازي بأن تبدل حركة  
الجسم الواحد بالسكون وبالعكس  
يقتضى كون أحدهما وجوديا  
لان رفع العدم ثبوت فيكون الآخر  
وجوديا لان الحركة هي الحصول  
في حينه مسبقا بالحصول في الآخر  
والسكون هو الحصول في حين  
مسبقا بالحصول فيه فاختلفا فهما  
انما هو بالمسبوقية بالغير وانها  
وصف عرضي لا يمنع اتحاد الماهية  
فيلزم كونهما وجوديين (قال  
الارموي) ولقائل أن يقول  
الحركة والسكون متقابلان تقابل  
الضدين أو تقابل العدم والملكية  
والبدئية حاكمة باختلاف الضدين  
في تمام الماهية وكذا العدم

الملكة وأيضا المسبوقية وصف  
رضي لمابه الاشتراك والوصف  
لعرضي لمابه الاشتراك لا يكون  
ائتالهاية المركبة منهما (قلت)  
ضمون ذلك أن الرازي اخرج بأن  
لسكون من جنس الحركة وانما  
يختلفان في كون أحدهما مسبوقا  
الغير وهذا الاختلاف في وصف  
عرضي لا يمنع التماثل في الحقيقة  
فنعاه الارموي بمقدمتين بل أبطل  
الاولى بأن المتقابلين تقابل الضدين  
كالسواد والبياض والحلاوة  
والمرارة ونحو ذلك هما مختلفان في  
الحقيقة وكذا المتقابلان تقابل  
العدم والملكة كالعمى والبصر  
والحياة والموت والعلم والجهل  
ونحو ذلك والحركة مع السكون اما  
من هذا واما من هذا فكيف تجعل  
حقيقة أحدهما مماثلة لحقيقة الآخر  
وانهما لا يختلفان الا بوصف عرضي

بدر الذي أرسل الى قريش ليستنفرهم وفي غزوة أحد هو الذي جمع الاموال التي كانت معه  
للتجارة وطلب من قريش أن ينفقها في قتال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو من أعظم  
قواد الجيش يوم أحد وهو قائد الاحزاب أيضا وقد أخذ العباس بغير عهد ولا عقد ومشى  
عمر معه يقول للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم يابى الله هذا عدو الله أبو سفيان قد أمكن الله  
منه بغير عهد ولا عقد فاضرب عنقه فقاوله العباس في ذلك فأسلم أبو سفيان وأمنه النبي صلى  
الله تعالى عليه وسلم وقال من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن ألقى  
السلاح فهو آمن فكيف يمد دم معوية وهو شاب صغير ليس له ذنب يختص به ولا عرف عنه أنه  
كان يحض على عداوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد آمن رؤس الاحزاب فهل يظن هذا الامن  
هو من أجهل الناس بالسيرة وهذا الذي ذكرناه مجمع عليه بين أهل العلم منذ كور في عامة الكتب  
المصنفة في هذا الشأن وقد بسطنا الكلام على هذا في كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى  
الله تعالى عليه وسلم لما ذكرنا من أهدر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه عام الفتح وذكرناهم  
واحدوا واحدا نعم كان فيهم عبد الله بن سعد بن أبي سرح ثم ان عثمان رضى الله عنه أتى به النبي  
صلى الله عليه وسلم فأسلم عكة وحقق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دمه (وأما قوله) انه استحق أن  
يوصف بذلك دون غيره فقضية على أهل السنة فإنه ليس فيهم من يقول ان هذا من خصائص  
معوية بل هو واحد من كتاب الوحي وأما عبد الله بن سعد بن أبي سرح فارتد عن الاسلام  
واقترى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم انه عاد الى الاسلام (وأما قوله) انه نزل فيه ولكن  
من شرح بالكفر صدر الآية فهو باطل فان هذه الآية نزلت بمكة حين أكره عمار وبلال  
على الكفر وردة هذا كانت بالمدينة بعد الهجرة ولو قدر أنه نزلت فيه هذه الآية فالنبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم قد قبل اسلامه وبايعه وقد قال تعالى كيف يهدى الله قوما كفروا بعد ايمانهم  
وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين أولئك جزاؤهم أن  
عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون الا  
الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فان الله غفور رحيم (وأما قوله) وقد روى عبد الله بن عمر  
قال أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فسمعتة يقول يطلع عليكم رجلا بعوت على غير سنتي  
فطلع معوية وقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا فأخذ معوية بيدانه يزيد وخرج ولم يسمع  
الخطبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله القائد والمقود أى يوم يكون للامة مع  
معوية ذى الاساءة (فالجواب أن يقال أولا) نحن نطالب بحجة هذا الحديث فان الاحتجاج  
بالحديث لا يجوز الا بعد ثبوتة ونحن نقول هذا في مقام المناظرة والافصح نعلم قطعاً أنه كذب  
(ويقال ثانيا) هذا الحديث من الكذب الموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث ولا يوجد في  
شي من دواوين الحديث التي يرجع اليها في معرفة الحديث ولا له اسناد معروف وهذا المحتج به  
لم يذكر له اسنادا ثم من جهله أن يروى مثل هذا عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمر كان من أبعده  
الناس عن ثلب الصحابة وأروى الناس لمناقبهم وقوله في مدح معوية معروف ثابت عنه حيث  
يقول ما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية قيل له ولا أبو بكر وعمر  
فقال كان أبو بكر وعمر خيرا منه وما رأيت بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أسود من معوية  
قال أحمد بن حنبل السيد الحلبي يعنى معوية وكان معوية كرميا حلبيما ثم ان خطب النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم لم تكن واحدة بل كان يخطب في الجمع والاعياد والحج وغير ذلك ومعوية  
وأبوه يشهدان الخطب كما يشهدها المسلمون كلهم أقرأهما في كل خطبة كانا يقومان ويمكنان من  
ذلك هذا قدح في النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي سائر المسلمين اذ يمكنون اثنان دائما يقومان  
ولا يحضران الخطبة ولا الجمعة وان كانا يشهدان كل خطبة فبالهما يمنعان عن سماع خطبة  
واحدة قبل أن يتكلم بها ثم من المعلوم من سيرة معوية أنه كان من أحلم الناس وأصبرهم على  
من يؤذيه وأعظم الناس تأليفا لمن يعاديه فكيف ينفر عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
مع أنه أعظم الخلق مرتبة في الدين والدنيا وهو محتاج اليه في كل أموره فكيف لا يصبر على سماع  
كلامه وهو بعد الملك يسمع كلام من يشتمه في وجهه فلماذا لم يسمع كلام النبي صلى الله تعالى عليه  
وسلم وكيف يتخذ النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كاتباً من هو في هذه الحالة وقوله أنه أخذ بيد  
ابنه يزيد معوية لم يكن له ابن اسمه يزيد وأما ابنه يزيد الذي تولى الملك وجرى في خلافته ما جرى  
فإنما ولد في خلافة عثمان باتفاق أهل العلم ولم يكن لمعوية ولد على عهد رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم قال الحافظ أبو الفضل بن ناصر خطب معوية رضى الله عنه في زمن رسول الله صلى الله  
تعالى عليه وسلم فلم يزوج لانه كان فقيراً وانما تزوج في زمن عمر رضى الله عنه وولده يزيد في زمن  
عثمان بن عفان رضى الله عنه سنة سبع وعشرين من الهجرة (ثم نقول ثالثاً) هذا الحديث  
يمكن معارضته بمثله من جنسه بما يدل على فضل معوية رضى الله عنه قال الشيخ أبو الفرج  
ابن الجوزي في كتاب الموضوعات قد تعصب قوم ممن يدعى السنة فوضعوا في فضل معوية رضى  
الله عنه أحاديث لغيرها الرافضة وتعصب قوم من الرافضة فوضعوا في ذمه أحاديث وكلا  
الفرقتين على الخطأ القبيح (وأما قوله) انه بالغ في محاربة علي فلا ريب أنه اقتتل العسكران  
عسكر علي ومعوية بصفين ولم يكن معوية ممن يختار الحرب ابتداء بل كان من أشد الناس حرصاً  
على أن لا يكون قتال وكان غيره أحرص على القتال منه وقتال صفين للناس فيه أقوال فمنهم من  
يقول كلاهما كان مجتهداً مصيباً كما يقول ذلك كثير من أهل الكلام والفقهاء والحديث ممن  
يقول كل مجتهد مصيب ويقول كانا مجتهدين وهذا قول كثير من الأشعية والكرامية والفقهاء  
وغيرهم وهو قول كثير من أصحاب أبي حنيفة والشافعية وأحمد وغيرهم وتقول الكرامية كلاهما  
امام مصيب ويجوز نصب امامين للحاجة ومنهم من يقول بل المصيب أحدهما لا بعينه وهذا  
قول طائفة منهم ومنهم من يقول على هو المصيب وحده ومعوية مجتهد مخطئ كما يقول ذلك  
طوائف من أهل الكلام والفقهاء أهل المذاهب الأربعة وقد حكى هذه الأقوال الثلاثة أبو عبد  
الله بن حامد عن أصحاب أحمد وغيرهم ومنهم من يقول كان الصواب أن لا يكون قتال وكان ترك  
القتال خيراً للطائفتين فليس في الاقتال صواب ولكن على كان أقرب الى الحق من معوية  
والقتال قتال فتنه ليس بواجب ولا مستحب وكان ترك القتال خيراً للطائفتين مع أن علما كان  
أولى بالحق وهذا هو قول أحمد وأكبر أهل الحديث وأكثر أئمة الفقهاء وهو قول أكبر  
العصابة والتابعين لهم بإحسان وهو قول عمران بن حصين رضى الله عنه وكان ينهى عن بيع  
السلاح في ذلك القتال ويقول هو بيع السلاح في الفتنة وهو قول أسامة بن زيد ومحمد بن مسلمة  
وابن عمر وسعد بن أبي وقاص وأكثر من بقي من السابقين الأولين من المهاجرين والانصار رضى  
الله عنهم ولهذا كان من مذهب أهل السنة الامسك عما شجر بين العصابة فإنه قد ثبتت

وايضاح هذا أن الحركة ليست  
من جنس الحصول المشترك بينها  
وبين السكون فان كون الشيء في  
هذا الحيز وفي هذا الحيز معقول  
مع قطع النظر عن كونه متحركاً فإنه  
اذا قدر أنه سكن في الحيز الثاني  
كان هذا الحصول من جنس ذلك  
الحصول وأما نفس حركته فامر  
زائد على مطلق الحصول المشترك  
ومنع الثانية وجعل سند منعه أن  
قول القائل المسبوقية وصف  
عرضي ان عنى أنها ليست ذاتية  
فلا دليل على ذلك وان عنى أنها  
عرضية لما اشتر كافيها فالعرض  
لما به الاشتراك قد يكون ذاتياً  
للحقيقة المركبة من المشترك والميز  
كالناطقية فانها تعرض للحيوانية  
ليست ذاتية لها ثم انها ذاتية  
للانسانية المركبة من الحيوانية  
والناطقية والرازي قد يمكنه أن

فضائلهم ووجبت موالاتهم ومحبتهم وما وقع منه ما يكون لهم فيه عذر يخفى على الانسان ومنه ما تاب صاحبه منه ومنه ما يكون مغفورا فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضا وذا ما يكون في ذلك هو مخطنابل عاصيا فيضمر نفسه ومن خاص معه في ذلك كما جرى لاكثر من تكلم في ذلك فانهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله امام من ذم من لا يستحق الذم وامام من مدح أمور لا تستحق المدح ولهذا كان الامسالك طريقة افاضل السلف واما غير هؤلاء فمقتسم من يقول كان معوية فاسق ادون على كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل كان كافرا كما يقوله بعض الراضية ومنهم من يقول كلاهما كافر على ومعوية كما يقوله الخوارج ومنهم من يقول فسق أحدهما لا بعينه كما يقوله بعض المعتزلة ومنهم من يقول بل معوية على الحق وعلى كان ظالما كما يقوله الروائية والكتاب والسنة قد دل على أن الطائفتين مسلمون وأن ترك القتال كان خيرا من وجوده قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا بينهما فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تني الى امر الله فان فاهت فاصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين فسماهما مؤمنين اخوة مع وجود الاقتتال والبغي وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وهؤلاء المارقة مرقوا على علي فدل على أن طائفته أقرب الى الحق من طائفة معوية وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان ابني هذا سيد وان الله سيصلح به بين فئتين عظيمتين من المؤمنين فأصلح الله به بين أصحاب علي وأصحاب معوية فدح النبي صلى الله عليه وسلم الحسن بالاصلاح بينهما وسماهما مؤمنين وهذا يدل على أن الاصلاح بينهما هو المحمود ولو كان القتال واجبا أو مستحبام يكن تركه محمودا وقد روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ستكون فئنة القاعد فيها خير من القائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي من يستشرف لها تستشرفه ومن وجد فيها ملجأ فليعذب أخرجاه في الصحيحين وفي الصحيحين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن وفي الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال اني لأرى الفتن تقع خلال بيوتكم كواقع القطر والذين رووا أحاديث القعود في الفتنة والتحذير منها كسعد بن أبي وقاص ومحمد بن مسلمة وأسامة بن زيد لم يقانوا لامع على ولا مع معوية وقال حذيفة رضي الله عنه ما أحد من الناس تدركه الفتنة الا أنا أحافه اعليه الامجد بن مسلمة فاني سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول له لا تضرك الفتنة وعن ثعلبة بن ضبيعة قال دخلنا على حذيفة فقال اني لأعرف رجلا لا تضره الفتنة شيئا فخرجنا فاذا فسطاط مضر وب قد دخلنا فاذا فيه محمد بن مسلمة فسألناه عن ذلك فقال ما أريد أن يشتمل على شيء من أمصارهم حتى تهبل مما انحلت رواه

أبو داود

(فصل) وما ينبغي أن يعلم أن الامة يقع فيها أمور بالتأويل في دماها وأموالها وأعراضها كالقتال واللعن والتكفير وقد ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنه انه قال بعثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في سرية فصجنا الحرقات من جهنمة فأدركت رجلا فعلاوته بالسيف فقال لا اله الا الله فطعنته فقتلته فوقع في نفسي من ذلك فذكرته للنبي صلى الله تعالى

عليه

يجيب عن هذا بأن لونه هذا سبقا بهذا انما هو امر اضافي اي هو متأخر عنه ومثل هذا لا يكون من الصفات الذاتية كالخركتين المتماثلتين الثانية مع الاولى فانها اذا كانتا متماثلتين لم يجز أن يجعل كون احدهما مسبوقا بالغير دون الاخرى من الصفات الذاتية المفرقة بينهما ولقائل أن يقول الحجة والاعتراض مبني على أن الصفات اللازمة للحقيقة تنقسم الى ذاتي وعرضي كما يقوله من يقوله من أهل المنطق فان تقسيم الصفات اللازمة للحقيقة الى ما هو ذاتي داخل في الحقيقة وما هو عرضي خارج عنها قول لا يقوم عليه دليل بل الدليل يقوم على نقيضه ولهذا لم يمكن في نفس الامر بينهما فرق (١) لم يجز والمفروقون بينهما احدا يفصل بينهما (١) قوله لم يجز الخ كذا بأصلين بأيدينا وحرره اه صححه



عليه وسلم فقال أقتله بعد ما قال لاله الا الله قال قلت يا رسول الله انما قالها خوفا من السلاح قال أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها خوفا من السلاح أم لا فإزال يكررها حتى غميت أني أسلمت يومئذ وفي الصحيحين عن المقداد بن الاسود رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله أرايت ان لقيت رجلا من الكفار فقاتلني فضرب احدي يدي فقطعها ثم لاذمني بشجرة فقال أسلمت لله أفأقتله بعد ان قالها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فقلت يا رسول الله انه قطعها ثم قال ذلك بعد ان قطعها فأقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقتله فانك ان قتله فانه بمنزلة قتل من ان تقتله وانك بمنزلة من قبل ان يقول كلمته التي قالها فقد ثبت ان هؤلاء قتلوا قوما مسلمين لا يحل قتلهم ومع هذا فلم يقتلهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ضمن المقتول بقود ولادية ولا كفارة لان القتال كان متأولا وهذا قول أكثر العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما ومن الناس من يقول بل كانوا أسلوا ولم يهاجروا فثبت في حقهم العصمة المؤتممة دون المضممة بمنزلة نساء أهل الحرب وصبيانهم كما يقوله أبو حنيفة وبعض المالكية ثم ان جاهير العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد أقواله يقولون ان أهل العدل والبلغاة اذا اقتتلوا بالتأويل لم يضمن هؤلاء ما أتلفوا هؤلاء من النفوس والاموال حال القتال ولم يضمن هؤلاء ما أتلفوا هؤلاء كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب محمد متوافرون فأجمعوا ان كل دم أو مال أصيب بتأويل القرآن فانه هدر وأزولهم منزلة الجاهلية يعني بذلك ان القاتل يعتقد أنه لم يفعل محرما وان قيل انه محرم في نفس الامر فقد ثبت بسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المتواترة واتفاق المسلمين أن الكافر الحربي اذا قتل مسلما أو أتلف ماله ثم أسلم لم يضمنه بقود ولادية ولا كفارة مع ان قتله له كان من أعظم الكبائر لانه كان متأولا وان كان تأويله فاسدا وكذا ان المرتدون الممتنعون اذا قتلوا بعض المسلمين لم يضمنوا ماله اذا عادوا الى الاسلام عند أكثر العلماء كما هو عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وان كان من متأخري أصحابه من يحكيه قولا كما في بكر عبد العزيز حيث قد نص أحمد على أن المرتدي يضمن ما أتلفه بعد الردة فهذا النص في المرتد المقذور عليه وذلك في المحارب الممتنع كما يفرق بين الكافر والذمي والمحارب أو يكون في المسئلة روايتان وللشافعي قولان وهذا هو الصواب فان المرتدين الذين قاتلهم الصديق وسائر الصحابة لم يضمنهم الصحابة بعد عودهم الى الاسلام بما كانوا قتلوه من المسلمين وأتلفوه من أمهاتهم لانهم كانوا متأولين بالبلغاة المتأولون كذلك لم تضمنهم الصحابة رضي الله عنهم واذ كان ذلك في الدماء والاموال مع ان من أتلفها خطأ ضمنه بنص القرآن فكيف بالاعراض مثل لعن بعضهم بعضا وتكفير بعضهم بعضا وقد ثبت في الصحيحين من حديث الألف قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من بعدني في من رجل بلغني أذاه في أهلي والله ما علمت على أهلي الا خيرا ولقد ذكروا رجلا والله ما علمت عليه الا خيرا وما كان يدخل على أهلي الا معي قال سعد بن معاذ أنا اعذرله منه ان كان من الاوس ضربت عنقه وان كان من اخواننا الخزرج أمرتنا ففضلنا فيه أمره فقال سعد بن عبادة وكان قبل ذلك رجلا صالحا ولكن احتمته الحمية فقال كذبت لعمري انه لا تقتله ولا تقدر على قتله فقام أسيد بن حضير فقال كذبت لعمري انه لا تقتله فانك منافق تجادل عن المنافقين فاستب الحبان حتى جعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخفضهم وكان سعد بن عبادة رضي الله عنه يريد الدفع عن عبد الله بن أبي المنافق فقال له أسيد بن حضير انك منافق وهذا كان تأويله منه وكذلك ثبت

بمثل ما ذكره من الضوابط منتقضا كما هو مبسوط في موضعه واذ كانت الصفات متلازمتين في الوجود والعدم والثبوت والانتفاء لا توجد هذه الامع هذه واذ انتفت هذه انتفت هذه كان التفريق يجعل احدهما مقومة والاخرى عرضية تحكما ثم اذا قيل الذات هي المركبة من الصفات الذاتية والصفات الذاتية مالا تتصور الذات الاجهالم تعرف الذات الا بالصفات الذاتية ولا الصفات الذاتية الا بالذات وأيضا فان هذا مبني على أن وجود الشيء في الخارج جزائدي على حقيقة الموجود في الخارج وهو أيضا قول باطل ضعيف وأيضا فالذات الموجودة في الخارج القائمة بنفسها كهذا الانسان ان قيل انه مركب من عرضين لزم كون الجوهر مركبا

في الصححين أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لحاطب بن أبي بلتعة دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق لما كاتب المشركين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انه شهد بدرًا وما يدريك أن الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وثبت في الصححين أن طائفة من المسلمين قالوا في مالك بن الدخشن انه منافق فأنكر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك ولم يكفرهم فقد ثبت أن في العصاة من قال عن بعض أمته انه منافق متأولاً في ذلك ولم يكفر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واحدا منهما وقد ثبت في الصححين أن فيهم من لعن عبد الله بن جابر الكثرة شره الخرف فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلغنه فإنه يحب الله ورسوله ولم يعاقب اللاعن لتأويله والمتأول المخطئ مغفوره بالكتاب والسنة قال الله تعالى في دعاء المؤمنين ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا وثبت في الصحيح أن الله عز وجل قال قد فعلت وفي سنن ابن ماجه وغيره أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان

(فصل) اذا تبين هذا فيقال قول الرافضة من أفسد الاقوال وأشدّها تناقضاً فانهم يعظمون الامر على من قاتل علياً وعدياً وحون من قتل عثمان مع أن الذم والاثم لمن قتل عثمان أعظم من الذم والاثم لمن قاتل علياً فان عثمان كان خليفة اجتمع الناس عليه ولم يقاتل مسلماً وقد قاتلوه ليخضع عن الامر فكان عذره في أن يستمر على ولايته أعظم من عذره في طلبه طاعتهم له وصبر عثمان حتى قتل مظلوماً شهيداً من غير أن يدفع عن نفسه وعلى بدأ بقتال أصحاب معوية ولم يكونوا يقاتلونه ولكن امتنعوا من بيعته فان جاز قتل من امتنع عن بيعة الامام الذي يابعه نصف المسلمين أو أكثرهم أو نحو ذلك فيقال من قاتل وقتل الامام الذي اجتمع المسلمون على بيعته أولى بالجواز وان قيل ان عثمان فعل أشياء أنكرها قبيح تلك الأشياء لم تبع قتله ولا خلعه وان أباحت خلعه وقتله كان ما نضموه على علي أولى أن يبيع ترك مبياعته فانهم ادعوا على عثمان نوعاً من المحاباة لبني أمية وقد ادعوا على علي تحاملاً عليهم وتركالانصافهم وأنه بادر بعزل معوية ولم يكن يستحق العزل فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولي أباه أبا سفيان على نجران ومات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأبو سفيان أمير عليها وكان كثير من أمراء النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الاعمال من بني أمية فانه استعمل على مكة عتاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية واستعمل خالد بن سعيد بن العاص وأبان بن سعيد بن العاص وولاه عمر رضي الله عنه ولايتهم لافي دينه ولا في سياسته وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم ويصلون عليهم ويصلون عليكم وشرا أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم قالوا ومعوية كانت رعيته محبوبه وهو يحبهم ويصلون عليه وهو يصل عليهم وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم ولا من خذاهم قال مالك بن يخامر سمعت معاذاً يقول وهم بالشام قالوا وهؤلاء كانوا عسكر معوية وفي صحيح مسلم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا يزال أهل الغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة قال أجد أهل الغرب هم أهل الشام وقد بسطنا هذا في موضع آخر وهذا النص يتناول عسكر معوية قالوا ومعوية أيضاً كان خير من كثير من استنابه على فلم يكن يستحق أن يعزل ويولي من هو دونه في

من عرضين وأن يكونا سابقين له وهذا ممنوع في البدية وان قيل انه مركب من جوهرين كل منهما يحمل عليه كما يقال هو حيوان ناطق لزم أن يكون فيه جوهران أحدهما حيوان والآخر ناطق وهذا مكابرة للحس والعقل اذ هو حيوان واحد موصوف بأنه ناطق واذا كان كذلك فكون الحصول الذي هو مسبق بحصول آخر اذا كان ذلك لازماً له كان من الصفات اللازمة واذا افرق الشبان في الصفات اللازمة لم يجب أن تكون حقيقة أحدهما مثل حقيقة الآخر فان المتماثلين هما المشتركان فيما يجب ويجوز ويتبع فاذا وجب لاحدهما ما لا يجب للاخر لم يكن مثله وللارموي أن يقول قد تبين بطلان المقدمتين سواء كان بطريقة المنطقيين أو بطريقة سائر أهل

السياسة فان عليا استتاب زياد بن أبيه وقد أشاروا على علي بتولية معاوية قالوا يا أمير المؤمنين توليه شهر وعزله دهر ولا ريب أن هذا كان هو المصلحة اما لاستخفافه واما لتألفه واستعطافه فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من علي وولي أباسفيان ومعاوية خير منه فولي من هو خير من علي من هودون معاوية فاذا قيل ان عليا كان مجتهدا في ذلك قيل وعثمان كان مجتهدا فيما فعل وأين الاجتهاد في تخصيص بعض الناس بولاية أو امانة أو مال من الاجتهاد في سفك المسلمين بعضهم دماء بعض حتى ذل المؤمنون وعجزوا عن مقاومة الكفار حتى طمعوا فيهم وفي الاستيلاء عليهم ولا ريب أنه لو لم يكن قتال بل كان معاوية مقيما على سياسة رعيته وعلى مقيما على سياسة رعيته لم يكن في ذلك من الشرأ كثر مما حصل بالاقتتال فانه بالاقتتال لم تزل هذه الفرقة ولم يجتمعوا على امام بل سفكت الدماء وقويت العداوة والبغضاء وضعفت الطائفة التي كانت أقرب الى الحق وهي طائفة علي وصاروا يطلبون من الطائفة الاخرى من المسألة ما كانت تلك تطلبه ابتداء ومعلوم أن الفعل الذي تكون مصلحته راجحة على مفسدته يحصل به من الخير أعظم مما يحصل بعده وهنالم يحصل بالاقتتال مصلحة بل كان الامر مع عدم القتال خيرا وأصلح منه بعد القتال وكان علي وعسكره أكثر وأقوى ومعاوية وأصحابه أقرب الى موافقته ومسالته ومصالحته فاذا كان مثل هذا الاجتهاد مغفورا لصاحبه فاجتهاد عثمان أن يكون مغفورا أولى وأحرى وأما معاوية وأعوانه فيقولون انما قاتلنا عليا قتال دفع عن أنفسنا وبلادنا فانه بدأنا بالقتال فدفعناه بالقتال ولم يبتدئه بذلك ولا اعتدينا عليه فاذا قيل لهم هو الامام الذي كانت تجب طاعته عليكم ومبايعته وأن لا تشقوا عصي المسلمين قالوا ما نعلم أنه امام تجب طاعته لان ذلك عند الشيعة انما يعلم بالنص ولم يبلغنا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نص بامامته ووجوب طاعته ولا ريب أن عذرهم في هذا ظاهر فانه لو قدر أن النص الجلي الذي تدعيه الامامية حق فان هذا قد كنتم وأخفى في زمن أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فلم يجب أن يعلم معاوية وأصحابه مثل ذلك لو كان حقا فكيف اذا كان باطلا (وأما قوله) الخلافة ثلاثون سنة ونحو ذلك فهذه الاحاديث لم تكن مشهورة شهيرة بعلمها مثل أولئك انما هي من نقل الخاصة لاسيما وليست من احاديث الصحبين وغيرهم ما اذا كان عبد الملك بن مروان خفي عليه قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضى الله عنها لو لآن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة ولا لصقتها بالارض ولجعلت لها بابين ونحو ذلك حتى هدم ما فعله ابن الزبير ثم لما بلغه ذلك قال وددت أني وليته من ذلك ما تولاه مع أن حديث عائشة رضى الله عنها ثابت صحيح متفق على صحته عند أهل العلم فلا ينبغي خفي على معاوية وأصحابه قوله الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكا بطريق الاولى مع أن هذا في أول خلافة علي رضى الله عنه لا يدل على علي عينا وانما علمت دلالاته على ذلك لما مات رضى الله عنه مع أنه ليس نصابا اثبات خليفة معين ومن جوز خليفتين في وقت يقول كلاهما خلافة نبوة فان معاوية رضى الله عنه كان في أول خلافته محمودا عندهم أكثر مما كان في آخرها وان قيل ان خلافة علي ثبتت بمبايعة أهل الشوكه كما ثبتت خلافة من كان قبله بذلك أو ردوا على ذلك أن طلحة بايعة مكرها والذين بايعوه قاتلوه فلم تنفق أهل الشوكه على طاعته وأيضا فانما تجب مبايعته بمبايعة من قبله اذا سار سيرة من قبله وأولئك كانوا قادرين على دفع الظلم عن بايعهم وفاعلين لما يقدر

النظر الذين أنكروا على المنطقيين  
 ما ذكره كما أنكروا طوائف  
 أهل النظر من المسلمين وغيرهم  
 عليهم كثيرا ما ذكره في الحدود  
 وغيرها كما هو معروف في كتب  
 أهل الكلام من المعتزلة والاشعرية  
 والكرامية وطوائف الفقهاء من  
 الحنفية والمالكية والشافعية  
 والحنبلية وليس المقصود هنا بسط  
 ما يتعلق بهذا (قال الرازي)  
 وانما قلنا ان السكون لا يمتنع زواله  
 لان الحصى يسلم جواز حركة كل  
 جسم ولان التحيز يجوز خروجه من  
 حيزه لانه ان كان بسيطا كانت  
 طبائع جوانبه متساوية فيجوز  
 على كل منهما ما يجوز على الآخر  
 وان كان مركبا كان هذا لازما  
 لبساطه وخروجه عن حيزه هو  
 الحركة (ولقائل) أن يقول هذا  
 يقتضى امكان كون نوع الجسم

عليه من ذلك وهؤلاء قالوا اذا بايعناه كنافي ولايته مظلومين مع الظلم الذي تقدم لعثمان وهو لا ينصفنا اما الهزبه عن ذلك واما تأويله واما ما ينسب اليه آخرون منهم فان قتله عثمان وحلفاءهم أعداؤنا وهم كثيرون في عسكره وهو عاجز عن دفعهم بدليل ما جرى يوم الجمل فانه لما طلب طلحة والزبير الانتصار من قتله عثمان قامت قبائلهم فقاتلوهم ولهذا كان الامسالك عن مثل هذا هو المصلحة كما اشار به علي بن طلحة والزبير وتفوقوا على ذلك ثم ان القتل أحسوا باتفاق الاكارفأثاروا والفتنة وبدؤا بالحملة على عسكر طلحة والزبير وقالوا على انهم حلوا قبل ذلك فقاتل كل من هؤلاء وهؤلاء دفاعا عن نفسه ولم يكن لعلي ولا لطلحة والزبير غرض في القتال أصلا وانما كان السر من قتله عثمان واذا كان لا ينصفنا اما تأويله واما ما عجز امنه عن نصرتنا فليس علينا ان نبايع من نعلم ولايته لا لتأويله ولا لهزبه قالوا والذين جوزوا قتالنا قالوا انا بغاة والبغي ظلم فان كان مجرد الظلم مبيحا للقتال فلا بدون مبيحا لترك المبايعه أولى وأحرى فان القتال أعظم فسادا من ترك المبايعه بلا قتال وان قيل على رضى الله عنه لم يكن متعمدا للظلم بل كان مجتهدا في العدل لهم وعليهم قالوا كذلك نحن لم نكن متعمدين للبغي بل مجتهدين في العدل له وعليه واذا كنا بغاة كنا بغاة بالتأويل والله تعالى لم يأمر بقتال الباغى ابتداء وليس مجرد البغي مبيحا للقتال بل قال تعالى وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاصلحا بينهما فاصلحا وبالاصلاح عند الاقتتال ثم قال فان بغت احدهما على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امر الله وهذا بغي بعد الاقتتال فانه بغي احدى الطائفتين المقتلتين لا بغي بدون الاقتتال فالبغي المجرى لا يبيح القتال مع ان الذي في الحديث ان عمارة قتله الفئة الباغية وقد تكون الفئة التي باشرت قتله هم البغاة لكونهم قاتلوا لغير حاجة الى القتال أو لغير ذلك وقد تكون غير بغاة قبل القتال لكن لما اقتتلنا بغيتا وحينئذ قتل عمارة الفئة الباغية فليس في الحديث ما يدل على ان البغي كان مناقب للقتال ولما بغينا كان عسكر على متحذالا لم يقاتلنا ولهذا قالت عائشة رضى الله عنها ترك الناس العمل بهذه الآية (وأما قوله) ان معوية قتل جمعا كثيرا من خيار الصحابة فيقال الذين قتلوا من الطائفتين قتل هؤلاء من هؤلاء وهؤلاء من هؤلاء وأكثر الذين كانوا يختارون القتال من الطائفتين لم يكونوا يطيعون لاعليا ولا معوية وكان علي ومعوية رضى الله عنهما ما طلب لكف الدماء من أكثر المقتلين لكن غلبا فيما وقع والفتنة اذا نارت عجز الحكماء عن اطفاء نارها وكان في العسكرين مثل الاشتراك في وهاشم بن عتبة المرقال وعبد الرحمن بن خالد بن الوليد وأبي الاعور السلمي ونحوهم من المحرضين على القتال قوم ينتصرون لعثمان غاية الانتصار وقوم ينفرون عنه وقوم ينتصرون لعلي وقوم ينفرون عنه ثم قتال أصحاب معوية معه لم يكن لخصوص معوية بل كان لاسباب أخرى وقاتل الفتنة مثل قتال الجاهلية لا تنضب مقاصد أهله واعتقاداتهم كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متوافرون فاجعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أنزلوهم منزلة الجاهلية (وأما ما ذكره) من لعن علي فان التسليح عن وقوع من الطائفتين كما وقعت الحاربة وكان هؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعواتهم وهؤلاء يلعنون رؤس هؤلاء في دعواتهم وقيل ان كل طائفة كانت تقتل على الاخرى والقتال باليد أعظم من التلاعن باللسان وهذا كله سواء كان ذنبا أو اجتهادا محظنا أو مصيبا فان مغفرة الله ورحمته تناول ذلك بالتوبة

يقبل الحركة فاذا قدر ان السكون وجودي وله موجب مستلزم له كان امتناع الحركة لمعنى آخر يختص به الجسم المعين لم يوجد لغيره من الاجسام فلا يلزم اذا قدر انه موجود أزلي انه يمكن زواله بل هذا جمع بين المتناقضين فاقد ر موجودا أزليا لا يمكن زواله بحال ولا يمكن أن يجمع بين تقديرين متناقضين وقبول كل جسم الحركة لا يحتاج الى هذا فاذا قيل ان السكون عدم الحركة أمكن مع كون السكون أزليا من اثبات الحركة ما لا يمكن مع تقدير كونه وجوديا وذلك أنه حينئذ لا تتوقف الحركة الاعلى وجود مقتضاها وانتفاء مانعها وليس هناك معنى وجودي أزلي يحتاج الى زواله وقد أورد بعضهم على استدلاله على أن السكون أمر وجودي اعتراضا بالغا فقال هذا فيه نظر من جهة أن مقدمة الدليل مناقضة

والحسنة المباحية والمصائب المكفرة وغير ذلك ثم من العجب أن الرافضة تنكسب على وهم يسون أبابكر وعمر وعثمان ويكفرونهم ومن والاهم ومعوية رضى الله عنه وأصحابه ما كانوا يكفرون عليا وإنما يكفروه الخوارج المارقون والرافضة شر منكم فلو أنكرت الخوارج السب لكان تناقضاً منها فكيف إذا أنكرت الرافضة ولا ريب أنه لا يجوز سب أحد من الصحابة لأعلى ولا عثمان ولا غيرهما ومن سب أبابكر وعمر وعثمان فهو أعظم أئمة ممن سب عليا وإن كان متأولاً فتأويله أفسد من تأويل من سب عليا وإن كان المتأول في سبهم ليس بعموم لم يكن أصحاب معوية مذمومين وإن كان مذموماً كان ذم الشيعة الذين سبوا الثلاثة أعظم من سب الناصبة الذين سبوا علياً وحده فعلى كل تقدير هؤلاء أبعد عن الحق وفي الصحاح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثلاً أحدهما ما بلغ مد أحدهم ولا نصفه (وأما قوله) ان معوية سم الحسن فهذا ما ذكره بعض الناس ولم يثبت ذلك بينة شرعية أو إقرار معتبر ولا نقل يجزئ به وهذا مما لا يمكن العلم به قول بلا علم وقد رأينا في زماننا من يقال عنه انه سم ومات مسموماً من الأتراك وغيرهم ويختلج الناس في ذلك حتى في نفس الموضع الذي مات فيه ذلك الملك والقلة التي مات فيها فتجد كلامهم يحدث بالشيء بخلاف ما يحدث به الآخر ويقول هذا اسمه فلان وهذا يقول بل سمه غيره لانه جرى كذا وهي واقعة في زمانك والذين كانوا في قلعة هم الذين يحدثونك والحسن رضى الله عنه قد نقل أنه مات مسموماً وهذا مما يمكن أن يعلم فان موت المسموم لا يخفى لكن يقال ان امرأته سمته ولا ريب أنه مات بالمدينة ومعوية بالشام فعالية ما يظن الظان أن يقال ان معوية أرسل إليها أمرها بذلك وقد يقال ان امرأته سمته لغرض آخر مما تفعله النساء فانه كان مطلقاً لا يدوم مع امرأته وقد قيل ان أباه الأشعث بن قيس أمرها بذلك فانه كان يتهم بالانحراف في الباطن عن علي وابنه الحسن واذا قيل ان معوية أمر أباهما كان هذا ظناً محضاً والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث وبالجملة قل هذا لا يحكم به في الشرع باتفاق المسلمين فلا يترتب عليه أمر ظاهر لا مدح ولا ذم والله أعلم ثم ان الأشعث بن قيس مات سنة أربعين وقيل سنة إحدى وأربعين ولهذا لم يذكر في الصلح الذي كان بين معوية والحسن بن علي في العام الذي كان يسمى عام الجماعة وهو عام أحد وأربعين وكان الأشعث جماً الحسن بن علي فلو كان شاهداً لكان يكون له ذكر في ذلك واذا كان قد مات قبل الحسن بنحو عشرين فكيف يكون هو الذي أمر ابنته أن تسم الحسن والله سبحانه وتعالى أعلم بحقيقة الحال وهو يحكم بين عباده فيما كانوا فيه يختلفون فان كان قد وقع شيء من ذلك فهو من باب قتال بعضهم بعضاً كما تقدم وقاتل المسلمين بعضهم بعضاً وتأويل سب بعضهم بعضاً وتأويل وتكفير بعضهم بعضاً وتأويل باب عظيم ومن لم يعلم حقيقة الواجب فيه ضل

(وأما قوله) وقتل ابنه يزيد مولانا الحسين ونهب نساءه (فيقال) ان يزيد لم يأمر بقتل الحسين باتفاق أهل النقل ولكن كتب الى ابن زياد أن يجمعه عن ولاية العراق والحسين رضى الله عنه كان يظن أن أهل العراق ينصرونه ويوفون له بما كتبوا اليه فأرسل اليهم ابن عمه مسلم بن عقيل فلما قتلوا مسلماً وغدروا به وبادعوا ابن زياد أراد الرجوع فأدركته السرية الظالمية فطلب أن يذهب الى يزيد ويذهب الى الثغور ويرجع الى بلده فلم يتمكنوا من شيء من ذلك حتى يستأسر لهم

للمطوب لان المطلوب كونهما وجوديين ومقدمة الدليل أن أحدهما وجودي ولا يمكن تقريره الابعاسبق وهو يقتضى أن يكون أحدهما عدمياً فادعاء كونهما وجوديين بعد ذلك مناقض له (قلت) وهذا كلام جيد فان الامرين اللذين تبديل أحدهما بالآخر ورفع ان لازم أن يكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً لازم أن تكون الحركة والسكون أحدهما وجودياً والآخر عدمياً وهو نقيض المطلوب وان جاز أن يكونا جميعاً وجوديين أو عدميين بطل الدليل وهو قوله لان تبديل أحدهما بالآخر يقتضى أن يكون أحدهما وجودياً لان المرفوع ان كان وجودياً والآخر فارفع وجودي لان رفع العدم ثبوت فانه على هذا التقدير يمكن رفع العدم بالعدم والوجود بالوجود

فامتنع فقاتلوه حتى قتل شهيدا مظلوما رضى الله عنه ولم يبلغ ذلك يزيد أظهر التوجع على ذلك وأظهر البكاء في داره ولم يسب له حريبا أصلا بل أكرم أهل بيته وأجازهم حتى ردهم الى بلدهم ولو قدر أن يزيد قتل الحسين لم يكن ذنب ابنه ذنبه فان الله تعالى يقول ولا تزروا زورا وآخري وقد اتفق الناس على أن معاوية رضى الله عنه وصى يزيد برعاية حق الحسين وتعظيم قدره وعمربن سعد كان هو أمير السرية التي قتلت الحسين وأبوه سعد كان من أبعده الناس عن الفتن ولا ابنه هذا معه قصة معروفة لما حاضه على طلب الخلافة وامتنع سعد من ذلك ولم يكن بقي من أهل الشورى غيره ففي صحيح مسلم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص قال كان سعد بن أبي وقاص في ابله فبعاه ابنه عمر فلما رآه سعد قال أعود بالله من شر هذا الراكب فنزل فقال له أنزلت في ابلك وغنمك وتركت الناس يتنازعون الملك بينهم فضرب سعد في صدره فقال اسكت سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله يحب العبد التقي الغني الخفي ومحمد بن أبي بكر يقال انه أعان على قتل عثمان وكان أبوه أبو بكر من أشد الناس تعظيما لعثمان فهل روى أحد من أهل السنة قد حافى أبي بكر لاجل فعل ابنه واذا قيل ان معاوية رضى الله عنه استخلف يزيد بسبب ولايته فعل هذا قيل استخلفه ان كان جائرا لم يضرمه ما فعل وان لم يكن جائرا فذاك ذنب مستقل ولو لم يقتل الحسين وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على اكرام الحسين رضى الله عنه وصيانة حرمة فضلا عن دمه فمع هذا القصد والاجتهاد لا يضاف اليه فعل أهل الفساد

(وأما قوله) وكسر أبوه ثنية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأكلت أمه كبد حرة عم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم فلا ريب أن أباسفيان بن حرب كان قائد المشركين يوم أحد وكسرت ذلك اليوم ثنية رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كسر هاهنا المشركين لكن لم يقل أحد ان أباسفيان باشر ذلك وانما كسر هاهنا بن أبي وقاص وأخذت هند كبد حرة فلا كتبها لم تستطع أن تلعها فلفظتها وكان هذا قبل اسلامهم ثم بعد ذلك أسلموا وحسن اسلامهم واسلام هند وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكرها والاسلام يجب ما قبله وقد قال الله تعالى قل للذين كفروا ان يتنهبوا يغفر لهم ما قد سلف وفي صحيح مسلم عن عبد الرحمن بن شماسة المهري قال حضرنا عمرو بن العاص وهو في سياق الموت فبكي طويلا وحول وجهه الى الجدار فجعلى ابنه يقول ما يبكيك يا أبتاه أما بشرك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بكذا أما بشرك بكذا قال فاقبل وجهه وقال ان أفضل ما نعد شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله انى قد كنت على أطباق ثلاث لقد رأيتنى وما أحد أشد بغضا لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منى ولا أحب الى أن أكون قد استمكنت منه فقتلته فلو مت على تلك الحال لكنت من أهل النار فلما جعل الله عز وجل الاسلام في قلبي أتيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقلت ابسط يمينك فلما بايعك فبسط يمينه قال فقبضت يدي فقال مالك يا عمرو قال قلت أريد أن أشرط قال تشرط بماذا قلت أن يغفر لى فقال أما علمت أن الاسلام يهدم ما كان قبله وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها وأن الحج يهدم ما كان قبله وذكر الحديث وفي البخارى لما أسلمت هند أم معاوية رضى الله عنها قالت والله يا رسول الله ما كان على ظهر الارض أهل خباء أحب الى أن يذلوا من أهل خيانتك ثم ما أصبح اليوم على ظهر الارض أهل خباء أحب الى أن يعزوا من أهل خيانتك

(فصل قال الرافضى) وسما خالد بن الوليد سيف الله عناد الامير المؤمنين الذى هو أحق

وان قيل بل يجب أن أوبكونا أحدهما وجوديا ولا يجوز أن يكونا عدميين لان العدم لا يرتفع بالعدم كما يرتفع الوجود بالوجود والعدم بالوجود أو بالعكس (قيل) بل العدمان قد يتضادان كما قد يتلازمان فكما أن عدم الشرط مستلزم لعدم المشروط فعدم الامور الواجب واحد منها يتناقض عدمها كلهما فاذا كان الجنس لا يوجد الا بوجود نوع له فصل امتنع مع وجود الجنس عدم جميع الانواع والفصول فكان عدم بعضها يتناقض عدمها كلها وهذا كما يقال في التقسيم وهو الشرطى المنفصل قد يكون مانعا من الجمع والخلق كقول القائل العدم اذا شغف واما وتر وقد يكون مانعا من الجمع فقط كقول القائل الجسم اما اسود واما أبيض وقد يكون

بهذا الاسم حيث قتل بسيفه الكفار وثبت بواسطته قواعد الدين وقال فيه رسول الله صلى الله  
 تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله وقال على على المنبر أنا سيف الله على أعدائه  
 ورحمة له لا وليا له وخالد لم يرزل عدو الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكذبا له وهو كان السبب  
 في قتل المسلمين يوم أحد وفي كسر رباعية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وفي قتل حجرة عمه ولما  
 تظاهر بالاسلام بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى بنى جذيمة لياخذ منهم الصدقات فغناه وخالفه  
 على أمره وقتل المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أصحابه خطيبا بالانكار عليه رافعا  
 يده الى السماء حتى شوهد بياض ابطيه وهو يقول اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد ثم أنفذ اليه  
 بامر المؤمنين لتلافي فارطته وأمره أن يسترضى القوم من فعله  
 (فيقال) أما تسمية خالد بسيف الله فليس هو محتصاه بل هو سيف من سيوف الله سله الله على  
 المشركين هكذا جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 هو أول من سماه بهذا الاسم كما ثبت في صحيح البخارى من حديث أبوب السخيتاني عن جدي بن  
 هلال عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم نعى زيدا وجعفر  
 وابن رواحة للناس قبل أن يأتيه خبرهم فقال أخذ الراية زيد فأصيب ثم أخذها جعفر فأصيب  
 ثم أخذها ابن رواحة فأصيب وعيناه تذر فان حتى أخذها سيف من سيوف الله خالد حتى فتح الله  
 عليهم وهذا لا يمنع أن يكون غيره سيف الله تعالى بل هو يتضمن أن سيوف الله متعددة وهو واحد  
 منها ولا ريب أن خالد اقتل من الكفار أكثر مما قتل غيره وكان سعيدا في حروبه وهو أسلم قبل  
 فتح مكة بعد الحديبية هو وعمر بن العاص وشيبة بن عثمان وغيرهم ومن حين أسلم كان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم يؤمره في الجهاد وخرج في غزوة مؤتة التي قال فيها النبي صلى الله تعالى  
 عليه وسلم أميركم زيد فان قتل جعفر فان قتل فعبد الله بن رواحة وكانت قبل فتح مكة ولهذا  
 يشهد هؤلاء فتح مكة فلما قتل هؤلاء الامراء أخذ الراية خالد بن الوليد من غير امرأة ففتح الله على  
 يديه وانقطع في يده يوم مؤتة تسعة أسياف وما ثبت معه الا صفيحة بمانية رواه البخارى  
 ومسلم ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أمره يوم فتح مكة وأرسله الى هدم العزى وأرسله  
 الى بنى جذيمة وأرسله الى غير هؤلاء وكان أحيانا يفعل ما ينكره عليه كما فعل يوم بنى جذيمة وتبرأ  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من ذلك ثم انه مع هذا لا يعزله بل يقره على امارته وقد اختصم  
 هو وعبد الرحمن بن عوف يوم بنى جذيمة حتى قال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تسبوا أصحابي  
 فوالذي نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما بلغ مدأ أحدهم ولا نصيفه وأمره أبو بكر  
 على قتال أهل الردة وفتح العراق والشام فكان من أعظم الناس عناء في قتال العدو وهذا أمر  
 لا يمكن أحد النكاره فلا ريب انه سيف من سيوف الله سله الله على المشركين (وأما قوله)  
 على أحق بهذا الاسم فيقال أول من الذي نازع في ذلك ومن قال ان عليا لم يكن سيف الله وقول  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي ثبت في الصحيح يدل على أن الله سيوفاً متعددة ولا ريب أن  
 عليا من أعظمها وما في المسلمين من يفضل خالد على علي حتى يقال انهم جعلوا هذا محتصا لخالد  
 والتسمية بذلك وقعت من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح فهو صلى الله تعالى  
 عليه وسلم الذي قال ان خالد اسيف من سيوف الله ثم يقال فاني على أجل قدر من خالد  
 وأجل من أن تجعل فضيلته أنه سيف من سيوف الله فان عليا من العلم والبيان والدين والايمان

مانع من الخلو فقط فما كان مانعا  
 من الخلو فقط أو من الجمع امتنع  
 اجتماع العدمين فيه فكأن  
 الشفعية تنافي الوترية في العدد  
 فعدم الشفعية تنافي عدم الوترية  
 لا يثبتها فلا يحصل العدمان معا بل  
 اذا ثبت أحد العدمين لم يثبت العدم  
 الاخر فيكون العدم رافعا لعدم وأيضا  
 فطلب المستدل أن تكون الحركة  
 والسكون وجـ ودين فاذا قال  
 تبدل الحركة بالسكون يقتضى  
 كون أحدهما وجوديا لان رفع  
 العدم ثبوت كان اثبات كونهما  
 وجوديين موقوفا على تقدير كون  
 أحدهما عدميا لانه قال لان رفع  
 العدم ثبوت فان لم يكن أحدهما  
 عدميا لم يصح هذا واذا كان  
 المرفوع عدميا امتنع أن يكونا  
 وجوديين والمطلوب كونهما  
 وجوديين فصار المطلوب مناقضا

والسابقة ما هو به أعظم من أن تجعل فضيته أنه سيف من سيوف الله فان السيف خاصيته القتال وعلى كان القتال أحد فضائله بخلاف خالد فإنه كان هو فضيلته التي تميز بها عن غيره لم يتقدم بسابقة ولا كثرة علم ولا عظم زهد وإنما تقدم بالقتال فلهذا عبر عن خالد بأنه سيف من سيوف الله (وقوله) ان عليا قتل بسيفه الكفار فلا ريب انه لم يقتل الا بعض الكفار وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة كعمرو والزبير وحجرة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم رضى الله عنهم ما منهم من أحد الا قتل بسيفه طائفة من الكفار والبراء بن مالك قتل مائة رجل مبارزة غير من شرك في دمه وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صوت أبي طلحة في الجيش خير من فثة وقال ان لكل نبي حواري وان حواري الزبير وكلا الحديثين في الصحيح وفي المغازي انه قال لعلي يوم أحد لما قال لفاطمة عن السيف اغسله غير ذمير ان تكن أحسنت فقد أحسن فلان وفلان وقال عن البراء بن مالك ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك وكانوا يقولون في المغازي للبراء بن مالك يا براء أقسم على ربك فيقسم على ربه فيهنزم الكفار ثم في آخر غزوة غزاهما قال أقسمت عليك يا رب لما منحتنا كتابهم وجعلتني أول شهيد فاستشهد رضى الله عنه والقتال يكون بالدعاء كما يكون باليد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون الا بضعفائكم بدعائهم وصلاتهم واخلاصهم وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يستفتح بصعاليك المهاجرين ومع هذا فعلى أفضل من البراء بن مالك وأمثاله فكيف لا يكون أفضل من خالد

وأما قوله قال فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على سيف الله وسهم الله فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث ولاله اسناد معروف ومعناه باطل فان عليا ليس هو وحده سيف الله وسهمه وهذه العبارة يقتضى ظاهرها الحصر والذي في الصحيح أن أبا بكر قال يوم حنين لا هالة ابن لانم الى أسد من أسود الله تعالى يقاتل عن الله عز وجل وعن رسوله فمعطيك سلبه فان أريد بذلك أن عليا وحده سيف الله وسهمه فهذا باطل وان أريد أنه سيف من سيوف الله فعلى أجبل من ذلك وأفضل وذلك بعض فضائله وكذلك ما نقل عن علي رضى الله عنه أنه قال على المنبر أنا سيف الله على أعدائه ورجته لا وليائه فهذا الاسناد لا يعرف له صحة لكن ان كان قاله فعنه صحيح وهو قد مر مشترك بينه وبين أمثاله قال الله تعالى فيهم أشداء على الكفار رجاء بينهم وقال أذلة على المؤمنين أعززة على الكافرين وكل من المهاجرين المجاهدين كان سيف الله على أعدائه رجمة لا وليائه ولا يجوز أن يريداني أنا وحدي سيف الله وأنا وحدي رجمة على أوليائه الله فان هذا من الكذب الذي يجب تنزيهه على أن يقوله وان أريد أنه في ذلك أكل من غيره فالحصر للكامل فهذا صحيح في زمنه والا فمعلوم أن عمر كان قهره للكفار أعظم وانتفاع المؤمنين به أعظم وهذا ما يعرفه كل من عرف السيرتين فان المؤمنين جميعهم حصل لهم بولاية عمر رضى الله عنه من الرجعة في دينهم وديارهم ما لم يحصل شيء منه بولاية علي وحصل لجميع أعداء الله من المشركين وأهل الكتاب والمنافقين من القهر والقتل والذل بولاية عمر رضى الله عنه ما لم يحصل شيء منه بولاية علي هذا أمر معلوم للخاصة والعامة ولم يكن في خلافة علي للمؤمنين الرجعة التي كانت في زمن عمر وعثمان بل كانوا يقتلون ويتلاعنون ولم يكن لهم على الكفار سيف بل الكفار كانوا قد طهروا فيهم وأخذوا منهم أموالا وبلادا فكيف

لمقدمة الدليل كما ذكره المعترض لكنه قال فالأولى أن يقال في تقريره ان الحركة وجودية اجماعا ولانه مبصر فوجب أن يكون السكون أيضا وجوديا بالتقرير الذي سبق ثم ذكر اعتراض الأرموى فقال وأورد بينهما اما تقابل التضاد أو العدم والملكية والبديهة حاكمة باختلاف ماهية المتضادين والمتقابلين قال وأجيب بان المتضادين الشئيين اذا كان عارضا لهما كالبين الاسود والابيض لم يلزم ذلك وما نحن فيه كذلك فان التضاد عارض لهما بسبب المسبوقية بالغير وهي عدمية فلم يجوز أن تكون جزاؤه لانه ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة أولى من العكس فاما أن يكونا عدميين وهو باطل وفاقا فتعين أن يكونا وجوديين ولقائل أن يقول



يظن مع هذا تقدم على في هذا الوصف على عمر وعثمان ثم الرفضة يتناقضون فانهم يصفون  
عليا بأنه كان هو الناصر لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لولا هو لما قام دينه ثم يصفونه  
بالهجز والذل المنافي لذلك (وأما قوله) خالد لم يزل يدعو رسول الله صلى الله عليه وسلم مكذبا له  
فهذا كان قبل اسلامه كما كان الصحابة كلهم مكذبين له قبل الاسلام من بنى هاشم وغير بنى هاشم  
مثل أبي سفيان بن الحرث بن عبدالمطلب وأخيه ربيعة وجريرة وعقيل وغيرهم (وقوله) وبعثه  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الى بنى جذيمة ليأخذ منهم الصدقات فخافه وخالفه على أمره وقتل  
المسلمين فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خطيبا بالانكار عليه رافعا يديه الى السماء حتى شوهده  
بياض ابطيه وهو يقول اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد ثم أنفذ اليه بأمر المؤمنين لتلافي فارتطبه  
وأمره أن يسترضى القوم من فعله (فيقال) هذا النقل فيه من الجهل والتخريف ما لا يخفى  
على من بعلم السيرة فان النبي صلى الله عليه وسلم أرسله اليهم بعد فتح مكة ليلسوا فلم يحسنوا أن  
يقولوا أسلمنا فقالوا أصبا ناصبا فلم يقبل ذلك منهم وقال ان هذا ليس باسلام فقتلهم فأنكر ذلك  
عليه من معه من أعيان الصحابة كسالم مولى أبي حذيفة وعبدالله بن عمرو وغيرهما لما بلغ ذلك  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رفع يده الى السماء وقال اللهم انى أبرأ اليك مما صنع خالد لانه  
خاف أن يطالبه الله بما جرى عليهم من العدوان وقد قال تعالى فان عدوك فقل انى برىء  
عما تعملون ثم أرسل عليا وأرسل معه مالا فأعطاهم نصف الديار وضمن لهم ما تلف حتى مبلغة  
الكاب ودفع اليهم ما بقى احتياطاً لئلا يكون قد بقى شيء لم يعلم به ومع هذا فالنبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يعزل خالد عن امارته بل ما زال يؤمره ويقدمه لان الامير اذا جرى منه خطأ أو ذنب  
أمر بالرجوع عن ذلك وأقر على ولايته ولم يكن خالد معاندا للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل كان  
مطيعا له ولكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره فغنى عليه حكم هذه القضية ويقال انه كان  
بينه وبينهم عداوة في الجاهلية وكان ذلك مما حركه على قتلهم وعلى كان رسولا في ذلك (وأما  
قوله) انه أمره أن يسترضى القوم من فعله فكلام جاهل فاعلم أن ما أرسله لانصافهم وضمن ما تلف  
لهم لا مجرد الاسترضاء وكذلك قوله عن خالد انه خانته وخالف أمره وقتل المسلمين كذب على  
خالد فان خالد لم يتمدخيانة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا مخالفة أمره ولا قتل من هو مسلم  
معصوم عنده ولكنه أخطأ كما أخطأ أسامة بن زيد في الذي قتله بعد أن قال لا إله الا الله وقتل  
السرية لصاحب الغنمة الذي قال أنا مسلم فقتلوه وأخذوا غنيمته وأنزل الله في ذلك بأبيها الذين  
آمنا اذا ضربتم في سبيل الله فقتلوا ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمنا تبغون عرض  
الحياة الدنيا فعند الله مغاير كثيرة كذلك كنتم من قبل فن الله عليكم فقتلوا ان الله كان بما  
تعملون خبيرا وفي صحيح مسلم وغيره عن أسامة بن زيد قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الى الحرقات من جهينة فصحبنا القوم فهزمناهم قال ولحقنا أنا ورجل من الانصار رجلا منهم  
فلما غشينا قال لا إله الا الله فكف عنه الانصارى وطعنته برمحى حتى قتلته فلما قدمنا المدينة  
بلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي يا أسامة أقتلته بعد أن قال لا إله الا الله قال قلت  
يا رسول الله انما قالها متعودا قال فقتلته بعد أن قال لا إله الا الله فما زال يكررها حتى تمتعت أنى  
ثم كن أسلمت قبل ذلك اليوم

التضاد بين الحركة والسكون من  
جنس التضاد بين الحياة والموت  
والعلم والجهل والقدر والهجز  
والسواد والبياض والعمى والبصر  
والحلاوة والحوضة ونحو ذلك من  
الصفات الثبوتية او التي بعضها  
ثبوتى وبعضها عدوى ليس هو من  
جنس تضاد القائلين بأنفسهما  
كالاسود والابيض فان التضاد  
انما يكون في المعتقدين اللذين  
يعتقدان على محل واحد كما قال  
متكلمة أهل الانبيات الضدان كل  
معين يستحيل اجتماعهما في محل  
واحد لذاتهما من جهة واحدة  
فالم يكن المعنيان قائمين بمحل  
واحد فلا تضاد والحركة والسكون  
يعتقدان على المحل الواحد  
أما تعاقب اللونين والطعنين وانما  
تعاقب العلم والبصر والسمع  
وعدم ذلك فكيف يكون أحدهما  
مثل الآخر لا يفارقه الا بصفة  
عرضية وفي الجملة فالحركة  
والسكون هما ان كانا وجوديين

(فصل قال الرفض) ولما قبض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأنفذه أبو بكر لقتال أهل

فهما عرضان وان كان أحدهما وجوديا فأحدهما عرض والآخر عدم العرض وعلى التقديرين فليسا قائمين بأنفسهما فلا يجوز تشبيههما بالأجسام كالاسود والابيض والطويل والقصير والعالم والجاهل بل يجب تشبيههما بالاعراض وعدم الاعراض كالسود والبيض والعلم وعدم العلم ونحو ذلك فقول الاموى ان الحركة والسكون متقابلان تقابل الضدين أو تقابل العدم والملكة وعلى التقديرين يجب اختلاف ماهيتهما لاتعاطلهما كلام صحيح وقول المعارض له ان الاختلاف اذا كان لعارض كما بين الاسود والابيض لم يجب اختلاف الماهيتين فان ماهية الاسود من جنس ماهية الابيض كلام باطل لان الاسود والابيض

اليامة قتل منهم ألفا وما أتى نفر مع تطاهرهم بالاسلام وقتل مالك بن نويرة صبورا وهو مسلم وأعرس بامرأته وسموا بنى حنيفة أهل الردة لانهم لم يحكموا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتقدوا امامته واستحل دماءهم وأموالهم ونساءهم حتى أنكر عمر عليه فسما مانع الزكاة مرتدا ولم يسموا من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتدا مع أنهم سمعوا قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا على حربي حربيك وسلمي سلمك ومحارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كافر بالاجماع (والجواب بعد أن يقال) الله أكبر على هؤلاء المرتدين المقتربين أتباع المرتدين الذين برزوا بعبادة الله ورسوله وكتابه ودينه ومرقوا من الاسلام ونبذوه وراء ظهورهم وشاقوا الله ورسوله وعبادة المؤمنين وتولوا أهل الردة والشقاق فان هذا الفصل وأمثاله من كلامهم يحق أن هؤلاء القوم المتعصين على الصديق رضي الله عنه وخزيه من جنس المرتدين الكفار المرتدين الذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه وذلك أن أهل اليامة هم بنو حنيفة الذين كانوا قد آمنوا بمسيلة الكذاب الذي ادعى النبوة في حياة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وكان قد قدم المدينة وأظهر الاسلام وقال ان جعل لي محمد الامر من بعده آمنت به ثم لما صار الى اليامة ادعى أنه شريك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في النبوة وأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صدقه على ذلك وشهد له الدجال بن عنفة وكان قد صنف قرأنا يقول فيه والطاحنات طحننا فالعاجنات جهننا فالنار ذات خبز أهالة وسمنا ان الارض يثنوا بين قريش نصفين ولكن قريش اقوم لا يعدلون ومنه قوله لعنه الله يا ضفدع ابنت ضفدعين نقي كم تنقين لالماء تكدرين ولا الشارب تمنعين رأسك في الماء وذنبك في الطين ومنه قوله لعنه الله الفيل وما أدراك ما الفيل له زقوم طويل ان ذلك من خلق ربنا الجليل ونحو ذلك من الهذيان السمج الذي قال فيه الصديق رضي الله عنه لقومه لما قرؤ عليه ويلكم أين يذهب بعقولكم ان هذا كلام لم يخرج من الله وكان هذا الكذاب قد كتب للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم من مسيلة رسول الله الى محمد رسول الله أما بعد فاني قد أشركت في الامر معك فكتب اليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من محمد رسول الله الى مسيلة الكذاب فلما توفي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعث اليه أبو بكر خالد بن الوليد فقاتله عن معه من المسلمين بعد أن قاتل خالد بن الوليد طلحة الاسدي الذي كان أيضا قد ادعى النبوة واتبعه طوائف من أهل نجد فلما نصر الله المؤمنين على هؤلاء وهزموهم وقتل ذلك اليوم عكاشة بن محصن الاسدي وأسلم بعد ذلك طلحة الاسدي هذا ذهبوا بعد ذلك الى قتال مسيلة الكذاب باليامة ولقي المؤمنون في حربه شدة عظيمة وقتل في حربه طائفة من خيار الصحابة مثل زيد بن الخطاب وثابت بن قيس بن شماس وأسيد بن حضير وغيرهم وفي الجملة قاهر مسيلة الكذاب وادعاه النبوة واتباع بنى حنيفة له باليامة وقتل الصديق لهم على ذلك أمر متواتر مشهور قد علمه الخاص والعام كتواتر أمثاله وليس هذا من العلم الذي تفرد به الخاصة بل علم الناس بذلك أظهر من علمهم بقتال الجمل وصفين فقد ذكر عن بعض أهل الكلام انه أنكر الجمل وصفين وهذا الانكار وان كان باطلا فلم نعلم أحدا أنكر قتال أهل اليامة وأن مسيلة الكذاب ادعى النبوة وانهم قاتلوه على ذلك لكن هؤلاء الراضة لجدهم لهذا وجهلهم بمنزلة انكارهم كون أبي بكر وعمر دفنا عند النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانكارهم لموا الالة أبي بكر وعمر للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ودعواهم أنه نص على علي بالخلافة بل منهم من ينكر أن تكون زينب ورقيصة وأم كلثوم من بنات النبي صلى الله تعالى

عليه وسلم ويقولون انهن نخل حجة من زوجها الذي كان كافرا قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
ومنهم من يقول ان عمر غصب بنت علي حتى تزوجه بها وأنه تزوج غصبا في الاسلام ومنهم من  
يقول انهم يعجبوا بطن فاطمة حتى أسقطت وهدموا سقف بيتها على من فيه وأمثال هذه  
الاكاذيب التي يعلم من له أدنى علم ومعرفة أنها كذب فهم دائما يعمدون الى الامور المعلومه  
المتواترة يتكرونها والى الامور المعلومه التي لاحقيقة لها يشبهونها فلمهم أو فر نصيب من قوله  
تعالى ومن أظلم ممن اقترى على الله كذبا أو كذب بالحق فهم يفترون الكذب ويكذبون بالحق  
وهذا حال المرتدين وهم يدعون أن أبابكر وعمر ومن اتبعهما ارتدوا عن الاسلام وقد علم الخاص  
والعام أن أبابكر هو الذي قاتل المرتدين فاذا كانوا يدعون أن أهل اليمامة مظلومون قتلوا بغير  
حق وكانوا منكرين لقتال أولئك متأولين لهم كان هذا مما يحق أن هؤلاء الخلف تبع لا وثلك  
السلف وأن الصديق وأتباعه يقاثلون المرتدين في كل زمان

وقوله انهم سموا بنى حنيفة مرتدين لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر فهذا من أظهر الكذب  
وأبينه فانه انما قاتل بنى حنيفة لكونهم آمنوا بعسيلة الكذاب واعتقدوا نبوته وأما ما عور  
الزكاة فكانوا قوما آخرين غير بنى حنيفة وهؤلاء كان قد وقع لبعض الصحابة شبهة في جوارقتهم  
وأما بنو حنيفة فلم يتوقف أحد في وجوب قتالهم وأما ما عور الزكاة فان عمر بن الخطاب رضی الله  
عنه قال يا خليفة رسول الله كيف تقاثل الناس وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله فاذا قالوها غصموا  
منى دماءهم وأموالهم الابحها وحسابهم على الله فقال له أبو بكر ألم يقل الابحها فان الزكاة  
من حقها والله لو منعوني عن اقا أو عقالا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
لقاتلتهم عليه وهؤلاء لم يقاثلوهم لكونهم لم يؤدوها الى الصديق فانهم لو أعطوها بأنفسهم الى  
مستحقها ولم يؤدوها اليه لم يقاثلهم هذا قول جمهور العلماء كابي حنيفة وأحد وغيرهما وقالوا  
اذا قالوا نحن نؤدبها بأنفسنا ولا ندفعها الى الامام لم يكن له قتالهم فان الصديق رضی الله عنه لم  
يقاثل أحد على طاعته ولا أزم أحد بما يعته ولهذا لما تخلف سعد عن مبايعته لم يكرهه  
على ذلك فقول القائل سموا بنى حنيفة أهل الردة لانهم لم يحملوا الزكاة الى أبي بكر لانهم لم يعتقدوا  
امامته من أظهر الكذب والفرية وكذلك قوله ان عمر أنكر قتال بنى حنيفة

(وأما قوله) ولم يسموا من استحل دماء المسلمين ومحاربة أمير المؤمنين مرتد مع أنهم سمعوا قول  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا علي حربي حريك وسلمي سلمك ومحارب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم كافرا بالاجاع (فيقال في الجواب أولا) دعواهم أنهم سمعوا هذا الحديث من النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم أو عنه كذب عليهم فمن الذي نقل عنهم أنهم سمعوا ذلك وهذا الحديث  
ليس في شيء من كتب الحديث المعروفة ولا روى باسناد معروف ولو كان النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم قاله لم يجب أن يكونوا قد سمعوه فانه لم يسمع كل منهم كل ما قاله الرسول صلى الله تعالى  
عليه وسلم فكيف اذا لم يعلم أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قاله ولا روى باسناد معروف بل  
كيف اذا علم أنه كذب موضوع على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم باتفاق أهل العلم بالحديث  
وعلى رضی الله عنه لم يكن قتاله يوم الجمل وصفين بأمر من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وانما كان  
رأيا رآه وقال أبو داود في سننه حدثنا اسمعيل بن ابراهيم الهذلي حدثنا ابن علية عن يونس عن

من باب الاجسام القائمة بانفسها  
لامن باب الصفات والاعراض  
وأیضا فالاسود والابيض  
لا يتقابلان تقابل الضدين  
ولا تقابل العدم والملكة فليس من  
هذا الباب اللهم الا اذا أراد مرید  
بذلك أن الحيز الذي فيه الاسود  
لا يكون فيه الابيض وحينئذ  
فيكون تضادا الابيض والاسود  
كتضاد الاسودين والابيضين  
وأیضا فيقال اختلاف الاسود  
والابيض ان أراد به اختلاف  
عينهما مع قطع النظر عن السواد  
والبياض أو بشرط السواد  
والبياض فان أريد الاول فلا  
اختلاف بين ذاتيهما مع قطع النظر  
عن اللونين فان الجسم الذي هو  
الاسود قد يكون نفس الجسم  
الذي هو الابيض فان أريد  
بالاختلاف اختلافهما بشرط

الحسن عن قيس بن عباد قال قلت لعلي رضي الله عنه أخبرني عن سيرك هذا أعهد عهدك اليك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أم رأي رأيته قال ما عهد الي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شيئا ولكنه رأي رأيته ولو كان محارب علي محارب بالرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مرتدا لكان علي يسير فيهم السيرة في المرتدين وقد تواتر عن علي يوم الجمل لما قاتلهم أنه لم يتبع مدبرهم ولم يجهز علي جريحهم ولم يغنم لهم مالا ولم يسب لهم ذرية وأمر مناديه ينادي في عسكره أن لا يتبع لهم مدبر ولا يجهز علي جريحهم ولا تغنم أموالهم ولو كانوا عنده مرتدين لا تجهز علي جريحهم وأنبع مدبرهم وهذا مما أنكروه الخوارج عليه وقالوا له ان كانوا مؤمنين فلا يحل قتالهم وان كانوا كفارا فلم حرمت أموالهم ونساءهم فأرسل اليهم ابن عباس رضي الله عنهم ما فاناظرهم وقال لهم كانت عائشة فيهم فان قلت انما اليست أمنا كفرتم بكتاب الله وان قاتلهم هي أمنا واستحلتم سبها كفرتم بكتاب الله وكذلك أصحاب الجمل كان يقول فيهم اخواننا بغوا علينا طهرهم السيف وقد نقل عنه رضي الله عنه أنه صلى علي قتلى الطائفتين وسجى ان شاء الله بعض الاثر بذلك وان كان أولئك مرتدين وقد نزل الحسن عن أمر المسلمين وسلمهم الي كافر مرتد كان المعصوم عندهم قد سلم أمر المسلمين الي المرتدين وليس هذا من فعل المؤمنين فضلا عن المعصومين وايضا فان كان أولئك مرتدين والمؤمنون أصحاب علي لكان الكافرون المرتدون منتصرين علي المؤمنين دائما والله تعالى يقول في كتابه اننا لننصر رسلنا والذين آمنوا في الحياه الدنيا ويوم يقوم الاشهاد ويقول في كتابه ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون ويقول في كتابه والله العزة لرسوله وللمؤمنين وهؤلاء الرافضة الذين يدعون انهم المؤمنون انما هم الذل والصغار ضربت عليهم الذلة أينما تقضوا الا يجبل من الله وحبل من الناس وايضا فان الله تعالى يقول في كتابه وان طائفتان من المؤمنين اختلفتا فاحلوا بينهما الآية فقد جعلهم مؤمنين اخوة مع الاقتال والبني وايضا فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال تفرق مارقة علي حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق وقال ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقال لعمار تقتلك الفئة الباغية لم يقل الكافرة وهذه الاحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وهي مروية بأسانيد متنوعة لم يأخذ بعضهم عن بعض وهذا مما يوجب العلم بضمونها وقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان الطائفتين المفرقتين مسلماتن ومدح من أصلح الله به بينهما وقد أخبر أنه تفرق مارقة وأنه تقتلها أدنى الطائفتين الي الحق ثم يقال لهؤلاء الرافضة لو قالت لكم الناصبة علي قد استحل دماء المسلمين وقتلتهم بغيا أمر الله ورسوله علي رياسته وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وقال لا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض فيكون علي كافرا لذلك لم تكن محنتكم أقوى من محنتهم لان الاحاديث التي احتجوا بها صحيحة وايضا فيقولون قتل النفوس فساد فن قتل النفوس علي طاعته كان مريدا للعلو في الارض والفساد وهذا حال فرعون والله تعالى يقول تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا والعاقبة للمتقين فن أراد العلو في الارض والفساد لم يكن من أهل السعادة في الآخرة وليس هذا كقتال الصديق للمرتدين ولما نبي الزكاة فان الصديق انما قاتلهم علي طاعة الله ورسوله لا علي طاعته فان الزكاة فرض عليهم فقاتلهم علي الاقرار بها وعلي أداؤها بخلاف من قاتل ليطاع هو

اللون المختلف فيئتذ يكون اختلافهما كاختلاف السواد والبياض فان الشئ المشروط بالسواد يخالف الشئ المشروط بالبياض ولا يجوز أن يقال ان الذاتين متمثلين الامع التجريد عن الاختلاف والا فاذا أخذت الذاتين مشروطين بالاختلاف لم يكونا متمثلين التماثل الذي لا يشترط فيه الاختلاف كيف والمتمثلان يجوز علي أحدهما ما يجوز علي الآخر والشئ في حال سواده لا يجوز أن يكون أبيض وهو في حال بياضه لا يكون أسود فلا يكون الاسود حال كونه مشروطا بالسواد يجوز عليه ما يجوز علي الابيض حال كونه مشروطا بالبياض وقول القائل ان الاختلاف بين الحركة

ولهذا قال الامام احمد وابو حنيفة وغيرهما من قال أنا أودى الزكاة ولا أعطيها للامام لم يكن للامام أن يقاتله وهذا فيه نزاع بين الفقهاء فمن يجوز القتال على ترك طاعة ولي الامر جواز قتال هؤلاء وهو قول طائفة من الفقهاء ويحكي هذا عن الشافعي رحمه الله ومن لم يجوز القتال الاعلى ترك طاعة الله ورسوله لاعلى ترك طاعة شخص معين لم يجوز قتال هؤلاء وفي الجملة فالذين قاتلهم الصديق رضي الله عنه كانوا ممنوعين عن طاعة الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم والاقرار بما جاء به فلهذا كانوا مرتدين بخلاف من أقر بذلك ولكن امتنع عن طاعة شخص معين كعوية وأهل الشام فان هؤلاء كانوا مقرين بجميع ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم يعيرون الصلاة ويؤتون الزكاة وقالوا نحن نقوم بالواجبات من غير دخول في طاعة على رضي الله عنه لما علمنا في ذلك من الضرر فأين هؤلاء من هؤلاء

واعلم أن طائفة من الفقهاء من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وأجددهم اوقاتال مانعي الزكاة وقتال الخوارج جميعا من قتال البغاة وجعلوا قتال الجمل وصفين من هذا الباب وهذا القول خطأ مخالف لقول الأئمة الكبار وهو خلاف نص مالك وأحمد وأبي حنيفة وغيرهم من أئمة السلف ومخالف للسنة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان الخوارج أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم واتفق على ذلك الصحابة وأما قتال الجمل وصفين فهو قتال فتنه ليس فيه أمر من الله ورسوله ولا اجماع من الصحابة وأما قتال مانعي الزكاة اذا كانوا ممنوعين عن أدائها بالكلية أو عن الاقرار بها فهو أعظم من قتال الخوارج وأهل صفين لم يبدؤا عليا بالقتال وأبو حنيفة وغيره لا يجوزون قتال البغاة الا أن يبدؤا الامام بالقتال وكذلك أحمد وأبو حنيفة ومالك لا يجيزون قتال من قام بالواجب اذا كانت طائفة ممتعة وقالت لا تؤدى زكاتها الى فلان فيجب الفرق بين قتال المرتدين وقتال الخوارج المارقين وأما قتال البغاة المذكور في القرآن فنوع ثالث غير هذا وهذا فان الله لم يأمر بقتال البغاة ابتداء بل أمر اذا اقتتل طائفتان من المؤمنين بالاصلاح بينهما وليس هذا حكم المرتدين ولا حكم الخوارج والقتال يوم الجمل وصفين فيه نزاع أهو من باب قتال البغاة المأمور به في القرآن أو هو قتال فتنه القاعد فيه خير من القائم بالقاعدون من الصحابة وجهور أهل الحديث والسنة وأئمة الفقهاء بعدهم يقولون هو قتال فتنه ليس هو قتال البغاة المأمور به في القرآن فان الله لم يأمر بقتال المؤمنين البغاة ابتداء لمجرد بغيمهم بل إنما أمر اذا اقتتل المؤمنون بالاصلاح بينهم وقوله فان بغت احداهما على الاخرى يعود الضمير فيه الى الطائفتين المقتلتين من المؤمنين لا يعود الى طائفة مؤمنة لم تقاتل فالتقدير فان بغت احدي الطائفتين المؤمنتين المقتلتين على الاخرى فقاتلوا الباغية حتى تنفي الى أمر الله حتى كانت طائفة باغية ولم تقاتل لم يكن في الآية أمر بقتالها ثم ان كان قوله فان بغت احداهما على الاخرى بعد الاصلاح فهو أكد وان كان بعد الاقتتال حصل المقصود وحينئذ فأصحاب معوية ان كانوا قد بغوا قبل القتال لكونهم لم يبايعوا عليا فليس في الآية الامر بقتال من بغى ولم يقاتل وان كان بغيمهم بعد الاقتتال والاصلاح وجب قتالهم لكن هذا لم يوجد فان أحد لم يصلح بينهم ولهذا قالت عائشة رضي الله عنها هذه الآية ترك الناس العمل بها يعني اذ ذلك وان كان بغيمهم بعد الاقتتال وقبل الاصلاح فهنا اذا قيل بجواز القتال فهذا القدر انما حصل في أثناء القتال وحينئذ فمثل أصحاب علي ونكلا عن القتال لما رفعوا المصاحف في الحال

والسكون عارض بسبب المسبوقية بالغير ليس بمسلم له فانه يعقل التضاد بينهما مع عدم خطور المسبوقية بالبال كما يعقل التضاد بين العلم والجهل والقدرة والعجز والسواد والياض وقول القائل ليس جعل السكون عبارة عن عدم الحركة باولى من العكس دعوى مجردة فلان سلم انتفاء هذه الاولوية بل هذه الدعوى بمنزلة قول القائل ليس جعل العمى عدم البصر باولى من العكس وليس جعل الصمم عدم السمع باولى من العكس وليس جعل الجهل البسيط عدم العلم باولى من العكس وليس جعل أحد المتقابلين عدما والاخر وجودا باولى من العكس ومعلوم أن كل هذه دعاوى مجردة

التي أمر بقتالهم فيها لم يقاتلوهم وفي الحال التي قاتلوهم لم يكن قتالهم ما موراه فان كان أولئك بغاة معتدين فهو لاء مفرطون مقصرون ولهذا ذلوا وعجزوا وتفرقوا وليس الامام ما مورابان يقاتل بمنزل هؤلاء وفي الجملة فالصفت في هذه الدقائق من وظيفة خواص أهل العلم بخلاف الكلام في تكفيرهم فان هذا أمر يعلم فسادها الخاصة والعامة بالدلائل الكثيرة ومما بين كذب هذا الحديث انه لو كان حرب على حرب الرسول والله تعالى قد تكفل بنصر رسوله كما في قوله تعالى اننا لننصر رسلكم الذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهاد وكما في قوله تعالى ولقد سبقت كلمتنا لعبادنا المرسلين انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون لوجب أن يغلب محارب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يكن الامر كذلك بل الخوارج لما أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتالهم وكانوا من جنس المحاربين لله ورسوله انتصر عليهم كما كان ينتصر عليهم في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والرسول صلوات الله عليهم وان كانت تبغى في حروبها فالعاقبة لها فلو كانت محاربة محاربة للرسول لكان المنتصر في آخر الامر هو ولم يكن الامر كذلك بل كان في آخر الامر يطلب مسالة معوية رضى الله عنه ومهادنته وأن يكف عنه كما كان يطلب معوية ذلك منه أول الامر فعلم أن ذلك القتال وان كان واقعا باجتهاد فليس هم من القتال الذي يكون محارب أصحابه محارب الله ورسوله ثم انه لو قدر أنه محارب لله ورسوله فالمحاربون قطاع الطريق لا يكفرون اذا كانوا مسلمين وقد تنازع الناس في قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا هل هي في الكفار أو في المسلمين ومن يقول انها في المسلمين يقول ان الله تعالى يقول انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ولو كانوا كفارا مرتدين لم يجز أن يقتصر على قطع أيديهم ولا نفيهم بل يجب قتلهم فان المرتد يجب قتله وكذلك من كان متأولا في محاربة مجتهد لم يكن كافرا كقتل أسامة بن زيد بذلك المسلم متأولا لم يكن به كافرا وان كان استحلال قتل المسلم المعصوم كفرا وكذلك تكفير المؤمن ككفر كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا قال الرجل لآخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما ومع هذا اذا قالها متأولا لم يكفر كما قال عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلعنة دعني أضرب عنق هذا المنافق وأمثاله وكقول أسيد بن حضير لسعد بن عباد انك منافق تجادل عن المنافقين في قصة الافك والله التوفيق

(فصل قال الرافضي) وقد أحسن بعض الفضلاء في قوله شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان معصية ولا شك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة وكان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولما خلق الله آدم وجعله خليفة في الارض وأمره بالسجود فاستكبر فاستحق اللعنة والطرود ومعوية لم يرزل في الاشرار وعبادة الاصنام الى أن أسلم بعد ظهور النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بعدة طويلة ثم استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين عليه اماما وبايعه الكل بعد قتل عثمان وجلس مكانه فكان شر من ابليس (فيقال) هذا الكلام فيه من الجهل والضلال والخروج عن دين الاسلام وكل دين بل وعن العقل الذي يكون لكثير من الكفار ما لا يخفى على من تدبره (أما أولا) فان ابليس أكرم من كل كافر وكل من دخل النار في أتباعه كما قال تعالى لا ملأ من جهنم منك ومن تبعك منهم

بل باطلة فاننا نعلم بالحس أن الحركة أمر وجودي كما نعلم أن الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر أمر وجودي وأما كون ما يقابل ذلك هو ضد ما ينافيها أو عديمها عن محلها فهذا فيه نظر ولهذا تنازع العقلاء في هذا دون الاول وكثير من النزاع في ذلك يكون لفظيا فانه قد يكون عدم الشيء مستلزما ل الامر وجودي مثل الحياة مثلا فان عدم حياة البدن مثلا مستلزم لاعراض وجودية والناس تنازعوا في الموت هل هو عديمي أو وجودي ومن قال انه وجودي احتج بقوله تعالى خلق الموت والحياة فأخبر أنه خلق الموت كما خلق الحياة ومنزعه يقول العدم الطارئ يخلق كما يخلق الوجود أو

أجعين وهو الأمر لهم بكل قبيح المزين له فكيف يكون أحد شرمانه لاسيما من المسلمين لاسيما من الصحابة (وقول هذا القائل) شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان معصية يقتضى أن كل من عصى الله فهو شر من ابليس لأنه لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وحينئذ فيكون آدم وذريته شر من ابليس فإن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كل بنى آدم خطاء وخير الخطائين التوابون ثم هل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر أن من أذنب ذنبا من المسلمين يكون شر من ابليس أو ليس هذا مما يعلم فساده بالاضطرار من دين الاسلام وقائل هذا كافر كراما بما بالضرورة من الدين وعلى هذا فالشيعة دائما يذنبون فيكون كل منهم شر من ابليس ثم اذا قالت الخوارج ان عليا أذنب فيكون شر من ابليس لم يكن للرافضة حجة الادعوى عصمته وهم لا يقدر ان يقيموا حجة على الخوارج بايمانه وامامته وعد الله فكيف يقيمون حجة عليهم بعصمته ولكن أهل السنة تقدر ان تقيم الحجة بايمانه وامامته لان ما تحتاجه الرافضة منقوض ومعارض بعثله فيبطل الاحتجاج به ثم اذا قام الدليل على قول الجمهور الذي دل عليه القرآن كقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى لزم أن يكون آدم شر من ابليس وفي الجملة فلوازم هذا القول وما فيه من الفساد يفوق الحصر والتعداد (وأما نانيا) فهذا الكلام كلام بلا حجة بل هو باطل في نفسه فلم قلت ان شر من ابليس من لم يسبقه في سالف طاعة وجرى معه في ميدان المعصية وذلك أن أحد الايجري مع ابليس في ميدان معصيته كلها فلا يتصور أن يكون في الآدميين من يساوي ابليس في معصيته بحيث يضل الناس كلهم ويغويهم وأما طاعة ابليس المتقدمة فهي حابطة بكفره وردته فان الردة تحبط العمل فاتقدم من طاعته ان كان طاعة فهي حابطة بكفره وردته وما يفعله من المعاصي لا يماثله أحد فيه فامتنع أن يكون أحد شرمانه وصار نظيره هذا المرتد الذي يقتل النفوس ورتني ويفعل عامة القبائح بعد سابق طاعته فمن جاء بعده ولم يسبقه الى تلك الطاعات الحابطة وشاركه في قليل من معاصيه لا يكون شرمانه فكيف يكون أحد شر من ابليس وهذا ينقض أصول الشيعة حقا وباطلها وأقل ما يلزمهم أن يكون أصحاب على الذين قاتلوا معه وكانوا أحيانا يعصونه شر من الذين امتنعوا عن مبايعته من الصحابة لان هؤلاء عبدوا الله قبلهم وأولئك جروا معهم في ميدان المعصية (ويقال ثالثا) ما الدليل على أن ابليس كان أعبد الملائكة أو كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة أو أنه كان من جملة العرش في الجملة أو أنه كان طاموس الملائكة أو أنه ماترك في السماء رقعة ولا في الارض بقعة الاولة فيها سجدة وركعة ونحو ذلك مما يقوله بعض الناس فان هذا أمر اعيا يعلم بالنقل الصادق وليس في القرآن شئ من ذلك ولا في ذلك خبر صحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهل يحتاج بمثل هذا في أصول الدين الامن هو من أعظم الجاهلين وأعجب من ذلك قوله ولا شك بين العلماء أن ابليس كان أعبد الملائكة فيقال من الذي قال هذا من علماء الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين فضلا عن أن يكون هذا متفقاً عليه بين العلماء وهذا شئ لم يقوله قط عالم يقبل قوله من علماء المسلمين وهو أمر لا يعرف الا بالنقل ولم ينقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا باسناد صحيح ولا ضعيف فان كان قاله بعض الوعاظ أو المصنفين في الرقاتي أو بعض من ينقل في التفسير من الاسرائيليات ما لا أصل له فمثل هذا لا يحتاج به في جرزة بقل فكيف يحتاج به في جعل ابليس خيرا من كل من عصى الله من بنى

يقول الموت المخلق هو الامور الوجودية اللازمة لعدم الحياة وحينئذ فالنزاع لفظي وكذلك تنازعوا في الظلمة هل هي وجودية أو عدمية وهي عدم النور عما من شأنه قبوله ومن قال انها وجودية يحتاج بقوله تعالى وجعل الظلمات والنور والآخر يقول كل ما يتجدد ويحدث من الامور الوجودية والعدمية فأنه سبحانه جاعله أو يقول عدم النور مستلزم لامور وجودية هي الظلمة المجعولة وكون السكون وجوديا أبعده من كون الموت والظلمة ونحو ذلك وجوديا والسكون قد يراد به قوة في الجسم تمنع حركته كالطبيعية التي في الحجر التي توجب استقراره في الارض وهذا أمر وجودي لكن من قال ان السكون عدمي لم يجعل

آدم ويجعل الصحابة من هؤلاء الذين ابليس خبر منهم وما وصف الله ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ابليس بغير قط لا بعبادة متقدمة ولا غير هامة انه لو كان له عبادة لكانت قد حبطت بكفره وورده وأعجب من ذلك قوله لاشك بين العلماء انه كان يحمل العرش وحده ستة آلاف سنة فياسهان الله هل قال هذا أحد من علماء المسلمين المقبولين عند المسلمين وهل يتكلم بذلك الامفرط في الجهل فان هذا لا يعرف لو كان حقا لا ينقل الانبياء وليس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في ذلك شيء ثم حمل واحد من الملائكة العرش خلاف ما دل عليه النقل الصحيح ثم ما باله حمل العرش وحده ستة آلاف سنة ولم يكن بحمله وحده دائما ومن الذي نقل ان ابليس من حمله العرش وهذا من أ كذب الكذب فان الله تعالى يقول الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا فآخبر ان له حمله لا واحدا وأنهم كلهم مؤمنون مسبحون بحمد ربهم مستغفرون للذين آمنوا واذ قيل هذا الخبر عن الرجل المطلق ليس فيه أنه لم يزل له حمله قيل قد جاءت الآثار بأنه لم يزل له حمله كحديث عبد الله ابن صالح عن معوية بن صالح ان الله تعالى لما خلق العرش أمر الملائكة بحمله قالوا ربنا كيف نحمل عرشك وعليه عظمةك فقال قولوا الاحول ولا قوة الا بالله فقالوا فاطوا حمله (ويقال رابعا) ان ابليس كفر كما قال تعالى الابليس استكبر وكان من الكافرين فلو قدر أنه كان له عمل صالح حبط بكفره كذلك غيره اذا كفر حبط عمله فأين تشبيه المؤمنين بهذا (ويقال خامسا) قوله ان معوية لم يزل في الاشرار الى أن أسلم به يظهر الفرق فيما قصده الجمع فان معوية أسلم بعد الكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وتاب من شركه وأقام الصلاة وآتى الزكاة وقد قال تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فآخوناكم في الدين و ابليس كفر بعد ايمانه فحبط ايمانه بكفره وذلك حبط كفره بايمانه فكيف يقاس من آمن بعد كفر بمن كفر بعد ايمان (ويقال سادسا) قد ثبت اسلام معوية رضي الله عنه والاسلام يجب ما قبله فمن ادعى أنه ارتد بعد ذلك كان مدعي ادعوى بالدليل لو لم يعلم كذب دعواه فكيف اذا علم كذب دعواه وأنه مازال على الاسلام الى أن مات كما علم بقاء غيره على الاسلام فالطريق الذي يعلم به بقاء اسلام أكثر الناس من الصحابة وغيرهم يعلم به بقاء اسلام معوية رضي الله عنه والمدعى لارتداد معوية وعثمان وأبي بكر وعمر ليس هو أظهر حجة من المدعى لارتداد علي فان كان المدعى لارتداد علي كاذبا فالمدعى لارتداد هؤلاء أظهر كذبا لان الحجة على بقاء ايمان هؤلاء أظهر وشبهة الحوارج أظهر من شبهة الروافض (ويقال سابعا) هذه الدعوى ان كانت صحيحة ففيها من القدح والغضاضة بعلي والحسن وغيرهما ما لا يخفى وذلك أنه كان مغلوبا مع المرتدين وكان الحسن قد سلم أمر المسلمين الى المرتدين وخالد بن الوليد قهر المرتدين فيكون نصر الله لخالد على المرتدين أعظم من نصره لعلي والله سبحانه وتعالى عدل لا يظلم واحدا منهم فيكون ما استحقه خالد من النصر أعظم مما استحقه علي فيكون أفضل عند الله منه بل وكذلك جيوش أبي بكر وعمر وعثمان ونوابهم قائمهم كانوا منصورين على الكفار وعلى عاجز عن مقاومة المرتدين الذين هم من الكفار أيضا فان الله سبحانه وتعالى يقول ولا تنهوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى فلا تنهوا وتدعوا الى السلم وانتم الاعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم وعلى رضي الله عنه ما معوية الى السلم في آخر الامر لما عجز عن دفعه عن بلادهم وطلب منه أن يبقى

تلك الطبيعة هي السكون بل قد يسمون ذلك اعتمادا ويفرقون بين السكون والاعتماد لكن قد يقال له فالجسم اذا كان ساكنا فاما ان يكون السكون وجوديا أو مستلزما لامر وجودي وحيث قد فالمقتضى لذلك الامر الوجودي اما موجب بنفسه ويساق الدليل الى آخره لكن من قال ان الجسم الاول كان ساكنا في الازل ثم تحرك يقول في هذا ما يقوله القائلون بحدوث الاجسام فانهم اذا قالوا حدثت هي وحركتها من غير سبب يقتضى حدوثها قال لهم هذا المنازع بل كان ما قدر من الاجسام ساكنا ثم حدثت حركته من غير سبب يقتضى تحركها وهذا يقوله من يقول ان الاول جسم وأنه يتجدد له الفعل بعد أن لم يكن فاعلا ويقول الكلام في حدوث



كل واحد منهم على ما هو عليه وقد قال تعالى ولا تنهوا ولا تحزبوا وأنتم الاعلون ان كنتم مؤمنين فان كان أصحابه مؤمنين وأولئك مرتدين وجب أن يكونوا الاعلىن وهو خلاف الواقع (ويقال ثامنا) من قال ان معوية رضى الله عنه استكبر عن طاعة الله في نصب أمير المؤمنين ولم قلت انه علم أن ولايته صحيحة وأن طاعته واجبة عليه فان الدليل على ثبوت ولايته ووجوب طاعته من المسائل المشبهة التي لا تظهر الا بعد بحث ونظر بخلاف من أجمع الناس على طاعته وبتقدير أن يكون علم ذلك فليس كل من عصى يكون مستكبرا عن طاعة الله والمعصية تصدر تارة عن شهوة وتارة عن كبر وهل يحكم على كل عاص بأنه مستكبر عن طاعة الله كاستكبار ابليس (ويقال تاسعا) قوله وبايعه الكل بعد عثمان ان لم يكن هذا حجة فلا فائدة فيه وان كان حجة فبايعتهم لعثمان كان اجتماعهم عليها أعظم وأنتم لاترون الامتنع عن طاعة عثمان كافر ابل مؤمناتقيا (ويقال عاشرا) اجتماع الناس على مبايعة أي بكر كانت على قولكم أم كل وأنتم وغيركم تقولون ان عليا تخلف عنهم فليزم على قولكم أن يكون على مستكبرا عن طاعة الله في نصب أي بكر عليه اما ما فيلزم حينئذ كفر على بمقتضى جحتمكم أو بطلانها في نفسها وكفر على باطل فلزم بطلانها (ويقال حادي عشر) قولكم بايعه الكل بعد عثمان من أظهر الكذب فان كثيرا من المسلمين اما النصف واما أقل أو أكثر لم يبايعوه لم يبايعه سعد بن أبي وقاص ولا ابن عمر ولا غيرهما (ويقال ثاني عشر) قولكم انه جلس مكانه كذب فان معوية لم يطلب الامر لنفسه ابتداء ولا ذهب الى على لينزعه من امارته ولكن امتنع هو وأصحابه من مبايعة وبقي على ما كان عليه واليا في زمن عمر وعثمان ولما جرى حكم الحكمين انما كان متوليا على رعيته فقط فان أريد بحلوسه في مكانه انه استبد بالامر دونه في تلك البلاد فهذا صحيح لكن معوية رضى الله عنه يقول اني لم أنازعه شيئا هو في يده ولم يثبت عندي ما يوجب على دخولي في طاعته وهذا الكلام سواء كان حقا وباطلا لا يوجب كون صاحبه شر من ابليس ومن جعل أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم شر من ابليس فما أبقى غاية في الاقتراء على الله ورسوله والمؤمنين والعدوان على خيه القرون في مثل هذا المقام والله ينصر رسله والذين آمنوا في الحياة الدنيا ويوم يقوم الاشهد والهوى اذا بلغ بصاحبه الى هذا الحد فقد أخرج صاحبه عن ربة العقل فضلا عن العلم والدين فمسأل الله العافية من كل بلية وان حقا على الله أن يذل مثل أصحاب هذا الكلام وينتصر لعباده المؤمنين من أصحاب نبيه وغيرهم من هؤلاء المفترين الظالمين

(فصل قال الرافضي) وتمادي بعضهم في التعصب حتى اعتقد امامة يزيد بن معوية مع ما صدر منه من الافعال القبيحة من قتل الامام الحسين ونهب أمواله وسي نساته وودورانهم في البلاد على الجمال بغير قتب ومولانا زين العابدين مغلول اليدين ولم يقنعوا بقتله حتى رضوا أضلاعه وصدرة بالخيل وحملا رؤسهم على القناعم أن مشايخهم رأوا أن يوم قتل الحسين أمطرت السماء دما وقد ذكر ذلك الرافعي في شرح الوجيز و ذكر ابن سعد في الطبقات أن الحرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تر قبل ذلك وقال أيضا ما رفع حجر في الدنيا الا وتحتة دم عيب ولقد أمطرت السماء مطرا بقي أثره في الثياب مدة حتى تقطعت قال الزهري ما بقي أحد من قتلة الحسين الا عوقب في الدنيا اما بالقتل واما بالعمى أو سواد الوجه أو زوال الملك في مدة يسيرة وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للمسلمين في ولديه الحسن والحسين

الفعل القائم به كالكلام في حدوث المفعول المنفصل عنه وذلك أن أهل الكلام والنظر من أهل القبلة وغيرهم تنازعوا في ثبوت جسم قديم فطائفة قالت بامتناع جسم قديم وحدوث كل جسم وتنازعوا في المحدث للجسم هل أحدث بعد أن لم يكن محدثا بدون سبب حادث أصلا أم لا بد من سبب حادث وهل يقوم به أمور حادثة كإرادة حادثة وتصوّر حادث بل وفعل حادث على قولين لهم وطائفة قالت بثبوت جسم قديم ثم هؤلاء منهم من قال لم يزل فاعلام متحركا ومنهم من قال بل يتجدد له الفعل والحركة فاذا احتج الاقولون على هؤلاء بأن الجسم لو كان أزليا لم يخل من الحركة والسكون والحركة لا تكون أزلية لامتناع دوام الحوادث وتسلسلها والسكون لا يكون أزليا لانه

ويقول لهم هؤلاء وديعتي عندكم وأنزل الله تعالى قل لا أسألكم عليه أجر الا المسودة في القربى  
 (والجواب) أما قوله وتمادى بعضهم في التعصب حتى اعتقدوا مائة يزيد بن معاوية فان أراد  
 بذلك أنه اعتقد أنه من الخلفاء الراشدين والائمة المهتدين كابي بكر وعمر وعثمان وعلي فهذا  
 لم يعتقد أحد من العلماء المسلمين وان اعتقد مثل هذا بعض الجهال كما يحكى عن بعض الجهال  
 من الاكراد ونحوهم انه يعتقد أن يزيد من الصحابة وعن بعضهم أنه من الانبياء وبعضهم يعتقد  
 أنه من الخلفاء الراشدين المهديين فهؤلاء ليسوا من أهل العلم الذين يحكى قولهم وهم مع هذا  
 الجهل خير من جهال الشيعة وملاحدتهم الذين يعتقدون الهيسة على أو نبوته أو يعتقدون أن  
 باطن الشريعة يخالف ظاهرها كما نقوله ملاحدة الاسماعيلية والنصيرية وغيرهم من أنه يسقط  
 عن خواصهم الصوم والصلاة والزكاة والحج وينكرون المعاد بل غلاتهم بمجددون الصانع وهم  
 يعتقدون في محمد بن اسمعيل انه أفضل من محمد بن عبد الله بن عبد المطلب وأنه نسخ شريعته  
 ويعتقدون في أئمتهم كالذي يسمونه المهدي وأولاده مثل المعز والحاكم وأمثالهم أنهم أئمة  
 معصومون فلا ريب أن من اعتقد عصمة خلفاء بنى أمية وبنى العباس كلهم كان خيرا من هؤلاء  
 من وجوه كثيرة فان خلفاء بنى أمية وبنى العباس مسلمون باطنا وظاهرا وذنوبهم من جنس ذنوب  
 المسلمين ليسوا كفارا منافقين وهؤلاء الباطنية هم في الباطن أكفر من اليهود والنصارى فن  
 اعتقد عصمة هؤلاء كان أعظم جهلا وضلالا ممن اعتقد عصمة خلفاء بنى أمية وبنى العباس بل  
 ولو اعتقد عصمة سائر ملوك المسلمين الذين هم مسلمون ظاهرا وباطنا لكان خيرا ممن اعتقد  
 عصمة هؤلاء فقد تبين أن الجهل الذي يوجد فيهم هو من أجهل أهل السنة يوجد في الشيعة من  
 الجهل ما هو أعظم منه لاسيما وجهل أولئك جهل أصله نفاق وزندقة لاجهل بدعة وتأويل  
 وهؤلاء أصل جهلهم لم يكن جهل نفاق وزندقة بل جهل بدعة وتأويل وقلة علم بالشيعة ولهذا  
 اذا تبين لهؤلاء حقيقة ما بعث الله به محمد رسوله رجعوا عن جهلهم وبدعتهم وأما أئمة الملاحدة  
 فيعلمون في الباطن أن ما يقولونه مناقض لما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وهم يخالفونه  
 لاعتقادهم أنه وضع ناموسا بعقله وفضيلته فيجوز لنا أن نضع ناموسا كما وضع ناموسا اذا كانت  
 النبوة عندهم مكتسبة وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء والعباد والشرائع من جنس سياسة  
 الملوك العادلة فيجوزون أن تنسخ شريعته بشرعية يضعها الواحد من أئمتهم ويقولون ان  
 الشريعة انما هي للعامة فأما الخاصة اذا علموا باطنها فانها تسقط عنهم الواجبات وتباح لهم  
 المحظورات وهؤلاء ونحوهم أكفر من اليهود والنصارى بل اذا قدر قوم يعتقدون عصمة  
 الواحد من بنى أمية أو بنى العباس أو أنه لا ذنوب لهم أو أن الله لا يؤاخذهم بذنوبهم كما يحكى عن  
 بعض أتباع بنى أمية أنهم كانوا يقولون ان الخليفة يتقبل الله منه الحسنات ويتجاوز له عن  
 السيئات فهؤلاء مع ضلالهم أقل ضلالا ممن يقول بامامة المنتظر والعسكر بين ونحوهم ويقولون  
 انهم معصومون فان هؤلاء اعتقدوا العصمة والامامة في معدوم أو فيمن ليس له سلطان ينتفعون  
 به ولا عندهم من العلم والدين أكثر مما عند كثير من عامة المسلمين وأولئك اعتقدوا أن للامام  
 حسنات كثيرة تغفر سيئاته وهذا يمكن في الجملة فإنه يمكن أن يكون للسلم حسنات تغفر سيئاته  
 وان كان ذلك لا يشهد به لمعين الابعاد على التعيين أما كون واحد ممن يوجد في المسلمين من  
 هو أعلم منه وأدين معصوما عن الخطأ فهذا باطل قطعا بل دعوى العصمة فيمن سوى الرسول

وجودي فلو كان أزليا لامتنع  
 زواله لان الوجودي الازلي يمتنع  
 زواله لان المقتضيه امام موجب  
 بنفسه أو لازم للوجوب بنفسه ثم  
 نقول والسكون يجوز زواله فلا  
 يكون أزليا أجاوبهم عن جواز  
 دوام الحوادث بأجوبتهم المعروفة  
 كما تقدم التنبيه على ذلك وأجاوبهم  
 عن السكون الازلي بان قالوا  
 ما ذكرتموه يناقض ما ذكرتموه  
 في حدوث الاجسام وذلك أنكم  
 اذا قلتم بحدوثها فلا يخلو اما أن  
 تقولوا بجواز تسلسل الحوادث  
 وأما أن لا تقولوا بجواز ذلك فان  
 قلتم بجواز تسلسل الحوادث وأن  
 الاجسام حدثت بشرط حوادث  
 متعاقبة كما قال ذلك من قاله من  
 القائلين بحدوث الاجسام  
 كالارموي والابهرى وغيرهما قالوا  
 لهم فاذا جاوزتم تسلسل الحوادث

صلى الله تعالى عليه وسلم دعوى باطلة قطعافيتين أن أولئك مع جهالتهم هم أقرب إلى الحق وأقل جهلا من هؤلاء الرافضة وأن من اعتقد أن يزيد من الصحابة أو الأنبياء لم يكن جهله وضلاله أعظم من جهل وضلال من اعتقد الألوهية والنبوة في شيوخ الشيعة لاسيما شيوخ الاسماعيلية والنصيرية الذين هم أكفر من اليهود والنصارى وأتباعهم يعتقدون فيهم الألوهية وأما علماء السنة الذين لهم قول يحكى فليس فيهم من يعتقد أن يزيد وأمثاله من الخلفاء الراشدين والأئمة المهتدين كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم بل أهل السنة يقولون بالحديث الذي في السنن خلافة بالنبوثة ثلاثون سنة ثم تصير ملكا وان أراد اعتقادهم امامة يزيد أنهم يعتقدون أنه ملك جمهور المسلمين وخليفتهم في زمانهم صاحب السيف كما كان أمثاله من خلفاء بني أمية وبني العباس فهذا أمر معلوم لكل أحد ومن نازع في هذا كان مكابرا فان يزيد يبيع بعد موت أبيه معوية وصار متوليا على أهل الشام ومصر والعراق وخراسان وغير ذلك من بلاد المسلمين والحسين رضي الله عنه استشهد يوم عاشوراء سنة احدى وستين وهي أول سنة ملك يزيد والحسين استشهد قبل أن يتولى على شيء من البلاد ثم ان ابن الزبير جرى بينه وبين يزيد هاجري من الفتنة واتبعه من أتباعه من أهل مكة والحجاز وغيرهما وكان اظهاره طلب الامر لنفسه بعد موت يزيد فانه حينئذ تسمى بأمر المؤمنين ويا بعه عامة أهل الامصار الا أهل الشام ولهذا انما تعد ولايته من بعد موت يزيد وأما في حياة يزيد فانه امتنع عن مبايعته أولا ثم بذل المبايعته فلم يرض يزيد الابان يأتيه أسير فجرت بينهما فتنة وأرسل إليه يزيد من حاصره بمكة فبات يزيد وهو محصور فلما مات يزيد بايع ابن الزبير طائفة من أهل الشام والعراق وغيرهم وتولى بعد يزيد ابنه معوية ولم تطل أيامه بل أقام أربعين يوما ونحوها وكان فيه صلاح وزهد ولم يستخلف أحدا ثم بعده مروان بن الحكم على الشام فلم تطل مدته ثم تأمر بعده ابنه عبد الملك وسار إلى مصعب بن الزبير نائب أخيه على العراق فقتله حتى ملك العراق وأرسل الحجاج إلى ابن الزبير فحاصره وقتاله حتى قتل ابن الزبير واستوثق الامر لعبد الملك ثم لاولاده من بعده وفتح في أيامه بخاري وغيرها من بلاد ما وراء النهر ففتحها قتيبة بن مسلم نائب الحجاج بن يوسف الذي كان نائب عبد الملك بن مروان على العراق مع ما كان فيه من الظلم وقتل المسلمون ملك السمرقند خاقان وهزموه وأسروا واولاده وفتحوا أيضا بلاد السند وفتحوا أيضا بلاد الاندلس وغزوا القسطنطينية وحاصروها مدة وكانت لهم الغزوات الساتية والصائفة ثم لما انتقل الامر إلى بني العباس تولوا على بلاد العراق والشام ومصر والحجاز واليمن وخراسان وغيرها مما كان قد تولى عليه بنو أمية الا بلاد المغرب فان اندلس تولى عليها بنو أمية وبلاد القيروان كانت دولة بين هؤلاء وهؤلاء فيز يد في ولايته هو واحد من هؤلاء الملوك ملوك المسلمين المستخلفين في الارض ولكنه مات وابن الزبير ومن يابعه بمكة خارجون عن طاعته لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين كما أن ولد العباس لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين بخلاف عبد الملك واولاده فانهم تولوا على جميع بلاد المسلمين وكذلك الخلفاء الثلاثة ومعوية تولوا على جميع بلاد المسلمين وعلي رضي الله عنه لم يتولوا على جميع بلاد المسلمين فكون الواحد من هؤلاء اماما يعني أنه كان له سلطان ومعه السيف يولى ويعزل ويعطى ويحرم ويحكم وينفذ ويقسم الحدود ويجهد الكفار ويقسم الاموال أمر مشهور متواتر لا يمكن حجبده وهذا معنى كونه اماما وخليفة وسلطانا كما أن امام الصلاة هو الذي

يطلب دليلكم على امتناع التسلسل في الآثار وأمكن حينئذ أن يكون الجسم القديم لم يزل متحركا فبطل دليلكم على حدوث الجسم وان قلم لا يجوز تسلسل الحوادث في الآثار وقلم يحدث الاجسام من غير سبب حادث لزم أن لا يكون حدوث الحوادث متوقفا على سبب حادث بل كان الفاعل المختار يحدث ما يحدث من غير سبب حادث أصلا كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة ومن وافقهم وحينئذ فيقول لهم منا زعومهم من الهشامية والكرامية وغيرهم فجو زحينئذ أن يكون الجسم القديم الأزلي متحركا بعد أن كان ساكنا من غير سبب أو جب ذلك بل بمحض المشيئة والقدرة لان القادر المختار يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بسلام رجح يرجح

يصلي بالناس فاذا رأينا رجلا يصلي بالناس كان القول بأنه امام أمر مشهودا محسوسا لا يمكن  
 المكابرة فيه وأما كونه برا أو فاجرا أو مطيعا أو عاصيا فذلك أمر آخر فاهل السنة اذا اعتقدوا  
 امامة الواحد من هؤلاء يزيد أو عبد الملك أو المنصور أو غيرهم كان بهذا الاعتبار ومن نازع  
 في هذا فهو شبيه بمن نازع في ولاية أبي بكر وعمر وعثمان وفي ملك كسرى وقبصر والنجاشي  
 وغيرهم من الملوك وأما كون الواحد من هؤلاء معصوما فليس هذا اعتقاد أحد من العلماء  
 وكذلك كونه عادلا في كل أمور مطيعا لله في جميع أفعاله ليس هذا اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
 وكذلك وجوب طاعته في كل ما يامر به وان كان معصية لله ليس هو اعتقاد أحد من أئمة المسلمين  
 ولكن مذهب أهل السنة والجماعة أن هؤلاء يشاركون فيما يحتاج اليهم فيه من طاعة الله  
 فنصلي خلفهم الجمعة والعيدين وغيرهما من الصلوات التي يقيمونها لهم لانها لو لم تصل خلفهم  
 أفضى الى تعطيلها ونجاءهم من الكفار ونجح معهم البيت العتيق ويستعان بهم في الامر  
 بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود فان الانسان لو قدر أن يحج في رفقة لهم ذنوب وقد  
 جاؤا يحججون لم يضره هذا شيئا وكذلك الغزو وغيره من الاعمال الصالحة اذا فعلها البر وشاركه  
 في ذلك الفاجر لم يضره ذلك شيئا فكيف اذا لم يمكن فعلها الا على هذا الوجه فكيف اذا كان  
 الوالي الذي يفعلها فيه معصية ويستعان بهم أيضا في العدل في الحكم والقسم فانه لا يمكن عاقلا  
 أن ينازع في أنهم كثيرا ما يعدلون في حكمهم وقسمهم ويعاونون على البر والتقوى ولا يعاونون  
 على الاثم والعدوان والناس نزاع في تفاصيل تتعلق بهذه الجملة ليس هذا موضعها مثل انفاذ  
 حكم الحاكم الفاسق اذا كان الحكم عدلا ومثل الصلاة خلف الفاسق هل تعاد أم لا والصواب  
 الجامع في هذا الباب أن من حكم بعدل أو قسم بعدل نفذ حكمه وقسمته ومن أمر بمعروف  
 أو نهى عن منكر أعين على ذلك اذا لم يكن في ذلك مفسدة راجحة وأنه لا بد من اقامة الجمعة والجماعة  
 فان أمكن تولية امام بر لم يجز تولية فاجر ولا يستدع بظهور بدعته فان هؤلاء يجب الانتكار عليهم  
 بحسب الامكان ولا يجوز توليتهم فان لم يمكن الا تولية أحد درجلين كلاهما فيه بدعة وفجور كان  
 تولية أصلحها ولاية هو الواجب واذا لم يمكن في الغزو الا تأمير أحد درجلين أحدهما فيه دين  
 وضعف عن الجهاد والاخر فيه منفعة في الجهاد مع ذنوب له كان تولية هذا الذي ولايته أنفع  
 للمسلمين خيرا من تولية من ولايته أضر على المسلمين واذا لم يمكن صلاة الجمعة والجماعة وغيرهما  
 الا خلف الفاجر والمبتدع صليت خلفه ولم تعد وان أمكن الصلاة خلف غيره وكان في ترك  
 الصلاة خلفه هجره لم يرتدع هو وأمثاله به عن البدعة والفجور فعل ذلك وان لم يكن في ترك  
 الصلاة خلفه مصلحة دينية صلى خلفه وليس على أحد أن يصلي الصلاة مرتين ففي الجملة أهل  
 السنة يجتهدون في طاعة الله ورسوله بحسب الامكان كما قال تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقال  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ويعلمون أن الله تعالى  
 بعث محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بصلاح العباد في المعاش والمعاد وأنه أمر بالصالح ونهى  
 عن الفساد فاذا كان الفعل فيه صلاح وفساد رجحوا الصالح منهما فاذا كان صلاحه أكثر من  
 فساده رجحوا فعله وان كان فساده أكثر من صلاحه رجحوا تركه فان الله تعالى بعث رسوله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها فاذا تولى خليفة  
 من الخلفاء كيزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم فاما أن يقال يجب منعه من الولاية وقتاله حتى يولى

السكون تارة والحركة أخرى فان  
 قالوا هم نحن نقول يفعل بعد أن لم  
 يكن فاعلا فاذا اقامت السكون أمر  
 وجودي جعلتموه فاعلا في الازل  
 لا امر وجودي والفعل في الازل  
 محال قالوا لهم نحن ليس لنا عرض  
 في أن نجعل السكون أمرا  
 وجوديا ولا أن نجعله فاعلا في  
 الازل لا امر وجودي بل اتفقنا  
 نحن وأنتم على أنه يفعل ما لم يكن  
 فاعلاه من غير سبب حادث لكن  
 نزاعنا في الفعل هل يقوم به وفي  
 الفاعل هل هو جسم فاذا طالبتمونا  
 بسبب فعله للحركة بعد السكون  
 قلنا لكم هذا بمنزلة فعله لكل  
 محدث بعد أن لم يكن فاعلا  
 والفرق انما يعود الى محل الفعل  
 لا الى سببه ومقتضيه وتلك مسألة  
 أخرى قد تكلم عليها في غير هذا  
 الموضوع والافن جهة المطالبة

غيره كما يفعله من يرى السيف فهذا رأى فاسد فان مفسدته أعظم من مصلحته وقل من خرج على امام ذي سلطان الا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة وكان الاشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق وكان المهلب الذي خرج على أبيه بخراسان . وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضا وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة وأمثال هؤلاء وغاية هؤلاء اما أن يغلبوا واما أن يغلبوا ثم يزول ملكهم فلا يكون لهم عاقبة فان عبد الله بن علي وأبا مسلم قتلا خلقا كثيرا وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور واما أهل الحرة وابن الأشعث وابن المهلب فهزموا وهزم أصحابهم فلا أقاموا ديننا ولا أبقوا ديننا والله تعالى لا يأمر بأمر لا يحصل به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا وان كان فاعل ذلك من عباد الله المتقين ومن أهل الجنة فليسوا أفضل من علي وطهمة والزبير وعائشة وغيرهم ومع هذا لم يحمدا واما فعلوه من القتال وهم أعظم قدرا عند الله وأحسن نية من غيرهم وذلك أهل الحرة كان فيهم من أهل العلم والدين خلق وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين والله يغفر لهم كلهم وقد قيل الشعبي في فتنة ابن الأشعث أين كنت يا عامر قال كنت حيث يقول الشاعر

عوى الذئب فاستأنست بالذئب اذ عوى • وصوت انسان فكذت أظير

أصابنا فتنة لم نكن فيها بريرة أتقيا ولا فجرة أقويا وكان الحسن البصري يقول ان الجماع عذاب الله فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم بالاستكانه والتضرع فان الله تعالى يقول ولقد أخذناهم بالعذاب فاستكانوا الرهبهم وما يتضرعون وكان طلق بن حبيب يقول اتقوا الفتنة بالتقوى فقيل له أجل لنا التقوى فقال أن تعمل بطاعة الله على نور من الله ترجو رحمة الله وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله رواء أحد و ابن أبي الدنيا وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة كما كان عبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهم ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصر وايد كرون هذا في عقائدهم وبأمر من بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وان كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين وباب قتال أهل البغي والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يشبه بالقتال في الفتنة وليس هذا موضع بسطه ومن تأمل الاحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الباب واعتبرا أيضا اعتبارا ولي الابصار علم أن الذي جاءت به النصوص النبوية خيرا الامور ولهذا المآراد الحسين رضي الله عنه أن يخرج الى أهل العراق لمبا كاتبوه كتبا كثيرة أشار عليه أفاضل أهل العلم والدين كابن عمرو وابن عباس وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن لا يخرج وغلب على ظنهم أنه يقتل حتى ان بعضهم قال أستودعك الله من قتيل وقال بعضهم ولا الشناعة لا مسكتك ومنعتك من الخروج وهم بذلك قاصدون نصيحتهم طالبون لمصلته ومصلحة المسلمين والله ورسوله انما يأمر بالصلاح لا بالفساد لكن الرأي يصيب تارة ويخطئ أخرى فتبين أن الامر على ما قاله أولئك اذ لم يكن في الخروج مصلحة لافى دين ولا فى ديننا بل تمكن أولئك القليلة الطغاة من بسط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حتى قتلوه مظلوما شهيدا وكان

بسبب الفعل الحادث لا فرق بيننا وبينكم بل قولنا أقرب الى المعقول من قولكم فان احداث الامور المنفصلة بدون حدوث فعل يقوم بالفاعل أمر غير معقول بخلاف العكس فاذا قالوا لهم السكون أمر وجودى فاذا كان أزليا كان له موجب قديم فيمتنع زواله قالوا له-م حدوث ما يحدث اما أن يقف على سبب حادث واما أن لا يقف فان وقف على أمر حادث بطل قولكم بحدوث الاجسام وان لم يقف فقد يقال فرق بين حدوث حادث يزول أمرا وجوديا وحدوث حادث يزول أمرا معد ميا فان لم يقف بطل قولكم بحدوث الاجسام وان وقف فلا فرق بين حدوث حادث يزول أمرا وجوديا وحدوث حادث لا يزول أمرا وجوديا وذلك أنه

في خروجه وقتله من الفساد لم يكن يحصل لو قعد في بلده فان ما قصده من تحصيل الخير ودفع الشر لم يحصل منه شيء بل زاد الشر بخروجه وقتله ونقص الخير بذلك وصار سبباً للشر عظيم وكان قتل الحسين مما أوجب الفتن كما كان قتل عثمان مما أوجب الفتن (وهذا كله) مما يبين أن ما أمر به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم والخروج عليهم هو أصل الامور للعباد في المعاش والمعاد وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد ولهذا أثنى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على الحسن بقوله ان ابني هذا سيد وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين ولم يشن على أحد لا بقتال في فتنه ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يده من طاعة ولا بمغارقة الجماعة وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الثابتة في الصحيح كلها تدل على هذا كما في صحيح البخاري من حديث الحسن البصري سمعت أبا بكره رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على المنبر والحسن الى جنبه ينظر الى الناس مرة واليه مرة ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فقد أخبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بأنه سيد وحقق ما أشار اليه من أن الله يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وهذا يبين أن الاصلاح بين الطائفتين كان محمداً وحاجبه الله ورسوله وان ما فعله الحسن من ذلك كان من أعظم فضائله ومناقبه التي أثنى بها عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كان القتال واجباً أو مستحباً لم يشن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بتركه واجباً أو مستحباً ولهذا لم يشن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بما جرى من القتال يوم الجمل وصفين فضلاً عما جرى في المدينة يوم الحرة وما جرى بمكة في حصار ابن الزبير وما جرى في فتنه ابن الأشعث وابن المهلب وغير ذلك من الفتن ولكن تواتر عنه أنه أمر بقتال الخوارج المارقين الذين قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنهر وان بعد خروجه عليه بجزيرة فها هو لاء استفاضت السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالامر بقتالهم ولما قاتلهم على رضي الله عنه فرح بقتالهم وروى الحديث فيهم واتفق الصحابة على قتال هؤلاء وكذلك أئمة أهل العلم بعدهم لم يكن هذا القتال عندهم كقتال أهل الجمل وصفين وغيرهما مما يأت فيه نص ولا اجماع ولا حجة أو فاضل الداخلين فيه بل ندموا عليه ورجعوا عنه (وهذا الحديث) من أعلام نبوة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم حيث ذكر في الحسن ما ذكره وحمدته ما حمدته فكان ما ذكره وما حمدته مطابقاً للحق الواقع بعد أكثر من ثلاثين سنة فان اصلاح الله بالحسن بين الفئتين كان سنة إحدى وأربعين من الهجرة وكان علي رضي الله عنه استشهد في رمضان سنة أربعين والحسن حين مات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان عمره نحو سبع سنين فانه ولد عام ثلاث من الهجرة وأبو بكره أسلم عام الطائف تدلي ببكرة فقبيل له أبو بكره والطائف كانت بعد فتح مكة (فهذا الحديث) الذي قاله النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الحسن كان بعد مضي عثمان من الهجرة وكان بعد موت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بثلاثين سنة التي هي خلافة النبوة فلا بد أن يكون قد مضى له أكثر من ثلاثين سنة فانه قاله قبل موته صلى الله تعالى عليه وسلم (ومما يناسب هذا) ما ثبت في الصحيح من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه كان يأخذه والحسن ويقول اللهم اني أحبهما فأحبهما في هذا الحديث جمعه بين الحسن وأسامة رضي الله عنهما واخباره بأنه يحبهما ودعاؤه الله أن يحبهما ووجهه صلى الله تعالى عليه وسلم لهذين مستفيض عنه في أحاديث

ان يجوز على الفاعل أن يحدث ما يحدث من غير تجدد أمر فقد تغير الامر الذي لم يزل بلا سبب اقتضى التغير الا محض مشيئة الفاعل وقدرته وحينئذ فيجوز ان يتغير السكون الذي لم يزل بدون سبب يقتضى التغير الا محض مشيئة الفاعل وقدرته واذا كان الفاعل القادر المختار قادراً على أن يحدث ما يحدث ويجعل المعدوم موجوداً بدون سبب حادث أصلاً لانه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح كان قادراً على أن يجعل الساكن متحركاً بدون سبب حادث أصلاً لانه يمكنه ترجيح أحد طرفي الممكن بلا مرجح بل أحداث الاجسام التي تكون ساكنة ومتحركة أعظم من أحداث نفس حركاتها فاذا أمكنه أحداثها بدون سبب حادث

صححة كما في الصحيحين من حديث شعبة عن عدي بن ثابت قال سمعت البراء بن عازب رضي الله عنه يقول رأيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والحسن بن علي على عاتقه وهو يقول اللهم اني احبه فأحبه وفي الصحيحين عن الزهري عن عمرو بن عائشة رضي الله عنها أن قریشاً أهمهم شأن المرأة المخزومية التي سرقت فقالوا من يكلم فيها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفي صحيح البخاري عن عبد الله بن دينار قال نظر ابن عمر يوماً وهو في المسجد إلى رجل يسحب ثيابه في ناحية من المسجد فقال انظر من هذا ليت هذا عندى قال له انسان أما تعرف هذا يا أبا عبد الرحمن هذا محمد بن أسامة قال فطأ طأ ابن عمر رضي الله عنه رأسه ونقر بيده على الارض وقال لورأ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأحبه (وهذان اللذان) جمع بينهما في محبته ودعا الله لهما بالمحبة وكان يعرف حبه لكل واحد منهما منفرداً لم يكن رأيهما القتال في تلك الحروب بل أسامة قعد عن القتال يوم صفين لم يقاتل مع هؤلاء ولا مع هؤلاء وكذلك الحسن دائماً كان يشير على أبيه وأخيه بترك القتال ولما صار الامر اليه ترك القتال وأصلح الله به بين الطائفتين المقتلتين وعلى رضي الله عنه في آخر الامر تبين له أن المصلحة في ترك القتال أعظم منها في فعله وكذلك الحسين رضي الله عنه لم يقتل الا مظلوماً شهيداً تاركا للطلب الامارة طالباً للرجوع اما الى بلده أو الى الثغر أو الى المتولى على الناس يزيد (واذا قال) القائل ان علياً والحسين انما تركا القتال في آخر الامر للهزلانه لم يكن لهما أنصار فكان في المقاتلة قتل النفوس بلا حصول المصلحة المطلوبة (قبل له) وهذا بعينه هو الحكمة التي راعاها الشارع صلى الله تعالى عليه وسلم في النهي عن الخروج على الامراء ونذب الى ترك القتال في الفتنة وان كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالحرة وبدير الجاجم على يزيد والنجاش وغيرهما لكن اذا لم يزل المنكر الا بما هو أنكر منه صارت ازالته على هذا الوجه منكر او اذا لم يحصل المعروف الا بترك المنكر فسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكر او بهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم كالذين خرجوا مع محمد بن عبد الله بن حسن بن حسين وأخيه ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسين وغير هؤلاء فان أهل الديانة من هؤلاء يقصدون تحصيل ما يرونه ديناً لكن قد يخطئون من وجهين (أحدهما) أن يكون ما رأوه ديناً ليس بدين كراى الخوارج وغيرهم من أهل الأهواء فانهم يعتقدون رأيا هو خطأ وبدعة ويقاتلون الناس عليه بل يكفرون من خالفهم فيصرون مخطفين في رأيهم وفي قتال من خالفهم أو تكفيرهم ولعنهم وهذه حالة عامة أهل الأهواء كالجهمية الذين يدعون الناس الى انكار حقيقة أسماء الله الحسنى وصفاته العبادا ويقولون انه ليس له كلام الا ما خلقه في غيره وانه لا يرى ونحو ذلك وامتنعوا الناس لما مال اليهم بعض ولاية الامور فصاروا يعاقبون من خالفهم في رأيهم اما بالقتل واما بالحبس واما بالعزل ومنع الرزق وكذلك فعلت الجهمية ذلك غير مرة والله ينصر عباده المؤمنين عليهم والرافضة شر منهم اذا تمكنوا فانهم يوالون الكفار وينصرونهم ويعادون من المسلمين كل من لم يوافقهم على رأيهم وكذلك من فيه نوع من البدع اما من بدع الحولية حولية الذات أو الصفات واما من بدع النفاة أو الغلو في الاثبات

فاحداث حركاتها أمكن وأمكن ويقال لهم لو خلق البارئ تعالى جسماسا كنا ثم أراد تحريكه بدون سبب حادث أكان ذلك ممكناً أو ممتمناً فان قلتم بمتنع ذلك بطل مذهبكم ودليلكم وان قلتم يمكن ذلك قيل لكم فالقول في زوال ذلك السكون كالقول في زوال غيره فإنه يقال السكون أمر وجودي وذلك السكون الوجودي لا بد له من سبب وحينئذ فتجب مسألة زوال الضد هل هو باحداث ضد آخر أو باحداث عدمه أو بخلق فناء أو نفس الاعراض لا تبقى فيقال في هذا ما يقال في ذلك ومن قال السكون الوجودي لا يبقى زمانين بل ينقضي شيئاً فشيئاً قيل له فكذلك اذا قدر السكون قد بما فإنه لا يبقى زمانين بل يحدث شيئاً فشيئاً وحينئذ فكل جزء من أجزاء السكون ليس

واما من بدع القدرية أو الارجاه أو غير ذلك فبجده يعتقد اعتقادات فاسدة ويكفر من خالفه أو يلعنه  
 والخوارج المارقون أئمة هؤلاء في تكفير أهل السنة والجماعة وفي قتالهم (الوجه الثاني) من  
 يقاتل على اعتقاد رأى يدعو إليه مخالف للسنة والجماعة كاهل الجمل وصفين والحرة والجماع  
 وغيرهم لكن يظن أنه بالقتال تحصل المصلحة المطلوبة فلا يحصل بالقتال ذلك بل تعظم المفسدة  
 أكثر مما كانت فينبين لهم في آخر الامر ما كان الشارع دل عليه من أول الامر وفيهم من لم تبلغه  
 نصوص الشارع أو لم تثبت عنده وفيهم من يظنها منسوخة كابن حزم وفيهم من يتأولها كما  
 يجري لكثير من المجتهدين في كثير من النصوص فانه بهذه الوجوه الثلاثة ترك من ترك من أهل  
 الاستدلال العمل ببعض النصوص اما أن لا يعتقد ثبوتها عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 واما أن يعتقدها غير الاله على مورد الاستدلال واما أن يعتقدها منسوخة (ومما ينبغي) أن  
 يعلم أن أسباب هذه الفتن تكون مشتركة فيرد على القلوب من الواردات ما يمنع القلوب عن معرفة  
 الحق وقصده ولهذا تكون بمنزلة الجاهلية والجاهلية ليس فيها معرفة الحق ولا قصده والاسلام  
 جاء بالعلم النافع والعمل الصالح بمعرفة الحق وقصده فيتفق أن بعض الولاة يظلم باستئثار فلا تصبر  
 النفوس على ظلمه ولا يمكنه دفع ظلمه الا بما هو أعظم فسادا منه ولكن لاجل محبة الانسان لاخذ  
 حقه ودفع الظلم عنه لا ينظر في الفساد العام الذي يتولد من فعله ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه  
 وسلم انكم ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي الصحيح من حديث  
 أنس بن مالك وأسيد بن حضير رضى الله عنهما أن رجلا من الانصار قال يا رسول الله ألا تستعلمني  
 كما استعملت فلانا قال ستلقون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني على الحوض وفي رواية للبخاري  
 عن يحيى بن سعيد بن عمار الانصاري سمع أنس بن مالك حين خرج معه الى الوليد قال دعا النبي صلى  
 الله تعالى عليه وسلم الانصار الى أن يقطع لهم البحر ين فقالوا الا الآن تقطع لاختنا من  
 المهاجرين مثلها فقال اما لافاصبروا حتى تلقوني على الحوض فانه ستصيبكم أثره بعدي وكذلك  
 ثبت عنه في الصحيح أنه قال على المرء المسلم السمع والطاعة في يسره وعسره ومنشطه ومكرهه  
 وأثره عليه وفي الصحيح عن عبادة قال يا بعنار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على السمع  
 والطاعة في عسرنا ويسرنا ومنشطنا ومكرهنا وأثره علينا وأن لا تنازع الأمر أهله وأن نقول  
 أو نقوم بالحق حينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم فقد أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 المسلمين أن يصبروا على الاستئثار عليهم وأن يطيعوا ولاة أمورهم وان استأثروا عليهم وأن  
 لا ينازعوهم الامر وكثير ممن خرج على ولاة الامور أو أكثرهم اغماخرج لينازعهم مع  
 استئثارهم عليه ولم يصبروا على الاستئثار ثم انه يكون لولى الامر ذنوب أخرى فيسبق بغضه  
 لا استئثاره يغطي تلك السيئات ويبقى المقاتل له طائفا أنه يقاتله لثلاث تكون فتنة ويكون الدين  
 كله لله ومن أعظم ما حركه عليه طلب غرضه اما ولاية واما مالا كما قال تعالى فان أعطوا منها رضوا  
 وان لم يعطوا منها اذا هم يستخطون وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ثلاثة  
 لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما يمنعه ابن  
 السبيل يقول الله له يوم القيمة اليوم أمنعتك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمل يدالك ورجل بايع اماما  
 لا يبايعه الا لادنيا ان أعطاه منها رضى وان منعه سقط ورجل حلف على سبعة بعد العصر كاذبا لقد  
 أعطى بها أكثر مما أعطى فاذا اتفق من هذه الجهة شبهة وشهوة ومن هذه الجهة شهوة وشبهة

هو قد يمان نفسه كما قلم في كل جزء  
 من أجزاء الحركة ليس هو قد يمان  
 بنفسه فاذا كان القائلون بان  
 السكون أمر وجودى يقولون انه  
 يتجدد شيئا فشيئا كما يقولون مثل  
 ذلك في الحركة قيل لهم فيكون  
 دليلكم على امتناع كون الازلى  
 ساكنا من جنس دليلكم على  
 امتناع كونه متحركا وهو تناهى  
 الحوادث وقد تقدم الكلام فيه  
 فاذا قالوا السكون أمر وجودى  
 فاذا كان قد يمانا امتنع زواله لان  
 ما وجب قدمه امتنع عدمه لان  
 القديم اما أن يكون واجبا بنفسه  
 أو من لوازم الواجب بنفسه قيل  
 لهم هذا مثل أن يقال عدم الفعل  
 هو تركه وتركه الفعل أمر وجودى  
 فاذا كان قد يمانا امتنع عدمه  
 لان ما وجب قدمه امتنع عدمه  
 فاذا قالوا عدم الفعل ليس هو تركا



قامت الفتنة والشارع أمر كل إنسان بما هو المصلحة وللذين فاضر الولاية بالعدل والنصح لرعيهم حتى قال ما من راع يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الاحرم الله عليه راحة الجنة وأمر الرعية بالطاعة والنصح كما ثبت في الصحيح الدين النصيحة ثلاثا قالوا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم وأمر بالصبر على استشارهم ونهي عن مقاتلتهم ومنازعتهم الامر مع ظلمهم لان الفساد الناشئ من القتال في الفتنة أعظم من فساد ولاية الامور فلا يزال أخف الفسادين بأعظهما ومن تدير الكتاب والسنة الثابتة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم واعتبر ذلك بما يجده من نفسه وفي الآفاق علم تحقيق قول الله تعالى سترهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق فان الله تعالى يرى عباده آياته في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أن القرآن حق فخبيره صادق وأمره عدل وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم (ومما يتعلق بهذا الباب) أن يعلم أن الرجل العظيم في العلم والدين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الى يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونا بالظن ونوع من الهوى الخفي فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وان كان من أولياء الله المتقين ومثل هذا اذا وقع صار فتنة لطائفتين طائفة تعظمه فتريد تصويب ذلك الفعل واتباعه عليه وطائفة تذمه فتجعل ذلك قادحا في ولايته وتقواه بل في براه وكونه من أهل الجنة بل في ايمانه حتى تخرجه عن الايمان وكلا هذين الطرفين فاسد والخوارج والرافضة وغيرهم من ذوى الاهواء دخل عليهم الداخل من هذا ومن سلك طريق الاعتدال عظم من يستحق التعظيم وأحبه ووالاه وأعطى الحق حقه فيعظم الحق ويرحم الخلق ويعلم أن الرجل الواحد تكون له حسنات وسيئات فيحمد ويذم ويشاب ويعاقب ويحب من وجهه وينغض من وجهه هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافا للخوارج والمعتزلة ومن وافقهم وقد بسط هذا في موضعه (واذا تبين ذلك) فالقول في يزيد كالقول في أشباهه من الخلفاء الملوكة من وافقهم في طاعة الله تعالى كالصلاة والحج والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وكان مأجورا على ما فعله من طاعة الله ورسوله وكذلك كان صالحو المؤمنين كعبد الله بن عمرو أمثاله ومن صدقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم كان من المعينين على الاثم والعدوان المستحقين للذم والعقاب ولهذا كان الصحابة رضوا الله عنهم يغزون مع يزيد وغيره فانه غزا القسطنطينية في حياة أبيه معوية رضي الله عنه وكان معه في الجيش أبو أيوب الانصاري رضي الله عنه وذلك الجيش أول جيش غزا القسطنطينية وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال أول جيش يغزوا القسطنطينية مغفور لهم (وعامة الخلفاء الملوكة) جرى في أوقاتهم قن كما جرى في زمن يزيد بن معوية قتل الحسين ووقعة الحرة وحصار ابن الزبير مكة وجرى في زمن مروان بن الحكم فتنة مرج راهط بينه وبين النعمان بن بشير وجرى في زمن عبد الملك فتنة مصعب بن الزبير وأخيه عبد الله ابن الزبير وحصاره أيضا بمكة وجرى في زمن هشام فتنة زيد بن علي وجرى في زمن مروان بن محمد فتنة أبي مسلم حتى خرج عنهم الامر الى ولد العباس ثم كان في زمن المنصور فتنة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بالمدينة وأخيه ابراهيم بالبصرة الى قتل بطول وصفها والفتن في كل زمان بحسب رجاها فالفتنة الاولى فتنة قتل عثمان رضي الله عنه هي أول الفتنة وأعظهما ولهذا

وجوديا يمكن أن يقال عدم الحركة ليس هو سكونا وجوديا وقد ضعف الامدى وغيره هذه الحجة بحجة الحركة والسكون وهي فاسدة على أصول من يقول بان الاعراض لا تبقى زمانين من هذه الجهة وهي في الاصل من حجج المعتزلة الذين يقولون بجواز بقاء الاعراض لكن من ينازعهم من الهشامية والكرامية وغيرهم ممن يقول بانبات جسم قديم وانه قام به من الفعل ما لم يكن قائما سواء سوا ذلك حركة كما يقرب بعضهم بذلك أو لم يسموه حركة كما يمتنع بعضهم من ذلك فان المقصود المعاني العقلية لا الاطلاقات القظمية فاذا قال من قال من معتزلة البصرة ان فناء الاجسام باحداث فناء لا في محل كما أن احدائها يحدث ارادة لا في محل

جاء في الحديث المرفوع الذي رواه الامام أحمد في المسند وغيره ثلاث من نجماهن فقد نجماوتى  
وقتل خليفة مضطهد بغير حق والديال ولهذا في حديث عمر لما سأل عن الفتنة التي تموج  
موج البحر وقال له حذيفة ان بينك وبينها بابا مغلقا فقال أيكسر الباب أم يفتح فقال بل  
يكسر فقال لو كان يفتح لكان يعاد وكان عمر هو الباب فقطل عمرو وتولى عثمان فحدثت أسباب  
الفتنة في آخر خلافته حتى قتل وانفتح باب الفتنة الى يوم القيامة وحدث بسبب ذلك فتنة الجمل  
وصفين ولا يقاس رجالهما بأحد فانهم أفضل من كل من بعدهم وكذلك فتنة الحررة وفتنة ابن  
الاشعث كان فيهما من خيار التابعين من لا يقاس بهم من بعدهم وليس في وقوع هذه الفتنة  
في تلك الاعصار ما يوجب أن أهل ذلك العصر كانوا شر من غيرهم بل فتنة كل زمان بحسب رجاله  
وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين  
يلونهم وفتن ما بعد ذلك الزمان بحسب أهله وقد روي أنه قال كما تكونون يولى عليكم وفي أثر آخر  
يقول الله تعالى أنا الله مملوك الملوكة قلوب الملوكة ونواصيهم بيدي من أطاعني جعلتهم عليه رجة  
ومن عصاني جعلتهم عليه نقة فلا تستغلوا بسبب الملوكة وأطيعوني أعطف قلوبهم عليكم ولما  
انهم زم المسلمون يوم أحد هزمهم الكفار قال الله تعالى ولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها  
قلتم أئى هذا قل هو من عند أنفسكم والذنوب ترفع عقوبتها بالتوبة والاستغفار والحسنات  
المأخوذة والمصائب المكفرة والقتل الذي وقع في الأمة مما يكفر الله به ذنوبها كما جاء في الحديث  
والفتنة هي من جنس الجاهلية كما قال الزهري وقعت الفتنة وأصحاب رسول الله صلى الله تعالى  
عليه وسلم متوافرون فأجمعوا أن كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل القرآن فانه هدر أنزلوهم  
منزلة الجاهلية وذلك أن الله تعالى بعث محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بالهدى ودين الحق فبالهدى  
يعرف الحق ودين الحق يقصد الخير ويعمل به فلا بد من علم بالحق وقصد له وقدرة عليه والفتنة  
تضاد ذلك فانها تمنع معرفة الحق أو قصده أو القدرة عليه فيكون فيها من الشبهات ما يلبس الحق  
بالباطل حتى لا يتميز الكثير من الناس أو أكثرهم ويكون فيها من الأهواء والشهوات ما يمنع قصد  
الحق وادابته ويكون فيها من ظهور قوة الشر ما يضعف القدرة على الخير ولهذا ينكر الانسان  
قلبه عند الفتنة فيرد على القلوب ما يمنعها من معرفة الحق وقصده ولهذا يقال فتنة عمياء صماء  
ويقال فتنة كقطع الليل المظلم ونحو ذلك من الالفاظ التي يتبين ظهور الجهل فيها وخفاء العلم فلماذا  
كان أهلها بمنزلة الجاهلية ولهذا لا تضمن فيها النفوس والأموال لان الضمان يكون لمن يعرف  
انه أتلف نفس غيره أو ماله بغير حق فأما من لم يعرف ذلك كاهل الجاهلية من الكفار والمرتدين  
والبغاة المتأولين فلا يعرفون ذلك فلا ضمان عليهم كما لا يضمن من علم أنه أتلفه بحق وان كان هذا  
مثابا مصيبا وذلك أن أهل الجاهلية إما أن يتوبوا من تلك الجهالة فيغفر لهم بالتوبة جاهليتهم  
وما كان فيها وإما أن يكونوا ممن يستحق العذاب على الجهالة كالكفار فهو لأعسبهم عذاب الله  
في الآخرة وإما أن يكون أحدهم متأولا بجهنم فلهذا إذا غفر لهم خطاهم غفر لهم  
موجبات الخطأ أيضا والله تعالى أعلم

(فصل اذا تبين هذا فنقول) الناس في يزيد طرفان ووسط قوم يعتقدون أنه من العصاة  
أو من الخلفاء الراشدين المهديين أو من الأنبياء وهذا كله باطل وقوم يعتقدون أنه  
كافر منافق في الباطن وأنه كان له قصد في أخذ طر كفار أقاربه من أهل المدينة وبني هاشم

والترمو واحد و عرض لا محل له  
وحدوث الحوادث بلا سبب  
حادث وان من الحوادث ما يحدث  
بدون ارادة وقالوا لا يزول الضد  
الا يحدث ضده قال لهم هؤلاء  
فكذلك اذا قدرنا جسما قد عبا  
تحرك بعد أن كان ساكنا كان  
زوال ذلك السكون يحدث ضده  
من الحركة وحدوث ذلك عما به  
يحدث المنفصل ومن قال العرض  
يعدم باحداث اعدام كما هو أحد  
القولين لتكلمة أهل الاثبات  
من الاشعرية والكرامية  
وغيرهم فالوذلك السكون يعدم  
ياحداث اعدام والقول في سبب  
حدوث اعدام كالقول في حدوث  
سبب الاحداث وان قالوا ان  
السكون ينقض شيئا فشيئا كما  
تنقض الحركة شيئا فشيئا كما  
قالوا مثل ذلك في سائر الاعراض كما

وانه أنشد لمأبدت تلك الجول وأشرفت \* تلك الرؤس على ربي جيرون  
نعق الغراب فقلت نوح أولاتنخ \* فلقد قضيت من النبي ديوني  
وانه تمثل بشعر ابن الزبيرى

ليت أشياخي يبدر شهدوا \* جزع الخرز ج من وقع الاسل  
قد قتلنا القرن من ساداتهم \* وعدلناه ببدر فاعتدل

وكلا القولين باطل يعلم بطلانه كل عاقل فان الرجل ملك من ملوك المسلمين وخليفة من الخلفاء  
المولك لاهذا ولا هذا وأما مقتل الحسين رضى الله عنه فلا ريب أنه قتل مظلوما شهيدا كما قتل  
أشباهه من المظلومين الشهداء وقتل الحسين معصية لله ورسوله ممن قتله أو أعان على قتله أو  
رضى بذلك وهو مصيبة أصيب بها المسلمون من أهله وغير أهله وهو في حقه شهادة له ورفع درجة  
وعلم منزلة فاته وأما سبقت لهم من الله السعادة التي لاتنال الابنوع من البلاء ولم يكن لهم من  
السوابق ما لاهل بيتهما فانها ترمي في حجر الاسلام في عز وأمان فهذا مات مسموما وهذا مقتولا  
لينا بذلك منازل السعداء وعيش الشهداء وليس ما وقع من ذلك بأعظم من قتل الانبياء فان الله  
تعالى قد أخبر أن بني اسرائيل كانوا يقتلون النبيين بغير حق وقتل النبي أعظم ذنبا ومصيبة  
وكذلك قتل على رضى الله عنه أعظم ذنبا ومصيبة وكذلك قتل عثمان رضى الله عنه أعظم ذنبا  
ومصيبة واذا كان كذلك فالواجب عند المصائب الصبر والاسترجاع كما يحبه الله ورسوله قال الله  
تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا ان الله وانا اليه راجعون وفي مسند الامام  
أحمد وسنن ابن ماجه عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها الحسين عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
انه قال ما من مسلم يصاب بمصيبة فيذ كرمصيبته وان قدمت فيحدث لها استرجاع الا أعطاه الله  
من الاجر مثل أجره يوم أصيب بها (ورواية) الحسين وابنته التي شهدت مصرعه لهذا الحديث  
آية فان مصيبة الحسين هي مما يذكروا ان قدمت فشرع الله لهم أن يحدث لها استرجاعا وأما  
ما يكرهه الله ورسوله من لطم الخدود ووشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية فهذا المحرم تبرأ النبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم من فاعله كما في الحديث الصحيح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال  
ليس منا من لطم الخدود ووشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وتبرأ من الصالفة والحالقة والشاقة  
فالصالفة التي ترفع صوتها عند المصيبة والحالقة التي تحلق شعرها والشاقة التي تشق ثيابها  
وفي الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال ان النائجة اذا لم تنب قبل موتها فانها تلبس  
يوم القيمة درعا من جرب وسر بالامن قطران ورفع الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه نائحة فأمر  
بضر بها فقيل يا أمير المؤمنين انه قد بدا شعرها فقال انه لا حرمه لها انها انتهى عن الصبر وقد أمر  
الله به وتأمر بالجزع وقد نهى الله عنه وتفتن الحى وتؤذى الميت وتبيح عبرتها وتبكي بشهو غيرها  
انها لتبكي على ميتكم انما تبكي على أخذ دراهمكم

(فصل) وصار الناس في قتل الحسين رضى الله عنه ثلاثة أصناف طرفين ووسطا أحد  
الطرفين يقول انه قتل بحق فانه أراد أن يشق عصا المسلمين ويفرق الجماعة وقد ثبت في الصحيح عن  
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال من جاءكم وأمركم على رجل واحد يفرق جماعتكم  
فاقتلوه قالوا والحسين جاء وأمر المسلمين على رجل واحد فأراد أن يفرق جماعتهم وقال بعض  
هؤلاء هو أول خارج خرج في الاسلام على ولاية الأمر والطرف الآخر قالوا بل كان هو الامام

هو أحد قول أهل الاثبات من  
الاشعرية وغيرهم قالوا لهم  
فالسكون اذا كالحركة فكأن  
الحركة متعاقبة الاجزاء فكذلك  
السكون ولا ريب أن هذه  
الامور تلزم المستدلين بدليل  
الحركة والسكون لزوما لا يحسد  
عنه وانما التبس مثل هذا لان  
الواحد من هؤلاء يبنى على  
المقدمة الصحيحة في موضع ويلتزم  
ما يناقضه في موضع آخر فيظهر  
من تناقض أقوالهم ما يبين  
فسادها لكن قد يكون ما أثبتوه  
في أحد الموضوعين صحيحا متفقا  
عليه فلا ينازعهم الناس فيه  
ولا في مقدماته وقد تكون  
المقدمات فيها ضعف لكن لتكون  
النتيجة صحيحة يتساهل الناس في  
تسليم مقدماتها وانما يقع تحوير  
المقدمات والنزاع فيها اذا كانت

الواجب طاعته التي لا ينفذ أمر من أمور الأيمان الآيه ولا تصلي جماعة ولا جمعة الا خلف من يوليه ولا يجاهد عدو ولا باذنه ونحو ذلك (وأما الوسط) فهم أهل السنة الذين لا يقولون هذا ولا هذا بل يقولون قتل مظلوما شهيدا ولم يكن متوليا أمر الامة والحديث المذكور لا يتناولها فانه لما بلغه ما فعل با بن عمه مسلم بن عقيل ترك طلب الآخر وطلب أن يذهب الى يزيد والى الثغراء والى بلده فلم يكتفوا وطلبوا منه أن يستأسر لهم وهذا لم يكن واجبا عليه

(فصل) وصار الشيطان بسبب قتل الحسين رضي الله عنه يحدث للناس بدعتين بدعة الحزن والنوح يوم عاشوراء من اللطم والصراخ والبكاء والعطش وانشاد المراني وما يفضي اليه ذلك من سب السلف ولعنهم وادخال من لا ذنب له مع ذوى الذنوب حتى يسب السابقون الاولون وتقرأ أخبار مصرعه التي تثير منها كذب وكان قصد من سن ذلك فتح باب الفتنة والفرقة بين الامة فان هذا ليس واجبا ولا مستحبا باتفاق المسلمين بل احسان الجزع والنيابة للصائب القديمة من أعظم ما حرمة الله ورسوله وكذلك بدعة السرور والفرح وكانت الكوفة بهم اقوم من الشيعة المنتصرين للحسين وكان رأسهم المختار بن عبيد الكذاب وقوم من الناصبة المبغضين لعلي رضي الله عنه وأولاده ومنهم الججاج بن يوسف الثقفي وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال سيكون في ثقيف كذاب ومبير فكان ذلك الشيعي هو الكذاب وهذا الناصبي هو المبير فأحدث أولئك الحزن وأحدث هؤلاء السرور ورووا أنه من وسع على أهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته قال حرب الكرماني سألت أحمدا بن حنبل عن هذا الحديث فقال لا أصل له وليس له اسناد ثابت الا ما رواه سفيان بن عيينة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه انه قال بلغنا انه من وسع على أهله الحديث وابن المنذر كوفي سمعه ورواه عن لا يعرف ورواؤه من اكتمل يوم عاشوراء لم يمد ذلك العام ومن اغتسل يوم عاشوراء لم يمرض ذلك العام فصار قوم يستحبون يوم عاشوراء الا كتمال والاغتسال والتوسعة على العيال واتخاذ اطعمة غير معتادة وهذه بدعة أصلها من المتعصين بالباطل على الحسين رضي الله عنه وتلك بدعة أصلها من المتعصين بالباطل له وكل بدعة ضلالة ولم يستحب أحد من الأئمة الاربعة وغيرهم لا هذا ولا هذا ولا في شيء من استحباب ذلك حجة شرعية بل المستحب يوم عاشوراء الصيام عند جمهور العلماء ويستحب أن يصام معه التاسع ومنهم من يكره افراجه بالصيام كما قد بسط في موضعه والذين نقلوا مصرع الحسين زادوا أشياء من الكذب كإزادوا في قتل عثمان وكإزادوا فيما يراد تعظيمه من الحوادث وكإزادوا في المغازي والفتوحات وغير ذلك والمصنفون في أخبار قتل الحسين منهم من هو من أهل العلم كالبعوي وابن أبي الدنيا وغيرهما ومع ذلك فيما يروونه آثار منقطعة وأمور باطلة وأما ما يرويه المصنفون في المصريح بلا اسناد فالكذب فيه كثير والذي ثبت في الصحيح أن الحسين لما قتل حل رأسه الى قدام عبيد الله بن زياد وأنه نكت بالفضيب على ثنياه وكان بالجلس أنس بن مالك رضي الله عنه وأبو رزة الاسلمي ففي صحيح البخاري عن محمد بن سيرين عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال أتى عبيد الله بن زياد رأس الحسين فجعل في طست فجعل ينكت وقال في حسنة شيأ فقال أنس كان أشبههم برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان محضوبا بالوسمة وفيه أيضا عن أبي نعيم قال سمعت ابن عمر وسأله رجل عن المحرم يقتل الذباب فقال يا أهل العراق تسألوني عن قتل الذباب وقد قلت ابن بنت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقال النبي صلى الله تعالى عليه

النتيجة مورد نزاع والمسلمون متفقون على أن الله سبحانه وتعالى وصفاته اللازمة لذاته لا يجوز عليها العدم وقد اشتهر في اصطلاح المتكلمين تسميته بالقديم بل المعترلة ومن سلك سبيلهم غالب ما يسمونه بالقديم وان كان من المعترلة وغيرهم من لا يسميه بالقديم وان سماه بالازلي وأكثرهم يجعلون القدم أخص وصفه كما أن الفلاسفة المتأخرين الالهيين غالب ما يسمونه به واجب الوجود والمتقدمون منهم غالب ما يسمونه به العلة الاولى والمبدأ الاول فاذا قرر المقرر أن ما واجب قدمه امتنع عدمه كان من العلوم أن الزب القديم الواجب الوجود يمتنع عدمه تعالى وليس عند المسلمين قديم قائم بنفسه غيره حتى يقال انه يمتنع عدمه والمتفلسفة

وسلم هماريحتائى من الدنيا وقد روى باسناد مجهول أن هذا كان قدام يزيد وأن الرأس حل إليه وأنه هو الذى نكت على ثنياه وهذا مع أنه لم يثبت فى الحديث ما يدل على أنه كذب فان الذين حضر وانكته بالقضيب من الصحابة لم يكونوا بالشام وانما كانوا بالعراق والذى نقله غير واحد أن يزيد لم يأمر بقتل الحسين ولا كان له غرض فى ذلك بل كان يختار أن يكرمه ويعظمه كما أمره بذلك معوية رضى الله عنه ولكن كان يختار أن يمنع من الولاية والخروج عليه فلما قدم الحسين وعلم أن أهل العراق يخذلونه ويسلمونه طلب أن يرجع الى يزيد ويرجع الى وطنه أو يذهب الى الثغر فنعوه من ذلك حتى يستأسر فقاتلوه حتى قتل مظلوما ثم سبوا رضى الله عنه وان خبر قتله لما بلغ يزيد وأهله ساءهم ذلك وبكوا على قتله وقال يزيد لعن الله ابن مرجانة يعنى عبيد الله بن زياد أما والله لو كان بينه وبين الحسين رحم لما قتله وقال قد كنت أرضى من طاعة أهل العراق بدون قتل الحسين وأنه جهز أهله بأحسن الجهاز وأرسلهم الى المدينة لكنه مع ذلك ما انتصر للحسين ولا أمر بقتل قاتله ولا أخذ بثأره وأما ما ذكره من سبى نسائه والدوران بهم فى البلدان وجلهم على الجمال بغير أقتاب فهذا كذب وباطل ماسى المسلمون والله الحمد هاشمية قط ولا استعملت أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم سبى بنى هاشم قط ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيرا كما تقول طائفة منهم ان الحجاج قتل الاشراف يعنون بنى هاشم وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدعون أنهم علويون ونسبهم مطعون فيه فقال على منبره ان الحجاج قتل الاشراف كلهم فلم يبق لنسائهم رجل فكنوا منهم رجالا فهو لا من أولاد أولئك وهذا كله كذب فان الحجاج لم يقتل من بنى هاشم أحد اقطع مع كثرة قتله لغيرهم فان عبد الملك أرسل اليه يقول له اياك وبنى هاشم ان تعرض لهم فقد رأيت بنى حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم أو كما قال ولكن قتل الحجاج كثيرا من أشراف العرب أى سادات العرب ولما سمع الجاهل أنه قتل الاشراف وفى لغته أن الاشراف الهاشميون أو بعض الهاشميين فى بعض البلاد أن الاشراف عندهم ولد العباس وفى بعضها الاشراف عندهم ولد على ولفظ الاشراف لا يتعلق به حكم شرعى وانما الحكم يتعلق بنى هاشم كتحريم الصدقة وأنهم آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وغير ذلك والحجاج كان قد تزوج بنت عبد الله بن جعفر فلم يرض بذلك بنو أمية حتى نزعوها منه لانهم معظمون لبنى هاشم وفى الجملة فما يعرف فى الاسلام أن المسلمين نسبوا امرأه يعرفون أنها هاشمية ولا سبى عيال الحسين بل لما دخلوا دار يزيد قامت النياحة فى بيته وأكرمهم وخيرهم بين المقام عنده والذهاب الى المدينة فاختروا الرجوع الى المدينة ولا طيف برأس الحسين وهذه الحوادث فيها من الكذب ما ليس هذا موضع بسطه وأما ما ذكره من الاحداث والعقوبات الحاصلة بقتل الحسين فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب وأن فاعل ذلك والراضى به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذى يستحقه أمثاله لكن قتله ليس بأعظم من قتل من هو أفضل منه من النبيين والسابقين الاولين ومن قتل فى حرب مسيلة وكشهداء أحد والذين قتلوا بغير معونه وكقتل عثمان وقتل على لاسما والذين قتلوا آباء عليا كانوا يعتقدونه كافرا أو مرتدا وأن قتله من أعظم القربات بخلاف الذين قتلوا الحسين فانهم لم يكونوا يعتقدون كفره وكان كثير منهم أو أكثرهم يكرهون قتله ويرونه ذنبا عظيما لكن قتلوه لغرضهم كما يقتل الناس بعضهم بعضا على الملك وبهذا وغيره يبين أن كثيرا مما روى فى ذلك كذب مثل كون السماء

القائلون بقدم الافلاك يقولون انه يمنع عدمها فهذه المقدمة وان كانت صحيحة فى نفسها فلا يصلح أن يستدل بها من قال بما يناقضها أو بما يستلزم ما يناقضها فان نفس ما يستدل به عليها اذا ناقض قوله أمكن معارضته أن يبطل حجته بالاعتراض المركب لاسما اذا اقتضى فساد قوله على التقديرين فن كان من أصل قوله أن الفاعل المختار له أن يرجع أحد المقدمين على الآخر بلا مرجح أصلا بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته القدسية وقد مر مع ذلك جسم قديم قادر مختار يقبل الحركة والسكون كان تحركه بعد سكونه الدائم بمنزلة تحريكه لغيره فان أمكن تحريكه لغيره بمجرد كونه قادرا أو بمجرد ارادته أمكن ذلك فى هذا الموضع ولا

أمطرت دما فان هذا ما وقع قط في قتل أحد ومثل كون الحجرة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تطهر قبل ذلك فان هذا من الترهات فما زالت هذه الحجرة تطهر ولها سبب طبيعي من جهة الشمس فهي بمنزلة الشفق وكذلك قول القائل انه ما رفع حجر في الدنيا الا وجد تحته دم عبيط هو أيضا كذب بين وأما قول الزهري ما بقي أحد من قتلة الحسين حتى عوقب في الدنيا فهذا ممكن وأسرع الذنوب عقوبة البغي والبغي على الحسين من أعظم البغي (وأما قوله) وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الوصية للسليمان في ولديه الحسن والحسين ويقول لهم هؤلاء وديعتي عندكم وأنزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى (فالجواب) أما الحسن والحسين فحقيقتهما واجب بلاريب وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه خطب الناس بعد يديري عجايب مكة والمدينة فقال اني تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله فذكركم كتاب الله وحض عليه ثم قال وعترتي أهل بيتي أذ كركم الله في أهل بيتي أذ كركم الله في أهل بيتي والحسن والحسين من أعظم أهل بيته اختصاصا به كما ثبت في الصحيح أنه أدار كساءه على علي وفاطمة وحسن وحسين ثم قال اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا (وأما قوله) انه كان يكثر الوصية بهما ويقول هؤلاء وديعتي عندكم فهذا الحديث لا يعرف في شيء من كتب الحديث التي يعتد عليها والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعظم من أن يودع ولديه لمخلوب فان ذلك ان أراد به حفظهما كما يحفظ المال المودع فالرجال لا يودعون وان كان كما يستودع الرجل أطفاله لمن يحفظهم ويربهم فهما كانا في حضنة أبيهما ثم لما بلغا رفع عنهما حجر الحضنة فصار كل منهما في يد نفسه وان أراد بذلك أنه أراد أن الأمة تحفظهما وتحرسهما قاله خير حافظا وهو أرحم الراحمين وكيف يمكن واحد من الأمة أن يدفع عنهما الآفات وان أراد بذلك المنع من أذاهما بالعدوان عليهما ونصرهما ممن يبغى عليهما فلا ريب أن هذا واجب لمن هو دونهما فكيف لا يجب لهما وهذا من حقوق المسلم على المسلم وحققهما أو كدمن حتى غيرهما (وأما قوله) وأنزل الله فيهم قل لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى فهذا كذب فان هذه الآية في سورة الشورى وسورة الشورى مكية بلاريب نزلت قبل أن يتزوج علي وفاطمة رضي الله عنهما وقبل أن يولد له الحسن والحسين فان عليا إنما تزوج فاطمة بالمدينة بعد الهجرة في العام الثاني ولم يدخل بها الا بعد غزوة بدر وكانت بدر في شهر رمضان سنة اثنتين وقد تقدم الكلام على الآية الكريمة وأن المراد بها ما بينه ابن عباس رضي الله عنهما من أنه لم تكن قبيلة من قريش الا وبينها وبين رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قرابة فقال لا أسألكم عليه أجر الا المودة في القربى الا أن يودوني في القرابة التي بيني وبينكم رواه البخاري وغيره وقد ذكر طائفة من المصنفين من أهل السنة والجماعة والشيعة من أصحاب أحمد وغيرهم حديثا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن هذه الآية لما نزلت قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما وهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث ومما بين ذلك أن هذه الآية نزلت بمكة باتفاق أهل العلم فان سورة الشورى جميعها مكية بل جميع آل حليم كلهن مكيات وعلي لم يتزوج فاطمة الا بالمدينة كما تقدم ولم يولد له الحسن والحسين الا في السنة الثالثة والرابعة من الهجرة فكيف يمكن أنهما نزلت بمكة قالوا يا رسول الله من هؤلاء قال علي وفاطمة وابناهما قال الحافظ عبد الغني المقدسي ولد الحسن سنة ثلاث من الهجرة

ينع من ذلك الا أن يقوم دليل على أن الجسم يمنع قدمه أو أن القديم يمنع كونه يتحرك لكن هؤلاء الم يثبتوا حدوث الجسم أو امتناع تحرك القديم الا بهذا الدليل لم يمكنهم أن يجعلوا من مقدمات الدليل حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم بل اذا كان حدوث الجسم أو امتناع حركة القديم موقوفا على هذا الدليل كانوا قد صادروا على المطلوب وجعلوا المطلوب حجة في اثبات نفسه لكن غيروا العبارات وداروا بالدورات وهم من موضعهم لم يتغيروا فلهذا كان من واقفهم وفهم كلامهم حائر لم يفده علما ومن لم يفهمه وواقفهم كان جاهلا مقلدا لا قوام جهال ضلالا يظهر أنهم من أعلم الناس باصول الدين والكلام

في النصف من شهر رمضان هذا أصبح ما قيل فيه وولد الحسين الخمس خلون من شعبان سنة  
أربع من الهجرة قال وقيل سنة ثلاث قلت ومن قال هذا يقول ان الحسن ولد سنة اثنتين  
وهذا ضعيف فقد ثبت في الصحيح أن علياً لم يدخل بفاطمة رضي الله عنهما الا بعد غزوة بدر  
والله تعالى أعلم

(فصل قال الرافضي) وتوقف جماعة ممن لا يقول بامامة في لعنته مع أنه عندهم ظالم بقتل  
الحسين ونهب حريمه وقد قال الله عز وجل ألعنة الله على الظالمين وقال أبو الفرج بن  
الجوزي من شيوخ الجنبالة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال أوحى الله تعالى الى محمد صلى  
الله تعالى عليه وسلم اني قتلت يحيى بن زكريا سبعين ألفا واني قاتل يابن بنتك سبعين ألفا وسبعين  
ألفا وحكى السدي وكان من فضلائهم قال نزلت بكر بلاء ومعنى طعام للتجارة فتر لنا على رجل  
فتعشينا عنده ونذا كرا نقتل الحسين وقتلنا ما شركه أحد في قتل الحسين الامات أقيح موته فقال  
الرجل ما أ كذبكم أن شركت في دمه وكنت ممن قتله وما أصابني شيء قال فلما كان من آخر الليل  
إذا أنا بصباح فلما الخبر قالوا قام الرجل يصلح المصباح فاحترقت اصبعه ثم دب الحريق الى جسده  
فاحترق قال السدي فانا والله رأيت وهو حمة سوداء وقد سألت مهنا بن يحيى أحد بن حنبل عن  
يزيد فقال هو الذي فعل ما فعل قلت وما فعل قال نهب المدينة وقال له صالح ولده يوما ان قوما  
ينسبوننا الى تولى يزيد فقال يابني وهل يتولى يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر فقال لم لا تلغنه  
فقال وكيف لا ألعن من لعنه الله في كتابه فقلت وأين لعن الله يزيد فقال في قوله تعالى فهل عسيتم  
ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم  
فهل يكون فساد أعظم من القتل ونهب المدينة ثلاثة أيام وسبي أهلها وقتل جماع من وجوه الناس  
فيها من قریش والانصار والمهاجرين من بلغ عددهم سبعمائة وقتل من لم يعرف من عبد وحر  
وأمة عشرة آلاف وحاض الناس في الدماء حتى وصلت الدماء الى قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه  
وسلم وامتلات الروضة والمسجد ثم ضرب الكعبة بالمنجنيق وهدمها وأحرقها وقال رسول الله  
صلى الله تعالى عليه وسلم ان قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شديدها  
ورجله بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ريح يتعوذ أهل جهنم الى ربهم  
من شدة نتز يحه وهو فيها حال وذائق العذاب الايم كلما نجت جلودهم بدل الله لهم الجلود حتى  
يذوقوا العذاب لا يفتر عنهم ساعة ويسقون من حميم جهنم الويل لهم من عذاب الله عز وجل وقال  
عليه الصلاة والسلام اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وأذاني في عترتي

والجواب أن القول في لعنة يزيد كالقول في لعنة أمثاله من الملوكة الخلفاء وغيرهم ويزيد خير من  
غيره خير من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق الذي أظهر الانتقام من قتله الحسين فان هذا  
ادعى أن جبريل يأتيه وخير من الحاج بن يوسف فإنه أظلم من يزيد باتفاق الناس ومع هذا فيقال غاية  
يزيد وأمثاله من الملوكة أن يكونوا فاسقا فلغنة الفاسق المعين ليست مأمورا بها انما جاءت السنة  
بلعن الا انواع كقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده وقوله  
لعن الله من أحدث حدنا أو أوى محدنا وقوله لعن الله آكل الربا وموكله وكتبه وشاهده وقوله  
لعن الله المحلل والمحلل له لعن الله الحجر وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه وساقها  
وشاربها واكل ثمنها وقد تنازع الناس في لعن الفاسق المعين فقيل انه جائز كما قال ذلك طائفة من

والعقليات ثم ان الرازي ذكر  
من جهة المتنازعين بان هذه  
الوجوه الستة في امتناع كون  
الجسم أزيلا متحركا التي تقدمت  
وتقدم اعتراض الارموى عليها  
معارضة بأن امتناع الحركة في  
الازل ان كان لذاتها وجب أن  
لا توجد أصلا وان كان لغيرها  
فذلك المانع ان كان واجبا لذاته  
فكذلك وان كان واجبا لغيره  
عاد الكلام فيه وتسلل أو  
ينتهي الى واجب الوجود لذاته  
ولزم امتناع زوال المانع (فان  
قلت) المانع هو مسمى الازل لانه  
ينافي المسبوقية بالغير التي تقتضيها  
الحركة وانه زائل فيما لا يزال  
(قلت) الترديد المذكور عائد في  
مسمى الازل أنه هل هو واجب  
لذاته أو لغيره وأجاب الرازي عن  
هذه المعارضة فقال قوله صحة

أصحاب أحد وغيرهم كآبي الفرج بن الجوزي وغيره وقيل أنه لا يجوز كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحد وغيرهم كآبي بكر عبد العزيز وغيره والمعروف عن أحد كراهية لعن المعين كالحجاج بن يوسف وأمثاله وأن يقول كما قال الله تعالى ألعنة الله على الظالمين وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلا كان يدعى نجارا وكان يشرب الخمر وكان يؤتى به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فيضربه فأتى به إليه مرة فقال رجل لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا تلعه فإنه يحب الله ورسوله فقد نهى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن لعنة هذا المعين الذي كان يكثر شرب الخمر مع لاد ذلك بأنه يحب الله ورسوله مع أنه صلى الله تعالى عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقا فدل ذلك على أنه يجوز أن يلعن المطلق ولا تجوز لعنة المعين الذي يحب الله ورسوله ومن المعلوم أن كل مؤمن لا بد أن يحب الله ورسوله ولكن في المظهرين للإسلام من هم منافقون فأولئك ملعونون لا يحبون الله ورسوله ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه إذا مات لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا ولا تقم على قبره ومن جوز من أهل السنة والجماعة لعنة الفاسق المعين فإنه يقول يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه فإنه مستحق للثواب مستحق للعقاب فالصلاة عليه لاستحقاقه الثواب واللعنة له لاستحقاقه العذاب واللعنة البعد عن الرحمة والصلاة عليه بسبب الرحمة فيرحم من وجهه ويبعد عنهما من وجهه وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر أهل السنة والجماعة ومن يدخل فيهم من الكرامية والمرجئة والشيعة ومذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم الذين يقولون إن الفاسق لا يتخلد في النار وأما من يقول بتخلده في النار من الخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة فهؤلاء عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب وقد استفاضت السنن النبوية أنه يخرج من النار قوم بالشفاعة ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان وعلى هذا الأصل فالذي يجوز لعنة يزيد وأمثاله يحتاج إلى شقين إلى ثبوت أنه كان من الفاسق الظالمين الذين تباح لعنتهم وأنه مات مصرا على ذلك والثاني أن لعنة المعين من هؤلاء جائزة والمنازع يطعن في المقدمتين لاسيما الأولى فأما قول الله تعالى ألعنة الله على الظالمين فهي آية عامة كآيات الوعيد بمنزلة قوله إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا وهذا يقتضي أن هذا الذنب بسبب اللعن والعذاب لكن قد يرفع موجبه لمعارض راجع إما توبة وإما حسنات ماحية وإما مصائب مكفرة فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظلمة لم يقب من هذه أول تكن له حسنات ماحية تمحو ظلمه ولم يقبل بمصائب تكفر عنه وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال أول جيش يغزوا القسطنطينية مغفور لهم وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد والجيش عدد معين لا مطلق وشمول المغفرة لا حاد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد واحد من الظالمين فإن هذا أخص والجيش معينون ويقال إن يزيد إنما غزا القسطنطينية لاجل هذا الحديث ونحن نعلم أن أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم فإن فتح هذا الباب ساغ أن يلعن أكثر موتى المسلمين والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين لم يأمر بلعنتهم ثم الكلام في لعنة الأموات أعظم من لعنة الحي فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا تسبوا الأموات

الحركة أزيلية قلنا انه لا يلزم من أزيلية الصحة صحة الأزيلية ولقائل أن يقول ما تعنى بقولك صحة الحركة أزيلية تعنى به أنه وجود الحركة في الأزل أم تعنى به أنه في الأزل يصح الحكم عليها بالصحة أما الأول فهو تسليم للطلب وأما الثاني فهو حكم على لا كلام فيه كالأحكام العقلية الذهنية فيناقاه يصح في الأزل الحكم بالامتناع على المتنتعات كما يصح الحكم بالجواز على الجائزات ثم يقال الحركة في الأزل إما ممتعة الامكان العام الذي يدخل فيه الواجب وإما ممكنة فإن كانت ممتعة فهو باطل كما تقدم وإن كانت ممكنة كان الدليل على امتناعها باطلا فبطلت الوجوه الدالة على امتناع الحركة في الأزل ولم يرض أبو الحسن إلا مدى هذا الجواب الذي ذكره الرازي بس



فانهم قد أفضوا الى ما قدموا حتى انه قال لا تسبوا أمواتنا فتؤذوا أحياءنا لما كان قوم يسبون  
أباجهل ونحوه من الكفار الذين أسلم أقرارهم فاذا سبوا ذلك آذوا قرابته وأما ما نقله عن أحمد  
فالمقصود الثابت عنه من رواية صالح انه قال ومتى رأيت أبالك يلعن أحدا الما قيل له ألا تلعن يزيد  
فقال ومتى رأيت أبالك يلعن أحدا وثبت عنه أن الرجل اذا ذكر الحجاج ونحوه من الظلمة وأراد أن  
يلعن يقول ألعنة الله على الظالمين وكره أن يلعن المعين باسمه ونقل عنه رواية في لعنة  
يزيد وانه قال ألعن من لعنه الله واستدل بالأية لكنها رواية منقطعة ليست ثابتة عنه  
والآية لا تدل على لعن المعين ولو كان كل ذنب لعن فاعله يلعن المعين الذي فعله للعن جهور  
الناس وهذا بمنزلة الوعيد المطلق لا يستلزم ثبوته في حق المعين الا اذا وجدت شروطه وانتفت  
موانعه وهكذا اللعن هذا بتقدير أن يكون يزيد فعل ما يقطع به الرحم ثم ان هذا محقق في كثير  
من بنى هاشم الذين تقاتلوا من العباسيين والطلبين فهل يلعن هؤلاء كلهم وكذلك من ظلم قرابة  
له لاسيما وبينه وبينه عدة آباء ألعنه بعينه ثم اذا لعن هؤلاء لعن كل من شمله ألفاظه وحينئذ  
فيلعن جهور المسلمين وقوله تعالى فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا  
أرحامكم أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم وعيّد عام في حق كل من فعل ذلك  
وقد فعل بنو هاشم بعضهم ببعض أعظم مما فعل يزيد فان قيل بموجب هذا لعن ما شاء الله من  
بنى هاشم العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين وأما أبو الفرج بن الجوزي فله كتاب في  
اباحة لعنة يزيد رذفيه على الشيخ عبد المغيث الحرابي فانه كان ينهى عن ذلك وقد قيل ان الخليفة  
الناصر لما بلغه نهى الشيخ عبد المغيث عن ذلك قصده وسأله عن ذلك وعرف عبد المغيث انه  
الخليفة ولم يظهر أنه يعلمه فقال يا هذا أنا قصدى كف ألسنة الناس عن لعن خلفاء المسلمين  
وولاتهم والافلو فتحنا هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن فانه يفعل أمور منكرة أعظم  
مما فعله يزيد فان هذا يفعل كذا او يفعل كذا وجعل يعدد مظالم الخليفة حتى قال له ادع لي يا شيخ  
وزهب وأما ما فعله بأهل الحرّة فانهم لما خلعوه وأخرجوا نوابه وعشيرته أرسل اليهم مرة بعد  
مرة يطلب الطاعة فامتنعوا فأرسل اليهم مسلم بن عقبة المري وأمره اذا ظهر عليهم أن يبيع المدينة  
ثلاثة أيام وهذا هو الذي عظم انكار الناس له من فعل يزيد ولهذا قيل لاحد أتكتب الحديث  
عن يزيد قال لا ولا كرامة أو ليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل لكن لم يقتل جميع الاشراف  
ولا بلغ عدد القتلى عشرة آلاف ولا وصلت الدماء الى قبر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا الى  
الروضة ولا كان القتل في المسجد وأما الكعبة فان الله شرفها وعظمها وجعلها محرمة فلم يمكن  
أحد من اهانتها الا قبل الاسلام ولا بعد بل لما قصدها أهل القبيل عاقبهم الله العقوبة المشهورة  
كما قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب القبيل ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم  
طيرا أبابيل ترميهم بحجارة من سجيل فجعلهم كعصف ما كول وقال تعالى ان الذين كفروا  
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد  
فيه بالحاد ينظم نذقه من عذاب أليم قال ابن مسعود رضي الله عنه لو هم رجل بعدن أبين أن يلحد  
في الحرم لاذقه الله من العذاب الليم رواه الامام أحمد في مسنده موقوفا ومرقوعا ومعلوم أن من  
أعظم الناس كفرا القرامة الباطنية الذين قتلوا الحجاج والقوه في بئر زمزم وأخذوا الحجر الأسود  
وبقي عندهم مدة ثم أعادوه وجرى فيه عبرة حتى أعيد ومع هذا فلم يسلطوا على الكعبة باهانة

ذ كرجوا با آخر فقال وجوابه  
أن يقال لا يلزم من امتناع الوجود  
الازلي على الحركة لذاتها امتناع  
الوجود الذي ليس بأزلي فاذا ما هو  
المتنع غير زائل وهو الوجود  
الازلي وما هو الجائر لم يكن ممتنعا  
ولعائل أن يقول هذا يستلزم  
انقلاب الشيء من الامتناع الذاتي  
الى الامكان الذاتي بما لا ينضب لا  
في الوجود ولا في العقل  
فان الامكان الذاتي ثابت  
بالضرورة والاتفاق وما من وقت  
يقدر فيه الامكان الا والامكان  
ثابت قبله لالي غاية فليس  
للامكان ابتداء محدود يبين ذلك  
أنه قد يقال صحة الحركة أو امكان  
الحركة أو جواز الحركة اما أن  
يكون له ابتداء واما أن لا يكون  
فان لم يكن له ابتداء لزم أنهم لم يزل  
جائزة ممتنعة فلا تكون ممتنعة

بل كانت معظم مشرفة وهم كانوا من أ كفر خلق الله تعالى وأمام أولئك المسلمين من بنى أمية  
 وبنى العباس ونوابهم فلا ريب أن أحد منهم لم يقصد اهانة الكعبة لانايب يزيد ولا نائب عبد الملك  
 الحجاج بن يوسف ولا غيرهما بل كل المسلمين كانوا معظمين للكعبة وانما كان مقصودهم حصار ابن  
 الزبير والضرب بالمنجنيق كان له لا للكعبة ويزيد لم يهدم الكعبة ولم يقصد احراقها الا هو ولا نوابه  
 باتفاق المسلمين ولكن ابن الزبير هدمها تعظيما للقصد اعادتها وبنائها على الوجه الذي وصفه  
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها وكانت النار قد اصاب بعض ستارها  
 فتفجر بعض الحجارة ثم ان عبد الملك أمر الحجاج باعادتها الى البناء الذي كانت عليه زمن رسول الله  
 صلى الله تعالى عليه وسلم الامازاد في طولها في السماء فأمره ان يدعه فهي على هذه الصفة الى  
 الآن وهذه مسألة اجتهادية فان الزبير ومن وافقه من السلف رأوا اعادتها الى الصفة التي  
 ذكرها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما قال لعائشة لولا ان قومك حديث عهد بجاهلية  
 لنقضت الكعبة وبلعتها على أساس ابراهيم فان قريش حين بنت الكعبة استقصرت وبلعت  
 لها خلفا قال البخاري يعني بابا وعنها قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول  
 لولا ان قومك حديث عهد بجاهلية أو قال بكفر لانقضت كثر الكعبة في سبيل الله وبلعت بابها  
 بالارض ولا دخلت فيها من الحجر وفي رواية في صحيح مسلم وبلعت لها بابين بابا شرقيا وبابا غربيا  
 ولزنت فيها ستة أذرع من الحجر وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن أبي رباح قال لما احترق البيت  
 زمن يزيد بن معاوية حين غزاه أهل الشام فكان من أمره ما كان تركه ابن الزبير حتى قدم الناس  
 الموسم يريد أن يجزئهم على أهل الشام فلما صدر الناس قال أيها الناس أشيروا على في الكعبة  
 أنقضها ثم ان بنى بناءها أم أصلح ما وهى منها قال ابن عباس رضي الله عنهما فاني قد فرق لي فيها رأى  
 أرى أن تصلح منها ما وهى ويدع بناء أسلم الناس عليه وأحجارا أسلم الناس عليها وبعث عليها  
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان أحدكم احترق بيته ما رضى حتى يجدده  
 فكيف بيته بكم اني مستخير ربي ثلاثا ثم عازم على أمرى فلما مضت الثلاث أجمع أمره على  
 أن ينقضها فقصاهما الناس أن ينزل بأول الناس يصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فألقى  
 منه حجارة فلما لم يره الناس أصابه شئ تتابعوا فنقضوه حتى بلغوا الارض فجعل ابن الزبير أعمدة  
 فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه قال ابن الزبير سمعت عائشة رضي الله عنها تقول ان النبي  
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال لولا ان قومك حديث عهد بكفر وليس عندى من النفقة  
 ما يقويني على بنائه لكنك أدخلت فيه من الحجر خمس أذرع وبلعت لها بابين بابا يدخل الناس  
 منه وبابا يخرجون منه قال فانا اليوم أجدهما أنفق ولست أخاف الناس قال فزاد فيه خمس  
 أذرع من الحجر حتى بدا أساس نظريه الناس فبنى عليه البناء وكان طول الكعبة ثمانين عشرة  
 ذراعا فلما زاد فيه استقصره فزاد في طوله عشرة أذرع وجعل لها بابين باب يدخل منه وباب  
 يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب الحجاج الى عبد الملك بذلك ويخبره أن ابن الزبير قد وضع  
 البناء على أس نظريه العدول من أهل مكة فكتب اليه عبد الملك انالسان من تلميح ابن الزبير  
 في شئ أما ما زاد في طوله فأقره وأما ما زاد فيه من الحجر فرده الى بنائه وسد الباب الذي قصه  
 فنقضه وأعادته الى بنائه وعن عبد الله بن عبيد قال وفد الحارث بن عبد الله على عبد الملك بن  
 مروان في خلافته فقال عبد الملك ما أظن أبأخييب يعني ابن الزبير سمع من عائشة رضي الله عنها

فتكون جائزة في الازل وان كان  
 لجوازها ابتداء معلوم أنه ما من  
 وقت يقدره الذهن الا والجواز  
 ثابت قبله فكل ما يقدر منه الجواز  
 فالجواز ثابت قبله لا الى غاية فعله  
 أنه ليس للجواز بداية فيكون جواز  
 ثبوت الحركات دائما لا ابتداءه  
 ويلزم من ثبوت الجواز عدم  
 الامتناع واذا قال القائل ان  
 مسمى الحركة متمتع في الازل قيل  
 معنى هذا الكلام ان مسمى الحركة  
 يمنع أن يكون قبله حركة أخرى  
 لا الى أول وزوال الازل ليس موقوفا  
 على تجدد أمر من الامور فان  
 المتجدد هو من الحوادث فتكون  
 الحركة متمتعة ثم صارت ممكنة  
 من غير تجدد أمر من الامور  
 فان قيل المتجدد هو عدم الازل  
 أو انقضاء الازل أو نحو ذلك قيل  
 عدم الازل ليس شيا كان

ما كان زعمهم أنه سمعه منها قال الحارث بن بلي أنا سمعته منها قال سمعتها تقول ماذا قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان قومك استقصروا من بنيان البيت ولو لاحد اثة عهدهم بالشرك لا عدت ماتر كوامنه فان بدا لقومك من بعدى ان يبنوه فهلمى لا ريك ماتر كوامنه فأراها قريبا من سبعة أذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وعن الوليد بن عطاء عن الحارث في هذا الحديث قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولجعلت لها بين موضوعين بالارض شرقيا وغربيا وهل تدرين لم كان قومك رفعوا بابها قلت لا قال تعزز الا يدخلها الامن أرادوا فكان الرجل اذا هو أراد ان يدخلها يدعونه يرتقى حتى اذا كاد ان يدخلها دفعوه فسقط قال عبد الملك للحارث أنت سمعتها تقول هذا قال نعم فنكت ساعة بعصاه ثم قال وددت اني تركته وما تحمل وذكر البصاري عن يزيد بن رومان قال شهدت ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس ابراهيم كاسمة الابل فذكر الزبير سنة أذرع وأنحوها (قلت) وابن عباس وطائفة أخرى رأوا اقرارها على الصفة التي كانت عليها من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أقرها كذلك ثم انه لما قتل ابن الزبير رأى عبد الملك ان تعاد كما كانت لا اعتقاده ان ما فعله ابن الزبير لا مستند له فيه ولما بلغه الحديث ودانته تركه فلما كانت خلافة الرشيد رجع الله شاورا مالك بن انس في ان يفعل كما فعل ابن الزبير فأشار عليه ان لا تفعل ذلك وقيل عن الشافعي انه رجع فعل ابن الزبير وكل من الامراء والعلماء الذين رأوا هذا وهذا معظمون للكعبة مشرفون لها انما يقصدون ما يرونه أحب الى الله ورسوله وأفضل عند الله ورسوله ليس فيهم من يقصد اهانة الكعبة ومن قال ان أحدا من خلق الله قصدى الكعبة بمجنين أو عذرة فقد كذب فان هذا لم يكن لافى جاهلية ولا فى اسلام والذين كانوا كفارا لا يحترمون الكعبة كاصحاب الفيل والقرامطة لم يفعلوا هذا فكيف بالمسلمين الذين كانوا يعظمون الكعبة وأيضا فلو قدر والعباد بالله ان أحدا يقصد اهانة الكعبة وهو قادر على ذلك لم ينجح الى رميها بالمجنين بل يمكن تخريبها بدون ذلك كما تخرب فى آخر الزمان اذا أراد الله أن يقيم القيمة فيخرب بيته ويرفع كلامه من الارض فلا يبقى فى المصاحف والقلوب قرآن ويبعث ربحا طيبة فنقبض روح كل مؤمن ومؤمننة ولا يبقى فى الارض خير بعد ذلك وتخرى بها بان يسلط عليها ذوالسويقتين كما فى الصحيفين عن ابي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال يخرى الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة وروى البصاري عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال كفى به أسود الخبيث يقلعها حجرا وقال الله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس والشهر الحرام والهدى والقلائد قال ابن عباس رضى الله عنه ما لوترك الناس الحج سنة واحدة لما فظنوا وقالوا اجتمع الناس على أن لا يحجوا سقطت السماء على الارض ذكره الامام أحمد فى المناسك ولهذا قال غير واحد من الفقهاء من اصحاب الشافعي وأحمدان الحج كل عام فرض على الكفاية والمجنين انما يرمى به بما لا يقدر عليه بدونه كما رمى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهل الطائف بالمجنين لما دخلوا حصنهم وامتنعوا فيه والذين حاصروا ابن الزبير لما استجار هو واصحابه بالمسجد الحرام رموه بالمجنين حيث لم يقدر واعلمهم بدونه ولما قتل ابن الزبير دخلوا بعده هذا الى المسجد الحرام فطافوا بالكعبة وحج الحجاج بن يوسف ذلك العام بالناس وأمره عبد الملك بن مروان أن لا يخالف ابن عمر فى أمر الحج فلو كان قصدهم بالكعبة شر الفعلةوا ذلك بعد

موجودا فعدم ولا معدوما  
فوجد اذ معنى الازل فى الماضى  
كعنى الابد فى المستقبل فاليس  
بازلى فهو متجدد حادث فاذا قيل  
يشترط فى جواز التجدد الحادث  
تجدد المتجدد الحادث كان المعنى  
أنه يشترط فى امكان الشئ ثبوته  
ومن المعلوم أن ثبوته كافى فى  
امكانه يوضح هذا أن القائل اذا  
قال كل ما يسمى متجددا حادثا اما  
أن يكون ممكنا فى الازل واما ان  
لا يكون فان كان ممكنا بطل القول  
بامتناعه فى الازل وان كان ممكنا  
ثم صار ممكنا لم انقلاب الشئ من  
كونه ممكنا الى كونه ممكنا من غير  
تجدد شئ أصلا واذا كان القول  
بحدوث الحوادث بلا سبب ممكنا  
لاستلزامه ترجيح أحد طرفى الممكن  
بلا مرجح فالقول بتجدد الامكان  
والجواز أو حدوث الامكان

أن تمكنوا منها كما تمكنوا من ابن الزبير قتله (وأما الحديث الذي رواه) أن قاتل الحسين في تابوت من نار عليه نصف عذاب أهل النار وقد شدت يدها وربحها بسلاسل من نار ينكس في النار حتى يقع في قعر جهنم وله ريح تنعوز منه أهل النار إلى ربهم من شدة تنريحه وهو فيها خالد إلى آخره فهذا من أحاديث الكذابين الذين لا يستحيون من المجازفة في الكذب على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهل يكون على واحد نصف عذاب أهل النار أو يقدر نصف عذاب أهل النار وأين عذاب آل فرعون وآل المائدة والمنافقين وسائر الكفار وأين قتل الأنبياء وقتله السابقين الأولين وقاتل عثمان أعظم أم ما من قاتل الحسين فهذا الغلو الزائد يقابل بغلو الناصبة الذين يزعمون أن الحسين كان خارجيا وأنه كان يجوز قتله لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من أناكم وأمركم على رجل واحد يريد أن يفرق جماعتكم فاضر بواضعه بالسيف كأننا من كان رواه مسلم وأهل السنة والجماعة يردون غلو هؤلاء وهؤلاء ويقولون إن الحسين قتل مظلوما شهيدا والذين قتله كانوا ظالمين معتدين وأحاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم التي بأمر فيها بقتل المفارق للجماعة لم تتناولوه فإنه رضى الله عنه لم يفارق الجماعة ولم يقتل الا وهو طالب الرجوع إلى بلده أو إلى الثغر أو إلى يزيد داخل في الجماعة معرضا عن التفرق بين الأمة ولو كان طالب ذلك أقل الناس لوجب أجابته إلى ذلك فكيف لا تجب أجابه الحسين إلى ذلك ولو كان الطالب لهذه الأمور من هودون الحسين لم يجز حبه ولا ماسا كه فضل عن أسر وقتله (وكذلك قوله) اشتد غضب الله وغضبي على من أراق دم أهلي وآذاني في عترتي كلام لا ينقله عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا ينسبه إليه الا جاهل فان العاصم لدم الحسن والحسين وغيرهما من الأيمان والتقوى أعظم من مجرد القرابة ولو كان الرجل من أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأتى بما يبيع قتله أو قطعه كان ذلك جائزا باجماع المسلمين كما ثبت في الصحيح أنه قال انما أهلك من كان قبلكم أنهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها فخذكر أن أعز الناس عليه من أهله لو أتى بما يوجب الحد لقامه عليه فلو زنى الهاشمي وهو محصن رجم حتى يموت باتفاق علماء المسلمين ولو قتل نفسا عدوا وانا محض الجاهل قتله به وان كان المقتول من الحبشة أو الروم أو الترك أو الديلم فان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال المسلمون تتكافأ دماءهم فدماء الهاشميين وغير الهاشميين سواء اذا كانوا أحرارا مسلمين باتفاق الأمة فلا فرق بين اراق دم الهاشمي وغير الهاشمي اذا كان بحق فكيف يخص النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أهله بأن يشتد غضب الله على من أراق دماءهم فان الله حرم قتل النفس الابحى فالمقتول بحق لم يشتد غضب الله على من قتله سواء كان المقتول هاشميا أو غير هاشمي وان قتل بغير حق فن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدله عذابا عظيما فالعاصم للدماء والمبيع لها يشترط فيه بنو هاشم وغيرهم فلا يضيف مثل هذا الكلام إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الا منافق يقصد في نبوته أو جاهل لا يعلم العدل الذي بعث به صلى الله تعالى عليه وسلم وكذلك قوله من آذاني في عترتي فان ايداء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم حرام في عترته وأمه وسنته وغير ذلك وبالله التوفيق

(فصل قال الراضى) فليظن العاقل أى الفريقين أحق بالامن الذى نزه الله وملائكته

والجواز بسلاسل حادث أولى بالامتناع اذ كانت الحقيقة المحكوم عليها بالجواز والامتناع هي بالنسبة الى كل ما يقدر في كل وقت ووقت واذا كانت نسبة الحقيقة الى كل ما يقدر من الاوقات كنسبتها الى الوقت الاخر امتنع اختصاص أحد الوقتين لجواز الحقيقة فيه دون الوقت الاخر واذا امتنع الاختصاص بالانحصار ولا يختص لزم اما الامتناع في جميع الاوقات وهو باطل بالحس والاجماع فلزم الامكان والجواز في جميع الاوقات وهو المطلوب وعلى هذا التقدير فيمكن أن ينظم ما ذكره من المعارضة بعبارة لا يرد عليها ما ذكر بان يقال ان قيل ان الحركة لم تزل ممكنة ثبت المطلوب وان قيل انها كانت ممنوعة ثم صارت ممكنة فالامتناع اما لذاتها واما لموجب

وأنباء موأتمته وزنه الشرع عن المسائل الرديئة ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة على أئمتهم  
ويذكر أئمة غيرهم أم الذي فعل ضد ذلك واعتقد خلافه

(والجواب) أن يقال ما ذكرتموه من التنزيه انما هو تعطيل وتنقيص لله ولا نبائه بيان ذلك  
ان قول الجهمية نفاة الصفات يتضمن وصف الله بسلب صفات الكمال التي يشابه فيها الجمادات  
والمعدومات فاذا قالوا انه لا يقوم به حياة ولا علم ولا قدرة ولا كلام ولا مشيئة ولا حب ولا بغض  
ولا رضا ولا سخط ولا يرى ولا يفعل بنفسه فعلا ولا يقدر أن يتصرف بنفسه كانوا قد شبهوه  
بالجمادات المنقوصات وسلبوه صفات الكمال فكان هذا تنقيصا وتعطيل لا تنزيه وانما التنزيه  
أن ينزه عن النقائص المنافية لصفات الكمال فينزه عن الموت والسنة والنوم والعجز والجهل  
والحاجة كما نزه نفسه في كتابه في جميعه بين اثبات صفات الكمال ونفي النقائص المنافية للكمال  
وينزه عن مماثلة شيء من المخلوقات له في شيء من صفاته وينزه عن النقائص مطلقا وينزه في صفات  
الكمال أن يكون له فيها مثل من الامثال وأما الانبياء فانكم سلبتموهم ما أعطاهم الله من  
الكمال وعلو الدرجات بحقيقة التوبة والاستغفار والانتقال من كمال الى ما هو اقل منه وكذبتم  
ما أخبر الله به من ذلك وحرفتم الكلم عن مواضعه وطنتم أن انتقال الآدمي من الجهل الى العلم  
ومن الضلال الى الهدى ومن النقي الى الرشاد تنقصا ولم تعلموا أن هذا من أعظم نعم الله وأعظم  
قدرته حيث ينقل العباد من النقص الى الكمال وأنه قد يكون الذي يذوق الشر والخير ويعرفهما  
يكون حبه للخير وبغضه للشر أعظم ممن لا يعرف الا الخير كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما  
تنقض عرى الاسلام عروة عروة اذا نشأ في الاسلام من لا يعرف الجاهلية وأما تنزيه الأئمة فن  
الفضائح التي يستحي من ذكرها لاسباب الامام المعدوم الذي لا ينتفع به لافي دين ولادنيا وأما تنزيه  
الشرع عن المسائل الرديئة فقد تقدم أن أهل السنة لم يتفقوا على مسألة رديئة بخلاف الرافضة  
فان لهم من المسائل الرديئة ما لا توجد لغيرهم (وأما قوله) ومن يبطل الصلاة باهمال الصلاة على  
أئمتهم ويذكر أئمة غيرهم فاما أن يكون المراد بذلك أنه يجب الصلاة على الأئمة الاثني عشر أو على  
واحد معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم أو من غيرهم واما أن يكون المراد وجوب  
الصلاة على آل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فان أراد الاول فهذا من أعظم ضلالهم وخروجهم  
عن شريعة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم فاننا نحن وهم نعلم بالاضطرار أن النبي صلى الله تعالى  
عليه وسلم لم يأمر المسلمين أن يصلوا على الاثني عشر لافي الصلاة ولا في غير الصلاة ولا كان أحد  
من المسلمين يفعل شيئا من ذلك على عهده ولا نقل هذا أحد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لابساسد صحيح ولا ضعيف ولا كان يجب على أحد في حياة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أن  
يتخذ أحد من الاثني عشر اماما فضلا عن أن يجب الصلاة عليه في الصلاة وكانت صلاة المسلمين  
في هذه محيطة بالضرورة والاجماع فمن أوجب الصلاة على هؤلاء في الصلاة وأبطل الصلاة  
باهمال الصلاة عليهم فقد غير دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبطلت اليهود والنصارى  
دين الانبياء وان قيل المراد أن يصلى على آل محمد وهم منهم قيل آل محمد يدخل فيهم بنو هاشم  
وأزواجه وكذلك بنو المطلب في أحد القولين وأكثر هؤلاء منهم الامامية فانهم يذمون ولد

واجب بذاته وعلى التقديرين  
فلازم دوام الامتناع وان كان  
لأذاتها ولا لموجب بذاته فلا بد أن  
يكون الامتناع لامر واجب  
بغيره وحينئذ فالكلام في ذلك  
المانع كالكلام في غيره ويلزم  
التسلسل ثم يقال تسلسل الموانع  
ان كان ممكنات جواز التسلسل  
وأمكن القول بتسلسل الحوادث  
وان كان تسلسل الموانع مممتعا  
بطل كون الامتناع متسلسلا وقد  
بطل كونه واجبا بنفسه أو بغيره

فلا يكون الامتناع ثابتا في الازل  
فيثبت نقيضه وهو الامكان  
وايضاح ذلك بعبارة أخرى أن  
يقال مسمى الحركة اما أن يكون  
ممتنعا في الازل واما أن لا يكون  
فان لم يكن ممتنعا في الازل ثبت  
امكانه فيكون مسمى الحركة ممكنا  
في الازل وان كان ممتنعا في الازل  
فامتناعه اما لنفسه واما للوجوب  
واجب بنفسه أو لازم للواجب  
وحيث فلا يزول الامتناع وان  
كان لمعنى متسلسل لزم جواز

العباس لاسيما خلفاؤهم وهم من آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ويذمون من يتولى أبابكر وعمر  
وجوه وبنى هاشم يتولون أبابكر وعمر ولا يتبرأ منهم صحيح النسب من بنى هاشم الا نفر قليل بالنسبة  
الى كثرة بنى هاشم وأهل العلم والدين منهم يتولون أبابكر وعمر رضى الله عنهما ومن العجب من  
هؤلاء الرافضة أنهم يدعون تعظيم آل محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم سعوا في محيى التتر  
الكفار الى بغداد دار الخلافة حتى قتلت الكفار من المسلمين ما لا يحصىه الا الله تعالى من بنى  
هاشم وغيرهم وقتلوا الطليفة العباسي وسبوا النساء الهاشميات وصبيان الهاشميين فهذا هو البغض  
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بلاربيب وكان ذلك من فعل الكفار بمعاونة الرافضة وهم الذين  
سعوا في سبى الهاشميات ونحوهم الى يزيد وأمثاله فبايعيون على غيرهم يعيب الا وهو فهم أعظم  
وقد ثبت في الصحيح والمسند والسنن من غير وجه أن المسلمين سأوا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كيف يصلون عليه فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد  
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد وفي لفظ وعلى  
أزواجه وذريته وقد ثبت في الصحيح انه قال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وثبت في الصحيح  
أن الفضل بن العباس وعبد المطلب بن ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب طلبا منه عليه الصلاة  
والسلام أن يوليها على الصدقة فقال ان الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وانما هي أو ساخ الناس  
فتبين أن ولدا العباس وولد الحرث بن عبد المطلب من آل محمد تحرم عليهم الصدقة وثبت في الصحاح  
أنه أعطى من سهم ذوى القربى لبني المطلب بن عبد مناف وقال انما بنو هاشم وبنو المطلب شئ واحد  
انهم لم يفارقوني في جاهلية ولا اسلام وهؤلاء أبعد من بنى العباس وبنى الحرث بن عبد المطلب  
فهؤلاء كلهم من ذوى القربى ولهذا اتفق العلماء على أن بنى العباس وبنى الحرث بن عبد المطلب  
من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في الصلاة ويستحقون من الخمس واختلافوا في  
بنى المطلب بن عبد مناف هل تحرم عليهم الصدقة ويدخلون في آل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم على  
قولين هماروايتان عن أحمد احدهما أنه تحرم عليهم الصدقة كقول الشافعي والثانية لا تحرم  
كقول أبي حنيفة وآل محمد عند الشافعي وأحمد في المنصوص عنه وهو اختيار الشريفة أبي  
جعفر بن أبي موسى وغيره من أصحابه هم الذين تحرم عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وفي بنى المطلب  
روايتان وكذلك أزواجه هل هن من آل محمد الذين تحرم عليهم الصدقة عن أحمد في روايتان وأما  
عتى أزواجه كبريرة فتحل لهن الصدقة بالاجماع وان حرمت على موالى بنى هاشم وعند طائفة  
أخرى من أصحاب مالك وأحمد وغيرهما هم أمته وعند طائفة من الصوفية هم الاتقياء من أمته  
ولم يأمر الله بالصلاة على معين غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة ولو صلى على بعض أهل  
بيته دون بعض كالصلاة على ولد العباس دون على أو بالعكس لكان مخالفا للشرعية فكيف اذا  
صلى على قوم معينين دون غيرهم ثم ابطال الصلاة بترك الصلاة على هؤلاء من العجائب  
والفقهاء متنازعون في وجوب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة وجمهورهم  
لا يوجبها ومن أوجبها وجب الصلاة عليه دون آله ولو أوجب الصلاة على آله عواما لم يجز أن  
يجعل الواجب الصلاة على قوم معينين دون غيرهم بل قد تنازع العلماء فيما اذا عالجوا

معينين في الصلاة هل تبطل صلاته على قولين وان كان الصحيح أنها لا تبطل ولا أن يجعل مناط  
الوجوب كونهم أئمة ولهذا لم يوجب أهل السنة الصلاة على غير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
لأئمتهم ولا غير أئمتهم لان ايجاب هذا من البدع المضلة المخالفة لشريعة الله تعالى كما أن  
الشهادتين ليس فيهما الا ذكر الله ورسوله لافي الآذان ولا في الصلاة ولا غير ذلك فلوز كرفي  
الشهادتين غير الله ورسوله من الأئمة كان ذلك من أعظم الضلال وكذلك ابطال الصلاة بالصلاة  
على أئمة المسلمين قول باطل فإنه لو دعي لمعين أو عليه في الصلاة بدعاء جائز لم تبطل الصلاة عند جماهير  
العلماء فإنه ثبت عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه كان يقول في صلاته اللهم أنج الوليد بن  
الوليد وسلمة بن هشام والمستضعفين من المسلمين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم  
سنين كسني يوسف وكذلك كان يقول اللهم العن رعلا وذكوان وعصية فقد دعا في صلاته  
لقوم معينين بأسمائهم ودعا على قبائل معينين بأسمائهم فن أبطل الصلاة بمثل ذلك كان فساد  
قوله كفساد قوله بايجاب الصلاة على ناس معينين وأهل السنة لا يوجبون هذا ولا يجرمون  
هذا انما يوجبون ما أوجب الله تعالى ورسوله ويحرمون ما حرم الله ورسوله وأما ان أراد انه تجب  
الصلاة على آل محمد دون غيرهم فيقال أولا هذا فيه نزاع بين العلماء فذهب الاكثريين أنه لا يجب  
في الصلاة أن يصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا آله وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد  
في احدى الروايتين عنه وادعى بعض الناس وهو الطعاوى وغيره أن هذا اجماع قديم والقول  
الثاني أنه تجب الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في الصلاة كقول الشافعي وأحمد في  
الرواية الثانية عنه ثم على هذه الرواية هل هي ركن أو واجب تسقط بالسهو فيه عن أحمد وروايتان  
وهؤلاء الذين أوجبوا الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم منهم من أوجبها باللفظ المأثور وهو  
أحمد الوجهين في مذهب أحمد فعلى هذا تجب الصلاة على آل محمد ومنهم من لم يوجب اللفظ بل  
منهم من لا يوجب الا الصلاة عليه دون آله كما هو معروف في مذهب الشافعي وأحمد فعلى هذا  
لا تجب الصلاة على آله واذا عرف أن في هذه المسئلة نزاعا مشهورا فيقال على تقدير وجوب  
الصلاة على آل محمد فهذه الصلاة لجميع آل محمد لا تخصص بصالحهم فضلا عن أن تخصص بمن  
هو معصوم بل تتناول كل من دخل في آل محمد كما ان الدعاء للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين  
والمسلمات يتناول كل من دخل في الايمان والاسلام ولا يلزم من الدعاء للمؤمنين عموما ولا لاهل  
البيت عموما أن يكون كل منهم براتقيا بل الدعاء لهم طلبا لاحسان الله تعالى اليهم وتفضله عليهم  
وفضل الله سبحانه واحسانه يطلب لكن يقال ان هذا حق لآل محمد أمر الله به ولا ريب أن  
لآل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم حقا على الأمة لا يشر كههم فيه غيرهم ويستحقون من زيادة  
الحبة والموا الالة ما لا يستحقه سائر بطون قريش كما أن قريشا يستحقون من الحبة والموا الالة ما لا  
يستحقه غير قريش من القبائل كما أن جنس العرب يستحق من الحبة والموا الالة ما لا يستحقه  
سائر اجناس بني آدم وهذا على مذهب الجمهور الذين يرون فضل العرب على غيرهم وفضل قريش  
على سائر العرب وفضل بني هاشم على سائر قريش وهذا هو المنصوص عن الأئمة كاحمد وغيره وعلى  
هذا دللت النصوص كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم في الحديث الصحيح ان الله اصطفى قريشا

التسلسل وهو يستلزم بطلان  
الاصل الذي بنى عليه امتناع  
تسلسل الحوادث وسر هذا الدليل  
أن الازل ليس هو شيئا معيناً محدوداً  
ولكن ما من وقت يقدر الا قبله  
شيء آخر وهم جرا وهذا هو التسلسل  
فيلزم لمن يحقق الازل التسلسل  
لكن قد يقال تسلسل العدميات  
ليس كتسلسل الوجوديات بل  
تسلسل العدميات يمكن بخلاف  
تسلسل الوجوديات ويكون

من كنانة واصطفي بنى هاشم من قريش واصطفاني من بنى هاشم ونقوله في الحديث الصحيح  
الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا  
وامثال ذلك وذهبت طائفة الى عدم التفضيل بين هذه الاجناس وهذا قول طائفة من أهل  
الكلام كالقاضي أبي بكر بن الطيب وغيره وهو الذي ذكره القاضي أبو يعلى في المعتمد وهذا  
القول يقال له مذهب الشعوبية وهو قول ضعيف من أقوال أهل البدع كما بسط في موضعه  
وينا أن تفضيل الجملة على الجملة لا يقتضى تفضيل كل فرد على كل فرد كما أن تفضيل القرن  
الأول على الثاني والثالث لا يقتضى ذلك بل في القرن الثالث خير من كثير من القرن  
الثاني وانما تنازع العلماء هل في غير الصحابة من هو خير من بعضهم على قولين ولا ريب أنه قد  
ثبت اختصاص قريش بحكم شرعي وهو كون الامامة فيهم دون غيرهم وثبت اختصاص بنى  
هاشم بتحرير الصدقة عليهم وكذلك استحقاقهم من النبي عند أكثر العلماء وبنو المطلب معهم  
في ذلك فالصلاة عليهم من هذا الباب فهم مخصوصون باحكام لهم وعليهم وهذه الاحكام تثبت  
لواحد منهم وان لم يكن رجلا صالحا بل كان عاصيا أو أمانفس ترتيب الثواب والعقاب على القرابة  
ومدح الله عز وجل للشخص المعين وكرامته عند الله تعالى فهذا الاثر فيه النسب وانما يؤثر فيه  
الايمان والعمل الصالح وهو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم وقد ثبت في  
الصحيح أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم سئل أي الناس أكرم فقال أتقاهم فقالوا ليس عن هذا  
نسألك قال فيوسف بنى الله بن يعقوب بنى الله بن اسحق بنى الله بن ابراهيم خليل الله قالوا ليس  
عن هذا نسألك قال أفعن معادن العرب تسألون خيارهم و الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا  
فقهوا وثبت عنه في الصحيح أنه قال من بطأ به عمله لم يسرع به نسبه رواه مسلم ولهذا اثني الله في  
القرآن على السابقين الأولين من المهاجرين والانصار وأخبر أنه رضى عنهم كما اثني على المؤمنين  
عوما فكون الرجل مؤمنا وصف استحق به المدح والثواب عند الله وكذلك كونه ممن آمن بالنبي  
صلى الله تعالى عليه وسلم وصحبه وصف يستحق به المدح والثواب ثم هم متفانيون في العجبة  
فاقومهم عما أمر الله به ورسوله في العجبة أفضل ممن هو دونه كفضل السابقين الأولين على من  
دوهم وهم الذين أنفتموا من قبل الفتح وقاتلوا ومنهم أهل بيعة الرضوان وكانوا أكثر من ألف  
وأربعمائة وهؤلاء لا يدخل النار منهم أحد كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله  
تعالى عليه وسلم وأمانفس القرابة فلم يعلق بها ثوابا ولا عقابا ولا مدح أحد اعجز ذلك وهذا  
لا ينافي ما ذكرناه من أن بعض الاجناس والقبائل أفضل من بعض فان هذا التفضيل معناه كما  
قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الناس معادن كعادن الذهب والفضة خيارهم في الجاهلية  
خيارهم في الاسلام اذا فقهوا فالارض اذا كان فيها معدن ذهب ومعدن فضة كان معدن  
الذهب خيرا لانه مظنة وجود أفضل الامرين فيه فان قدر أنه تعطل ولم يخرج ذهبا كان ما يخرج  
الفضة أفضل منه فالعرب في الاجناس وقريش فيها ثم هاشم في قريش مظنة أن يكون فيهم  
الخير أعظم مما يوجد في غيرهم ولهذا كان في بنى هاشم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي  
لا يماثله أحد في قريش فضلا عن وجوده في سائر العرب وغير العرب وكان في قريش الخلفاء

حدوث الحوادث موقوفا على  
تسلسل العدميات فيقال ان لم يكن  
تسلسل العدميات أمرا محققا فلا  
حقيقة له فيكون امكان حدوث  
الحوادث موقوفا على ما لا حقيقة  
له وهذا باطل وان كان تسلسلها  
أمرا محققا فقد ثبت أن تسلسل  
الامور المحققة جائز وانه أزلى مع أن  
كل واحد من تلك المسلسلات ليس  
بأزلى وهذا ينقض ما ذكره في  
امتناع تسلسل الحوادث فهم بين



الراشدون وسائر العشرة وغيرهم ممن لا يوجد له نظير في العرب وغير العرب وكان في العرب من السابقين الاولين من لا يوجد له نظير في سائر الاجناس فلا بد ان يوجد في الصنف الافضل ما لا يوجد مثله في المفضول وقد يوجد في المفضول ما يكون افضل من كثير مما يوجد في الفاضل كما ان الانبياء الذين ليسوا من العرب افضل من العرب الذين ليسوا بانبياء والمؤمنون المتقون من غير قريش افضل من القرشيين الذين ليسوا مثلهم في الايمان والتقوى وكذلك المؤمنون المتقون من قريش وغيرهم افضل ممن ليس مثلهم في الايمان والتقوى من بني هاشم فهذا هو الاصل المعترف في هذا الباب دون من اتقى فضيلة الانساب مطلقا ودون من ظن ان الله تعالى يفضل الانسان بنسبه على من هو مثله في الايمان والتقوى فضلا عن هو اعظم ايمانا وتقوى فكلا القولين خطأ وهما متقابلان بل الفضيلة بالنسب فضيلة جحلة وفضيلة لاجل المظنة والسبب والفضيلة بالايمان والتقوى فضيلة تعيين وتحقيق وغاية فالاول يفضل به لانه سبب وعلامة ولان الجملة افضل من جملة تساويها في العدد والثاني يفضل به لانه الحقيقة والغاية ولان كل من كان اتقى لله كان اكرم عند الله والثواب من الله يقع على هذا لان الحقيقة قد وجدت فلم يعلق الحكم بالمظنة ولان الله تعالى يعلم الاشياء على ما هي عليه فلا يستدل بالاسباب والعلامات ولهذا كان رضا الله عن السابقين الاولين افضل من الصلاة على آل محمد لان ذلك اخبار برضا الله عنهم فالرضا قد حصل وهذا طلب وسؤال مالم يحصل ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم قد اخبر الله عنه انه يصلي عليه هو وملائكته بقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي فلم تكن فضيلته بمجرد كون الامة يصلون عليه بل بان الله تعالى وملائكته يصلون عليه بخصوصه وان كان الله وملائكته يصلون على المؤمنين عموما كما اخبر الله سبحانه وتعالى بقوله هو الذي يصلي عليكم وملائكته ليخبرنكم عن الظلمات الى النور ويصلون على معلم الناس الخير كما في الحديث ان الله وملائكته يصلون على معلم الناس الخير ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم لما كان اكل الناس فيما يستحق به الصلاة من الايمان وتعليم الخير وغير ذلك كان له من الصلاة عليه خيرا واما اختصاصه لا يوجد مثله لغيره صلى الله تعالى عليه وسلم فبنو هاشم لهم حق وعليهم حق والله تعالى اذا امر الانسان بما امر به غيره لم يكن افضل من غيره بمجرد ذلك بل ان امثله ما امر الله به كان افضل من غيره بالطاعة كولاية الامور وغيرهم ممن امر بما لم يؤمر به غيره ممن اطاع منهم كان افضل لان طاعته اكل ومن لم يطع منهم كان من هو افضل منه في التقوى افضل منه ولهذا فضل الخلفاء الراشدون على سائر الناس وفضل من فضل من امهات المؤمنين على سائر النساء لان الله امر الخلفاء بما امر به غيره فقاموا من الاعمال الصالحة بما لم يقم غيرهم بنظيره فصاروا افضل وكذلك ارواح النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال الله لهن من يات مسكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيرا ومن يقنت متكنة لله ورسوله وتعمل صالحا لولا اجر مرتين واعدا لهما رزقا كريما وهن لله الحمد فنتن لله ورسوله وعملن صالحا فاستحققن الاجر مرتين فصرن افضل لطاعة الامر لا بمجرد الامر ولو قدروا العباد بالله ان واحدة تأتي بفاحشة لضوعف لها العذاب ضعفين وقد روى عن علي بن الحسين انه جعل هذا الحكم عام في آل البيت

امر من اما ان يقولوا بالترجيح بلا مرجح واما ان يقولوا بجواز التسلسل وهذا بعينه هو الذي يلزمهم في قولهم انه لا بد للعوادث من ابتداء فكما أنهم في هذا يلزمهم اما الترجيح بلا مرجح واما التسلسل فكذلك في قولهم انه لا بد لامكانها من ابتداء يلزمهم اما هذا واما هذا والقول بالترجيح بلا مرجح تام ممتنع وهم متفقون على أن الترجيح بلا فاعل مرجح ممتنع لكن

وان عقوبة الواحد منهم تضاعف وتضاعف حسناته كما تضاعف العقوبة والثواب على من كان في المسجد الحرام وعلى من فعل ذلك في شهر رمضان ونحو ذلك وهذا كله مما بين أن كرامة الله تعالى لعباده اعلمها بالتقوى فقط كما في الحديث الذي في السنن عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال لا فضل لعربي على عجمي ولا لجمي على عربي ولا لآسود على أبيض ولا لأبيض على أسود الا بالتقوى الناس من آدم وادم من تراب وقال ان الله تعالى اذهب عنكم عيبة الجاهلية ونفرها بالآباء الناس رجلان مؤمن تقي وفاجر شقي فالصلاة على آل محمد حق لهم عند المسلمين وذلك سبب لرحمة الله تعالى لهم بهذا النسب لان ذلك يوجب أن يكون كل واحد من بني هاشم لاجل الامر بالصلاة عليه تبعاً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ممن لم يصل عليه الا ترى أن الله تعالى قال لنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم وفي العميقين عن ابن أبي أوفى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان اذا أتاه قوم بصدقتهم صلى عليهم وان أتاه بصدقته فقال اللهم صل على آل أبي أوفى فهذا فيه اثبات فضيلة لمن صلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن كان يأتيه بالصدقة ولا يلزم من هذا أن يكون كل من لم يأتيه بصدقة لفقره دون من أتاه بصدقة وصلّى عليه بل قد يكون من فقراء المهاجرين الذين ليس لهم صدقة يأتيه بها من هو أفضل من كثير من أتاه بالصدقة وصلّى عليه وقد يكون بعض من يأخذ الصدقة أفضل من بعض من يعطيها وقد يكون فيمن يعطيها أفضل من بعض من يأخذها وان كانت اليد العايبا خيراً من اليد السفلى فالفضيلة بنوع لا تستلزم أن يكون صاحبها أفضل مطلقاً ولهذا كان في الاغنياء من هو أفضل من جمهور الفقراء وفي الفقراء من هو أفضل من جمهور الاغنياء فابراهيم وداود وسليمان ويوسف وأمثالهم أفضل من أكثر الفقراء ويحيى وعيسى ونحوهما أفضل من أكثر الاغنياء فالاعتبار العام هو التقوى كما قال تعالى ان أكرمكم عند الله أتقاكم فكل من كان أتقى كان أفضل مطلقاً واذا تساوى اثنان في التقوى استويا في الفضل سواء كانا غنيين أو فقيرين أو أحدهما غنياً والاخر فقيراً وسواء كانا عربيين أو عجميين أو قرشيين أو هاشميين أو كان أحدهما من صنف والاخر من صنف آخر وان قدر أن أحدهما له من سبب الفضيلة ومظنتها ما ليس للاخر فاذا كان ذلك قد أتى بحقيقة الفضيلة كان أفضل ممن لم يأت بحقيقتها وان كان أقدر على الاتيان بها فالعالم خير من الجاهل وان كان الجاهل أقدر على تحصيل العلم والبر أفضل من الفاجر وان كان الفاجر أقدر على البر والمؤمن الضعيف خير من الكافر القوي وان كان ذلك يقدر على الايمان أكثر من المؤمن القوي وبهذا تزول شبه كثيرة تعرض في مثل هذه الامور

تم الجزء الثاني من منهاج السنة لشيخ الاسلام ابن تيمية ويليها الجزء الثالث اوله  
(قال الرافضى ان الامامة لما رأوا فضائل  
أمير المؤمنين الى آخره)

لا يشترطون تمام ما به يكون مرجحاً بل يقولون يحصل المرجح التام من غير حصول الرجحان بدون المرجح التام بناء على أن القادر يرجح أحد مقدوريه بلا مرجح والقول بجواز التسلسل يبطل القول بامتناع التسلسل فنثبت بطلان قولهم على التقديرين

تم الجزء الثاني ويتلوه الجزء الثالث وأوله (قال الرازي) البرهان الثاني كل جسم متناه